

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة العقيدة

١٤٠٧
١٩٨٧

التكفير والمكفر

لنيل درجة العالمية «الماجستير»

إعداد

حسن بن علي بن حسين العواصي

إشراف فضيلة الشيخ

عبد الكريم بن محمد اللوزي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا
مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
ومحمد .

فإن هذا الموضوع لأهميته وخطورته البالفتين ، كان جديرا
بالدراسة والبحث ، وذلك انطلاقا من قول المحاسب الجليل
معاذ بن جبل * كان الناس يسألون رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الخير ، وأسأله عن الشر مخافة أن يدركني^(١) ،
وانطلاقا من اهتمام كثير من العلماء * بهذا الموضوع كالشيخ
محمد بن عبد الوهاب حيث تكرر أن معرفة الجاهلية والكفر
من مطالب التوحيد ، فمن لم يعرف المكروه لم يعلم الحق^(٢) ،
وقوله في موضع آخر * فإن رجوت الجنة وخفت من النار فاطلب
هذه المسألة وادرسها من الكتب والسنة ، وحررها ولا تقمّر
في طلبها لأجل شدة الحاجة إليها ،^(٣) وقول الشيخ مسلا
علي القاري * يجب على كل أحد معرفة الكفريات أقوى من معرفة
الإتقادات ،^(٤)

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٢٥/١٢ كتاب الفتن .

(٢) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب في القسم الثامن من الرسائل
الشخصية ص ١٨

(٣) المعبر السابق القسم الثالث مختصر سيرة الرسول ص ٤٥

(٤) انظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤٥

ولما كان ما كتب في هذا الموضوع قد اقتصر على بعض جوانبه دون الجوانب الأخرى ، ورأيت أن إيفاحه من واجب المتخصصين في دراسة العقيدة فيأني قد أسهمت بموضوعي هذا وأرجو أن يكون قد هالج هذه القضية من جوانبها المختلفة ، وإن كنت لأدعي الكمال في ذلك .

سبب اختيار الموضوع :

وأما أسباب اختيار هذا الموضوع فكانت :

أولا : أنني قد اعتدت أن أسجل في مذكرتي كل ما أرى أهمية دراسته وذلك من خلال قرائتي ، أو كلام مشايخي أو زملائي ، أو من خلال ما أسمع ، وكسبان هذا الموضوع من بين ما سجلت .

ثانيا : عند اختيار موضوع الرسالة ، حاولت الإبتعاد عن هذا الموضوع لخطورته وقلته بأعي وقدمت إلى القسم عدة مواضع ، ولكنها لم تقبل ، ثم عرضت علينا الموضوع على شيخنا الفاضل عبد الله بن محمد الغنيمان شفويا فاستحسنه ودفعتي للكتابة فيسه ، فاستعنت بالله وكتبت خطة بمحطة وقدمتها ، فلاقبت قبولاً من القسم ثم بدأت في الكتابة .

المنهج في إعداد الرسالة :

وأما منهجي في إعداد هذه الرسالة فقد اشتمل على الآتي :
أولا : قمت بجمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع لجميع

أبوابه وفتحوه ومباحثه من شتى الكتب المطبوعة
وبعض الكتب المخطوطة والتي سيورد ذكرها في الفهارس
إن شاء الله وذلك في بطاقات ، وقد راعيت التوسع
في ذلك مما أخذت على وقتا كثيرا من مدة تحضير الرسالة
ومما جعلني أحذف كثيرا منه لطوله ، وعدم دخوله
في المباحث والفصول التي آلت إليها الرسالة
في صورتها الحالية .

ثانياً ، حين بدأت الكتابة حاولت أن ألتزم عرض القضية
أو المسألة ثم أنكر الدليل عليها من الكتاب
والسنة وأقول السلف إن تيسر ، ثم أعقب ذلك
بأسئلة أهل العلم وقد أضيف شيئاً أتوصل إليه

~~رأيت أن أرتبها~~ ~~أو صفة~~ ~~أو يناسب~~ ~~المقام~~ .

ثالثاً ، ألحقت في نهاية بعض المباحث الكلام عن بعض الأمور
التي رأيت أن لها ارتباطاً بذلك المبحث (١) .

رابعاً ، حاولت نكر رأي السلف والإستدلال عليه في كل قضية
أو حكم أصوبه .

خامساً ، عزوت ما نقلته من النصوص أو استفادته منها إلى
مرجعه وذلك بحذف الجزء والصفحة ، وإن كان المصدر
من كتب السنة زدت نكر الكتاب تقريبا لمن أراد الوصول
إلى الحديث من الطبقات الأخرى وذلك في الهامش .

(١) كما فعلت ذلك في نهاية مبحث الكفر بالصلوة ، ومبحث الكفر
بالربط حيث ألحقت بالأول عن الوحي والجن ، وألحقت بالثاني
الكلام عن ختم الرسالة وعمومها ونحو ذلك .

- سادسا : أشرت إلى مواضع الآيات من السورة في جميع الرسائل وذلك بذكر السورة ورقم الآية وذلك في الهامش .
- سابعا : عزوت الأحاديث التي وردت في الرسالة إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة ، فإن وجدت الحديث في صحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إلى ذلك فيس الغالب ، وإن ظفرت به في غيرهما فإني أعزوه إلى ما تيسر لي من كتب السنة الأخرى وذلك في الحاشية ، وقد أورد بعض أقوال المحدثين في درجة الحديث الذي أرى الحاجة تمس إلى ذكر درجته .
- ثامنا : ترجمت للأعلام الذين نقلت عنهم نصوصا أو كانوا رواة لأحاديث حصل الاستدلال بها ترجمة مختصرة جدا مكتفيا بالإحالة إلى مواضع الترجمة ، وقد استثنيت من ذلك المعاصرين والذين هم على قيد الحياة .
- ثامنا : وجدت من خلال جمعي للمادة العلمية أن بعض مسائل التكفير قد كثر كلام العلماء فيها ، فخصت الباب الأخير لجمع تلك المسائل ومبنيته (باب في بعض مسائل التكفير) .
- عاشرا : خصت رسالتي هذه بإعداد فهرس شاملة الآبيات والأحاديث والأعلام والمصادر والمراجع ثم الموضوعات خطة البحث .
- وأما خطة بحثي هذا فإني قد قسمته إلى مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة : فقد شملتها أسباب اختياري للموضوع
ومنهجى فى اعداد الرسالة ، ثم خطة البحث ، وذيلتها
بكلمة شكر .

وأما التمهييد : فقد اشتمل على خمسة أمور ، أولها :
معنى الإيمان والتوحيد والفرق بينهما ، وثانيهما : ذكر
نواقض الإيمان والتوحيد مجلة ، وثالثها : معنى الكفر
والشرك ، ورابعها : أهمية دراسة هذا الموضوع ، وخامسها :
نصيب هذا الموضوع من الدراسة والتأليف .

وأما الباب الأول : فمن مباحث التكفير والمكفرات وقصد
اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف التكفير ونشأته وفيه مبحثان :

الأول : تعريف التكفير .

الثانى : نشأة التكفير .

الفصل الثانى : أنواع التكفير وفيه مبحثان :

الأول : أنواع التكفير .

الثانى : التكفير العلمى (بمفحة خاصة)

الفصل الثالث : تعريف المكفرات وتداخل معانيها وفيه مبحثان :

الأول : تعريف المكفرات وأنواعها .

الثانى : تداخل أنواع المكفرات وتحديدها

كل منها .

وأما الباب الثانى : فمن فوايد التكفير وقد اشتمل

على فصلين : -

الفصل الأول : خطورة التكفير وشروطه وموانعه وفيه مبحثان :

الأول : خطورة التكفير .

الثاني : شروط التكفير وموانعه .

الفصل الثاني : التكفير عند السلف وفيه مبحثان :

الأول : السلف لا يكفرون بكل الذنوب .

الثاني : السلف يكفرون من ثبت كفره .

وأما الباب الثالث : فمن عقوبة التكفير وقد اشتمل

على فصلين : -

الفصل الأول : حرمة الدم وحلته وفيه مبحثان :

الأول : الإسلام سبب لعصمة الدم .

الثاني : الكفر سبب لحل الدم .

الفصل الثاني : كيفية عقوبة من كفر وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : الحوادث التي نفذ فيها حد القتل

على من كفر .

الثاني : ثبوت العقوبة بإحراق بالنار .

الثالث : عقوبة المرأة إذا كفرت .

وأما الباب الرابع : وهو المكفرات الإعتقادية فقد اشتمل

على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الجمود لله تعالى وفيه أربعة مباحث :

الأول : جمود الرسولية .

الثاني : جمود الألوهية .

الثالث : جمود الأسماء والمفاتيح .

الرابع : الكفر بقضاء الله وقدره .

الفصل الثاني : الجمود للملائكة والكتب والرسل وفيه ثلاثة
مباحث :

- الأول : الكفر بالملائكة
- الثاني : الكفر بالكتب
- الثالث : الكفر بالرسل

الفصل الثالث : الجمود لليوم الآخر وفيه أربعة مباحث :

- الأول : جمود الحياة الهرزجية
- الثاني : الجمود لفناء الدنيا وانقضاءها
- الثالث : الكفر بالبعث والحشر والحساب
- الرابع : جمود الجنة والنار

الباب الخامس : المكفرات العملية والقولية وقد اشتمل

على ستة فصول :

الفصل الأول : ترك الفرائض الأربع وفيه ثلاثة مباحث :

- الأول : ترك الفرائض الأربع مع الجمود
- الثاني : ترك الفرائض من غير جمود
- الثالث : في ترك الصلاة خاصة

الفصل الثاني : ترك التحاكم إلى الشريعة الإسلامية وفيه
ثلاثة مباحث :

- الأول : إنكار الشرع بالكلية
- الثاني : إنكار الحلال والحرام
- الثالث : الحكم بغير ما أنزل الله

(١) المعنى بالمكفرات العملية والقولية هي التي صدرها العمل أو القول بمقطع النظر عن كونها

في الحكم اعتقادية مفرجة من العلة أو عطية مفرجة من العلة ، وقد ورد ذلك بؤانا

في تعريف المكفرات ص ١٠٢ - ١٠٩

- الفصل الثالث : السحر والكهانة وفيه مبحثان : -
- الأول : ما يتعلق بالسحر
 - الثاني : ما يتعلق بالكهانة
- الفصل الرابع : بعض الأعمال الصوفية وفيه أربعة مباحث :
- الأول : تفضيل الأولياء على الأنبياء
 - الثاني : اعتقاد أن للشرعة باطناً وظاهراً
 - الثالث : الامتناع عن الشرعة والخروج عنها
 - الرابع : الإمتناع بانقطاع التكليف
- الفصل الخامس : أهام كفرية مختلفة وفيه ستة مباحث :
- الأول : موالات الكافرين
 - الثاني : الطواف بالقبور والإستغاثة بأهلبيها
والسبح لهم
 - الثالث : السجود لغير الله
 - الرابع : الرضا بالكفر أو الشرك
 - الخامس : أعمال يظهر منها الإتهزا بالدين
 - السادس : أعمال اختلف في التكفير بها
- الفصل السادس : المنكفرات القولية وفيه أربعة مباحث :
- الأول : تحديد المنكفرات القولية والحكم
عيلق قائلها
 - الثاني : بعض المنكفرات القولية المتعلقة بـ
ابالله تعالى
 - الثالث : بعض المنكفرات القولية المتعلقة
بالرسل والأنبياء
 - الرابع : بعض المنكفرات القولية المتعلقة بدين
بالله تعالى

الباب السادس : في بعض مسائل التفسير ويشتمل على سبع مسائل :

- المسألة الأولى : في تفسير الممين
- المسألة الثانية : في التفسير بالإطلاق والعموم
- المسألة الثالثة : في تفسير المبتدع
- المسألة الرابعة : في تفسير الجاهل
- المسألة الخامسة : في تفسير المتأول
- المسألة السادسة : في تفسير ~~الاجماع~~
- المسألة السابعة : في تفسير من كفر معلما

كلمة شكر

وفي نهاية مقدماتي هذه أتقدم بوافر الشكر والتقدير
لشيخ الجليل ^{رحمته} الكريم بن مراد الذي أشرف على مطالعتي
هذه حيث خصني من وقته ما جعل الرسالة تبرز بهذه الصورة
المتكاملة فيما يظهر لي ، كما أننى أشكره مرة أخرى
على قراءة الرسالة كاملة فملا فملا وذلك قبل طباعتها ،
حيث نبهنى على بعض الأخطاء النحوية وتغيير بعض الألفاظ
بأفضل منها .

وكذلك فإننى أتقدم بالشكر لفضيلة الشيخ محمد أمان بن
على الجامي الذي أشرف على رسالتي هذه في العام الأول من
مدتها ، والذي كان لإشرافه وتوجيهه الأثر البالغ فلسي
دفعى للإستمرار في إتمام هذا البحث مع ظهورته .

التَّهْيِيدِ

التعميم

ويشتمل على أمور :

- ١ - معنى الايمان والتوحيد والفرق بينهما
- ٢ - نواقض الايمان والتوحيد
- ٣ - معنى الكفر والشرك
- ٤ - أهمية موضوعنا (التكفير والمكفرات)
- ٥ - نصيب هذا الموضوع من الدراسة والتأليف

+++++

معنى الإيمان والتوحيد والفرق بينهما

لما كان موضوعى - التكفير والمكفرات - هو دراسة العلامات والسبل التى يعرف بها انتقال الشخص عن الإيمان والتوحيد الى الكفر والشرك رأيت من المهم أن أبدأ بتعريف الإيمان والتوحيد ، ليكون ذلك وسيلة لمعرفة ما ينسب لهما .
فأقول وباللغة التوفيق :

أولاً : الإيمان : لغة التصديق وضده التكذيب يقال آمن به قوم ، وكسذب به قوم^(١) إذا صدقوه فيما يقول أو كذبوه .
قال الأصفهانى^(٢) : « والإيمان يستعمل تارة اسماً للشريعة التى جاء بها محمد عليه الصلاة والسلام وعلى ذلك (الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)^(٣) .

ويوصف به كل من دخل فى شريعته مقراً بالله ونبوته ، قيل وعلى هذا قال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون)^(٤) وتارة يستعمل على سبيل المدح ويراد به اذعان النفس للحق على سبيل التصديق ، وذلك باجتماع ثلاثة أشياء : تحقيق القلب واقترار باللسان وعمل بحسب ذلك بالجوارح ، وعلى هذا قوله (والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون)^(٥) .

ويقال لكل واحد من الاعتقاد والقول الصدق والعمل الصالح إيمان^(٦)

(١) أنظر لسان العرب ٢١/١٣ ، وقاموس المحيط ١٩٩/٤

(٢) الاصفهانى : هو الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الاصفهانى -

أبو القاسم أديب لغوى مفسر .

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٥٩/٤

(٣) المائدة ٦٩

(٤) يوسف ١٠٦ ، والصحيح فى تفسير الآية أنهما فىمن أقر بتوحيد الربوبية وأشرك فى

الألوهية والعبادة كما ذكر ذلك ابن كثير عن جماعة من السلف . انظر تفسير ابن كثير ٥١٢/٢

(٥) الحديد ١٩

(٦) المفردات فى غريب القرآن ٢٦

وأما معنى الايمان شرعا فلا يزيد عما عرفه به صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم وهو أن يؤمن العبد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بالقدر خيره وشره . (١)

وهذا التعريف هو الحد الذي يعتبر الإخلال بشئ منه خروجاً عن الأيمان ودخولاً في الكفر .

اذ المقصود بلفظ الإيمان في التعريف هل القلب من خوف الله والإجابة إليه ، وهل اللسان من النطق بالشهادتين ، وهل الجوارح من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والحج والجهاد . (٢)

وليس مجرد اعلان المرء بلسانه أنه مؤمن فما أكثر المنافقين الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم .

ولا مجرد قيام الانسان بأفعال وشعائر اعتيادية يقوم بها المؤمنون فما أكثر الدجالين الذين يتظاهرون بالمعاملات وأعمال الخير وقلوبهم خراب من الخير والملاح .

ولا مجرد معرفة ذنوبة بحقائقه ، فكف من قوم عرفوا حقائق الايمان ولم يؤمنوا (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) (٣) (٤)

~~انما الايمان في حقيقته هل نفس يطلع أسوار النفس ويحيط بجوانبها كلها من ادراك وإرادة ومصدق . (٥)~~

(٢) من حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٣/١ وسوف يأتي إيراده ص

(٣) أنظر الايمان للزنداني ٩

(٤) النمل ١٤

(٥) أنظر الايمان والحياة للقرنساوي ١٩-٢٠

ثانيا : التوحيد : ومعناه لغة مشتق من الواحد وهو أول عدد الحساب يقال وحده وأحده كما يقال ثناه وثله ، ويقال رجل أحد ووحد ووحد ووحد ووحد ووحد ووحد (١٠)

~~والوحدة الانفراد ، والواحد في الحقيقة هو الشيء الذي لا جزئ له الحصة ، وإذا وصف الله تعالى بالواحد فمعناه هو الذي لا يسبح عليه التجزئ ولا التكرار . وأحد مطلقا لا يوصف به غير الله تعالى . (١١)~~

والتوحيد : الايمان بالله وحده لا شريك له والله الواحد الأحد ذو الواحدانية والتوحيد (١٢)

وأما معناه في الاصطلاح الشرعي : فان أكثر العلماء يعرفون كل قسم من أقسامه الثلاثة - الألوهية والربوبية والأسماء والصفات - على حده (١٣) وبعضهم يعرفه على أساس تقسيمه الى قسمين توحيد في المعرفة والاثبات وتوحيد في الطلب والقصد . (١٤)

ومن جعل التوحيد نوعين توحيد الله بأنواعه الثلاثة الألوهية والربوبية والأسماء والصفات ، وتوحيد المتابعة لرسوله صلى الله عليه وسلم فقد وفى .

وذلك لانه مقتضى معنى كلمة التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله قال تعالى (٠٠٠) فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون) . (٥)

(١) أنظر لسان العرب ٣ / ٤٤٦ - ٤٤٨

~~(٢) أنظر المفردات للأخفش ١٤٤ - ١٤٥~~

(٣) أنظر لوامع الأنوار للمجهه ١ / ١٢٨ ، والجامع الفريد ٣٢٠

(٤) أنظر مدارج السالكين ١ / ٢٤ - ٢٥

(٥) الأعراف ١٥٨

وعلى هذا فان التعريف الشامل للتوحيد هو أن نقول « هو افراد
الله بريوبيته وألوهيته دون سواه وأن له الأسماء الحسنی والصفات
العليا ، والاعتقاد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وأنه خاتم الأنبياء
والمرسلين واتباعه في كل ما جاء به من الله تعالى . . . »
وهذا نكون قد عرفنا التوحيد بمجموع ما تعنيه شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله من افراد الله بريوبيته وعبادته وتجريد المتابعة لنبيه
محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما الفرق بين الإيمان والتوحيد فقد حاولت أن أجد لعلماء السلف
كلاما في علاقة لفظ التوحيد بلفظ الإيمان فلم أجد الا أنني من خلال
النظر الى الفرق بين الاسلام والايمان اتضح لى أن عدم مقارنة السلف بين
التوحيد والإيمان راجع الى أن السلف كانوا يعبرون (١٠) عن لفظ التوحيد
بمسمى الاسلام ، ولهذا فان مقارنة بين الايمان والاسلام تعنى المقارنة
بين الايمان والتوحيد ، والتوحيد أو الاسلام للسلف فيه اعتبارا بـ :
أحدهما : اعتبار كونه النطق بقول لا اله الا الله محمد رسول الله فيعتبر علامة لدخول
الانسان في الاسلام وان لم يعمل عملا من أعمال الاسلام ، كالرجل
الذى نطق بكلمة التوحيد ثم قتل قبل أن يصلى لله ركعة (٢)
وكالمنافقين الذين نطقوا بالشهادتين فسلموا من القتل وعوملوا معاملة
المسلمين ، كالرجل الذى قتله أسامة بن زيد (٣) بعد أن نطق
بالشهادة فعاتبه النبي صلى الله عليه وسلم فيه . (٤)

(١٠) سيأتى ذكر الشواهد بعد قليل

(١) أنظر قصته في البداية والنهاية ، أحطت السنة السابعة ٢١٤/٤

وسيرة ابن هشام ، فى أحداث فزوة خير ٣٤٤/٢

(٢) هو: أسامة بن زيد بن عازم الكلبى ، أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم

فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفذه أبو بكر ، توفى سنة ٥٤هـ

الاصابه ٣١/١ ت ٨٩ ، أسد الغابه ٧٦/١ - ٨١ ت ٨٤

(٤) سيأتى الحديث الذى وردت فيه هذه القصته .

فهو "لا" جميعا حكم لهم بالاسلام بمجرد اظهارهم لكلمة التوحيد دون النظر الى العمل ، وهذا ما أطلق السلف عليه (الاسلام الكلمة) قال أبو بكر الأثرم (١) قلت لأبي عبد الله (٢) أقول هذا مسلم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " المسلم من أسلم المسلمون من لسانه ويده (٣) وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه ، فذكر حديث معمر (٤) عن الزهري (٥) وفيه قوله فنرى أن الاسلام الكلمة والإيمان العمل (٦)

(١) هو أحمد بن محمد بن هاني - أبو بكر - الأثرم ، صاحب الامام أحمد ، امام حافظ ولد

في دولة الرشيد ومات بعد ٢٦٠ هـ

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٥٧٠/٢ - ٥٧٢ ت ٥٩٥

سيرة أعلام النبلاء ٦٢٣/١٢ - ٦٢٨ ت ٢٤٧

تاريخ بغداد ١١٠/٥ - ١١٢ ت ٢٥٢٠٧

(٢) يعنى الامام أحمد بن حنبل وهو أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله ، امام المذهب

الحنبلية ولد سنة ١٦٤ هـ ، وتوفى سنة ٢٤١ هـ

انظر ترجمته في : صفة الصفوة : ٢٣٦/٢ - ٣٥٩ ت ٢٦٢

وفيات الأعيان : ٦٣/١ - ٦٥ ت ٢٠

التهذيب : ٧٢/١ - ٧٦ ت ١٢٦

(٣) صحيح البخارى مع الفتم ٥٣/١ كتاب الايمان

(٤) هو معمر بن راشد الأزدي - أبو عمرو بن عمرو البصرى روى عن ثابت البناني وقتادة والزهري

كان فقيها حافظا متقنا ورعا توفى سنة ١٥٢ هـ أو ١٥٣ هـ

انظر ترجمته في : التهذيب : ٢٤٣/١٠ - ٢٤٦ ت ٤٣٩

وتذكرة الحفاظ : ١٩٠ / ١ - ١٩١ ت ١٨٤

(٥) هو محمد بن مسلم ابن عبيد الله القرشى الزهري - أبو بكر حدث عن ابن عمرو أنس بن مالك

وعن سعيد بن المسيب ، وحدث عنه معمر والأوزاعي والليث ومالك ولد سنة ٥٠ هـ وتوفى سنة ٢٠٤ هـ

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ١٠٨/١ - ١١٣ ت ٩٧

وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ - ٤٥١ ت ٧٣٢

(٦) كتاب الايمان لابن تيمية ٢١٤ ، التلخيص ٢٥٨/٧

قال ابن تيمية : « وأما ما ذكره أحمد في الاسلام فاتبع فيه الزهري حيث قال فكانوا يرون الاسلام الكلمة والايمان العمل . . . وهذا على وجهين فانه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال . . . وقد يراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة . . . وأحمد ان كان أراد في هذه الرواية أن الاسلام هو الشهادتان فقط فكل من قالها فهو مسلم فهذا إحدى الروايات عنه » (١٩٠)

الشانى : باعتبار كونه النطق بكلمة التوحيد والعمل بمقتضى ذلك وهو معنى الاسلام الذى جاء ذكره فى حديث جبريل حيث قال صلى الله عليه وسلم « الإسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحجج البيت ان استطعت اليه سبيلا » (٢٠) وفى حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال : « الاسلام أن تعبد الله ولا تشرك به » (٢٠)

لفظ « أن تعبد الله » هو معنى ما جاء فى الحديث الماضى من الشهادة والعمل بمقتضاها من اقامة الصلاة والزكاة والصوم والحج ، ولفظ « لا تشرك به » هو معنى شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فى الحديث نفسه .

وهذا هو معنى الاسلام الشرعى

-
- (١) الايمان لابن تيمية ٢١٦ ، وانظر مجموع الفتاوى ٢٥٨/٧
 (٢) صحيح مسلم مع شرح النووى ١٣٣/١ كتاب الايمان حديث ١
 (٣) صحيح البخارى مع الفتح ١١٤/١ كتاب الايمان ب ٣٧

(٤) انظر كتاب التوحيد لابن تيمية ج ١ ص ١٠٠

(٥) انظر كتاب التوحيد لابن تيمية ج ١ ص ١٠٠

وقد أشار ابن تيمية رحمه الله الى ذلك بقوله « قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة وهذا هو الاسلام الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت » (٢) .

ونقل عن الامام أحمد عدة روايات تدل على ذلك منها أن الانسان لا يكون مسلما حتى يأتي بالشهادة وعلى فإذا لم يعمل كان كافرا ومنها انه كافر بترك الزكاة أيضا ، ومنها أنه يكفر بترك الصيام والحج اذا عزم أنه لا يحرم ابدا . (٣)

ثم قال ابن تيمية بعد ذلك « ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني يمنع أن يكون الاسلام مجرد الكلمة ، بل المراد أنه اذا أتى بالكلمة دخل فسى الاسلام ، وهذا صحيح فإنه يشهد له بالاسلام ولا يشهد له بالايان الذي في القلب » (٤)

وعلى هذا فان الفرق بين الايمان والتوحيد باعتبار أن التوحيد هو الاسلام عوان نقول :

أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الاسلام بأعمال الجوارح والايان بأعمال القلوب حين اجتماعهما كما هو في حديث جبريل المتقدم قريبا (٥)

(١) من دية من يترك المتقدم ذكره ص ٧

(٢) الايمان لابن تيمية ٢١٧/٢١٦

(٣) انظر السابق ٢١٧

(٤) الايمان لابن تيمية ٢١٧

(٥) انظر ص ٧

وفسر صلى الله عليه وسلم الايمان بأعمال الجوارح حين انفراده كما جاء في حديث وفد عبد القيس، حيث أخبر أن الايمان شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة ولتأدية الزكاة وصيام رمضان . . . الحديث^(١)

(١) فتج أن الايمان قد يفسر بأعمال القلوب والجوارح معا ، وقد يفسر بأحدهما .
وأما الاسلام فيفسر بأعمال الجوارح فقط . وفيه فإن الايمان من هذا الوجه يكون أعم من الاسلام ، وأعم من التوحيد وهذا من جهة أنفسهما .
وأما من جهة اصحابها أو أهلها فالإسلام أو التوحيد أعم من الايمان لاتساع دائرتهما ، فليفسر كل مسلم أو من نطاق بكلمة التوحيد مؤمنا ، والحكس صحيح فكل مؤمن الايمان الصحيح فهو مسلم وموحد . (٢) .

ومن هنا يتهم الاعتباران العائيان للتوحيد : وذلك أن

الأول : وهو النطق بالشهادة فقط ، والذي قال عنه السلف (الاسلام الكلمه) هو ما نقصد به هنا الاسلام أو التوحيد من حيث أصحابه أو أهله ، والذي هو اعم من الايمان .

أما الثانى : الذى هو النطق بالشهادة مع العمل بمقتضاها فهو ما نقصد به هنا الاسلام أو التوحيد من حيث نفسه ، والذي هو داخل ضمن الايمان .
وكما يقال بين الايمان والاسلام فإنه يقال بين التوحيد والاسلام فيقال ان التوحيد أعم من الاسلام من حيث نفسه .
فإن من نطاق بشهادة التوحيد وان كان يضم خلافها فإنه يحكم له بالاسلام ، فيحسم دمه ويعامل معاملة المسلمين كما كان حال المنافقين فى عهد الرساله .
وأما من حيث اهله فالإسلام أعم لاتساع دائرته فليس كل مسلم موحد والعكس صحيح فكل موحد التوحيد الصحيح فهو مسلم . . .

(١) انظر الحديث فى صحيح البخارى مع الفتح ١ / ١٢٩ ، كتاب الايمان

(٢) انظر الايمان لابن تيميه ٤ ، وشرح الطحاويه ٣٩٠

نواقض الايمان والتوحيد

~~~~~

ويعد أن عرفنا الايمان والتوحيد وما بينهما من الرابطة فى المعنى يحسن بنسبنا -  
 وبحثنا عن التكفير والكفرات - أن نتطرق الى نواقض كل من الايمان والتوحيد  
 ليكون ذلك بمثابة القواعد الرئيسية للبحث فكل ما وجدناه منضوياً تحت هذه  
 النواقض حكمنا على مرتكبه بالكفران ثبت فى حقه شروط التكفير وانتفت عنه موانعه (١)  
 والم يمكن كذلك لم نتجراً بالحكم عليه .  
 ونبدأ بذكر نواقض الايمان ، والذي أطلقه أن طمعاً السلف كابن تيميه وابن القيم (٢) ،  
 ومن قبلهما لم يعبروا بتعبير ( نواقض الايمان ) وإنما عبروا بتعابير مشابهة كقولهم  
 ( خرج عن الايمان ) أو ارتد عن دينه ) أو نحو ذلك .  
 ومن ذلك ما قاله الطحاوى (٣) رحمه الله " ونسبى أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ماداموا بما جاء  
 به النبى صلى الله عليه وسلم معترفين وله بكل ما قاله وأخبر مهادقين . . . ولا يخرج  
 العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه (٤)

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيميه ج ٣٥ ص ١٦٥

(٢) هو محمد بن أبى بكر بن أيوب - شمس الدين أبو عبد الله ، المعروف بابن قيم الجوزية

لازم الشيخ ابن تيمية فاستفاد منه ولد سنة ٦٩١ هـ ، وتوفى سنة ٧٥١ هـ

أنظر ترجمة فى : البداية والنهاية ٢٠٢/١٤ - ٢٠٤

شذرات الذهب ١٦٨/٦

ذيل العبر ١٥٥/٤

(٣) هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ولد سنة ٢٣٨ وقيل ٢٢٩ هـ ، توفى سنة ٣٢١ هـ

أنظر ترجمة فى : وفيات الاعيان ٧١/١ ت ٢٥ ، العبرة ١١/٢

شذرات الذهب ٢٨٨/٢

(٤) العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، ٣٧٢





- الثالث : انكار كتب الله المنزلة أو ما تحتويه من تحديد معالم الحق والباطل والخير والشر والحلال والحرام والحسن والقبيح ، وفي هذا كفر بحاكميه الله لخلقه وتنظيمه لشئونهم ، ويدخل فيه كل ما هو من بابه •
- الرابع : انكار أو تكذيب أنبياء الله ورسله الذين اختارهم الله لتعريف الخلق به سبحانه ، وهذا أصل الكفر الذي ينبى عليه غيره ، لأن الأنبياء هم الداعون للإيمان المحذرون من الكفر ، وهم الوسطة بين الله وبين خلقه لمعرفة الايمان والكفر (١) . ويدخل فى ذلك كل ما هو من بابه •
- الخامس : التكذيب باليوم الآخر أو ما فيه من البعث والجزاء والشواب والعقاب والجنة والنار ، وفي هذا كفر بالمعاد اليه بعد انقضاء هذه الدنيا ، ويدخل فى ذلك كل ما هو من هذا الباب كالصراط والميزان ونحوهما •
- السادس : انكار قدر الله وقضائه بالخير والشرفى هذا الكون ، وفي هذا كفر بتصرف الله كما يشاء فى خلقه وكفر بعلمه لما كان وما يكون وما سيكون ، ويدخل فيه ما هو من هذا الباب •

---

(١) أنظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ج ٢٠ ص ١٠٧ ، ج ٣٥ ص ٢٠٠

ويشهد لما ذكرنا آنفاً من نواقض الايمان وأنها كل ما ناقض أركانه قول الطحاوي رحمه الله السابق قريبا " ولا يخرج العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه " (١) وبعد ذكرنا لنواقض الايمان نأتى الآن لنواقض التوحيد ، فلما كان التوحيد كما أوضحنا سابقا أعم من الايمان والاسلام من وجهه وأخص منهما من وجه آخر فإن نواقضه تكون نواقض للايمان والاسلام في آن واحد ، ولما كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (٢) يركز في دعوته على التوحيد - الركن الاول من أركان الاسلام - ويبين للناس أنه باستقامته يستقيم اسلام العبد ، ويعدمه ينتفى الإسلام ، فإنه قد ذكر نواقضه تحت اسم نواقض الاسلام ليدلل للناس أنه لا اسلام للعبد الا بالتوحيد .

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٣٧٢

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد - شيخ الاسلام وزعيم الدعوة الإصلاحية المشهورة ولد سنة ١١١٥ هـ في العيينة وتوفي سنة ١٢٠٦ هـ انظر ترجمته في : طبقات نجد ٢٥/١ - ٤٧ الدرر السنية ٣/١٢ - ٢٥ عنوان المجد ٦/١

وهذه النواقيض هي : ( ١ )

الاول : \* الشرك فى عبادة الله تعالى قال تعالى ( ان الله لا يغفر أن يشرك به — ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) ( ٢ ) وقال تعالى ( انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وأواه النار وما للظالمين من أنصار ) ( ٣ ) ووجه كونه ناقصا للتوحيد أن كلمة التوحيد تقضى بأن لا مألوه يحب المحبة المطلقة فيعبد الا الله وحده ، فمن جعل معه فى ذلك شريكا بصرف عبادة أو دعاء أو ذبح أو نذر أو طلب حوائج فقد أشرك معه فى الألوهية غيره ، وبالتالي فعله مناف للتوحيد مخرج من الايمان مدخل فى الكفر .

الثانى : \* من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم كفسر اجماعا \* ووجه كونه مناقضا للتوحيد هو الاعتقاد فى هذه الوسائط وتأليفها ودعائها والتوكل عليها ، وهذا كله لا يصرف الا لله ، فقد قال تعالى عن الألوهية ( والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ) ( ٤ ) وقال تعالى ( وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ) ( ٥ ) وقال تعالى ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا ) ( ٦ ) وقال تعالى ( قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ) ( ٧ )

( ١ ) أنظر هذه النواقيض فى مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب القسم الاول

الحقيدة والآداب — ص ٣٨٥

وأنظر الجامع الفريد ص ٢٧٧

( ٢ ) المائدة ٧٢

( ٣ ) النساء ٤٨ ، ١١٦

( ٤ ) البقرة ١٦٣

( ٥ ) النحل ٦٣

( ٦ ) النحل ٥١

( ٧ ) الاسراء ٥٦

( ٨ ) غافر ١٤

( ٩ ) سبأ ٢٢

وعن التوكل قالى تعالى ( ان الحكم الا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون )<sup>(١)</sup>

وقال تعالى ( ومن يتوكل على الله فهو حسبه ) ( : ٢ )

فاتضح من الآيات السابقة أن الله سبحانه لم يعلق محبته ولا استجابة دعائه عباده ولا توكلهم على أحد من خلقه بل قصرها على نفسه سبحانه مباشرة دون واسطة ، فمن اعتقد وجود واسطة بين الله وخلقته يدعى ويطلب ويتوكل عليه خرج من الإسلام ودخل فى الكفر .

الثالث : " من لم يكفر المشركين أو شك فى كفرهم أو صحح مذهبهم كفر " .

ووجه كونه مناقضا للتوحيد أن من شروط كلمة التوحيد الصدق ، ومن الصدق فيها الكراهية والبغض لكل من عاداها - ومعلوم أن من لم يكفر المشركين أو صحح مذهبهم لم يصدق فى الشهادة - وكذلك فإن من شروطها المحبة التى تقضى بموالاته من والى الله ورسوله ومعاداة من عاداها ، ومن لم يفعل ذلك لم يحقق كلمة التوحيد ولم يستحق الدخول فى دائرة الاسلام ، بل هو الى الكفر أقرب .

الرابع : " من اعتقد أن غير هدى النبى صلى الله عليه وسلم أكمل من هديه أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كالذى يفضل حكم الطوائف على حكمه فهو كافر " .

ووجه مناقضته للتوحيد أن من اعتقد ذلك لم يشهد الشهادة الحق بأن محمدا رسول الله ، لأنه لو كان معتقدا لذلك لما رأى هدى غيره أفضل من هديه ، ولما احتكم الى غيره أو رأى أن حكم غيره أحسن من حكمه ، لاسيما وهو يعلم أن اقتفاء أثر النبى والسير على هدايه من لوازم كلمة التوحيد قالى تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) ( : ٢ )

فمن اعتقد ذلك لم يحقق القبول والمحبة الذين هما شرط من شروط كلمة التوحيد يدخل بهما فى عداد المسلمين ، ويدخل بتركهما فى عداد الكافرين .

(١) يوسف ٦٧

(٢) الطلاق ٣

(٣) النساء ٦٥

الخامس : « من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولو عمل به كفر »  
 ووجه المناقضة للتوحيد أن البغض لشيء مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم  
 ينافي المحبة التي هي شرط من شروط كلمة التوحيد ، ومن لوازم المحبة تقديس  
 محاب الله ورسوله على غيرها ، وبغض ما يبغض الله ورسوله وان مال إليه هواه ،  
 فمن لم يكن محققاً للمحبة لم يحقق التوحيد ولم يكن مسلماً ، بل هو إلى النفاق  
 والكفر أقرب ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يكون  
 هواه تبعاً لما جئت به " ( ١٦ )

السادس : « من استهزأ بشيء من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أو ثواب الله أو عقابه  
 كفر ، والدليل قوله تعالى ( قل أبا لله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ؟ لا تعتذروا  
 قد كفرتم بعد إيمانكم » ( ١٧ )  
 ووجه المناقضة فيه أن المستهزئ بالدين أو الثواب والعقاب لم يكن عنده اليقين  
 بما شهد به ، ولم يوجد عنده الصدق فيما يقول وهما شرطان في الشهادة التي  
 يدخل بها الإنسان في الإسلام ، فمن نقصها فقد نقص من أسامة بقدر ذلك .

١٦٦ : التوحيد

( ١٧ ) : التوحيد

( ١٤ ) مشكاة المصابيح ج ١ ص ٥٩ ح ١٦٧ ، وقال : « رواه في شرح السنة ، وقال النووي  
 هذا حديث صحيح روينا في كتاب الحججة باسناد صحيح .  
 وتعقبه الألباني فقال : هذا وهم فالسند ضعيف فيه نعيم بن حماد وهو ضعيف وأعطه  
 الحافظ ابن رجب بغير هذه العلة متعقباً على النووي تصحيحه إياه ، ، وذكر كلاماً  
 والحديث وإن اختلف أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه إلا أنه صحيح المعنى تشهد له  
 الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة بالجملة .

( ١٥ ) التوبة ٦٥ - ٦٦

السابع : « السحر : ومنه الصرف والعطف فمن فعله أو رغبى به كفر والدليل قوله تعالى  
( وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر ) (١٠٠) :

ووجه المناقضة فيه للتوحيد والاسلام أن الله يريد من عباده بقولهم لا اله الا  
الله أن يستسلموا له ويعلموا أن النفع والنصر منه سبحانه فلا يسلكوا طرق  
الشیطان • والمتخذ للسحر أو الراغى به قد سلك هذا الطريق الذى جعله  
الله امتحانا وفتنة لعباده وحذرهم منه فقال على لسان الملكين ( وما يعلمان من  
أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر ) (٢٠) فمن وقع فى هذه الفتنة فقد كفر •

الثامن : « مظاهره المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى ( ومن يتولهم  
منكم فانه منهم ان الله لا يهدى القوم الظالمين ) (١٤٠) :

ووجه المناقضة وانح وهو أن مظاهره المشركين ومعاونتهم على المسلمين ينم  
عن عدم تحقيق المحبة الكاملة التى هى من مقتنيات الشهادة ، فمن والى أعداء  
الله وأحبهم وأبغض المسلمين وهاداهم لم يكن مسلما •

التاسع : « من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام فهو كافر » ،  
وهذا الاعتقاد يحصل لمن غاب عنه أن الايمان بنبوته محمد صلى الله عليه وسلم  
يشمل الاعتقاد بأنه خاتم الأنبياء وأن شريعته آخر الشرائع وأكملها على الاطلاق •  
فوجه المناقضة للتوحيد فى ذلك أنه هذا الاعتقاد دليل على عدم العلم الصحيح  
والذى هو شرط من شروطها •

الحاشية : « الاعراض عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به والدليل قوله تعالى

( ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها إنا من المجرمين منتقمون ) ( ٦٤ )

ووجه المناقضة في هذا أن المعرض عن دين الله علما وهلا واعتقادا كافر

لا حظ له من الإسلام .

لكننا نخاف على أناس يعدون أنفسهم مسلمين ويفعلون من البدع والشرك ما لا يشك

مسلم أنه كفر ، ومع ذلك لو ذكروا أو علموا ما استجابوا ، بل ربما رموا ناصحهم

ومعلمهم بالتطرف والتشدد ، فمثل هؤلاء مصيرهم كما قال تعالى ( إنا من

المجرمين منتقمون ) ( ١٠ )

وقد يسأل سائل إن هذه النواقض أعظم ما يكون خطرا وأكثر ما يكون وقوعا ، فهل

تؤثر إذا حصلت بين أوساط المسلمين من طريق الهزل أو الخوف أو الإكراه ؟

فأقول : لقد أجاب عن هذا السؤال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله <sup>فقال</sup> :

بعد ذكره لتلك النواقض ثم : « ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد

والخائف الا الكره ، وكلها من أعظم ما يكون خطرا ومن أكثر ما يكون وقوعا فينبغي

للمسلم أن يحذرهما ويخاف منهما على نفسه . ( ٣ )

### معنى الكفر والشرك

الكفر فى اللغة الستر والتغطية " قال ابن منظور (١) " الكفر بالفتح التغطية ، وكفرت الشئ أكفراه بالكسر أى ستره " (٢) ، ويقال كفر عليه كفر فطناه والشئ ستره ككفراه . (٣) وأصل الكفر تغطية الشئ تغطية تستهلكه ، وقال الليث :

يقال انما سمي الكافر كافرا لأن الكفر غطى قلبه كله . . . . . وايضا حسه أن الكفر فى اللغة التغطية ، والكافر ذوكفراى ذو تغطيه لقلبه بكفراه كما يقال للابى السلاح كافر ، وهو الذى فطاه السلاح " ويقال للزراع كافر لستره البذر بالتراب وجمعه كفار (٤) .

ومنه قوله تعالى :

(٥٠٠) كمثل حيث اعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا . . . . . (٥)

والكفار هنا هم الزراع وسماوا كفارا ، لأن الزراع اذا القى البذر فى الارض كفره أى فطاه : (٦)

(١) ابن منظور هو محمد بن مكنيم بن طى بن أحمد الأنصارى الأفرقى - جمال الدين أبو الفضل كان فاعلا ، ومنده تشبع بلا رفسنى

ولد سنة ٦٣٠ هـ وتوفى سنة ٧١١ هـ

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٤٦/٢

فوات الوفيات ٤٩٦ ت ٣٩/٤

شذرات الذهب ٢٦/٦ - ٢٧

(٢) لسان العرب ج ٥ ص ١٤٧

(٣) قاموس المحيط ج ٢ ص ١٣٣

(٤) لسان العرب ج ٥ ص ١٤٥ - ١٤٦

(٥) الحديد ٢٠

(٦) زاد المسير ج ٧ ص ١٧١



وفرق ايضا بين معنى الاسم المطلق اذا قيل كافر ، أو مؤمن وبين  
المعنى المطلق للاسم فى جميع موارد ه كما فى قوله ( لا ترجعوا بعدي  
كفارا يضرب بعضكم برقاب بعض ) (١) (٢) .

وأما معناه فى الشرع فقال ابن تيميه رحمه الله :

" الكفر : عدم الايمان باتفاق المسلمين سواً اعتقد نقيضه وتكلم  
به او لم يعتقد شيئاً ولم يتكلم ، ولا فرق فى ذلك بين مذهب اهل  
السنة والجماعه الذين يجعلون الايمان قولاً وعملاً بالباطن والظاهر ،  
وقول من يجعله نفس اعتقاد القلب كقول الجهميه واكثر الاشعريه ،  
او اقرار باللسان كقول الكرميه ، او جميعها كقول فقهاء المرجئه وبعض  
الاشعريه " (٣)

فاتضح من التعريف الماضى ان اصل الكفر هو عدم التصديق وقد يضم الى  
هذه الصفه صفات اخرى فبقدر ما يزيد من هذه الصفات يزيد الكفر ،  
ولهذا قال ابن تيميه رحمه الله فى موضع اخر " الكفر هو عدم الايمان سواً  
كان معه تكذيب أو استكبار أو اباً أو اعراض فمن لم يحصل فى قلبه  
التصديق والانقياد فهو كافر " (٤)

ولما كان أصل الكفر هو عدم التصديق كما ان اصل الايمان هو التصديق  
اتضح ان الايمان بالرساله هو أول مراحل الايمان ، فيه ينتقل الشخص من  
الكفر الى الايمان ،

---

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢١٧/١ كتاب الايمان باب الانصت للعلماء

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٧٠

(٣) مجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ٨٦

(٤) مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٣٦٩

ولهذا ذكروا أن أصل الايمان والتقوى الايمان برسول الله ، وجماع ذلك الايمان بخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأصل الكفر والنفاق هو الكفر بالرسل وبما جاؤوا به ، فان هذا هو الكفر الذى يستحق صاحبه العذاب فى الآخرة . ( ١ )

وتأتى الكفر فى لسان الشرع لعدة معان :

فهو يأتى نقيض الايمان كما قال تعالى ( ٠٠٠ ) ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ( ٢ ) ، وقوله ( من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ) ( ٣ ) ، وقوله تعالى ( ٠٠٠ ) ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو فى الآخرة من الخاسرين ( ٤ )

ويأتى بمعنى مناقضة الشكر كما قال تعالى ( ولقد آتينا لقمان الحكمة ان اشكر لله ومن يشكر فانما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غنى حميد ) ( ٥ ) وقوله تعالى عن سليمان ( ليبلونى أشكر أم أكفر ومن شكر فانما يشكر لنفسه ومن كفر فان ربي غنى كريم ) ( ٦ )

---

( ١ ) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ١٨٦ ، والفرقان بين اولياء الرحمن

وأولياء الشيطان ص ٣١

( ٢ ) البقرة ٢٥٣

( ٣ ) النحل ١٠٦

( ٤ ) المائدة ٥

( ٥ ) لقمان ١٢

( ٦ ) النمل ٤٠

ويأتى بمعنى جحود النعمة كما قال تعالى

( ٠٠٤ ) فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس

الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ( ١ ) ، وقوله

تعالى ( وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله

عليم بالمتقين ) ( ٢ ) .

ويأتى بمعنى التبرى كما قال تعالى ( ٠٠٠ ) ثم يوم

القيامة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا وما لكم

النار وما لكم من ناصرين ( ٣ ) ، وقوله تعالى

( ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبواك مثل خبير ) ( ٤ )

وقوله تعالى عن خطاب الشيطان لمن تبعه ( انسى

كفرت بما اشركتمونى من قبل ان الظالمين لهم فذاب

الليم ) ( ٥ ) ، وقوله تعالى ( فمن يكفر بالطاغوت ويؤم بالله

فقد استمسك بالعروة الوثقى لانقسام لها والله سميع عليم ) ( ٦ ) .

ويأتى مرادفا للشرك كما قالى تعالى عن مؤمنين

آل فرعون ( تدعوننى لاكفر بالله وأشرك به ما لىلى به علم

وأنا أدعوكم الى العزيز الغفار ) ( ٧ ) .

وأكثر ما تستعمل كلمة كفر ، وكافر فى الدين فنقول كفر فلان

إذا اعتقد الكفر ، وكلمة كافر على الاطلاق تعنى من يجحد الواحدانية

الوحدانية أو النبوه أو الشريعة أو ثلاثها .

( ١ ) النحل ١٢ ( ٢ ) آل عمران ١١٥

( ٣ ) العنكبوت ٢٥ ( ٤ ) فاطر ١٤

( ٥ ) ابراهيم ٢٢ ( ٦ ) البقرة ٢٥٦

( ٧ ) غافر ٤٢

فعلم بهذا التنوع أن هناك كفرا دون كفر كما سماه السفك ولقد بوب البخارى رحمه الله (١) فى صحيحه ثلاثة أبواب متتالية توضح هذا التنوع أولها " باب كفران العشير وكفر دون كفر " والثانى " باب المعاصى من أمر الجاهلييه ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك " والثالث " باب ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) فسا هم المؤمنون " (٢) .

وأورد تسحتها من النصوص ما فيه ايضاح ذلك ، وكذلك الامام مسلم (٣) فقد أورد فى صحيحه من تلك النصوص (٤) قوله صلى الله عليه وسلم " اذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما " وقوله " ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الاكفر " وقوله " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " وقوله " لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " وقوله " اثنتان فى الناس هما بهم كفر الطعن بالنسب والنياحة على الميت " وقوله صلى الله عليه وسلم " أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر " وقوله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى " أصبح من عبادى مؤمن بسى وكافر . . . الحديث " .

ولما كان هذا التنوع معلوما للصحابه كانوا يستفسرون حين يورده الشارع ولا يفهمون مراده ولهذا فانه لما رأى أكثر أهل النار النساء لأنهن يكفرن سأله الصحابة عن نوع هذا الكفر فقالوا يكفرن بالله ؟ فبين لهم النبى صلى الله عليه وسلم أن لا ، وانما المراد كفران العشير أى الزوج ، فلم يحملوا رضى الله عنهم الكفر على ظاهره حين سمعوه من نبي الله عليه وسلم لاحتمال معناه ووجود المعارض وهو اسلام النساء وايمانهن ، ولم ينكر النبى على الصحابه تثبتهم وسوءالهم عن معنى الكفر وفهم المراد به . (٥)

(١) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة - أبو عبد الله البخارى كان رأسا فى الذكاء

والعلم والورع والعبادة ولد سنة ١٩٤ هـ وتوفى سنة ٢٥٦ هـ

أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥ - ٥٥٧ ت ٥٧٨

تهذيب التهذيب ٩/٤٧ ت ٥٣ شذرات الذهب ٢/١٣٤

(٢) أنظر صحيح البخارى مع الفتح ١/٨٣ ، ٨٤ كتاب الايمان

(٣) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري - النيابورى أحد أئمة الحديث ، ولد سنة ٢٠٤ هـ

وقيل ٢٠٦ هـ وتوفى سنة ٢٦١ هـ

انظر ترجمته فى : البداية والنهاية ١١/٣٨ - ٤٠ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨ - ٥٩٠ ت ٦١٣

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووى الجزء الأول من ص ٢٤٨ الى ص ٢٥٨ كتاب الايمان

(٥) انظر ايثار الحق ٤٣١

وللكفر أسس وأركان ينشأ عنها ، أشار إليها ابن تيمية في كثير من المواضع من كتبه ورسائله وتبعه تلميذه ابن القيم فأوضحها وفصلها فقال :-

" أركان الكفر أربعة : الكبر والحسد والغضب والشهوة ، فالكبر يمنع الانقياد ، والحسد يمنع قبول النصيحة وبذلها ، والغضب يمنع العدل ، والشهوة تمنعه التفرغ للعبادة .  
 فإذا انهدم ركن الكبر سهل عليه الانقياد ، وإذا انهدم ركن الحسد سهل عليه قبول النصح وبذله ، وإذا انهدم ركن الغضب سهل عليه العدل والتواضع وإذا انهدم ركن الشهوة سهل عليه الصبر والعفاف والعبادة " (١)

رحم الله ابن القيم فلفد كان ينظر في كل أمر بنور الكتاب والسنة اللذين أوتىها ما كان وما سيكون الى قيام الساعة .

فاننا عند التأمل نلاحظ أن هذه الأركان للكفر هي سبب شقاء الكفار في كل زمان ومكان .  
 فالكبر قد كان في كفار قريش حيث عرفوا أن محمدا صادق ومع ذلك امتنعوا عن الدخول في دينه استكبارا منهم وتعاضما .

والحسد قد كان في أهل الكتاب فلفد عرفوا من كتبهم أن محمدا مرسل من ربه ، لكنهم امتنعوا عن الدخول في دين الله حسدا منهم أن بعث من العرب .

والشهوة هي السبب في كفر دعاة الاحاد المعاصرين - الذين يدعون الى انكار وجود الله والى اطلاق حرية النفس لكل ما تريد وترغب دون قيود أو ضوابط .

والغضب كان السبب في امتناع هؤلاء جميعا من الدخول في دين الله لأنهم كانوا اذا دعوا غضبوا لباطلهم وأصرروا عليه .

(١) الفوائد لابن القيم ١٤٠ ، وانظر مجموع الفتاوى ٣٣٠/١٨

وأما أنواعه فللعلماء فيها مذاهب فبعضهم يقسمه الى أكبر وأصغر ويقسم الأكبر الى خمسة أقسام (١) ، وبعضهم يقسمه الى كفر ظاهر وكفر نفاق (٢) فرأيت أن أقسمه تقسيماً يؤالف بين هذه التقسيمات ويشملها فأقول وبالله التوفيق : الكفر عامة ثلاثة أقسام :-

١ - كفر مطلقاً      ٢ - كفر شرك      ٣ - كفر نفاق

الاول : الكفر المطلق وهو نوعان : كفر أكبر ، وكفر أصغر

والأكبر خمسة أقسام :-

١ - كفر تكذيب      ٢ - كفر ابا<sup>٥</sup> واستكبار

٣ - كفر اعراض      ٤ - كفر شك أو ظن      ٥ - كفر جحود .

والان لم أعلم أن أحداً حصر أنواعه الا أن النصوص تدل على أن كل كفر لم يبلغ درجة الكفر المخرج من الملة فهو كفر نعمة ، وهو ما يعبر عنه بالفسوق والعصيان ، ولهذا فان ما يضاد الايمان اما أن يكون الكفر المخرج من الملة أو ما دونه من الفسوق والعصيان كما أشار الى ذلك قوله تعالى ( ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان ) (٣) فقابل عز وجل بين ما حببه الينا وبين ما كره الينا فأفرد الايمان بالذكر فيما حبب وقابله بالكفر والفسوق فيما كره . (٤)

(١) انظر مدارج السالكين ١/٣٣٥ ، ٣٣٧

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧/٦٢٠

(٣) الحجرات ٧

(٤) المنهاج في شعب الايمان بليليمى ١/٤٠

وقد جاء " أن الفسوق من كفر النعمة في الحديث فقال صلى الله عليه وسلم " ان الفساق هم أهل النار قالوا يا رسول الله وما الفساق ، قال النساء " ٠٠٠ اذا اعطين لم يشكرن ، واذا ابتلين لم يصبرن "

قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه المستدرک ٤/٦٠٤

فما ركل ما ليس كفرا اعتقاديا من فسوق وعصيان يطلق عليه الكفر العملى وسيأتى ايضاح ذلك عند الكلام عن التكفير وأنواعه . (١)

الثانى : من أنواع الكفر عامة كفر الشرك • وسيأتى بيان أقسامه بعدت من فقه قريبا •

الثالث : كفر النفاق وهو نوعان أكبر وأصغر والأكبر ستة أنواع :- (٢)

- ١ - تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم •
  - ٢ - تكذيب بعض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم •
  - ٣ - بغض الرسول صلى الله عليه وسلم •
  - ٤ - بغض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم •
  - ٥ - المسرة بانخفاض دين الرسول صلى الله عليه وسلم •
  - ٦ - الكراهية لانتصار دين الرسول صلى الله عليه وسلم •
- وقد ذكر تلك الأقسام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله (٣) •

والأصغر خمسة أنواع :- (٤)

- ١ - الكذب فى الحديث
- ٢ - الفجور عند الخصام
- ٣ - الغدر فى العهود
- ٤ - الخيانة فى الأمانة
- ٥ - الخلف فى الوعود

---

(١) أنظر ص

(٢) الدرر السنية ٣٧/٢ ، وانظر الجامع الفريد ٣٤٢

(٣) أنظر مجموع الفتاوى ٤٣٤/٢٨

(٤) الدرر السنية ٣٧/٢ ، الجامع الفريد ٣٤٢

وقد جاء ذكرها في الحديث فروى عبداللّٰه بن عمرو (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
" أربح من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى  
يدعها إذا أئتمن خان وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر " (٢)  
وجاء في لفظ مسلم " وإذا وعد أخلف " (٣) ، فصار مجموعها خمسا كما ذكرنا

•

وبعد بيان معنى الكفر وأنواعه نأتى الى بيان معنى الشرك وأنواعه ، وقد ذكرنا أنه أحد  
أقسام الكفر عامة ، ولما كان انتشاره بين الخلق أكثر ، ونلال الأمم فيه أوسع  
فإنسنا سوف نتناوله بشيء من التفصيل الموفى بغرضنا .

فهو فى اللغة : اسم للشئ الذى يكون بين أكثر من واحد تقول : قد اشترك الرجلان  
وتشاركنا ، وشارك أحدهما الآخر ، وتقول اشتركننا وتشاركنا  
فى كذا . (٤)

---

(١) أبو عبد الله بن عمرو بن العاص - أبو محمد وأبو عبد الوهّاب القريشنى السهمى صحابى جليل

كان صواما قواما توفى سنه ٣٥ هـ .

أنظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ٤١/١ - ٤٢ ت ١٦٠

الإصابة ١٧٦/٦ ت ٤٨٢٨ أسد الغابة ٢٤٥/٣ - ٢٤٧ ت ٣٤٩٠

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٨٩/١ كتاب الايمان

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤٦/١ " "

(٤) قاموس المحيط ج ٣ ص ٣١٨



وفى حديث معاذ (١) أنه أجاز بين أهل اليمن الشرك أى الاشتراك فى الأرض ، وهو أن يدفعها صاحبها الى آخر بالنصف أو الثلث أو نحو ذلك ، وفى حديث عمر بن عبد العزيز (٢) : ان الشرك جائز هو من ذلك (٣) وأما فى لسان الشرع فقولنا أشرك بالله : أى جعل مع الله شريكاً سواه كان فى الربوبية أو الألوهية ، ويكثر إطلاقه على الشرك فى الألوهية .  
ويطلق الشرك على الكفر يقال أنكر بالله أى كفر به . (٤)  
ومن ذلك قوله تعالى ( . . . تدعونى لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لى به علم ) (٥) فجعل الشرك مساوياً للكفر بعطفه عليه . وقد تبين لى أن الشرك يطلق على ثلاثة معان :-  
أحدها : الاعتقاد بوجود شريك مع الله فى الملك والربوبية ، وهذا لا يتردد انسان فى إطلاق الكفر عليه اذ من اعتقد أن أحداً غير الله يتصرف فى هذا الكون ويدبر شئونه فقد أشرك فى الربوبية وكفر بالله ، والدلائل على نفسى الربوبية عن غير الله ظاهرة مرئية ومسموعة ، قال تعالى ( . . . وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير ) (٦) وقال تعالى ( أرونى ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك فى السموات ) (٧) . وقوله تعالى ( وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك ) (٨)

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو أوس الأنصارى الخزرجى - أبو عبد الرحمن صحابى جليل توفى سنة ١٨ هـ

انظر ترجمته فى : أسد الغابة ٤/٤١٨ - ٤٢١

الاصابة ٩/٢١٩ ت ٨٠٣٢

(٢) هو عمر بن عبد العزيز بن مران ابن الحكم بن أبى حفص ، ولد بالمدينة ونشأ بمصر ، كان باهياً فليها من شهادته ، تولى الخلافة على المسلمين فى الدولة الأموية توفى سنة ١٠١ هـ

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٩/١٨٠ - ١٨٢ ت ١٠٤

اشذرات الذهب ١/٦٦٦ - ١٢١ ت ١٢٢

الاصابة ١٠/٢٢٧ - ٢٢٨ ت ٢٢٩

(٣) لسان العرب ج ١٠ ص ٤٤٩ (٤) انظر مختار الصحاح ص ٣٣٦ ،

(٥) غافر ٤٢ (٦) سبأ ٢٢ . وقاموس المحيط ج ٣ ص ٣١٨

(٧) فاطر ٤٠ ، الأحقاق ٤ (٨) الاسراء ١١١

ويبين لنا تعالى خلال عقول من يجعل لله شريكا وندا فيقول ( ٥٠٠٠٠ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كسل شيء وهو الواحد القهار ) (١) .

وهذا الشرك لم يكن عند كفار قريش فقد كانوا يقولون بأن الله هو الخالق للكون العرف لما فيسه ، قال تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فأنسى يؤفكون ) (٢) وقال تعالى ( ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعقلون ) (٣) والآيات في ذلك كثيرة .

الثاني : الاعتقاد في غير الله النفع والنصر وأن هذا الغير واسطة بين الله والخلق فيتوجه إليه ويصرف له بعض أنواع العبادة وهذا هو الشرك الذي كان عليه كفار قريش فقد كانوا يقولون عن آلهتهم ( ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ) (٤) ويقول عنهم سبحانه وتعالى ( ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا فالحكم لله العلى الكبير ) (٥) .

ولعظم الشرك فقد جعل سبحانه التكبير والتحذير منه في صورة الخطاب لنبيه فقال : ( ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن سنك علك ولتكونن من الخاسرين ) (٦) ، وقال تعالى ( قل انما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به إليه أدعوا وإليه مآب ) (٧) وقال تعالى ( قل انما أدعوا ربي ولا أشرك به أحدا ) (٨) .

وينهى سبحانه عباده عن الشرك ويبين لهم طريق الوصول إليه فيقول في سورة النساء ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ) (٩) ، ويقول في سورة الكهف ( ٥٠٠ فمسن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) (١٠) .

|                   |                   |
|-------------------|-------------------|
| ( ١ ) الرعد ١٦    | ( ٢ ) العنكبوت ٦١ |
| ( ٣ ) العنكبوت ٦٣ | ( ٤ ) الزمر ٤     |
| ( ٥ ) غافر ١٢     | ( ٦ ) الزمر ٦٥    |
| ( ٧ ) الرعد ٣٦    | ( ٨ ) الجن ٢٠     |
| ( ٩ ) النساء ٣٦   | ( ١٠ ) الكهف ١١٠  |

وأخبر سبحانه عن خلال المشركين وسفه عقولهم باعتقادهم نفع غير الله أو ضرره فقال ( قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون ) (١) وقال ( فأندبوا أسرتهم شركاءهم ثم لا يبينون أئمنهم عليكم فئة يحفظهم إلى يومئذ لا يفتنونهم ) (٢) ، وقال تعالى ( قل أريتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا الاغورا ) (٣) .

الثالث : المراعاة لغير الله في الأعمال والاقوال . وهو ان يفتنوا المشركين  
وهو أن تظهر من انسان أمور فيها مراعاة غير الله معه كالرياء والنطق  
بعاينا في كمال التوحيد كقول المسلم لولا الله وفلان ، وقول ماشاء الله  
وشئت ونحو ذلك .

وفى ذلك ما روى عن ابي هريرة (٤) مرفوعا قال تعالى ( أنا أغنى الشركاء عن  
الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيرى تركته وشركه ) (٥) وقوله صلى  
الله عليه وسلم " ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال ؟  
قال : قلنا بلى فقال : الشرك الخفى أن يقوم الرجل يصلى فيزين صلاته  
لما يرى من نظر رجل " (٦)

سنة ١٩٥٠

١٩٥٠

- (١) الأعراف ١٩٥ (٢) يونس / ٧١ (٣) فاطر ٤٠  
(٤) هو عبد الرحمن بن صخر على الأشهر ، وكنيته أبو هريرة - دوس صحابي جليل حافظ فقيه  
كان ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٥٨ وقيل ٥٧ وقيل ٥٩ هـ  
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١ / ٣٢ - ٣٧ ت ١٦  
الاصابة ١٢ / ٦٣ - ٧٩ ت ١١٨٠  
أسد الغابة ٥ / ٣١٨ - ٣٢١ ت ٢٣١٩  
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٨٣٥ كتاب الزهد  
(٦) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٥٥٠ " "

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما <sup>(١)</sup> أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ما شاء

الله وشئت فقال : أ جعلتني لله ندا ؟ ما شاء الله وحده .

وفى رواية أ جعلتني مع الله عدلا ، لا بيل ما شاء الله وحده .<sup>(٢)</sup>

وقد أهتم القرآن بإيضاح الشرك وعلاجه في كثير من الآيات وإطلاق الآيات دال على التحذير من الشرك بكل معانيه ، فقله تعالى ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد أفترى إثما عظيما )<sup>(٣)</sup> .

عام في أى شرك كان ، وقوله تعالى ( ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاءكم الذين كنتم تزعمون )<sup>(٤)</sup> عام في كل من أشرك سواه في العبادة أم الربوبية . وكذلك قوله تعالى ( ٠٠٠ ) ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق )<sup>(٥)</sup> ، وقوله ( ومن يشرك بالله فقد نزل نزالا بعيدا )<sup>(٦)</sup> ، وقوله ( انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة )<sup>(٧)</sup> .

كل هذه الآيات دالة على التحذير من الشرك بكل معانيه وأنواعه ولقد قسم العلماء الشرك عدة تقسيمات فبعضهم قسمه الى أكبر وأصغر<sup>(٨)</sup> وبعضهم قسمه الى ثلاثة أنواع أكبر وأصغر وخفى<sup>(٩)</sup> ، وبعضهم قسمه على حسب أنواع التوحيد الثلاثة<sup>(١٠)</sup> ، ومنهم من قسم الأكبر الى أربعة أقسام<sup>(١١)</sup> .

( ١ ) هو عبد الله بن عباس ، الصحابي الجليل ، حبر الأمة ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ،

وتوفى سنة ٦٨ هـ أنظر ترجمته في : صفة الصفوة ٧٤٦/١ - ٧٥٨ ت ١١٩

الاصابة ١٣٠/٦ - ١٤٠ ت ٤٧٧٢

( ٢ ) انظر الأحاديث الصحيحة للالباني ج ١ ص ٥٦ ح ١٣٩

( ٣ ) النساء ٤٨ ( ٤ ) الانعام ٢٢

( ٥ ) الحج ٣١ ( ٦ ) النساء ١١٦

( ٧ ) العائدة ٧٢

( ٨ ) انظر مدارج السالكين ٣٣٩/١ والدرر السنية ٨٥/٢

( ٩ ) ، الجامع الفريد ٣٤١ ( ١٠ ) انظر تيسير العزيز الحميد ٤٣

( ١١ ) ، ، ، ، ، ٣٤١

ومنهم من قسمه الى قسمين قسم يتعلق بذات الله وقسم بعبادته ثم نوع كل واحد منهما (١) .  
والتقسيم الذى يجمع هذه التقسيمات ويؤلف بينها أن نقول : الشرك نوعان :  
شرك أكبر وشرك أصغر :

الاول : الشرك الأكبر : وهو نوعان : شرك يتعلق بذات الله وشرك يتعلق بعبادته

فأما ما يتعلق بذات الله فهو الشرك فى الربوبية وهو نوعان :-

أ - شرك فى التعطيل كشرك فرعون وشرك الملاحدة

ب - شرك من جعل مع الله لها آخر كشرك النصارى والمجوس

وأما ما يتعلق بعبادة الله وهو الشرك فى الألوهية فهو أربعة أنواع :-

١ - شرك الدعوة بأن يتوجه بالدعاء الذى هو من العبادة لغير الله .

٢ - شرك النية والارادة والقصد فإن ارادة غير الله بالعمل يبطل ثوابه .

٣ - شرك الطاعة : بأن يطيع أى مخلوق فى معصية الله تعالى .

٤ - شرك المحبة بأن يحب الانسان مخلوقا كمحبة الله تعالى .

الثانى : الشرك الأصغر وهو نوعان ١ - ظاهر ٢ - وخفى

والظاهر ما عمل رياء كالتصنع للغير بعمل عبادة وعدم الاخلاص فيها وأما

شرك فى اللفظ كالحلف بغير الله وقوله ماشاء الله وشئت .

والخفى ما ينتاب الانسان فى أقواله أو أعماله فى بعض الفترات من غير

أن يعلم أنه شرك .

### أهمية هذا الموضوع

ان أهمية هذا الموضوع تبرز من ضرورة الاهتمام بمعرفة التفريق بسبب

الحق والباطل الذي هو من مقاصد الشريعة الاسلامية .

فلقد جاء في كثير من الآيات الإشارية الى هذا كقوله تعالى

( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا

وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ) (١) ،

وقوله تعالى ( أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين

في الارض أم نجعل المتقين كالفجار ) (٢) ، وقوله ( أفجعل

المسلمين كالمجرمين ، ما لكم كيف تحكمون ) (٣) وقوله ( وكذلك

نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين ) (٤) وقوله تعالى

( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير

سبيل المؤمنين نولاه ما نولى ونعلمه جنهم وساءت مصيرا ) (٥)

ولقد كان بعض السلف يهشون بذلك التفريق بين الحق والباطل

ويبحثون ويسألون عنه فقد روى عن الصحابي الجليل حذيفة ابن اليمان (٦)

قوله " كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ،

وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني . . . . . الحديث ) (٧)

(١) الجاثية ٢١ (٢) ص ٢٨

(٣) القلم ٣٥ - ٣٦ (٤) الانعام ٥٥

(٥) النساء ١١٥

(٦) هو حذيفة بن حسل بن جابر ، واليمان لقب أبيه حسل ، صحابي

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من الأحاديث ، وهو صاحب

سر رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٦ هـ .

أنظر ترجمته في : الاصابة ٢٢٣/٢ ت ١٦٤٣

أسد الغابة ٤٦٨/١ - ٤٦٩ ت ١١١٣

(٧) صحيح البخارى مع الفتح - كتاب الفتن ٣٥/١٣

وجاء الأهتمام بذلك من بعض العلماء فقال شيخ الاسلام ابن تيمية

حين ذكر بعض ما قال الله في ذلك :

" ومن الفرقان أنه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين وبين  
المصلحين أهل الحسنات ، وبين أهل الباطل الكفار الضالين  
المفسدين أهل السيئات " (١)

وقال ابن القيم رحمه الله في مدح الذين طعموا الباطل فاجتنبوه  
وطموا الحق فاتبعوه :

" فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفسة  
تفصيلية وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية ، فاستبان لهم السبيلان  
كما يستبين للمسالك الطريق الموصل الى مقبوده ، والطريق الموصل  
الى الهلكة ، فهو لا أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم  
وهم الأدلاء الهداة وبذلك برز الصحابة على جميع من أتى بعد هم  
الى يوم القيامة ، فانهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك ،  
والسبل الموصلة الى الهلاك وعرفوها مفعلة ثم جاءهم الرسول  
فأخرجهم من تلك الظلمات الى سبيل الهدى وصراط الله المستقيم  
فخرجوا من الظلمة الشديدة الى النور التام ومن الشرك الى التوحيد  
ومن الجهل الى العلم ومن الغى الى الرشاد ، ومن الظلم الى العدل  
ومن الحيرة والعمى الى الهدى والبصائر ، فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا  
به ومقدار ما كانوا فيه " (٢)

(١) الفرقان بين الحق والباطل/رضي وانظر مجموع الفتاوى ١٣/١٣

مجموع الفتاوى الكبرى ١٠/١  
(٢) الفوائد لابن القيم ٩٨

فالعبد بحاجة لعلم ما يضره ليحتميه ، كما أنه بحاجة لعلم ما ينفعه ليحرم عليه ويفعله ، وبهذا يحب النافع ويُبغض الضار ، فتكون محبته وكراهته موافقتين لمحبة الله تعالى وكراهته ، وهذا من لوازم العبودية والمحبة (١) .

وهذا ما عليه الناس في كل الأزمان فإن كثيرا من العلماء كانوا على باطل من التأويل أو البدع أو التصوف ثم لما عرفوا الحق كانوا من أكبر المحاربيين لهذا الباطل الذي كانوا يرونه بالأمس حقا ، فإنهم يردون عليه وهم على معرفة بداخله ومكوناته ، وهكذا من كانوا يعيشون في الضلال والمعاصي ثم عرفوا الحق فإنهم يحاربون ذلك الباطل والضلال وهم على معرفة واضحة بهم ، ولهذا فإن هذا الصنف من الناس أكثر قدرة على دعوة أهل الباطل في زمانهم لمعرفة مداخل الشيطان على هؤلاء .

ومعرفة الكفریات من هذا الباب ، فإن من عرفها وخبرها كان أكثر قدرة على توجيه الناس لتركها ولهذا فإن بعضهم يوجب هذه المعرفة فيقول انه يجب على كل أحد معرفة الكفریات أقوى من معرفة الإعتقادات ويعلل ذلك بأن الاعتقادات يكفى فيها الإيمان الإجمالى ، أما الكفریات فإنه يتعين فيها العلم التفصيلى (٢)

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن معرفة الجاهلية والكفر من مطالب التوحيد فقال :

بأن التوحيد لا يعرفه الا من عرف الجاهلية وهى الأمر المكروه ، لأن من لم يعرف المكروه لم يعلم الحق (٣) .

(١) أنظر اغاثة اللهقان ١٣٨/٢

(٢) أنظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤٠

(٣) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الخامس / الرسائل الشخصية ص ١٨



وبناءً على ما مضى من هدى الكتاب والسنة وما عليه السلف الصالح والعلماء فإنسى أرى أن الوظيفة التي ينبغي أن يتحملها المتخصصون في العقيدة هو أن يلزموا أنفسهم بيان العقيدة السليمة للناس التي جانب إيضاح ما يضادها من الكفریات والبدع والضلالات وبهذا يستطيعوا أن يوصلوا نور العقيدة مشرقاً تقبله النفوس وتنجذب اليه مطمئنة الى ما فيه من الخير والهدى .

كما أن أهمية موضوعنا هذا تبرز في ايضاحنا للكفر الاعتقادي وتنوعه ، والكفر العملي وتنوعه وذلك لما يحصل الكثير من الناس حتى من طلاب العلم من الخلط بين تلك الأنواع فيظنون أن إطلاق الكفر في الكتاب والسنة وأقوال السلف والعلماء لا يعنى غير الحكم بالكفر الاعتقادي الذي يحكم بارتداد صاحبه ويغفلون أن من أصول أهل السنة التي يخالفون فيها أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والقدرية أن الكفر والإيمان والشرك والتوحيد ، والتقوى والفجور ، والنفاق والإيمان قد يجتمعان في الشخص فتطلق عليه اطلاقاً ، فيكون الشخص ممنياً بإيمانه كافراً بما فيه من الكفر ، موحداً بما عنده من التوحيد مشركاً بما فيه من خصال الشرك ( ١ ) .

ولهذا فان أهل الجاهلية كانوا يقولون بأن الله خالقهم ورازقهم ، ويعتقدون مع ذلك في أصنامهم وطواغيتهم ، فالإقرار الأول في الله يصدق عليه أنه إيمان بالمعنى الأعم ولكن هو إيمان المؤمنين ، فهو إيمان صادر منهم في حال الشرك . ( ٢ )

( ١ ) انظر كتاب الصلاة لابن القيم ٢٨٠ ص

( ٢ ) انظر الدين الخالص ٣٩٨/١

وهذا ما فسره قوله تعالى ( وما يؤمن أكثرهم باللـه  
 الا وهم مشركون ) (١) (٢)  
 وتبرز أهمية موضوعنا هذا أيضا من أهمية وخطورة هذه المسألة  
 وضرورة دراستها والبحث فيها ولقد أشاد بالأهمية الشيخ محمد بن  
 عبد الوهاب في كثير من أقواله فقال مرة " فان رجوت الجنة وخفت من  
 النار فاطلب هذه المسألة وادرسها من الكتاب والسنة وحررها  
 ولا تقصّر في طلبها لأجل شدة الحاجة اليها ولأنها الإسلام  
 والكفر ، وقل اللهم ألهمني رشدي وفهمي عنك وعلمني منك  
 وأعدني من مضلات الفتن ما أحيتني " (٣) وقال مرة " واعلم  
 أن هذه المسألة أم المسائل ولها ما بعدها فمن عرفها معرفة  
 تامة تبين له الأمر . . . . فالله الله استعن باللـه في  
 فهم هذه المسألة واحرص على ذلك " (٤)  
 وأما الخطورة فتظهر مما يقع فيه كثير من المسلمين من سوء الفهم  
 لنصوص التكفير في الكتاب والسنة حيث يحملون تلك النصوص على ظاهرها  
 خطأ واجتهادا بمحض عقولهم فيكفرون إخوانهم المسلمين ومنهم من  
 يستبعد هذه النصوص بالكلية فلا يطلق الكفر على من ظهر كفره  
 ويان ، فهذه من المسائل التي استنزل الشيطان بها أكثر الناس  
 حيث قصر بطائفة فحكموا بإسلام من نولت نصوص الكتاب والسنة والاجماع  
 على كفره ، وتعدى بأخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الإجماع  
 بأنه مسلم . (٥)

(١) يوسف، ١٠٦ (٢) تفسير الطبري ٧٧/١٣

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ق ٣ / مختصر سيرة الرسول ص ٤

(٤) " " " " " / الفتاوى والمسائل ص ٦٣

(٥) أنظر منهاج أهل الحق والاتباع ٦٠

وسوف تُدرّس ذلك ونبين أن الواجب على من أراد الحق أن يتأمل  
النصوص مجتمعة وينظر لأقوال العلماء في بيانها ليتجنب المزالقات  
والوقوع في خطر التكفير لإخوانه المسلمين بغير حق .  
ونبين أنه ينبغي الحيطه في فهم تلك النصوص كما يحتاط أحدنا  
في مسائل الفقه في أبواب الطهارة والبيع والرضاع فإن هذه  
المسألة يجتمع فيها كونها مسألة عقائدية وكونها  
مسألة فقهية ، فإن من قال قولاً أو عمل عملاً ظاهره  
الكفر فإن الحكم عليه تارة يكون معلوماً بالأدلة السمعية  
وتارة يكون مظلوماً بالإجتهد ولا مجال لدليل العقل فيها  
البتة . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ١٥٥

نصيب هذا الموضوع من التأليف والدراسة  
 ~~~~~

رغمما يحسب الكثير أن هذا الموضوع لم يؤلف فيه أحد ، والحق أنه قد كتب فيه المتقدمون والمعاصرون ولكن في جوانب مختلفة منه فمنهم من كتب عن التكفير فقط ، ومنهم من كتب عن المكفرات القولية فقط ومنهم من كتب عن تكفير فرقه من الفرق ، أو شخصية من الشخصيات ونحو ذلك .

الا أنني لم أجد فيها اطلعت عليه كتابا اعتنى بقواعد التكفير وضوابطه ، والفرق بين الكفر العملى والإعتقادي ، وآراء السلف فى تفسير نصوص التكفير الواردة فى الكتاب والسنة ، ونحو ذلك من المباحث ، وهذا ما سوف أقوم به فى بحثى هذا ، سائل الله تعالى أن يعيننى ويهدىنى الى ذكر الصواب الموافق للكتاب والسنة .

ولكى أعطى القارئ إحاطة بهذا الموضوع فإنى من خلال دراستى له قد وقفت على بعض هذه المؤلفات سوءاً كان هذا الوقوف عينياً أو مجرد ذكر العلماء لها فى كتبهم ، وسوف أذكر ما وقفت عليه من تلك المؤلفات القديم منها والحديث ، المخطوط والمطبوع ، ليطلع عليها من أهتم بدراسة هذه المسألة وأراد تحقيقها .

فمن الكتب المخطوطة فى هذا :

١ - كتاب ألفاظ الكفر لمحمد بن إسماعيل بن محمد المعروف ببدر الرشيد (١)

(١) هو محمد بن إسماعيل بن محمود بن محمد - المعروف ببدر الرشيد

فقيه حنفى ، له رسالة " ألفاظ الكفر " ، توفى سنة ٧٦٨ هـ

أنظر ترجمته فى : الأعلام للزركلى ٣٧/٦

ولم يقتصر فيه على الأقوال المكفرة كما يظهر من عنوانه بل أضاف بعض الأعمال المكفرة ، وقد قسمه مؤلفه الى فصول فصل فى القراءة والصلاة وفصل فى العلم والعلماء ، وفصل فى الكفر الصريح والكناية ، وفصل فى المرض والموت والقيامة ، وذكر تحت كل فصل بعض الأقوال والأعمال المتعلقة به ، وهو مخطوط ومنه صورة فى قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية بالميكرو فلم رقم ٣٧٠١ عقيدة، وتوجد منه نسخة واضحة فى المكتبة المحمودية ضمن المجاميع تحت رقم ٢٦٧٢ مجموعة رسائل ، الرسالة رقم ٢ وقد أطلق عليها اسم مختصر كتاب ألفاظ الكفر وأفعاله ، وهو فى الحقيقة نفس الكتاب وليس مختصرا له .

٢- شرح ألفاظ الكفر للفلاطى القارى^(١) ، وهو شرح للكتاب المتقدم ذكره وتوجد منه صورة بالميكرو فلم فى قسم المخطوطات بالجامعة برقم ٧٧ ، وقد طبع هذا الشرح فى نهاية الكتاب المطبوع باسم (شرح الفقه الأكبر) وذلك من ص ٢٤٥ الى نهاية الكتاب ولم يفصل بينه وبين ما قبله ، كما أنه قد طبع ضمن هذا الكتاب^(٢) فصل واسع فيه بعض المسائل العقائدية ، وذلك من ص ١٦٩ الى ص ٢٤٥ ، وقد جعل المسائل الثلاث الأخيرة تتعلق بالتكفير ، وهى تكون ثلث هذا الفصل تقريبا .

(١) هو على بن محمد سلطان الهروى - المعروف بالقارى الحنفى ، أقام بمكة واستفاد من علمائها كابن حجر الهيتمى توفى سنة ١٠١٤ هـ أنظر ترجمته فى: خلاصة الأثر ١٨٥/٣ - ١٨٦
البدر الطالع ٤٤٥/١ - ٤٤٦ ت ٢١٧
معجم المؤلفين ١٠٠/٧

(٢) أعنى شرح الفقه الأكبر

- ٣ - رسالة فى تكفير الشيعة الأردبيلية وغيرهم من الفرق الراضية لمؤلفه سيد مطهر بن عبد الرحمن ، (١) وهو متأخر فى عصر الدولة العثمانية وقد أطرى السلطان العثمانى فى أول الرسالة إطراءً بالغاً ، وقد رتب كتابه هذا الى فصول أحدها :
- فى تكفير تلك الطائفة ، والثانى فى أقوالهم وعقائدهم ، والثالث فى تصحيح لفظ الزنديق وتوضيح معناه الدقيق ، ثم ذكر فصلين بعد هذا أحدهما فى فضل جهاد هؤلاء والثانى فى المودعة لهؤلاء ، ثم عقد ستة فصول فى كل فصل يذكر أحوال رجس من رجال الشيعة الزنادقة ، وختم الكتاب بفصل فيه بيان أحوال شتى من الوقائع ، وتوجد منه نسخة فى مكتبة عارف حكمت تحت رقم ٢٤٠/١٥٠ ، وصورتها بمكتبة المخطوطات بالجامعة .
- ٤ - رسالة صغيرة فى كلام الكفر لحسن بن على العجيمى (٢) ، وخطها صغير غير واضح ولعل صاحبها كتبها مسودة وهى فى ٦ ق ، وتوجد فى مكتبة عارف حكمت ضمن المجاميع رقم (٢٩٨) التصنيف ٨٠ .
- ٥ - كتاب الغيث المدرار الهتان بأن كل من ادعى كفر مسلم بلائينة ففسد احتمال أعظم البهتان للعالم المرحوم الشيخ محمد الحبيب المغربى ثم المدنى (٣) وهى فى ٤٠ ق وخطها مقروء - وهى فى مكتبة عارف حكمت ضمن المجاميع تحت رقم ٢٩٨ .

(١) هو سيد مطهر بن عبد الرحمن بن على بن اسماعيل من العلماء فى العهد التركى كان حياً سنة ٩٩٠ هـ حين انتهى من كتابة رسالته هذه .

(٢) هو حسن بن على بن يحيى - المعروف بالعجيمى يبنى الأصل ، حنفى مشارك فى بعض العلوم ولد سنة ١٠٤٩ وتوفى سنة ١١١٣ هـ أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٢٦٤/٣ أبجد العلوم ١٦٧/٣

(٣) من المتأخرين ، وما فى المخطوطة دال أنه كاحيا فى القرن الثالث عشر ، فالرسالة كانت رداً على رجل مات سنة ١٢٤٦ هـ ، وقد كتب الرسالة رجل فى تاريخ ١٢٤٤ هـ

٦ - وفصول فى ألفاظ الكفر وأنواعه للإمام محمود بن أحمد بن مسعود (١)

الاول منها فى ألفاظ الكفر وقد جعله أنواعا :

الاول : يتعلق بذات الله وصفاته

الثانى :: فيما يقال فى الانبياء والعلماء والصالحين

الثالث : فيما يتعلق بكلام الله والأذكار

الرابع : فيما يتعلق بأموال الآخرة

الخامس: فى كلام الفسقه والظلمة وما يتعلق بالسلطين

السدس: فيما يتعلق بالكفر والإيمان ،

وجعل الفصل الثانى فيما يجب إكفاره من أهل البدع ،

والفصل الثالث : فى الخطأ فى قراءة القرآن .

وهى مخطوطة وموجودة ضمن أحد المجاميع بمكتبة الحرم النبوى الشريف

رقم ١٥ تصنيف ٨ / ترتيب الرسائل ٥٥ .

٧ - ورسالة تحقيق الأدلة فى نفى تكفير التأويل الذى تثبته المعتزلة وإبانة أنه

لا يكفر أحد من أهل القبلة، لمحمد بن إسماعيل الأمير (٢) ، وهى فى ١٦٦

تقريبا ، وتوجد فى المكتبة المحمودية ضمن المجاميع تحت رقم (٢٦٥١) الرسالة

الرابعة .

(١) هو محمود بن أحمد بن مسعود القونوى - ابن السراج ، من علماء

الأهناف ولد قبل سنة ٧٠٠ هـ ومات سنة ٧٧٧ هـ وقيل غير ذلك

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ١٤٩/١٢

الرد الوافر ص ٢٠٦

طبقات المفسرين ٣١٠/٢ - ٣١١ ت ٢٢١

تاج التراجم ص ٧٠ - ٧١ ت ٢١٣

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن طلى الكحلانى ثم الصنعانى المعروف

بالأمير ولد سنة ١٠٩٩ هـ ، وتوفى سنة ١١٨٢ هـ

أنظر ترجمته فى : البدر الطالع ١٣٣/٢ - ١٣٩ ت ٤١٧

أبجد العلوم ١٩١/٣ - ١٩٣

ومما وقفت عليه في ذلك من المؤلفات المطبوعة :-

١ - كتاب الإعلام بقواطع الاسلام لابن حجر الهيتمي^(١) وقد قسمه مؤلفه الى ثلاثة فصول :-

الأول : في الألفاظ التي هي كفر وقد بدأ ذلك بالكلام عن حكم تكفير المسلم لأخيه ،

الثاني : فيما اختلف في التكفير به .

الثالث : فيما يخشى على فاعله أو قائله الكفر ، والكتاب مطبوع في نهاية سنة كتاب الزواجر للمؤلف نفسه ، ويتوجد منه نسخ خطية في مكتبة عارف حكمت ، ومكتبة الحرم النبوي الشريف والمحمودية ضمن المجاميع .

٢ - كتاب الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة للشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب^(٢) ، وقد بين فيه مؤلفه بعض الأقوال والأفعال الشركية المكفرة ، وبين حكم المذاهب الأربعة فيها ، وبالأخص مسألة التوسل والاستغاثة بالقبور وأهلها ، وقد طبع الكتاب مستقلاً وألحقت به رسائل لبعض علماء الدعوة السلفية ، كما أنه يوجد ضمن كتاب الجامع الفريد من ص ٢٨٥ إلى ص ٣٢٨ ، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبه

الحرم النبوي الشريف بعنوان رسالة في الأقوال والأفعال المكفرة ضمن المجاميع

(١) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، له تأليفات مفيدة ، والهيتمي نسبة الى «بنة أبي الهيتم بمصر ولد سنة ٩٠٩ وتوفي سنة ٩٧٣ أو ٩٧٥ هـ أنظر ترجمته في : البدر الطالع ١٠٩/١ ت ٦٧ جلاء العينين ٢٧ أيجاد العلوم ١٦٤/٣

(٢) هو عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، أحد دعاة السلفية ولد

سنة ١١٦٥ هـ ، وتوفي سنة ١٢٤٤ هـ

أنظر ترجمته في :

علماء نجد ٤٨/١ - ٥٥

٣ - وكتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب

وقد بين فيه رحمه الله كفر من ذبح لغير الله ، وبين النهي عن

الصلاة عند القبور ، وبين أثر بلوغ الحجة في التكفير ، ووجوب

المعاداة والتكفير لمن أشرك بالله ، وبين الشبهة التي تعلق بها

من يقول أن شيخ الاسلام ابن تيمية لا يكفر المعين .

وقد طبع الكتاب مستقلا وهو رسالة صغيرة ، ويوجد ضمن (مؤلفات

الشيخ محمد بن عبد الوهاب) في القسم الاول / العقيدة والأداب الإسلامية

من ص ٢٧٩ الى ص ٣٢٩ .

٤ - رسالة الكفر الذي يُعذر صاحبه بالجهل ، وحكم من يكفر غيره من المسلمين

للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين (١) ، وقد نقل في أوله تقولا

عن شيخ الاسلام ابن تيمية وعن النووي (٢) وابن دقيق العيد (٣) وأبى

إسحاق الاسفرائيني (٤) في حكم تكفير من كفر أخاه المسلم ثم تكلم عن تكفير

المعين فأثبتته بأقوال كثير من العلماء ، وذلك مع اشتراط بلوغ الحجة .

وهي رسالة صغيرة مطبوعة .

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز ولد سنة ١١٩٤ وتوفي سنة ١٢٨٢

الدرر السنية ٧٥/١٢ - ٧٧ ، علماء نجد ٥٦٧/٢ - ٥٧٥

(٢) هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين - محيي الدين ، أبو زكريا - له تصانيف

كثيرة ولد سنة ٦٣١ هـ وتوفي سنة ٦٧٦

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٤٧٠/٤ - ١٤٧٤ ت ١١٦٢

البداية والنهاية ٢٦٤/١٣

شذرات الذهب ٣٥٤/٥ - ٣٥٦

(٣) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع - أبو الفتح - تقي الدين ، المعروف بابن

دقيق العيد ولد سنة ٦٢٥ ، وتوفي سنة ٧٠٢

أنظر ترجمته في : البدر الطالع ٢٢٩/٢ - ٢٣٢ ت ٤٨٧

تذكرة الحفاظ ١٤٨١/٤ - ١٤٨٤ ت ١١٦٨

أبجد العلوم ١٥٦/٣

(٤) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن ابراهيم - المعروف بابن راهويه المروزي

كان اماما عالما حافظا ولد سنة ١٦١ وقيل ١٦٣ هـ وتوفي سنة ٢٣٧ وقيل ٢٣٨ هـ

أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢١٦/١ - ٢١٩ ت ٤٠٨

شذرات الذهب ٨٩/٢ ، معجم المؤلفين ٢٢٨/٢

٥ - رسالة ارشاد الطالب الى أهم المطالب للشيخ سليمان بن سحمان (١) وقد بين فيها الكفر المخرج من الملة والذي لا يُخرج من الملة ، وأتكلم عن الاعراض الموجب للكفر ، والحب والبغض والموالاتة والهجر في الله وليست الرسالة بأكملها في هذا الموضوع فقد جعل نصفها الأخير فسى الكلام عن بعض الآداب كاللباس ولبس العقال والعمامة ، وبعض الآداب والأحكام الأخرى .

وهى رسالة صغيرة مطبوعة أيضا .

٦ - رسالة في التكفير لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (٢) وهى فى الأصل رد على رسالة قدمت الى المؤلف ، وقد بين فيها الانكسار على من كفر المسلمين ، وبين دلالة ألفاظ الظلم والمعصية والفسوق والفجور ونحوها من الألفاظ ، وذكر فى نهاية الرسالة أصولا خمسة تناسب أن يطلق عليها أنها أصول للتكفير .

وتوجد الرسالة فى مجموعة الرسائل النجدية الجزء الثالث من أول هذا الجزء الى ص ١٩ .

(١) هو سليمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر الخثعمى العسيرى أصلا ومولدا ، النجدى منشأ ومستقرا ، ولد سنة ١٢٦٦ وقيل ١٢٦٨ وتوفى سنة ١٣٤٩ هـ

أنظر ترجمته فى : علماء نجد ١ / ٢٧٩ - ٢٨١
الدرر السنوية ١٢ / ٨٧ - ٩٣

(٢) هو عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أبو عبد الله ، من أئمة الدعوة السلفية ولد بالدرعية سنة ١٢٢٥ هـ وتوفى سنة ١٢٩٢ هـ

أنظر ترجمته فى : الدرر السنوية ١٢ / ٦٦ - ٧٥

علماء نجد ١ / ٦٣ - ٧١

٧ - ومن ذلك ما جمعه بعض العلماء من رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيما يتعلق بقضايا التكفير ، أثناء المؤتمر الذي عقده جامعته الإمام محمد بن سعود للتعريف بالشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته .
وتوجد هذه الرسائل في القسم الخامس / الرسائل الشخصية من ص ٢٠١ الى ص ٢٤٤ .

ومما ألف في ذلك حديثا واطلعت عليه أيضا :

١ - كتاب الحكم وقضية تكفير المسلم لسالم البهنساوي وقد تعرض فيه مؤلفه لمناقشة الحركة التي ظهرت في مصر وأطلقت عليها وسائل الأعلام اسم (جماعة التكفير والهجرة) وقد بين البهنساوي أساس هذه الجماعة وأسباب ظهورها ، ومدى تأثير أصحابها بأقوال المودودي (١) وسيد قطب (٢) ، وقد طبع الكتاب الى الآن ثلاث طبعات وقفت على الأولى والثالثة منها ، وقد زاد في الثالثة فصلين في نهاية الكتاب فقد كان في الطبعة الأولى تسعة فصول ، وأصبح في الثالثة أحد عشر فصلا مع بعض الإضافات والحذف في فصوله المتقدمة .

(١) كان من الدعاة الى الاسلام ، أسس الجماعة الاسلاميه بباكستان وكانت له جهود كثيرة لخدمة الاسلام ولد سنة ١٩٠٣ م وتوفى سنة ١٩٧٩ م .

أنظر ترجمته في : الموسوعة الحركية ١١٣/١ - ١٨

(٢) هو سيد بن الحاج قطب بن ابراهيم ، كان من المدافعين عن الإسلام بقلمه ولسانه حتى قتل على ذلك ، ولد سنة ١٩٠٦ م وتوفى سنة ١٩٦٦ م

أنظر ترجمته في : الموسوعة الحركية ١١٠/١ - ١١٧

- ٢ - (وكتاب التكفير • جذوره ، أسبابه • مبرراته) لنعمان عبد الرزاق السامرائي وقد جعله مؤلفه في أربعة فصول بين تسمى الأصول منها أن مبدأ التكفير كان عند الشيعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة ، وبين في الثاني بعض أسباب التكفير في العصر الحاضر ، وذكر في الثالث بعض الأمور سماها مبررات للتكفير ومسوغات ، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء في كتاب الحكم وقضية تكفير المسلم للبهنساوي الذي سبق الحديث عنه قريبا •
- ٣ - وكتاب الخوارج - الأصول التاريخية لمسألة تكفير المسلم للدكتور مصطفى حلمي ، وقد بين فيه مؤلفه بداية ظهور الخوارج وأعمالهم ، وبعض الأخبار الواردة فيهم من الكتاب والسنة ، ومناظرة بعض السلف لهم • وهو كتاب صغير صدر ضمن سلسلة (ولا تتبّعوا السبل) توزيع دار الأنصار ، وقد ذكر المقدم لهذه السلسلة محمد عبد الحكيم خيال في مقدمة هذا الكتاب أنه في الأصل فصل من كتاب للمؤلف اسمه (الخلافة ورئاسة الدولة في الإسلام) •
- ٤ - وكتاب الكفر والمكفرات لأحمد عز الدين البيانوني (١) وهو كتاب جمع فيه صاحبه بعض أدلة الكتاب والسنة التي ذكر فيها الكفر ثم عنون لها عناوين مختلفة تتناسب مع ما ذكر في تلك النصوص ، وقد بدأ الكتاب بتعريف الكفر وذكر أنواعه مختصرا •

(١) كان من الدعاة إلى الإسلام ، الناشرين للعلم ، مات في نهاية

سنة ١٣٩٥ هـ

من كلام الناشر لكتاب الكفر والمكفرات طبعة سنة ١٣٩٥

وأما ما كان وقوفى عليه من تلك المؤلفات مجرد ذكر اسمه فى مؤلفات
الآخرين ، فمنه القديم والحديث
أما المؤلفات القديمة :-

- ١ - ومنها : كتاب (التحقيق فى التكفير والتفسيق ليحيى بن حمزه ^(١)) ذكره
ابن الوزير ^(٢) فى كتابه الروض الباسم فى الجزء الأول منه ص ١٥٦ .
- ٢ - ومنها : كتاب حصن الاسلام فى ألفاظ الكفر والعقائد لغانم بن محمد
البغدادى ^(٣) ذكر ذلك اسماعيل باشا فى كتاب هدية العارفين ١/٨١٢ .
- ٣ - ومنها : كتاب تكفير الجهميه ألفه أبو اسماعيل الأنصارى الهروى ^(٤) ذكر
ذلك شيخ الاسلام ابن تيميه ، فى مجموع الفتاوى الجزء الرابع عشر ص ٣٥٤ .

(١) هو يحيى بن حمزه بن طلى ينتهى نسبه الى على بن أبى طالب من علماء اليمن
له مؤلفات كثيرة منها التحقيق فى الإكفار والتفسيق .
ولد فى سنة ٦٦٩ هـ وتوفى سنة ٧٠٥ هـ
أنظر ترجمته فى : البدر الطالع ٢/٣٣١ - ٣٣٣ ت ٥٧٦

(٢) هو محمد بن ابراهيم بن على بن المرتضى - يعرف بابن الوزير امام
كبير بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ولد سنة ٧٧٥ هـ وتوفى سنة ٨٤٠ هـ
انظر ترجمته فى البدر الطالع ١/٨١٧ - ٨١٩ ت ٣٩٠

(٣) هو غانم بن محمد البغدادى - غياث الدين - أبو محمد ، وقيل
أبو يوسف عالم مشارك فى بعض العلوم له تصانيف منها حصن
الاسلام فى ألفاظ الكفر والعقائد توفى سنة ١٠٣٠ هـ
أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٨/٣٧ - ٣٨
الأعلام للزركلى ٥/١١٦

(٤) هو الامام عبد الله بن محمد بن طلى بن محمد الهروى - أبو
اسماعيل كان قذى فى أعين المبتدعه وسيفا على الجهميه ولد
سنة ٣٩٦ هـ وتوفى سنة ٤٨١ هـ

أنظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣/٣٦٥

العبر ٢/٣٤٣

البداية والنهاية ١٢/١٤٥

- ٤ - ومنها : كتاب فى تكفير النظام (١) ألفه جعفر بن حرب ، وثلاثه كتب لأبى الحسن الأشعري (٢) فى تكفير النظام أيضا ، ذكر ذلك عبد القاهر البغدادي (٣) فى كتاب الفرق بين الفرق ص ١٣٣ .
- ٥ - ومنها : كتاب اكفار المتأولين للقاضي أبى بكر محمد بن الطيب الأشعري ، ذكر ذلك البغدادي أيضا فى كتابه الفرق بين الفرق ص ١٣٣ .
- ٦ - ومنها : ما ذكره ابن حجر الهيثمي فى كتابه الإعلام بقواطع الإسلام ص ٤٠ أنه بعد أن انتهى من تأليف كتابه رأى كتابا مؤلفا فى هذا لبعض الحنفية قسمه صاحبه الى ثلاثة فصول فصل فى الألفاظ المتفق على أنها كفر ، وفصل فى الألفاظ اختلف فيها ، وفصل فى الألفاظ يخشى على من تكلم بها: كفر .

-
- (١) هو ابراهيم بن سيار - أبو اسحاق ، المعروف بالنظام - تكلم فى القدر وانفرد بمسائل ، وقد كفره جماعة توفى بين سنة ٢٢١ - ٢٢٣ هـ انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤١ - ٥٤٢ ت ١٧٢ تاريخ بغداد ٦/٩٧ - ٩٨ ت ٣١٣١
- (٢) هو على بن اسماعيل بن ابى بشر البصرى - أبو الحسن ، كان من الأئمة المجتهدين ، ناصرا لمذهب أهل السنة والجماعة وكان أشعريا قبل أن يختار مذهب السلف ولد سنة ٢٦٠ وقيل ٢٧٠ ، وتوفى سنة ٣٢٤ هـ انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣/٢٨٤ - ٢٨٦ ت ٤٢٩ البداية والنهاية ١١/٢١٠ العبر ٢/٢٣
- (٣) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد - البغدادي - أبو منصور ، أحد أعلام الشافعية له تصانيف بديعه توفى سنة ٤٢٩ هـ انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٢ - ٥٧٣ ت ٣٧٧ البداية والنهاية ١٢/٤٩ وفيات الأعيان ٣/٢٠٣ ت ٣٩٢

٧ - ومنها ما ذكره ابن تيمية في مواضع كثيرة من فتاويه أنه كتب عن
للتكفير والتفسيق ، وعن قاعدة التكفير ، في الجزء الثامن والعشرين
ص ٥٠١ لما تكلم عن تكفير المعين قال ؟

" وقد بسطت هذه القاعدة في قاعدة التكفير ، وفي الجزء العاشر
ص ٣٢٧ بعد أن ذكر كلاما عن التكفير قال " وقررتَه أيضا في
أصل التكفير والتفسيق "

وقد وجدت أيضا بحثي في الفتاوى كلاما متوسعا في ذلك له ، في
الجزء الثاني عشر حيث تكلم في نحو ٣٥ صفحة من ص ٤٦٦ الى ٥٠١
فلعله ما أشار إليه سابقا أو جزئ منه .

كما أنه قد طبع في الجزء الخامس من كتاب الرسائل والمسائل لابن تيمية
رسالة باسم " قاعدة أهل السنة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي
ومشاركتهم في صلاة الجماعة) تكلم فيها عن تكفير المسلم بالذنوب
وتكفير المتأول وربما كانت هذه هي القاعدة المشار إليها .

وهناك كلام كثير له رحمه الله في مواضع أخرى من مؤلفاته لوجع ونسق
لكون بحثا قيما في هذا الموضوع .

٨ - ومنها ما ذكره الجويني (١) أن له في التكفير مجموع ، ذكر ذلك في كتابه

البرهان في أصول الفقه حيث قال :

" والقول في التكفير والتبرؤ ليس بالهين ، ولنا فيه مجموع فليتأمله طالبه " (٢)

(١) هو عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبد الله الجويني - أبو المعالي المعروف

بإمام الحرمين ولد سنة ٤١٠ هـ وتوفي سنة ٤٧٨

أنظر ترجمته في : المنتظم لابن الجوزي ١٨/٩ ، وفيات الاعيان ١٦٧/٣

شذرات الذهب ٣٥٨/٣ - ٣٦٢ ، أبجد العلوم ١١٩/٣

(٢) البرهان في أصول الفقه ٧٢٤/١ - ٧٢٥

وأما المؤلفات الحديثه مما لم أطلع عليه :-

- ١ - فمنها كتاب (التكفير والجاهلية ومنهج الدعوة الى الإسلام * للأستاذ محمد عبد الحكيم خيال ، وقد أشير الى ذلك فى نهاية كتاب (الخوارج - الأصول التاريخيه لمسألة تكفير المسلم) حيث ذكر أنه سيصدر رتباعاً فى سلسلة (ولا تتبعوا السبل) .
 - ٢ - ومنها كتاب التنوير فى بدعة التكفير للأستاذ جمعه أمين وقد ذكر فى الموضع السابق ذكره أنه مما سيصدر رتبعاً فى سلسلة (ولا تتبعوا السبل) .
 - ٣ - وكتاب (أضواء على قضية التكفير) للقرضاوى ، وقد أشير اليه فى نهايتى كتابيه وجود الله وحقيقة التوحيد ، والذين صدر ضمن سلسلة عقائد الاسلام التى أصدرتها مكتبة وهبة .
- وقد التقيت بالشيخ القرضاوى حين قدم لمؤتمر مكافحة المسكرات والمخدرات فى ٢٧ - ٣٠ / ٥ / ١٤٠٢ هـ وسألته عن الكتاب فأخبرنى أنه لم ينته منه بعد وحين قرأت فى كتاب (الحكم وقضية تكفير المسلم للبهنساوى) فى طبعته الثالثة وجدت فيه ما يشير الى ظهور كتاب للقرضاوى باسم (الغلو فى التكفير) فلا أدري هل هو نفس المؤلف المشار اليه سابقاً أم غيره .
- هذه بعض المؤلفات التى تطرقت الى مسألة التكفير والمكفرات وهناك مؤلفات أخرى فى ذلك ، لكن لم تصرح بذكر الكفر فى تسميتها منها كتاب الردة عن الاسلام لعبد الله أحمد قادري ، وكتاب أحكام المرتد لنعمان بن عبد الرزاق السامرائى ، وكتاب الجواب المفيد فى حكم جاهل التوحيد لأبى عبد الله عبد الرحمن بن عبد الحميد وكتاب دعاة لا قضاة لحسن الهضيبى (١) وكتاب ردة ولا أبابكر لها أبى الحسن النووى كما أن أكثر كتب الفقه قد تطرقت لهذه المسألة عند الكلام عن الردة .

(١) هو من رجال (الأخوان المسلمين) اختاره الاخوان المسلمون مرشداً

عاماً لهم بعد مقتل حسن البنا ولد سنة ١٣٠٩ هـ ومات سنة ١٣٩٣ هـ

أنظر ترجمته فى : الموسوعة الحركية ١٧/١ - ٧٣

أَلْبَابُ الْأَوَّلِ
مَدُّ لَوْلِ التَّكْفِيرِ وَالْمَكْفَرَاتِ
وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ فَفصول

الفصل الأول

تعريف التكفير ونشأته

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : تعريف التكفير

المبحث الثاني :: نشأة التكفير

المبحث الأول : تعريف التكفير

لما كان الكفر والتكفير من مادة واحدة في اللغة وهي (ك ف ر) فإن التعريف بهما مترابط لغة واصطلاحاً ، وقد ذكرنا ما يتعلق بالكفر في التمهيد ونقتصر هنا على تعريف التكفير ،

فهو في اللغة مصدر من الفعل الثلاثي المنعك كَفَّرَ ، ويأتي لعدة معان : منها أنه يأتي بمعنى الإحناء وطأطأة الرأس كالركوع ومنه إيماء الذمى برأسه لصاحبه كالتسليم عندنا (١) .

ومنها أنه يأتي بمعنى وضع اليدين على الصدر (٢) ومنه قول جرير يخاطب الأخطل ، (٤) ويذكر ما فعلت قيس بتغلب في الحروب التي كانت بعدهم .

وإذا سمعت بحرب قيس بعدها فضعوا السلاح وكفّروا تكفيرا (٥)

أما في الاصطلاح فهو معنى التكفير في اللغة العربية وهو الإحناء أو التسليم أو وضع اليدين على الصدر (٦) .

أما في الاصطلاح فهو معنى التكفير في اللغة العربية وهو الإحناء أو التسليم أو وضع اليدين على الصدر (٦) .

أما في الاصطلاح فهو معنى التكفير في اللغة العربية وهو الإحناء أو التسليم أو وضع اليدين على الصدر (٦) .

(١) انظر لسان العرب ٥/١٥٠ - ١٥١ ، والنهاية ٤/١٨٨

(٢) انظر لسان العرب ٥/١٥٠

(٣) هو جرير بن عطية بن الخطفي ، واسمه حذيفة ، أبو حذرة - شاعر مشهور كانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ولد سنة ٢٨ هـ ، وتوفي سنة ١١٠ هـ انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/٣٢١ ت ١٣٠

البداية والنهاية ٩/٢٩٢ - ٢٩٣ ، الأعلام للزركلي ٢/١١٩

(٤) هو غياث بن غوث - أبو مالك - من بني مالك - شاعر مصقول الألفاظ ، في شعره ابداع ، ولد سنة ١٩ هـ ، وتوفي سنة ٩٠ هـ

انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ٥/١٢٣ ، الاغانى ٨/٢٨٠

الشعر والشعراء ١٨٩

(٥) ديوان جرير ص ٢٢٥

ومنها أنه يأتي بمعنى الذل والخضوع وفي ذلك حديث أبي سعيد الخدري^(١) رفعه قال :

إذا أصبح ابن آدم في إن الأضواء كلها تكفر اللسان فتقول اتق الله فينا فإنما نحن بك ، فان استقمت استقمنا وان اعوججت اعوججنا^(٢) . ومعنى تكفر أى تذل وتقر بالطاعة له وتخضع لأمره^(٣)

ومنها أنه يأتي بمعنى التغطية والستر ومنه القول :
" كَفَّرَت الشمس النجوم أى سترتها " ، وتكفَّر فى السلاح أى تغطسى فيه^(٤)

وأكفر وكفَّر يستويان فى المعنى مع اختلاف الصيغ ولهذا يقال
أَكْفَرَت الرجل أى دعوته كافرا ، ويقال لا تُكْفِر أحدا من أهل قبلك
أى لا تنسبهم الى الكفر ، أى لا تدعهم كافرا ولا تجعلهم كافرا بقولك
وزعمك^(٥) ، وأكْفَرَهُ إِكْفَارًا حَكَمَ بكفره^(٦) .
ومثله كَفَّرَ الرجل أى نسبه الى الكفر^(٧)

(١) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصارى الخزرجى - أبو سعيد الخدري صحابى جليل ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة مات سنة ٧٤ هـ

أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ١/٤٤ ت ٢٢
سير أعلام النبلاء ٣/١٦٨ ت ٢٨
الطبقات لخليفة بن خياط ص ٩٦

(٢) سنن الترمذى مع التحفه ٧/٨٨

(٣) لسان العرب ٥/١٥٠ ، والنهائيه ٤/١٨٨

(٤) المفردات ص ٣٢٦

(٥) لسان العرب ٥/١٤٦

(٦) المفردات ص ٤٣٥

(٧) لسان العرب ٥/١٤٦

وقد جاء الحديث بالصيغتين :-

ففى صحيح مسلم عن ابن عمر (١) أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

" اذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما " (٢)

وفى سنن أبى داود (٣) عن ابن عمر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" أيما رجل مسلم أكفر رجلا مسلما فإن كلمه كافرا وإلا كان هو الكافر " (٤)

فظهر لنا مما منتهى أن الفعلين كَفَّرَ ، وأكفر يعنيان الحكم بن إنسان على
آخر بالكفر .

ومصدرهما التكفير والإكفار يعنيان هذا الحكم وهو التكفير .

وعند التأمل فى معنى كلمتى الكفر والتكفير نجد أنهما يتساويان مع كلمتى الردة
والارتداد ، إلا أن الكفر والتكفير كما يظهر أعم من الردة والارتداد ، وذلك
لكون الكفر يشمل كفر الردة ، وما دونه من كفر العمل الذى لا يخرج من الملة ،
وكذا التكفير يعنى الحكم بالكفر المخرج من الملة أو مادونه من إطلاق الكفر على
من كان كفره لا يخرج من الملة .

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب - أبو عبد الرحمن ، صحابى جليل

أسلم مع أبيه صغيرا ، ولم يشهد أحدا لصخره مما مات سنة ٧٤ وقيل ٧٣ هـ

انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٢٠٣/٣ - ٢٣٦ ت ٤٥

طبقات ابن سعد ١٤٢/٤ - ١٨٨

تاريخ بغداد ١٧١/١ - ١٧٣ ت ١٣

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووى ٢٤٨/١

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني - أبو داود

إمام فى الحديث ، ولد سنة ٢٠٢ ، وتوفى سنة ٢٧٥

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ - ٥٩٣ ت ٦١٥

تاريخ بغداد ٥٥/٩ - ٥٩ ت ٤٦٣٨

وفيات الأعيان ٤٠٤/٢ - ٤٠٥ ت ٢٧٢

(٤) سنن أبى داود مع العون ٤٤٣/١٢

بخلاف الردة والإرتداد فلا يطلقان إلا على من خرج من دينه وكفر كفرا مخرجا من الملة .

وقولى أن الكفر والتكفير يساوى الردة والإرتداد فى المعنى يدل عليه قول أبى هريرة رضى الله عنه عن الردة :

فقد جاء فى لفظ قوله " لما توفى النبى صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر (١) وكفر من كفر من العرب . . . الحديث " (٢)

وجاء فى لفظ آخر قوله :

" فلما قام أبو بكر وارتد من ارتد . . . " (٣)

وجاء جمع المعنيين فى قصة حاطب (٤) فى سنن أبى داود فقال رضى الله عنه . . . " والله يارسول الله ما كان بى من كفر ولا ارتداد . . . " (٥)

وقد كثر استعمال الفقهاء لا صطلح " الردة والارتداد " ويؤيد له بابا خاصا فى كتبهم ، وكان اشتهاى هذا الإصطلاح قديما ، لكونه أخص من الكفر والتكفير كما سبق ايضاحه قريبا وهذا يعطى مدلولاً أوضح على الخارجين عن دين الله ، لكونه المعنى اللغوى الموافق لما حدث فى عهد الصديق .

(١) هو عبد الله ابن أبى قحافة عثمان بن عامر القرشى التيمى - أبو بكر الملقب بالصديق ، أفضل الأمة ، وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى سنة ١٣ هـ

أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢/١ - ٥ ت ١

طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ - ٢١٣

شذرات الذهب ٢٤/١ - ٢٦

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٢٧٥/١٢

(٣) مسند الامام احمد بن حنبل ٥٢٨/٢

(٤) هو عمرو بن عمير بن سلمة - المعروف بحاطب بن أبى بلتعنه ، وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المقوقس صاحب مصر . توفى سنة ٣٠ هـ

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٤٣/٢ - ٤٥ ت ٩

طبقات ابن سعد ١١٤/٣

الطبقات لخليفه ص ٧٠

(٥) سنن أبى داود مع العون ٣١٢/٧

حيث أن من دخل في الإسلام في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان كافراً ثم رجع إلى الكفر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يصلح التعبير عنه بالقول ارتد أي رجع عن الإسلام أو تحول عنه إلى الكفر ، أو رجع إلى الكفر فيقال ارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه (١) فصدق لفظ الإرتداد على من أسلم بعد كفره ثم رجع عن إسلامه إلى ما كان عليه من الكفر (٢) .

ولكن بعد انقراض عصر الصحابة ومن بعدهم من التابعين ومن تبعهم ومجئ أناس يولدون على الإسلام وفي بيوت مسلمة بقي الإصطلاح سائداً ويستعمله الفقهاء في كتبهم فيطلقون على من فعل أمراً يكفر به أنه ارتد موافقة للإصطلاح الذي عرف أثناء الأحداث في عهد الصديق .

ولا فان التعبير بقولنا كفر فلان أو حكمنا عليه بالكفر يكون في وقتنا أصبح المعنيين في اللغة ، وعلى هذا فان تعبير من ألف في الردة من المعاصرين (٣) يتفق مع تعبير الفقهاء المتقدمين ولو أرادوا موافقة الحال المعاصرة لقالوا بدل الردة والارتداد الكفر والتكفير .

(١) أنظر لسان العرب ١٧٣/٣

(٢) وسيأتي إيضاح التفصيل في ذلك بعد قليل . انظر ص ٦٠

(٣) مثل كتاب الردة عن الإسلام للقادري ، ورسالة الردة ولا أبا بكر لها للندوي

ويبقى التعيير بالردة والإرتداد منطبقا في عصرنا على من أسلم من الكفار المعاصرين ثم رجع عن إسلامه الى الكفر . (١)

أما من ولد على الفطرة ومن أبوين مسلمين وعاش بين المسلمين وتعلم علمهم واعتقد اعتقادهم فإنه اذا كفر لا يسوغ أن نسميه مرتدا ، لكونه لم يكن كافرا فيرجع للكفر كما كان المرتدون في عهد الرسول والصحابة (٢) .

وأما معنى التكفير في الإصطلاح الشرعي ، فقد ذكرت أن الفقهاء كانوا يطلقون على من كفر بالله أنه ارتد ، وهم تبعاً لذلك يسمون الحكم عليه ارتدادا .

ولو قلنا أنه كفر لصح ، ولو سمينا الحكم الذي أطلقناه عليه " التكفير " لصح أيضا، الا أنه ينبغي أن يعلم أن الارتداد يختص بمن كفر كفرا مخرجا من الملة ، وأما الكفر ، فإنه أعم من ذلك فيطلق على ذلك ، ويطلق على من عمل عملا ظاهره الكفر وإن لم يكن يعتقد ذلك ، ومن هنا يتضح لنا سبب إطلاق السلف للكفر أحيانا وعدم ارادتهم به الخروج من الملة .

وعلى هذا "فالتكفير" حكم شرعي سببه جحد الربوبية أو الرسالة ، أو قول أو فعل حكم الشارع بأنه كفر وإن لم يكن جحدا (٣)

(٢-١) وهذا على ما اخترناه من معنى الإرتداد ، والذي يظهر أن كلمة ارتد من الأعداد فتعني الرجوع الى الشيء ، وتعني الرجوع عن الشيء ، وكلامنا بالنظر الى المعنى الاول ، وعلى المعنى الثاني يسوغ أن نطلق الارتداد على من ترك الاسلام مطلقا .

(٣) الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ص ٣٧٨

وانظر مختصر الصواعق المرسله ٤٢١/٢

ويتخلص لنا :

أن بين الحكم بالإرتداد والحكم بالتكفير عموم وخصوص فالحكم بالتكفير أعم من الحكم بالإرتداد ، والإرتداد أخص من التكفير .
فكل حكم بارتداد حكم بالتكفير ، وليس كل حكم بالتكفير يعنى الحكم بالإرتداد .
والتكفير أو الإرتداد من الأحكام التى يعرف حدها بالشرع ولا يستغل العقل بتعريفها إذ الأسماء (١) التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب والسنة منها ما يعرف حده ومسامه بالشرع ، وقد بينه الله ورسوله كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج والإيمان والإسلام والكفر والنفاق ، ومنها ما يعرف باللغته كالشمس والقمر والسما والأرض ، ومنها ما يرجع حسده الى عادة الناس وعرفهم فيتشعب بحسب ما دتهم كاسم البيع والنكاح والقبض (٢) .
والتكفير هو الحكم بالكفر على من أتى به فيكون من النوع الأول الذى يعرف حده بالشرع ولا يكون للعقل فيه مجال ، فيرجع فيه الى بيان الله ورسوله ، وعلى هذا الأساس عرف علماء السلف التكفير والكفر :

فقال ابن القيم رحمه الله فى معنى التكفير والكافر والكفر " هو حكم شرعى فالكافر من كفره الله ورسوله والكفر جحد ما علم أن الرسول جاء به سواء كان من المسائل التى يسمونها علمية أو عليه فمن جحد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بعد معرفته أنه جاء به فهو كافر فى دق الدين وجله " (٣)

(١) " الأسماء والأحكام " موضوع جدير بالدراسة ، وقد حدثنى أحد الأساتذة

فى جامعة الإمام محمد بن سعود أنه عزم على الكتابة فيه ثم عدل عن ذلك .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٩ ص ٢٣٥

(٣) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم ج ٢ ص ٤٢١

وقال الشيخ سليمان بن سحمان :

” اعلم أن الكفر الذى يخرج من الإسلام ويصير به الانسان كافرا هو
 أن يكفر بما علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء به من عند الله
 جحودا وعنادا من أسماء الرب وصفاته وأفعالها وأحكامه التى أصلها
 توحيده وحده لا شريك له ، وهذا مضاد للإيمان من كل وجه ” (١)
 وبهذا نعلم أن المسلم لا يخرج عن الإسلام الى الكفر الا اذا أخسل
 بعقيدة الإسلام وذلك بأن يعتقد أن مع الله إلهها أخر يعبد به أى
 عبادة كانت فانها أنواع مختلفة فحينئذ يخرج عن الإسلام ، ولا يقال لمن
 عبد غير الله تعالى أنه مسلم ولا لمن يحكم عليه بالتكفير أنه كفر مسلما ” (٢) .
 وأذكر هنا ملخص كلام للقاضى أبى بكر الباقلانى (٣) نقله عنه القاضى عياض (٤)
 فى كتاب الشفا وسيكون هذا الكلام بمثابة الخلاصة لتعريف التكفير قال :

” فالكفر بالله لا يكون الا بأحد ثلاثة أمور :

أحد هـ : الجهل بالله تعالى

(١) منهاج أهل الحق والإتباع ومخالفة أهل الجهل والابتداع للسحمان ص ٣ ، ٤

(٢) أنظر غاية الأمانى فى الرد على النبهائى ج ١ ص ٢٨

(٣) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلانى - أبو بكر

متكلم على المذهب الأشعرى توفى سنة ٤٠٣ هـ

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢٦٩/٤ - ٢٧٠

العبر ٢٠٧/٢

شذرات الذهب ١٦٨/٣ - ١٦٩

(٤) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبى السبئى - أبو الفضل

المشهور بالقاضى عياض ولد سنة ٤٧٦ هـ وتوفى سنة ٥٤٤ هـ

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤٨٣/٣ ت ٥١١

تذكرة الحفاظ ١٣٠٤/٤ ت ١٠٨٣

شذرات الذهب ١٣٨/٤

والثانى (والثالث) ^(١) أن يأتى فعلا أو يقول قولاً يخبر الله ورسوله ، أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يكون الا من كافر كالسجود للصنم والمشى الى الكنائس بالتزام الزنار مع أصحابها فى أعيادهم أو يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم بالله .

قال : فهذان الضريان ^(٢) وإن لم يكونا جهلا بالله فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان ^(٣) .

فما مضى من أقوال علماء السلف نعلم أن التكفير لما كان حكما شرعيا لا دخل للحقل فيه ، وإنما تكفر من كفره الله ورسوله ، كان وضع حد دقيق للأمر التى يُحكم على فاعلها بالكفر مما لا يمكن .

ويأتى عدم هذا الإمكان ، لما عُرف من تفاوت الحكم بالكفر فقد يُحكم به على الكافر الخارج عن الملة ، وقد يُحكم به على من أظهر عملا أو قولاً كفريا ولم يخرج به عن الملة ، وذلك لما عرف عند السلف من كون الإنسان قد تجتمع فيه بعض خصال الإيمان وبعض خصال الكفر ولا يمنع وجود بعض خصال الإيمان فى إنسان الحكم عليه بالكفر إن وجد فيه بعض خصال الكفر ، ولا يمنع وجود بعض خصال الكفر فى إنسان أن يبقى مؤمنا بما عنده من خصال الإيمان .

قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن قرر هذا :

﴿ وتام هذا أن الانسان قد يكون فيه شعبة من شعب الإيمان وشعبة من شعب النفاق ، وقد يكون مسلما وفيه كفر دون الكفر الذى ينقل عن الإسلام بالكلية ، كما قال الصحابة ابن عباس وغيره : كفر دون كفر ←

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من عندى ولا يوجد فى المصدر ، ولعله سقط

من الناسخ أو الطابع ، فإن سياق الكلام يدل عليه

(٢) يعنى الثانى والثالث كما اتضح لى

(٣) الشفا ٢٩٢/٢

وهذا قول عامة السلف ، وهو الذى نص عليه أحمد وغيره ممن قال فى السارق والشارب ونحوهم ممن قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم " أنطيس بمؤ من " أنه يقال لهم : مسلمون لا مؤمنون باستدلوا بالقرآن والسنة على نفسى اسم الإيمان مع إثبات اسم الإسلام ، وبأن الرجل قد يكون مسلماً ومعه كفر لا ينقل عن الملة ، بل كفر دون كفر ، كما قال ابون عباس وأصحابه فى قوله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (١) قالوا كفر لا ينقل عن الملة وكفر دون كفر وفسق دون فسق وظلم دون ظلم " (٢) وقد أورد الخوارج والمعتزلة شبهة على هذا القول - أعنى أن الانسان قد تجتمع فيه بعض خصال الإيمان وبعض خصال الكفر ويطلق عليه أنه مؤمن - فيقولون إن الحقيقة المركبة تزول بعض أجزائها كالماء المكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين (H₂O) فإنه اذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه ماء (٣) ، قالوا فإذا كان الإيمان مركباً ممن أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها ، قالوا ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمناً بما فيه من الإيمان كافراً بما فيه من الكفر فيقوم به كفر وإيمان ، وادعوا أن هذا خلاف الاجماع (٤) .

(١) المائدة ٤٤

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٧ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، أو كتاب الإيمان

ص ٢٩٨ - ٢٩٩

(٣) غير المثال بما هو معروف فى الوقت الحاضر ، فقد مثل شيخ الاسلام ،

بمادة السكنجيين ومثلت بالماء .

(٤) أنظر مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٥١١ مع التصرف والتغيير للمثال الذى

مثل به .

وقد تصدى ابن تيمية رحمه الله لرد هذه الشبهة ، فقدم ردا مختصرا
ثم فصله ، وسوف أكتفى بذكر الرد المختصر مع شيء من الحذف الذى
لا يخل به ، قال :

إن هذه الشبهة هى الشبهة من منع أن يكون رضى الرجل الواحد طاعة
ومعصية ، لأن الطاعة جزء من الإيمان ، والمعصية جزء من الكفر
فلا يجتمع فيه كفر وإيمان ، وقالوا :

ما ثم الا مؤمن محض أو كافر محض ، ثم نقلوا حكم الواحد من الأشخاص
الى الواحد من الأعمال فقالوا لا يكون العمل الواحد محبوبا من وجه
مكروها من وجه . . . وهو لا منتهى نظرهم أن يروا حقيقته مطلقه
مجردة تقوم فى أنفسهم فيقولون الإيمان من حيث هو هو . . . لا يجوز
أن يتفاضل ولا يجوز أن يختلف . . . ولو اهتموا لعلموا أن الأمور الموجودة
فى الخارج عن الذهن متميزة بخصائصها وأن الحقيقة المجردة المطلقة لا
تكون الا فى الذهن ، وأن الناس اذا تكلموا فى التفاضل والاختلاف فإنما
تكلموا فى تفاضل الأمور الموجودة واختلافها ، لافى تفاضل أمر مطلق
مجرد فى الذهن لا وجود له فى الخارج .

ومعلوم أن السواد مختلف فبعضه أشد من بعض ، وكذلك للبياض وغـيـره
من الألوان ، وأما اذا قدرنا السواد المجرد المطلق الذى يتصوره الذهن
فهذا لا يقبل الاختلاف والتفاضل لكن هذا هو فى الأذهان لافى الأعيان (١) .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٢/٧ - ٥١٣

وانظر الرد المفصل من ص ٥١٣ الى ص ٥٥٠ فإنه مفيد .

المبحث الثانى : نشأة التكفير

التكفير من حيث هو حكم على من كان يعتقد الاسلام ثم تركه الى عقيدة الكفر - كان أم لا - معروفا حتى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حكم على أناس بالكفر ظهرت منهم الامعاداة للدين الذى جاء به من عند الله فأمر بقتلهم .

ومن ذلك نفر الذين نزل فيهم قوله تعالى (من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولاكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم) (١)
قال ابن الجوزى (٢) :

قوله تعالى (من كفر بالله من بعد إيمانه) قال مقاتل :
نزلت فى عبد الله بن سعد بن أبى سمرح القرشى ومقيس بن صبابه وعبد الله بن أنس بن خطل وطعمه بن أبيرق ، ومقيس بن الوليد بن المغيرة ومقيس بن الفضاله الخزومى (٣)

(١) النحل ١٠٦

(٢) هو عبد الرحمن بن على بن محمد ابن الجوزى ، عالم فى الحديث

والتفسير والتاريخ له مصنفات كثيرة فى شتى العلوم ،

ولد سنة ٥٠٨ هـ وتوفى سنة ٥٩٧ هـ

أنظر ترجمته فى : طبقات المفسرين ٢/٢٧٥ - ٢٨٠ ت ٢٦٠

وفيات الأعيان ٣/١٤٠ - ١٤٣ ت ٣٧٠

تذكرة الحفاظ ٤/١٣٤٢ ت ١٠٩٨

(٣) زاد المسير لابن الجوزى ج ٤ ص ٤٩٥

وقد نقل ذلك ابن عبد البر^(١) عن ابن اسحاق^(٢) وزاد ذكر امرأتين ، وعن الواقدي^(٣) انهن أرسعنسوة^(٤)

ثم انه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خرج من المسلمين أناس كفروا بالله فقاتلهم أبو بكر رضى الله عنه على كفرهم ، ومما يدل على ذلك قول أبى هريرة رضى الله عنه " لما توفى النبى صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر^(٥) يا أبا بكر كيق نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله عصم منى ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله " قال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . . . الحديث (٦) .

(١) هو يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر القرطبي - أبو عمر إمام حافظ في الحديث . ولد سنة ٣٦٨ هـ وتوفى سنة ٤٦٤ هـ .
أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ : ١١٣٨/٣ - ١١٣٢ ت ١٠١٣
شذرات الذهب ٣١٤/٣
العبر ٣١٦/٢

(٢) هو محمد بن اسحاق بن يسار - أبو بكر المطلبى - المعروف بابن اسحاق إمام حافظ اليه المرجع فى المغازى والأيام النبوية ، مات سنة ١٥١ هـ وقيل ١٥٢ هـ
انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ١٧٢/١ - ١٧٤ ت ١٦٧
تهذيب التهذيب ٣٨/٩ - ٤٦ ت ٥١

(٣) هو محمد بن عمر واقد الواقدي ، كان إماما عالما له التصانيف فى المغازى وغيرها ، وله كتاب الردف ولد سنة ١٣٠ هـ وتوفى سنة ٢٠٧ هـ
انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣٤٨/٤ - ٣٥١ ت ٦٤٤
أخبار القضاة ٢٧٠/٣ - ٢٧١
طبقات ابن سعد ٣٣٤/٧ - ٣٣٥

(٤) التمهيد لابن عبد البر ج ٦ ص ١٦٦ .

(٥) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى - أبو حفص ، الفاروق الخليفة الراشد الثانى استشهد سنة ٢٣ هـ
أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٥/١ - ٨ ت ٢
الاصابة ٧٤/٧ ت ٣٨٢٤
أسد الغابة ٦٤٢/٣ - ٦٧٨ ت ٣٨٢٤

(٦) صحيح البخارى مع الفتح ج ١٢ ص ٢٧٥

وفى أثناء عهد عثمان ^(١) رضى الله عنه بدأ الدس من أعداء الدين لبيث
الخلافة والفرقة بين المسلمين وكانت من نتائجه أن أقدم الظالمون على
قتل عثمان ^(٢) ، وحصل ما حصل من الأحداث ، ثم تولى الخلافة على ^(٣) رضى
الله عنه .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى قاتلى عثمان رضى الله عنه ^(٤) ، فكان ذلك بداية
الفتنة والفرقة ، فقوم رضوا بحكم على رضى الله عنه وعذروه فى تأخيره
للحكم فى قاتلى عثمان رضى الله عنه بأنه يريد استتباب الأمن أولاً ثم
النظر والإستقصاء للقضية ، وقوم اتهموه بالتساهل فى حسم القضية
وتنفيذ الحد على المجرمين ^(٥) مما سبب حروب الجمل وصفين ^(٦) .
وفى موقعة صفين وعند لجوء عمرو بن العاص ^(٧) الى أمر رفع المصاحف
والمطالبة بتحكيم كتاب الله نشأت الخوارج وذلك أنه حين رأى بعض قوم على
المصاحف قالوا نجيب الى كتاب الله ونسيب اليه ، فأسيبان لهم على أن ذلك
خديعة وأنه إنما يقاتلهم ليدينوا بحكم الكتاب ، فقام القراء - الذين
سموا بعد ذلك بالخوارج - فقالوا يا على :

(١) هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية ، أبو عبد الله ، وقيل أبو عمرو ثالث
الخلافة الراشدين ، تزوج ابنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل سنة ٣٥ هـ
انظر ترجمته فى : أسد الغابة ٣/٤٨٠ - ٤٩٢ ت ٣٥٨٣
تذكرة الحفاظ ١/١٠٨ ت ٣
البداية والنهاية ٧/١٨٦ - ٢٤٢

(٢ ، ٤) الفرق بين الفرق ص ١٧
(٣) هو على بن أبى طالب بن عبد المطلب الهاشمى ابن عم رسول الله صلى الله
عليه وسلم والخليفة الرابع من الخلافة الراشدين قتل سنة ٤٠ هـ
انظر ترجمته فى : أسد الغابة ٣/٥٨٨ - ٦٢٢ ت ٣٧٨٣
تذكرة الحفاظ ١/١٠ - ١٣ ت ٤ ، البداية والنهاية ٧/٣٥١ -
١٦/٨

(٥) انظر الكامل فى التاريخ ج ٣ ص ٢٠٣
(٦) انظر السابق ج ٣ ص ٢٠٥ ، ص ٢٧٦ .
(٧) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشى - أبو عبد الله ، وقيل أبو محمد -
من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم مات سنة ٤٣ وقيل ٤٧ ، وقيل ٤٨ ،
وقيل سنة ٥١ هـ . انظر ترجمته فى : البداية والنهاية ٨/٢٨ - ٢٩
أسد الغابة ٣/٧٤١ - ٧٤٥ ت ٣٩٦٥ ، الاصابة ٧/١٢٢ - ١٢٥ ت ٥٨٧٧

أجب الى كتاب الله اذا دعيت اليه والا دفعناك برمتك الى القوم أو نفعل بك ما فعلنا بابن عفان . (١) ، ثم إنهم لما رجح عليّ جيوشه من صفين كان قد تجمع هؤلاء - وهم اثنا عشر ألفا - وانفصلوا عن جيش علي رضي الله عنه ولم يدخلوا معه الكوفة ونزلوا بمكان يقال له حرورا وأنكروا علي رضي الله عنه أمورا ، وذلك لسوء فهمهم للقرآن حيث ظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب ، وأن المؤمن هو البر التقي ، ومن لم يكن برا تقيا فهو كافر مخلد في النار ، قالوا وعلي هذا فان عثمان وعليهما ومن والا هما ليسوا بمؤمنين ، لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله (٢) .

ومن هنا ظهرت فرقة الخوارج ، ومقابلهم ظهرت فرقة الشيعة السنتي قالت لعلي رضي الله عنه :

في أعانتنا بيعة ثانية ، نحن أوليا من البيت وأعداء من عاديت (٣) .

ونتيجة لهذا بدأ الإنشقاق في الأمة وتكونت الأحزاب والفرق السنتي تكفر بعضها بعضا ، ثم امتد الخلاف الى أن أصبح لكل فرقة مذاهب عقائدية وآراء خاصة تحكم على أساسها بالكفر على من خالفها .

وبإمكاننا أن نقسم تلك الفرق على حسب أسباب فرقتها واختلافها الى ثلاثة أقسام يتبين لنا من خلالها سبب نشأتها :-

القسم الاول : كان بلواهم الغلو في حب علي رضي الله عنه وهم الذين سموا شيعة علي ثم عرفوا بعد ذلك بالشيعة وهم أنواع :

(١) أنظر تاريخ الطبري ٤٨/٥ ، ٤٩ ، ٦٥ ، الكامل في التاريخ لابن الاثير

٣١٦/٣ - ٣١٧

البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٨/٧ - ٢٩٩

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ٣٠/١٣ - ٣١ ، ٢٠٨ - ٢٠٩ من رسالة الفرقان بين

للحق والباطل .

ومجموعة الرسائل الكبرى الرسالة الأولى ص ٢٣ ، ١٥٥ - ١٥٦

(٣) أنظر تاريخ الطبري ٦٣/٥ - ٦٤ ، الكامل في التاريخ ٣٢٦/٣

١- نوع : غلاظو كفروهم فرقتان :

فرقة اعتقدوا فى على رضى الله عنه الألوهية ، وقد أظهروا بدعتهم فى زمانه وهم السبئية ، وقد أمر رضى الله عنه بقتلهم (١) وفرقة أخرى اعتقدوا أنه نبي ، وأن جبريل عليه السلام غلط بالوحى فنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، وذلك لما بين على رضى الله عنه ومحمد صلى الله عليه وسلم من الشبه وهم الخرابية . (٢)

٢- ونوع : غلاظو تفضيل وهم متفاوتون فى ذلك :

فمنهم من فضلته على أبى بكر وعمر وعثمان وبقية الصحابة ، ورأوا أن جميع الصحابة إلا قلة قليلة قد كفروا لظلمهم عليا وتولية غيره للخلافة ، وهم بعض الرافضة ، وقد أطلق عليهم البغدادى الجارودية وأطلق عليهم ابن حزم اسم الكاملية (٣) ، ومنهم من فضله على الصحابة إلا أنهم لم يكفروا الصحابة ، باستثناء عثمان فإنهم يكفرونه بما نقمه الناقدون عليه ، ويقولون بأن الصحابة تركوا الأفضل وهو خلافتى ، الى المفضول وهو تولية أبى بكر وعمر وهؤلاء يطلق عليهم السليمانية من فرق الزيدية (٤) ، ومنهم من فضله على غيره دون تعرض لأحد من الصحابه بتكفير - لا عثمان ولا غيره - ويكتفون بالقول أن الصحابة تركوا الأصلح ، وهؤلاء يطلق عليهم ابيثية من فرق الزيدية . (٥)

-
- (١) انظر الفرق بين الفرق ص ٢١ ، والفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤٦/٥
 (٢) انظر المرجعين السابقين الفرق ص ٢٥ ، والفصل ٤٢/٥ ، وانظر الشفا ٣٠٢/٢
 (٣) أنظر مقالات الاسلاميين ص ١٦ ، والفصل فى الملل والاهواء والنحل ٤١/٥-٤٢
 والفرق بين الفرق ص ٣٠
 (٤) انظر مقالات الإسلاميين ص ٦٨ ، والفرق بين الفرق ص ٣٢-٣٣
 (٥) انظر الفرق بين الفرق ص ٣٣ ، ومقالات الاسلاميين ص ٦٨-٦٩

القسم الثانى :

كان بلوا سبب الغلو فى بغض على رضى الله عنه وهم الذين سموا بالخوارج فخرجوا عن طاعة على رضى الله عنه ، وكفروه ، وكفروا معاوية ^(١) وعصرو بن العاص وأبا موسى الأشعري ^(٢) ، وألحقوا التكفير بعثمان وأهل الجمل ، وكل من رضى بالتحكيم أو صوب أحد الحكمين ^(٣) .

وهذان القسمان : (٤)

هما أول البدع التى ظهرت فى الاسلام وقد ظهرت فى عهد على رضى الله عنه ، فعاقب الطائفتين ، أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم ، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار ، وطلب قتل عبد الله بن سبأ ^(٥) ، فهرب منه ، وأمر بجلد من يفضله على أبى بكر وعمر . (٦)

(١) هو معاوية بن أبى سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشى الأموى أبو عبد الرحمن أول خلفاء بنى أمية توفى سنة ٦٠ هـ

انظر ترجمته فى : البداية والنهاية ١٢٧/٨ - ١٥٨
أسد الغابة ٤٣٣/٤ - ٤٤٦ ت ٤٩٧٧
الاصابة ٢٣١/٩ - ٢٣٤ ت ٨٠٦٣

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم الحضار - أبو موسى الأشعري - صحابى جليل كان عالما صالحا ، حسن الصوت بالقرآن مات سنة ٤٤ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ٢٣/١ - ٢٤ ت ١٠
أسد الغابة ٢٦٣/٣ - ٢٦٥ ت ٣١٣٥
الاصابة ١٩٤/٦ - ١٩٦ ت ٤٨٨٩

(٣) الفرق بين الفرق ص ٧٣ ، والمقالات ص ١٢٥ ، وانظر ايضا مجموع الفتاوى ٤٨٢/٧ .

(٤) أئمة الشيعة والخوارج .

(٥) هو عبد الله بن سبأ ، أصله من اليمن ، وكان يهوديا ضال مفضل ، ومن غلاة الزنادقة توفى نحو سنة ٤٠ هـ

انظر ترجمته فى : الاعلام للزركلى ٨٨/٤
لسان الميزان ٢٨٩/٣

(٦) مجموع الفتاوى ٢٧٩/٣ من رسالة تسمى قاعدة أهل السنة والجماعة .
وانظر مجموع الفتاوى ايضا ٤٧٠/١٢ من رسالة تسمى الكيلانية .

وقد اتفقتا هاتان الفرقتان على تكفير المسلمين بالذنوب :

١- فالشيعة ومنهم الإثنا عشرية منهم من يقول بأن أصحاب الكباثر يخلدون في

النار فشابها الخوارج الذين آيسوا المذنبين من رحمة الله تعالى والله يقول

(ولا يتأسوا من روح الله انه لا يئأس من روح الله الا القوم الكافرون) (١) (٢) .

قال صاحب التقيوم الذي هو من أجل علماء الإمامية " إن الشيعة المحضة قد

تفرقت الى اثنتين وسبعين فرقة ، والناجية منهم الاثنا عشرية ، والباقون يعذبون

في النار مدة ثم يدخلون الجنة ٠٠٠ وأما سائر الفرق الاسلامية فكلهم مخلصون

في النار " .

فعلم من كلامه أن أهل السنة عندهم مخلصون في النار (٣) .

✓ ومعلوم أن الحكم بالتخليد في النار ، حكم بالكفر المخرج من الملة .

وقال ابن المطهر الحلي (٤) :

في شرحه للتجريد " ان علماء نالهم اختلاف في حق هؤلاء الفرق ، قال بعضهم

مخلصون في النار لعدم استحقاقهم الجنة وقال بعضهم يخرجون من النار ويدخلون

الجنة ، وقال ابن نوبخت والعلماء الآخرون يخرجون من النار لعدم الكفر ، ولا يدخلون

الجنة لعدم الإيمان الصحيح الذي يوجب استحقاق ثواب الجنة ، بل يمكنهم

في الأعراف خلودا " (٥)

(١) يوسف ٨٧

(٢) انظر الفرق بين الفرق ص ٣٤

(٣) انظر مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٢٠٧ - ٢٠٨

(٤) هو الحسن أو الحسين بن يوسف بن مطهر ، شيخ الروافض المعروف

بالسلامة الحلي - جمال الدين أبو منصور ، له تصانيف كثيرة - ولد

سنة ٦٤٨ هـ وتوفي سنة ٧٢٦ هـ

انظر ترجمته في : لسان الميزان ٣١٧/٢ ، البداية والنهاية ١٤/١٠٨

معجم المؤلفين ٣٠٣/٣

(٥) مختصر التحفة الاثني عشرية ٢٠٧

وقد أورد الشيخ محمد بن عبد الوهاب نحو هذا في كتابه الرد على الرافضة ثم قال :

" وهذا مبنى على أن مذهبهم اعتقادهم أهل الجنة كفارا أو فساقا مع اعتقادهم أن الفاسق لا يخرج من النار أبدا ، وهذا يستلزم تكذيب ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من إخراج عصاة الموحدين من النار ، وما ورد في فضل السواد الأعظم الذين هم أهل السنة ، وقد صح أن الصحابة وأخيار التابعين مذهب أهل السنة مذهبهم .

وقولهم هذا يشبه قول أهل الكتاب حيث قالوا (لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) (١) ، وكذلك هو لا يقولون بأفواههم لن يدخل الجنة إلا من كان رافضيا ، أنظر كيف يفترون على الله الكذب بل أفعالهم تقتضى حرمانهم عنها " (٢)

٢- والخوارج : يكفرون كل ذى ذنب ومعصية ، وقد بنوا تكفيرهم لأصحاب المعاصي انطلاقا من تكفيرهم لعلى وعثمان ، حيث رأوا أن ينهجوا نهجها فى تأويل كتاب الله وتناوله بحيث يكفرون أمة الإسلام من أولها الى آخرها (٣) وشبهتهم فى التكفير بالمعاصي أنها من فروع الكفر كما أن الطاعات من فروع الإيمان وأن من ترك بعض الطاعات فقد ترك بعض الإيمان وإذا زال بعض الإيمان زال جميعه لأن الإيمان لا يبعث ، وأنه لا يمكن أن يكون فى العبد إيمان وكفر فى آن واحد (٤) .

(١) البقرة ١١١

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب قسم ملحق المصنفات رسالة فى الرد على الرافضة ص ٣٠

(٣) دراسات فى الفرق د . صابر طعيمة ص ١٥٤

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٣ / ٤٨ من رسالة تسمى الفرقان بين الحق والباطل ، وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ١ / ٣٦ نفس الرسالة .

وقد قدمنا هذه الشبهة والرد عليها فى المبحث السابق لهذا ص ٦٢ - ٦٤

وقد رد السلف ذلك الاعتقاد الباطل بأن إطلاق الكفر على بعض المعاصي يرجع الى كونه من جنس الكفر لا أنه كفر مخرج من الملة ، وأن ما أطلقت عليه نصوص الكتاب والسنة الكفر مع شهادتها له بالإيمان راجع الى ذلك (١) .

وكرد فعل لأفكار هذين القسمين من أقسام الفرق وهما الشيعة والخوارج - اللتان تكفران بالذنوب ظهرت فرقه مضاده وهى التى عرفت بالمرجئة فقالتوا إن العمل ليس من الإيمان (٢) وأنه لا تنضم مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة (٣) . واعتقدوا أن الكفر هو الجهل بالله فقط ولا يكون ترك شئ من الأعمال كفرا لكونها ليست منه ، وهم يختلفون فيما بينهم فى حد ذلك الى فرق متعددة . (٤)

ومن اعتقادهم الباطل أن سب النبى أو السجود لصنم وما شابههما لا يعد كفرا فى نفسه ولكنه علامة للكفر (٥) .

وخلاصة القول أن أصل الإرجاء اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمنا لم يكن معه شئ من الكفر والنفاق (٦) .

القسم الثالث :

من أقسام الفرق التى نشأت تكفر غيرها من المسلمين قسم كانت بلواهم خوض عقولهم فى مسائل الوعد والوعيد والقدر (٧) ، وقد ترتب على ذلك تكفيرهم للأمة بالذنوب (٨)

المراجع فى

- (١) أنظر شعب الإيمان للحليمي ٢٤/١
- (٢) انظر الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٠٢
- (٣) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٣٩
- (٤) مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعري ص ١٤١ - ١٤٣
- (٥) انظر الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٠٤ - ٢٠٥
- (٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٣ / ٤٨
- (٧) انظر الفرق بين الفرق ص ٢٠ ، وموقف المعتزلة من السنة النبوية ص ١٣
- (٨) مجموع الفتاوى ٢٣٠ / ٣

وهذا القسم أنواع :

فمنهم : القدرية المعتزلة :

وقد ساءهم المسلمون بالقدريّة لأنهم زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أهوال سائر الحيوانات صنع وتقدير . (١)

وسموهم بالمعتزلة لاتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر . • معتزلين بذلك قول الأمة بأسرها (٢)

ومقتضى اعتقادهم هذا أنهم كالخوارج يحكمون بكفر أهل الكباثر حيث أنهم يحكمون له بأنه موحد وليس بمشرك ولا كافر (٣) .

ومنهم : الجهمية الجبرية :

وقد ساءهم المسلمون الجهمية لاتحالفهم مذهب الجهم بن صفوان (٤) وكان من قوله ان العبد ليس قادرا البتة (٥) ومن مقالاته أن الجنة والنار تبيضان وتفنيان ، وأن الإيمان هو المعرفة فقط والكفر هو الجهل به فقط (٦) ، ومن هنا اتفقت مع المرجئة في معنى الكفر ولهذا ذكر أبو الحسن الأشعري أنهم فرقة من المرجئة (٧) ،

(١) (٢) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ١١٩

(٣) السابق ص ١١٩

(٤) هو جهم بن صفوان السمرقندى ، أبو محرز ، ضال مبتدع رأس الجهمية ،

كان ينكر الصفات قتل في آخر دولة بني أمية سنة ١٢٨ هـ

أنظر ترجمته في : الأعلام للزركلى ١٤١/٢

الكامل لابن الأثير ٣٤٣/٥ - ٣٤٥ حوادث سنة ١٢٨

خطط المقرئى ٢٤٩/٢

(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازى ص ٦٨

(٦) مقالات الاسلاميين لأبى الحسن ص ٢٧٩ (٧) المصدر السابق ص ١٤

- وسماههم المسلمون بالجبرية لوصفهم أن العبد ليس قادرا على فعله (١) .
- وقد نشأت هذه الفرقة كرد فعل للقدرية التي سبق ذكرها ، فالقدرية
والجبرية متضاد بلان كما يقول الشهرستاني (٢) (٣) .
- وأما أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا
هذا فان نهجهم في التكفير ليس على هوى أو تعصب وإنما يكفرون
من أثبت القرآن والسنة تكفيره ، ويراعون في إطلاق الكفر النصوص الأخرى ،
فإن كان الكفر اعتقاديا حكموا عليه بالخروج من الملة ، وإن كان الكفر
بعمل أو قول نُظر فإن كان القول أو العمل مما لا يمكن ظهوره إلا ممن يبطن
الكفر حكم بكفره اعتقاديا ونفذ عليه الحد وأوكلوا أمره الى الله ، وإن كان
القول أو العمل مما لا يخرج عن أصل الإيمان فإن كفره غير مخرج له عن
الملة ، وهو ككردون كفر .
- وذلك لما علم أن السلف يخالفون غيرهم من أهل البدع حيث يرون أن الإيمان
والكفر بينهما مناسبات فالطاعات في الإيمان إيمان ، والمعاصي في الكفر
كفر (٤) على اختلافها في العلو والدنو فكما أن أعظم أعمال الإيمان التصديق
فأعظم أعمال الكفر الجحود ، وما كان من الطاعات الأخرى فهي من الإيمان ،
وما كان من المعاصي فهي من الكفر (٥) .

(١) اعتقاد فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٦٨

(٢) هو أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم الشهرستاني ، وهو متكلم

على المذهب الأشعري ، ولد سنة ٤٦٧هـ وأو سنة ٤٧٩هـ وتوفي سنة

٥٤٨هـ أو سنة ٥٤٩هـ .

أنظر ترجمته نى : وفيات الأعيان ٢٧٣/٤ - ٢٧٥ ت ٦١١

الصير ٧/٣ ، هذرات الذهب ١٤٩/٤

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ٤٣/١

(٤) المنهاج في شعب الإيمان ٥٠/١

(٥) انظر ٢٠٠ سؤال وجواب للحكسي ص ٩٤

فتلخص لنا من هذا المبحث أن نشأة التكفير من حيث الحكم على من كفر بعد إسلامه بأنه كافر من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم حصل في عهد الصحابة من بعده ، والتابعين ومن بعدهم الى يومنا ،

أما من حيث ما هو مختلف بالتكفير به فإن نشأته تعود الى ما بعد الفتنه من نشوء الغلاة المتشيعه وظهور الخوارج الذين يكفرون المسلمين بالذنوب ثم ظهور الفرق الأخرى وقد كان ذلك بعد قتل عثمان وتولى

على بن أبى طالب للخلافه ، ثم ما حصل بينه وبين معاوية .
وسوف نتناول فى موضوعنا دراسة التكفير من حيث هو حكم على من كفر بعد اسلامه ، والأمور القولية والعملية التى يترتب على أساسها هذا الحكم .

الفصل الثاني

أنواع التكفير

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : أنواع التكفير

المبحث الثاني : التكفير العملي (بصفة خاصة)

المبحث الأول : أنواع التكفير

~~~~~

وبعد أن بينت في الفصل الأول ما يتعلق بتعريف التكفير ونشأته أتتسأل  
 في هذا المبحث أنواعه فأقول :

لقد سبق في التمهيد بيان أنواع الكفر ، وقد اتضح لنا أن نصوص الكتاب والسنة  
 في إطلاق الكفر على قسمين قسم يراد بالكفر فيها الكفر المخرج من الملة ،  
 وقسم يراد بالكفر فيها الكفر الذي لا يخرج من الملة .

وفي هذا المبحث نبين أنواع التكفير ، وتقسيماته وهي مترتبة على  
 أنواع الكفر ، فما حكم بكونه كفرا اعتقاديا فهو الكفر الأكبر المخرج  
 من الملة ، وما حكم بكونه كفر عمل أو قول فإنه يفصل فيه فتقام الحجة على  
 الفاعل أو القائل ، فإن أصر حكم بكفره الكفر الاعتقادى ، وإن اعترف  
 بخطئه كان كفره كفر عمل غير مخرج من الملة .

وعليه فأنواع التكفير تكون إما تكفير لمن يخرج من الملة وهو التكفير الاعتقادى  
 أو ما يسؤل إليه من كفر العمل أو القول ، وإما تكفير لمن قال أو فعل أمرا  
 مكفرا لا يخرج من الملة وهو التكفير العملى .

ولقد عبر علماء السلف عن ذلك التقسيم بتعبيرات مختلفة فمنهم من جعل التكفير  
 نوعين تكفير بالاعتقاد وتكفير بالعمل ثم قسم الأخير الى نوعين كفر عمل وكفر قول (١)  
 ومنهم من قسمه الى قولى وعلمى ثم ذكر أن ما كان من النوعين وأضيف  
 إليه الاعتقاد صار كفرا اعتقاديا (٢) ،

( ١ ) انظر المنهاج فى شعب الإيمان للحلي ١ / ٩٩

وكتاب الصلاة لابن القيم ٢٥

( ٢ ) أنظر كتاب الصلاة وحكم تاركها ٢٤

ومنهم من قسم التكفير على حسب نوعي الكفر السابق ذكره فقال إن التكفير إما أن يطلق على من كفر بالله ، أو على من كفر بالنعمة (١) وباعتبار آخر إما أن يطلق على كفر الجحود ، أو كفر العمل وأن كفر العمل منه ما يضاع الإيمان ومنه ما لا يضاعه (٢) .

وهذه التقسيمات لا أختلف في جوهرها وإنما هو اختلاف في التعبير والتنوع فقط ، وسوف أذكر فيما يأتي ثلاثة أمثلة لهذه التقسيمات من كلام علماء السلف ، ليتضح لنا كيف أنها تعنى معنى واحدا :

الأول : قول الحلبي (٣) رحمه الله :

" للكفر والإيمان في انقسامهما إلى الأصل والفرع سببان عندنا لأن الجحود أصل الكفر، والمعاصي كلها فروع ، إذ الجحود صريح، والمعاصي أمارات ، وكذلك الإقرار الذي ينشأ عن الاعتقاد صريح الإيمان، والطاعات أمارات ، وأمارات الكفر في الكفر كفر، وأمارات الإيمان في الإيمان إيمان ، والأمارات مقصربها عن رتبة الصريح في الأمرين . . . . (٤)

فقسم رحمه الله الكفر إلى صريح أو أصل وأمارة أو فرع وبين أن صريح الكفر الجحود ، وأمارته المعاصي ، والجحود والمعاصي كلاهما سببان من أسباب الكفر فيطلق عليهما أنهما كفر لكن الأول ينبئ عن الاعتقاد فيكون أصل الكفر ، والثاني ينبئ عن العميان فيكون فرع الكفر وهو ما عرف بالكفر العملي وعليه فإن التكفير نوعان اعتقادي وعلوي .

(١) أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣٧/١١ - ١٣٨ .

(٢) أنظر كتاب الصلاة وحكم تاركها ٢٥ .

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم النجاري الشافعي له مصنفات نيسبه ، منها كتابه المنهاج ، وقد نقل البيهقي منه كتابه الشعب كثيرا ، ولد سنة ٣٣٨ ومات سنة ٤٠٣ هـ .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٠٣٠/٣ - ١٠٣١ ت ٩٥٨  
العبر ٢٠٥/٢ ، البداية والنهاية ٣٩٠/١١ - ٣٩١

(٤) المنهاج في شعب الإيمان للحلبي ٩٩/١

الثاني : قول ابن تيميه رحمه الله :

" التكفير نوعان : أحدهما كفر النعمة والثاني الكفر بالله ، والكفر الذي هو ضد الشكر إنما هو كفر النعمة لا كفر بالله ، فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة لا الكفر بالله " (١) .

فقسم رحمه الله إطلاق الحكم بالتكفير الى قسمين ، قسم لمن كفر بالله كفرا يخرج منه من الملة ، وقسم لمن فعل المعاصي الدالة على عدم شكره لله بجعله من أهل الإيمان وهو ما عرف بالكفر العملي (٢) .

الثالث : قول ابن القيم رحمه الله :

" والكفر والإيمان متقابلان إذا زال أحدهما خلفه الآخر ، ولما كان الإيمان أصلا له شعب متعددة . . . . . وكذلك الكفر ذو أصل وشعب فكما أن شعب الإيمان إيمان ، فشعب الكفر كفر والحيا شعب من الإيمان ، وقلبة الحيا شعب من شعب الكفر ، والصدق شعب من شعب الإيمان والكذب شعبة من شعب الكفر ، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان وتركها من شعب الكفر ، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر ، والمعاصي كلها من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان .

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيميه ١١/١٣٧ - ١٣٨

(٢) وقد ظهر ما يدل على أن ابن تيميه يريد ذلك من مناظرته لابن المرحل حيث ذكر أن المعاصي في الجملة تسمى كفر نعمة ، وأن الفاسق يسمى

كافر نعمة ، مجموع الفتاوى ١١/١٣٨ - ١٣٩

وشعب الإيمان قسمان قولية وفعلية ، وكذلك شعب الكفر نوعان قولية وفعلية ومن شعب الإيمان القولية شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان ، وكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان ، وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارا وهى شعبة من شعب الكفر ، كذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والإستهانة بالمصحف، (١) .

فأوضح رحمه الله أن الكفر ذو شعب كثيرة ثم قسم تلك الشعب إلى قسمين : قسم يطلق عليه الكفر ويكون مخرجا من الملة ، وقسم يطلق عليه الكفر لكنه لا يكون مخرجا من الملة ، ثم بين أن تلك الشعب المخرجة من الملة ، منها ما يكون قولا كالنطق بكلمة الكفر اختيارا ،

ومنها ما يكون فعلا كالسجود للصنم والإستهانة بالمصحف إذ لا يحتمل معها إلا الكفر الاعتقادي (٢) .

وأن الشعب غير المخرجة من الملة منها ما يكون قولا ومنها ما يكون فعلا وهو ما يطلق عليه الكفر العملى والقولى .

وقد جاء تصريحه بذلك التقسيم بعد الكلام المانعى بيسير فقال :

" ان الكفر نوعان : كفر عمل وكفر جحود وعناد ، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودا وعنادا من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وهذا الكفر يضاعد الإيمان من كل وجه .

---

( ١ ) كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٢٤

( ٢ ) أنظر الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٦٠

وكتاب الأعلام المنشورة ( ٢٠٠ سؤال وجواب فى العقيدة الإسلامية ) ص ٩٩

وأما كفر العمل فينقسم الى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده فالسجود للمصنم والإستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان ، وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو من الكفر العملى قطعاً (١) وهذا التقسيم الأخير من ابن القيم يتفق مع الأول إلا أنه أوضح فيه أن الكفر العملى منه ما يخرج من الملة كالسجود للمصنم وسب النبي ، فينضم الى كفر الجحود ، فيطلق عليه ( الكفر الإعتقادى ) ومنه ما لا يخرج من الملة كالحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة ونحو ذلك من المعاصى (٢) القولية والفعلية وهو ما أطلق عليه فى التقسيم الماضى بالكفر الغير المخرج من الملة .

ومن هنا يتضح لنا اتفاق المنهج السلفى فى فهم نصوص الكتاب والسنة فكلام ابن القيم يتفق مع كلام الحلبي مع أن بينهما مئات السنين فما عبر به ابن القيم عن الكفر أن له أصولاً وشعباً قال عنه الحلبي أنه صريح وأمارة ، واتفق معه أن الأصل أو الصريح فى الكفر هو الجحود بالله ، وأن الشعب أو الأمارات هى المعاصى .

ويتفق مع كلام شيخه ابن تيمية أن ما سماه بكفر الجحود هو ما أطلق عليه ابن تيمية ( الكفر بالله ) ، وما سماه ابن القيم كفر عمل هو ما أطلق عليه ابن تيمية ( كفر النعمه ) .

والذى اتضح لى مما مضى من كلام هـلما السلف أن التكفير نوعان :

تكفير اعتقادى                      وتكفير غير اعتقادى

( ١ ) كتاب الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٢٥

وانظر الدرر السنوية ١ / ٢٣٩ ، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٣ / ١٤ - ١٥

( ٢ ) على تفصيل فى ذلك ليس هذا مقامه وسوف يأتى فى حينه .

أما التكفير الإعتقادي :

فهو الحكم بالكفر على من اعتقده بقبله أو أظهر أمرا يبعد عند الناس أن يطلق على فاعله أو قائله أنه مسلم .

وهو ضرمان :

أحد هما : أن يصرح بالكفر ويعتقده ويسخرلل على ذلك بما يظهره من أعمال

الكفر ، فهذا كافر كفرا اعتقاديا عند الله وعند الناس .

الثاني : أن يعتقد الكفر بقلبه ولا يصرح به لكنه يظهر أعمالا تدل عليه

مع عدم وجود الموانع الشرعية التي تصرف عنه الحكم بالتكفير الإعتقادي ،

فهو كافر عند الله وقد يُطلق عليه الناس التكفير الإعتقادي أيضا

إلا أن نسبة الكفر إليه من الناس لا اعتبار أن عمله أو قوله ذلك لا يصدر إلا

من كافر معلوم الكفر ، أما حقيقة ما في قلبه فلا يعلمها إلا الله .

وأما التكفير غير الإعتقادي :

فهو الحكم بالكفر على من أظهر عملا أو قولا مكفرا مع وجود الموانع الشرعية التي

تصرفه عن الكفر الإعتقادي .

وهو ضرمان أيضا :

أحدهما : التكفير العملي : وهو الحكم بالكفر على من ظهرت نسبة أعمال

كفرية مع وجود الموانع التي تصرفه عن الكفر الإعتقادي ، ونسميه

كفرا عمليا .

الثاني : التكفير القولي : وهو الحكم بالكفر على من تلفظ بأقوال كفريه ،

مع وجود الموانع التي تصرفه عن الكفر الإعتقادي ، ونسميه كفرا قوليا .

هذا هو منهج السلف في الحكم بالكفر وهو الذي تدل عليه نصوص الكتاب

والسنة ، وهو الذي توارثه السلف ومن سار على منهجهم في كل زمان

ومكان ، فهذا أحد أعلام الدعوة السلفية في شرق الجزيرة العربية

( نجد ) الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن يقول :



" من سوى بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام وسوى بين شعب الكفر فى ذلك فهو مخالف للكتاب والسنة خارج عن سبيل سلف الأمة داخل فى صوم أهل البدع والأهواء " (١) .

وهكذا أحد أعلامها فى جنوب الجزيرة الشيخ حافظ بن أحمد الحكيم (٢) يقول :  
 " ان الكفر كفران كفسر أكبر يخرج من الإيمان بالكلية وهو الكفر الاعتقادى المنافى لقول القلب وعمله أو لأحدهما ، وكفر أصغر ينافى كمال الإيمان ولا ينافى مطلقه وهو الكفر العملى الذى لا يناقض قول القلب ولا عمله ولا يستلزم ذلك " (٣) .  
 وبهذا التفصيل فى أنواع التكفير يمكن أن يفهم الخلاف الذى وقع بين بعض العلماء من حمل بعضهم بعض الأعمال على الكفر الاعتقادى وحمل الآخرين لها على الكفر العملى .

وقد ظهر ذلك جليا ، فيما جاء من رد الشوكانى (٤) على الصنعمانى رحمهما الله ، حيث نقل الأول عن الثانى قوله " ان كفر هؤلاء المعتقدين للأموات هو من الكفر العملى لا الكفر الجسودى " وقوله :

" ومن هذا من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدانها وينذر لها بشىء من ماله فإنه كفر عملى لا اعتقادى " (٥) .

( ١ ) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية / الرسالة الأولى من رسائل عبد اللطيف ١٣/٣

( ٢ ) هو حافظ بن أحمد الحكيم شيخ عالم سلفى من منطقة تهامة تتلمذ على الشيخ الداعية عبد الله القرعاوى ولد فى قرية السلام سنة ١٣٤٢ ، وتوفى سنة ١٣٧٧ هـ انظر ترجمته فى : الاعلام للزركلى ٢٥٩/٢

( ٣ ) الاعلام المنشورة ( ٢٠٠ سؤال وجواب فى العقيدة الاسلامية لأص ٩٤-٩٥

( ٤ ) هو محمد بن طلى بن محمد بن عبد الله الشوكانى ، فقيه مجتهد بدأ علمه بحفظ القرآن والمتون ولد سنة ١١٧٣ ، وتوفى سنة ١٢٥٠ هـ انظر ترجمته فى : البدر الطالع ٢١٤/٢ - ٢٢٥ ت ٤٨٢ جلاء العينين ٤٦ - ٤٨

( ٥ ) كتاب الدر النضيد للشوكانى ص ٣٢ ضمن الرسائل السلفية

ثم رد عليه وبين أن ذلك من الكفر الإعتقادي لا العملي كما توهمه الصنعاني وأقول: إن الصنعاني رحمه الله إن كان يريد بتعبيره بـ ( الكفر العملي ) أن ما يفعله بعض الناس عند قبور بعض العلماء والأولياء من التضرع والدعاء ، لا يحكم على صاحبه بالكفر الإعتقادي إلا بعد قيام الحجة ، وأنه قبل قيام الحجة نطلق عليه الكفر العملي فإن له وجهاً .

وهو الذي ذكر ابن القيم أنه الكفر العملي المضاد للإيمان وقد سبق أن ذكرناه في هذا المبحث (١) .

وأما إن كان يريد بأن أعمال الكفر من دعاء الصالحين والتوجه لقبورهم وسؤالهم تفريج كرياتهم يعتبر كفراً عملياً لا اعتقادياً ، وأنه لا يضاد الإيمان حتى مع قيام الحجة على أهله والتبين لهم فإنه كلام باطل لا يقوله أحد .  
ولعل الصنعاني رحمه الله أراد الأول ففهم الشوكاني من كلامه أنه يريد الثاني .

وعلى كلا الحالين فإن في كلام الصنعاني رحمه الله تجاوزاً وخطأً في العبارة فإنه قد خلط بين الكفر العملي المضاد للإيمان والكفر العملي الذي لا يضاد الإيمان ويظهر ذلك من خلطه بين أمثلتهما ، فإنه قد ذكر الحكم بغير ما أنزل الله والزنا والسرقه والطعن في الأنساب والنياحة بجوار الإعتقاد في الأموات ودعاء الأولياء والطواف بقبورهم ، مع أن الأمثلة الأولى من الكفر العملي الذي لا يضاد الإيمان والثانية مما يضاده .

ومما يزيد التأكيد على خطأ الصنعاني وخلطه دفاعه عن القبوريين بقوله :  
" فإن قلت أهل الجاهلية تقول في أصنامها أنهم يقربونهم إلى الله زلفى  
كما يقوله القبوريون ( ويقولون هو لا شفاعاً لنا عند الله ) (١) كما يقول  
القبوريون قلت :

لا سواء فإن القبوريين مثبتون للتوحيد لله قائلون أنه لا إله إلا هو ولو ضربت  
عنقه على أن يقول أن الولي إله مع الله لما قالها ، بل عنده اعتقاد جهل  
أن الولي لما أطاع الله كان له بطاعته عنده تعالى جاه به تقبل شفاعته ويرجى  
نفعه لا أنه إله مع الله ، بخلاف الوثني فإنه امتنع عن قول لا إله إلا الله  
حتى ضربت عنقه زاعماً أن وثنه إله مع الله ويسميه ربا وإلهها " (٢)  
والصنعاني بكلامه هذا قد أدخل مسألة أخرى وهي الكفر بالجهل فساواها  
بالكفر العملى ، وهي مسألة مستقلة لها شروطها ومحترزاتها ، وقد  
أفردناها بالدراسة في باب مسائل التكفير (٣) .

---

( ١ ) يونس ١٨

( ٢ ) الدر النضيد للشوكاني ص ٣٣ - ٣٤ ضمن الرسائل السلفية

( ٣ ) انظر ذلك ص ٥٩٤ - ٦٠٧

المبحث الثاني التفسير العملى



ويعد بيان أنواع التفسير عامة آتى هنا لإيضاح التفسير العملى بصفة خاصة فإن من المعروف أن فى الكتاب والسنة نعوصا كثيرة تطلق الكفر على أعمال وأقوال يفعلها الناس ، ولما كان هذا الإطلاق أحيانا لا يراد به الكفر الاعتقادى الذى يحكم على صاحبه بالخلود فى النار ، خلافا لمن ظن أن كسل كفر أطلق فى القرآن والسنة فإن المراد به الكفر المخرب من الملة . . .  
فإنى أردت فى هذا المبحث أن أذكر شيئا من تلك النصوص وما قال علماء السلف فيها ليتبين رأى السلف فى فهم تلك النصوص فأقول :

١- من الآيات الدالة على الكفر العملى والتي لا يحكم على صاحبها بالتفسير الاعتقادى :

قوله تعالى ( ولئن أذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليؤوس كفور ، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني إنه لفرح فخور ) (١) .

" والإنسان ها هنا اسم جنس والمعنى ولئن أذقنا الناس ، قاله الزجاج (٢) ، والمراد بالرحمة النعمة من العافية والمال والولد " (٣)

(١) هود ٩ ، ١٠

(٢) هو ابراهيم بن السرى بن سهل - أبو اسحاق الزجاج ، مال إلى النحو فلزم المبرد فأفاد منه كثيرا مات سنة ٣١١ هـ

أنظر ترجمته فى : طبقات المفسرين ٩/١ - ١٢ ت ١٠  
وفيات الأعيان ٤٩/١ - ٥٠ ت ١٣  
تاريخ بغداد ٨٩/٦ - ٩٣ ت ٣١٢٦

(٣) زاد المسير لابن الجوزى ٨٠/٤

ومعنى يؤوس كفور قال مقاتل (١) :

إنه ليؤوس وعند الشدة من الخير كفور لله في نعمه في الرخاء \* (٢) .  
 يصحني الآية ولئن أعطيتاه نعمة من صحة وأمن بحيث يجد لذتها ثم  
 فلبيناها منه إنه لشديد اليأس كثير الكفران لما سبق عليه من نعم الله (٣) .  
 والآية بيان لحال الإنسان - بقطع النظر عن كونه مسلماً أو كافراً - فإن  
 من طبيعة البشرية أن ينسى تذكر نعم الله السابقة لا سيما إذا تبعها  
 شدائد ، وهذا من الكفر العملي لا الاعتقادي .

٢- ومنها قوله تعالى عن سليمان عليه السلام ( ٠٠٠ ) قال هذا من فضل ربي  
 ليبلونني أشكر أم أكفر ، ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ، ومن كفر فـبيان  
 ربي غني كريم ) (٤)  
 ويتضح من هذه الآية جلياً أن الكفر فيها ليس كفراً اعتقادياً إذ لا يتصور  
 أن يكفر نبي من أنبياء الله ، وإنما المراد كما قال سليمان هو اختباره  
 بهذه النعم أي شكر الله عليها أم يكفره بعدم الشكر له عليها (٥) ، وقد  
 أفصحت الآية عن هذا المقصود فجاء فيها ( ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر  
 فإن ربي غني كريم ) (٦) أي ومن يشكر نعمة الله عليه وفضله عليه فإنما يشكر  
 طلب نفع نفسه ، لأنه ليس ينفع بذلك غير نفسه لأنه لا حاجة لله إلى أحد من خلقه ٠٠٠

( ١ ) هو مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي الخراساني - أبو الحسن البلخي

روى عن مجاهد وعطاء مات سنة ١٥٠ هـ

أنظر ترجمته في : طبقات المفسرين ٢/٣٣٠ - ٣٣١ ت ٦٤٢

تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٩ - ٢٨٥ ت ٥٠١

وفيات الأعيان ٥/٢٥٥ - ٢٥٧ ت ٧٣٣

( ٢ ) زاد المسير ٤/٨٥ ( ٣ ) انظر روح المعاني للألوسي ١٢/١٥

( ٤ ) النمل ٤٠ ( ٥ ) انظر تفسير الطبري ١٩/١٦٥

( ٦ ) الآية المائبة

ومن كفر نعمه وإحسانه إليه وفضلته عليه لنفسه ظلم وحظها بخس واللــــه  
غنى عن شكره لا حاجة به إليه " (١) .  
وكذلك كان الخطاب عن لقمان ( <sup>ولقيد</sup> آتينا لقمان الحكمة أن أشكر لله ومن يشكر فإنما  
يشكر لنفسه ، ومن كفر فإن الله غنى حميد ) (٢) ، أى ومن يشكر الله على  
نعمه عنده فإنما يشكر لنفسه لأن الله يجزل له على شكره إياه الثواب وينقذه  
به من الهلكة . . . . ومن كفر نعمة الله عليه إلى نفسه أساء لأن الله  
معاقبه على كفرانه إياه والله غنى عن شكره إياه على نعمه لا حاجة إليه " (٣)  
٣- ومنها قوله تعالى ( فلما نجاكم الى البر أعرضتم وكان الإنسان كفورا ) (٤) قال  
الشوكانى :

" ( وكان الإنسان كفورا ) أى كثير الكفران لنعمة الله " (٥) والكفران هو  
" ستر نعمة المنعم بالجحود أو بعمل هو كالجحود فى مخالفة المنعم " (٦) .  
ولما كانت صفة كفر النعم متأصلة فى أكثر الناس نجد القرآن يشير إليها فى  
آيات كثيرة كقوله تعالى ( إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس  
لا يشكرون ) (٧) ، وقوله تعالى ( . . . . ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس  
ولكن أكثر الناس لا يشكرون ) (٨) ، وقوله تعالى ( إن الله لذو فضل على الناس  
ولكن أكثر الناس لا يشكرون ) (٩) ، وغير ذلك من الآيات .

- 
- |                                   |                                |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| ( ١ ) تفسير الطبرى ١٦٥ / ١٩       | ( ٢ ) لقمان ١٢                 |
| ( ٣ ) تفسير الطبرى ٦٨ / ٢١        | ( ٤ ) الاسراء ٦٧               |
| ( ٥ ) فتح القدير للشوكانى ٢٤٣ / ٣ | ( ٦ ) التعريفات للجرجانى ص ١٨٥ |
| ( ٧ ) البقرة ٢٤٣                  | ( ٨ ) يوسف ٣٨                  |
| ( ٩ ) غافر ٦١                     |                                |

٤- ومنها قوله تعالى ( وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد ) (١) ففي هذه الآية إشارة إلى أن العذاب الشديد قد يكون على عدم شكر النعم وإن لم يكن كفرا مخرجاً من الملة وأن التساهل بشكر تلك النعم قد يسود إلى النار ، قال الشوكاني في معنى هذه الآية :

" لئن شكرتم إنعامي عليكم بما ذكر لأزيدنكم نعمة تفضلاً مني . . . ولئن كفرتم ذلك وجحدتموه إن عذابي لشديد فلا بد أن يصيبكم منه ما يصيب " (٢) .

٥- ومنها قوله تعالى ( وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليكنن لهم الذين ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ) (٣) .

وقد فُسر الكفر في هذه الآية بكفر النعمة فقال أبو العالبيه (٤) :

أنه كفر النعمة لا كفر بالله (٥) ، وواقفه الطبري (٦) فقال :

" والذي قاله أبو العالبيه من التأويل أشبه بتأويل الآية ، وذلك أن الله وعد الإنعام على هذه الأمة بما أخبر في هذه الآية أنه منعم به عليهم ، ثم قال عقيب ذلك فمن كفر هذه النعمة بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون (٧) " .

(١) إبراهيم ٧ (٢) فتح القدير للشوكاني ٩٦/٣

(٣) النور ٥٥

(٤) هو رفيع بن مهران الرياحي من بني تميم ، عالم بالقرآن أسلم بعد وفاته

النبي صلى الله عليه وسلم ومات سنة ٩٠ هـ وقيل سنة ١١١ هـ

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٦١/١ ، تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣

(٥) (٧) تفسير الطبري ١٦٠/١٨

(٦) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري - أبو جعفر ، مؤرخ مفسر ولد سنة ٢٢٤ هـ

وتوفي سنة ٣١٠ هـ .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٧١٠/٢ ت ٧٢٨

وفيات الأعيان ١٩١/٤ ت ٥٧٠

البداية والنهاية ١١١/١٩٣

ولعل ماورد فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم " لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " (١) يعنى فيه صلى الله عليه وسلم هذا الكفر اذ شكر نعمة الإستخلاف فى الأرض والتكئين والأمن يعارضه حصول القتال بين الصحابة .

وهو الذى خشيه صلى الله عليه وسلم على أصحابه ، وقد نقل القاسم عن أبي علي أن كفر النعمة هو قتلهم عثمان بن عفان (٢) .

وقد اختلف العلماء فى تفسير الكفر فى هذا الحديث الى أقوال كثيرة تصل الى عشرة (٣) المناسب مع تفسير الآية أن يكون المراد به كفر النعمة .

٦- ومنها قوله تعالى ( والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم مسجداً وجملاً والأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ، والله جعل لكم ما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً وجعل لكم سراويل تقيكم الحر وسراويل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ، فإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين ، يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون ) (٤) والنعمة المذكورة فى الآيات تشمل نعم البيوت والكساء والظلال وتشمل اتمامه سبحانه ذلك بنعمة بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ومجموع ما فى التفاسير لعل على ذلك .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢٦/١٣ كتاب الفتن

(٢) تفسير الطبرى ١٦٠/١٨

(٣) أنظر فتح البارى ٤٧/١٣ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ٢٥٤/١

(٤) النحل من ٧٩ - ٨٣



ويوضح المعنى السابق للنعمة وأنه النعم المذكورة ونعمة بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ما جاء في سبب نزول هذه الآية ، فقد أخرج ابن أبي حاتم (١) عن مجاهد أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقراً عليه ( والله جعل لكم من بيوتكم سكناً ) قال الأعرابي :

نعم ، ثم قرأ عليه ( وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتكم تستخفون بها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم ) قال :

نعم ، ثم قرأ عليه كل ذلك يقول نعم حتى بلغ ( كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ) فولى الأعرابي فأنزل الله ( يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون ) (٢) .

فاتضح مما سبق أن المراد بالنعمة يشمل النعم المذكورة ونعمة بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهى أعظمها ، ولما كانت أعظم النعم هى الإسلام وبعثة من جاء به من عند الله قال تعالى ( لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ) (٣) وجاء التوبيخ لمن يكفر بنعم الله بعد ونحوها فى آيات كثيرة فبعد أن ذكر تعالى فى سورة النحل نعم الرزق للعباد قال :

( أفبنعمة الله يجحدون ) (٤) ، ثم ذكر نعمة الأزواج والبنين وعقبها بقوله ( أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون ) (٥) ، أى أبعد تحقق هذه النعم من الله تعالى يكون الإي مان بغيره ويكفر بنعمه .

(١) هو عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبى حاتم محمد بن ادريس أبو محمد —

أمام حافظ محدث مفسر ولد سنة ٢٤٠ هـ وتوفى سنة ٣٢٧ هـ

انظر ترجمته فى . تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩ — ٨٣٢ ت ٨١٢

طبقات المفسرين ١/٢٨٥ — ٢٨٧ ت ٢٦٤

(٢) أسباب النزول للسيوطى من ١٣٣ ، وانظر أسنواء البيان ٣/٢٩٩

(٣) آل عمران ١٦٤

(٤) النحل ٧١

(٥) النحل ٧٢

فقال الفخر الرازي (١) " واطمأنه تعالى لما عدد أقسام نعمة الدنيا قال ( كذلك يتم نعمته عليكم ) أى مثل ما خلق هذه الأشياء لكم وأنعم بها عليكم فإنه يتم نعمة الدنيا والدين عليكم ( لعلمكم تسلمون ) " (٢)

وقال " ثم انه تعالى ذمهم بأنهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وذلك نهاية في كفسران النعمة " (٣) .

وقال ابن الجوزي :

" أى مثلما أنعم الله عليكم بهذه الأشياء يتم نعمته عليكم فسي الدنيا " (٤) .

وعن قوله تعالى ( يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها ) قال رحمه الله :

" وفى هذه النعمة قولان :

أحد هما : أنها نعم الله عز وجل عليهم فى الدنيا . . . .  
والثانى : أن المراد بالنعمة ها هنا محمد صلى الله عليه وسلم يعرفون أنه نبي ثم يكذبونه وهذا مروى عن مجاهد (٥) والسدى (٦) والزجاج (٧) .

( ١ ) هو محمد بن عمر بن الحسين القرشى - أبو عبد الله - فخر الدين الرازى

ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

أنظر ترجمته فى : العبر ١٤٢/٣

وفيات الاعيان : ٢٤٨/٤ - ٢٥٢ ت ٦٠٠

شذرات الذهب ٢١/٥

( ٢ ) تفسير الفخر الرازى ٩٤/٢٠ (٣) السابق ٩٤

( ٤ ) زاد المسير ٤٧٨/٤

( ٥ ) هو مجاهد بن جبر - أبو الحجاج المخزومى ، إمام فى التفسير والقراة

ولد سنة ٢١ هـ ومات سنة ١٠٤ هـ وقيل غير ذلك .

أنظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٩٢/١ - ٩٣ ت ٨٣

صفة الصفوة ٢/٢٠٨ - ٢١١ ت ٢٠٨ ، طبقات المفسرين ٢/٢٠٥ - ٣٠٨ ت ٦١

( ٦ ) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة أبو محمد - المعروف بالسدى -

أدرك بعنى الصحابة من المفسرين مات سنة ١٢٨ هـ

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٢/٢٧٦ ، طبقات المفسرين ١/١١٠ ت ١٠١

تهذيب التهذيب ١/٣١٢ - ٣١٥ ت ٥٧٢

( ٧ ) زاد المسير ٤٧٨/٤ - ٤٧٩

هذه بعض نصوص القرآن الدالة على الكفر الأصغر أو كفر النعم والتي لاحكم على صاحبها بالتكفير الإعتقادي ، وأما السنة فقد وردت فيها أيضا نصوص كثيرة -

١- منها ما روى عن أبي ذر <sup>(١)</sup> رضى الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله ، ومن ادعى قوما ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار " <sup>(٢)</sup> .  
قال ابن حجر <sup>(٣)</sup> فى شرح الحديث :

" ولم يقع قوله (بالله) فى غير رواية أبى ذر . . . وإن ثبت ذاك فالمراد مسن استحل ذلك مع علمه بالتحريم وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة ، وظاهر اللفظ غير مراد ، وإنما ورد على سبيل التخليط والزجر لفاعل ذلك <sup>(٤)</sup> .

وقد جاءت روايات أخرى تبين لنا أن المراد كفر النعمة فجاء فى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال " لا ترغبوا عن آياكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر <sup>(٥)</sup> " ، وهذا لتأكيد حق الآباء المنعمين على أبنائهم بالرعايه والتربيه ولهذا جاءت آيات كثيرة تقرن حق الوالدين بحق الله كقوله تعالى ( أن اشكر لى ولوالديك الى المصير ) <sup>(٦)</sup>

( ١ ) هو جندب بن جنادة بن قيس بن عمرو - أبو ذر - الغفارى وقد اختلف

فى اسمه ، صحابى جليل مات سنة ٣٢ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات خليفه بن خياط ٣١ - ٣٢

تهذيب التهذيب ٩٠/١٢ - ٩١ ت ٤٠١

طبقات ابن سعد ٢١٩/٤ - ٢٣٧

( ٢ ) صحيح البخارى مع الفتح ٥٣٩/٦

( ٣ ) هو أحمد بن على بن محمد العسقلانى ، أبو الفضل شهاب الدين المعروف

بأبن حجر محدث ، حافظ ولد سنة ٧٧٣ ، وتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

انظر ترجمته فى : البدر الطالع ٨٧/١ - ٩٢ ت ٥١

شذرات الذهب ٢٧٠/٧ - ٢٧٣

نظم العقيان ٤٥ - ٥٣ ت ٣٤

( ٤ ) فتح البارى ٥٤٠/٦ ( ٥ ) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٥٠/١

( ٦ ) لقمان ١٤

وقوله تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً )<sup>(١)</sup> وقوله

( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً )<sup>(٢)</sup> .

قال النووي فى شرح الحديث " وأما قوله صلى الله عليه وسلم فىمن ادعى لغير

أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه كفر فليل فىه تأويلان أحدهما :

أنه فى حق المستحل ، والثانى :

أنه كفر النعمة والإحسان وحق الله تعالى وحق أبيه وليس المراد الكفر

الذى يخرج منه من ملة الاسلام " (٣) .

وقد جاء فى مسند الإمام أحمد ما يدل على ذلك فعن ابن عباس عن عمر رضى الله

عنهما أنه قال :

" قد كنا نقرأ ولا ترفعوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترفعوا عن آبائكم " (٤) .

وفى سنن الدرامى<sup>(٥)</sup> عن قيس بن أبى حازم (٦) قال :

" أتيت النبى صلى الله عليه وسلم لأبأبعه فجننت وقد قبض أبو بكر قائم فى مقامه

فأطال الثناء وأكثر البكاء فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

" كفر بالله انتقاء من نسب وإن دق وادعاء نسب لا يعرف " (٧)

( ١ ) النساء ٣٦ ( ٢ ) الإسراء ٢٣

( ٣ ) شرح النووى على صحيح مسلم ٢٤٩/١

( ٤ ) مسند الامام أحمد ٤٧/١

( ٥ ) هو عثمان بن سعيد بن خالد الدرامى الشافعى السجستانى من أئمة الحديث

كان شديد الرد على المنحرفين عن منهج السلف فى العقيدة ولد سنة ٢٠٠ هـ

وتوفى سنة ٢٨٠ هـ .

أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٦٢١/٢ - ٦٢٢ ت ٦٤٨

سير أعلام النبلاء ٣١٩/١٣ - ٣٢٦ ت ١٤٨

( ٦ ) هو قيس بن عوف بن عبد الحارث ، وقد اختلف فى اسمه وفى رؤيته للنبى صلى

الله عليه وسلم ، كان من أجود الناس إسناداً ، واختلف فى وفاته بين ٨٦ ، ٨٤ ،

٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ هـ .

أنظر ترجمته فى : طبقات خليفه بن خياط ١٥١-١٥٢

تهذيب التهذيب ٣٨٦/٨ - ٣٨٩ ت ٦٨٩

( ٧ ) سنن الدرامى ٢٤٨/٢ ، وقد جاء الحديث بعد ذلك موقوفاً على أبى بكر بلفظ

" كفر بالله ادعاء الى نسب لا يعرف وكفر بالله تبرى من نسب وإن دق " نفس المصدر

وقد جاء في سنن أبي داود قوله صلى الله عليه وسلم " من ادعى إلى غير أبيه أو انتفى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة " (١) وهذه الروايات دليل على أن الوعيد الوارد فيها ليس مقصودا به الكفر المخرج من الملة .

والذى نخلص إليه من مجموعها أنها تدل على أحد ~~فلا يصح~~ <sup>أمر</sup> :  
أ- إما أن يكون هذا المنتفى مستحلا للانتفاء من نسبه أو من أبيه الذى ولد منه فإنه يحكم بكفره الكفر الاعتقادي لاستحلاله ما حرم الله .

ب- وإما أن يكون انتفاؤه عن نسبه أو عن أبيه لأنه يرى دقه أو وضعته مع عدم استحلال ذلك فهذا كفر نعمه .

حيث كفر نعمة الله عليه بأن جعله من نسب أو أب وهو يريد التجري منها إلى غيرهما فلم يشكر الله على ما كتب له وهذا ما تحمل عليه الأحاديث المفسرة بالكفر بالله .

وكفر نعمة أبيه وأهله عليه حيث فضل غيرهم عليهم وهذا مما تحمل عليه الأحاديث التى لم تقيد الكفر بالله .

ولهذا فإنه صلى الله عليه وسلم قال " اثنتان فى الناس هما بهم كفر الطعن فى النسب والنياحة على الميت " (٢) .

فإن من أعظم الطعن أن يطعن الإنسان فى نسب أبيه أو قبيلته بعدم الإلتساب إليهم والإلتساب إلى غيرهم فإن الله لما خلق الأيوين وخلق الإنسان من أبويه كان لهما مناسبة فى خلقه ، فكما أن الله ينسب له الخلق التام للإنسان ، فلوالدين بعض المناسبة فى ذلك ، ولذلك فإن التجري منهما يعد كفرا لنعمة الله بهما ، ومن هنا جعل النبى صلى الله عليه وسلم التجري من الأيوين كفرا لملا سبته للتجري من الرب . . . . . فحق النسب والقراة والرحم يتقدمه حق الربوبية ، وهذا الحق للنسب والقراة والرحم مأموريه شرعا ومن جرده وتكرله فقد كفر النعمة (٣) .

(١) سنن أبي داود مع العون ٢٠/١٤ (٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٦/١

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣/٣٢ - ١٤

~~وهنا أمر الله بالإسلام بالأمرين العاصيين = وإن كان يارم المسلم الكفر منه = وهو~~

~~أن ينتسب للإنسان لإسم غير أبيه أو لقبه غير قبيلته، أو جنسية غير جنسيته لأمر~~

~~لمعنى أو نحوه مع عدم الجحود لأصله أو هيبته فإن هذا لا يدخل تحت التوحيد .~~

٢- ومنها حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال " أريت النار فإذا أكثر أهلها

النساء يكفرن ، قيل أيكفرن بالله ، قال : يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لسو

أحسنتم إلي إحداهن الدهر ثم رأيت منك شيئا قالت : ما رأيت منك خيرا قط " (١) .

فسمى الشارع عدم شكر المرأة إحسان زوجها كفراً وليس هو الكفر المخرج من الملة

قال النووي في شرح الحديث " وفيه جواز إطلاق الكفر على كفران الحقوق وإن لم

يكن ذلك الشخص كافراً بالله تعالى " (٢) .

ويؤكد هذا أنه لما سئل صلى الله عليه وسلم أيكفرن بالله ؟ أخبر أن ما يقصده

بالكفر هو كفران الإحسان للزوج وبين ذلك بقوله " لو أحسنتم إلي إحداهن الدهر

ثم رأيت منك شيئا قالت : ما رأيت منك خيرا قط " ومن العلل لتسمية نكسران إحسان

الزوج كفراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الزوج على الزوجة بحقوق

الله فقال :

" لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها " (٣) فإذا كفرت

المرأة حق زوجها كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله فذلك يطلق عليها الكفر

لكنه كفر لا يخرج عن الملة (٤) ، وقد جاء التصريح بكونه كفراً غير مخرج من الملة فسي

رواية للإمام أحمد حيث لما سئل صلى الله عليه وسلم " أيكفرن بالله ؟ قال : لا

ولكن يكفرن العشير ويكفرن الإحسان . . . " (٥)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٨٣/١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٥٧٤/٢

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٥٧٤/٢

(٣) هو بهذا اللفظ فى سنن ابن ماجه ٥٧٠/١ وقد أخرجه أبو داود والترمذى

بألفاظ أخرى .

(٤) فتح البارى ٨٣/١

(٥) مسند الإمام أحمد ٣٥٩/١

وقد نقل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن ابن تيمية فى شرح الحديث السابق أن كفر هذه النعمة هو الذى يطلق عليه الشرك فجمع بين الاحتمالين اللذين يمينون ذكرهما ابن حجر فقال رحمه الله :

" وهذا كثير فى الكتاب والسنة يذم سبحانه من يضيف إنعامه الى غيره ويشرك به " (١) ، وقال الشيخ سليمان بن عبد الله (٢) صاحب تيسير العزيز الحميد " قوله مؤمن بى وكافر " المراد بالكفر هنا هو الأصغر بنسبة ذلك الى غير الله وكفران نعمته (٣) .

وقال عبد الرحمن بن حسن (٤) صاحب فتح المجيد :

" اذا اعتقد أن للنوء تأثيرا فى إنزال المطر فهذا كفر لأنه أشرك فى الربوبية والمشرك كافر ، وإن لم يعتقد ذلك فهو من الشرك الأصغر لأنه نسب نعمة الله الى غيره (٥) ، وقد جاءت أحاديث بروايات مختلفة توضح أن الكفر المذكور فى الرواية المتقدمة هو كفر النعمة فجاء فى رواية لمسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ألم تروا الى ما قال ريكم قال : ما أنعمت على عبادى من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين يقولون (الكواكب) و(الكواكب) " (٦)

- 
- ( ١ ) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب - قسم العقيدة والآداب ١٠٨/١  
( ٢ ) هو سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب شيخ فقيه ، ولد سنة ١٢٠٠ بالدرعية ، وتوفى سنة ١٢٣٣ هـ .  
أنظر ترجمته فى : طما' نجد ٢٩٣/١ - ٢٩٨ ، الدرر السنية ٤٨/١٢  
( ٣ ) تيسير العزيز الحميد ٤٥٨  
( ٤ ) هو عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، من أئمة الدعوة السلفية ولد سنة ١١٩٣ هـ وتوفى سنة ١٢٨٥ هـ  
انظر ترجمته فى : طما' نجد ٥٦/١ - ٦٢  
الدرر السنية ٦٠/١٢ - ٦٦  
( ٥ ) فتح المجيد ٣٧٧  
( ٦ ) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٩/١

وجاء في رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنه قال :  
 مطر الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال " أصبح لمننن الناس شاكر  
 ومنهم كافر قالوا هذه رحمة الله وقال بعضهم لقد صدق نوء كذا وكذا . . . " (١)  
 ٤- ومنها ما روى عن عقبه بن عامر (٢) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول :

" . . . ومن ترك الرمي بعد ما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها أو قال كفرها " (٣)  
 وكفرها أي ستر تلك النعمة أو ما قام بشكرها من الكفران ضد الشكر (٤) .  
 وقد جاء في رواية الإمام أحمد عن عقبه أيضا " . . . ومن نسي الرمي  
 بعد ما علمه فقد كفر الذي علمه " (٥) ، وقد نحى أبو عبيد (٦) في تفسير سير  
 النصوص التي ورد فيها الكفر غير المخبر من الملة نحى آخر فلم يفسرها بكفر  
 النعمة فقال رحمه الله " وأما الآثار المرويات بذكر الكفر والشرك ووجوبها  
 بالمعاصي فإن معناها عندنا ليست تثبت على أهلها كفرا ولا شركا يزيلان الإيمان  
 عن صاحبه ، إنما وجوهها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون  
 وقد وجدنا لهذين النوعين من الدلائل في الكتاب والسنة " (٧) .

- 
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٩/١  
 (٢) هو عقبه بن عامر بن عيسى الجهني - أبو حماد ، ويقال أبو عامر صحابي ، روى  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وولى إمرة مصر من قبل معاوية ومات سنة ٥٨ هـ .  
 أنظر ترجمته في : طبقات خليفه بن خياط ١٢١  
 تهذيب التهذيب ٧/٢٤٢-٢٤٤ ، الإستيعاب ٨/١٠٠ ، ت ١٨٢٤  
 (٣) سنن أبي داود مع شرح المعجم شرح سنن أبي داود ٧/١٦٣٠ .  
 (٤) السابق ج ٧ ص ١٩٠ (٥) أخرجه الامام احمد في مسنده ٤/١٤٤  
 (٦) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، امام مجتهد ، وطلم باللغة من كتيه في العقيدة  
 كتاب الايمان ولد سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٢٤ هـ  
 انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٢/٤٠٣ - ٤١٦  
 شذرات الذهب ٢/٥٤ - ٥٥ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٧ ت ٤٤٣  
 (٧) كتاب الإيمان لأبي عبيد / ضمن رسائل اربح ص ٩٣



ونحن نذكر هنا الأدلة التي استدلت بها أبو عبيد على تأييد قوله قال  
رحمه الله :

" وأما الفرقان الشاهد عليه في التنزيل فقول الله جل وعز ( ومن لم يحكم بما  
أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (١) وقال ابن عباس " ليس بكفر ينقل عن الملة " ،  
وقال عطاء بن أبي رباح (٢) " كفر دون كفر " فقد تبين لنا إذ كان ليس بناقل  
عن ملة الإسلام أن الدين باق على حاله وإن خالطه ذنوب فلامعنى له الإخلاف  
الكفار وسنتهم ٠٠٠ لأن من سنن الكفار الحكم بنير ما أنزل الله ، ألا تسمع  
قوله ( أفحكم الجاهلية يبغون ) (٣) (٤) وقال رحمه الله : " ليس وجه هذه الأثار  
كلها من الذنوب أن ركبها يكون جاهلا ولا كافرا ولا منافقا وهو مؤمن بالله وما جا  
من عنده ومؤد لفرائضه ، ولكن سعتها أنها تتبين من أفعال الكفار محرمة منهي  
عنها في الكتاب وفي السنة ليتحاماها المسلمون ويتجنبوها فلا يتنبهوا بشئ من  
أخلاقهم ولا شرائعهم ٠٠٠ وكذلك كل ما كان فيه ذكر كفر أو شرك لأهل القبلة  
فهو عندنا على هذا ولا يجب اسم الكفر والشرك الذي تزول به أحكام الإسلام ويلحق  
صاحبه للردة إلا بكلمة الكفر خاصة دون غيرها " (٥) ورأى أبي عبيد لا يتناقض مع  
القول الذي عليه أكثر العلماء وهو أنه كفر نعمة ، فإن التشبه بأخلاق الكفار والمشركين  
وسنتهم وترك ما عليه المسلمون من أعظم كفر نعم الإسلام .

(١) المائدة ٤٤

(٢) هو عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي - أبو محمد - ، أدرك بعض الصحابة قال  
أبو حنيفة : ما رأيت أحدا أفضل من عطاء . توفي سنة ١١٤ وقيل ١١٥ هـ  
أنظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٤٦٧/٥

تهذيب التهذيب ١٩٩/٧ - ٢٠٣ ت ٣٨٤

تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ت ٩٠

(٣) المائدة ٥٠

(٤) كتاب الايمان لأبي عبيد / ضمن رسائل اربع ص ٩٤ - ٩٥

(٥) السابق ص ٩٦

الفصل الثالث



تعريف المقرات وتداخل معانيها

وفيها بحثان :

المبحث الأول : تعريف المقرات وأنواعها .

المبحث الثاني : تداخل أنواع المقرات وتحديد كل منها .



## المبحث الأول : تعريف المكفرات

=====

قدمت في تعريف التكفير بعض أقوال علماء السلف الدالة على أن الإنسان قد تجتمع فيه شعب من الكفر وشعب من الإيمان وأنه قد يكون مسلماً وفيه ككردون الكفر الذي يخرج من الملة (١) .

وقدمت أيضاً في أنواع التكفير أن شعب الكفر القائمة بالإنسان قد يكون منها ما يطلق عليه الكفر ويكون مخرجاً من الملة، وهو إما اعتقاد أو قول أو فعل ، وقد يكون منها ما يطلق عليه الكفر ولا يكون مخرجاً من الملة (٢) . وبناءً على هذا فإننا نستنتج تعريفاً للمكفرات وأنواعها ندونه فسي هذا المبحث فنقول :

المكفرات : هي اعتقادات أو أقوال أو أعمال تضاد الإسلام أو الإيمان .

١ - فان كانت اعتقادات ويظهر الإنسان خلالها من التمسك بالإسلام فهي ( مكفرات اعتقادية عند الله ) وإن حكم الناس لمصاحبها بالإسلام .

ومثلها إن كانت أقوالاً أو أعمالاً وكان اعتقاد هذا الإنسان موافقاً لها فهي ( مكفرات اعتقادية عند الله وعند الناس ) .

٢ - وإن كانت أقوالاً أو أعمالاً أيضاً لكن لم يكن اعتقاد هذا الإنسان موافقاً لما هو ظاهر من حاله فهنا يفصل :

أ - فإن كانت هذه الأقوال أو الأعمال مما جاء النص بكونها كفرًا أطلقنا عليها أنها مكفرات ، ثم أقننا الحجة على صاحبها وبيننا له ، فإن أمر حكمننا بأنها مكفرات اعتقادية على حسب ما ظهر لنا من قوله أو عمله ، وإن كان إقدامه عليها من غير إصرار أو استحلال أو استهزاء فهي مكفرات عليه .

( ١ ) أنظر تفصيل ذلك في مبحث تعريف التكفير ص ٦٢ - ٦٣

( ٢ ) أنظر تفصيل ذلك ص ٧٨ - ٧٩

ب - وإن كلنثو هذا الأقوال والأعمال ميله يورد فيه نص أنه كفر ، والدلائل -  
الأخرى تدل على كونه كفرا ، فإن البعض يتوقفون في تسميتها مكفرات  
وبعضهم يطلق عليها ذلك (١) .

فأما النوع :

الأول : وهو المكفرات الاعتقادية عند الله ، فالحكم بها لا يكون إلا لله  
وحده ، إذ لا يعلم ما في القلوب إلا هو ، وإن حكم به الخلق فبئس  
على ما أظهره المحكوم عليه من قول أو عمل كفرى لا يكون إلا من كافر  
يعتقد الكفر بأن يعمل العمل أو يقول القول متعمدا أو مستهزئا  
أو معاندا .

وأما النوع :

الثاني : فقد جاء إطلاقه في نصوص كثيرة في الكتاب والسنة ويطلقه الناس على  
من ظهرت منه أقوال أو أعمال كفرية ، ويكون إطلاقها على أنها من  
فروع الكفر ، وصاحبها لا يخرج عن الملة مادام يضر أصل الإيمان .  
ولقد عبر الشيخ عبد الرحمن حبنكه في تعريفه للمكفرات بتعبير يشابه  
ما توصلت إليه من خلال دراستي (٢) لكلام طمما السلف الذي أشرت إليه فقال :  
" إن المكفرات في الأصل أمور ومفردات اعتقادية تكسر في قلب الإنسان قناة  
الإيمان الصحيح الذي هو وحدة تامة لاتقبل التجزئة مطلقا فمن اعتقد بها كلها  
صحت عقيدته وكان من المؤمنين ومن آمن ببعضها وكفر ببعضها عاد الجزء الذي  
كفر به فنقض الجزء الذي آمن به وكان من الكافرين " (٣)

---

(١) ومن ذلك قول الشافعي لحفص الفرد لما قال إن القرآن مخلوق ، قال له :  
كفرت بالله العظيم أنظر :

وقول الشعبي أشهد أن الحجاج مؤمن بالطاغوت كافر بالله أنظر

(٢) هذه الدراسة مضت في مبحث مستقل بعنوان (أنواع التكفير) من ص ٧٧ إلى ص ٨٦

(٣) العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٧١٩ .

ثم قال بعد ذلك بيسير :

" فالمكفرات اذن : معاصيات قلبية وأمارات ظاهرة من أقوال وأعمال  
تدل عليها " (١)

والآن وبعد أن عرفنا أن المكفرات إحدى ثلاثة أقسام إما اعتقادية  
أو قولية أو عملية وعرفنا متى نحكم بالكفر الإعتقادي على الشخص ، ومتى  
نطلق الكفر القولى أو العملى على مرتكبه نفصل القول فى ذلك :

فالمكفرات الإعتقادية : هى أن يعتقد الإنسان الكفر سواء قرنه بفعل  
أو قول أو اقتصر على الإعتقاد ، وسواء كان هذا

الفعل أو القول عن تعمد أو استهزاء أو عناد .

ولقد ذكر مثل ذلك النووى رحمه الله فقال فى تعريف الردة :

"هى قطع الإسلام بنية أو قول كفراً أو فعل سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقاداً" (٢)

وهذا الإعتقاد الكفرى أو الإستهزاء أو العناد يكفى أن يكون لأمر واحد من  
أمور الدين الثابتة فإنه يكفر به ، فضلا أن يكون لأصل من أصول الإيمان  
التي يتضمن ويستلزم بعضها بعضا .

ولهذا فإنه يقال معصية الله والرسول ، أو مخالفة القرآن والإسلام فإن معصية الله  
تتضمن معصية الرسول ، ومعصية الرسول كذلك ومخالفة القرآن هى مخالفة الاسلام .

( ١ ) العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٧١٩ .

( ٢ ) المنهاج مع شرحه معنى المحتاج ١٣٣/٤

وقد قال الشارح :

" وكان الأولى تأخير القول فى كلامه عن الفعل لأن التقسيم فيه " وأقول لعل  
النووى أراد بذلك أن يشمل التقسيم القول والفعل لأن كلمة ( قال ) فى  
اللغة يعبر بها عن الفعل أحيانا كما جاء فى حديث أبى سعيد الخدرى  
فى ذم الثراء ثم قال صلى الله عليه وسلم " إلامن قال هكذا  
وهكذا وقليل ما هم " مسند الامام أحمد ٥٢/٣

ومثل هذا قوله ( ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضللاً بعيداً ) (١) فإن الكفر بكل من هذه الأصول يستلزم الكفر بغيره ، فمن كفر بالله كفر بالجميع ، ومن كفر بالملائكة كفر بالكتب والرسل فكان كافراً بالله إذ كذب رسله وكتبه ، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذب الكتب والرسل فكان كافراً (٢) .

والمكفرات القولية لها إطلاقان :

١ - إما مكفرات قولية اعتقادية : وهي ما أضيف إلى اللفظ الكفرى اعتقاد لـه أو تعمد أو استهزاء أو عناد ، وهي بهذا

الإطلاق تعتبر جزءاً من المكفرات الاعتقادية .

٢ - وإما مكفرات قولية ليس من ورائها اعتقاد ولا تعمد ولا استهزاء ولا عناد :

وهي ما يصبر من أقوال كفرية عن هوى أو غضب

أو جهل (٣) أو تأويل (٤) أو نحو ذلك .

فإن هذا كله يطلق عليه الكفر القولى لكن لا يخرج قائله من الملة .

ولقد جاء ما يدل على هذا التنوع من أقوال أهل العلم :

فقال النووي رحمه الله : " وتحصل الردة بالقول الذى هو كفر سواء صدر عن

اعتقاد أو عناد أو استهزاء " (٥)

---

(١) النساء ١٣٦

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٩٣/١٩ - ١٩٤ من رسالة تسمى معارج الوصول

وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢٠٤/١

(٣) على تفصيل فى ذلك سيأتى فى مسألة تكفير الجاهل انظر ص ٥٩٤ - ٦٠٢

(٤) " " " " " " " " المتأول انظر ص ٦٠٨ - ٦٢٠

(٥) روضه الطالبين للنووى ٦٤/١٠

وقال القسوى : " ولو تلفظ بكلمة الكفر طائعا غير معتقد لــــه  
 يكفر لأنه راض بمباشرتة وإن لم يرض بحكمه كالهازل  
 به فإنه يكفر وإن لم يرض بحكمه ، ولا يعذر بالجهل ،  
 وهذا عند عامة العلماء خلافا للبعض " (١)

فعلم من كلام النووى رحمه الله أن القول إن صدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء فهو  
 كفر اعتقادى ، ومعنى ذلك أنه لو صدر عن ضد ذلك بأن لم يكن عن  
 اعتقاد ولا عناد ولا استهزاء وإنما صدر لجهل أو تأويل أو غفلة أو نسيان  
 فإن ذلك لا يعد كفرا اعتقاديا مخرجا من الملة .

وعلم من كلام القسوى بأن القول يكون كفرا اعتقاديا إن تلفظ به طائعا أو هازلا  
 — ومعنى طائعا أى عامدا — .

ولهذا لما قيل للحليمى :

" إن الإقرار إنما يصح إذا صادف الاعتقاد ولا يدل ذلك على أن المتكلم بالكفر  
 مع الإختيار لا ينفك عن الإيمان إلا مع تبديل الاعتقاد ، ولكنه ينقله وإن كان  
 الاعتقاد سليما بحاله " (٢) .

أجاب " بأن التكلم بالكفر ينسخ الإقرار فمن تكلم به ولم يبديل الاعتقاد  
 كان كمن اعتقد فى أول أمره ولم يعترف " (٣)

وكذلك المكفرات العمليه تطالق على إطلاقين :

١ — إما مكفرات عمليه اعتقاديه :

وهى ما أضيف الى العمل الكفرى إعتقاد له ، أو كان العمل عن تعمد  
 أو استهزاء أو عناد ، وهى بهذا الإطلاق تعتبر جزءا من المكفرات الإعتقاديه .

( ١ ) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر للملا على القارى ص ٢٤١

( ٢ ، ٣ ) المنهاج فى شعب الإيمان ٤٧/١

٢ - وإما مكفريات عملية لم يقترن بها الاعتقاد ولم تكن عن تعمد ولا استهزاء ولا اعتقاد :

وهى ما يصدر من المسلم من أعمال كفرية عن هوى أو غضب أو جهل أو

تأويل أو نحو ذلك .

فإن كل ذلك يطلق عليه الكفر العملى الذى لا يخرج من الملة والذى هو كفر

دون كفر .

قال النووى رحمه الله :

" والأفعال الموجبة للكفر هى التى تصدر عن تعمد واستهزاء بالدين صريح

كالسجود للصنم أو للشمس ، والقائه المصحف فى القاذورات ، والسحر الذى فيه

عبادة الشمس ونحوها " (١)

والظاهر أن مراد النووى بالكفر هنا الإعتقادى المخرج من الملة وبمقابل

ذلك فإن الأفعال التى تصدر عن نسيان أو غفلة أو جهل أو خطأ أو نحو ذلك

وإن سمينها كفرا بحسب ظاهرها إلا أنها لا توجب الكفر المخرج من الملة .

وأختم هذا المبحث بذكر أمرين توصلت إليهما من خلال دراستى لهذا المبحث :

أحدهما : أن هذا التقسيم للمكفريات مترتب على القول الذى عليه السلف فى الإيمان

وهو أنه اعتقاد وقول وعمل يزيد وينقص فىكون الإيمان على مراتب

إيمان دون إيمان ، وبالتالى الكفر يكون على مراتب كفر دون كفر . (٢)

خلافاً للقول بأن الإيمان قول فقط وهو التصديق وأنه لا يزيد

ولا ينقص ، فىكون الإيمان مرتبة واحدة لا تتفاضل وكذلك الكفر يكون مرتبة

واحدة لا يتفاوت .

---

(١) روضة الطالبين ٦٤/١٠ ، وانظر المنهاج مع شرحه معنى المحتاج

١٣٦/٤ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٢



- لكن لما كانوا متفقين على أن من سواه الله تعالى ورسوله كافرين فإنه يسمى كافرا إذ من الممتنع أن يسمى الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرين ، ويسمى الرسول صلى الله عليه وسلم المنتسب لغير أبيه كافرين ولا نطلق عليهما اسم الكفر —
- فإنهم قد فسروا الأعمال أو الأقوال التي لا تبلغ الكفر المخرج من الملة بغير الكفر الاعتقادي .
- فقد سمي القائلون — إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص — هذا الكفر كفر على لا اعتقادي .
- وسمى من قال — إن الإيمان قول فقط وهو التصديق — هذا الكفر كفر مجازي غير حقيقي .
- وواضح أن التقسيم الذي ذكرناه للمكفرات كان اعتمادا على القول الأول وهو الحق ، وهو الذي عليه السلف، ومن تبعهم من العلماء ، تمتدمين والمتأخرين .
- الأمر الثاني : مما توصلت إليه :
- هو أنه قد ظهر لي أن للسبب في توسع الحنفية في المكفرات القولية ما هم عليه من القول بأن الإيمان هو القول فقط ، فإنهم رتبوا على ذلك أن كل قول كفى فإنه يكفر صاحبه اعتقاديا .



## المبحث الثاني : تداخل أنواع المكفرات وتحديد كل منها :

\*\*\*\*\*

من نظر في المبحث المتقدم لهذا يجد أن هناك تداخلا بين معنى المكفرات العملية والقولية من جهة ، وبين معنى المكفرات الاعتقادية من جهة أخرى ، وذلك لأن المكفرات العملية والقولية بعد بلوغ الحجة لمرتكبها واستمراره وإصراره عليها تكون مكفرات اعتقادية . (١)

والأصل في المكفرات الاعتقادية ، أو العملية أن تكون الاعتقادية هي ما كان لها تعلق بالقلب مثل إنكار الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والآخرة والقدر ونحو ذلك .

وأن تكون المكفرات العملية والقولية مالها تعلق بالجوارح من أقوال أو أفعال كترك الفرائض ، والحكم بغير ما أنزل الله وموالة الكافرين والسحر والكهان ونحو ذلك .

مع ملاحظة أن هذه وتلك قد تكون إحداها في درجة الثانية بحسب تحقق الشروط وانتفاء الموانع في المحكوم عليه .

فإن المكفرات الاعتقادية قد يكتنفها الجهل أو التأويل أو التقليد (٢) فلا يحكم على صاحبها بالكفر الاعتقادي إلا بعد زوال شبهته .

والمكفرات القولية والعملية قد تكتنفها مقاصد فإن كانت عن اعتقاد أو استهزاء أو تعمد أو عناد كانت مكفرات اعتقادية وإن كانت عن جهل أو إكراه أو سهوه أو نحو ذلك كانت مكفرات عملية أو قولية .

---

( ١ ) وذلك عند الناس ، ولو أضاف إلى ذلك الاعتقاد لأصبحت مكفرات اعتقادية

عند الله وعند الناس ، انظر المبحث السابق ص ١٠٥ - ١٠٧

( ٢ ) وسوف نفصل ذلك في باب مسائل التكفير .

وهذا التداخل بين المكفرات الإعتقادية والمكفرات العملية هو السبب في اختلاف كثير من العلماء حيث نفى بعضهم أن يكون كفراً اعتقادياً ، وخالفهم آخرون فقالوا بإمكان ذلك .

ومن ذلك مقاله صديق حسن خان<sup>(١)</sup> في كتابه الروضة النديه في شرح السور البهيه حيث قال :

" لا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يُرد به فاعله الخروج من الإسلام الى ملة الكفر<sup>(٢)</sup> ، وهذا القول ليس مقبولاً على إطلاقه ، فان من صدر منه عمل كفرى ولو لم يرد به الخروج من الإسلام وكان من استهزاء بالدين ، أو فعله متعمداً فإنه يحكم بكفره . ولهذا فإنه قد نقل عن إمام الحرمين تخطئة شيخه لما قال إن الفعل بمجرد لا يكون كفراً فقال :

" هذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه على غلظه " <sup>(٣)</sup>

وقد عقب ابن حجر الهيتمي على ذلك بما يؤيده فقال :

" وأقره الشيخان<sup>(٤)</sup> على ذلك ، وهو جد يرب بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبى محمد أيضاً وعن غيره " <sup>(٥)</sup> .

(١) هو صديق بن حسن بن على القنوجى انبخارى - أبو الطيب ولد

سنة ١٢٤٨ هـ وتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .

انظر ترجمته فى : فى كتابه أبجد العلوم ٢٧١/٣ - وما بعدها .  
ومعجم المؤلفين ٩٠/١٠

(٢) الروضة النديه ٢٩١/٢

(٣) أنظر روضة الطالبين ٦٤/١٠ ، وانظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٠

(٤) يعنى بالشيخين الرافعى والنووى انظر إغاثة الطالبين ٢٣٣/٤

(٥) الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢١

وقال الأذرعى (١) :

" لم يؤول ويحمل على محمل صحيح " ، وأوضح هذا الإحتمال ابن حجر  
الهيتمي " بأن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا ، وإنما الكفر ما استلزمه  
من التهاون بالدين ونحوه " قال :

" وهذا تأويل صحيح وسه يندفع الغلط إلا أن المراد لا يدفع الإيراد " (٢)  
وقد أوضح هذا التداخل بوضوح الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن  
حيث قال رحمه الله :

" إن الكفر نوعان كفر عمل وكفر جحود وعناد وهو أن يكفر بما علم أن الرسول  
صلى الله عليه وسلم جاء به من عند الله جحودا وعنادا من أسماء  
الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه التي أصلها توحيدها وعبادته وحده لا شريك  
له وهذا مضاف للإيمان من كل وجه ، وأما كفر العمل فمناه ما يضاف للإيمان  
كالسجود للصنم والإستهانة بالمصحف وقتل النبي صلى الله عليه وسلم وسبه ، وأما  
الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهذا كفر عمل لا كفر اعتقاد ، وكذلك قوله  
صلى الله عليه وسلم " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " (٣) وقوله  
" من أتى كاهنا فصدقه أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله  
عليه وسلم " (٤)

(١) هو أحمد بن أحمد بن عبد الواحد ، شهاب الدين ، الأذرعى فقيه شافعى  
ولد سنة ٧٠٨ هـ وتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

أنظر ترجمته فى : البدر الطالع ٣٥/١ - ٣٦

معجم المؤلفين ٢١٠/١ - ٢١١

شذرات الذهب ٢٧٨/٦

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢١ (٣) الحديث رواه البخارى وقد تقدم ص ٢٤٢

(٤) سنن الترمذى مع التحفه ٤١٦/١ كتاب الطهارة

، ابن ماجه مع حاشية السندى ٢٢٠/١ كتاب الطهارة

، الدارمى ، ٢٠٧/١ ، الصلاة والطهارة

مسند الامام أحمد ٤٠٨/٢ ، ٤٢٩ ، ٤٧٦

فهذا من الكفر العملى ، وليس كالسجود للصنم والإستهانة بالمصحف وقتل  
النبي صلى الله عليه وسلم وسبه ، وإن كان الكل يطلق عليه الكفر ، وقد سمى  
الله سبحانه من عمل ببعض كتابه وترك العمل ببعضه مؤمنا بما عمل به وكافرا  
بما ترك العمل به <sup>(١)</sup> تعالى ( وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم  
ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ) إلى قوله ( أفئتؤنمون ببعض الكتاب وتكفرون  
ببعض ) <sup>(١)</sup> الآية فأخبر تعالى أنهم أقروا بميثاقه الذى أمرهم به  
والتزموه ، وهذا يدل على تصديقهم به ، وأخبر أنهم عصوا أمره وقتل فريق  
منهم فريقا آخرين وأخرجوهم من ديارهم وهذا كفر بما أخذ عليهم ،  
ثم أخبر أنهم يفتدون من أسر من ذلك الفريق وهذا إيمان منهم بما أخذ  
عليهم فى الكتاب وكانوا مؤمنين بما عملوا به من الميثاق كافرين بما  
تركوه منه .

فالإيمان العملى يضاده الكفر العملى ، والإيمان الإعتقادى يضاده الكفر  
الإعتقادى وفى الحديث الصحيح " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " <sup>(٢)</sup> ففرق  
بين سبابه وقتاله وجعل أحدهما فسوقا لا يكفر به والأخر كفرا ، ومعلوم  
أنه إنما أراد الكفر العملى لا الإعتقادى ، وهذا الكفر لا يخرج من  
الدائرة الإسلامية والملة بالكلية ، كما لم يخرج الزانى والسارق والشارب  
من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان <sup>(٣)</sup>

ثم قال رحمه الله :

" وهذا التفصيل قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله وبالإسلام  
والكفر ولو ازمهما فلا تتلقى هذه المسائل إلا عنهم والمتأخرون لم يفهموا  
مرادهم ، فانقسموا فريقين فريق أخرجا من الملة بالكبائر وقضوا على أصحابها بالخلود  
فى النار <sup>(٤)</sup> ،

(١) البقرة ٨٥ (٤) فتح البخارى مع الفتح ١٠/٤٦٤ كتاب الأدب

(٢) الدرر السنية ١/٢١٦-٢٤٠

(٣) وهو هم الخوارج أنظر مقالات الإجماع ٨٦ ، والفرق بين الفرق ٧٣

وفريق جعلوهم مؤمنين كاملين الإيمان (١) ، فأولئك غلوا وهؤلاء جفوا ،  
وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى والقول الوسط الذى هو فى المذاهب  
كالإسلام فى الملل ، فهنا هنا كفر دون كفر ونفاق دون نفاق وشرك دون  
شرك وظلم دون ظلم ، فعن ابن عباس رضى الله عنه فى قوله تعالى ( ومن  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (٢) قال :

" ليس هو الكفر الذى تذهبون إليه " رواه عنه سفيان وعبد الرزاق ، وفى رواية  
أخرى " كفر لا ينقل من الملة " وعن عطاء " كفر دون كفر وظلم دون ظلم  
وفسوق دون فسوق ، وهذا بين فى القرآن لمن تأمله ، فإن الله سبحانه  
سمى الحاكم بغير ما أنزل الله كافرا وسمى الجاحد لما أنزل الله على  
رسوله كافرا وليس الكفران على حد سواء " (٣) .

وكذلك فإن التداخل الحاصل بين المكفرات القولية والإعتقادية كالتداخل بين  
العملية والإعتقادية ، فكما أن العملية قد تكون اعتقادية أو غير اعتقادية  
فكذلك القولية منها ما يكون فى درجة الإعتقادية ومنها ما يكون كفرا قوليا  
فحسب ، ولهذا فإن العلماء قد قالوا فى تكفير قائل القول الكفرى بمثل ما قالوه  
فيم عمل عملا كفريا (٤) ، فقد قال بعضهم " لا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل  
على الكفر وهو لا يعتد معناه " (٥)

(١) وهؤلاء هم المرجئه أنظر مقالات الإسلاميين ١٣٢ ، والفرق بين الفرق ٢٠٢

(٢) المائدة ٤٤

(٣) الدرر السنية ١/٤٤٠

(٤) انظر لما قالوه فى ذلك فى أوائل هذا المبحث ص ١١٠ - ١١٢

(٥) الروضة الندية ٢/٢٩١ - ٢٩٢ ويحمل هذا القول على أن قائله لم

يقله استهزاء ولا مختارا لأنه لو كان كذلك لكفر كما أوضحنا ذلك فى المبحث

المانعى وزدناه وضوحا فى هذا المبحث عند الحديث عن تداخل المكفرات

الإعتقادية والعملية .

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب :

" إذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها صريح واضح أنه يكون نطق بما لا يعرف معناه ، وأما كونه أنه لا يعرف أنها تكفره (١) فيكفى فيه قوله :  
( لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) (٢) (٣) " ففرق رحمه الله بين القول إن كان عن جهل أو عارض مثله ، وبين القول إن كان عن تعمد أو استهزاء ، إذ أن استدلاله بالآية دال على ذلك فالآية السابقة لها مباشرة قال الله فيها  
( قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون ) (٤) .

وقال الملا على القارى :

" أعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر ما لم يعلمها ولا يعتقد معناها لكن صدرت عنه من غير إكراه ، بل مع طواعية في تأديته فإنه يحكم عليه بالكفر بناءً على القول المختار عند بعضهم من أن الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار فبإجرائها يتبدل الإقرار بالإنكار ، أما إذا تكلم بكلمة ، ولم يدرك أنها كلمة كفر ففى فتاوى قاضيخان (٥) حكاية خلاف من غير ترجيح حيث قال :  
قيل لا يكفر لعذره بالجهل ، وقيل يكفر ولا يعذر بالجهل (٦) ورجح الملا على القارى رحمه الله عدم التكفير فقال :

" والأظهر الأول إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة فإنه حينئذ يكفر ولا يعذر بالجهل " (٧)

(١) أى مع كونه يعرف أن تلك المقولة التى قالها فيها تنقيص واستهزاء وسخرية .

(٢) التوبة ٦٦

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / قسم الفتاوى والمسائل ص ٦٥

(٤) التوبة ٦٥ (٥) اسم كتاب فى الفقه الحنفى

(٦ ، ٧) شرح الفقه الأكبر ٢٤٤ - ٢٤٥

وهو شبيه بقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب المتقدم قريبا ، وقال ابن حجر  
الهيتمي :

" ونقل الإمام<sup>(١)</sup> عن الأصوليين أن من نطق بكلمة الردة وزعم أنه أنمر تورية  
كفر ظاهرا وباطنا ، وأقرهم على ذلك ، فتأمله ينفكك في كثير من المسائل ،  
وكان معنى قصده التورية اعتقد مدلول ذلك وقصد أن يورى على السامع ، وإلا فالحكم  
بالكفر باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الإيمان ٠٠٠ أو تعرض  
بقلبه لنقص أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه  
شئ ولا إثم بل هو من الشيطان فيستعين بالله على دفعه ، ولو كان من نفسه  
لما كرهه " (٢) .

فتبين من كلام العلماء السابق أن كلمة الكفر إن كانت عن جهل أو إكراه ونحوه  
لم يكفر قائلها التكفير الاعتقادي المخرج من الملة ، وإن كانت عن تعمد وطواعية  
نفس أو استهزاء أو تنقص حكم على قائلها بالكفر الاعتقادي المخرج من الملة .  
وما يدل على أن القول إن كان من جهل لا يكفر قائله ما جاء في حديث أبي  
واقد الليثي<sup>(٣)</sup> " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى حنين بشجرة  
للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم قالوا يا رسول الله اجعل  
لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله  
هذا كما قال قوم موسى اجعل لنا إلهة كما لهم آلهة ، والذي نفسى بيده لتركبن  
سنة من كان قبلكم " (٤)

(١) يعنى بالإمام الجويني (إمام الحرمين) (٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص ١٨  
(٣) هو الحارث بن عوف بن أسيد بن جنابر الليثي - صحابي جليل - توفي  
سنة ٦٨ هـ ، وقيل ٨٥ هـ .

أنظر ترجمته في : الاصابة ٤/٢١٥ - ٢١٦ ت ١٢١١

أسد الغابة ٥/٣١٩ - ٣٢٠

(٤) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح أنظر سنن الترمذي مع التحفة

٤٠٧/٦ ف ٤٠٨ وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٢١٨



فهذه القولة - إجعل لنا ذات أنواط - كفر أكبر وشرك بالله لولا أنهم هم  
عذروا بالجهل وقرب عهدهم بالكفر (١) .

ومما يدل على أن قول الكفر تعمداً أو استهزاً يكفر صاحبه كفراً اعتقادياً  
قوله تعالى ( ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته  
ورسوله كنتم تستهزئون ، لاتعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن  
طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ) (٢)

وقد أخرج ابن جرير عدة روايات في سبب نزول هذه الآيات عن بعض الصحابة  
ومنها ما روى عن عبد الله بن عمر قال :

قال رجل في غزوة تبوك في مجلس ، ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء ، أرغب بطوننا  
ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء ، فقال رجل في المجلس :

كذبت ، ولكتكت منافق لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك النسبي  
صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن ، قال عبد الله بن عمر :

فأنا رأيتهم متعلقاً بحقب ناقية رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكبه الحجارة  
وهو يقول :

يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( أبالله  
وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لاتعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) (٣) (٤)

(١) أنظر فتح المجيد ١٤٨

(٢) التوبة ٦٥ - ٦٦

(٣) التوبة ٦٥ - ٦٦

(٤) تفسير الطبري ١٧٢/١٠

وأذكر هنا ملخصاً لهذه المسألة - أعني حكم النطق بكلمة الكفر - عن القاضي عياض حيث قال رحمه الله : " وأما من تكلم من سقط القول وسخف اللفظ ممن لم ينجب كلامه وأهمل لسانه بما يقتضى الإستخفاف بعظمة به وجلالة مولاه أو تمثل فى بعض الأشياء ببعض ما عظم الله من ملكوته أو نزع من الكلام لمخلوق بما لا يليق إلا فى حق خالقه غير قاصد للكفر والإستخفاف ولا طامد للإلحاد • فإن تكرر هذا منه وعرف به دل على تلاعبه بدينه واستخفافه بحرمته وجهله بعظيم عزته وكبريائه وهذا كفر (١) لامرئيه فيه ، وكذلك إن كان مأورده يوجب الإستخفاف والتنقيص لربه ، وأما من صدرت عنه ذلك الهينة الواحدة والفلتة الشاردة ما لم يكن تنقصاً وإزراً فيعاقب عليها ويؤدب بقدر مقتضاها وشنعة معناها وصورة حال قائلها وشرح سببها ومثلها ، " (٢) •

وبهذا نكون قد وصلنا بعد هذه الدراسة لهذا المبحث إلى أمرين :

أحدهما : أن سبب الخلاف الحاصل بين العلماء فى نفي بعضهم أن يكون القول أو العمل كفراً اعتقادياً ، وقول بعضهم بإمكان ذلك هو الخلط بين معنى المكفرات الاعتقادية عند الله ، ومعنى المكفرات الاعتقادية عند الناس فإن العاصى وإن أقدم على عمل أو قول كفري وهو لا يضر الكفر ، أو كان مشمراً له ثم تاب منه فيما بينه وبين الله فإنه لا يكون كافراً عند الله ، وإن حكم عليه الناس بالكفر الاعتقادى بعد تحقق شروطه وانتفاؤه موانعه عندهم • فمن نظر إلى جانب الحكم عند الله قال بأن الأعمال والأقوال لا يكفر بها صاحبها كفراً اعتقادياً • ومن نظر إلى جانب الحكم عند الناس قال بأنه يكفر بها ، وأوكل أمر باطنه إلى الله •

الثانى : أن مذهب السلف هو الحق فى ذلك فإنهم يحكمون بالكفر الاعتقادى على من ظهر منه قول أو عمل مكفر ثم يعاقبونه ، مع اشتراط تحقق شروط التكفير وانتفاؤه موانعه فسمى ذلك المكفر • وذلك لما فى القول بعدم التكفير وعدم العقوبة عليه من فتح الباب للفاسقين والمستهزئين من السخرية بدين الله والعبث به دون حاجز يحجزهم •

أَلْبَابُ الثَّانِي  
صَوَابُ التَّكْفِيرِ  
وَفِيهِ فَصْلَانِ

الفصل الأول

—————

خطورة التكفير وشروطه وموانعه

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : خطورة التكفير
- المبحث الثاني : شروط التكفير وموانعه

—————

المبحث الأول : خطورة التكفير

\*\*\*\*\*

فى الباب الماضى اتضح لنا أن بعض النصوص تدل على أن بعض الأعمال أو الأقوال تعد كفرا فيطلق السلف عليها أنها كفر فى أصحابها ، وأما الحكم على أصحابها بأنهم كفار كفرا اعتقاديا فلم يكونوا يطلقونــه ، إلا بعد تبين واحتراز ، وهذا ما سنوضحه فى هذا المبحث فنقول :

لقد ورد من الأدلة المشتتة على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم واحترامه ما يدل بفحوى الخطاب على تجنب القدح فى دينه بأى قاذح فكيف بإخراجه عن الملة الإسلامية الى الملة الكفرية فإن هذه جناية لا تعد لها جناية وجسرة لا تماثلها جرأة . (١)

وسوف نذكر بعض الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة ثم أقوال العلماء الشارحة والمبينة لتلك النصوص .

فمن كتاب الله قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعلمون خبيرا ) (٢)

فأمر سبحانه بالتبين فى الحكم على الناس فقال ( فتبينوا ) أى فتأنوا فى قتل من أشكل عليكم أمره فلم تعلموا حقيقة إسلامه ولا كفره ولا تعجلوا فقتلوا من التبس عليكم أمره ، ثم قال سبحانه ( ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا )

---

( ١ ) الروضة النديه شرح الدرر البهيه ج ٢ / ٢٩١

( ٢ ) النساء ٩٤

أى لا تقولوا لمن استسلم لكم فلم يقاتلكم مظهرا لكم أنه من أهمل ملتكم ودعوتكم  
لست مؤمنا فتقتلوه ، وكسر سبحانه الأمر بالتبين إمعانا فى الاحتياط والتحرز فقال  
( فتبينوا ) أى لاتعجلوا بقتل من دُردتم قتله ممن التبس عليكم أمر إسلامه فلعل  
الله أن يكون قد من عليه من الإسلام بمثل الذى من عليكم ، وهداه لمثل الذى  
هداكم له من الايمان « (١)

ومنه قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا  
قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ) (٢)

وهذه الآية كسابقتها فيها الأمر بالثبوت فى الحكم على الناس بالكفر فإن  
الوليد بن عقبة (٣) لما بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم الى بنى المصطلق لجباية  
الصدقة ، لما قدم عليهم أقبلوا إليه فظن أنهم يريدون قتله فرجع إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأخبره أنهم قد ارتدوا وكفروا بعد إسلامهم فبعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد (٤) وأمره أن يتثبت ، فلما أتاهم خالد ليلا ،  
أرسل عيونه فأخبروه أنهم متمسكون بالإسلام وأنهم سمعوا أذانهم وصلاتهم ، ولما  
أصبحوا أتاهم خالد فوجدهم كما أخبره عيونه مسلمين فهاد إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فأخبره فنزلت هذه الآية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
" التانى من الله والعجلة من الشيطان " (٥) (٦)

(١) تفسير الطبرى ٥/٢٢١-٢٢٢ (٢) الحجرات ٦

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط ، صحابى روى عن النبى صلى الله عليه وسلم  
أسلم يوم الفتح ، بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم على صدقات بنى المصطلق  
وقد اختلف فى زمن وفاته .

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ١١/١٤٢-١٤٤ ت ٢٤٠

سير أعلام النبلاء ٣/٤١٢-٤١٦ ت ٦٧

طبقات ابن سعد ٦/٢٤ ، ٧/٤٧٦

(٤) هو خالد بن الوليد ابن المغيرة ، سيف الله تعالى ، غزا فى كثير من المعارك  
فى عهد الرسول وبعده توفى سنة ٢١ هـ .

انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١/٣٦٦-٣٨٤ ت ٧٨

أسد الغابة ١/٥٨٦-٥٨٩ ت ١٣٩٩ ، الجرح والتعديل ٣/٣٥٦-٣٥٧ ت ١٦٠٧

(٥) سنن البيهقى ١٠/١٠٤ ، ورواه أبو يعلى فى مسنده كما فى مجمع الزوائد ٨/١٩

قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح ، وقد أورده الألبانى فى الأحاديث الصحيحة ٤/٤٤  
(٦) انظر تفسير القرطبى ١٦/٣١١

ومن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خـيـرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ) (١)

فقد جاء في تفسير هذه الآية أن المراد بقوله ( ولا تنابزوا بالألقاب ) هو تسمية من أسلم بدينه قبل الإسلام كقوله لليهودى إذا أسلم يا يهودى ، أو قيسول الرجل للرجل ياكافر يامنافق ، وقوله ياكافر يافاسق ، وقال بعضهم بل ذلك تسمية الرجل الرجل بالكفر بعد الإسلام ، وبالفسق والأعمال القبيحة بعد التوبة (٢) ومنه قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ، واتقوا الله إن الله تواب رحيم ) (٣) .

وفى هذه الآية التحذير من الظن السئ بالمسلمين وأن هذا من الإثم ولاشك أن نسبة المسلم إلى الكفر من أعظم الظن السئ فلا يجوز لمسلم أن يطلق لنفسه الظنون بالمسلمين فيحكم عليهم بالكفر أو الفسق أو البدعة أو الخروج عن مذهب أهل السنة والجماعة إلا إذا تيقن من ذلك ، بالبراهين القاطعة .  
ومنه قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ) (٤)

(١) الحجرات ١١

(٢) تفسير الطبرى ١٣٢/٢٦ - ١٣٣ ، وانظر زاد المسير ٤٦٨/٧

(٣) الحجرات ١٢

(٤) الاسراء ٣٦

وفى هذه الآية التخويف العظيم من الحكم على الناس بمجرد الظن ، وقد فسرها ابن كثير رحمه الله <sup>(١)</sup> بالآية السابقة <sup>(٢)</sup> ( اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن اثم ) <sup>(٣)</sup> وفيها الأمر بالثبوت لما نسمعه بأذاننا وما نواه بأعيننا ، وما نظنه ونعتقده بمقتضى هاتين الأداتين ، ولهذا قال إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولا ) ، ومن أعظم ما يلزمنا الثبوت فيه الحكم على الناس بالكفر وأخراجهم من الملة .

وأما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

فمنها : قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الامام مسلم عن ابن عمر " إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما " <sup>(٤)</sup> ، وجاء في رواية لأبي ذر " من سلم أيضا قوله صلى الله عليه وسلم " ٠٠٠ " ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عبيد والله ليس كذلك إلا حار عليه " <sup>(٥)</sup> .

ففى الحديثين الماضيين الوعيد الشديد لمن أطلق الكفر على أخيه المسلم . قال النووي فى معنى قوله صلى الله عليه وسلم ( إلا حار عليه ) : " الوجه الخامس : لعننا ، فقد رجح عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافرا فكأنه كفر نفسه إما لأنه كفر من هو مثله وإما لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام " <sup>(٦)</sup>

( ١ ) هو إسماعيل بن عمر بن كثير - أبو الفداء - عاد الدين ، حافظ مؤرخ فقيه

ولد سنة ٧٠١ وتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

أنظر ترجمته فى : طبقات المفسرين ١/١١١ - ١١٣ ت ١٠٣

شذرات الذهب ٦/٢٣١

البدر الطالع ١/١٥٣ ت ٩٥

( ٢ ) تفسير ابن كثير ٣/٤٣

( ٣ ) من آية الحجرات

( ٤ ) ، ٥ صحیح مسلم بشرح النووي ١/٢٤٨

( ٦ ) شرح النووي على صحيح مسلم ١/٢٤٩



وقد وجه الغزالي (١) هذا المعنى بأن الرجل المسلم " لما كان معتقداً لإسلام أخيه كان قوله أنه كافر قولاً بأن الذى هو عليه كفر ، والذى هو عليه كفر دين الإسلام فكأنه قال إن دين الإسلام كفر ، وهذا القول كفر من قائله ، وإن لم يعتقد ذلك (٢)

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخارى عن أبى ذر رضى الله عنه :

( لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه

كذلك (٣) وهذا الحديث كسابقه فى المعنى .

يفنيها قوله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخارى أيضاً عن ثابت بن الضحاک (٤) رضى

الله عنه " . . . من لعن مؤمناً فهو كقتله ، ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله " (٥)

ومنها ما رواه أبو داود عن أنس رضى الله عنه (٦) قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا

الله لا تكفره بذنوب ولا نخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ما مضى منذ بعثنى الله إلى

أن يقاتل آخر أمتى الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار " (٧)

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسى ، الملقب بحجة الإسلام من

فقهاء الشافعية ، ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

انظر ترجمته فى : وفيات الاعيان ٢١٦/٤ - ٢١٩ ت ٥٨٨

شذرات الذهب ١٠/٤ - ١١

أبجد العلوم ١١٠/٣ - ١١١

(٢) إيثار الحق ص ٤٣٢ (٣) صحيح البخارى مع الفتح ١٠/٤٦٤

(٤) هو ثابت بن الضحاک بن خليفه شهد الحديبية ، وبيع تحت الشجرة ، يلتبس

فى ترجمته مع ثابت بن الضحاک بن أميه الخزرجى - توفى سنة ٤٥ ، وقيل

فى فتنه الزبير .

انظر ترجمته فى : أسد الغابة ١٠١ - ٢٧٦ ت ٥٥٩

البداية والنهاية ٨/٣٧٢

(٥) صحيح البخارى مع الفتح ١٠/٤٦٥

(٦) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضحمة بن زيد الأنصارى الخزرجى خادم رسول

الله صلى الله عليه وسلم توفى سنة ٩٣ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ١١٢/١ - ١١٤ ت ٢٧٥

البداية والنهاية ٩/٩٨ - ١٠٢

أسد الغابة ١٠١/١ - ١٥٢ ت ٢٥٨

(٧) سنن أبى داود مع العون ٧/٢٠٥ - ٢٠٦ ، وانظر كتاب الإيمان لأبى عبد الله ح ٩٧ ص ٢٧

فأخبر صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أن من نطق برشهادة الحق ( لا اله الا الله محمد رسول الله ) فإنه لا يسوغ لنا تكفيره ولا الحكم عليه بالخروج من دينه الإسلام وإن ارتكب الذنوب ، بل إنه صلى الله عليه وسلم جعل ذلك الإحتراز والتوقف فى الحكم من أصول الإيمان .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم فيما روى الطبرانى <sup>(١)</sup> فى الكبير عن ابن عمر :  
 " كفوا عن أهل لا إله إلا الله لا تكفروهم بذنب من أکفر أهل ( لا إله إلا الله ) فهو إلى الكفر أقرب " <sup>(٢)</sup>

هذه بعض الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالتحذير من الحكم على المسلمين بالكفر .

وقد وردت أحاديث أخرى كثيرة فيها الأمر بصيانة عرض المسلم وعدم التعرض له بسبب أو شتم أو ظن سوء به .

منها قوله صلى الله عليه وسلم " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " <sup>(٣)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها - كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا . . . الحديث <sup>(٤)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تناجسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا " <sup>(٥)</sup>

( ١ ) هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي محدث حافظ له من المؤلفات الكثيرة المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير ، ولد سنة ٢٦٠ وتوفى سنة ٣٦٠ هـ . أنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢/٤٠٧ ت ٢٧٤  
 تذكرة الحفاظ ٣/٩١٢-٩١٧ ت ٨٧٥  
 البداية والنهاية ١١/٣٠٢

( ٢ ) مجمع الزوائد للهيثمى ١/١٠٦ " قال الهيثمى : وفيه الضحاک بن حمزة عن على بن زيد وقد اختلف فى الاحتجاج بهما .

( ٣ ) صحيح البخارى مع الفتح ١/١١٠

( ٤ ) " " " " ١٢/٨٥

( ٥ ) " " " " ١٠/٤٨٤

وقوله صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " الحديث (١) .  
وفى رواية عند مسلم عن أبي هريرة " . . . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله  
ولا يحقره . . . بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم  
حرام دمه وماله وعرضه " (٢)

وبناءً على فهم السلف ومن سار على طريقهم من العلماء لهذه النصوص فإنه قد  
وردت لهم أقوال تشرح وتبين هذه النصوص نذكر فيما يلي شيئاً منها :

فقد روى أبو يعلى (٣) والطبرانى فى الكبير أن رجلاً سأل جابراً :

هل كنتم تدعون أحداً من أهل القبلة مشركاً ؟ قال معاذ الله ، ففزع لذلك ، قال

هل كنتم تدعون أحداً منهم كافراً؟ قال : لا " (٤)

ومنها ما روى أبو يعلى عن يزيد الرقاشى (٥) أنه قال لأنس بن مالك يا أبا حمزة

إن ناساً يشهدون علينا بالكفر والشرك ، قال أنس : أولئك شر الخلق والخليقة (٦) .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٩٧/٥

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٤٢٨/٥

(٣) هو أحمد بن على بن المثنى الموصلى محدث الموصل — إمام حافظ ولد

سنة ٢١٠ هـ وتوفى سنة ٣٠٧ هـ .

انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٧٤/٤٢ — ١٨٢ ت ١٠٠

تذكرة الحفاظ ٧٠٧/٢ — ٧٠٩ ت ٧٢٦

البداية والنهاية ١٤٧/١١

(٤) مجمع الزوائد ١٠٧/١ وقال الهيثمى رجاله رجال الصحيح .

(٥) هو يزيد بن أبان الرقاشى زاهد روى عن أنس بن مالك قال ابن سعد كان

ضعيفاً قد روى ، ذكره البخارى فى الأوسط فى فصل من مات ما بين ١١٠ — ١٢٠

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٣٠٩/١١ — ٣١١ ت ٥٩٧

الجرح والتعديل ٢٥١/٩ — ٢٥٢ ت ١٠٥٣

(٦) مجمع الزوائد ١٠٧/١ وقال الهيثمى فيه يزيد الرقاشى وقد ضعفه الأكثر

ووثقه أبو أحمد بن عدى ، وقال عنده أحاديث صالحة

عن أنس وأرجو أنه لا بأس به .

وقال الإمام أحمد :

" ان الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله  
ليس لأحد في هذا حكم • وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه الله ورسوله وتحريم  
ما حرمه الله ورسوله ، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله " (١)

وقال الطحاوي رحمه الله عن أهل القبلة :

" ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك وشذر  
سرايرهم إلى الله تعالى وذلك لأننا قد أمرنا بالحكم بالظاهر ونهينا عن  
الظن واتباع ما ليس لنا به علم " (٢)

وقال الغزالي رحمه الله :

" والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلا فإن  
استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصححين بقول ( لا إله  
إلا الله محمد رسول الله ) خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون  
من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم " (٣)

وقال ابن تيمية :

" الكفر من الأحكام الشرعية وليس كل من خالف شيئا علم بنظر العقل يكون كافرا  
ولو قد رآه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كـفـرا في  
الشرعة " (٤)

---

( ١ ) أنظر مجموع الفتاوى ٥٥٤ / ٥

( ٢ ) العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٤٢٧

( ٣ ) الإقتصاد في الإعتقاد ص ١٥٧

( ٤ ) مجموع الفتاوى ٥٢٥ / ١٢

وقال أبو بطين :

" وبالجملة فيجب على من نصح نفسه أن لا يتكلم فى هذه المسألة إلا بعلم  
ويرهان من الله ، وليحذر من إخراج رجل من الإسلام لمجرد فهمه واستحسان  
عقله فإن إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه أعظم أمور الدين وقد كفيْنَا  
بيان هذه المسألة كغيرها بل حكمها فى الجملة أظهر أحكام الدين ، فالواجب  
علينا الإتياع وترك الابتداء " (١)

وقال المودودى :

" إن من يكفر مؤمنا كأنه قتله ، إن التكفير ليس يحق لكل فرد ، والتكفير جرم  
اجتماعى أيضا إنه ضد المجتمع الإسلامى كله ويضر كثيرا بالمسلمين " (٢)  
وخطورة الحكم بالتكفير تظهر لعدة أسباب :

منها : أن الحكم بالكفر لا يكون إلا لله ولرسوله .  
ومنها : أن الحكم بالكفر يطلق فى الغالب على الخروج من الملة فإطلاقه دون  
تفصيل محذور .

ومنها : أن الكفر عند الله يستقر على ما مات عليه العبد ، فالحكم عليه بالنار  
لا يعلمه إلا الله ، ولهذا نجد أن الله تعالى حين يذكر الارتداد  
والحكم على صاحبه بالنار يقرنه بالبقا عليه إلى الموت فيقول تعالى  
(ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى  
الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) (٣)

(١) رسالة الكفر الذى يعذر صاحبه بالجهل وحكم من يكفر غيره من المسلمين

لأبى بطين ٢١ ، وانظر منهاج أهل الحق والإتياع للسحمان ص ٦٠

(٢) <sup>أنظر</sup> التكفير جذوره وأسبابه ومبرراته ص ١٢٩

(٣) البقرة ٢١٧

أى من يرجع عن دينه دين الإسلام ويموت قبل أن يتوب من كفره فهم الذين حبطت أعمالهم ويكون مصيرهم الخلود فى نار جهنم (١) .

وقال ابن الجوزى " إنما شرط الموت على الكفر لأن حكمه يستقر بالموت عليه" (٢) .  
وقد جاء فى كتاب الله آيات أخرى تدل على ذلك كقوله تعالى ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) (٣) وقوله ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهابا ولو افتدى به ) (٤) .

وأخبر سبحانه أن من مات على الكفر لا يغفر الله له ولا يقبل توبته فقال تعالى ( إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ) (٥) وقال ( وليسيت التوبه للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار أولئك أعدت لنا لهم عذابا أليما ) (٦)

فاتضح لنا مما سبق من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ومن سار على طريق السلف من العلماء المتقدمين والمتأخرين أن الحكم على المسلم بالخروج من دين الإسلام أو الدخول فى الكفر لا ينبغى أن يقدم عليه مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر إلا ببرهان أوضح من شمس النهار (٧) .

وحتى من ثبت لنا كفره ببرهان واضح فرأينا منه كفرا بواحا ، فإننا نحكم عليه بالكفر مع احتياط وتحرز فى اللفظ فلا نتعدى الإطلاق الذى أطلقه الكتاب والسنة ،

(١) أنظر تفسير الطبرى ٣٥٥/٢

(٢) زاد المسير ١٦٦/١ (٣) البقرة ١٦١

(٤) آل عمران ٩١ (٥) محمد ٣٤

(٦) النساء ١٨

(٧) أنظر الروضة النديه شرح الدرر البهيه ٢٩١/٢-٢٩٢

ولا نتعدى منهج السلف فى التكفير فقد كانوا حين يرون من إنسان ظهور قول أو فعل مكفر يعرضونه على الكتاب والسنة فإن وجدوا فيها إطلاق الكفر عليه أطلقوه عليه وإن لم يجدوا توقفوا وحكموا على القائل أو الفاعل بالخطأ والذنب العظيم ، ثم إنه يستفسر هذا القائل أو الفاعل عن مراده فإن اتضح أنه يريد الكفر حكم عليه به وإلا أكتفى بإطلاق الكفر أو الخطأ والفسق عليه دون التكفير الإعتقادى .

قال ابن تيمية :

"من خالف ما علم أن الرسول جاء به فهو كاشف بلا نزاع وذلك أنه ليس فى الكتاب والسنة ولا فى قول أحد من سلف الأمة وأئمتها الإخبار عن الله بأنه متحيز أو أنه بمتحيز ، ولا فى الكتاب والسنة أن من قال هذا وهذا يكفر وهذا اللفظ مبتدع والكفر لا يتعلق بمجرد أسماء مبتدعه لا أصل لها فى الكتاب والسنة بل يستفسر هذا القائل إذا قال إن الله متحيز أو ليس بمتحيز فإن قال أعنى بقولى أنه متحيز أنه دخل فى المخلوقات ، وأن المخلوقات قد حازته وأحاطت به فهذا باطل ، وإن قال أعنى به من حاز عن المخلوقات مباين لها فهذا حق ، وكذلك قوله ليس بمتحيز إن أراد به أن المخلوق لا يحوز الخالق فقد أصاب ، وإن قال الخالق لا يباين المخلوق وينفصل عنهم فقد أخطأ " (١)

فاتضح لنا من كلام شيخ الإسلام أن من قال أعل كفرا يلزمنا أولا فهم مراده حتى يتسنى لنا الحكم عليه ، ولا نتسرع بالحكم فنقول أن من فعل أو قال كذا فقد كفر فإن الكتاب والسنة وحدهما الحكمان فى قضية التكفير ومن اتخذ غيرهما ميزانا لذلك فقد أخطأ ، ولهذا فإن كثيرا من أهل الكلام لما اتخذوا العقل ميزانا لذلك أدى بهم إلى تكفير بعضهم بعضا ، حيث وضعوا

قواعد وحدوداً وزعموا أن من تعداها كفر حتى ألف بعضهم كتباً سردت فيها أقوال وأعمال وذكر أن من فعلها فقد كفر دون استدلال على أكثرها بأدلة من الكتاب أو السنة .

قال ابن الوزير :

(( وإنما نُشوا من أنهم تركوا الإعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي أنزله من أنزل الميزان ليتعرف به الحق بعد دلالة الإعجاز على صدقه كما يعرف الحق في الأمـوال بالميزان بعد دلالة العقل على صحته ، ولذلك جمعها الله تعالى في قوله ( الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ) (١) أنزل الكتاب لتعريف الحق الديني ، والميزان لتعريف الحق الديني ) (٢)

ولنضرب أمثلة لكيفية حكم السلف واحترازهم في الحكم على من ظهر منه قول أو فعل مكفر :

فهذا الشافعي (٣) رحمه الله لما قال حفص الفرد :

القرآن مخلوق قال له "كفرت بالله العظيم" فلم يحكم بردته ، وإنما بين له أن هذا القول الذي قاله كفر ، وذلك لأنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها ، ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله . (٤)

(١) الشورى ١٧ (٢) إيثار الحق على الخلق ص ١٤

(٣) هو محمد بن إدريس القرشي المطلبي الشافعي ، إمام المذهب الشافعي

ولد سنة ١٥٠ هـ ونشأ بمكة وتوفي سنة ٢٠٤ هـ بمصر .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١/٣٦١-٣٦٣ ت ٣٥٤

سير أعلام النبلاء ١٠/٩٩-٩٩ ت ١

صفة الصفوة ٢/٢٤٨-٢٥٩ ت ٢٠

(٤) مجموع الفتاوى ٣٤٩/٢٣



وهذا ابن تيمية يقول :

" وليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له الحجة ، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه بالشك ، بل لا ينزل إلا بعد إقامة الحجة وازالة الشبهة " (١) .

وهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب يقول :

" وأما ما ذكر الأعداء عنى أنى أكفر بالظن وبالموالة أو أكفر الجاهل الذى لم ثقم عليه الحجة فهذا بهتان عظيم يريدون به تكفير الناس عن دين الله ورسوله " (٢) .

فتلخص لنا من خلال هذا المبحث أن سلف هذه الأمة لا يكفر بعضهم بعضا ، وليس بينهم خلاف يوجب التبرى والتكفير (٣) ، ولا يحكمون على عسلاوام المسلمين إلا بظاهر إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره (٤) .

وأنهم لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم (٥) ما لم يثبت كفره بدلالة الكتاب والسنة كما تقدم .  
وأن من مصادحهم أنهم يخطئون ولا يكفرون (٦) . وذلك فيما لم يبدل الكتاب والسنة على التكفير به كما قدمنا .

---

( ١ ) مجموع الفتاوى ٤٦٦/١٢ من رسالة تسمى الكيلانية .

( ٢ ) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الخامس / الرسائل الشخصية

ص ٢٥

( ٣ ) الفرق بين الفرق ٣٦١ - ٣٦٢

( ٤ ) أنظر الكلمات النافعة ص ٣٢١ - ٣٢٢

( ٦ ) شرح الطحاوية ص ٣٥٩ ، والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر للملا على القارى

ص ٢٤٣

ونختم المبحث بقول شيخ الإسلام ابن تيمية " من كفر المسلمين أو استحسّل  
دماءهم وأموالهم ببدعة ابتدعتها ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ،  
فإنه يجب نهيه عن ذلك وعقبوبته بما يزره ولو بالقتل أو القتال فإنه  
إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف وأكرم المتقون من جميع الطوائف ، كان  
ذلك من أعظم الأسباب التي ترضى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وتصلح  
أمر المسلمين " (١) .

---

( ١ ) مجموع الفتاوى ٤٢٣/٣ من رسالة تسمى الوصية الكبرى

• وأنظر مجموعة الرسائل الكبرى ٣١٦/١ .

## المبحث الثانى : شروط التكفير وموانعه

=====

بعد أن أوضحنا فى المبحث الماضى خطورة الحكم بالكفر وأنه لا يجوز أن يقدم عليه أحد إلا بعد البيان وإقامة الحجة ، وبعد أن أوضحنا منهج السلف فى إطلاقهم الكفر على من أطلقته عليهم النصوص وتحرزهم فى الحكم بالكفر الإعتقادى .

أرى أنه من المهم أن نذكر الشروط والموانع التى يمكن على أساسها أن نحكم بالكفر على شخص ما أو ننفية عنه .

فأقول وبالله التوفيق وأسأله السداد فيما أقول :

من المعلوم أن العلم بما فى قلب الإنسان من الكفر أو الإيمان لا يكون لأحد من الخلق بل هو لله وحده ، أو لمن أخبره الله بالوحي من أنبيائه ورسله .

وأما ما يحكم به الخلق من الكفر أو التفسيق ونحوهما فهو تبع لحكم الله وحكم رسوله فإذا أظهر العبد قولاً أو فعلاً مكفراً سمي قوله أو فعله كفراً ، وقد يطلق القول بتكفير صاحبه فيقال من قال أو فعل أو ترك كذا فهو كافر (١) لكن الشخص المعين الذى قال أو فعل أو ترك لا يحكم بكفره الكفر الإعتقادى حتى تقوم عليه الحجة التى يكفر تاركها . (٢)

فإذا علمناه وبيننا له إن كان جاهلاً ، أو أزلنا شبهته وأظهرنا له الأدلة إن كان من أهل العلم والإستدلال والنظر فرجع لم نحكم بكفره ، وإن استكبر وأصر بعد البيان حكماً بكفره ، ولسزم الحاكم عقوبته بإقامة الحد عليه .

( ١ ) وذلك فيما أطلقته عليه النصوص ذلك .

( ٢ ) انظر مجموع الفتاوى ٣٤٥ / ٢٣ ٣٤٦

قال ابن تيمية رحمه الله :

” وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولا يطلق كما دل على ذلك الدلائل الشرعية ، فإن الإيمان من الأحكام المتفقاة عن الله ورسوله ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفى مواعنه ” (١)

وكذلك فإن من الأمور المهمة الداعية للإحتياط في الحكم بالتكفير عند السلف أن الإيمان عندهم قول وعمل وهن القول قسمان قول القلب وهو اعتقاده ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام ، والعمل قسمان عمل القلب وهو قصده واختياره ومحبته ، وعمل الجوارح من صلاة وزكاة وحج ونحوها .  
وعلى هذا فإن اختلال واحد من هذه الأمور في شخص يعطى الناظر أو السامع صورة غير واضحة للحكم عليه .

فزوال تصديق القلب ورضاه ومحبته معناه الكفر الصريح لأن به يزول الإيمان بالكلية ، لكن علم ما في القلوب لا يكون إلا لله .

وزوال شيء من الأعمال كالصلاة والحج والزكاة مع بقاء تصديق القلب هو محصل الخلاف فمن قائل أنه يزول الإيمان بالكلية إذا ترك أحد أركان الإسلام فيكفر ، ومن قائل بالتفريق بين الصلاة وغيرها ، ومن قائل بالتفريق بين الترك عمدا أو تساهلا ، وإنكاراً أو جحوداً أو اعترافاً بالوجوب وهذا الخلاف واقع بين أهل السنة ،

والمعروف عند السلف فى هذا ثلاثة أقوال :

- أحدها : تكفير من ترك أحد المبانى الإسلامية كالصلاة والزكاة والصيام والحج .
- الثانى : أنه لا يكفر إلا من جردها .
- الثالث : الفرق بين الصلاة وغيرها .

هذا فى الأمور به وكذلك المنهى عنه فإنهم قد فرقوا بين ما يصادم أصل الإسلام وينافيه وما دون ذلك ، وبين ما سماه الشارع كفرا وما لم يسمه ، وهذا باعليه أهل الأثر المتمسكون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . (١)

وحكم السلف بالتكفير إنما يعنى الحكم الظاهر الذى يقتضيه عمله فإن تشارك الفأمر أو فاعل المحذور إن أقدم على فعله مستحلا له منكرا أمر الله ورسوله ونهيهما أو جاحدا فإنه يكفر عند الخلق وعند الله . أما إذا كان فى قلبه الإيمان بالله ورسوله فهم وإن أطلقوا عليه الكفر بل وإن قتلوه لكفره فإنه لا يكون كافرا عند الله .

ولهذا فإن من فى قلبه الإيمان صدقا يستحيل أن يبقى مصرا على الكفر تاركا لأمر الله حتى يقتل ، وما ذكر من الخلاف فى التفريق بين الصلاة وغيرها فلأن الصلاة عمل ظاهر يلزم كل المسلمين ويتكرر كل يوم عدة مرات ، فتركها يعتبر مجاهرة بالكفر واضحة بخلاف المبانى الأخرى ، فإن الحكم بالتكفير بتركها قد تكتفه أمور كثيرة .

وبهذا نعلم أن الإطلاقات التى نجد ها فى كتب السلف - كقولهم : من قال كذا فقد كفر ، أو من فعل كذا فهو كافر أو قولهم عن عمل من الأعمال أو قول من الأقوال إنه كفر ، أو مخاطبتهم لقائله أو فاعله بقولهم كفرت بالله (٢) أو نحو ذلك -

(١) أنظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية / رسائل عبد اللطيف / الرسالة الأولى ١٣ / ٣ - ١٤

(٢) كما قال الشافعى لحفص لما قال : القرآن مخلوق فقال له : كفرت بالله العظيم ، وقد تقدم ذكر ذلك فى نهاية المبحث الماضى خطورة التكفير من

كل ذلك لا يعنى الحكم على المعين بأنه كافر خارج عن الملة حتى تثبت شروط التكفير فيه وتنتفى عنه موانعه فمن القواعد المهمة التى ينبغى أن تعلم قاعدتان :

أولاهما : أن القول أو الفعل قد يكون كفرا ولكن صاحبه لا يكفر ولهذا فإنه لا يحكم على شخص بالكفر المخرج من الملة لمجرد ظهور عمل أو قول كفى منه حتى تقوم عليه الحجة .

وثانيهما : عدم التوقف فى تسمية كل قول أو فعل مكفرا بأنه كافر وإن لم نحكم على صاحبه بالكفر بعينه ، لأن الحكم على شئ بأنه كافر لا يستلزم أن فاعله المعين كافر (١) .

وقد وقع فى مخالفة القاعدة الأولى أهل البدع من الخوارج والروافض والقدرية والجهمية ، فإن أكثر هؤلاء يكفرون بالمقالة التى لا تفهم حقيقتها ولا تعرف حجتها .

ووقع فى مخالفة الثانية المرجئة وبعض المتفهمة والمتصوفة والمتفلسفة ، وكلا الأمرين خارجان عن الكتاب والسنة .  
والواجب أيضا ما بعث الله به رسوله وأنزل مكتبته وتبليغه، ووزن كل ما خاض فيه الناس من أقوال أو أعمال بميزان الكتاب والسنة غير متبعين لهوى أو مذهب أو طريقة أو رئاسة أو سلف (٢) ولا متبعين لظن من حديث ضعيف أو قياس فاسد (٣) .

(١) أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦١٩/٧ ، ٤٨٧/١٢ ، ٣٤٥/٢٣

وأنظر كتاب الصلاة لابن القيم ٢٩ - ٣٠  
وأنظر الردة عن الاسلام للقاترى ٤٩ - ٥٠

(٢) المراد بكلمة (سلف) هنا المعنى اللغوى، والافان متابعة السلف بمعناه الاصطلاحى ومدوح لكونهم يسيرون على نهج الكتاب والسنة .

(٣) أنظر مجموع الفتاوى ٤٦٦/١٢ - ٤٦٨ من رسالة تسمى الكيلانية .

ومن الأمور المهمة التي ينبغي مراعاتها قبل الحكم بالتكفير بلوغ الحجة فإنه لا يحكم على أحد بالكفر الإعتقادي المخرج من الملة إلا بعد بلوغها ، وقد نقل ابن تيمية اتفاق المذاهب على أن الحكم بالكفر لا يكون إلا بعد قيام الحجة فقال :

" إن هؤلاء من أهل الحديث وجمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وعامة الصوفية وطوائف من أهل الكلام من متكلمي السنة وغير متكلمي السنة من المعتزلة والخوارج وغيرهم متفقون على أن من لم يؤمن بعد قيام الحجة عليه بالرسالة فهو كافر سواء كان مكذبا أو مرتابا أو معرضا أو مستكبرا أو مترورا أو غير ذلك " (١) وقال في موضع آخر " من كان مؤمنا بالله ورسوله مطلقا ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، إذ كثير من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن ويجهل كثيرا مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوعان عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون إلا بعد البيان " (٢) وقال أيضا " وحقيقة الأمر أن القول قد يكون كفرا فيطلق القول بتكفير صاحبه ، ويقال من قال كذا فهو كافر ، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها " (٣) .

وقد فسر الشيخ محمد بن عبد الوهاب حال من لم نقم عليه الحجة بأنه حديث العهد بالإسلام أو الذي نشأ ببادية ، أو كانت المسألة التي ارتكبها خفية كالصرف والعطف فلا يكفر حتى يعرف ، بخلاف أصول الدين التي أوضحها الله في كتابه فإن حجة الله هي القرآن فمن بلغه فقد بلغته الحجة . (٤)

(١) مجموع الفتاوى ٨٦/٢٠ - ٨٧ (٢) مجموع الفتاوى ١٢/٥٢٣ - ٥٢٤

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣/٣٤٥

(٤) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/الفتاوى والمسائل ص ١٢

وينبغي أن يعلم أن قيام الحجة لا يعنى فهمها بل يكفى بلوغ الكلام اللـه ورسوله إلى المدعو مع سلامته من الأعذار التى تمنع وصولها إليه كالصم والجنون والحمق والهرم ، وهى أمور جاء خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعذر بها يوم القيامة فقد روى الأسود بن سريح أن نبى الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 " أربعة يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئاً ، ورجل أحمق ورجل هرم ورجل مات فى فترة فأما الأصم فيقول رب لقلد ، جاء الإسلام وما أسمع شيئاً ، وأما الأحمق فيقول رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونى بالبحر ، وأما الهرم فيقول رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً ، وأما الذى مات فى الفترة فيقول رب ما أتانى لك رسول ، فياخذ موثيقهم ليطيعنه ، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار ، قال : فوالذى نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً " (١) .

ومن هذا الحديث نفهم أن تلك الأمور الأربعة هى المانعة من وصول الحجة . ولما استشكل على بعضهم القول بأن من قامت عليه الحجة فهو كافر ، مع الظن بأن حكم من لم يفهمها كمن لم تبلغه أو ضحى الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقال :

" ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة وفهم الحجة فان أكثر الكفار والمناققين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم كما قال تعالى ( أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً ) (٢)  
 وقيام الحجة وبلوغها نوع ، وفهمها إياها نوع آخر ، وكفرهم ببلوغها إياهم وإن لم يفهموها نوع آخر " (٣)

( ١ ) مسند الإمام أحمد ٢٤ / ٤ ، قال ابن القيم : " أخرجه البزار أيضاً بإسناد صحيح وقال الحافظ عبد الحق هو صحيح فيما أعلم " طريق الهجرتين ص ٣٩٧

( ٢ ) الفرقان ٤٤

( ٣ ) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / الفتاوى والمسائل ص ١٢ - ١٣



وقد ذكر ذلك الشيخ أبو بطين في رسالته ( الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل فقال :

إن فهم الحجة شيء وبلوغها شيء آخر . (١)

وزاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب القضية وضوحا في رسالته فقال :

" من المعلوم أن قيامها ليس معناه أن يفهم كلام الله ورسوله مثل فهم أبي بكر رضى الله عنه ، بل إذا بلغه كلام الله ورسوله وخلا من شيء يعذر به فهو كافر كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن مع قول الله ( وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ) (٢) وقوله ( إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون ) \* (٣) (٤)

والكفر المعنى هنا هو الكفر الاعتقادي بحسب الظاهر لنا ، وأما الحكم بالكفر الاعتقادي عند الله والذي يستحق عليه التخليد في النار فهو يتوقف على أن يكون إنكاره لتلك العقائد أو لشيء منها - بعد أن بلغته على وجهها الصحيح واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه ، ولكنه أبى أن يعتنقها ويشهد بها عنادا واستكبارا أو طمعا في مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفا من لوم فاسد . (٥)

وقد خلط الشيخ محمود شلتوت بين بلوغ الحجة وفهمها فقال :

" فإذا لم تبلغه تلك العقائد أو بلغته بصورة منفرد ، أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر ، أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها وظل ينظر ويفكر طلبا للحق حتى أدركه الموت أثناء نظره فانه لا يكون كافرا يستحق الخلود في النار عند الله " (٦)

(١) أنظر ص ١٣ من الرسالة المذكورة (٢) الانعام ٢٥ (٣) الأنفال ٢٢

(٤) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/القسم الخامس/الرسائل الشخصية ص ٢٢٠ - ٢٢١

(٥) الإسلام عقيدة وشريعة ١٩

(٦) نفس المصدر ص ١٩ - ٢٠

فإن قوله " ولم يكن من أهل النظر " يعنى أن العاقل البالغ المميز السليم من الأعذار العانته من وصول الحجة إن كان ليس من أهل العلم بالعقائد والنظر فى الأدلة يعتبر معذورا وهذا لا يُوافق عليه ، إذ لو كان

كذلك لتحلل كثير من الكفار بأنهم ليسوا من أهل النظر .

وقوله " أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها وظل ينظر ويفكر حتى أدركه الموت " يدل على أن عدم التوفيق والهداية يعتبر عذرا مانعا من وصول الحجة التى يكفر تاركها ، وهذا لو اعتبر مانعا لم يكفر أحد من

الناس مهما بلغ كفرهم لأنهم لم يوفقوا للإسلام .

ومع خطورة باب التكفير وأهمية التحرز فيه ووجوب الإقتصار فى الحكم على ما جاء فى الكتاب والسنة دون غيرها ، إلا أن هناك من بُعد عن هذا المنهج

وجعل للتكفير ضوابط وحدودا غير ما فى الكتاب والسنة .

فهناك من يتوسع فى الحكم بالتكفير ويقصر هذا الحكم بأنه كفر لغوى أو مجازى

وهذا خلاف منهج السلف فان ألفاظ الإيمان والكفر قد عرف تفسيرها عن

طريق الرسول صلى الله عليه وسلم فلا حاجة لمعرفة من الإستدلال بأقوال

أهل اللغة وشواهد استعمال العرب والإشتقاق ونحو ذلك ، بل يجب الرجوع

فى مسميات هذه الأسماء الى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف . (١)

وهناك من لا يشمل قاعدة التكفير على كل من كفر فى أى زمان ولأى مكان وإنما

يقصرها على من وردت فيهم النصوص فى عهد الرسالة ، وهذا يخالف منهج

السلف فى التكفير إذ التخصيص بالذكر لا يدل على الإختصاص فى الحكم ،

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٧/٢٨٦ - ٢٨٧ ، وكتاب الإيمان ص ٢٤١-٢٤٢

فإن الله تعالى قال عن اعتقد الألوهية في عيسى ( لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم ) (١) فحكم سبحانه على من ادعى الألوهية لعيسى عليه السلام بالكفر ، وجاءت الآية الأخرى بنفس الحكم على من أشركه مع الله في الألوهية فقال تعالى ( لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ) (٢) (٣) .

وهناك من يفرق بين مسائل الأصول ومسائل الفروع في التكفير فإن من نظر في أكثر كتب العقائد والفقهاء عن التكفير فإنه يرى التفرقة بين مسائل سموها بالأصول وبين أخرى سموها باسم مسائل الفروع ، فينقل عن بعضهم أنه لا يكفر إلا بمسائل الأصول وهذا التعميد لا يؤيده الدليل فإن أي عمل أو قول بلغ به صاحبه الكفر سواء كان مناقضا لأصل من أصول الدين أو فرعا من فروعها فإنه يحكم على صاحبه بالكفر إن ثبتت في حقه شروط التكفير وانتفت موانعه .

قال ابن تيمية :

” وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها ، فبأنها التفرقة بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له أصل لاعتصام الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ، ولا أئمة الإسلام وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم وهو تفرقة متناقض ” (٤) فلم يرد في الشرع حد لمسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها ، يميزها عن مسائل الفروع التي لا يكفر فيها وكل ما قيل من حد فإنه يرد عليه :

(٢) المائدة ٧٣

(١) المائدة ١٧

(٣) أنظر الرسائل المنبرية / رسالة استخراج الجدل في القرآن ٦٤/٣

(٤) مجموع الفتاوى ٣٤٦/٢٣

فمن قال إن مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل ، يرد عليه بأن من المسائل الاعتقادية رؤية النبي لرأسه في الإسراء والمعراج ، وكون عثمان أفضل من علي أم لا ، والإختلاف في معاني بعض الآيات في القرآن والإختلاف في تصحيح بعض الأحاديث المتعلقة بالعقائد ، ومع ذلك لا كفر فيها بالإتفاق ، ومن المسائل العملية الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر وهي مسائل عليه إلا أن المنكسر لها يكفر بالإتفاق .

ومن قال إن مسائل الأصول هي المسائل القطعية يرد عليه بأن كثيرا من مسائل العمل تكون قطعية ، وكثيرا من مسائل العلم ليست قطعية ، فهذا يرجع إلى الناس فمنهم من تكون المسألة عنده قطعية ومنهم من لا تبلغ أن تكون عنده ظنية فضلا أن تكون قطعية . (١)

أما السلف الذين يتخذون الكتاب والسنة منهجا لهم في كل الأمور فإن الحكم بالتكفير عندهم يعني أحد أمرين :  
أما الحكم بالكفر المخرج من الملة ، وإما الحكم بالكفر الأصغر والذي سماه بعضهم بكفردون كفر (٢) .

فأما الأول : وهو الحكم بالكفر المخرج من الملة -  
فإن السلف لا يظلمونه على أحد ، إلا بعد ثبوت شروطه وانتفاء موانعه ، وإنما حصل التحرز والإحتياط في ذلك لكون الحكم بالكفر المخرج من الملة ، يقتضى إقامة الحد على المحكوم عليه بالقتل ، ولأن من كفر كفرا اعتقاديا عند الله يحرم الجنة ويدخل النار ويحبط عمله كما قال تعالى ( ٠٠٠ ) ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين (٣)

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/٣٤٦ - ٣٤٧

(٢) انظر صحيح البخارى مع الفتح ١/٨٤ فقد بوب البخارى في صحيحه بابا

بهذا الاسم . (٣) العائدة ٥

والحكم عليه به يعنى الشهادة عليه بذلك . (١)

ولا ينافى الأعمال مطلقاً إلا الكفر كما هو معروف فى أصول السنة . (٢)

ولهذا كان توقف السلف فى الحكم بالتكفير المخرج من الملة حتى تتضح معالمه من الشخص .

وسوف أذكر فيما يلى بعض الأقوال فى الضوابط التى جعلها السلف علامات واضحة رتبوا على أساسها الحكم بهذا النوع من الكفر من ذلك :

قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله " والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لكن قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم الحجة ، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً ، وكنت دائماً أذكر الحديث الذى فى الصحيحين فى الرجل الذى قال إذا أنا مت فأحرقونى ثم اسحقونى ثم ذرونى فى اليم ، فوالله لأن قَدَرَ اللهُ عَلَى لِعِذْبِى عَذَاباً مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ففعلوا به ذلك فقال الله له :

ما حملك على ما فعلت ، قال : خشيتك : فغفر له " (٣)

فهذا رجل شك فى قدرة الله وفى إعادته إذا ذرى ، بل اعتقد أنه لا يعاد وهذا كفر باتفاق المسلميين لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك " (٤)

( ١ ) ومن المعلوم أن الحكم بالكفر الاعتقادى إذا ثبتت شروطه وانتفت موانعه لا يلزم منه القول بأن المحكوم عليه من أهل النار ، إذ عقيدة السلف على أنه لا يحكم لأحد بجنه ولا نار .

( ٢ ) أنظر الصارم المسلول لابن تيمية ص ٥٥

( ٣ ) صحيح البخارى مع الفتح ٤٦٦/١٣ كتاب التوحيد

وصحيح مسلم بشرح النووي ٥٩٨/٥ - ٥٩٩ كتاب التوبة .

( ٤ ) مجموع الفتاوى ٢٣١/٣ ، وانظر ٣٤٦/٢٣

ومن ذلك قول ابن قدامة (١) " للردة لا تصح إلا من عاقل فأما من لا عقل له كالطفل الذي لا عقل له والمجنون ومن زال عقله باغماً أو نوم أو مرض أو شرب دواء يباح شربه فلا تصح رده ولا حكم لكلامه بغير خلاف " (٢)

وذكر ابن الوزير أن المكذب للأمر المعلوم بالضرورة من الدين يكفر إذا كان مكلفاً مختاراً غير مختل العقل ولا مكره . (٣)

وذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مواضع كثيرة من رسائله وفتاويه وكتبه أنه لا يكفر إلا بعد التعريف والبيان . (٤) فدل أنه لا يكفر الجاهل ومن لم تتضح له الحجة .

ومن ذلك ما جاء عن ابن حزم رحمه الله (٥) حيث قال :

" وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أجمع عليه المؤمنون ما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر كما قال تعالى ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولس ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ) (٦) (٧) .

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة من الأئمة الأعلام في الفقه والأصول

على المذهب الحنبلي - ولد سنة ٥٤١ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ

أنظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١٣٣-١٤٩ ت ٢٧٢

سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٥-١٧٣ ت ١١٢

(٢) المغنى لابن قدامة ٨/١٢٤ .

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ٤١٥

(٤) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/الفتاوى والمسائل ص ٩

“ “ “ “ “ “ /القسم الخامس/الرسائل الشخصية ص ٣٨

“ الدرر السنية ١/٥١ ، ٥٦ ، ٦٥

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد ، إمام حافظ فقيه من

مصنفاته كتاب الفِصل في الملل والأهواء والنحل ، ولد سنة ٣٨٤ هـ وتوفي

سنة ٤٥٧ هـ وقيل سنة ٤٥٦ هـ .

أنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٩٩-٣٠٠

البداية والنهاية ١٢/٩٩-١٠٠

تذكرة الحفاظ ٣/١١٤٦-١١٥٥ ت ١٠١٦

(٧) المحلي لابن حزم ١/١٥

(٦) النساء ١١٥

وقال السيد سابق :

" إن المسلم لا يحتبر خارجا عن الإسلام ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر وأطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل لقول الله تعالى ( ولكن من شرح بالكفر صدرا ) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى . (١) (٢)

ولما كان ما فى القلب لا يعلمه إلا الله ، كان لا بد لنا للحكم بالكفر على إنسان من صدور دلالة قطعية لا تحتل التأويل . (٣)

فتلخص لنا مما معنى أن الحكم بتكفير المسلم الكفر المخرج من الملة - أو الكفر الاعتقادي وهو ما يطلق عليه الفقهاء اسم الردة لا بد لنا قبل إطلاقه على أحد من المسلمين من مراعاة شروطه وموانعه ، فإذا ثبتت الشروط وانتفت الموانع أمكن الحكم به .

وهذه الشروط على ضوء النصوص العاضية من أقوال أهل العلم هي :-

١- أن يكون هذا الإنسان الذى نريد الحكم عليه يدعى أنه مسلم ، ثم إنه أظهر الكفر بقول أو فعل .

٢- أن تبلغه الحجة الموجبه لبيان الحق وزوال الشبهة .

٣- أن تكون تلك الحجة ثابتة لديه إن كان من أهل العلم والنظر .

٤- أن يكون بالغاً عاقلاً يفهم .

٥- أن لا يكون معذورا بقرب العهد بالإسلام أو نشوئه ببادية بعيدة عن العلم ، أو يكون

مكرها .

( ١ ) صحيح البخارى مع الفتح ٩/١ كتاب بدء الوحي .

( ٢ ) فقه السنة ٣٨٤/٢

( ٣ ) أنظر السابق ٣٨٤/٢

وأما ما ذكره سيد سابق فإنه لا يصلح اعتباره ضابطا وشرطا من شروط الحكم بالتكفير،  
 إلى شرح المصدر وبالكفر طمه هذا القول التكفير به هو الكفر عند الله ، وأما التكفير الذي  
 نحكم به فهنا خلاف ذلك إذ هو حكمتنا يظهر لنا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع  
 فإذا ثبتت هذه الشروط في شخص وحكمتنا على أساسها بكفره ، فإن ذلك لا يعنى  
 أننا نحكم عليه بدخول النار إذ علم ذلك إلى الله ، فلم يكن السلف يشهدون لأحد  
 بجنة ولا نار . (١)

وعكس الشروط الماضية إذا كانت في شخص اصترت موانع للحكم بتكفيره :

فلو كان كافرا أصليا فإن الحكم عليه بالكفر أمر محتتم ، وليس من غرضنا  
 هنا فلا نتكلف في الحكم بالكفر عليه .

ولو لم تبلغه الحجة الموجبه لبيان الحق المزيلة لشبهته لم نحكم بكفره  
 حتى نوضحها له إن كان مثله يجهلها .

ولو لم يصرحة تلك الحجة لعدم ثبوتها ضده أو لتأويل أو ابتداء فإننا  
 لا نكفره حتى نُبين ونُظهر الحق له .

ولو أم يكن ممن يصدق عليه التكفير كأن يكون صغيرا أو مجنونا أو معتوها  
 فإننا لا نحكم عليه بالكفر حتى يعقل .

ولو كان معذورا بكفره بأن كان قريبا العهد بالإسلام أو نشأ ببادية  
 بعيدة عن العلم ، أو كان مكرها ، فإنه لا يكفر حتى تتضح له الأمور وتنزل عنه  
 الأعدار .

وهذه الشروط والموانع التي ذكرناها فيما يتعلق بالحكم بالكفر الإعتقادي الذي  
 يطلقه الخلق .

(١) أنظر العقيدة الطحاوية مع شرحها ٤٢٦



أما ما يتعلق بالحكم بالكفر الاعتقادي فيما هو عند الله والذي يترتب عليه دخول النار ، والذي ذكرنا أن الحكم به ليس لأحد من الناس فإن شروطه إضافة الى ما معني :-

- ١- أن يعلم الله ذلك الكفر من قلب عبده . . .
  - ٢- وأن لا يتوب من كفره حتى يموت ، أو لا يقبل الله توبته .
- وموانعه عكسها بأن لا يكون كافراً عند الله ، أو يكون كافراً فيتوب قبل أن يموت فيقبل الله توبته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتكلم عن الوعيد المطلق " ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروطاً بثبوت شروط وانتفاء موانع فلا يلحق التائب من الذنب باتفاق المسلمين ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ، ولا يلحق المشفوع له والمغفور له ، فإن الذنوب تزول عقوبتها التي هي جهنم بأسباب التوبة والحسنات العاقبة والمعائب المكفرة . . . " (١)

وأما الثاني : وهو الحكم بالكفر الأصغر :

وهو الذي أطلق عليه السلف كفر دون كفر ، وكفر لا يخرج من الملة وشرك أصغر فأكثر ما يكون في إطلاق النصوص التي أطلقت على بعض المعاصي أنها كفر أو شرك مع كون الدلائل الأخرى تثبت وتقرر أن صاحب تلك المعاصي مؤمن ليس خارجاً عن الإسلام ومنهج السلف فيها أنهم لا يحكمون على أصحاب تلك المعاصي بالكفر المخرج من الملة وإن كانوا يطلقون عليهم ما أطلقه الشارع من اسم الكفر أو الشرك .

قال أبو عبيد :

" وأما الآثارا لمرويات بذكر الكفر والشرك ووجوبهما بالمعاصي فإن معناها عندنا ليست تثبت على أهلها كفسراً ولا شركاً يزيلان الإيمان عن صاحبه إنما وجوهها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون . . . فمبين الشاهد على الشرك في التنزيل قول الله تبارك وتعالى في آدم وحواء عند كلام إبليس إياهما ( هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلما تخشاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به ) إلى قوله ( جعلنا له شركاء فيما آتاهما ) (١) وإنما هو في التأويل أن الشيطان قال لهما سميا ولدكما عبد الحارث (٢) .

فهل لأحد يعرف الله ودينه أن يتوهم عليهما الإشراك بالله مع النبوة والمكان من الله ، فقد سُمى فعلهما شركاً وليس هو الشرك بالله .  
وأما الذي في السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم " أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر " (٣) فقد فسرك بقوله الأصغر أن هاهنا شركاً سوى الذي يكون به صاحبه مشركاً بالله " (٤)

(١) الاعراف ١٨٩ ، ١٩٠ ،

(٢) وقد علق الألباني على هذا بقوله " يشير المصنف إلى حديث لما حملت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد فقال سميه عبد الحارث فسمته عبد الحارث فعاش وكان ذلك من وحى الشيطان وأمره " ولكنه حديث ضعيف كما كنت بينته في الأحاديث الضعيفة (٣٤٢) والضمير في قوله تعالى (جعلنا) إنما يعود إلى اليهود والنصارى؛ بذلك فسره الحسن البصري كما رواه ابن جرير بسند صحيح عنه وهو أولى ما حملت عليه الآية كما قال الحافظ بن كثير في تفسيره كتاب الإيمان لأبي عبيد تعليق ٩٧

(٣) مسند الإمام أحمد ٤٢٨/٥ قال الألباني رجاله ثقة كتاب الإيمان لأبي

عبيد تعليق ٧٩ .

(٤) كتاب الإيمان لأبي عبيد ص ٩٣ - ٩٤

ثم ذكر رحمه الله أن مما يشهد لقوله أن الله تعالى قال ( ومن لم يحكم  
بفتنا أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (١) وأن ابن عباس رضى الله عنه  
قد قال فيها :

ليس بكفر ينقل عن الملة ، وأن عطاءً قال بأنه كفر دون كفر ، وأنه لا معنى إلا أن  
يقال أن هذا من سنن الكفار وطريقهم ، لأن من سنتهم الحكم بغير ما أنزل  
الله بدليل قوله تعالى عنهم (أفحكم الجاهلية يبغون ) (٢) (٣)

وذكر ابن تيمية ما يوافق هذا عند حديثه عن قوله صلى الله عليه وسلم :  
" اثنتان فى الناس هما بهم كفر الطعن فى النسب والنياحة على الميت " (٤) -

فقال رحمه الله :

"هما بهم كفر أى هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس فنفس الخصلتين كفر حيث  
كانتا من أعمال الكفار ، وهما قائمتان بالناس ، لكن ليس كل من قام به شعبه من  
شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه  
ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمناً حتى يقوم به أصل  
الإيمان " (٥)

وقال ابن القيم :

" إنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمناً ، وإن كان ما قام  
به إيماناً ، ولا من قيام شعبة من شعب الكفر به أن يسمى كافراً ، وإن كان ما قام به  
كفراً كما أنه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أن يسمى عالماً ،

(٢) المائدة ٥٠

(١) المائدة ٤٤

(٣) انظر كتاب الإيمان لأبي عبيد ٩٤-٩٥

(٤) رواه مسلم وقد تقدم ص ٢٤ ، ٩٥

(٥) الصراط المستقيم ص ٧٠

ولا من معرفة بعض مسائل الفقه والطب أن يسمى فقيها ولا طبيبا ولا يمنع ذلك أن تسمى شعبة الإيمان إيمانا ، وشعبة النفاق نفاقا ، وشعبة الكفر كفرا ، وقد تطلق عليه الفعل كقوليه " فمن تركها فقد كفر " (١) و " من حلف بغير الله فقد كفر " (٢) . . . فمن صدر منه خلة من خلال الكفر فلا يستحق اسم كافر على الإطلاق ، وكذا يقال لمن ارتكب محرما إنه فعل فسوقا وأنه فسق بذلك المحرم ولا يلزمه اسم فاسق إلا بغلبة ذلك عليه ، وهكذا الزاني والسارق والشارب والمنتهب لا يسمى مؤمنا وإن كان معه إيمان ، كما أنه لا يسمى كافرا وإن كان ما أتى به من خصال الكفر وشعبه ، إذ المعاصي كلها من شعب الكفر كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان " (٣)

ولقد تناقل علماء الدعوة السلفية هذا الرأي في كتبهم حتى امتزج بأفكارهم وأقوالهم فيها هتموا أحدهم يقول :

" لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمنا ولا يلزم من قيام شعبة من شعب الكفر أن يسمى كافرا ، وإن كان ما قام به كفر ، كما أنه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أو من أجزاء الطب أو من أجزاء الفقه أن يسمى عالما أو طبيبا أو فقيها ، وأما الشعبة نفسها فيطلق عليها اسم الكفر كما في الحديث ( اثنان في أمتي هما بهم كفر الطعن في الأنساب والنياحة على الميت ) (٤) وحديث ( من حلف بغير الله فقد كفر ) (٥) ولكنه لا يستحق اسم الكافر على الإطلاق " (٦)

- 
- ( ١ ) سنن الترمذى مع التحفه ٣٦٩/٧ كتاب الإيمان قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح غريب .  
 ( ٢ ) سنن الترمذى مع التحفه ١٣٥/٥ كتاب الإيمان والنذور قال الترمذى هذا حديث حسن  
 ( ٣ ) كتاب الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٢٩ - ٣٠  
 ( ٤ ) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٦/١ كتاب الإيمان .  
 ( ٥ ) سنن الترمذى مع التحفه ١٣٥/٥ كتاب الإيمان والنذور - قال الترمذى هذا حديث حسن .  
 ( ٦ ) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية / رسائل الشيخ عبد اللطيف ١٨/٣

وهو كلام مقتبس من كلام ابن القيم ، وابن تيمية ، ولهذا قال بعده " فمن عرف هذا عرف فقه السلف وعمق طومهم وقلّة تكلفهم " (١)

وبناءً على تلك النصوص فإننا نستنتج شروطاً أو ضوابط للحكم بالكفر الأصغر وهي :

١- أننا لا نطلق الحكم بتسمية عمل أو قول أنه كفر إلا إذا نص عليه الكتاب أو السنة .

٢- أن لا نعتقد أن هذا الكفر الذي أطلقه الشارع كفر مخرج من الملة ، مادام قائله على الإيمان .

٣- أن نطلق على هذا الكفر ما أطلقه السلف بأنه كفر أصغر ، أو كفر دون كفر ، أو كفر لا يتقل عن الملة .

وهذا فإنه إذا ارتكب عبد ذنباً من تلك الذنوب التي نص الشارع على إطلاق الكفر عليها أو على أصحابها ، فإننا نطلق عليه الكفر كما أطلقه الكتاب والسنة إلا أننا لا نحكم على أصحابها بالإرتداد أو الخروج عن الملة بل نفسره كما فسره السلف بأنه كفر دون كفر أو كفر لا يخرج من الملة ، ولا نعامله معاملة الكافر الأصلي أو المرتد ، وإنما نعامله معاملة العاصي المذنب الفاسق فنكرهه لما فيه من خصال الكفر والفسق حتى يتوب منها .

## الفصل الثانى

\*\*\*\*\*

التكفير عند السلف

وفيه مبحثان :-

- الأول : السلف لا يكفرون بكل الذنوب
- الثانى : السلف يكفرون من ثبت كفره

\*\*\*\*\*

## المبحث الأول : السلف لا يكفرون بكسل الذنوب

\*\*\*\*\*

سبق لنا أن تطرفنا لنشأة التكفير وطمنا أن نشأته — من حيث الحكم على من كفر بعد إسلامه — تعود إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه من مناهج السلف ، لكن من حيث تكفير المسلمين بالذنوب ، أو الكبائر منها فإن نشأته تعود إلى خلافة على رضى الله عنه وظهور الخوارج والشيعة ، وقد طمنا أيضا أن أهمل السنة والجماعة يخالفون أهل تلك البدعة فيما ذهبوا إليه من تكفير المسلمين بالذنوب (١) .

وفى هذا المبحث سوف نذكر أدلة أهل السنة والجماعة الدالة على عدم التكفير بالذنوب من الكتاب والسنة وأقوال السلف .

لكن قبل أن ندخل في تلك الأدلة يحسن أن نذكر أصول الفرق المكفرة بالذنوب ثم نذكر تلك الأدلة لتكون بمثابة النقض لتلك الأصول : (٢)

فأصل قول الخوارج : أنهم يكفرون بالذنوب ويعتقدون ذنبا ما ليس بذنوب ويسرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب . . . .

ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه ما يستحلون مسن الكافر الأصلي .

وأصل قول الرافضة : تفضيل على على غيره ، وأنه إمام معصوم من خالفه كفر ، وأن الصحابة كتبوا النص الدال على خلافته فكفروا ، وأكثرهم يكفر من خالف قولهم .

وأصل قول المعتزلة : أنهم يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك .

(١) سبق إيضاح هذا فى مبحث نشأة التكفير ص ٦٥

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٣٥٥ — ٣٥٧ ، ١٩/٧٢ — ٧٣

وأما المرجئة : فليسوا من هذه البدع المغلظة وقد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة (١) ، وكانوا يُعدُّون من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بما زادهم من الأقوال المغلظة .  
 وهم بعكس تلك الفرق لا يرون تكفير أحد من المسلمين بذنبي حتى وإن نطق بالكفر أصل به كما أوضحنا ذلك في نشأة التكفير (٢) .

فباب التكفير وعدمه عظمت فيه الفتنة والمحنة بين المسلمين وكثر فيه الإفتراق وتشتت فيه الأهواء والآراء فأصبح الناس فيه على طرفين ووسط :

فطائفة تقول لا تكفر من أهل القبلة أحدا وهم المرجئة فتنفى التكفير نفيًا عامًا مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين والذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى ، فهو لا في طرف .

وطائفة تقول تكفر بكل ذنب وهم الخوارج ، ومثلهم المعتزلة الذين يقولون بحبوط الإيمان بالكبائر ، فهو لا في طرف . (٣)

وأهل السنة والجماعة وسط بين الطرفين فلم يكفروا المسلم بمجرد الذنب ما لم يستحلّه ، وما لم يكن شركًا بالله ، أو يعتقد كفرًا ، إذ من عقائدهم أن الإيمان يتبعض ويتفاضل ، وطيه فإن ولاية الله تتفاضل وتتبعض بحسب ذلك ، فالعاصي بذنب يبعُد عن الله ولا يخرج من الملة ، والمطيع بطاعة يقرب من الله وقد لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان .

(١) وهم من يطلق عليهم مرجئة الفقهاء .

(٢) أنظر ص ٦٨ - وما بعدها .

(٣) شرح القيدة الطحاوية ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

نظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٤٣٧/٣

وأنظر مجموع الفتاوى ٣٥٥/٣



وهذا الاعتقاد هو الذى كانت طيه الشرائع قبل الإسلام ، وجاء به الإسلام فإن الله تعالى قد بين الفرق بين المتدين الفاسق والكافر الجاحد فى كل ملة ، وأثبت العذاب الشديد والخلود للكافر ، وجوّز خروج الفاسق من النار بشفاة الأنبياء ، وأظهر فى تقرير هذا المعنى اسم المتدين فى كل ملة بتلك الملة ، وأثبت فى التوراة هذه المنزلة لليهودى والعبرى ، وفى الإنجيل للنصرانى ، وفى القرآن العظيم للمسلمين (١) .

ولتمام إيضاح رأى أهل السنة والجماعة ، والذى طيه لسلف هذه الأمم من عدم التكفير بالذنوب مطلقا ، تذكر الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف :

فمن أدلة الكتاب :

قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ركم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ) (٢)

فنادى سبحانه من اقترف معصية القتل وهى من أعظم المعاصى وقد سماها النبى صلى الله عليه وسلم كفراً فى قوله " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " (٣) بالإيمان حيث قال ( يا أيها الذين آمنوا ) ، وجاء فى نفس الآية ما يؤيد بقاء الإيمان لمن اقترف تلك المعصية وذلك بوصف المتقاتلين بالأخوة فقال ( فمن عفى له من أخيه ) ، وذلك إشارة الى قوله تعالى ( إنما المؤمنون أخوة ) (٤)

( ١ ) الدين الخالص ج ١ / ٨٤

( ٢ ) البقرة ١٧٨

( ٣ ) الحديث رواه البخارى ومسلم وقد تقدم ص ٢٤ ، ص ١١٢

( ٤ ) الحجرات ١٠

قال ابن الجوزى :

" دل قوله تعالى ( من أخيه ) على أن القاتل لم يخرج عن الإسلام " (١) ،

وقال ابن تيمية :

" الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصى " (٢) واستدل بالآية التى نحن بصددها .

وقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى يكفركم عنكم سيئاتكم ويدرخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار يوم

لا يخزى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين

أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا أنك

على كل شئ قدير ) (٣) .

فأطلق سبحانه اسم الإيمان على أصحاب السيئات وأمرهم بالتوبة منها ووعدهم

بإجابة توبتهم ، فدل على عدم كفر أصحاب الذنوب والسيئات إن كانوا

مؤمنين ، ولذلك قال تعالى فى سورة الأنعام ( أنه من عمل منكم سرا بجهالة

ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ) (٤) وقال فى الأعراف ( والذين

عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ) (٥)

وقوله تعالى ( وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ) (٦) .

وهذه الآية من أعظم ما يستدل به على المخالفين فى كون الذنوب لا تخرج

صاحبها عن الإيمان ، فإن الله قد أمر جميع المؤمنين بالتوبة لكونهم

يتعرضون دائما للمعصية فالتوبة تدارك لما يحصل من التقصير فى

امتثال الأوامر واجتناب النواهي . (٧)

( ١ ) زاد المسير فى علم التفسير ١ / ١٨٠

( ٢ ) مجموع الفتاوى ٣ / ١٥١ ( ٣ ) التحريم ٨

( ٤ ) الانعام ٥٤ ( ٥ ) الأعراف ١٥٣

( ٦ ) النور ٣١

( ٧ ) أسواق البيان للشنقيطى ٦ / ٢٠٣

وقد جعلها من صفاتهم فقال تعالى ( الثابتون العابدون الحامدون السائحون  
الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود  
الله وبشر المؤمنين ) (١)

وأخبر أنه يحبهم فقال ( إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) (٢) .  
وقوله تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما  
على الأخرى فقاتلتا التي تبغى حتى تغى إلى أمر الله فإن قامت  
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ، إنما  
المؤمنون إخوانة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ) (٣)  
فحصول معصية القتل بين المسلمين - والتي سماها النبي صلى الله عليه وسلم  
كفرا في قوله " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " (٤) وكونها من كبائر الذنوب  
كل ذلك لم ينقل المسلم من الإيمان إلى الكفر ، إذ سماهم الله مؤمنين ، ثم  
أثبت لهم الأخوة فقال ( فأصلحوا بين أخويكم ) فدل ذلك على انتفاء الكفر  
عنهم ، وهذا ما عليه سلف هذه الأمة وطماؤها ، ولهذا بَوَّب البخاري رحمه الله  
لهذه الآية بابا مستقلا فقال :

" باب ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) فسامهم المؤمنين (٥)  
قال ابن حجر في الفتح :

" واستدل المؤلف . . . على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر؛ بأن الله  
تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) ثم  
قال ( إنما المؤمنون إخوانة فأصلحوا بين أخويكم ) (٦) .

(١) التوبة ١١٢ (٢) البقرة ٢٢٢

(٣) الحجرات ٩ ، ١٠

(٤) رواه البخاري ومسلم وقد تقدم تخريجه ص ٢٤ ، ص ١١٢

(٥) صحيح البخاري مع الفتح ج ١ / ٨٤ كتاب الإيمان .

(٦) فتح الباري ١ / ٨٥

وقوله تعالى : ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء )  
ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما ) وفي آية أخرى ( فقد  
ضل ضلالا بعيدا ) (١)

وفي هاتين الآيتين يخبر تعالى أنه يغفر كل الذنوب مهما عظمت إذا كانت دون  
الشرك ، حتى وإن لم يتب منها ، وذلك لما هو معروف أن التوبة حتى من الشرك  
مقبولة ، وهو دليل على أن فاعل تلك الذنوب لا يكفر إلا بالشرك بالله ، قال  
ابن حجر " قوله تعالى ( ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) صبر ما دون الشرك  
تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر " (٢) وقال  
ابن بطال (٣) :

" المراد بقوله ( ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) من مات على كل ذنب سوي  
الشرك (٤) .

وقد عقد البخارى فى صحيحه بابا فى كتاب الإيمان بعنوان " باب المعاصى من  
أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك " وأورد هذه الآية  
دليلا على ما يقول (٥) ، قال ابن بطال :

" ثم قال للبخارى الرد على من يكفر بالذي نوحى كالخوارج ويقول إن من مات على ذلك  
يخلد فى النار والآية ترد عليهم " (٦)

(١) النساء ٤٨ ، ١١٦ (٢) فتح البارى ٨٥/١

(٣) هو على بن حلف بن عبد الملك بن بطلال القرطبي المالكي محدث فقيه ،

شرح الجامع الصحيح للبخارى توفى سنة ٤٤٩ هـ

أنظر ترجمته فى : سير اعلام النبلاء ٤٧/١٨ ت ٢٠

الديباج المذهب ١٠٥/٢ - ١٠٦ ت ١٥

معجم المؤلفين ٨٧/٧

(٤) فتح البارى ٨٥/١

(٥) صحيح البخارى مع الفتح ٨٤/١

(٦) فتح البارى ٨٥/١

وقوله تعالى ( ٥٥٥ ) وعصى آدم ربه فغوى ( ٥ )

هذه الآية وأمثالها من الآيات التي وصف الله فيها ذنوب بعض الأنبياء

دليل على حصول الذنوب حتى من الأخيار ، ولا يعنى هذا كفرهم

قال ابن بطه (١) :

" وقد وصف الله ذنوب الأنبياء صلوات الله عليهم فى كثير من القرآن ، وإخوة

يوسف فقد ظلموا أخاهم وعقوا أباهم وعصوا مولاهم وهم مع ذلك أخيار

أبرار من أهل الجنة " (٢)

ومن أدلة السنة فى عدم التكفير بالذنوب :

حديث أبى ذر أنه قال :

إنى سابت رجلا فعيرته بأمه فقال لى النبى صلى الله عليه وسلم : " يا أبا ذر

أعيرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهلية " (٣)

فهذا الحديث خاطب فيه النبى صلى الله عليه وسلم أحد أصحابه المشهورين

بالفضل أنه يحمل صفة من صفات الجاهلية ، ولا يعنى هذا أنه كفره بذلك وحكم

عليه بالخروج من الإسلام إنما يفهم من خطابه ذلك دعوته لتركها لأنها من خصال

الكفر التى كان يتصف بها أهل الجاهلية

قال ابن حجر " قصة أبى ذر انما ذكرت ليستدل بها على من بقيت فيه خصلة

من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها سواء كانت مسن

الصغائر أم الكبائر " (٤)

( ١ ) هو عبيد الله بن محمد بن محمد الجعفى الحنبلى المعروف بابن بطه

من مصنفاته الإبانه عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ولد

سنة ٣٠٤ هـ وتوفى سنة ٣٨٧ هـ

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٦/٥٢٩-٥٣٣ ت ٣٨٩

شذرات الذهب ٣/١٢٢-١٢٤

مجمع المؤلفين ٦/٢٤٥

( ٢ ) كتاب الشرح والإبانه ٢٦٦، ٢٦٧

( ٣ ) صحيح البخارى مع القتح ١/٨٤ ( ٤ ) فتح البارى ١/٨٥

( ٥ ) طه ١٢١

ومنها حديث أبي ذر أيضا في صحيح مسلم قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد ، ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعسا ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة ، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة \* (١)

ففي هذا الحديث موضعان للإستدلال لمذهب أهل السنة بعدم التكفير بالذنوب أحدهما :

قوله : " ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر " فقد أخبر سبحانه في هذا الحديث القدسي أن الحكم على أهل السيئات إما العقوبة بقدر السيئة وإما أن يتجاوز ويعفو ، ولم يذكر أن فاعلها يكفر أو يخرج عن الملة كما يعتقد الخوارج والمعتزلة .

والموضع الثاني :

قوله : " ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة " . فقد أخبر سبحانه أن من جاء يوم القيامة بذنوب كثيرة تقارب ملء الأرض لكنها خالية من الشرك فإن الله يتجاوز عنها ويغفرها ، إلا يكون صاحبها كافرا ، بل يكون مغفورا له .

فدل الحديث على عدم التكفير بالذنوب كما عليه اعتقاد أهل السنة والجماعة وعلى بطلان اعتقاد من كفر بها .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٤٢/٥

ومنها حديث أبي بكره <sup>(١)</sup> رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ، فقلت يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حريصا على قتل صاحبه " <sup>(٢)</sup>

فسمى صلى الله عليه وسلم المتقاتلين مسلمين مع اقترافهما لمعصية القتل ، وأخبر عن عقوبتهما بالنار ، فدل أن المسلم لا يكفر بالمعصية مع أنه قد يعاقب بالنار تطهيراً من ذنبه إذا لم يغفر له .

ومعنى هذا الحديث كمعنى قوله تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) <sup>(٣)</sup> التى سبق الكلام عنها <sup>(٤)</sup> إلا أن الآية قد أطلقت على المتقاتلين الإيمان ، بينما الحديث أطلق عليهما الإسلام دون الإيمان والآية لم تحكم على المتقاتلين بالنار ، بينما الحديث حكم عليهما بالنار ولعل الفرق والله أعلم - أن الآية لما كانت تدل على حصول الحرب بين جماعتين فقد يكون من أفرادهما من دخل الحرب وهو كاره أو ظان أن الجماعة التى اشترك معها على الحق دون الأخرى أو نحو ذلك فكان إطلاق الإيمان أولى ، بينما الحديث يدل على حصول القتال بين اثنين ولا مجال للاحتتمالات الماضية بينهما . <sup>(٥)</sup>

(١) هو نفيح بن الحارث بن كلدة <sup>ص</sup> عمرو الثقفى - ويقال نفيح بن مسروح - مشهور

بكنيته أبو بكره - من فضلاء الصحابة ، توفى سنة ٥٢ هـ

أنظر ترجمته فى : الإصابة ١٠/١٨٣ ت ٨٧٩٤

أسد الغابة ٥/٣٨ ت ٥٧٣١

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٨٥/١

(٣) الحجرات ٩ (٤) أنظر ص ١٥٨

(٥) ومع هذا فإنه لا يدل على كفر المتقاتلين فإن الله قد يعذب على بعض

العصاى ثم يدخل الجنة .

ومنها حديث أبي ذر قال :

قال صلى الله عليه وسلم : " ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة ، قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ، قلت وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر . . . الحديث " (١)

وفى لفظ " من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة أولم يدخل النار " (٢)

فاتضح لنا من حديث أبي ذر باللفظين أن من مات على التوحيد متخلصاً من الشرك وإن ارتكب المعاصي كالزنا والسرقه فإن مصيره إلى الجنة وينجو من النار إن غفر الله له .

والحديث فيه تأكيد للرد على من اعتقد أن صاحب الذنوب يكفر ويكون مآله النار ، ويفهم ذلك من تكرار أبي ذر السؤال وجواب الرسول له ، وقوله بعد الثالثة على رغم أنف أبي ذر .

قال النووي رحمه الله :

" قوله صلى الله عليه وسلم " وإن زنى وإن سرق " . . . حجة لعذب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود فى الجنة " (٣)

وقال ابن حجر :

فى شرح صحيح البخارى " وفى الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون فى النار وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة " (٤)  
لكن لا يفهم من هذا الحديث أن المعاصى لا تؤثر فى الإيمان ولا تنقصه كما ذهب إليه أهل الإرجاء .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ج ١٠ / ٢٨٣

(٢) " " " " ج ١ / ٣٠٦

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨٩ / ١ (٤) فتح البارى ١١١ / ٣



وجاء في نفس الشرح أيضا أن " حديث أبي ذر من أحاديث الرجاة التي أفضى الإتكال عليها ببعض الجهلة إلى الإقدام على الموقات ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد صلى الله عليه وسلم على أبي ذر استبعاده " (١)

أقول: حتى وإن لم يتكفل الله بها وعاقبه على ذلك فلا يمنع أن يكون مصيره إلى الجنة بعد العقوبة .

وأشير هنا إلى أمرين قد يُسأل عنهما في هذا المقام :

أولهما : هل مصير أهل الكبائر التائبين عنها كمصير العصيين عليها ؟

والثاني :: هل الحدود كفارات للذنوب التي أقيمت من أجلها ؟

أما الأول : فإن المذنب إن كان على التوحيد واقترب ذنوبا كبائر فهو على حالين

إما تأثب قبل موته توبة نصوحا فإن الله يقبل توبته ويدخله الجنة .

وإما مصير على الكبائر حتى الموت فإنه تحت المشيئة إن شاء غفر له

وإن شاء عاقبه على ذنبه ثم أدخله الجنة .

قال النووي رحمه الله :

" وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به لكن إن لم يكن صاحب

كبيرة مات مصرا عليها دخل الجنة أولا ، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرا عليها فهو

تحت المشيئة فإن عفى عنه دخل أولا، وإلا عذب ثم أخرج من النار وولد في الجنة " (٢)

وقال في موضع آخر :

" مذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب

منها ، بل هو بمشيئة الله تعالى ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه خلافا للخوارج والمعتزلة (٣)

(١) فتح الباري ١١١/٣

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨٩/١

(٣) نفس المصدر ٢٩٧/٤

ودلائل ذلك كثيرة في الكتاب والسنة ، ليس هنا مجال حصرها .  
 وأما الثانى : وهو هل الحدود كفارات للذنوب فقد ورد فيه حديث عبادة بن  
 الصامت <sup>(١)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " بايعونى على أن لا  
 تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا  
 ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا فى معروف فمن وفى  
 منكم فأجره على الله ومن أصاب فى ذلك شيئاً فعوقب فى الدنيا  
 فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى  
 الله إن شاء عفا عنه وإن شاء طاقبه " <sup>(٢)</sup>

ومثله حديث علي رضى الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أصاب حداً فعجل الله له عقوبته فسى  
 الدنيا فالله أعدل من أن يهتئى على عبده العقوبة فى الآخرة ، ومن أصاب  
 حداً فستره الله عليه وعفا عنه فالله أكرم من أن يعود فى شئى قد عفا عنه " <sup>(٣)</sup>  
 ومعنى الحد يثنى الماضيين ما روى الطبرانى من حديث ابن عمر مرفوعاً :  
 " ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب " <sup>(٤)</sup>

( ١ ) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أمية الخزرجى الأنصارى أبو الوليد ،

استنظف الرسول صلى الله عليه وسلم على الصدقات توفى سنة ٣٤ هـ

أنظر ترجمته فى : أسد الغابة ٥٦/٣ ت ٢٧٨٩

الإصابة ٣٢٢/٥ ت ٤٤٩٠

( ٢ ) صحيح البخارى مع الفتح ٦٤/١

( ٣ ) المستدرک على الصحيحين ٧/١ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح

الإسناد ولم يخرجاه .

سنن الترمذى مع التحفة ٣٧٨/٧ كتاب الإيمان ، وقال الترمذى هذا

حديث حسن غريب .

( ٤ ) مجمع الزوائد ٢٦٥/٦ ، قال الهيثمى : وفيه ياسين الزيات وهو متروك

وقد استنتج العلماء من مجموع هذه الروايات أن الحدود كفارات للذنوب .

فقال القاضي عياض :

" ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث (١) - يهمني

حديث عبادة بن الصامت - المتقدم قريبا -

وقال النووي " إن من ارتكب ذنبا يوجب الجدة حد سقط عنه الأثم " (٢)

ولم يخفل العلماء عن ظاهر معارضة حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " . . . وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟ " (٣) للأحاديث

الماضية .

فذكر القاضي عياض أن حديث عبادة المتقدم أصح إسنادا ، وأن حديث أبي هريرة

هريرة على احتمال الصحة يمكن الجمع بينه وبين حديث عبادة بأن يكون حديث

أبي هريرة ورد أولا قبل أن يُعلم الله بنبوته ثم أعلمه بعد ذلك (٤) .

وقد رجح ابن حجر صحة الحديث والجمع الأخير ، ثم توسع في إيضاح ذلك

فليراجع عند الحاجة . (٥) هذه بعض أدلة الكتاب والسنة على عدم التكفير بمجرد

الضماحي له وفهم جيش العطفاء لهذا الخبر .

ونذكر هنا بعض أقوال علماء السلف التي اثبتت على تلك الأدلة وغيرها :

---

( ١ ) أنظر فتح الباري ١/٦٦ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٤/٢٩٧

( ٢ ) شرح النووي على صحيح مسلم ٤/٢٩٧

( ٣ ) المستدرک على الصحيحين ١/٣٦ ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح

على شرط الشيخين ولا أعلم له علم ولم يخرجاه .

( ٤ ) أنظر فتح الباري ١/٦٦

( ٥ ) فتح الباري ١/٦٦ - ٦٨

قال أبو حنيفة رحمه الله (١) :

" ولا تكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها ولا ننزله  
عنه اسم الإيمان ونسبته مؤمناً حقيقة ، ويجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير  
كافر " (٢) .

وقال النووي رحمه الله :

واعلم أن مذهب أهل الحق أن لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب ولا يكفر أهل  
الأهواء والبدع " (٣)

وقال ابن بطه رحمه الله :

" وقد أجمعت العلماء لاخلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب  
ولا نخرجه من الإسلام بمعصية، نرجو للمحسنين ونخاف على المسيء ، ولا نقول  
بذلك بقول المعطلة فإنها تقول من أتى ذنباً واحداً في عمره أو ظلم بحبة فسى  
عمره فقد كفر " (٤)

وقال الصابوني رحمه الله (٥) :

" ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر وكبائر فإنه لا يكفر  
وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله

(١) هو النعمان بن ثابت التيمي — أبو حنيفة — إمام الحنفية ، فقيه مجتهد ولد  
سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ — ٤٥٤ ت ٧٢٩٧  
البداية والنهاية ١٢٣/١٠ — ١٢٤  
تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ — ١٦٩ ت ١٦٣

(٢) كتاب الفقه الأكبر مع شرحه للملا علي القاري ص ١٠٢ — ١٠٣

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٨/١ .

(٤) الشرح والإبانة لابن بطه ص ٢٦٥ ، وهذه عبارة ليست في غير كتابه هذا هو مؤلف التواريخ .

(٥) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل — أبو عثمان الصابوني  
ولد سنة ٢٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٤٤٩ هـ .

أنظر ترجمته في : البداية والنهاية ٨٣/١٢ ، العبر ٢٩٤/٢  
شذرات الذهب ٢٨٢/٣ — ٢٨٣

مز وجل إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالما فانما غير مبتلى بالنار ولا  
 معاقب على ما ارتكبه واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار ،  
 وإن شاء عفا عنه وعذبه مدة بعذاب النار وإذا عذبه لم يخلده فيها بل اعتقه  
 وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار \* (١)

وسئل ابن تيمية رحمه الله عن العبد المؤمن هل يكفر بالمعصية أم لا ؟ فأجاب:  
 " لا يكفر بمجرد الذنب فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير  
 المحصن يجلد ولا يقتل ، والشارب يخلد ، والقاذف يجلد والسارق يقطع، ولو كانوا  
 كفارا لكانوا مرتدين ووجب قتلهم وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف " (٢)  
 وقال السفاريني رحمه الله (٣) :

" والحق مذهب أهل الحق من أهل السنة أن مرتكبي الكبيرة في مشيئة الله تعالى  
 وعقوه لأن أصل الإيمان في التصديق باللله والمعركة والإذعان بوجود ونصوص  
 الكتاب والسنة لا تدل إلا على هذا " (٤)

وبهذه الدلائل من الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة على عدم التكفير بالمعاصي  
 يتضح أن المؤمن الموحّد مهما اقترف من الذنوب فإنها لا تخرجه عن الإيمان ولا يكفر  
 قال بعض المحققين " الموحّد لا يُلقى في النار كما يلقي الكفار ولا يبقى فيها كما  
 يبقى الكفار " (٥) .

(١) مجموعة الرسائل المنيرة / رسالة عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني  
 ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠٧/٤

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي السفاريني - شمس الدين أبو العون عظيم بالأصول

والحديث ، ولد سنة ١١١٤ هـ وتوفي سنة ١١٨٨ هـ .

أنظر ترجمته في : الأعلام ٢٤٠/٦ ، معجم المؤلفين ٢٦٢/٨

هدية العارفين ٣٠٤/٢

(٤) لوامع الأنوار البهية ٣٦٨/١

(٥) لوامع الأنوار البهية ٣٦٩/١ - ٣٧٠

قال السفاريني " والنصوص على قول أهل الحق والأدلة كثيرة جدا فدل الكتاب والسنة واتفاق الفرقة الناجية على أنه لا يخلد في النار أحد من أهل التوحيد " (١) والآن وبعد أن اتضح قول أهل السنة والجماعة والذي عليه سلف هذه الأمة من عدم التكفير بالذنوب وذلك بأدلة الكتاب والسنة واجماع الأئمة .

نأتى لإيضاح شيء من تفاصيل هذا القول :

فمن المعلوم أن مسمى المعصية كما يطلق على الذنوب التي هي دون الكفر فإنه يعم الكفر والشرك ، فلا يفهم من كون السلف لا يكفرون بالذنوب أنهم لا يكفرون أحدا من المسلمين حتى وإن كفر بالله أو أشرك أو استحل محرما ، فإن الحكم على الكافر بالكفر هو مذهب السلف (٢) .

ولهذا فإن قول السلف بعدم التكفير بالذنوب ، وقولهم : لا يجوز تكفير أهل القبلة بذنوب ليس على إطلاقه ، إنما يريدون بذلك ما لم يكن هذا الذنب شركا بالله أو كفرا مخرجا من الملة ، أو استحلالا للماعن تهريمه ولهذا فقد حكم الرسول وأصحابه من بعده على أناس بالكفر لما أشركوا بالله وسبوا رسوله واستحلوا المحرمات كما أوتحننا ذلك في نشأة التكفير ، والشواهد على هذا من أقوال علماء السلف كثيرة :

فمن ذلك قول أبي حنيفة المتقدم : " ولا تكفر مسلما بذنوب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها . . . " (٣)

فاشترط رحمه الله لعدم التكفير بالذنوب كون المذنب لم يستحل الذنب ، فعلم أن المستحل يكفر .

(١) لوامع الأنوار البهية ٣٧٠/١

(٢) كما سيأتى بإيضاحه في المبحث التابع لهذا .

(٣) الفقه الأكبر مع شرح الملا على القارى ص ١٠٢

ومن ذلك قول النووي بعد أن ذكر أن مذهب أهل الحق أنهم لا يكفرون بالذنوب قال : " إن من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم برديته وكفره إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعييدة ونحوه من يخفى عليه ، فيعرف ذلك فإن استمر حكم بكفره " (١)

فأوضح رحمه الله أن أهل السنة يحكمون بالردة والكفر على من جحد ما يعلم من دين الإسلام بالضرورة ، وذلك بجانب كونهم لا يكفرون بالذنوب .

ومن ذلك قول الطحاوي " ولا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلها ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله " (٢)

فأوضح رحمه الله أن المرتكب للذنب من أهل القبلة لا يكفر لكن شرط ذلك عدم الإستحلال للذنب ، فكأن المستحل للذنب لا يدخل في قاعدة عدم التكفير بالذنوب .

وحتى لا يظن ظان أن قول أهل السنة بعدم التكفير بالذنوب يساوى قول المرجئة نفى قولهم فقال :

ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله .

ومن ذلك قول محمد بن نصر المروزي<sup>(٣)</sup> : عن قوله تعالى ( . . . ) ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه فى قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ، أولئك هم الراشدون ) (٤)

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٨/١

(٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٣٥٥

(٣) هو أبو عبد الله فقيه أصولي محدث حافظ، ولد ببغداد ونشأ بنيسابور ولد سنة ٢٠٢ وقيل ٢٠٠ هـ وتوفى ٢٩٤ هـ .

انظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣/٣١٥ - ٣٢٨ ت ١٤١٦

تهذيب التهذيب ٩/٤٨٩ - ٤٩٠ ت ٧٩٨

تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٠ - ٦٥٣ ت ٦٧٤

(٤) الحجرية ٧

قال : " لما كانت المعاصي بعضها كفر وبعضها ليس بكفر فرق بينهما فجعلها ثلاثة أنواع . نوع منها كفر ، ونوع منها فسوق وليس بكفر ، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق ، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين " (١)

وقال ابن تيمية : " إن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد يحبط ما يقابلها عند الكفر أهل السنة ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة . . . . . وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضا ، وبين حكم الكفار في الأسماء والأحكام ، والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة يدل على ذلك " (٢)

فأوضح رحمه الله أن المعصية مهما عظمت لا تحبط جميع الحسنات إلا إن كانت تلك المعصية الكفر بالله فإنها تحبط الحسنات كلها فيحكم عليه بالكفر حينئذ لئلا يفتقد الإيمان من قلبه وعدم وجود مانع من إطلاق الكفر عليه .

ولأجل ما تقدم فإن كثيرا من الأئمة امتنعوا عن إطلاق القول بأنهم لا يكفرون بحد أو بذنوب بل يقولون إننا لا نكفرهم بكل ذنب كما يفعله الخوارج (٣) ، قالوا : وفرق بين النفي العام ونفي العموم ، والواجب إنما هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب . (٤)

(١) أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٢/٧

(٢) أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٢٢/١٠

(٣) ومن هنا سمينا هذا المبحث (السلف لا يكفرون بكل الذنوب)

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٣٥٥ - ٣٥٦

والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر للملا علي القاري ص ٢٤٣



وهنا تساؤل وهو ماذا يعنى أهل السنة بأهل القبلة ؟ عند قولهم " لا تكفر  
أحدا من أهل القبلة " .

فإنه ينبغى أن يُعلم أنه ليس مرادهم من يتجه فى صلاته إلى القبلة مطلقا  
دون كونه على الاعتقاد الصحيح ، وقد ذكر الملا على القارى أن المراد بأهل  
القبلة الذى يطلقه السلف هم الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين  
كحدوث العالم وحشر الأجساد وطم الله بالكليات والجزئيات وما أشبه ذلك (١) .

وذكر فى موضع آخر من الشرح نفسه أن إطلاق العلماء " عدم تكفير أهل القبلة  
بالذنب ليس المراد منه مجرد التوجه إلى القبلة دون اعتقاد صحيح فإن كثيرا  
من غلاة الروافض الذين يدعون أن جبريل غلط فى الوحي فأوحى به إلى محمد  
صلى الله عليه وسلم وكان قد أرسل إلى على رضى الله عنه ، وكذلك الذى

قالوا إن عليا إله هو لا " جميعا وإن صلوا إلى القبلة فإنهم ليسوا بمؤمنين (٢)

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أنس بن مالك رضى الله عنه " أمرت  
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا  
قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها  
وحسابهم على الله " (٣)

فبدأ صلى الله عليه وسلم بذكر الاعتقاد بأن لا إله إلا الله ، ومعلوم أن الشهادة  
بالرسالة من لوازم قول لا إله إلا الله ، كما أن الصلاة كما صلى رسول الله من  
علامات الشهادة برسالته ، ولهذا فإن من لم يعتقد الإيمان بالله ورسوله وإن صلى  
وصام وزعم أنه مسلم فليس ممن يدخل فى اسم أهل القبلة .

(١) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٣٠

(٢) المصدر السابق ص ٢٤١ ، وأنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/  
الرسائل الشخصية ص ٢٣٣

(٣) صحيح البخارى مع الفتح ٤٩٧/١

## المبحث الثاني : للسلف يكفرون من ثبت كفره

=====

سبق أن أوضحنا خطورة الإقدام على التكفير ، وتبين لنا أن السلف كانوا

يتحرون في حكمهم بالتكفير ، ولا يطلقون إلا ما أطلقه الشارع من الألفاظ .

وفي هذا المبحث سوف نبين أن احترازهم وتوقفهم هذا لا يمنع من الحكم بالكفر

على من ثبت في حقه التكفير .

فدلائل الكتاب والسنة على كفر من في قلبه الكفر والبغض للرسول وبغض ما جاء

به كثيرة متوافرة لكن يتفاوت الحكم ، فإذا أظهر العبد ما في نفسه من الشر بقول

أو فعل صار من الأعمال التي يستحق عليها الذم والعقاب (١) .

وإن كان هذا الشر شركا بالله أو جحودا لأمر ثابت في الكتاب أو السنة ، وتحققت

في فاعله شروط التكفير وانتفت موانعه حكم بكفره وخروجه من الدين ، فيُستتاب فإن

تاب وإلا حكم بقتله ووجب على الحاكم المسلم تنفيذ ذلك .

وإن كان كفرا غير مخرج من الملة أطلقنا عليه ما أطلقه الشرع من الكفر

أو الفسق أو نحو ذلك مع الاعتقاد أنه باق على الإسلام .

وأما إن أخفى العبد ذلك الشرك وكان ما أخفاه متضمنا لترك الإيمان بالله

ورسوله مثل الشك فيما جاء به الرسول أو بغضه ، فإن الله يعاقب هذا العبد على

كفره لتركه الإيمان الذي لا نجا ولا سعادة إلا به وإن لم يعلم بكفره أحد فسى

الدنيا ولا حكم عليه بأنه كافر . (٢)

وحد يثنا فيما إذا أظهر العبد القول أو الفعل الذي يُحكم عليه بمقتضاه بالكفر

هل نحن مأمورون بالحكم بكفره أم لا ، وما موقف السلف من ذلك ؟

(١) مجموع الفتاوى ١٤ / ١٠٧

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ١٤ / ١٠٨

فأقول إنه لم ترد نصوص صريحة فيما أعلم تدل على أمرنا بذلك لكن مجموع النصوص الدالة على مباحة الكفار والبراءة منهم وعدم موالاتهم وعدم التسوارث معهم قاضية بضرورة وأهمية معرفة الكافر والحكم عليه، وسوف أذكر بعضاً من هذه النصوص :

فمن كتاب الله جاءت عدة آيات :

منها قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ) (١)

فحذر الله تعالى عباده المؤمنين من اتخاذ أعدائهم وأعدائهم أولياء وذلك من أعظم الدواعي لتبين معرفة الكافر لا تتخذه عدواً والحذر من موالاته .

ومنها قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن أنتم أحببوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون ) (٢)  
قال ابن كثير :

" أمر تعالى بمباينة الكفار به وإن كانوا آباءً أو أبناءً ونهى عن موالاتهم إن استحبوا أى اختاروا الكفر على الإيمان " (٣)

وقال تعالى : ( لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ٠٠٠ الآية ) (٤)

(٢) التوبة ٢٣

(٤) المجادلة ٢٢

(١) الممتحنه ١

(٣) تفسير ابن كثير ٣٤٢/٢

قال سيد قطب : "إنها المفاصلة الكاملة بين حزب الله وحزب الشيطان

والإنحياز النهائي للصف المتميز ، والتجرد من كل عائق

وكل جاذب ، والإرتباط فى العروة الواحدة بالحبل الواحد" (١)

ولقد أمر الله نبيه فى عذة مواضع بالبعد عن الكفار ومخالفته لهم والبرائة منهم

فقال تعالى : ( وإن كذبوك فقل لى على ولكم أعمالكم أنتم بريئون مما

أعمل وأنا برئ مما تعملون ) (٢)

وقال تعالى : ( قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون

ما أعبد ، ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما عبد لكم

دينكم ولى دين ) (٣)

والآيات الدالة على مباحة الكفار والبرائة منهم والتحذير من موالاتهم كشيبة

وإنما أردنا ذكر البعض .

وأما أدلة ذلك من السنة :

فمنها : قوله صلى الله عليه وسلم " من جامع المشرك وسكن معه فانه مثله " (٤)

وفى رواية " لاتسكنوا المشركين ولا تجامعوهم ، فمن ساكنهم أو جامعهم

فليس منا " (٥)

(١) فى ظلال القرآن ٣٥١٤/٦ (٢) يونس ٤١

(٣) سورة الكافرون

(٤) سنن أبى داود مع العون ٤٧٧/٧ ، والحديث مختلف فى تصحيحه

فقال عنه الذهبى إسناده مظلم نقل ذلك عنه الشوكانى فى نيل الأوطار

٣٠/٨ ، وصححه الألبانى فقال فى صحيح الجامع عند الحديث رقم

٦٠٦٢ حسن وأحال إلى الأحاديث الصحيحة الحديث رقم ٢٣٣٠

(٥) المستدرک على الصحيحين ١٤٠/٢ ، قال الحاكم حديث صحيح على

شرط البخارى ومسلم ، وكذا الذهبى .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم " أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين " (١)

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم " لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين " (٢)

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم " لا تبدأ يا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاغطوه إلى أضيقه " (٣)

ومما يدل على أهمية معرفة الكافر والحكم عليه بالكفر أنه قد جاء في السنة النهى عن التوارث بين المسلمين والكافرين فقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أسامة بن زيد رضی الله عنه " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم " (٤)

وقد نقل ابن حجر عن جمهور العلماء أن التوارث يتعلق بالولاية ولما كانت مقطوعة بين المسلم والكافر انقطع (٥)

فدلت الآيات الماضية وما بعدها من الأحاديث على لزوم باعدة الكفار والبراء منهم ومقاطعتهم ، ولا شك أن هذا يدعونا إلى تبيين معرفة الكافر واستيضاح حاله ليحكم عليه بالكفر .

ولهذا فإنه يوجد كثير من كلام السلف يدل على أهمية تكفير الكافر وتكفير من لم يكفره ، بل وإلى تكفير من شك في كفره .

(١) سنن أبي داود مع العون ٣٠٣/٧ - ٣٠٤

(٢) سنن النسائي ٨٣/٥ ، وسنن ابن ماجه ١١٠/٢ مع اختلاف يسير في الألفاظ

(٣) سنن الترمذي مع التحفه ٢٢٧/٥

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ٥٠/١٢

(٥) فتح البارى ٥٠/١٢

ومن هذه النصوص ما ذكر الصابوني رحمه الله في أول رسالته عقيدة السلف وأصحاب الحديث أنه طلب منه أن يكتب رسالة تحوى أصول الدين التى منى عليها السلف والعلماء ودعوا إليها ونهوا عما يضادها ووالوا فى اتباعها وكفروا من اعتقد غيرها . (١)

فأثبت رحمه الله أن التكفير لمن حاد عن منهج السلف من لوازم عقائد السلف حيث يكفرون من اعتقد غير عقيدة السلف .

ومنها : أن القاضى عياض رحمه الله قد نقل الإجماع على كفر من لم يكفر الكافر ، وذلك عند كلامه عن تكفير من صوب أقوال المجتهدين فى أصول الدين حيث قال :

” وقائل هذا كله كافر بالإجماع على كفر من لم يكفر أحدا من النصارى واليهود وكل من فارق دين المسلمين أو وقف فى تكفيرهم أو شك “ (٢)

وذكر أن العلماء قد أجمعوا على كفر من ادعى الإلهية فى عيسى وأن المخالف فى تكفيرهم كافر (٣) .

ومنها : ما قاله ابن تيمية رحمه الله فى حكم سب الصحابة :

” أما من اقترن بسبه دعوى أن عليا إله أو أنه كان هو النبى وإنما غلط جبريل فى الرسالة فهذا لا شك فى كفره بل لا شك فى كفر من توقف فى تكفيره “ (٤) .

ومنها : ما ذكره الشريينى (٥) أحد فقهاء الشافعية أن من لم يكفر من دان بغير الإسلام كالنصارى أو شك فى كفرهم فإنه يكفر (٦) .

(١) الرسائل المنيرة / رسالة عقيدة السلف وأصحاب الحديث ١/١٠٦٠

(٢) الشفا ٢/٢٨١ (٣) الشفا ٢/٢٩٧ (٤) الصارم المسلول ٥٨٦

(٥) هو محمد بن أحمد الشريينى الشافعى - المعروف بالخطيب الشريينى

فقيه ، مفسر ، نحوى توفى سنة ٩٧٧ هـ .

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٨/٢٦٩ ، شذرات الذهب ٨/٣٨٤

(٦) أنظر مغنى المحتاج ٤/١٣٥

ومنها : أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد جعل عدم تكفير الكافر أو الشك في كفره كفراً ، حيث قال في تعديده لنواقض الإسلام :

\* الثالث : من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر إجماعاً \* (١) .

ومنها : ماجا<sup>١</sup> عن الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب أن من لا يحكم بالكفر على الكفار الذين ظهر كفرهم كأن يقول غيرهم كفار ، أولاً أقول هم كفار ، أن هذا يعتبر حكماً منه بإسلامهم ، إذ لا واسطة بين الكفر والإسلام وأن من سمي الكفر إسلاماً أو سمي الكفار مسلمين فهو كافر لكن إن أقبر بكفرهم ومنعه من التصريح بالحكم خوفه منهم فهو مذنب فاسق مداهين \* (٢) .

وماروى عن الإمام أحمد أن له في تكفير من لا يكفر روايتين وأن أصحابهما عننه أنه لا يكفر ، فقد أوضحه ابن تيمية رحمه الله فذكر ما مدلوله أن الخلاف ليس في تكفير من لا يكفر مطلقاً وأن هذا خطأ محض ، وأن التكفير بالعموم وتكفير من لا يكفر به هو مذهب السلف وضرب لذلك شواهد من أقوال السلف فذكر أن عبد اللبـن المبارك<sup>(٣)</sup> ، ويوسف بن أسباط<sup>(٤)</sup> وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم يكفرون الجهمية ولا يعتبرونهم من الشقيين والسبعين فرقة التي افرقت عليها هذه الأمة

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الخامس / الرسائل الشخصية ص ٢١٣

(٢) أنظر الجامع الفريد / رسالة أوثق عرى الإيمان ٣٦٤

(٣) هو عبد الله بن المبارك وأصح المرزى - إمام حافظ فقيه من أتباع التابعين ولد سنة ١١٨ هـ وتوفي سنة ١٨١ وقيل ١٨٢ هـ .  
أنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣٢/٣ ت ٣٢٢

تذكرة الحفاظ ١/٢٧٤ ت ٢٦٠ ، العبر ١/٢١٧

(٤) هو يوسف بن أسباط من قرية يقال لها شيخ طاب زاهد له مواظ وحكم توفي قبل المائتين .

أنظر ترجمته في : صفة الصفوة ٤/٢٦١ - ٢٦٦ ت ٧٩٣

سير أهلام النبلاء ٩/١٦٩ - ١٧١ ت ٥ ، الجرح والتعديل ٩/٢١٨ ت ٩١





معروفه فكل مؤمن موحد تارك لجميع المكفرات الشرعية فإنه تجب محبته ومسالته ونصرته ، وكل من كان بخلاف ذلك فإنه يجب التقرب إلى الله ببغضه ومعاداته وجهاده باللسان واليد بحسب القدرة ، فالولاة والبراة تابع للحب والبغض ، والحب والبغض هو الأصل فإن أصل الإيمان أن نحب نفسى الله أنبياءه وأتباعهم ، وأن نبغض فى الله من عاداه وهادى رسله ، وعلى هذا فإن كل من حكم الشرع بتكفيره فإنه يجب تكفيره ومن لم يكفر من كفره الله ورسوله فهو كافر مكذب لله ورسوله وذلك إذا ثبت عنده كفره بدليل شرعى (١) .

والسلف حين يهتمون بالحكم بالكفر على من ثبت كفره إنما يريدون التعمد بكراهته وبغضه ، فمعرفة حال الإنسان من إيمان أو كفر تحقق للمؤمنين التعمد بمحبته إن كان مؤمنا وكراهته إن كان كافرا إذ العبد أحوج شئ إلى علم ما يضره ليجتنبه ، وما ينفعه ليحرص عليه ويفعله فيحب النافع ويبغض الضار ، فتكون محبته وكراهته موافقتين لمحبة الله تعالى وكراهته ، وهذا من لوازم العبودية والمحبة ، ومتى خرج عن ذلك أحب ما يسخطه ربه وكره ما يحبه فتقصت عبوديته بحسب ذلك (٢) . وفى هذا امثال من السلف لما ثبت من أبى أمامة (٣) رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان " (٤)

(١) أنظر الفتاوى السعدية ٩٨ بتصرف .

(٢) أنظر إغاثة اللهفان ١٣٨/٢

(٣) هو صدى بن عجلان بن الخارث بن وهب الباهلى - أبو أمامة - مشهور بكنيته

توفى سنة ٨٦ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ١٣٣/٥ - ١٣٤ت ٤٠٥٤

أسد الغابة ٢/٣٩٨ت ٢٤٩٥

(٤) سنن أبى داود مع العون ٤٣٨/١٢ ، وقد صححه الألبانى أنظر

الأحاديث الصحيحة الحديث رقم ٣٨٠ ، وصحيح الجامع الحديث

رقم ٥٨٤١ .

ولهذا فإن السلف لا يحكمون بالكفر لمجرد هوى فى نفوسهم إنما يحكمون بالكفر على الشخص حين يرون صفات الكفر ظاهرة عليه من أقوال أو أعمال فقد يكون الشخص عند هم عدوا لله كافرا فيبغضونه ثم يصير وليا لله مؤمنا فيحبونه ، ولو كفر بعد الإيمان لكرهوه وأبغضوه ، ولو آمن بعد ذلك لسموه مؤمنا فموالاتهم ومعاداتهم لما يلزم الإنسان من صفات الإيمان والكفر . (١)

ويدل على ماضى قوله تعالى ( ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا ) (٢)

فوصفهم الله بكفر بعد إيمان ، وإيمان بعد كفر .

وقوله تعالى ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) (٣) بجانب قوله ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلفوا وإن يعودوا فقد مضت سنت الأولين ) (٤) فأخبر سبحانه أن الإنسان قد يكون كافرا عدوا لله مطرودا من رحمته وتلعنه الخلائق كلها إن وافى الله وهو على الكفر ، وأخبر فى الآية الأخرى أنه لوتاب قبل موته عن كفره لتاب الله عليه وغفر له .

فأهتمام السلف بتكفير الكافر بنا على اعتقادهم أنه يجب قطع صلة الحب والموالات لكل من كفر بالله حتى وإن كان أقرب قريبا أمثالا لقوله تعالى ( لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ.. الآية ) (٥)

( ١ ) أنظر مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٨٢ - ٥٨٣

( ٢ ) النساء ١٣٧

( ٣ ) البقرة ١٦١

( ٤ ) الأنفال ٤٤

( ٥ ) آل عمران ٢٨

وهناك أمر آخر - لاهتمام السلف ببيان الحكم على الكافر بالكفر - وهو ضرورة  
 الاهتمام بمعرفة الكفریات أقوى من معرفة الاعتقادات لأن الاعتقاد يكفي فيه الإيمان  
 الإجمالی بخلاف الكفر فإنه يتعين العلم التفصيلی . (١)  
 وللسلف إذا حكموا بالكفر على من أظهره ليس معنى حكمهم هذا أنهم يحكمون عليه  
 بدخول النار فذلك أمره إلى الله ، وإنما هو امتثال وتصديق لما دلت عليه أخبار  
 الله ورسوله إذ لا يمكن أن ننفي اسم الكفر عن سماه الله أو رسوله كافراً ، فالحاكم  
 بغير ما أنزل الله كافراً ، شارك الصلاة كافراً هذا بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وذاك بنص القرآن ، وقد يكون هذا الكفر اعتقادياً وقد يكون كفر عمل على تفصيل  
 في ذلك (٢) .

لكن من الممتنع أن يسمى الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً ويسمى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تارك الصلاة كافراً ولا نطلق عليهما اسم الكفر (٣) .  
 وبهذا يتلخص لنا أن هناك قواعد وأصولاً على أساسها يحكم بالكفر على من  
 تحققت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه :

الأولى : أن من ترك ما موراً بالإيمان به كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله والبعث  
 بعد الموت (٤) أو كذب بشيء مما جاء به الرسل إذا كان ذلك الأمر  
 المكذَّب به معلوماً بالضرورة من الدين (٥) فإن هذا يحكم عليه  
 بالكفر الاعتقادى .

(١) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤٠

(٢) وقد سبق أن أومحناه في أنواع الكفر وأنواع التكفير ص ٢٤ ، وص ٨٢ - ٨٤

(٣) انظر كتاب الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ٢٥ - ٢٦

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٩٠ / ٢٠

(٥) إيثار الحق على الخلق ٤١٥

الثانية : أن من لم يعتقد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة ولا تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة ، فهذا يكفرونه لأنه غير مصدق لله ورسوله (١) .

الثالثة : أن من قال قولا أو عمل عملا يستحيل ظهورهما ممن يؤمن بالله ورسوله كسب الله ورسوله أو السجود للأصنام أو إلقاء المصحف في القدر ، فهذا يكفره السلف بنا على ما ظهر منه ، ويحكم عليه بالإرتداد عن الدين .

الرابعة : أن من أطلق الشارع كفره ببعض الأعمال أو الأقوال هل يحكم عليه بالخروج من الملة فيحكم عليه بالكفر الإعتقادي أم لا ؟  
قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب :

« إن من أطلق الشارع كفره بالذنب فالراجح فيه قولان :

أحدهما : ما عليه الجمهور أنه لا يخرج من الملة .

الثاني : الوقف كما قال الإمام أحمد أمروها كما جاءت يعنى لا يقال يخرج ولا ما يخرج ، وما سوى هذين القولين غير صحيح . (٢)

وهنا أمرهم تجدر الإشارة إليه وهو أنه ينبغي أن يعلم أن الحكم بالكفر من الخلق لا يعد حكما بدخول النار ولا حكما بالحرمان من الجنة ، وإنما هو حكم متعلق بالأحكام الدنياوية من الردة وما يترتب عليها من عقوبة المرتد ، وأما أمر الآخرة فله (٣) . قال تعالى ( إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فسى شىء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبؤهم بما كانوا يفعلون ) (٤) .

وهذا التوقف فى الحكم بالنار يشل الكفار الذين علم كفرهم ؟ ، أقول إن من جاء الحكم عليهم فى نصوص الشرع بأنهم من أهل النار المخلدين فيها حكما عليهم بذلك ، ونجكم على أمثالهم ممن اتصفوا بصفاتهم وماتوا على ذلك ، يدل على ذلك

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٩٠/٢٠ ، والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤١

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / الفتاوى والمسائل ص ٦٦

(٣) الإعتصام للشاشبي ١٩٦/٢

(٤) الأنعام ١٥٩

قوله تعالى ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي  
قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ) (١)

وقوله تعالى ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس  
أجمعين ) (٢) .

فالموت على الكفر علامة على تخليد صاحبه في النار ، وحكم الناس عليه بالكفر والخلود  
في النار ، ولقد حاولت حصر الصفات التي حكم الله على أصحابها بالخلود في النار  
من كتاب الله فوجدتها أربع صفات بالإضافة إلى صفتين ملازميتين لكل صفة من تلك  
الصفات هما الكفر ، والموت عليه وهذه الصفات هي : —

١- الشرك : قال تعالى ( إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم  
خالدين فيها أولئك هم شر البرية ) (٣)

وقوله تعالى ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) (٤)

وقال تعالى ( ٠٠٠ إنه من يشرك بالله فقد حرم<sup>الله</sup> عليه الجنة وماواه النار  
وما للظالمين من أنصار ) (٥)

وقال تعالى ( ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم  
بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون ) (٦)

٢- التكذيب : قال تعالى ( والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم  
فيها خالدون ) (٧)

وقال تعالى ( والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار خالدون  
فيها وبئس المصير ) (٨)

وقال تعالى ( والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار  
هم فيها خالدون ) (٩)

---

|                       |                  |                  |
|-----------------------|------------------|------------------|
| ( ١ ) التوبة ١١٣      | ( ٢ ) البقرة ١٦١ | ( ٣ ) البينة ٦   |
| ( ٤ ) النساء ٤٨ ، ١١٦ | ( ٥ ) المائدة ٧٢ | ( ٦ ) التوبة ١٧  |
| ( ٧ ) البقرة ٣٩       | ( ٨ ) التغابن ١٠ | ( ٩ ) الاعراف ٣٦ |

٣٢ النفاق : قال تعالى ( وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها

هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم ) (١)

وقال تعالى ( ٠٠٠ إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا ) (٢)

وقال تعالى ( إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن يجد لهم

نصيرا ) (٣) .

٤- الكبر : قال تعالى ( وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا إذا جاؤوها فتحت أبوابها

وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء

يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين ، قيل ادخلوا

أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ) (٤)

وقال تعالى ( وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم فاستكبرتم

وكنتم قوما مجرمين ) (٥) إلى قوله ( ذلكم بأنكم اتخذتم آيات الله هزوا وغرتم

الحياة الدنيا فاليوم لا يخرجون منها ولا هم يستعتبون ) (٦)

وقال تعالى عن إبليس ( إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين ) (٧)

وأما ما يدل على اشتراط كون تلك الصفات مرتبطة بصفتي الكفر والموت عليه ، فلأن

كل صفة من الصفات الأربع قد يقترفها المسلم ثم يتوب منها قبل موته ، أما لو اقترف

منها شيئا فكفر بالله ثم بقى على هذا الكفر حتى مات ولم يتب فلا محالة أنه من أهل

النار .

وقد دلت آيات كريمة على ما ذكرنا من كون الحكم بالخلود في النار منصب على أصحاب

تلك الصفات إذا ضموا إليها صفتي الكفر والموت عليه .

( ١ ) التوبة ٦٨ ( ٢ ) النساء ١٤٠ ( ٣ ) النساء ١٤٥

( ٤ ) الزمر ٧٢ ( ٥ ، ٦ ) الجاثية ٣١-٣٥

( ٧ ) البقرة ٣٤

فأما صفة الكفر فلما جاء في الآيات الماضية من اقتران الكفر مع كل صفة •  
وأما صفة الموت عليه فلقوله تعالى ( إن الذين كفروا ماتوا وهم كفار أولئك عليهم  
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) (١)

ولقوله تعالى ( ••• ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم  
في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) (٢)

وقوله تعالى ( إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر  
الله لهم ) (٣)

وقوله تعالى ( إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وأولئك  
هم الضالون ) (٤)

فقد فسّر قوله ( ثم ازدادوا كفرا ) ببقائهم على الكفر حتى الموت (٥) •

والآن وبعد أن تبين لنا أهمية الحكم بالكفر على من ثبت كفره بدليل شرعي ، وتبين  
لنا الفرق بين الحكم بالكفر والحكم بالنار ، وبعد ذكرنا صفات الكفار الذين جاء حكم  
الله عليهم بالنار في كتابه •

بعد هذا نأتى في ختام هذا المبحث لبيان مسألتين لهما ارتباط وثيق بما ذكرناه وهما :

حكم من لم يكفر الكافر ، وحكم من شك في كفره

فأما المسألة الأولى :

فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع دالة على أن من لم يكفر الكافر فهو كافر وقد دلت  
على ذلك أقوال السلف التي ذكرناها في أول هذا المبحث والتي من أهمها ما نقله  
القاضي عياض من الإجماع على كفر من لم يكفر الكافر (٦) ،

(١) البقرة ١٦١ (٢) البقرة ٢١٧ (٣) محمد ٣٤

(٤) آل عمران ٩٠ (٥) أنظر تفسير الطبري ٣/٣٤٤

(٦) سبق في ص ١٧٧

ومما يدل على تكفير الشاك في كفر الكافر أيضا ما قاله ابن تيمية رحمه الله عن أهل وحدة الوجود بعد أن ذكر مذهبهم الباطل وأنه أشرف من قول النصارى قال :  
 " فهذا كله كفر باطنا وظاهرا بإجماع كل مسلم ، ومن شك في كفر هؤلاء بعد معرفة قولهم ومعرفة دين الإسلام فهو كافر كمن يشك في كفر اليهود والنصارى والمشركين " (١)

فأوضح رحمه الله أن الشاك في كفر من علم كفره يكفر لأن الشك في كفر الكافر يعنى التردد بين كونه مسلما أو كافرا ، والمتردد بين كون الكفر حقا أو باطلا كافر .

ومن ذلك أيضا قوله رحمه الله في حكم سب الصحابة أن من " زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشر نفسا ، أو أنهم فسقوا عامتهم ، فهذا لا ريب أيضا في كفره ، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين . .  
 وكفر هذا مما يعلم بالإضطرار من دين الإسلام . " (٢)

فصرح رحمه الله بتكفير الشاك في كفر من ثبت كفره ، وأنه مما يُعلم اضطرارا .  
يمنن ذلك أيضا : أن الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب قد نقل إجماع العلماء على أن الشاك في كفر الكافرين إذا بينت له الأدلة من الكتاب والسنة على كفرهم واستمر في شكه وتردده أنه يكفر . (٣)

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٣٦٨/٢

(٢) الصارم المسلول ٥٨٦ - ٥٨٧

(٣) أنظر الجامع الفريد / رسالة أوثق عرى الإيمان ٣٦٤ .



## الفصل الأول

—————

### حرمة الدم وحلّه

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : الإسلام سبب لعصمة الدم
- المبحث الثاني : الكفر سبب لحل الدم

—————

## المبحث الأول : الإسلام سبب لعصمة الدم

=====

إن الإسلام فى قوته ومزيمته وسيطرته يطالب الناس جميعا أن يدخلوا فيه لأنه خاتم الأديان وهو الذى ارتضاه الله لنفسه ، فلا يحل لإنسان على الأرض أن يعيش بدونه ، ولقد ألزم أتباعه أن يبلغوه الناس .

فحين يكون الإمتثال لهذا الأمر كما كان عليه الحال فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده تكون الحرب قائمة بيننا وبين كل من أبى الدخول فى هذا الدين أو الرضا بشرايط الإسلام الأخرى .

وحينئذ يلهج كل مسلم بقوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عمم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله " (١) .

فيصبح بذلك ماعدا المسلم أو المعاهد خلال الدم فإذا أراد الحفاظ على دمه أسلم أو دفع الجزية .

ولقد وردت روايات كثيرة تدلل على ما قلنا ، وبالنظر نجد أنها نوعان :

• نوع يدل على أن الشهادة وحدها كافية لعصمة دم قائلها .

• ونوع يدل على أن العصمة تحصل بالشهادة وأمور أخرى .

فأما النوع الأول :

١- فمن الروايات فيه : ما ذكرنا قريبا من قوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل

الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عمم منى ماله ونفسه إلا بحقه

وحسابه على الله " (٢)

---

(١-٢) صحيح البخارى مع الفتح ٢٦٢/٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي

• ١٧٧/١ وقد سبق بلفظ آخر ص ٦٦ .

فجعل صلى الله عليه وسلم العصمة حاصلة لمن نطق بالشهادة فقط دون أمور أخرى ، وقد حمل بعض العلماء ذلك على أن المراد به الكافر من أهل الأوثان ولم يدخلوا أهل الكتاب كما سيأتى إيضاحه (١) .

٢- ومنها ما روى أن المقداد بن عمرو الكندي (٢) . قال يا رسول الله : إن لقيت كافرا فاقتلنا فضرب يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ بشجره ، وقال أسلمت للنسبه ، آقتله بعد أن قالها ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله ، قال يا رسول الله : فإنه طرح إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آقتله ؟ قال : لا ، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التمتى قال \* (٣)

وفى رواية عن ابن عباس قال النبى صلى الله عليه وسلم للمقداد \* إذا كان رجس لمن يخفى إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتله ، فكذلك كنت أنت تخفى إيمانك بركة قبل \* (٤)

قال الخطابي :

معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه فى الكفر كما تقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة ،

(١) أنظر ذلك ص ١٩٨

(٢) هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك - أبو الأسود صحابى جليل معروف

بالمقداد بن الأسود توفى سنة ٣٣ هـ .

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٥ - ٢٨٧ ت ٥٠٣

صفحة الصفوة ١/٤٢٣ ت ٢٠

(٣) صحيح البخارى مع الفتح ١٢/١٨٧ ، ٧/٣٢١

صحيح مسلم بشرح النووى ١/٢٨٩ - ٢٩٠

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ١٢/١٨٧

وحاصله اتحاد المنزلتين مع اختلاف المأخذ ، فالأول أنه مثلك فى صون الدم والثانى أنك مثله فى الهدر \* (١)

وقيل المعنى " أنت عنده حلال الدم قبل أن يسلم وكنت مثله فى الكفر ، كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك " \* (٢)

ونقل ابن بطال عن ابن القصار (٣) " أن معنى قوله " وأنت بمنزلته " أى فى إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتُعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله إن لم يتعمد قتله ولم يكن يعرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلته فى إباحته (٤) .

وقال القانعى عياض :

معناه أنه مثله فى مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلف النوع فى كون أحدهما كفرا والآخر معصية . (٥)

وقال النووى :

" اختلف فى معناه فأحسن ما قيل فيه وأظهره ما قاله الإمام الشافعى وابن القصار المالكى وغيرهما أن معناه <sup>فإنه</sup> معصوم الدم محرم قتله بعد قوله لا إله إلا الله كما كنت أنت قبل أن تقتله ، وإنك بعد قتله غير معصوم الدم ولا محرم القتل كما كان هو قبل قوله لا إله إلا الله " \* (٦)

وخلاصة القول الذى تفسر به هذه القصة مع النظر إلى رواية ابن عباس :

- 
- (١) فتح البارى ١٢/١٨٩ (٢) فتح البارى ١٢/١٩٠  
 (٣) هو على بن أحمد البغدادى المعروف بابن القصار - أبو الحسن فقيه أصولى له كتاب عيون الأدلة وإيضاح الملة فى الخلافات توفى سنة ٣٩٨ هـ . أنظر ترجمته فى : الديباج المذهب ٢/١٠٠٠ ص ٨  
 السير ١٧/١٠٧ - ١٠٨ ص ٦٧ ، معجم المؤلفين ٧/١٢  
 (٤) فتح البارى ١٢/١٩٠  
 (٥) فتح البارى ١٢/١٩٠ ، وانظر شرح النووى على صحيح مسلم ١/٢٩٧  
 (٦) شرح النووى على صحيح مسلم ١/٢٩٧

٣- ومنها : ما روى عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال :

" بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة <sup>(١)</sup> من جهينه قال فصبحنا القوم فهزمناهم ، قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم قال فما غشيناه قال : لا إله إلا الله ، قال فكف عنه الأنصارى ، فطعنته برمحى حتى قتلته ، قلل فلما قد منل يفلح ذلك النبى صلى الله عليه وسلم قال : فقال لى : يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال قلت يا رسول الله أيعجزنيك أن أتعودها ، <sup>(٢)</sup> هل لم أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال فما زال يكررها على حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم <sup>(٣)</sup> قال : أفلا شققت من قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ <sup>(٤)</sup> وفى رواية مسلم " قال : أفلا شققت من قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ <sup>(٥)</sup> وفى رواية أخرى لمسلم " قال : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة " <sup>(٦)</sup> قال ابن التين :

" فى هذا اللوم تعليم وإبلاغ فى الموضع حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ

بالتوحيد " <sup>(٥)</sup> وقال القرطبي :

" فى تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك " <sup>(٦)</sup> وقال النووى عن قوله صلى الله عليه وسلم " أفلا شققت من قلبه حتى تعلم أقالها أم لا " ، الفاعل فى قوله أقالها هو القلب ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان ، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان ، وقال أفلا شققت من قلبه لتتظر هل أقالها القلب واعتقد ها وكانت فيه أم لم تكن فيه بل جرت على اللسان فحسب ؟

(١) ناحية بعمان - أنظر معجم البلدان ٢٤٣/٢

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ١٩١/١٢-١٩٢

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٩٦/١

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٩٤/١

(٥) فتح البارى ١٩٥/١٢ (٦) فتح البارى ١٩٦/١٢

يعنى وأنت لست بقادر على هذا فاقصر على اللسان فحسب ، يعنى ولا تطلب غيره \* (١) وقال الخطابى (٢) :

\* لعل أسامة تأول قوله تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) (٣) ولذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها \* (٤) قال ابن حجر بعد قول الخطابى :

كأنه حمل النفع على صومه دنيا وأخرى وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه فى مثل تلك الحال ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب الكف عنه حتى يُختبر أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه المسوت ووصل خروج الروح إلى الفراغ وانكشف الغطاء فإنه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية \* (٥) .

٤- ومنها : ما روى عن عبيد الله بن عدى بن الخيار (٦) أنه قال :

بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهرائى الناس إذ جاءه رجل فساره فلم يد رما ساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يستأذنه فى قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر ، أليس

(١) شرح النووى على صحيح مسلم ٢٩٥/١ - ٢٩٦

(٢) هو حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب من ولد زيد بن الخطاب إمام

يكنى أبو سليمان ولد سنة ٣١٩ وتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧ - ٢٨ ت ١٢

وفيات الأعيان ٢٤٤/٢ - ٢١٦ ت ٢٠٧

تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣ - ١٠٢٠ ت ٩٥٠

(٣) غافر ٨٥ (٤) فتح البارى ١٢/١٩٦

(٥) فتح البارى ١٢/١٩٦

(٦) هو عبيد الله بن عدى بن الخيار بن عدى القرشى النوفلى - ولد فى زمن

النبي صلى الله عليه وسلم أدرك كثيراً من الصحابة وروى عنهم وهو من ثقة

التابعين مات سنة ٩٠ هـ .

أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٣٦/٧ - ٣٧ ت ٦٤

أسد الغابة ٤٢٢/٣ - ٤٢٣ ت ٣٤٦٦

يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ فقال الرجل : بلى . ولا شهادة له ، فقال : أليس يصلى ؟ قال : بلى - ولا صلاة له ، فقال صلى الله عليه وسلم : أولئك الذين نهانى الله عنهم \* (١)  
قال الباجي (٢) :

يعنى نهاه عن قتلهم لمعنى الإيمان وإن جاز أن يلزمهم القتل بعد ذلك بما يلزم سائر المسلمين من القصاص والحدود \* (٣)

وقد بين رسول الله العلة حين طلب عمر منه أن يسمح له بقتل عبد الله بن أبي فقال صلى الله عليه وسلم \* دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه \* (٤)  
وقال القاضي :

واختلف العلماء هل بقى حكم الإغصاء \* ونههم وترك قتالهم أو نسخ ذلك عند ظهور الإسلام ونزول قوله تعالى ( جاهد الكفار والمنافقين ) (٥) وأنها ناسخة لما قبلها ؟ وقيل قول ثالث : إنه إنما كان العفو عنهم ما لم يظهروا نفاقهم فإذا أظهروه قتلوا \* (٦)

ومن هنا يتضح أن سبب العصمة الأولى هو النطق بقول لا إله إلا الله فقط وفى حد يضى المقداد وأسامة يتضح التشديد فى النهى عن قتل من قالها فإنه قد أظهر الإسلام فوجب تصديقه ، وهو أمر يتفق مع تعاليم شريعتنا التى تأمرنا بالحكم بالظاهر ، وأن نكل علم السرائر إلى الله .

(١) موطأ مالك مع شرح الزرقانى ١/٣٥٠ - ٣٥١

(٢) هو سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المالكي ، كان من علماء الأندلس

وحفاظها ولد سنة ٤٠٣ هـ وتوفى سنة ٤٧٤ هـ .

أنظر ترجمته فى : الديباج المذهب ١/٣٧٧ - ٣٨٥

تذكرة الحفاظ ٣/١١٧٨ - ١١٨٣ ت ١٠٢٧

وفيات الأعيان ٢/٤٠٨ - ٤٠٩ ت ٢٧٥

(٣) شرح الزرقانى على الموطأ ١/٣٥١

(٤) صحيح مسلم مع شرح النووى ٥/٤٤٥

(٥) التوبة ٧٣ (٦) شرح النووى على صحيح مسلم ٥/٤٤٦

النوع الثاني :

روايات دالة على أن عصمة الدم تحصل بالشهادة وأمور أخرى غيرها :

١- منها قوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماً<sup>١</sup> هم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله " (١)

فأضاف صلى الله عليه وسلم إلى النطق بالشهادة أعمالاً أخرى وهي القيام بالصلاة وإيتاء الزكاة .

الناس

٢- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل<sup>٢</sup> حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها ، وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا- بيحتنا فقد حرمت علينا دماً<sup>٣</sup> وهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله " (٢)

وفي هذا الحديث إشارة إلى أن حرمة دماء الكفار تحصل بالشهادة أولاً ثم العمل بمقتضاها ثانياً ، وهذا مستفاد من النقلة بعد القول إلى العمل بقوله ( فإذا قالوها ) كما سنبين ذلك .

٣- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي ، وما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماً<sup>٤</sup> هم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله " (٣) .

فبين صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الشهادة وفعل ما يقتضيها ، من الإيمان به وما جاء به هو العاصم للدم ، وهذا مستفاد من قوله ( فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماً<sup>٥</sup> هم ) .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٧٥/١ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ١٧٩/١

(٢) " " " " ٤٩٧/١

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١ - ١٧٨



٤- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله " (١)

وفى هذا الحديث بيان للرابطة بين مطابقة العمل لمقتضى القول حيث بين صلى الله عليه وسلم أن حرمة الدم والمال تحصل بقول ( لا إله إلا الله ) والكفر بما يعبد من دون الله ، ويظهر هذا الكفر<sup>بترك</sup> العمل بطاعة الله من صلاة وزكاة وصيام وغيرها من الأعمال .

فهذه الروايات قد بينت أن أسباب العصمة قد زادت عن كلمة التوحيد بأمرٍ أخرى كالصلاة والزكاة وغيرها .

والسؤال الوارد هنا : كيف نوفق بين هذه الروايات والروايات التي سبقتها ، والتي اقتضت على الشهادة .

وجوابه أن نقول :

لقد حصل هذا الإشكال لعلماء السلف وقد أجابوا عنه بأجوبة مختلفة كل بحسب ما تبين له :

فقال الخطابي عند شرح الحديث " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " (٢) : " معلوم أن المراد بهذا أهل الأوطان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا إله إلا الله ثم يقاتلون ولا يرفع عنهم السيف " (٣)

ونقل عن القاضي عياض فى نفس الموضع قوله :

" اختصاص عصمة المال والنفس بمن قال لا إله إلا الله تتهر عن الإجابة إلى الإيمان وأن المراد بهذا مشركو العرب وأهل الأوطان ومن لا يوجد ، وهم كانوا أول من دعى إلى الإسلام وقوتل عليه ، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى فى عصمته يقول لا إله إلا الله ، إذ كان يقولها فى كفره وهى من اعتقاده ، فلذلك جاء فى

الحديث الآخر : ( وأنى رسول الله ويقم الصلاة ويؤتى الزكاة ) (٤) .

(١) صحيح مسلم مع شرح النووى ١٧٩/١

(٢) رواه البخارى ومسلم وقد سبق ص ٦٦ ،

(٣) شرح صحيح مسلم للنووى ١٧٤/١ (٤) شرح صحيح مسلم للنووى ١٧٤/١

فأروا رحمهم الله أن الروايات الواردة في جعل العصمة هي النطق بالشهادة فقط خاصة بنوع من الكفار وهم أهل الأوثان دون أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، فكأنهم بهذا يجعلون الروايات الواردة فيها ذكر زيادة الصلاة والزكاة ونحوها خاصة بأمثال هؤلاء من الكفار اليهود والنصارى كما أشار إلى ذلك قول القاضي :  
 " فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى في عصمته بقول لا إله إلا الله فلذلك جا " في الحديث الآخر وأنى رسول الله ويقيم الصلاة ويؤتى الزكاة "

والذى يظهر أن الأدلة — بثوبها ما جعل منها سبب العصمة الشهادة فقط وما زاد على ذلك — تعم جميع الكفار من وثنيين ويهود ونصارى وغيرهم .

وذلك لأن القتال الذى يحصل معهم على أمر معروف هو الإيمان بالله ورسوله وقبول شريعته: الإسلام ، فإذا نشبت المعركة فصاح أحد هؤلاء بأن لا إله إلا الله فنحن مأمورون بالكف عنه على أى دين كان لاحتمال أنه قبل الحق الذى نحاربهم من أجله ، ثم بعد ذلك نختبره عن مراده .

ويدل على ذلك أنه قد جا " في الحديث المتقدم قريبا وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها ، وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله " (١) الفصل بين قول الشهادة والأعمال التى تحصل بعدها ، فقال " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " ثم قال : " فإذا قالوها " فكأنه أراد أنه بقولهم تحصل العصمة الأولى ثم عطف صلى الله عليه وسلم على ذلك العمل بمقتضاها فقال : " وصلوا صلاتنا واستقبلوا " ( . . . . ) الخ الحديث وهذه هي

العصمة الثانية .

( ١ ) رواه البخارى وقد سبق ص ١٩٧

وقد جاء معنى ذلك من أقوال بعض السلف :

فقد ذكر الحلبي كلاما فنى ذلك مدلوله ، أثن الإيمان لما كان عند السلف هو مجموع الإقرار والإعتقاد (١) فإن ظهور واحد منهما أضى الإقرار أو الاعتقاد يقتضى الحكم لصاحبه بالإسلام ولما كان الإقرار يلزم العاقل البالغ معجلا مضيقا فإنه يعصم به دمه حتى يتبين اعتقاده . (٢)

وذكر مثل ذلك ابن حجر فى الفتح :

فقد جاء أن مقبول شهادة التوحيد واعتبارها مانعة للقتل لا يعنى الإكتفاء بها وإنما تعصمه من القتل حتى يُختبر أمره هل قال ذلك خالصا من قلبه أو خشية من القتل . (٣)

ولهذا فإنه لا يمنع أن يكون ذلك شا ملا لليهود والنصارى (٤) ، ولو كان ذلك غير شامل لهم لاستثناهم فى قصة أسامة ، وفرق للمقداد بين أن يكون المُعلن للشهادة الذى قطع يده ولاذ بشجرة كتابيا أو غير كتابي ، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما هو معلوم فى علم الأصول ، ومن ذلك أيضا ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب " والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك ، وأنزل الله تعالى فى ذلك ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ) (٥) أى فتبينوا فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه والتثبت فإن تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قتل لقوله ( فتبينوا ) ولو كان لا يقتل إذا قالها (٦) لم يكن للتبنيست معنى . (٧)

(١) ومعلوم أن الاعتقاد الصحيح بشر العمل .

(٢) أنظر المنهاج فى شعب الإيمان للحلبي ١/٢٥-٢٩

(٣) فتح البارى شرح البخارى ١٢/١٩٦

(٤) خلافا لما نقل عن القاضى عياض وقد منا ذكره ص ١٩٨

(٥) النساء ٩٤

(٦) أى ولم يأت بشرائع الإسلام الأخرى

(٧) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/القسم الاول/العقيدة والآداب ص ١٧٦ رسالة كشف الشبهات، وأنظر الجامع الفريد ص ٢٣٣ نفس الرسالة

فتلخص لنا مما مضى أن العصمة مرحلتان :

الأولى : عصمة بالقول وهي ما تكون بالنطق بالشهادة أو قول أسلمت لله ونحوه  
وهي المقصودة في الروايات التي جعلت العصمة بالشهادة فقط كرواية  
المقداد وأسامة ونحوهما .

الثانية : عصمة بالعمل وهي ما تكون بإظهار حقيقة القول من القيام بأركان  
الإسلام الأخرى من صلاة وزكاة وصيام ونحو ذلك من شرائع الإسلام  
وهي المقصودة في الروايات التي جعلت أسباب العصمة أعمالاً أخرى غير  
الشهادة .

وأن الأولى تقبل منه في أول لحظة ينطق بها فتمنعنا من قتله ، ثم بعد  
التبين من حاله إن لم يأت بأركان الإسلام الأخرى قتل .



## المبحث الثاني : الكفر بسبب لحل الدم

=====

بعد أن بينا أن الإسلام سبب لعصمة دم الكافر من القتل وبيننا أن تلك العصمة مرحلتان إحداهما النطق بالشهادة ، والثانية التبين من العمل بمقتضاها نبين في هذا المبحث ما يقابل هذا ، وهو أن الكفر محل لدم المسلم فإذا وقع فيه كان جزاؤه القتل والأدلة على ذلك متوفرة في الكتاب والسنة وأفعال السلف ونبدأ بأدلة الكتاب وهي تنوع إلى ثلاث صيغ ، صيغة الأمر بقتل الكفار ، وصيغة الاستثناء من تحريم قتل النفس المحرمة ، وصيغة إيضاح جزاء من ارتد عن دينه .

أما نصوص الصيغة الأولى :

١- فمنها : قوله تعالى ( ٠٠٠ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون )<sup>(١)</sup>  
قال ابن كثير في تفسير هذه الآية :

" ومن ها هنا أخذ قتل من سب الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو من طعن في دين الإسلام أو ذكره بنقص ولهذا قال ( فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ) أي يرجعون عما هم فيه من الكفر والعناد والضلال " (٢)

وقال ابن الجوزي عن الآية نفسها :

" وهذا يوجب قتل الذمي إذا طعن في الإسلام لأن المأخوذ عليه أن لا يطعن فيهِ " (٣)

أقول : والأظهر من ذلك أن المسلم الذي يطعن في دين الإسلام يكون مرتدا ويكون أولى من الذمي بالقتل .

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٣٥٢

(١) التوبة ١٢

(٣) زاد المسير ٣/٤٠٤

٢- ومنها : قوله تعالى ( فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم  
 وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا  
 الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم ) (١)

فأمر الله تعالى في هذه الآية المؤمنين أن يسلكوا كل طريق لحرب  
 الكفار أعدائه وأعدائهم وأن يستمر هذا العداء والحرب والمضايقة  
 لهم والقعود لهم في كل طريق حتى يتوبوا من كفرهم ويقوموا بشعائير  
 الدين . (٢)

ففي الآية إشارة للأمر بقتل من يرتد عن دينه إلا إذا عاد إلى الحق  
 وتاب من كفره وقام بشعائير دينه .

قال الشوكاني :

" وهذه الآية المتضمنة للأمر بقتل المشركين عند انسلاخ الأشهر  
 الحرم عامة لكل مشرك لا يخرج منها إلا من خصته السنة وهو المرأة والمصبي  
 والعاجز ..... " (٣)

٣- ومنها : قوله تعالى ( وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن  
 انتهوا فإن الله بما يعملون بصير ) (٤)

فأمر تعالى بقتال الكفار حتى يزول الشرك ولا يعبد إلا الله وحده  
 لا شريك له ويرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض - وهو الفتنة - ويكون  
 الدين كله لله أي الطاعة والعبادة تكون خالصة لله دون غيره . (٥)

وقال القرطبي قوله تعالى ( وقتلوهم ) أمر بالقتال لكل مشرك في كل  
 موضع ثم ذكر أن سبب القتال هو الكفر لأنه قال ( حتى لا تكون فتنة )  
 أي كفر . (٦)

( ١ ) التوبة ٥ ( ٢ ) أنظر تفسير الطبري ٧٨/١٠ ، وتفسير القرطبي ٧٢/٨ - ٧٤

( ٣ ) فتح القدير للشوكاني ٢٣٧/٢ ( ٤ ) الأنفال ٣٩

( ٥ ) أنظر تفسير الطبري ٢٤٨/٩ ، وأنظر ١٩٤/٢

( ٦ ) تفسير القرطبي ٢٥٣/٢ - ٢٥٤

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب :

لا بد في العصمة من الإتيان بالتوحيد والتزام أحكامه ، وترك الشرك كما قال تعالى ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) (١) ، والفتنة هنا الشرك فدل على أنه إذا وجد الشرك فالقتال باق بحاله كما قال تعالى ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ) (٢) ، وقال تعالى ( فإذا انسلكوا الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم ) (٣) فأمر بقتالهم على فعل التوحيد وترك الشرك ، وإقامة شعائر الدين الظاهرة فإذا فعلوها خلى سبيلهم ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيء منها فالقتال باق بحاله إجماعاً ولو قالوا لا إله إلا الله ، (٤)

٤- ومنها : قوله تعالى ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) (٥)

فأمر تعالى المؤمنين بقتال كل من لم يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ولا يصدق بجنة ولا نار ولا يحرم ما حرم الله ورسوله ، ولا يدين بدين الحق ، ولا يطيع الله ورسوله طاعة أهل الإسلام . (٦)

- 
- (١) الأنفال ٣٩ (٢) التوبة ٣٦
- (٣) التوبة ٥ (٤) تفسير العزيز الحميد ١٤٧
- (٥) التوبة ٣٩ (٦) انظر تفسير الطبري ١٠/١٠٩

وقد ذكر الشوكاني :

أن قوله ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ) الآية ، فيه الأمر بقتال من جمع بين هذه الأوصاف ، فقوله ( قاتلوا ) أمر بالعقوبة ، وقوله ( الذين لا يؤمنون بالله ) بيان للذنب الذي توجبه العقوبة ، وقوله ( ولا باليوم الآخر ) تأكيد للذنب في جانب الاعتقاد ، وقوله ( ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ) زيادة لتأكيد الذنب من جانب الأعمال ، وقوله ( ولا يدينون دين الحق ) فيه إشارة الى تأكيد المعصية بالإنحراف والمعاندة والأنفة عن الإسلام . (١)

فالآية الأولى دليل على قتل الكافر ، والثانية على قتل المشرك ، والثالثة بينت لنا العلة من وراء العقوبة بالقتل وأنها إزالة الفتنة ، وقد فسرت الفتنة بالشرك ، والآية الرابعة تضمنت الحكم بالقتل على كل من لم يؤمن بالله واليوم الآخر فشمّل ذلك الكافر والمشرك الأصلي أو المرتد . والآيات في هذه الصيغة وإن كان المقصود منها القتال للمحاربين من أهل الكفر إلا أن المعنى يعم إذ العبرة بالعموم لا بالخصوص ، وقد اتضح هذا من كلام العلماء عن الآيات حيث حملوها على كل من كفر أو أشرك بالله في كل زمان وفي كل مكان ، ومن أي ملة ، وما يدل على عدم التفريق في الحكم بين من كفروا بالله قوله تعالى ( أكفاركم خير من أولئكم أم لكم بسراة في الزير ) (٢)

(١) أنظر فتح القدير للشوكاني ٣٥٠/٢

(٢) القمر ٤٣



وأما نصوص الصيغة الثانية :

١- فمنها : قوله تعالى ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما

فقد جعلنا لوليّه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا ) (١)  
فالمعنى بالنفس التي حرم الله قتلها نفس المؤمن أو المعاهد ، والحق الذي يجوز معه قتلها هو أن تقتل نفسا أو تزني وهي محصنة أو ترتد عن دينها الحق - وهو أعظمها - فبهذه الثلاث تصبح النفس المحرمة مستباحة القتل . (٢)

وقد جاء إيضاح هذا في أحاديث كثيرة من سنة رسول الله صلى الله عليه

عليه وسلم سيأتي ذكرها عند ذكرنا لأدلة السنة .

٢- ومنها : قوله تعالى في صفات المؤمنين ( ٠٠٠ ) والذين لا يدعون مع الله إلها

آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ( ٠٠٠ ) (٣)  
فأخبر تعالى أن من صفات المؤمنين أنهم لا يتجرؤون على قتل الأنفس البريئة التي حرم الله قتلها إلا أن يكون القتل ما جاء به الشرع وهو ما جاء استثناءه بقوله ( إلا بالحق ) ومعناه إما بكفر بالله بعد إسلام أو زني بعد إحصان ، أو قتل نفس فتقتل بها ، (٤)  
فهاتين الآيتين وما في معناها دليل على استباحة دم من كفر بالله من المسلمين لكون الكفر أعظم الأمور التي يحل بها دم من حرم قتله والتي استثنتها الآيات بقوله تعالى ( إلا بالحق ) .

(١) الإسراء ٣٣

(٢) أنظر تفسير الطبري ٨٤/٨ ، ٨٠/١٥

(٣) القرقران ٦٨

(٤) أنظر تفسير الطبري ٤٠/١٩

وأما نصوص الصيغة الثالثة :

١- فنها : قوله تعالى ( إنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ) (١)  
وهذه الآية نزلت في قوم من عرينه وكل ارتدوا عن الإسلام وحاربوا الله ورسوله ، وقتلوا ، واستاقوا إبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخافوا السبيل فحكم عليهم بحكم الله ورسوله .  
وقد ذكرت أسباب أخرى لهذه الآية إلا أن الصحيح والذي عليه أكسثر العلماء هو ما ذكرنا قال ابن جرير :

" وأولى الأقوال في ذلك عندى أن يقال أنزل الله هذه الآية على نبيه صلى الله عليه وسلم مُعرفة حكمه على من حارب الله ورسوله وسعى فى الأرض فسادا ، بعد الذى كان من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعربيين ما فعل " (٢)  
وقال القرطبي (٣) :

" اختلف الناس فى سبب نزول هذه الآية فالذى عليه الجمهور أنها نزلت فى العربيين " (٤)

(١) العائدة ٣٣ (٢) انظر تفسير الطبرى ٢٠٨/٦

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبي - أبو عبد الله ، من كتبه الجامع لأحكام القرآن ، والأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، والتذكرة فى

أحوال الموتى وأمور الآخرة توفي سنة ٦٧١ هـ .

انظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ٢٣٩/٨ - ٢٤٠

طبقات المفسرين ٦٩/٢ - ٧١ ت ٤٣٤

الديباج المذهب ٣٠٨/٢ - ٣٠٩ ت ١١٤

(٤) تفسير القرطبي ١٤٨/٦

وقال ابن كثير عن هذه الآية :

" وهى صادقة على الكفر وعلى قطع الطريق وإخافة السبيل وكذا الإفساد فى الأرض " (١) وقال : " والصحيح أن هذه الآية عامة فى المشركين وغيرهم ممن ارتكب هذه الصفات " (٢)

وقال ابن حجر : قال ابن بطال :

" ذهب البخارى إلى أن آية المحاربة نزلت فى أهل الكفر والردة " (٣)  
 فعلم من هذه الآية أن المسلم إذا كفر بالله صار دمه حلالاً يستحق العقوبة بالقتل ، فهو لا كان الحكم لهم بالإسلام ولما كفروا أحلت دماؤهم فقتلوا .  
 ٢- ومنها : قوله تعالى ( ٥٥٠ فاقطوهم كذلك جزاء الكافرين ) (٤) فأخبر تعالى أن القتل جزاء عقوبة لكل من كفر به . (٥)

قال الألوسى (٦) عن قوله تعالى ( كذلك جزاء الكافرين ) أنه تذييل لما قبله أى يفعل بهم مثل ما فعلوا ، و ( الكافرين ) إما من وضع المظهر موضع المضمرة نعيماً عليهم بالكفر ، أو المراد منه الجنس ، ويدخل المذكورون فيه دخولا أولياً ، والجار والمجرور فى المشهور خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر ، واختار أبو البقاء أن الكاف بمعنى مثل مبتدأ ، وجزاء خبره إذ لا وجه للتقديم . (٧)

(١) (٢) تفسير ابن كثير ٥٠/٢

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ١٠٩/١٢

(٤) البقرة ١٩٠ (٥) انظر صفوة التفاسير ١٢٦/١

(٦) هو محمود بن عبد الله الحسينى مفسر محدث فقيه مشارك فى بعض

العلوم من مؤلفاته تفسيره روح المعانى ولد سنة ١٢١٧ هـ وتوفى سنة ١٢٧٠ هـ

أنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين ١٧٥/١٢

جلاء العينين ص ٤٣ - ٤٥

أعيان القرن الثالث عشر ص ٤٧ - ٤٨

(٧) أنظر روح المعانى ج ٢/٧٦

فاتضح من الآيات الماضية في الصيغ الثلاث أن الكفر يحل دم صاحبه فإن كان أصليا فيه فهو مستباح الدم حتى يسلم ، وإن كان طارئا عليه بعد إسلامه يصبح مستباح<sup>الدم</sup> بكفره إلا أن يعود إلى دينه ويتوب من كفره .  
وأما أدلة السنة على أن الكفر والارتداد عن دين الإسلام سبب لحل دم المسلم فكثيرة منها : —

- ١- قونسه صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والشيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة " ،<sup>(١)</sup> وفي رواية " أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام " ،<sup>(٢)</sup> وفي رواية مسلم " التارك لدينه المفارق للجماعة " ،<sup>(٣)</sup> قال النووي :  
" هو عام فى كل مرتد عن الإسلام بأى ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام " ،<sup>(٤)</sup> وجاء فى رواية لمسلم أيضا " والذى لا إله غيره لا يحل دم مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا ثلاثة نفر للتارك الإسلام والمفارق للجماعة أو الجماعة والشيب الزانى والنفس بالنفس " ،<sup>(٥)</sup>  
وجاء فى رواية النسائى<sup>(٦)</sup> " أو ارتد بعد إسلامه فعليه القتل " ،<sup>(٧)</sup> وفى رواية أخرى له " أو يكفر بعد إسلامه فيقتل " ،<sup>(٨)</sup>

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢٠٩/١٢ (٢) صحيح البخارى مع الفتح ٢٣٠/١٢

(٣) صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٣/٤

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٤٤/٤

(٥) صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٣/٤

(٦) هو أحمد بن شعيب بن على بن سنان النسائى - أبو عبد الرحمن محدث حافظ من أشهر تصانيفه السنن الكبرى والصغرى ولد سنة ٢١٥ هـ وتوفى سنة ٣٠٢ هـ . أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨-٧٠١-٧١٩

تهذيب التهذيب ١/٣٦-٣٩-٦٦ ، البداية والنهاية ١١/١٣٨

(٧-٨) سنن النسائى بشرح السيوطى وحاشية السندى ٧/١٠٣-١٠٤

وقد صحح الروايتين ابن حجر العسقلانى فى الفتح ١٢/٢٠٢

وفى رواية للترمذى (١) " أو ارتداد بعد إسلام " ، وفى رواية للسداد  
قطنى (٢) " ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى  
من الأرض " ، (٤)

وقوله هنا " ورجل يخرج من الإسلام " ، هذا مستثنى من قوله مسلم باعتبار  
ما كان عليه لا باعتبار الحال الذى قتل فيه فإنه قد صار كافرا فلا يصدق عليه أنه  
امرؤ مسلم " ، (٥)

٢- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله  
إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا  
ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله " ، (٦)  
وفى لفظ آخر " فقد حرمت علينا دماءهم وأموالهم إلا بحقها " ، (٧) وفى رواية  
لمسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بى وبما  
جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم  
على الله " ، (٨)

(١) هو محمد بن عمار بن سورة السلمى الترمذى - أبو عيسى من أئمة دماء

الحديث وحفاظه ولد سنة ٢٠٩ هـ ، وتوفى سنة ٢٧٩ هـ .

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢/١٢٣-١٢٣٥ ت ٦٥٨

تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧-٣٨٩ ت ٦٣٦

البداية والنهاية ١١/٧٦

(٢) سنن الترمذى مع التحفه ٦/٣٧٣ ، وقال الترمذى هذا حديث حسن

(٣) هو طى بن عمر بن أحمد البغدادى الدارقطنى - أبو الحسن محدث

حافظ فقيه ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩-٤٦١ ت ٣٣٢

تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١-٩٩٥ ت ٩٢٥

وفيات الأعيان ٣/٢٩٧-٢٩٩ ت ٤٣٤

(٥٤٤) سنن الدارقطنى مع التعليق المغنى ٣/٨١

(٦) رواه البخارى وسلم وقد تقدم ص ١٩٧

(٧) رواه البخارى وتقدم ص ١٩٧ أيضا (٨) رواه مسلم وتقدم ص ١٩٧ كذلك

وقد عرفنا أن حق الإسلام في استباحتها هو أحد ثلاثة أركان نهد الإحصان ،

وقتل النفس المحرمة والثالث وهو أعظمها الكفر بعد الإسلام .

٣- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " من يدل دينه فاقتلوه " ، (١)

وهذا الحديث يوضح لنا عظم الكفر بعد الإسلام والتأكيد على عقوبته بالقتل حيث خصه صلى الله عليه وسلم بالذكر مستقلا وإلا فإنه أحد الثلاثة الأمور التي يستباح

بها دم المسلم والتي ذكرت في الحديث الأول .

ومثله أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين أرسله إلى اليمن " أيما رجل ارتد عن الإسلام فادهه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام

فادهها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها " ، (٢)

وفى رواية للطبراني :

" أيما رجل ارتد عن الإسلام فادهه فإن تاب فاقبل منه ، وإن لم يتب فاضرب عنقه ،

وأَيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادهها فإن تابت فاقبل منها ، وإن أبت فاستبها " ، (٣)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢٦٧/١٢ وقد جاء هذا الحديث بهذا اللفظ

فى مسند الإمام أحمد ٢٨٢/١ ، وفى سنن أبى داود ٤/١٢ مع العون ،

وفى سنن الترمذى ٢٤/٥ مع التحفة ، وفى سنن النسائى ١٠٤/٧ مع

شرح السيوطى وحاشية السندى .

(٢) هذا الحديث أورده الحافظ ابن حجر فى الفتح ٢٧٢/١٢ قال وسنده

حسن وعزاه إليه الشوكانى فى شبل الأوطار ٧/٢١٨-٢١٩

وكذا صاحب عون المعبود شرح سنن أبى داود ٥/١٢ ، ولعل هذه

الوصية فى هذا الحديث التى جعلت معاذاً يأمر بقتل ذلك الرجل الذى

تهود وذلك حين قدم على أبى موسى وهو موثق كما سيأتى إيراد هـ ص

حيث قال " لا أجلس حتى يقتل قضاة الله ورسوله " ،

(٣) مجمع الزوائد ٦/٢٦٣ ، قال الهيثمى : وفيه راو لم يسم ، قال مكحول عن ابن

لأبى طلحة اليعمرى ، وثقة رجاله ثقات .

٤- ومنها حديث العرنين عن أنس رضي الله عنه قال :

" قدم على النبي صلى الله عليه وسلم نفر من عكل فأسلموا فاجتسوا المدينة فأمروهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبقالها وألبانها ، ففعلوا فصحوا فارتدوا ، فقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل فبعث في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم لم يحسمهم حتى ماتوا " (١)

وقد روى الحديث عن أنس أبو قلابة وقال :

" فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله " (٢)  
وهذا الحديث بيان وسبب لنزول الآية التي سبق استدلنا بها على حل دم المسلم إن كفر بالله تعالى وهي قوله تعالى ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الحياة الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ) (٣)

٥- ومنها ما روى يزيد بن البراء (٤) عن أبيه قال :

" لقيت صبي ومعه راية فقلت له أين تريد ؟ فقال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه ، فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله " (٥)

(١) صحيح البخاري مع الفتح ١٠٩/١٢

(٢) " " " " ٣٣٥/١

(٣) المائدة ٣٣ وقد تقدم الحديث عنها ص ٢٠٧ - ٢٠٨

(٤) هو يزيد بن البراء بن عاوب الأنصاري الكوفي روى عن أبيه - كان أميراً على عمان ، قال العجلي عنه : كوفي تابعي ثقة .

أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١١/٣١٦ ت ٦٠٨

(٥) سنن أبي داود مع العون ١٤٧/١٢ كتاب الحدود  
وأنظر سنن الترمذي مع التحفة ٥٩٨/٤ كتاب الأحكام وقال الترمذي

حديث حسن غريب .

وأنظر سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندی ١٠٩/٦ كتاب النكاح .

وأنظر سنن ابن ماجه مع حاشية السندی ١٣٠/٢ كتاب الحدود .

قال ابن تيمية " فإن تخميس المال دال على أنه كان كافرا لا فاسقا ، وكفره بأنه لم يحرم ما حرم الله ورسوله ، " (١) .

وأما الأدلة على حل دم من كفر بالله من فعل السلف :

فمن أظهرها ما حصل من قتال أبي بكر للمرتدين وموافقة عمر له في آخر الأمر فقد روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال :

" لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من الحرب قال عمر يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله ، " قال أبو بكر : والله لأقاتلن من قسرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر : " فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق " (٢)

فقد اتفق صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتال المرتدين وحل دمائهم ولما عرضت لعمر الشبهة في قتال مانعي الزكاة ، وأوضح له أبو بكر أن الزكاة حق المال وقد قال صلى الله عليه وسلم " فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، " فانشرح قلب عمر بن الخطاب للقتال وأصبح متفقا مع أبي بكر في الحكم على المرتدين بالقتل سواهم لكفرهم أو لمنعهم الزكاة .

فهذه الرواية وإن كان الحكم فيها بالقتال لقوم ارتدوا ووقفوا محاربين إلا أن الحكم يدل بمفهومه أن المرتد أو التارك للزكاة العصر على عدم دفعها يحل دمه .

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٩٢/٢٠

(٢) أنظر صحيح البخارى مع الفتح ٢٧٥/٢ ، ٢٦٢/٣



وهذا منقول عن السلف بعضهم من بعض فقد روى من الطحاوي قوله :  
" ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلا من وجب  
عليه السيف ، " (١)

وقال ابن دقيق العيد :

بأن الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها  
خلاف ، " (٢)

وبهذا يكون قد أتضح لنا من أدلة كتاب الله وسنة رسوله وما عليه  
عمل الصحابة ومن سار على نهجهم أن الكفر سبب لحل دم المسلم  
فمن ثبت كفره ممن يدعى أنه مسلم ، بتحقيق شروط التكفير فيه وانتفاء  
موانعه ، وجب على الحاكم المسلم إقامة العقوبة عليه بالقتل ، وإلا كان  
آثما بتركه .

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرحها ٤٢٧

(٢) أحكام الأحكام شرح عدة الأحكام ٢٣٢/٢

## الفصل الثاني

\*\*\*\*\*

### كيفية عقوبة من كفر

وفيه مباحث :-

- المبحث الاول : الحوادث التي نفذ فيها حد القتل على من كفر .
- المبحث الثاني : ثبوت العقوبة بالإحراق بالنار .
- المبحث الثالث : عقوبة المرأة إذا كفرت .

\*\*\*\*\*

## المبحث الأول : الحوادث التي نفذ فيها حد القتل على من كفر

=====

بعد أن اتضح لنا فيما مضى أن الكفر أحد الأسباب التي يحل بها دم المسلم نريد في هذا المبحث أن نعرف بعض الأمثلة والحوادث التي نفذ فيها حد القتل في العهد السلفي المبكر فلقد نفذ القتل على من كفر بالله <sup>في عهد</sup> رسول الله ثم خلفائه من بعد : بز بكسر وهـ وعثمان وطلحة ، وبعض الصحابة الآخرين الذين أسند إليهم الأمر .

فأما في زمن الرسالة فقد أهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم دماء قوم كانوا على الإسلام ثم ارتدوا ، وذلك حين فتح مكة ، وهم عبد الله بن سعد بن أبي السرح القرشي ، وقيس بن حبابة ، وهب الله بن خطل (١) ، وطعمة بن أبيرق ، وقيس بن الوليد بن المغيرة ، وقيس بن الفاكهة المخزومي (٢) وهو لا قتل بعضهم وثاب بعضهم . ومن ذلك ما روى من بعثه صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه إلى رجل نكح امرأة أبيه أن يقتله ويأخذ ماله ، (٣)

قال شيخ الإسلام في هذا الحديث " إن تخميس المال دل على أنه كان كافرا لا فاسقا وكفره بأن لم يحرم ما حرم الله ورسوله ، (٤)

وكذلك فإنه صلى الله عليه وسلم نفذ القتل في العرنيين الذين ارتدوا عن الإسلام فكفروا بالله وقتلوا وسرقوا وقد سبق لذكر الحديث في هذا في المبحث الثاني من الفصل الماضي ، (٥)

وكذلك النساء اللاتي أمر الرسول بقتلهن وأهدر دمائهن وسيأتي ذكر ذلك مفصلا في مبحث عقوبة المرأة إذا كفرت . (٦)

(١) أنظر السيرة النبوية لابن هشام ٤٠٩/٢ - ٤١٠

(٢) أنظر زاد المسير لابن الجوزي ٤٩٥/٤

(٣) الحديث أخرجه الترمذي وقال حديث حسن وقد تقدم تخريجه ص ٢١٢

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٩٢/٢٠

(٦) أنظر ذلك ص ٢٢٩ - ٢٣٥

(٥) أنظر ص ٢١٢

وأما فى زمن الصحابة فقد قتل أبو بكر وأحرق من كفر بالله بعد إسلامه .  
فمن ذلك أنه لما ارتدت بنو عامر وقتلوا من كان فيهم من عمال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرقوهم بالنار ، كتب أبو بكر إلى خالد رضى الله عنهما أن يقتل بنى عامر ويحرقهم بالنار . (١)

ومن ذلك ما روى أنه فى ردة أسد وخطفان يوم بزاخة (٢) اقتتلوا - يعنى هم والمسلمون قتالا شديدا - وقتل المسلمون من العدو وبشرا كثيرا وأسروا منهم أسارى ، فأمر خالد بالحظيرة أن تبني ، ثم أوقد تحتها نارا عظيمة فألقى الأسارى فيها ، (٣) وروى عن أنس قال :

" قاتل أبو بكر أهل الردة فقتل وسبى وحرق " ، (٤)

وعن عروة ابن الزبير (٥) " أن أبا بكر رضى الله عنه أمر خالد بن الوليد حين بعثه إلى من ارتد من العرب أن يدعوهم بدعاية الإسلام . . . فمن أجابه قبل ذلك منه ومن لم يجبه إلى مادعاه إليه من الإسلام - يرجع عنه أن يقتله " ، (٦)

(١) التمهيد لابن عبد البر ٣١٤/٥

وأنظر المطالب العالمة لابن حجر ١١٣/٢ - ١١٤

(٢) وقعة عظيمة فى أيام أبى بكر مع طليحة الأسدى سميت باسم المكان أنظر معجم البلدان ٤٠٨/١

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٣١٥/٥ - ٣١٦

(٤) " " " " ٣١٦/٥

(٥) هو عروة بن الزبير بن العوام - أبو عبد الله - روى عن كثير من الصحابة ، وهو تابعى ثقة ، وقد اختلف فى سنة وفاته بين السنوات ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ هـ .

أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٧/١٨٠ - ١٨٥ تا ٢٥١

طبقات ابن سعد ١٧٨/٥ - ١٨٢

(٦) سنن البيهقى ٨/٢٠١ ، ٢٠٦ كتاب المرتد

ومن ذلك ما روى في زمن عثمان بن عفان أن عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> أخذ بالكوفة رجالا ينعمون حديث مسيلمة الكذاب<sup>(٢)</sup> يدعون اليهم فكتب فيهم الى عثمان بسن عفان رضى الله عنه ، فكتب عثمان أن اعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فمن قبلها وبرئ من مسيلمة فلا تقتله ومن لزم دين مسيلمة فاقتله فقبلها رجال منهم فتركوا ، ولزم دين مسيلمة رجال فقتلوا<sup>(٣)</sup> ، وروى سليمان بن موسى<sup>(٤)</sup> قال :

• كان عثمان بن عفان رضى الله عنه يدعو المرتد ثلاث مرار ثم يقتله ، ،<sup>(٥)</sup>

ومما روى في ذلك في زمن على رضى الله عنه أنه بلغه أن قوما بالبصرة ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأمال عليهم الطعام جمعيتين ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا فحفر عليهم حفيرة ثم قام عليها فقال لأملأنك شحما ولحما ثم أتى بهم فضرب أعناقهم وألقاهم في الحفيرة ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ، ثم قال صدق الله ورسوله ، ،<sup>(٦)</sup>

( ١ ) هو عبد الله بن مسعود بن قافل - أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل أسلم متقدما ، وكان خادما لرسول الله صلى الله عليه وسلم - توفي سنة ٣٢ هـ أنظر ترجمته في : أسد الغابة ٣/٢٨٠-٢٨٦-٣١٧٧  
الاصابة ٦/٢١٤-٢١٧-٤٩٤  
تذكرة الحفاظ ١/١٣-١٦-٥

( ٢ ) هو ثمامة بن كبير بن حبيب ، المعروف بمسيلمة الكذاب ادعى النبوة ، وقد قتله خالد رضى الله عنه سنة ١٢ هـ وقضى على فتنته .  
أنظر : فتوح البلدان ٩٧-١٠٣  
الكامل لابن الاثير ٢/٣٦٠-٣٦٦  
وسيرة ابن هشام ٢/٥٧٦-٥٧٧

( ٣ ) سنن البيهقي ٢٠١/٨

( ٤ ) هو سليمان بن موسى الأموي ، كان فقيه أهل الشام في زمنه - توفي سنة ١١٥ هـ ، أو سنة ١١٩ هـ .

أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٤/٢٢٦-٢٢٧-٣٧٧  
تاريخ خليفص ٣٤٩ ، طبقات خليفص ص ٣١٢

( ٥ ) سنن البيهقي ٢٠٦/٨

( ٦ ) رواه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٢/٢٦٢ وقال البيهقي فيه الحسن بن زياد اللؤلؤي وهو متروك ، وانظر فتح الباري ١٢/٢٧٠

أبى  
وروى عن عمرو الشيباني (١) أنه أتى بالمستورد العجلى وقد ارتد عن الإسلام إلى  
علي فاستتابه فأبى أن يتوب فقتله . (٢)

وروى أيضا عن علي أنه أخذ رجلا من بكر بن وائل تنصر بعد الإسلام فعرض عليه  
الإسلام شهرا فأبى فأمر بقتله ، (٣)

وقد نفذ هذا الحكم كثير من الصحابة غير الخلفاء :

ومن ذلك ما روى عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له  
" اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن  
جبل ، فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال انزل : فإذا رجل عنده موثق ، قال : ما هذا ؟  
قال كان يهوديا فأسلم ثم تهود . قال اجلس " قال لا أجلس حتى يقتل : قتيلا  
الله ورسوله ( ثلاث مرات ) فأمر به فقتل ، (٤)

وفي رواية لأبي داود قال معاذ " لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل ، (٥)

هذا بعض ما نقل عن السلف في حد من كفر بالله وأنه يقتل أبدا وهو قول جمهور  
العلماء في كتبهم وما نقل من أقوال بعض العلماء في ذلك :

قول ابن عبد البر " فالقتل بالردة . . . لاخلاف بين المسلمين فيه ولا اختلفت الرواية  
والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، (٦)

(١) هو سعد بن إياس، أبو عمرو الشيباني، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وقدم

بعده اختلف في وفاته بين ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠١ هـ

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٣/٦٨٤: ٨٧٢

الإصابة ٥/٨ ت ٣٦٦٥

الإستيعاب ضمن الإصابة ٤/١٣٤ ت ٩١٩

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٥/٣٠٨، وانظر سنن سعيد بن منصور ١/١٠١

وأنظر المصنف لعبد الرزاق ٦/١٠٥

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٥/٣٠٩، وأنظر المصنف لعبد الرزاق ١٠/١٦٤

(٤) صحيح البخاري مع القتح ١٢/٢٦٨ كتاب استتابة المرتدين

(٥) سنن أبي داود مع العون ١٢/١٠ كتاب الحدود .

(٦) التمهيد لابن عبد البر ٥/٣١٨

وقول الطحاوى :

« ذهب هؤلاء<sup>(١)</sup> إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحرى الذى بذنوبه

الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى »،<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن قدامة أن القتل لمن كفر بالله إن لم يتب هو قول عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup>،

وذكر الماوردى<sup>(٤)</sup> أن من ارتد عن دينه سوا<sup>(٥)</sup> كان ممن ولد على الفطرة أو أسلم

عن كفر فإن حكمهما فى الردة سوا<sup>(٦)</sup> وهو القتل مالم يتوبوا »،<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن تيمية أن قتل من كفر بعد إيمانه وإن لم يكن محاربا هو مذاهب جمهور السلف

وعليه مذهب مالك والشافعى وأحمد وأن أولته متوافرة من الكتاب والسنة<sup>(٦)</sup>

وقال برهان الدين الفرغانى<sup>(٧)</sup> :

« إذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله - عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة

كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قتل » .<sup>(٨)</sup>

( ١ ) يشير إلى من يرى القتل بالردة كالحسن وطلووس وأهل الظاهر وغيرهم

( ٢ ) أنظر فتح البارى ١٢ / ٢٦٩

( ٣ ) المغنى لابن قدامة ٨ / ١٢٦

( ٤ ) هو على بن محمد بن حبيب الماوردى أبو الحسن ، قاضى عصره ، ومن علماء

الشافعية ولد سنة ٢٦٤ هـ وتوفى سنة ٤٥٠ هـ

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٦٤ - ٦٨ ت ٢٩

وفيات الأعيان ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ت ٢٢٨

العبر ٢ / ٢٩٦

( ٥ ) الأحكام السلطانية للماوردى ٦٩ ( ٦ ) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٩٩ - ١٠٠

( ٧ ) هو على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى فقيه ، مشارك فى

أنواع من العلوم توفى سنة ٥٩٣

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٣٢ ت ١١٨

تاج التراجم ص ٤٢ ت ١٢٤

معجم المؤلفين ٧ / ٤٦

( ٨ ) بداية المبتدى مع شرح الهداية ٢ / ١٦٤

ونقل الصنعاني الإجماع على قتل المرتد . (١)

وذكر ابن دقيق العيد بأن الردة سبب لإباحة الدم بالإجماع في حق الرجل وإنما

خلاف الفقهاء في المرأة . (٢)

وقال الشوكاني :

قتل المرتد عن الإسلام متفق عليه في الجملة وإن اختلفوا في تفاصيله . (٣)

وقد جاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد الدعوة السلفية فطبق هذا الحكم في

عصره على من أظهر الردة فأشرك بالله وكفر به ، فقاتلهم وقتل بعضهم ممن ثبتت

عليه شروط التكفير وانتفت موانعه ، ولما فعل ذلك عودى ورد عليه بل كفره بعضهم ،

وذلك بسبب الجهل بهذا الحكم .



(١) انظر سبل السلام ٢٦٤/٣

(٢) احكام الأحكام ٢٣٢/٢

(٣) السبل الجرار ٣٧٢/٤



المبحث الثاني : ثبوت العقوبة بالإحراق بالنار

\*\*\*\*\*

وأما زيادة العقوبة بالإحراق فلا يمكن إنكاره فقد روى عن جمع من الصحابة منهم أبو بكر وعلى ومعاذ وخالد رضي الله عنهم .  
والأصل في هذه العقوبة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
" بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال : " إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا  
وَفَلَانًا فَأَخْرَقُوهُمَا بِالنَّارِ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ  
إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تَحْسِرُوا فَلَانًا وَفَلَانًا وَإِنَّ النَّارَ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا  
فَاقْتُلُوهُمَا " (١)

وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
" لا تعذبوا بعذاب الله " (٢)

فالصحابية الذين رأوا التحريق إما أنهم سمعوا الأمر بالإحراق ولم يسمعوا تراجع النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، ويقوى هذا الإحتمال ما يظهر الرواية من حصول التراخي  
التراخي بين الأمر بالإحراق ، والخروج لذلك ، وإما أنهم فهموا ترك النبي صلى  
الله عليه وسلم للتحريق تنزها منه لا نهيا عنه .

وقد ذهب العلماء بالنظر للروايات المانعة من التحريق من جهة وفعل هؤلاء  
الصحابية من جهة أخرى إلى رأيين :-

أحدهما : كراهية التحريق : ويستدلون عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية أبي هريرة للسابق ذكرها قريبا " . . . إني أمرتكم أن تحرقوا  
فلانا وفلانا وأن النار لا يعذب بها إلا الله . . . " (٣)

---

(١) صحيح البخارى مع الفتح ١٤٩/٦ كتاب الجهاد

(٢) " " " " " " ١٤٩/٦ كتاب الجهاد

(٣) رواه البخارى وقد تقدم قريبا

قال ابن حجر : قوله وأن النار لا يعذب بها إلا الله هو خير بمعنى النهي (١)

ويستدلون أيضا بحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" لا تعذبوا بعذاب الله "، (٢) قال ابن حجر " هذا أصرح في النهي من الذي

قبله "، (٣)

ويستدلون كذلك بما روى عن علي رضي الله عنه أنه أتى إليه بزنادقه فأحرقهم فبلغ

ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم

" لا تعذبوا بعذاب الله "، ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من بدل دينه فاقتلوه "، (٤) وفي رواية للترمذي " فبلغ ذلك عليا فقال : صدق

ابن عباس "، (٥)

وفي رواية لأبي داود " فبلغ ذلك عليا فقال ويح ابن عباس "، (٦)

الثاني : جواز التخريق وقد استدل أصحاب هذا القول بما روى أن الرسول صلى الله

عليه وسلم سمل أعين العرنيين ، (٧) والسمل هو فقا العين بالحد يد المحمي (٨)

وبما نقل من إحراق بعض الصحابة لبعض المرتدين من عدة روايات (٩)

(١) فتح الباري ١٥٠/٦

(٢) رواه البخاري وقد تقدم قريبا .

(٣) فتح الباري ١٥١/٦

(٤) صحيح البخاري مع الفتح ٢٦٧/١٢ كتاب استتابة المرتدين .

(٥) سنن الترمذي مع التحفة ٢٤/٥ - ٢٥ قال الترمذي هذا حديث حسن

صحيح .

(٦) سنن أبي داود مع العون ٤/١٢

(٧) تقدم حديث العرنيين في مبحث الكفر بسبب لحد الدم ٢١٢

(٨) أنظر لسان العرب ٣٤٧/١١

(٩) بعض هذه الروايات تقدم ذكرها لأنها تدل على القتل والإحراق وسوف

نعيد ذكرها هنا للمناسبة .



وفى رواية لابن أبي شيبة (١) " كان ناس يعبدون الأصنام فى السر ويأخذون العطاء " ، فأتى بهم على فوضعهم فى السجن واستشار الناس ، فقالوا اقتلهم ، فقال : لا ، بسأصنع بهم كما صنع بأبينا ابراهيم فحرقهم بالنار " ، (٢)

ومنها : ماروى عن معاذ بن جبل فى قصة الرجل الذى تهود بعد أن أسلم - من طريق أخرى أنه قال " والذى بعث محمدا بالحق لا أبرج حتى أحرقه بالنار . . . فأتى بحطب فألهب فيه النار وكتفه وطرحه " ، (٣)

ومنها : ماروى عن خالد بن الوليد أنه فى ردة أسد وطفان يوم براخة أمر بالحظيرة أن تبنى ثم أوقد تحتها نارا عظيمة فألقى الأسارى فيها " ، (٤)  
وقد سبق فيما روى عن أبى بكر فى ذلك أنه أمره أن يحرق بنى عامر . (٥)  
ولعل هؤلاء الصحابة الذين كانوا يرون الاحراق كانوا يتأولون بعض النصوص كقولهم تجمالى عن أصحاب الأخدود ( إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ) (٦)

وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أنس رضى الله عنه :

" ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ، ومن أحب عبدا لا يحبه إلا الله ، ومن يكره أن يعود فى الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى فى النار " ، (٧)

(١) هو عبد الله بن محمد بن ابراهيم العيسى - أبو بكر - المعروف بابن أبى

الشيبة ولد سنة ١٥٩ ، وتوفى سنة ٢٣٥

أنظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ٦٦/١٠ - ٧١ - ٥١٨٥

تهذيب التهذيب ٦/٢٢١ ، شذرات الذهب ٢/٨٥

(٢) أورده الحافظ ابن حجر فى الفتح ٦/١٥١ ، قال الشوكانى : سند منقطع

نيل الاوطار ٧/٢١٩

(٣) رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح ، ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٦/٢٦١

(٤) التمهيد ٥/٣١٥ - ٣١٦ (٥) التمهيد ٥/٣١٤ وندب

(٦) السبوح ١٠

(٧) صحيح البخارى مع الفتح ١/٧٢ ، ٦٠ كتاب الإيمان

صحيح مسلم مع شرح النووى ١/٢١٧ كتاب الإيمان

والآن وبعد أن ذكرنا أدلة كل قول نوضح نظرة كل منهما لأدلة الآخر فالقاتلون بکراهة التحريق :

يقولون : إن قصة العرنيين كانت قصاصا ثم إنها قد نسخت . (١)  
 ويقولون : إن عليا لم يبلغه نهي الرسول صلى الله عليه وسلم ولذلك فإنه لما بلغه قول ابن عباس لو كنت أنا لقتلتهم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من بدل دينه فاقتلوه " ، ولم أكن لأحرقهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعذبوا بعذاب الله ، قال " صدق ابن عباس " ، (٢) وفي رواية قال  
 وسح ابن عباس (٣) .

ويقولون : إن تجويز بعض الصحابة معارض بمنح بعض الصحابة الآخرين . (٤)  
 وأما القاتلون بجواز التحريق :

فيحملون الروايات الواردة في النهي على أنها للتنزيه والتواضع (٥) .  
 وقد توسط بعضهم فخصص الجواز بحالات :  
 منها : أنه يكون في حالة القصاص قالوا ومن ذلك ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بالعرنيين ، وما فعل أبو بكر ببني عامر ، وما أجمع عليه الصحابة بعد المشورة في الرجل الذي ارتد عن دينه ، ثم إنه أصبح يؤتى كما تؤتى النساء فرأى على أن يحرق حدا كما فعل بقوم لوط ، فأجمع رأى الصحابة على ذلك فأمر أبو بكر خالدًا فحرقه . (٦)

ومنها : أن بعضهم يقول : إن التعذيب يعود لخيار الحاكم تعريزا على من يراه يستحق ذلك . (٧)

(١) انظر فتح الباري ١٥٠/٦  
 (٢) سنن الترمذي مع التحفة ٤/٥ كتاب الحدود ، وقد تقدم من الرواية من  
 (٣) سنن أبي داود مع العون ٤/١٢ كتاب الحدود  
 (٤) أنظر فتح الباري ١٨٠/٦ (٥) أنظر فتح الباري ١٥٠/٦  
 (٦) أنظر التمهيد ٣١٥/٥  
 (٧)

ومنها : أن بعضهم قال إن التحريق إنما كان في تلك الحالات بعد القتل (١) وقد نقل ابن حجر هذا الخلاف بين السلف في مسألة التحريق في كتابه فتح الباري فقال رحمه الله :

" واختلف السلف في التحريق : ففكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا ، سوا ما كان ذلك بسبب كفر ، أو في حال مقاتلة ، أو كان قصاصا ، وأجازاه علي وخالد بن الوليد وغيرهما . . . وقال المهلب (٢) :

ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع ، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة ، وقد سمل النبي صلى الله عليه وسلم أهين العرنيين بالحديد المحمي ، وقد حرق أبو بكر البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناسا من أهل الردة ، وأكثر طمأ المدينة يجيزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قاله الثوري (٣) والأزهاعي (٤) ، وقال ابن المنير (٥) وغيره :

(١) أنظر التمهيد ٣١٧/٥

(٢) هو المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي ، كان من أهل الذكاة المفرط ، شرح صحيح البخاري ، توفي سنة ٤٣٥ هـ .  
أنظر ترجمته في : العسبر ٢٧٢/٢  
شذرات الذهب ٢٥٥/٣ - ٢٥٦

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري - أبو عبد الله - كان إماما في الحديث وأحد الأئمة المجتهدين ولد سنة ٩٥ أو ٩٦ أو ٩٧ هـ وتوفي سنة ١٦١ هـ وقيل ١٦٢ هـ .  
أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٥١/٩ - ١٧٤ ت ٤٧٦٣  
وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ - ٣٩٠ ت ٢٦٦  
تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ - ٢٠٧ ت ١٩٨

(٤) هو الإمام عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، الشامي الأوزاعي محدث حافظ ولد سنة ٨٨ هـ ، ومات سنة ١٥٧ هـ .  
أنظر ترجمته في : طبقات بن سعد ٤٨٨/٧  
تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ - ٢٤٢ ت ٤٨٤ ، العبر ١/١٧٤

(٥) هو علي بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري - أبو الحسن - زين الدين بن المنير ، شرح الجامع الصحيح للبخاري ولد سنة ٦٢٩ هـ وتوفي سنة ٦٩٥ هـ .  
أنظر ترجمته في : هدية العارفين ٧١٤/١  
معجم المؤلفين ٢٣٤/٧

لا حجة فيما ذكر للجواز ، لأن قصة العرنيين كانت قصاصا أو منسوخة . . . . . وتجويز الصحابي معارض بمنع صحابي آخر ، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة إلى ذلك إذا تعين طريقا للظفر بالعدو ، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان (١) وخلاصة القول في مسألة التحريق أن السلف من الصحابة ومن بعدهم على رأيهم من يرى جواز التعذيب به ، ومنهم من لا يرى ذلك ، والذين أجازوه منهم من يعاقب به كل مرتد ومنهم من يعاقب به من أضاف إلى الإرتداد علا آخر مشينا ، وأن مدار خلافتهم هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال :

" بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال : ان وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما بالنار ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج انى أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن وجدتموهما فأقتلوهما " (٢) وفي رواية لابن عباس " لا تعذبوا بعذاب الله " (٣) وأمثالهما من الأحاديث .

فمن فهم منه النهى قال بمنع التحريق ، ومن فهم منه أن الرسول أراد التنزه والتواضع مع الله ، قال بأن الأمر بالتحريق باق على أصلة . (٤)

(١) فتح البارى ١٥٠/٦

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ١٤٩/٦ كتاب الجهاد

(٣) " " " " ١٤٩/٦ " " " "

(٤) أنظر فتح البارى ١٥٠/٦

المبحث الثالث : عقوبة المرأة إذا كفرت

\*\*\*\*\*

وهل المرأة في عقوبة الكفر بالقتل كالرجل أم لا ؟

في هذه المسألة قولان : (١)

الأول : أنها تقتل وهو ما عليه جمهور العلماء من الصحابة قومن بعد هم من سلف هذه الأمة

وأدلة هذا القول كثيرة موفورة من الكتاب والسنة وفعل الصحابة .

فمنها : عموم الآيات والأحاديث الواردة في قتل الكفار والتي سبق أن ذكرناها في

مبحث الكفر سبب لحل الدم (٢) ، فان المرأة داخلة في عموم الكفار والمرتين

بحسب ما هو معروف من شمول الخطاب في الكتاب والسنة للذكر والأنثى ، إلا

في مواضع قليلة .

ومنها : الحوادث التي أهدر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم دماء نساء كفرن

بالله فلم يفرق بينهن وبين الرجال :

فقد روى عن ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه

وسلم وتقع فيه فينهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر ، قال : فلما كانت

ذات ليلة جعلت تحت النبي صلى الله عليه وسلم وتشتمه فأخذ المغول (٣)

فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها ، فوقع بين رجلها طفل فلطخت ما

هناك بالدم فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فجمع الناس فقال :

---

(١). أنظر فتح الباري ١٢/٢٧٢

ونيل الأوطار ٧/٢١٨-٢١٩

سنن الترمذى مع التحفه ٥/٢٥ كتاب الحدود

الأحكام السلطانية للماوردى ٧٠ ، المغنى لابن قدامة ٨/١٢٣

(٢) راجع ذلك ص ٢٠٢-٢١٤

(٣) وهو حديده تجعل في السوط فيكون لها غلافا ، وقيل هو السيف الدقيق

الذى له قفأ يكون غده كالسوط .

أنظر لسان العرب ١١/٥١٠



أشد الله رجلا فعل ما فعل لى عليه حق إلا قام ، قال فقام الأعمى يتخطى  
الناس وهو يتزلزل حتى قعد بين يدي النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنا صاحبها كانت تشتمك وتقع عليك فأنهاها  
فلا تنتهي ، وأزجرها فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين وكانت  
بى رقيقه ، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع عليك ، فأخذت المغول  
فوضعت في بطنها واتكأت عليها حتى قتلتها ، فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم : ألا اشهدوا إن دمها هدر ، (١)

وروى عن طى " أن يهوديه كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه  
فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها ، (٢)  
ومنها : أنه قد ورد في سنن البيهقي (٣) روايتان في هذا :

إحداهما : عن جابر " أن امرأة ارتدت عن الإسلام فأمر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن يعرض عليها الإسلام والا قتلت ، فعرضوا عليها  
الإسلام فأبى إلا أن تقتل ، ، وقد جاء التصريح باسمها من  
طريق آخر عن جابر أيضا " أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت  
عن الإسلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الإسلام  
فإن رجعت والا قتلت ، (٤)

- 
- (١) سنن أبي داود مع العون ١٢/١٥-١٦ كتاب الحدود .  
سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندی ١٠٧/٧-١٠٨  
قال ابن حجر : رواه ثقات بلوغ المرام ٢٢٣  
(٢) انظر سنن أبي داود مع العون ١٢/٢٧ كتاب الحدود  
قال الشوكاني : رجال اسناد الحديث رجال الصحيح نيل الأوطار ٧/٢١٤  
(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - أبو بكر - إمام حافظ فقيه في المذهب  
الشافعي ولد سنة ٣٨٤ - وتوفي سنة ٤٥٨ هـ  
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٠٤-٣٠٥  
تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٢-١١٣٥ ت ١٠١٤ ، وفيات الأعيان ١/٧٥-٧٦ ت ٢٨  
(٤) سنن البيهقي مع الجوهر النقي كتاب الحدود ٣٠٤-٣٠٥

والثانية : " أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قتل امرأة يقال لها أم قرفة

فى الردة ،، وقد جاء فى رواية أخرى " أنها كفرت بعد

إسلامها فاستتابها ٠٠٠ فلم تتب فقتلها ،، (١)

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما أرسله إلى اليمن " أيما رجل ارتد

بعن الإسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام

فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها ،، (٢)

ومنها :: أقوال بعض العلماء السلف :

فقد قال الليث (٣) من رواية قتل أم قرفة " وذاك الذى سمعنا هو رأيي (٤)

وروى عن مالك (٥) مثل ذلك (٦)

وعن الزهري فى المرأة تكفر بعد إسلامها قال تستتاب فان تابت وإلا قتل (٧)

(١) سنن البيهقى مع الجوهر النقى ٢٠٤/٨ كتاب المرتد .

(٢) قال الحافظ ابن حجر سننه حسن ، أنظر فتح البارى ٢٧٢/١٢  
يتقدم من

(٣) هو الليث بن سعد الفهمى الأصبهاني ، قال عنه الشافعى أنه أفقه من مالك  
إلا أن أصحابه لم يقوهوا به ولد سنة ٩٤ هـ وتوفى سنة ١٧٥ هـ .  
أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢٢٤/١ ت ٢١٠

تاريخ بغداد ٣/١٣ - ١٤ ت ١٩٦٦  
وفيات الأعيان ٤/١٢٧ - ١٣٢ ت ٥٤٩

(٤) سنن البيهقى ٢٠٤/٨ كتاب المرتد ، وانظر المغنى ١٢٣/٨

(٥) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبهى الحميرى - أبو عبد الله أحد  
الأئمة الأربعة ولد سنة ٩٣ هـ ، وتوفى سنة ١٧٩ هـ .  
أنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤/١٣٥ ت ٥٥٠  
صفة الصفوة ٢/١٧٧ ت ١٨٩  
تهذيب التهذيب ١٠/٥ - ٩ ت ٣

(٦) سنن البيهقى ٢٠٤/٨ كتاب المرتد ، وانظر المغنى ١٢٣/٨

(٧) سنن البيهقى ٢٠٣/٨ كتاب المرتد وانظر التمهيد ٥/٣١٤

- ومن ابراهيم<sup>(١)</sup> في المرأة ترتد : قال تستتاب فإن تابت وإلا قتل<sup>(٢)</sup> .  
ومن أبي يعلى الفراء<sup>(٣)</sup> ان قتال أهل الردة واجب بعد إنذارهم  
ثلاثة أيام سواء كان المرتد رجلا أو امرأة . (٤)  
وقال العاوردى \* ومن أقام على رده ولم يتب وجب قتله رجلا كان أو امرأة<sup>(٥)</sup>،  
ونقل الترمذى عن الأوزاعى وأحمد وإسحاق<sup>(٦)</sup> القول بقتل المرتدة<sup>(٧)</sup> ونقل  
ابن قدامة ذلك أيضا عن مضى ذكرهم وزاد عليه ذكر بعض السلف . (٨)

(١) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعى عابد فقيه ثقه ، أحد الآئمة

المشاهير توفى سنة ٩٦ هـ .

أنظر ترجمته فى : الطبقات لابن سعد ٢٧٠/٦

وفيات الأعيان ٢٥٠/١ - ٢٦٦ ت

حلية الأولياء ٢٧٠/٦

(٢) سنن البيهقى ٢٠٣/٨ كتاب المرتد .

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء - أبو يعلى - محدث فقيه

أصولى ، مفسر ولد سنة ٣٨٠ هـ وتوفى سنة ٤٥٨ هـ .

أنظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣٠٦/٣

تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ ت ٧٣٠

معجم المؤلفين ٢٥٤/٩ - ٢٥٥

(٤) الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٥١

(٥) الأحكام السلطانية للماوردى ٧٠

(٦) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد المروزى - المعروف بابن راهويه - جمع بين

الحديث والفقه - أحد أئمة الإسلام ولد سنة ١٦٦ هـ وتوفى سنة ٢٣٨ هـ وقيل

غير ذلك .

أنظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣٤٥/٦ - ٣٥٥ ت ٣٣٨١

تذكرة الحفاظ ٤٣٣/٢ - ٤٣٥ ت ٤٤٠

وفيات الأعيان ١٩٩/١ - ٢٠١ ت ٨٥

(٧) سنن الترمذى مع التحفة ٢٥/٥ كتاب الحدود .

(٨) أنظر المغنى لابن قدامة ١٢٣/٨

القول الثاني: أن المرأة لا تقتل إذا هي ارتدت وهو قول الثوري وأبي حنيفة وابن علي (١) وغيرهم . (٢)

وروى ذلك عن علي والحسن (٣) وقادة (٤) . (٥)

ومن حججهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والولدان ، وأن أبا بكر سبى نساء أهل الردة ، من بنى حنيفة وأعطى عليا منهم امرأة وولدت له محمد بن الحنيفة . (٦)

ومنها : ما روى عن ابن عباس قال :

" لا يُقتل النساء إذا هن ارتدن عن الإسلام ، وفي رواية " تحبس

ولا تقتل ، (٧)

ومنها : ما روى عن ابن عباس روى عنه الحديث " يعني حديث من بدلت دينها ، فانتظروها - وقال لا تقتل الفاسقة ، ومن روى حديثا كان أنظر به (٨) . (٩)

ومنها : ما روى عن ابن عباس : " تحبس " . (١٠)

(١) هو اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم - أبو بشر، المعروف بابن علي وعليه التي

ينسب إليها هي أمه ، ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي سنة ١٩٣ هـ .

أنظر ترجمته في : الجرح والتعديل ١٥٣/٢ - ١٥٤ - ١٥٢ ت ٥١٢

تذكرة الحفاظ ٣٠٢/١ - ٣٢٢ ت ٣٠٢

شذرات الذهب ٣٣٣/١

(٢) أنظر التمهيد ٣١٣/٥

(٣) هو الحسن بن علي بن يسار البصري - أبو سعيد - من كبار التابعين كان

عالما زاهدا ورعا توفي سنة ١١٠ هـ

أنظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ - ١٧٨

تذكرة الحفاظ ٦٦/١ - ٧١ ت ٦٦

تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ - ٢٧٠ ت ٤٨٨

(٤) هو قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي ، أبو الخطاب البصري أحد علماء

التابعين ولد سنة ٦١ هـ وتوفي سنة ١١٧ هـ .

أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : ٣٥١/٨ - ٣٥٦ ت ٢٣٥

البداية والنهاية ٣٥٢/٩ ، طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧ - ٢٣١

(٥) انظر المغني لابن قدامة ١٢٣/٨

(٦) انظر التمهيد ٣١٣/٥ ، والمغني لابن قدامة ١٢٣/٨

(٧) سنن البيهقي ٢٠٣/٨ ، ولم يصح الإمام الثوري والشافعي الحديث

انظر الجوهر النقي ٢٠٣/٨

ومنها : قولهم أن ابن عباس روى هذا الحديث - يعنى حديث من بدل دينه فاقتلوه - وقال لا تقتل المرتدة ، ومن روى حديثا كان أعلم بتأويله . (١)

ومنها : ما روى عن على أنه قال لا تسترق . (٢)

ومن أقوال العلماء فى ذلك قول صربن عبد العزيز : قا تباع بأرض أخرى ، (٣)

وقال الثورى : تحبس ولا تقتل واسنده الى ابن عباس . (٤)

وقال قتادة : تسبى لأن أبا بكر قتل أهل الردة وسبى نساءهم (٥)

وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها . (٦)

وقد نقل هذا الخلاف كثير من علماء السلف ورجحوا القول الأول وهو الذى عليه

جمهور العلماء .

فقال ابن عبد البر :

اختلف الفقهاء . . . فى المرتدة فقال مالك والأوزاعى والشافعى والليث ابن سعد

تقتل المرتدة ، كما يقتل المرتد سوا ، وهو قول ابراهيم النخعى .

وحجتهم ظاهر هذا الحديث (٧) لأنه لم يخص ذكرا من أنثى ، و ( من ) تصلح للواحد

والإثنين والجمع ، والذكر والأنثى ، وقال لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث

كفر بعد إيمان ، فعم كل من كفر بعد إيمانه ، (٨)

(١) انظر التمهيد ٣١٣/٥ ، وقد ذكر الشوكانى ان ابن عباس روى الخبر قد

قال بقتل المرتدة - انظر نيل الأوطار ٢١٨/٧

(٢) انظر فتح البارى ٢٦٨/١٢ (٣) فتح البارى ٢٦٨/١٢

(٤) فتح البارى ٢٦٨/١٢

(٥) التمهيد لابن عبد البر ٣١٤/٥ والمغنى ١٢٣/٨

(٦) فتح البارى ٢٦٨/١٢

(٧) يعنى حديث " من بدل دينه فاقتلوه " ،

(٨) التمهيد لابن عبد البر ٣١٢/٥ - ٣١٣

أَلْبَابُ الرَّابِعِ  
المكفرات الاعتقاديّة  
وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

—————

الجحود لله تعالى

وفيه مباحث

المبحث الأول : جحود الربوبية

المبحث الثاني : جحود الألوهية

المبحث الثالث : جحود الأسماء والصفات

المبحث الرابع : الكبرياء والجلال والقدرة

—————

## الفصل الأول الجحود لله تعالى

إن مما ينبغي أن نعلمه أن الكفر بالله له جوانب متعددة كالإيمان به تماما ،  
فكما أنه يجب إثبات الباري عزوجل ليقع بذلك مفارقة التعطيل فإن جحود ربوبيته  
تعالى وعدم الإعتراف به أعظم تعطيل للربوبية وكما أنه يجب إثبات الواحدانية لله  
تعالى لتقع البرائة من الشرك فإن من الكفر به جعل شريك له سبحانه في العبادة •  
وكما أنه يجب البرائة من تشبيهه بخلقه إذ ليس كئله شيء فإن من الكفر به أن  
يُشبهه بأحد أو تنفى عنه صفة أثبتها لنفسه أو أثبتها له رسوله ﷺ  
وكما أن الموجودات من إبداعه واختراعه وهو مدبر ومصرف لهذه الموجودات فإن من  
الكفر به أن يشك أنه مُقدر للأمور ، مصرف لكل الخلق فضلا عن إنكار قضائه وقدره (١)  
فيكون هذا الفصل قد اشتمل على أربعة مباحث •

### المبحث الأول : جحود الربوبية

إن من أعظم الكفر جحود الرب سبحانه ، وذلك لما فيه من إنكار وجود الله وهو  
ما يعبر عنه بعض العلماء بإنكار العانح ، وأصحاب هذا الكفر منهم من يقول ليس فى  
الكون سوى المادة والماديات، ولن نعترف بغير الحس والمحسوسات، فإذا سألتهم  
ومن صنع هذا العالم فى جلاله وروحه واحكامه ودقته ؟ قال قائلهم : إنها الصدقة ،  
وأردف يقول - كأنها مقالة المشاهد الخبير - لقد كانت المادة فى خلاص توج ذراتها  
وتضطرب أجزاءها فى حركات غير منتظمة آمادا آملولا حتى تكسّن فى دورة للسذر  
هذا الكون العجيب ، (٢)

وهذا كثر بربرية اللذات التى راعى الله عز وجل فى خلقها ، والى أن تسمى " انتهى أتت

هذا الاقتراح الذى ذكره أبو غنم فى التلخيص ، وسنذكره فى باب من بعد ونزلت

(١) أنظر المنهاج فى شعب الإيمان ١/ ١٨٣ ، والاسماء والصفات للبيهقى ١  
بتدرج فى قوله " ، أى " أن الله عز وجل خلقه من غير أن يشبهه شيء من  
بتصرف وزيادة •

(٢) أنظر ، فى الآيات النبوية التى تبيّن الملائحة والوجود بين لكامل أخذ خوف ٢٨



وهذا كفر بربوبية الله تعالى واضلح إذ لو سألتهم هل هذه الصدفة هي " التي أتقنت هذا الإتقان الحكيم ؟ ٠٠٠ أو هل هي التي " وضعت كل شيء في موضعه ونزلته بقدر معلوم ؟ " ، أو هل الصدفة أجرت الشمر واستقر لها حيث لا ينبغي أن تدرك القمر ، ولا آتية الليل تسبق<sup>آية</sup> النهار وكل في فلك يسبحون ؟ " ، وهل الصدفة هي التي " أعطت كل شيء خلقه ، ثم هدته أقوم سبيل ؟ وهل " الصدفة العمياء علمت الذر في بيضة العصفور ضرورة ظهورها في هيئة طير يأكل الحبوب فوجب أن تكون له حوصلة ومنقار ؟ وعلمته في بيض الشاهين والعقاب أنه يقوم طيرا يأكل اللحوم ، فلا بد له من مفسر ومخلاب ، من علم الأجزاء المتبددة أن تدرك حاجة الحيوانات إلى القلب والرئة والمخ والمخيخ وسائر الجوارح والأعضاء ؟ وهل يكون ذلك إلا تقدير العزيز العليم " ، (١)

ولهذا فإن الإعراف بوجود الله أمر فطرطيه كل مخلوق ، ويلهج به حتى من يطلق لنفسه العنان في التفكير دون التقيد بالكتاب والسنة فهذا العقاد<sup>(٢)</sup> مع ما يذكر عنه من الانحراف الفكري إلا أنه يقول عن الله قولا يقرب من قول أهل الحق فهو يقول تحت عنوان ( الله ذات ) " الله ذات واعية<sup>(٣)</sup> فلا يجوز في العقل ولا في الدين أن تكون له حقيقة غير هذه الحقيقة وأن يوصف بأنه معنى لذات له أو قوة لاوهي لها كما وصف في بعض المذاهب النسكية ٠٠٠ والكلمة العربية التي تعبر عن هذه الحقيقة - وهي كلمة الذات - أصح الكلمات التي تقابلها في الحضارة الغربية

(١) أنظر المرجع السابق ص ٢٨ - ٢٩

(٢) هو عباس بن محمود بن إبراهيم العقاد ، كان أدبيا ، كاتباً ، درس في الغرب وأجاد لغاتهم ولد سنة ١٣٠٦ هـ وتوفي سنة ١٣٨٣ هـ .

أنظر ترجمته في : الأعلام ٢٦٦/٣

(٣) وصف الله بأنه واع لم يرد به كتاب ولا سنة فيما أعلم وصفات الله توقيفية فلا نصفه إلا بما ثبت وصفه به في الكتاب والسنة ، إلا أنه لما وصف الذات بأنها واعية

فإن في جواز ذلك نظر .

أو الشرقية المعروفة لأنها تمنع كثيرا من اللبس الذي يتطرق إلى الذهن من نظائر هذه الكلمة في اللاتينية ومشتقاتها ، (١)

وبهذا يظهر لنا جليا أن المنكرين لوجود الله كفار كفرا اعتقاديا مخرجا مسن الملة وأن حكمهم كحكم الدهرية قديما الذين كانوا يزعمون أن العالم لهم يزل موجودا كذلك بلا مانع . (٢)

إلا أنه قد عرف هؤلاء الآن باسم ( الملحدون ) .

والإلحاد أو انكار وجود الله أو المانع على تعبير القدماء - لا يوجد إلا عند المغفلين المضللين ، أو العقدين المتعصبين ، أو المجرضين الشهوانيين أو المستكبرين المغرورين ، ذلك لأنه قد تغطى على الإنسان شهواته وملاذه وأنانيته فيحاول أن يتهرب من بعض الحقائق التي يشعر بها في قرارة نفسه ، وإلا فإنه لن يستطيع أي ملحد في الدنيا أن يأتي ولو بشبه دليل يدل على عدم وجود الخالق سبحانه . (٣)

ومثل إنكار وجود الله أو انكار المانع الاعتقاد بقدم العالم أو حدوث المانع فإن معتقد ذلك كافر (٤) ، وأيضاح هذا أن الاعتقاد بقدم العالم يوصى بأنه لا خالق ولا موجد له ، والاعتقاد بحدوث المانع يوصى باحتياج الخالق سبحانه لموجد ، ومن احتاج لموجد انتفى كونه خالقا وموجدا لكل شيء فهذه الاعتقادات كلها يحكم على أهلها بالكفر المخرج من الملة .

(١) كتاب الله للعقاد ص ٥٨

(٢) أنظر مغنى المحتاج ١٣٤/٤

(٣) أنظر العقيدة الإسلامية وأسسها ١٢٢-١٢٥

(٤) أنظر روضة الطالبين ٦٤/١٠

وذلك لما فيها من الإعتقاد بجحد الربوبيه ، وهو ما لم يختلف العلماء في  
التكفير به ، فقد نقل ذلك في أكثر كتب الفقه ان لم يكن في جميعها (١)  
وكذلك في كثير من كتب العقائد (٢) .

ولما كان أمر الربوبيه لا ينكره إلا فاسد الفطرة ولا يعذر أحد بإنكاره قال  
تعالى ( كيف تكفرون بالله وقد كنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم  
ثم إليه ترجعون ) (٣)  
قال ابن القيم :

” فهذا استدلال قاطع على أن الإيمان بالله أمر مستتب في الفطر والعقول  
ولا عذر لأحد في الكفر به البتة ، (٤) .

ومن مظاهر الكفر بالربوبيه اعتقاد وحدة الوجود أو الاتحاد ، وقد سلك  
هذا الطريق أقوام غلوا في الربوبيه ، حتى أذّخلهم الشيطان في ضيق الكفر  
والزندقة والغلال ، وهذا هذب الإتحادية كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية  
مركب من ثلاث سلب الجهميه وتعطيلهم ، ومجملات الصوفيه ، والزندقة  
الإلغافيه . وقد قلبت سواد الزندقة ←

( ١ ) أنظر مثلا الإنصاف ١٠ / ٢٢٦ ، الروض المريح ٣ / ٣٣٨

روضة الطالبين ١٠ / ٦٤

( ٢ ) أنظر مثلا الإقتصاد للغزالي ص ١٥٦

وشرح الطحاوية ص ٨٥

والشفا ٢ / ٢٨٢

( ٣ ) البقرة ٢٨

( ٤ ) بدائع الفوائد ٤ / ١٣٧

والفلسفه على ابن سبعين <sup>(١)</sup> والقونوى <sup>(٢)</sup> ، وظلت الصوفيه على ابن عربى <sup>(٣)</sup> (٤)  
وأما التجهم فقد اشتركوا فيه جميعا ، والتلمسانى <sup>(٥)</sup> كان أعظمهم تحقيقا للزندقة  
والإتحاد التى انفردوا بها ، وكان أكفرهم بالله وكتبه ورسلموشرائعه واليوم الآخر <sup>(٦)</sup>  
وقال فى موضع آخر بأن أقوال الإتحادية تشتمل على أصلين باطلين الحلول والإتحاد ،  
والاحتجاج بالقدر ، (٧)

- 
- (١) هو عبد الحق بن إبراهيم المعروف بابن سبعين ، من أعلام المتصوفة يقول  
بمذهب وحدة الوجود ولد سنة ٦١٣ هـ ، وتوفى سنة ٦٦٩ هـ .  
أنظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣٢٩/٥ - ٣٣٠  
فوات الوفيات ٢٥٣/٢ - ٢٥٥ ت ٢٤٢  
البداية والنهاية ٢٤٧/١٣ - ٢٤٨
- (٢) هو محمد بن إسحاق القونوى صوفى من كبار تلاميذ ابن عربى ، تزوج  
ابن عربى أمته ورياه مات سنة ٦٧٣ هـ .  
أنظر ترجمته فى : الأعلام ٣٠/٦  
معجم المؤلفين ٤٣/٩
- (٣) هو أبو بكر محبى الدين محمد بن على بن محمد الحاتمى الطائى ،  
المعروف بابن عربى يقول بوحدة الوجود ولد سنة ٥٦٠ هـ ، وتوفى سنة  
٦٣٨ هـ .  
أنظر ترجمته فى : البداية والنهاية ١٤٩/١٣  
شذرات الذهب ١٩٠/٥ - ٢٠٢  
فوات الوفيات ٤٣٥/٣ - ٤٤٠ ت ٤٨٤
- (٤) وسوف يأتى التفصيل عن بعض أحواله فى المكفرات العمليه عند الكلام عن  
الأحوال الصوفيه . أنظر ص ٢٤١ - ٢٤٦
- (٥) هو سليمان بن على بن عبد الله الكوفى المعروف بعفيف الدين التلمسانى  
أحد زنادقه الصوفية وذكر بعضهم <sup>أنه</sup> كان نصيريا ولد سنة ٦١٠ هـ ، وتوفى <sup>سنة</sup> ٦٩٠ هـ  
أنظر ترجمته فى : البداية والنهاية ٣٠٩/١٣  
فوات الوفيات ٧٢/١٢ - ٧٦ ت ١٧٩  
شذرات الذهب ٤١٢/٥ - ٤١٣
- (٦) مجموع للفيلسوفى ١٧٥/٢ من رسالة تسمى (حقيقة مذهب الإتحاد بين أو وحدة  
الوجود )
- (٧) انظر مجموع الفتاوى ٢٩٤/٢ - ٣٠٤

وقد جاء نقل هذه الأسر لكفر الإتحادية عن ابن القيم أيضا فقال :

" وهذه الطريقة فى الإبراءة والطلب نظير طريقة التجهم فى العلم والمعرفة تلك تعطيل للمفاتيح والتوحيد ، وهذا تعطيل للأمر والعبودية ،" (١) وقال فى موضع آخر " فاعلم أن الله - سبحانه وتعالى عما يقولون - عندهم . . . هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق وليس له عند هم صفة ثبوتية تقوم به ، ولا يفعل شيئا باختياره البتة ، ولا يعلم شيئا من الموجودات أصلا ،" (٢)

ولقد كان هؤلاء لفرط كفرهم وبمزالهم يجعلون القائل بالوحدة أفضل الخلق ، وأنا وصل إلى هذا المقام فلا يضره عندهم أن يكون يهوديا أو نصرانيا ، بل كان ابن سبعين وابن هود (٣) والتلمسانى وغيرهم يسوفون للرجل أن يتمسك باليهودية والنصرانية كما يتمسك بالإسلام ويجعلون هذه طرقا إلى الله بمنزلة مذاهيب المسلمين ، ويقولون لمن يختص بهم من النصارى واليهود (إذا عرفتم التحقيق لم يضركم بقاءكم على ملتكم ،" (٤)

(١) مدارج السالكين ٢٦٣/١

(٢) إغاثة اللهفان ٢٦٠/٢

(٣) هو الحسن بن على بن عضد الدولة ، أخو المتوكل على الله ملك الأندلس

فيلسوف متصوف ، يقول بوحدة الوجود ، ولد سنة ٦٣٣ هـ ، وتوفى

سنة ٦٦٩ هـ .

انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤٤٦/٥ - ٤٤٧

فوات الوفيات ٣٤٥/١ - ٣٤٨ ت ١٢٢

الأعلام ٢٠٣/٢

(٤) الصفدية ٢٦٨/١ - ٢٦٩

وفى نهاية هذا المبحث ينبغي أن ننبه لأمر مهم وهو أنه لو حصل الإيمان  
بربوبيه الله تعالى للخلق ، وأنه خالق كل شئ المدبر لثئون هذا الكون  
فإن هذا الإقرار وحده لا يخرج من الشرك ، وأنه من غير توحيد الألوهيه  
لا يخرج صاحبه من الكفر ، ولا يحكم له بالإيمان . (١)  
وسوف نتناول ما يتعلق بالكفر بتوحيد الألوهية فى المبحث القادم إن شاء الله .

---

(١) أنظر تطهير الاعتقاد للصنعانى / ضمن الجامع الفريد ص ٥٠٠

## المبحث الثاني : جحود الألوهية

\*\*\*\*\*

ذكرنا في المبحث الماضي أن إنكار الربوبية كفر ، وهذا لا يختلف فيه اثنان لكن السؤال هنا هل كل من آمن بوجود الله وربوبيته للخلق يعد مؤمنا ناجيا من النار ، داخلا الجنة ؟

والجواب أن نقول : إن المثبتين للخالق سبحانه نوعان :

أهل توحيد وهم المؤمنون بوجود الله وربوبيته للخلق جميعا ، وبأنهم المستحق للعبادة دون سواه وهم الناجسون .

وأهل إشراك وهم صنغان :

١- مشركون في الربوبية: الألوهية معا كمن يشبتون مع الله خالقا آخر وإن لم يقولوا أنه مكافئ له كالمجوس .

٢- ومشركون في الألوهية فقط ، وهم من يشركون غيره في عبادته ويعبدون به سواه في المحبة والطاعة والتعظيم وإن كانوا يقولون بأنهم وحده رب كل شيء ومليكه وخالقه ورازقه . (١)

ولقد غفل عن هذا التقسيم بعض العلماء فأوقعهم في خطأ التفريق بين توحيد الربوبية والألوهية ومن هو لا الصنعاني رحمه الله حيث قال :

" . . . ومن هنا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الإلهية والربوبية كما توهمه من توهم من قوله ( ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ) (٢) وقوله ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ) (٣) وقوله ( قل من يرزقكم من السماء والأرض إلى قوله فسيقولون الله ) (٤) فهذا إقرار بتوحيد الخالق والرازقيه ، (٥)

(١) أنظر مدارج السالكين ١/٦٢-٦٣

وانظر اقتضا الصراط المستقيم ص ٣٥٧-٣٥٨

(٢) الزخرف ٨٧ (٣) الزخرف ٩ (٤) يونس ٣١

(٥) الدرر النضيد ص ٣٤ ضمن الرسائل السلفية .

فجعل توحيد الألوهية والربوبية شيئاً واحداً وسمى توحيد الربوبية ~~توحيد الألوهية~~  
**توحيد الألوهية** .

وحدثنا في هذا المبحث عن الشرك في الألوهية ، الذي جاءت الرسل بمحارته  
 في كل العصور ، فإن الإنسان إذا لم يقم بالتوحيد الذي أمره الله به ،  
 ولم يجتنب الشرك الذي نهاه الله عنه كما قال تعالى ( ولقد بعثنا في كل  
 أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) (١) فهو كافر ولو كان من أعبد  
 هذه الأمة يقوم الليل ويصوم النهار ، (٢)

ولهذا فإن كفار قريش الذين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يشهدون  
 بالربوبية لله تعالى كما أخبر الله عنهم في قوله ( قل من رب السموات والأرض  
 قل الله ... ) (٣) وقوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض  
 وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فأنى يؤفكون ) (٤) ونسبى قوله ( ولئن سألتهم  
 من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله  
 بل أكثرهم لا يعقلون ) (٥) ، وفي قوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلقهم  
 ليقولن الله فأنى يؤفكون ) (٦) ، وقوله ( قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن  
 يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ومن يدبر  
 الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون ) (٧) الى غير ذلك من الآيات .

ومع ذلك فإنه لم ينفعهم هذا التصديق ولم يدخلهم في الإسلام ، لما كانوا عليه  
 من الكفر بالألوهية حيث كانوا يقولون حين يدعون لغير الله ( أجعل  
 الآلهة لها واحداً ان هذا لشيء عجاب ) (٨) . ( وكانوا اذا قيل لهم لا اله  
 الا الله يستكبرون ) (٩)

- |                 |                       |                |
|-----------------|-----------------------|----------------|
| (١) النحل ٣٦    | (٢) الدرر السنية ٩٣/١ | (٣) الرد ١٦    |
| (٤) العنكبوت ٦١ | (٥) العنكبوت ٦٣       | (٦) الزخرف ٨٧  |
| (٧) يونس ٣١     | (٨) سورة ص ٥          | (٩) الصافات ٣٥ |



ففى الآيات السابقة اعتراف منهم بالربوبية والخالقية والرازقيه لله سبحانه ،  
وفى هذه الآيات إنكار لألوهية الله تعالى ، فكان الحكم بالكفر ولا شك (١).

وهكذا الحكم على كل من سلك هذا المسلك فى كل زمان ومكان  
بالدعوة ، ولهذا لما قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى التوحيد أُتهم بأنه يكفر الناس فكان  
من رده عليهم قوله " الذى أنكرناه عليهم وكفرناهم به إنما هو الشرك بالله مثل  
ان تدب نبييا من الأنبياء أو ملكا من الملائكة أو تنحرا أو تنذر له أو تعتكف  
عند قبره أو تركع بالخضوع والسجود له أو تطلب منه قنبا الحاجات أو تفرج الكربات  
فهذا شرك قرئش الذى كفرهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاتلهم عند  
هذا ، وإلا لم يقل أحد من الكفار أن أحدا يخلق أو يرزق أو يدبر أمرا ، بل كلهم  
يقرون أن الفاعل لذلك هو الله ،، (٢)

وهذا الحكم هو الذى حكم به ابن القيم وقبلة ابن تيمية على هؤلاء :

فابن القيم يقول :

" لم يكن أحد من أرباب الطواغيت يعتقد أنها تخلق وترزق وتميت وتحىي وإنما  
كانوا يفعلون عندها وسها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم ، فاتبع  
هؤلاء سنة من كان قبلهم وسلكوا سبيلهم خذ والقذة بالقذة ، وأخذوا مأخذهم  
شبرا بشبر وذراعا بذراع ،، (٣)

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الأول / العقيدة والآداب

ص ١٥٥ - ١٥٨ رسالة كشف الشبهات .

• وانظر الجامع الفريد ص ٢١٩ - ٢٢١ نفس الرسالة .

(٢) الدرر السنية ١/٨٦ - ٨٧

(٣) زاد المعاد ٣/٥٠٦

وابن تيمية يقول " والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى مثل الشمس والقمر والكواكب والعزير والمسيح والملائكة واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ويغوث ويعوق ونسرا وغير ذلك ، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو أنها تنزل المطر أو أنها تنبت النبات ، وإنما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتعاثيل المصورة لهؤلاء ، أو يعبدون قبورهم ، ويقولون إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى ، ويقولون هم شفعاؤنا عند الله ، (١)

والذى أوقع كثيرا من المسلمين فى الكفر بالألوهية وسبب متابعة بعض من ينتسبون إلى العلم لهم هو خطأهم فى فهم أمور ثلاثة :

الأول : خلطهم بين معنى توحيد الربوبية ومعنى توحيد الألوهية ، وظنهم أن من كان يؤمن بأن الله خالق رازق بافع ويضر فقد كفاه ، ولا يضره أن يستشفع بالخلق إلى الله .

الثانى : تفريقهم بين المعبودات من دون الله فى المسميات مع أن الحقيقة عدم التفریق ، فلا فرق بين أن يسمى المعبود من دون الله صنما أو عبدا صالحا ، أو حتى نبيا ، ولذلك فإن أصل تلك الأصنام كان قوما صالحين أو أنبياء .

الثالث : ظنهم أن الإعراف بأن الله هو المتصرف فى الكون ، وأن ما يفعلونه من من التوسل والإستشفاع لمن دونه إليه لا يضر . (٢)

(١) مجموع الفتاوى ٣/٣٩٦ من رسالة تسمى الوصية الكبرى

وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٢٩٤-٢٩٥ نفس الرسالة

(٢) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الأول / العقيدة

والآداب ص ١٦١-١٦٣ كتاب كشف الشبهات .

وانظر الجامع الفريد ص ٢٢٣-٢٢٥ نفس الرسالة .

ومن فهم هذه الأمور الثلاثة عرف أن مجرد النطق بكلمة التوحيد ( لا إله إلا الله ) مع صرف شئ من عبادة الله لغيره - لا يكفي للنجاة من النار والبرائة من الكفر وأن ما يستدل به بعضهم من ظواهر الأحاديث الواردة في أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة مقيد بكون القول مقرونا بالإخلاص والعمل ، وإلا فإن المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولونها ، ومع ذلك فهم في الدرك الأسفل من النار . (١)

وينبى على هذا أن كل من صرف نوماً من أنواع العبادة لغير الله معتقداً النفع والضرفى هذا المعبود ، أو أن هذا المعبود يقدر على التوسط لقبول العبادة إلى الله فهو كافر كفراً اعتقادياً ، وهذا ما عليه العلماء السائرون على مذهب السلف . فهذا شيخ الدعوة السلفية محمد بن عبد الوهاب ينقل الإجماع على تكفير من جعل بينه وبين الله وسائط يدعونهم ويتوكل عليهم (٢) وذلك لأن الدعاء والتوكل وغيرهما من العبادات متعلقة بالقلب فلا تأويل لصرافها عن ذلك .

وهذا ابن بطين لما سئل هين يقول لا إله إلا الله ومع ذلك يدعو الأنبياء أو الأولياء هل تنفعه ويحرم دمه وماله بقوله لها فقال رحمه الله ما مدلوله : إن معنى لا إله إلا الله عند جميع أهل اللغة والتفسير والفقهاء أن الإله هو المعبود والتألته هو التعبد ، وأن قول ( لا إله إلا الله ) يتضمن الكفر بما يُعبد من دون الله ، لأن معناها إثبات العبادة لله وحده والبرائة من كل معبود سواه ، ولهذا فإن من يقول لا إله إلا الله ومع ذلك يفعل الشرك الأكبر من دعاء الموتى والغائبين وسؤالهم قضاء حاجاته وتفريج كرباته ، وتقديم القرابين من نذور وذبايح فإنه مشرك شاه أم أبى . (٣)

#### الطلق والروايات

(١) وقد ألف الحافظ ابن رجب رسالة في إيضاح الجمع بين الروايات المقيدة سميت كلمة الإخلاص وتحقيق معناها ، وقد طبعها المكتب الإسلامى بتحقيق زهير الشاويش وتخريج الألبانى .

(٢) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / قسم الفتاوى ص ٦٢

(٣) انظر الدرر السنية ١٥٠/٢

وهذا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن يقول :

” وأما تكفير من أجاز دعا غير الله والتوكل على سواه واتخاذ الوسائط بسين العباد وبين الله في قضا حاجاتهم وتفريج كرياتهم ، وإغاثة لهفاتهم وغير ذلك من أنواع عباداتهم فكلامهم ( يعنى العلماء ) فيه وفى تكفير من فعله أكثر من أن يحاط به ويحصر ، وقد حكى الإجماع عليه غير واحد ممن يقتدى به ويرجع إليه من مشائخ الإسلام ، والأئمة الكرام ونحن قد جرينا على سنتهم فى ذلك وسكلنا منهاجهم فيما هنالك ، لم نكفر أحدا إلا من كفره الله ورسوله ، وتواقرت نصوص أهل العلم على تكفيره ممن أشرك بالله وعدل به سواه ،، (١)

ولقد جاء إيضاح هذه المسألة وهى أن من قال لا إله إلا الله وادعى أنه مسلم وهو يأتى بأمر مكفره هل يحكم بكفره أم لا — عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث فرغ من سؤاله ثم أجاب عنه ، وسوف أذكر السؤال والجواب ملخصا مختصرا قال رحمه الله ما مدلوله :

هل يقال أن هذا الذى يفعله كثيرا من العوام عند قبور الصالحين ومع كثير من الأحياء والأموات والجن من التوجه إليهم ودعائهم لكشف الضر ، والنذر لهم لأجل ذلك هل هو شرك أكبر كشرك ققوم نوح ومن بعدهم إلى شركى قريش أم هو شرك أصغر غير هذا ؟

ثم أجاب رحمه الله فقال ما مدلوله :

إن علماء المشركين اليوم (٢) يقرون أنه الشرك الأكبر ، ومنهم من يقر ويعتذر إماما بأن أهل هذا الشرك لم تبلغهم الدعوة ، أو أنه لا يكفر إلا من كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ،

( ١ ) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية / رسائل عبد اللطيف ٣ / ٢٢٦

( ٢ ) يقصد العلماء المعاصرين له الذين يدعون إلى الشرك والضلالة .

ومنهم من يقر أنه الشرك الأكبر لكن يدعى أنه لا يكفر إلا من أنكر الإسلام جملة  
وكذب الرسول والقرآن واتبع اليهودية أو النصرانية ، فهم بهذا قد أقروا أنه  
شرك أكبر ، فأقرارهم هو أصرح ما يجاب به في ذلك • وأما زعمهم بأنه لا يكفر  
إلا من أنكر الإسلام وكذب الرسول وانتقل إلى اليهودية أو النصرانية فجوابه  
من وجهين :-

الأول : أن مقتضى قولهم أن الشرك وعبادة الأصنام لا تأثير لها في التكفير أنه  
لو اشترك اثنان في عبادة الأصنام أحدهما يدعى اليهودية ، والثانى  
يدعى الإسلام نكفر من يدعى اليهودية ولا نكفر من يدعى الإسلام ، وهذه  
فضيحة عظيمة •

الثانى : أن أبلد الناس وأجهلهم لو قلت له ما نقول فيمن يدعى الإسلام ويعصى  
الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينقاد له في ترك عبادة الأوثان والتحذير  
من الشرك ؟

فسبادر بالفطرة بالقول إن هذا كافر من غير نظر أو سؤال أحد • (١)

ولقد كان ما أوضحه الشيخ محمد بن عبد الوهاب مذ هب علماء السلف من قبله ومن  
بعده فقد قال ابن القيم فى معرض ذكره للأحكام المستفادة من قصة وفد ثقيف  
وأنتهم لما طلبوا من الرسول صلى الله عليه وسلم أن تبقى أصنامهم ولو شهرا بعد  
إسلامهم أبى ذلك عليهم •

قال استنتاجا من ذلك " ومنها أنه لا يجوز أبداً مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة  
على هدمها وإبطالها يوماً واحداً ، فإنها شعائر الكفر والشرك ، وهى أعظم المنكرات  
فلا يجوز الإقرار عليها مع القدرة البتة ، وهذا حكم المشاهد التى بنيت على القبور التى  
اتخذت أوثاناً وطواغيت تعبد من دون الله ،

(١) أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الأول / العقيدة

والآداب ص ٣٠٧

• كتاب مفيد المستفيد فى كفر تبارك التوحيد •

والاحجار التي تقصد للتعظيم والتبرك ، والنذور والتقبيل ، لا يجوز إبقا<sup>١</sup> شئ<sup>٢</sup> منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالته ، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، أو أعظم شركا عندها وبها والله المستعان ،، (١) .

وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب " فمن أشرك بين الله تعالى وبين مخلوق فيما يختص بالخالق تعالى من هذه العبادات (٢) أو غيرها فهو مشرك ، وإنما ذكرنا هذه العبادات خاصة لأن عباد القبور صرفوها للأموال من دون الله تعالى ، أو أشركوا بين الله تعالى وبينهم فيها ، وإلا فكل نوع من أنواع العبادة من صرفه لغير الله أو شرك بين الله تعالى وبين غيره فيه فهو مشرك .

قال للثعلبي<sup>٣</sup> تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ) (٣) وهذا الشرك في العبادة هو الذي كفر الله به المشركين وأباح به دماءهم وأموالهم ونساءهم وإلا فهم يعلمون أن الله هو الخالق الرازق المدبر ليس له شريك في ملكه ،، (٤)

وههنا يتبين لنا أن الكفر في توحيد الألوهية هو أصل كفر الأمم ولقد أحسن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب حين بوب بابا في كتابه التوحيد فسماه ( باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الخلو في الصالحين )

(١) زاد المعاد ٥٠٦/٣

(٢) يشير بذلك إلى المحبة والتوكل والخوف والرجاء ، والصلاة من ركوع وسجود والدعاء والذبح ، والنذر والطواف ، والتوبة والاستعاذة والاستغاثة ،  
أنظر ص ٤١ من المصدر المدون عند نهاية النص .

(٣) النساء ٣٦

(٤) تيسير العزيز الحميد ص ٤٢

فإنه ظاهر أنه يريد الكفر بتوحيد الألوهية ، ويؤيد ذلك ما ذكره عن ابن عباس في الباب لما فسرقوله تعالى ( وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ، ولا يغوث ويعوق ونسرا ) (١)

: قال هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلي قومهم ان انصبوا الي مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابا وسموهلما بأسمائهم ، ففعلوا ولم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك ونسى العلم عبدت (٢) (٣)

---

(١) نوح ٢٣

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٦٦٧/٨ كتاب التفسير .

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الأول / العقيدة والآداب /

كتاب التوحيد ص ٥٦

وانظر نفس الكتاب مع شرحه فتح المجيد ص ٢٤٣

## المبحث الثالث : جحود أسماء الله وصفاته

\*\*\*\*\*

وكما أنه يحصل الكفر في توحيد الربوبية والألوهية فإنه يحصل في توحيد الأسماء والصفات ، فقد عرفت قاعدة عن السلف وهي أن الكلام في الصفات فرع من الكلام في الذات يحتذى فيه حذوه ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية . (١)

وقد تكلم العلماء في الإلحاد في أسماء الله تعالى وقسموه إلى عدة أقسام وانطلاقاً من القاعدة التي ذكرت عن السلف فإن الإلحاد في صفات الله تعالى ينقسم إلى ما ينقسم إليه الإلحاد في أسمائه ، فتكون أقسام الكفر بأسماء الله وصفاته سواً ، وهذه الأقسام بحسب الجاحدين له كما يأتي :

أولاً : أن يشتق الجاحدون ، أو الملحدون لأصنامهم ومعبوداتهم أسماء من أسماء الله وصفاته ، كما كان يسمى الكفار اللات من الإله والعزى من العزيز ، فهم بذلك قد سمو الأصنام بأسماء الله ووصفوها بأوصاف الله تعالى وهو إلحاد وكفر حقيقة إذ عدلوا بأسمائه وصفاته إلى أوثانهم ومعبوداتهم الباطلة . (٢)

الثاني أن يسموه تعالى بما لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له أباً وتسمية الفلاسفة له موجبا بذاته ، أو علة فاطة بالطبع وهو ما يسميه أهل الإلحاد المعاصر بـ ( الطبيعة ) أو ( المادة ) أو نحو ذلك من الأسماء .

( ١ ) أنظر مجموع الفتاوى ١٧٧/٣٣

( ٢ ) أنظر تيسير العزيز الحميد ٦٤٥



الثالث : وصفه تعالى بما يتعالى عنه ويتقدس عن النقائص كقول أخبث اليهود أنه فقير (١) ، وقول بعضهم في التوراة المحرقة أنه استراح بعد أن خلق خلقه (٢) ، وقول بعضهم يد الله مغلولة (٣) وأمثال ذلك مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته . (٤)

وهذه الأنواع الثلاثة لا يعتقد بها أو يقول بها إلا الكافر البين كفره ، أو من ادعى الإسلام وليس بمسلم كأهل الإلحاد المعاصر ، وبعض الفلاسفة فإنهم يطلقون على الله ما أطلقه هؤلاء .

الرابع : تعطيل أسماء الله الحسنى وصفاته العليا عن معانيها وحقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألقاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معانى ، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير ، والحي والرحيم والمتكلم ، ويقولون لا حياة ولا سميع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به ، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلا وشرعا ولغة وفطرة ، وهو يقابل إلحاد المشركين الذي ذكرناه فسى النوع الأول ، فإن أولئك أعطوا من أسمائه وصفاته لأهنتهم ، وهؤلاء سلبوا كاملها وجحدوها ومطلوها ، وكلاهما أهد في أسمائه وصفاته .

ثم إن هؤلاء متفاوتون في هذا الإلحاد ، فمنهم الغالى ومنهم المتوسط ، ومنهم المتسلوث . (٥)

(١) كما قال الله عنهم ( لقد سمع الله قولى الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنيا ) آل عمران ١٨١ .

(٢) سفر التكوين لأصحاح الثانى / ٣ ، ٤ حيث قال " وفرغ الله فى اليوم السابع من جميع عمله الذى عمل ، وبارك الله اليوم السابع وقدسه لأنه فيه استراح من جميع عمله الذى عمل الله خالقا ،

(٣) كما قال الله عنهم ( وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا ) العائدة ٦٤ .

(٤) أنظر تفسير العزيز الحميد ٦٤٦

(٥) أنظر تيسير العزيز الحميد ص ٦٤٦

وقد نقل عن ابن القيم هذا التفاوت ، فجاءه أن من أنواع الإنكار جحد ها وإنكارها بالكلية ومنها إنكار حقائقها ومعانيها والتصريح بأنها مجازات ، ومنها تشبيهه فيها بصفات المخلوقين ومعاني أسمائه ، وأن الثابت له مما مثل للثابت لخلقه ، وهذا ما ترتب عليه القول بإثبات بعض الصفات ونفى بعضها (١) .

الخامس : تشبيه صفاته بصفات خلقه تعالى الله عما يقول المشبهون علوكبيراً •

وهذا الإلحاد مقابل لسابقه من إلحاد المعطله فإن أولئك نفوا صفات كماله ووجدوه ، وهو لا يشبهوها بصفات خلقه فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرقه •

وحين تلقى نظرة تأمل لهذه الأنواع من الكفر لمعركة أعظمها جحوداً وإنكاراً لله نجد أنه التعطيل لأسماء الله وصفاته فقد ذكر ابن القيم فيما نقل عنه وذكرناه قريباً (٢) أن مما يتفرع من ذلك جحد ها وإنكارها بالكلية •

وهذا هو كفر الفلاسفة والطبيعيين المعاصرين وهو أعظم من كفر من عادوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاربه ، فإن كفر أولئك كان جحود وصف الله بصفاته كما قال الله عنهم ( وهم يكفرون بالرحمن ) (٣) أي لا يقرون به لأنهم كانوا يأنفون من وصف الله بالرحمن الرحيم ، (٤) مع اعترافهم بأن الله تعالى ربهم وخالقهم ، كما أوضحناه في كلامنا عن الكفر بالألوهية • (٥)

أما هو لا فإن كفرهم جحود الأسماء والصفات بالكلية والذي يستلزم منعه إنكار وجود الله مطلقاً ، وهو أعظم أنواع التعطيل •

(١) أنظر مختصر الصواعق المرسله ١١٠/٢-١١١ بتصرف وتقديم وتأخير •

(٢) تقدم قريشاً (٢) الرد ٣٠

(٣) تفسير ابن كثير ٥٣٣/٢

(٤) تقدم ص ٢٤٤-٢٥٢

وهناك أصناف أخرى من النقاة ممن يدعى الإسلام نذكر فيما يلي أقوالهم والحكم عليهم : —————

١- فمنهم : من ينفى صفة من صفات الله الذاتية أو يجحد ها وهو مستبصر فى ذلك كقوله ليس بعالم ولا قادر ولا مرید ولا متكلم ونحو ذلك من صفات الكمال الواجبة له تعالى .

وهؤلاء هم الذين ينفون القول بأن الله فى السماء ، ويفسرون قولهم بمعنى أنه تعالى ليس فوق العرش ، وإنما فوق السموات عدم محض ، وهؤلاء هم الجهمية الضلال ، المخالفون لإجماع الأنبياء ولفطرة العقلاء (١)

وهذا القول قد نص الأئمة المالكية أنه مجمع على تكفير قائله . (٢) وقد نقل صاحب الدرر السنية من رسائل الشيخ عبد الرحمن بن حسن قوله :

" وكثير من أهل العلم يكفرون نقاة الصفات لتركهم ما دل عليه الكتاب والسنة ، وعدم إيمانهم بآيات الصفات ،، (٣)

٢- ومنهم : من يثبت الأسماء والصفات ولكنه يؤول معناها ، فيدعى أن أسماء الله تعالى وصفاته غيره وأنها مستعارة مخلوقه ، وأن الخلق هم الذين ابتدعوها وأطلقوها عليه وإلا لم يكن له اسم قبل الخلق ، وهذا ادعاء باطل يوحى بنسبة الله إلى العجز والوهن والضرورة والحاجة إلى الخلق ، وهذه الدعوى فيها استجهال للخالق سبحانه لأنه يلزم منها أن الله كان هملا لا يدرى ما اسمه ولا ما هى صفته \*

(١) أنظر مجموع الفتاوى ١٤١/١٩

(٢) الشفا ٢٩٢/٢

(٣) الدرر السنية ٢٩٦/٣

والله متعال عن هذا الوصف <sup>مُنزّه</sup> عنه ، لأن أسماء الله هي تحقيق صفاته فيستوى أن يقول الإنسان عبدت الله أو عبدت الرحمن الرحيم أو أن يقول كفرت بالله أو بالرحمن ، أو بالرحيم ، وسواءً عليه قال يا الله أو يارحمن أو يارحيم ، أو قال ربى الله أو الرحمن أو الرحيم بأى اسم دعى أو أُنصِف إليه ، فإنما يدعو الله نفسه . (١)

وقد ذكر الإمام الدارمي في أثناء ذلك أن من شك في ذلك فقد كفر كفر (٢) ، وأن من ادعى أن صفة من صفات الله مخلوقه أو مستعارة فقد كفر وفجر . (٣)

ومن التأويل ما يدعيه بعض النفاة من التوقف في القول بأن الله فى السماء قاصدين أن السماء لا تحويه ولا تحصره ولا تحمله ولا تقله (٤) . قال ابن تيمية " ولا ريب أن هذا المعنى صحيح . . . ولكن هو لا أخطأوا فى نفي اللفظ الذى جاء به الكتاب والسنة ، وفى توهم أن إطلاقه دال على معنى فاسد " (٥) .

ومعلوم أنهم لو اعتقدوا أن الله ليس فوقهم ، وليس فى السماء وليس فسوق العرش كما يدل عليه قوله تعالى ( يخافون ربهم من فوقهم ) (٦) وقوله ( أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض ) (٧) وقوله ( أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حاصبا ) (٨) وقوله ( ثم استوى على العرش ) (٩) لكانوا كفارا .

سما يقرت . . . . .

(١) أنظر رد الامام الدارمي على بشر المريسي ٧ - ٨

(٢) " " " " " " ٧

(٣) " " " " " " ٨

(٤) أنظر مجموع الفتاوى ١٩ / ١٤٠ - ١٤١ (٥) مجموع الفتاوى ١٩ / ١٤١

(٦) النحل ٥٠ (٧) الملك ١٦ (٨) الملك ١٧

(٩) الاعراف ٥٤

ومما يترتب على ما سبق ما اشتهر من تأويل الإستواء بأن معناه الإستيلاء  
قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن :

فى من زعم ذلك " فهذا جهمى معطل ضال مخالف لنصوص الكتاب والسنة  
وإجماع سلف الأمة ، وهذا القول هو المعروف عند السلف عن جهسم  
وشيعة الجهمية ، " (١)

ثم عرف بمذهب جهسم ، ومن مؤسسه الأول الجعد بن درهم (٢)  
وموقف أهل السنة منه إلى أن قال :

" والمقصود أن علماء الأمة أنكروا مذهب الجهمية أشد الإنكار ، وصرحوا  
بأنه من مذاهب الضلال والكفار ، ولم يخالف فى ذلك أحد منهم " (٣)

٣ - منهم : من يفوض فى المعانى وهو غير التفويض فى الكيفية الذى عليه مذهب السلف،  
وهذا التفويض - أعنى فى المعانى - لم ينشأ إلا بعد أن خاض الناس فى  
علم الكلام ، وهربت كتب اليونان وقدماء الفلاسفة . (٤)  
وشبهتهم فى ذلك أنهم جعلوا الأسماء والصفات أو بعضها من المتشابه  
الذى لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذى  
استأثر الله بعلم تأويله ، وقد أوضح ابن تيمية رحمه الله هذه الشبهه  
بما ليس هنا مجال لذكره . (٥)

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١١٨/٣ الرسالة الثامنة عشرة من رسائل  
عبد اللطيف .

(٢) هو الجعد بن درهم أصله من خراسان ، مبتدع ضال ، قال بخلق القرآن  
ونفى القدر ، قتله خالد بن عبد الله القسرى يوم النحر سنة ١١٨ هـ .  
أنظر ترجمته فى : ميزان الاعتدال ٣٩٩/١ ، الأعلام ١٢٠/٢  
الرد على الجهمية للدارمى ص ١١٣

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل والنسائل النجدية ١٢٠/٣ الرسالة الثامنة عشرة من رسائل عبد اللطيف  
(٤) أنظر الدرر السنية ٣٤١/٢

(٥) من أراد الوقوف على ذلك فلينظر مجموع الفتاوى ١٣/٢٩٤-٣١٣ من رسالة  
تسمى ( الاكليل فى المتشابه والتأويل )

أو مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٢١-٣٦ نفس الرسالة .

فلما تأثر بعض العلماء بهذه الكتب وانبتت في أفكارهم تلك الشبهة قالوا  
في آيات الصفات وأحاديثها بأنها تجرى على ظاهرها ، أى تتسلى  
ولا يتعرض لإثبات ما دلت عليه من المعنى المراد والحقيقة المتصيدة ،  
ويحتجون على ذلك ببعض الأقوال المنسوبة لبعض السلف كقولهم " أمرها  
كما جاءت " ،

والحق أن مقصود السلف بقولهم أمرها كما جاءت وقول من قال تجرى على  
ظاهرها إثبات ما دلت عليه من الحقيقة وما يليق بجلال الله وعظمته  
وكبريائه ومجده وقيوميته وحده مع عدم التكيف ، (١) ولهذا روى عن  
مالك والليث وسفيان الثوري والأوزاعي أنهم قالوا " أمرها كما جاءت بسلا  
كيف " ، (٢) ، وروى عن الامام أبي حنيفة أنه كفر من قال لا أعرف ريسى  
في السماء أم في الأرض ، ومن قال أنه على العرش ، الخوى لكن لا أدرى  
العرش في السماء أم في الأرض .

ان الواكان المراد بقرآن أمرها كما جاءت ولم للتأخر عن المطالبين لها كفتيسر  
أبو حنيفة هؤلاء (٣) .

(١) الدرر السنية ٣٤١/٢

(٢) أصول اعتقاد أهل السنة للاكاشي ٥٢٧/٣

والدرر السنية ٣٤٢/٢

(٣) أنظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ١٧١

وأنظر مجموع الفتاوى ٤٧/٥ - ٤٨

وأنظر الفتوى الحموية الكبرى ص ٥١ - ٥٢

وأنظر الدرر السنية ٣٤١/٢ - ٣٤٢

وقد حبس أحد قضاة الري<sup>(١)</sup> رجلا في التجهم فأظهر التوبة فأحضر عنده فقال الحمد لله على التوبة ، فقال له : أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه ؟ فقال أشهد أن الله على عرشه ولا أدري ما بائن من خلقه فقال ردوه فإنه لم يتب . (٢)

وسئل عبد الله بن المبارك بم نعرف ربنا قال : بأنه على العرش بائن من خلقه قيل بحد ، قال بحد . (٣)

وقال الدارمي " والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحدّه قايمة في نفسه ولكن نؤمن بالحد ونكل علم ذلك إلى الله " ، (٤)

وبين شيخ الإسلام مذهب السلف في هذا فقال :

" وأما السلفية فعلى ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب<sup>(٥)</sup> وغيرهما قالوا مذهب السلف اجرا<sup>١</sup> أحاديث الصفات وآيات الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها . . . والله يعلم أني قد بالغت فسي البحث عن مذاهب السلف ، فما علمت أحدا منهم خالف ذلك " ، (٦)

(١) الـرى : اسم مدينته والقاضي هو هشام بن عبد الله

السرّازي

(٢) انظر الدرر السنية ٣٤٣/٢

(٣) انظر رد الإمام الدارمي على بشرص ٢٤ ، ومجموعة الرسائل المنيرة ١١١/١

(٤) رد الإمام الدارمي على بشرص ٢٣

(٥) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، المعروف بالخطيب كان من الحفاظ

وكان من الأئمة الأعلام ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٦٣ هـ .

أنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣١١-٣١٢

وفيات الأعيان ١/٩٢-٩٣ ت ٣٤

تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥-١١٤٦ ت ١٠١٥

(٦) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢٣

ونقل الملا على القارى فى ذلك كلاما لطيفا عن بعض السلف فقال :  
 " وقد قال نعيم بن حماد الخراسي (١) شيخ البخارى "من شبه اللسمخلقه  
 - أى ذاتا وصفة فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه أى من صفاته  
 الذاتية والفعلية فقد كفر ، وقال الطحاوى :

ومن لم يَتَوَقَّ النفى والتشبيه زل ولم يصب التنزيه ،، (٢)

وقال الجويني (٣) "وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستواؤه على عرشه  
 كما يليق بجلاله وعظمته والحق واضح فى ذلك والصدور تشرح له فإن  
 التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تحريف الإستواء بالإستيلاء وغيره ،  
 والوقوف فى ذلك جهل وفى ، مع كون الرب تعالى وصف لنا نفسه  
 بهذه الصفات لنعرفه بها ، فوقفنا عن اثباتها ونفيها عدول عن  
 المقصود منه فى تعريفنا إياها ، فما وصفنا نفسه بها إلا لنتثبت  
 ما وصف به نفسه لنا ولا نقف فى ذلك ،، (٤)  
 وأما الحكم على هؤلاء المفوضيه فقد وردت عن بعض العلماء فيسه  
 عبارات مختلفة منها :

( ١ ) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلعة الخزاعى -

أبو عبد الله المروزي ، من علماء الحديث وحفاظه - مات سنة ٢٢٨ هـ

أنظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٩٥ - ٦١٢ ت ٢٠٩

تاريخ بغداد ١٣ / ٣٠٦ - ٣١٤ ت ٧٢٨٥

تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٥٨ - ٤٦٣ ت ٨٤١

( ٢ ) شرح الفقه الأكبر ٤٧

( ٣ ) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني أبو محمد - والد امام الحرمين ،

فقيه شافعي ، كان اماما فى التفسير والفقه والأصول توفى سنة ٤٣٨ هـ .

أنظر ترجمته فى : وفيات الاعيان ٣ / ٤٧ - ٤٨ ت ٣٣٢

شذرات الذهب ٣ / ٢٦١ - ٢٦٢

طبقات المفسرين ١ / ٢٥٨ ت ٢٤٦

( ٤ ) مجموعة الرسائل المنيرة ١ / ١٨١ رسالة اثبات الإستواء الفوقيه



منها : قول ابن خزيمة <sup>(١)</sup> رحمه الله :

" من لم يقل إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ، وجب  
أن يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ثم ألقى في مزلة لثلا يتأذى بينتن  
ريحه أهل القبلة وأهل الذمة ، " <sup>(٢)</sup>

ومنها : قول ابن المبارك " من ادعى أنه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى  
أنه لا شيء . . . . . ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ووجد آيات  
الله ، " <sup>(٣)</sup>

ومنها : قول نعيم بن حماد :

من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه  
فقد كفر ، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهه ، " <sup>(٤)</sup>

ومنها : قول إسحاق بن إبراهيم بن راهوية <sup>(٥)</sup> يقول :

من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله  
العظيم لأنه وصف بصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول . <sup>(٦)</sup>

---

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي أبو بكر إمام حافظ ، كان فقيها

مجتهدا عالما بالحديث ولد سنة ٢٢٣ هـ وتوفي سنة ٣١١ هـ .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠-٧٣١ ت ٧٣٤

البداية والنهاية ١١/١٦٧ ، العبر ١/٤٦٢

(٢) مجموعة الرسائل المنيرة ١/١١١ رسالة عقيدة السلف وأصحاب الحديث

والدرر السنية ٢/٣٤٣

(٣) إرد الامام الدارمي على بشر المريسي ٢٤

(٤) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائسي ٣/٥٣٢

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن راهوية إمام حافظ ، قال عنه أبوزرعة ماري أحفظ

من إسحاق ولد سنة ١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٣٨ هـ .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٣-٤٣٥ ت ٤٤٠

تاريخ بغداد ٦/٣٤٥-٣٥٥ ت ٣٣٨١

وفيات الأعيان ١/١٩٩-٢٠١ ت ٨٥

(٦) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائسي ٣/٥٣٢

٤ - والصنف الرابع من ثقة الصفات من ينفيها أو ينكرها جاهلا لذلك ، وقد اختلف العلماء في حكم هذا ، فكفره بعضهم ، وحكى ذلك من أبي جعفر الطبري وغيره ، وقال به أبو الحسن الأشعري مرة . (١)

وهذا الحكم محمول على ما ذكرناه في أنواع التكفير أن بعض السلف يطلقون الكفر على من ظهر منه قول أو عمل وذلك باعتبار قوله أو عمله ذلك .

وذهبت طائفة إلى أن هذا لا يخرج من اسم الايمان لأنه لم يعتقد ذلك اعتقادا يقطع بصوابه ويراه ديننا وشرا وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق واحتج هؤلاء بحديث السوداء (٢) وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما طلب منها التوحيد لا غير ، وبحديث القائل " ولئن قدر الله علي ، وفي روايته " لعلي أضل الله ، ثم جاء فيه قوله :

فغفر الله له (٣) ، قالوا ولو سئل أكثر الناس عن الصفات لما وجد من يعلمها إلا القليل . (٤)

(١) الشفا ٢٩٢/٢ - ٢٩٥

(٢) ونصه في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٣/١ - ١٧٤ " ٠٠٠ قال وكانت لي جارية ترمي غنما لي قبل أحد والجوانية فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكني صككتها صكة ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك علي ، قلت يا رسول الله أفلا اعتقها ، قال ائتنى بها ، فأتيتها بها فقال لها : أين الله ؟ قالت في السماء ، قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله قال : اعتقها فانها مؤمنة .

(٣) راجع الحديث ص ١٤٣

(٤) الشفا ٢٩٢/٢ - ٢٩٣

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الجاهل يعذر بانكساره للصفه أو نفيها بأن حال الناس في تلقيهم لكلامه صلى الله عليه وسلم وإخباره عن الغيب يختلف فمنهم من لم يسمع بعضها ومنهم من سمع البعض ولكنه لم يفهم المراد من قوله ومن فهم المراد فعلى تفاوت بينهم ففى الفهم ، وخلص رحمه الله إلى أن الإيمان مبنى على من يكون أكثر محبة وذكرًا وعبادة ، وإن كان غيره أكثر منه علما ومعرفة وفهما ، وأن من لم تقم عليه الججة بما جاءت به الأخبار لم يكفر بجحده . (١)

وفى نهاية هذا المبحث نذكر بما نقل عن السلف من النهى عن التفكير فى الله والأمر بالتفكر فى خلق الله وفى مقدمة ذلك ما جاء عن النبى صلى الله عليه عليه وسلم أنه قال :

" يا تى الشيطان أحدكم فىقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له : من خلق ربك ؟ فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته ،" (٢)

وقول عمر " تفكروا فى خلق الله ولا تفكروا فى الله ،" (٣) وقد روى مرفوعا بالفاظ أخرى بسند ضعيف (٤) ، وقال نعيم بن حماد :

" حَقَّ على كل مؤمن أن يؤمن بجميع ما وصف الله به نفسه ، ويترك التفكير فى الرب تبارك وتعالى - (٥) ، ولهذا فإن السلف رحمهم الله قد نهوا عن الجدال فى الله جبل ثناؤه فى صفاته وأسمائه . (٦)

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٢٥٤/٥

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووى ٣٣٩/١

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة ٥٢٤/٣

(٤) " " " " ٥٢٥/٣

(٥) " " " " ٥٢٧/٣

(٦) أنظر جامع بيان العلم وفضله ١١٣/٢

## المبحث الرابع : الكفر بقضا الله وقدره

وكما تبين لنا من المباحث الماضية أن الكفر قد يقع في ربوبية الله وألوهيته وأسمائه وصفاته ، فإنه يقع أيضا في قضاؤه وقدره .

فالتصديق بقضا الله وقدره من أركان الإيمان التي يكفر من جحدها والقضا والقدر من الأمور التي استأثر الله بعلمها فلم يطلع عليها أحدا من الخلق لا ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا ، ولهذا فإن التعمق والنظر في ذلك من الخذلان والطفيان فإن المجادل فيه لا يدرك مراده وكلما احتج بحجة كسرتها أخرى . (١)

فينبغي التسليم به دون تفكر في لزوماته أو تضمناته قال الإمام أبو حنيفة :

" ولم يُجبر (٢) أحدا من خلقه على الكفر ولا على الإيمان ، ولا خلقهم مؤمنا ولا كافرا ، ولكن خلقهم أشخاصا ، والإيمان والكفر فعل العباد ، يعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرا ، فإذا آمن بعد ذلك علمه مؤمنا في حال إيمانه من غير أن يتغير علمه وصفته ، وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسببهم على الحقيقة والله تعالى خالقها ،، (٣) .

وهذا لا يتعارض مع ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " الحديث (٤) ، فإن الفطرة لا تقوم بها الحجة على الخلق ، كما يشير إليه قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) (٥)

( ١ ) أنظر الطحاوية مع شرحها ٢٧٦ ، وفتح الباري ٤٧٧/١١ ، وتيسير

العزیز الحمید ٦٨٦ .

( ٢ ) أى ( الله ) ما قبله من الكلام .

( ٣ ) الفقه الأكبر مع شرحه ٧٧ - ٧٩ .

( ٤ ) صحيح البخارى مع الفتح ٢٤٦/٣ كتاب الجنائز

( ٥ ) الاسراء ١٥

والخوض في القدر أول ظاهرة للشرك في الأمم كما يدل عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 " ما هلك أمة قط إلا بالإشراك بالله ، وما أشركت أمة قط إلا وكان بدو<sup>١</sup> إشراكها  
 التذيب بالقدر " ، (١)

ولهذا فإنه لما تنازع بعض الصحابة في القدر غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهرهم عن ذلك فلم يعودوا (٢)

ولقد عاش السلف الصالح من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذا الهدى ولم يخوضوا في هذا الأمر أبدا .

ولما برقت أول بارقة في القول في القدر علم الصحابة أن هذا هو الشرك الذي حذر منه صلى الله عليه وسلم فهذا الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه - كما روى اللالكائي (٣) - لما قيل له إن رجلا قدم علينا يكذب بالقدر قال دُلوني عليه - وهو يومئذ أعمى - فقالوا له ما صنع به ؟ فقال : والذي نفسي بيده لئن استمكننت منه لأعضن أنفه حتى أقطعه ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنها . (٤)

(١) كتاب الشريعة للأجري ١٩١ وأصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٤/٦٢٤-٦٢٥

(٢) والحديث الذي يشير إلى هذا هو ما روى الترمذي من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع في

القدر ، فغضب حتى احمر وجهه حتى كأنما فقى في وجنتيه التمران فقال أبهذا

أرسلت اليكم ، إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعو في هذا الأمر عزمت عليكم

ألا تنازعوا فيه ، سنن الترمذي مع التحفة ٦/٣٣٤

(٣) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي - أبو القاسم اللالكائي ،

من فقهاء الشافعية ألف كتابا في أصول اعتقاد أهل السنة توفي سنة ٤١٨ هـ

أنظر ترجمته في : الكامل في التاريخ ٩/٣٦٤

تذكرة الحفاظ ٣/١٠٨٣ - ١٠٨٥ ت ٩٨٦

شذرات الذهب ٣/٢١١

(٤) أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٦٢٥

وهذا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول "والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحد هم مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"، (١)  
وهذا عبادة ابن الصامت رضى الله عنه يقول لابنه "يا بنى إنك لن تطعم طعم الإيمان ، ولن تبلغ حق حقيقة العلم بالله تبارك وتعالى حتى تؤمن بالقدر خبيره وشهه... وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك"، (٢)  
ولما التقى ابن الديلمى (٣) بأبى بن كعب (٤) فقال يا أبا الكندري إنك قد وقع فى نفسى شئ من هذا القدر فحدثنى بشئ لعله يذهب من قلبى قال : لو أن الله هذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته لهم خيرا من أعمالهم ، ولو أنفقت جبل أحد ذهبا فى سبيل الله عز وجل ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، ولو مت على غير ذلك لدخلت النار ، (٥)

- 
- (١) مسند الإمام أحمد ١١٧٥ ، سنن الترمذ ، مسانيد الصحابة ، ١٣٢/١ .  
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٢/١ .  
(٣) مسند الإمام أحمد ٣١٧/٥ ، وسنن الترمذى مع التحفة ٣٦٩/٦ ، ٢٣٣/٤ .  
(٤) هو عبد الله بن فيروز - أبو بشر ، الديلمى تابعى ثقة روى عن بعض الصحابة .  
أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٣٥٨/٥ ت ٦١٥  
(٥) هو أبى بن كعب بن قيس الأنصارى الخزرجى صحابى جليل توفى سنة ١٩ هـ وقيل ٢٢ هـ .  
أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ١٦/١ - ١٧ ت ٦  
أسد الغابة ٦١/١ - ٦٣ ت ٣٤  
الإصابة ٢٦/١ - ٢٧ ت ٣٢  
(٥) مسند الامام أحمد ١٨٢/٥ - ١٨٣ قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب حديث صحيح : رواه فى صحيحه . أنظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ١/١ القسم الأول / العقيدة والآداب ١٣٦ كتاب التوحيد .  
ورواه ابن أبى عاصم مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الألبانى إسنادة صحيح .  
أنظر السنة لابن أبى عاصم ١٠٩/١

وأولئك الصحابة حذيفه بن اليمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت<sup>(١)</sup> كلهم قالوا مثل ما قال عبد الله بن عمرو عباد بن الصامت وأبي بن كعب<sup>(٢)</sup> .  
هذا بعض كلام الصحابة في التحذير من إنكار القدر أو الخوض فيه وفي بعض أهله ومعاداتهم .

ولقد سلك هذا المسلك العلماء من بعدهم السائرون على نهجهم فقال الطحاوي رحمه الله محذرا من النظر والتعمق في مسائل القدر " الحذر الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ونهاهم عن مرامه كما قال في كتابه ( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون )<sup>(٣)</sup> فمن سأل لِمَ فعل؟ فقد رد حكم الكتاب ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن عبد البر " والقدر سر الله لا يدرك بجسدال ، ولا يشفى منه مقال والحجاج فيه مرتجة لا يُفتح شيء منها إلا بكسر شيء وقلقه وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار بالإستسلام والإنقياد والإقرار بأن علم الله سابق ولا يكون في ملكه إلا ما يريد ( وما ريك بظلام للعبيد )<sup>(٥)</sup>(٦)

( ١ ) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي - أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن ، كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي توفي سنة ٤٥ هـ وقيل غير ذلك .

أنظر ترجمته في : أسد الغابة ١٢٦/٢ - ١٢٧ ت ١٨٢٤  
الإصابة ٤١/٤ - ٤٢ ت ٢٨٧٤

( ٢ ) أنظر مستد الإمام أحمد ١٨٣/٥

( ٣ ) الأنبياء ٢٣

( ٤ ) العقيدة الطحاوية مع شرحها ٢٧٦

( ٥ ) فصلت ٤٦

( ٦ ) التمهيد ١٣/٦ - ١٤ وأنظر ١٣٩/٣ - ١٤٠

ونقل في ذلك بسنده عن الأوزاعي أنه قال " من الله تعالى التنزيل  
وعلى رسوله التبليغ وعلينا التسليم "، (١)

وقال النووي :

" وأعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر ومعناه أن الله تبارك  
وتعالى قدر الأشياء في القدم ، ولم سبحانه أنها ستقع في أوقات  
معلومه عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة ، فهي تقع على  
حسب ما قدرها سبحانه وتعالى "، (٢)  
وقال أبو المظفر السمعاني (٣) :

" سبيل معرفه هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل  
فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة ، ولم يبلغ  
شفا الحين ولا ما يطمئن به القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله  
تعالى اختص العليم الخبير به ، وضرب دونه الأستار ، وحجبه عن  
عقول الخلق ومعارفهم لما ظمه من الحكمة "، (٤)  
وقبل أن نأتى أهميتها وهو بيان حكم منكر قضا الله وقدره نلفت  
النظر لأمر قد يخلط في فهمه بعض الناس ، وهو أن القضا والقدر يطلق  
على جانبيين :

(١) التمهيد ١٣/٦-١٤ وانظر ١٣٩/٣-١٤٠ (٢) شرح صحيح مسلم ١/١٣٠

(٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني - أبو المظفر - مفسر ومحدث

من مؤلفاته منهاج أهل السنة ولد سنة ٤٢٦ هـ وتوفي سنة ٤٨٩ هـ .

أنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٩٣

معجم المؤلفين ١٣/٢٠

البداية والنهاية ١٢/١٦٦

(٢) شرح صحيح مسلم ١/١٣٠

(٤) أنظر فتح الباري ١١/٤٧٧



أخفاها فما إنكار علم الله بأكتساب العباد وآجالهم .  
والثانى : . كون العبد يخلق فعله بنفسه واختياره أو أن الله يجبره على الفعل  
وهو ما عرف به ( مسألة خلق أفعال العباد )

قال الخطابى :

" قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء  
منه معنى الإيجاب والقهر للعبد على ما قضاه وقدره . . . . وليس  
الأمرفى ذلك على ما يتوهمونه ، وإنما معناه الإخبار عن  
تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم  
وصدورها عن تقدير منه وخلق لها ، خيرها وشرها ، ، (١)

فأما الأول فإن السلف لا يختلفون فى تكفير صاحبه ولهذا كانوا يقولون  
" جادلوهم - يعنى القدرية - بالعلم فإن أنكروه كفرؤا ، وإن أقروا  
بـه خصموا ، ، (٢)

وأما الثانى فإن السلف يختلفون فى تكفير صاحبه للشبهه التى وقع فيها ،  
ولو تأمل هذا الضال فى القدر رافى ظنه أن الله يجبر الخلق على  
الفعل لعلم أنه لا بد وأن يتناقض " إذ لا يمكن أن يجعل القدر  
حجة لكل أحد لأن هذا مستلزم للفساد الذى لا صلاح معه والشر الذى  
لا خير فيه ، إذ لو جاز أن يحتج على كل أحد بالقدر لما عوقب  
معتد ، ولا اقتصر من ظالم باغ ، ولا أخذ لمظلوم حقه من ظالمه ولفعل  
كل أحد ما يشتهي من غير معارض يعارضه فيه ، وهذا فيه من الفساد  
ما لا يعلمه إلا رب العباد ، ، (٣)

(١) معالم السنن للخطابى مع سنن أبى داود ٧٦/٥ - ٧٧

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١١٩ - ١٢٠ ، وجامع العلم

والحكم لابن رجب ٢٣ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للكاشى ٧١٤/٤

(٣) أنظر مجموع الفتاوى ٣٠١/٢

ولقد قسم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كتبهما الناس  
فى ضلالهم فى القدر ونوعاهم وفصلاً مقالاتهم ، ثم أبانا طريق  
أهل الإيمان فى ذلك بما يقنع من أراد الحق .  
وملخص تلك الأقوال : (١)

أن الناس فى القضاء والقدر على مقامين :

١- مقام إيمان وهدى ونجاة ، وهو مقام إثبات القدر والتسليم به وعدم  
الخوف فيه .

٢- ومقام ضلال وردى وهلاك وهو إنكار القدر ، أو الإحتجاج به على  
فعل الذنوب .

فأما المقام الأول فهو رأى أهل السنة والجماعة ، والذى كان عليه  
سلف هذه الأمة .

وأما المقام الثانى فهو رأى أهل البدع والضلال وقد أنقسموا إلى فرق :

١- منهم من آمن بالأمر والنهى والوعد والوعيد لكنه كذب بالقدر وزعم  
أن من الحوادث ما لا يخلقه الله كالمعتزلة ونحوهم .

٢- ومنهم من آمن بالقضاء والقدر ، ووافق أهل السنة والجماعة أنه  
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل  
شئ وربه ومليكه لكن عارضوا هذا بالأمر والنهى وسَموا هذا  
حقيقة ، وجعلوا ذلك معارضا للشريعة .

٣- ومنهم من خاصم الرب سبحانه فى جمعه بين القضاء والقدر من جهة  
والأمر والنهى من جهة أخرى ، وهو لا خصما لله وأعداؤه .

---

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٢/٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٢٥٦/٨ - ٢٦١

وأنظر طريق الهجرتين ٨٣ ، ٨٧-٨٩ ، ١١٠ - ١١٢

والذى نهدف اليه مما قدّمنا فى هذا المبحث هو بيان حكم منكر  
القدر وهل يحكم بكفره أم لا ، وهذا الحكم مبنى على الجانبين الذين  
ذكرنا أن القدر ينقسم إليهما :

وهو أن من أنكر العلم - أى علم الله القديم السابق- بأفعال العباد  
وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقى وسعيد وكتب فلذلك عنده فى  
كتاب حفيظ فقد كفر ، وذلك لأنه قد كذب القرآن •  
وقد نص على ذلك الشافعى وأحمد وغيرهما (١)

ومن الأدلة على ذلك ما ذكره ابن عبد البر عن بعض السلف قال :

" روى حماد بن زيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي فى قوله ( وكل

شئ فعلوه فى الزير ) (٢) قال : كُتِبَ عليهم قبل أن يعملوه •  
وروى شعبة عن أبى هشام عن مجاهد فى قوله تعالى ( لولا كتاب  
من الله سبق ) (٣) قال كان فى علمه أنهم كانوا يأخذون الغنائم •  
وروى سالم الأفسس عن سعيد بن جبير (٤) فى قوله تعالى ( أولئك ينالهم  
نصيبتهم من الكتاب ) (٥) قال ما كُتِبَ لهم من الشقاوة والسعادة، (٦)  
ومن ذلك ما نقل ابن تيمية عن الأئمة مالك والشافعى وأحمد أن من جحد  
أن الله قد علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا  
الأعمال فقد كفر • (٧)

(١) أنظر تيسير العزيز الحميد ص ٦٩٦

(٢) القمر ٥٢ (٣) الأنفال ٦٨

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام - أبو عبد الله - أحد أعلام التابعين ،

أخذ العلم عن ابن عباس وقد قتله الحجاج بن يوسف سنة ٩٥ هـ •

أنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢/٣٧١-٣٧٤ ت ٢٦١

طبقات ابن سعد ٦/٢٥٦-٢٦٧

تهذيب التهذيب ٤/١١-١٤ ت ١٤

(٥) الأعراف ٣٧ (٦) التمهيد ٣/١٣٩

(٧) أنظر مجموع الفتاوى ٨/٦٦

وأما من أقرب بعلم الله وأنكر أن الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها فإن هذا هو الذى وقع الخلاف فى تكفيره بين السلف ، وذلك للشبهة التى وقعت لهؤلاء . (١)

ولو تأمل هؤلاء أن الله هو خالق العباد وأن قواهم وإراداتهم وحركاتهم وسكناتهم كلها تابعة لهذا الخلق ولولاه لما كانوا شيئا فضلا أن يخلقوا شيئا لعرفوا أنهم بإنكارهم يتناقضون مع أنفسهم . فالله سبحانه وتعالى هو الذى خلق العباد وأفعالهم وقد أورد كثير من علماء السنة الأدلة على ذلك فى معتقاتهم ومن هؤلاء العلماء الإمام البخارى فقد أورد أدلة كثيرة على ذلك فى كتاب خصه لذلك سماه خلق أفعال العباد . (٢)

وسوف أخص تلك الأدلة فقد أورد من أدلة الكتاب :

قوله تعالى ( والله خلقكم وما تعملون ) (٣) قال : فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقه .

وقوله تعالى ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) (٤) وروى بسنده عن ابن عباس أنه قال حتى العجز والكيس .

وقوله تعالى ( وخلق كل شيء وقده تقديرا ) (٥)

ومن أدلة السنة :

مارواه حذيفة ابن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إن الله يصنع كل صانع وصنعه " (٦)

(١) أنظر تيسير العزيز الحميد ص ٦٩٦

(٢) أنظر خلق أفعال العباد ص ٤٦-٤٧ ، ٤٩

(٣) الصافات ٩٦ (٤) القمر ٤٩ أيضاً

(٥) الفرقان ٢ وقد أورد ابن عبد البر على ذلك من القرآن قوله تعالى ( وإنا لموفوهم نصيبهم غير منقوص ) ، وأورد عن ابن عباس فى معناها قوله : ما قدر لهم من خير وشر . التمهيد ١٣٩/٣ - ١٤٠

(٦) وقد جاء به بعد ذلك موقوفا على حذيفة إلا أنه قال ( خلق ) بدل ( يصنع )

- ومنها : حديث ابن عمر رضى الله عنه قال :
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كل شيء بقدر حتى العجز والعجز والكيس ، أو الكيس والعجز "، (١)
- ومن الآثار ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه قال :
- العجز والكيس من القدر ، وقال :
- " كل شيء بقدر حتى وضعك يدك على خدك " ، كما روى عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال :
- إن الله خلق كل صانع وصنعه إن الله خلق صانع الحزم وصنعه .
- ومنها : ما روى عن طاووس (٢) أنه قال :
- " أدركت ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر . (٣)
- ومنها : ما نقل البخارى عن بعض السلف أنهم تناقلوا قول بعضهم " أن أفعال العباد مخلوقه ، وتفسيره لذلك القول بأن المقصود أن حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقه .
- فتبين لنا مما ذكره البخارى من نصوص الكتاب والسنة وآثار الصحابة ومن بعدهم أن الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها .
- وطى هذا فإننا نقول فى الحكم على هؤلاء أنه لا بد أولاً من إقامة الحجة على منكر ذلك وإيضاح الأدلة له فإن أصرب بعد ذلك حكم بكفره الكفر الاعتقادى وأقيم عليه الحد ، وما يؤيد هذا أنه نقل عن كثير من الصحابة والتابعين والعلماء القول بكفرهم .

( ١ ) وهو فى صحيح مسلم بشرح النووي ٥ / ١٠٠ . كتاب القدر .

( ٢ ) هو طاووس بن كيسان اليماني - أبو عبد الرحمن ، ويقال ان اسمه ذكوان

وطاووس لقب ، كان رأسا فى العلم والعمل توفى سنة ١٠٦ هـ

أنظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ١ / ٩٠-٧٩

شذرات الذهب ١ / ١٣٣-١٣٤ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٨-٤٩ ت ١٣

( ٣ ) وكذلك رواه اللالكائى فى أصول اعتقاد أهل السنة ٤ / ٨٠ .

فمن أبي الديلمي قال :

” أتيت أبا بن كعب فقلت في ناصلي شيء من القدر فحدثني بشيء  
لعل الله يذهب عن قلبي ، فقال لو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله  
الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما  
أخطأك لم يكن ليصيبك ، ولو مت على غير هذا لكنت من أهل النار  
قال : فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت  
كلهم حدثني بمثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، (١)  
ومن وهب بن منبه (٢) قال :

كنت أقول بالقدر حتى قرأت بعضاً وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في  
كلها ” من جعل شيئاً من المشيئة إلى نفسه فقد كفر ، فتركت قولي ،  
وفى رواية أنه قال ” في كل كتاب منها من أضاف إلى نفسه شيئاً ميسر  
المشيئة فقد كفر ، (٣)

وقال حماد بن زيد (٤) :

من قال كلام العباد ليس بخلق فهو كافر ، (٥)

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٢٧

(٢) هو وهب بن منبه اليماني - أبو عبد الله - صاحب الأخبار والقصص ، وأخبار  
والأوائل وأحوال الأنبياء وسير الملوك ولد سنة ٣٤ هـ وتوفي سنة ١٠٠ هـ وقيل  
غير ذلك .

أنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦/٣٥-٣٦-٧٧٢

طبقات ابن سعد ٥/٥٤٣

تذكرة الحفاظ ١/١٠٠-١٠١-٩٣

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي ٢٢٢-٢٢٣

(٤) هو حماد بن زيد بن درهم - أبو إسماعيل - إمام حافظ قال عنه الإمام أحمد  
هو من أئمة المسلمين من أهل الدين وهو أحب إلي من حماد بن سلمة ولد سنة  
٩٨ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ .

أنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١/٢٢٨-٢٢٩-٢١٣

طبقات ابن سعد ٧/٢٨٦-٢٨٧ ، سير أعلام النبلاء ٧/٤٥٦-٤٦٦-١٦٩

(٥) خلق أفعال العباد ص ٥٣

فتخصر لنا فى مسألة تكفير الكسبر للقدرا أنه أحد اثنين :

١- إقنا منكر لعلم الله القديم بكل شىء من أكساب العباد وآجالهم ومآلهم وهذا الكون وما فيه ونبا كان قبله وما سيؤول إليه ، فهذا قد كفره السلف بلا اختلاف فيما نعلم .

٢- وإما أن يكون مقرا بذلك لكن ينكر أن يكون الله خالقا لأفعال العباد ومُرِيدَ آلهما ، وهذا ما وقع الخلاف فى تكفير فاعله بين السلف . ونختم هذا المبحث بكلام لطيف جامع لابن عبد البر فى هذا ، حيث قال رحمه الله :

" وجملة القول فى القدر أنه سر الله لا يدرك بجداول ولا نظرو ولا تشفى منه خصومة ولا احتجاج ، وحسب المؤمن من القدر أن يعلم أن الله لا يقوم شىء دون ارادته ولا يكون شىء إلا بمشيئته له الخلق والأمر كله لا شريك له نظام ذلك قوله ( وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ) (١) وقوله ( إنا كل شىء خلقناه بقدر ) (٢) ، وحسب المؤمن من القدر أن يعلم أن الله لا يظلم منقال ذرة ، ولا يكلف نفسا إلا وسعها وهو الرحمن الرحيم فمن رد على الله تعالى خبره فى الوجهين أو فى أحدهما كان عنادا وكفرا ، وقد تظاهرت الآثار فى التسليم للقدر والنهى عن الجدل فيه ، والإستسلام له ، والإققرار بخبره وشره ، والعلم بعدل مقدره وحكمته ، وفى نقص عزائم الإنسان برهان فيما قلنا وتبيان والله المستعان ،، (٣)

(٢) القصر ٤٩

(١) الانسان ٣٠

(٣) التمهيد ١٣٩/٣-١٥٠

## الفصل الثانى

\*\*\*\*\*

جود الملائكة والكتب والرسول

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : الكفر بالملائكة
- المبحث الثانى : الكفر بكتب الله
- المبحث الثالث : الكفر برسول الله

\*\*\*\*\*



## الفصل الثانى : جحود الملائكة والكتب والرسول

\*\*\*\*\*

وبعد أن تكلمنا فى الفصل الأول عن الكفر بالله وهو الركن الأول من أركان الإيمان وما ألحقنا به من إنكار قدر الله وهو الركن السادس ، نأتى هنا فنخصص هذا الفصل للكلام عن الكفر بالأركان الثلاثة - الإيمان بالملائكة والكتب والرسول ، وقد جعلتها فى فصل لما بينها من الارتباط والتناسب فإن الله منذ خلق هذه الخليقة فإن رحمته تنزل عليها بالوحي بواسطة ملائكته على عباد له يختارهم سبحانه لرسالته فينزل عليهم تعاليم ووصايا هى كتبه ، وذلك لتقوم الحجة على العباد كما قال تعالى ( كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ٠٠٠ ) (١) وكما قال تعالى ( فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك جاؤا بالبينات والزبر والكتاب المنير ) (٢) ومعلوم أن إنزال الكتب ووصولها إلى الأنبياء يكون عن طريق الملائكة

### المبحث الأول : الكفر بالملائكة

\*\*\*\*\*

ونبدأ بالكلام عنها باعتبار أن الإيمان بها هو الركن الثانى من أركان الإيمان ، " فالعالم نوعان : عالم الشهادة وهو ما تدركه حواسنا وتبصره أعيننا ، وعالم الغيب وهو ما وراء ذلك مما لا تبصره ولا تدركه حواسنا القاصرة ولا مداركنا المحدودة " (٣) ،

(١) البقرة ٢١٣

(٢) آل عمران ١٨٤

(٣) العقيدة الإسلامية د . كمال محمد عيسى ٢٠٧

قال سيد قطب " والوجود أنعم بكثير مما يرى البشر ، بل مما يدركون ، وما يبصر البشر من الكون وما يدركون إلا أطرافاً قليلة محصورة تلبي حاجتهم إلى عارة هذه الأرض والخلافة فيها . . . . . والذين يحصرون أنفسهم في حدود ما ترى العين ويدرك الهمى بأدواته الميسرة له . . . . . سجناء حسهم وإداراكهم المحدود ، محصورون في عالم ضيق على سعته ، صغير حين يقاس إلى ذلك الملك الكبير (١) ولقد أشار القرآن إلى هذين العالمين فقال ( هو الله الذي لا إليه إلا هو عالم الغيب والشهادة . . . . . ) (٢) وقال ( عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ) (٣) ، وأقسم بذلك فقال ( فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون ) (٤) وعالم الملائكة من العالم الغيبى ومما لا تبصره ، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على هذا الخلق كثير من نصوصها ، وقد خصصنا هذا المبحث لذكر بعض تلك النصوص ثم بيان كفر من أنكرها .  
فمن أدلة الكتاب على ذلك :

قوله تعالى ( وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) (٥)  
وقوله تعالى ( وطم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبؤوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ) (٦)

وقد وردت آيات كثيرة في ذكر الملائكة تقرب من تسعين آية في كتاب الله .

(١) في ظلال القرآن ٦ / ٣٦٨٤

(٢) الرعد ٩

(٢) الحشر ٢٢

(٥) البقرة ٣٠

(٤) الحاقة ٣٨-٣٩

(٦) البقرة ٣١

وكذلك السنة فقد جاء فيها أحاديث كثيرة :

منها قوله صلى الله عليه وسلم " إن لله ملائكة سياحين فى الأرض فضلاً عن كتاب الناس ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تنادوا هلموا إلى بغيتكم ٠٠٠ الحديث " (١)

ومنها الأحاديث الواردة فى مجئ جبريل إلى النبى صلى الله عليه وسلم وفبر ذلك كثيراً ولو أردنا ذكر شئ منها لطال الكلام فى غير مقام .

ثم إن الإيمان بالملائكة ليس من خصائص هذه الأمة فقد كانت الأمم السابقة تؤمن بالملائكة ، وهذا أمر مشهور فى كتبهم وهذا يدل على ذلك أن عبد الله بن سلام (٢) لما سمع بقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المذينة أتاه فسأله عن ثلاث أمور أشراط الساعة ، وأول طعام أهل الجنة ، وما ينزع الولد إلى أبيه أو إلى أمه فقال له النبى صلى الله عليه وسلم " أخبرنى جبريل آتفا " ، قال : جبريل ؟ قال نعم ، قال : ذاك عدو اليهود من الملائكة ٠٠٠ الحديث " (٣)

فدل على أن اليهود كانوا يؤمنون بالملائكة ، بل إنهم اتخذوا منهم عدواً .

(١) مسند الإمام أحمد ٢٥١/٢

(٢) هو عبد الله بن سلام بن الحارث - أبو يوسف ، من ذرية يوسف عليه السلام وكان يهودياً فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن مسائل فلما أخبره أسلم توفى سنة ٤٣ هـ .

أنظر ترجمته فى : الإصابة ٦/١٠٨-١١٠ ت ٤٧١٦

أسد الغابة ٣/١٦٠-١٦١ ت ٢٩٨٤

(٣) صحيح البخارى مع الفتح ١٦٥/٨ كتاب التفسير .

وقد ذكر ابن تيمية أن " الأمم عامتهم يعترفون بوجود الأرواح الموجودة المنفصلة عن آدميين من الملائكة والجن "، (١)

وليس هذا فحسب بل الدلائل على وجود الملائكة ظاهرة حتى من غير المنقول ، وقد ذكر ابن تيمية لذلك مثالا فقال :

إن " الحركات الموجودة في العالم ثلاثة قسرية وطبيعية وإراديسية " ، ثم أوضح هذا المثال إلى أن قال :

" وإن كان حركتها - يعنى الله - بتوسط إرادات أخرى فأولئك هم الملائكة ، وقد عُلم بالدلائل الكثيرة أن الله خالق الأشياء بالأسباب فعلم أن الملائكة هم الوسائط فيما يخلقه الله كما قال تعالى (٢) ( فالمدبرات أمرا ) (٣) وقال (٤) (

ومما يدل على الإيمان بالملائكة قوله تعالى ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ) (٥) وقوله تعالى ( ٠٠٠ ) ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ) (٦)

والإيمان بالملائكة له جانبان : إجمالى وتفصيلى فأما الإجمالى : فهو الإيمان بوجودهم وكونهم خلقا من خلق الله وهذا ما ذكرنا أدلته قريبا ، وهو ركن من أركان الإيمان قال ابن بطه " والإيمان بالملائكة واجب مفترض "، (٧)

(٢) النازعات ٥

(١) الصغدي ٢٤١

(٣) الذاريات ٤

(٤) أنظر الصغدي ١٧٤/١-١٧٥ ، وأنظر إغاثة اللهفان ١٢٥/٢

وانظر إغاثة اللهفان ١٢٥/٢

(٦) البقرة ١٧٧

(٥) البقرة ٢٨٥

(٧) الإبايه ص ٢١٠

وأما التفصيلي : فهو الإيمان بمن جاء ذكرهم في الكتاب والسنة  
 بأسمائهم وأعمالهم بأحوالهم وأقدارهم <sup>(١)</sup> وأنهم مطيعون لله  
 فيما أمرهم منزهون عن المعاصي ، مطهرون عن الأرجاس والأنجاس  
 وأن منهم الرسل ، ومنهم من يقوم بهم في الأرض وآخرون في  
 السماء .

قال تعالى ( ٠٠٠ عليها ملائكة فلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم  
 ويفعلون ما يؤمرون ) <sup>(٢)</sup> وقال تعالى ( لا يمسه إلا المطهرون ) <sup>(٣)</sup> ،  
 وقال تعالى ( الله يصطفى من الملائكة رسلا ٠٠٠ ) <sup>(٤)</sup> ، وقال  
 تعالى ( الذين تتوفاهم الملائكة ) <sup>(٥)</sup> وقال ( الذين يحملون العرش  
 ومن حواشيهم يسبحون بحمد ربهم ) <sup>(٦)</sup>

ونأتى لمقصودنا مما سبق وهو الحكم على من لم يؤمن بالملائكة  
 فنقول إن الحكم في هذا يترتب على الجانبين اللذين ذكرناهما في  
 الإيمان بها .

١- فمن أفكر وجودهم - وإن ادعى الإسلام - كفر ووجب على الحاكم المسلم  
 استتابته فإن تاب وإلا قتل ، وذلك لأنه منكر لكلام الله ورسوله ، ولا  
 مجال لتأويل الدلائل " فالنصوص واضحة صريحة قاطعة ، والعلم  
 بوجود الملائكة مما هو معلوم من الدين بالضرورة عند جميع المسلمين ، <sup>(٧)</sup>  
 ويعترف به كثير من الكافرين .

( ١ ) أنظر المنهاج في شعب الإيمان ١ / ٣٠٢ ، ٣١٦

( ٢ ) التحريم ٦ ( ٣ ) الواقعة ٧٩

( ٤ ) الحج ٧٥ ( ٥ ) النحل ٢٨

( ٦ ) غافر ٧

( ٧ ) انظر العقيدة الإسلامية وأسسها ٢٦٥

وأما المنكرون لوجودهم من الملاحدة بحجة أنهم لا يرونهم فذلك لأنهم لا يعترفون إلا بالمحسوسات وحدها ، وأما ما وراءها فهو عندهم أوهام وخيالات وهذا انحراف في التصور وشيق في التفكير فإن المنكر لهذا " يلزمه أن ينكر الهوا\* المالى\* للفضا\* بل ينكر عقله ونفسه وروحه لأنه لا يرى شيئا من ذلك " ، (١)

٢- ومن أقر بوجودهم لكن أنكر حقيقتهم بأنهم مخلوقات لها قدرة وصل وتختص بعضها بأعمال دون الأخرى ، فإن حكمه كسابقه يستتاب من كفره ، والعلة واحدة هي الإنكار والتكذيب للنصوص الدالة على ذلك من الكتاب والسنة .

ولقد وقع في هذا الكفر الفلاسفة ومن اتبعهم ممن ينتمى إلى الإسلام فاعتقدوا أن الملائكة ما يتصوره النبي بزعمهم في نفسه من أشكالهم الزانية هي العقول عندهم ، وهي مجردات ليست داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق السموات ولا تحتها ، ولا هي أشخاص تتحرك ولا تتعد ولا تتأثر ، ولا تدبر شيئا ولا تتكلم ، ولا تكتب أعمال العبد ولا لها إحساس ولا حركة البتة ، ولا تنتقل من مكان إلى مكان ولا تصف عند ربها ولا تصلى ولا لها شهوة سزف في أمر العالم ألبتة ، فلا تقبض نفس العبد ولا تكتب رزقه وأجله وعمله ولا عن اليمين وعن الشمال قعيد كل هذا لا حقيقة له عندهم البتة .

وربما تقرب بعضهم إلى الإسلام فقال الملائكة هي القوى الخيرة الفاضلة التي في العبد ، والشياطين هي القوى الشريرة الرديئة ، (٢)

(١) أنظر العقيدة الإسلامية د . محمد باقر الصدر ص ٢١٧

(٢) أغاثه اللهبان ٢/٢٦١

وهؤلاء جميعا كفار لتأويلهم الباطل ، وقد جاءت نصوص كثيرة تدل على أن الملائكة أجسام حقيقية لها كفيتها الخاصة التي لا يعلمها إلا الله كوصف الملك بأن له ستائة جناح ، وكقول الرسول مرة لعائشة إن جبريل يقرئك السلام ، وكروية الصحابة له مرة وهو جالس عند رسول الله يسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان .  
 وعلى هذا سنان من أنكرها أو تأول حقيقتها إلى غير ما ظهر من الكتاب والسنة فإنه كافر .

ولقد جاء التصريح بتكفير منكر الملائكة كغيره من أركان الإيمان الأخرى فقال تعالى ( ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالا بعيدا ) (١)

ونلحق في نهاية هذا المبحث الكلام عن أمرين أرى أن لهما ارتباطا بالإيمان بالملائكة أحدهما الوحي ، والثاني الجن .  
 أما الوحي : فإن من المستلزمات للإيمان بالملائكة الإيمان به وذلك لأن من أنواع الوحي ما تكون الملائكة سببا في وصوله إلى عباد الله بحية: يشاهد الرسول الملك فيرى ذاته ويسمع كلامه كتبليغ جبريل للنبي في صورة معينة . (٢)

والوحي حقيقة ثابتة لا تنكر ، والإيمان به ناشئ عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله إذ لا يكون مؤمنا من أنكر الوحي الذي هو وسيلة إبلاغ الله لرسله عن طريق ملائكته بما أوحاه الله ممن كتبه .

(١) النساء ١٣٦

(٢) انظر المفردات للأصفهاني ٥١٥

والدلائل على حقيقته ظاهرة في الكتاب والسنة ففي أمثال قوله تعالى  
 ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله ٠٠٠ ) (١) دليل على وجوب الإيمان بالوحي  
 سواء قصد بالمنزل الأوامر والنواهي التي تأتي من الله وهي المدونة  
 في الكتاب والسنة ، أو كان المقصود به الحالة والكيفية التي تحصل  
 من سماع الملك للأوامر والنواهي من الله ثم نزوله بها إما في  
 هيئة مثل صلصة الجرس ، أو إتيانه في صورة رجل يتكلم ويخاطب الرسول  
 ولقد وردت في كتاب الله وسنة رسوله آيات وأحاديث كثيرة تنص على  
 ذكر الوحي .

أما الآيات :

فمنها ما أشار إلى نزول الوحي على رسوله قبل محمد صلى الله عليه  
 وسلم كقوله تعالى ( وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا  
 إليهم ذميل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا  
 لنا عابدين ) (٢) وقوله ( وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحى إليهم  
 من أهل القرى ٠٠٠ ) (٣) وقوله ( وما أرسلنا قبلك من رسول إلا  
 نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) (٤)

ومنها ما أشار إلى نزول الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم فقط  
 كقوله تعالى ( نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا  
 القرآن ) (٥) وقوله ( والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق  
 مصدق لما بين يدينا من الله لعلهم يرجعون ) (٦)

( ٢ ) الأنبياء ٧٣

( ٤ ) الأنبياء ٢٥

( ٦ ) فاطر ٣١

( ١ ) البقرة ٢٨٥

( ٣ ) يوسف ١٠٩

( ٥ ) يوسف ٣



والثاني حديث عائشة رضي الله عنها <sup>(١)</sup> قالت :

"أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة . . . وذكرت الحديث الى أن قالت " حتى جاءه الحق وهو في فارحرا " فجاءه الملك فقال : اقرا ، قال : ما أنا بقارئ ، قال فأخذني فغطني . . . الحديث ، <sup>(٢)</sup> ولا تخلو أكثر كتب السنة إن لم تكن جميعها من ذكر دليل على الوحي . وقد ذكر ابن مندة ثمانية ومثرون حديثا في كتابه الإيمان وهنون لها بقوله ( ذكر وجوب الإيمان بما أتى به المصطفى عليه السلام عن الله عز وجل من الكتاب والحكمة ) وهي أدلة على وجوب الإيمان بالوحي <sup>(٣)</sup> المدون في الكتاب والسنة .

وقد علق شيخى الدكتور على بن ناصر الفهسي محقق الكتاب السابق ذكره بعد أحاديث هذا الفصل بأن عنوان هذا الفصل مكرر لفصل سابق هو قوله ( ذكر ما يدل على أن الإيمان بما أتى به النبى صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة من الإيمان ) وكان الأولى أن تضم أحاديث هذا الفصل إلى ذلك الفصل . <sup>(٤)</sup>

(١) هى عائشة بنت أبى بكر الصديق ، زوج النبى صلى الله عليه وسلم وأشهر

نساءه وإحدى أمهات المؤمنين ، توفيت سنة ٥٧ هـ .

أنظر ترجمتها فى : الإصابة ١٣/٣٨-٤٢ ت ٧٠١

أسد الغابة ٦/١٨٨-١٩٢ ت ٧٠٨٥

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٢٣/١ كتاب بدء الوحي .

(٣) أنظر كتاب الايمان لابن منده ٢/٦٦٧-٦٨٤

(٤) المصدر السابق ٢/٦٨٥

والمشأمل يجد أن الأول يتعلق بالإيمان بالكتاب والسنة ، والذي نحن  
بصدده يتعلق بالإيمان بالوحي ويدل على ذلك تعبيره بقوله ( عن الله  
عز وجل ) ، وما أورده فيه من الأحاديث المتعلقة بالوحي خاصة ولقد  
أوصأ شيخنا لهذا بقوله " ويمكن أن يتمس مذر بعدم التكرار " . . .  
، إلى آخر ما قال ، (١)

ومما مضى يتبين بأن الوحي أمر تقرسه العقول قبل أن تسمع دليلاً  
كثيراً إذا تعددت أدلته من الكتاب والسنة .

وطى هذا فلا يتردد أحد بتفسير من أنكره لكونه قد أنكر الوسيلة  
التي تنقل عن طريقها العقائد والأديان وهي الوحي ، فمن أنكره  
فقد منع نفسه أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وشرائعه لكونها  
لم تعرف نقلاً إلا عن هذا الطريق .

وأما الجن : فالإيمان بها من باب الإيمان بالغيب فكما أن المؤمن  
مطالب بالإيمان بالملائكة ، وهي مخلوقات نورانية خفية  
عن الأبصار إلا لمن شاء الله ، فكذلك الإيمان بالجن .  
والجن من مخلوقات الله مأمورين ومنهيون كالإنس ، وقد  
بعث الله الرسول إليهم كما بعثه إلى الإنس . (٢)

والكافر منهم معذب بالنار بدلالة النص والإجماع ،  
والمؤمن منهم في الجنة كما عليه جمهور العلماء . (٣)

(١) المصدر السابق ٦٨٥/٢

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ٧٩/١٣ من رسالة تسمى (الفرقان بين الحق والباطل)

وأنظر مجموعة الرسائل الكبرى ٦٠/١ نفس الرسالة .

وأنظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ١٩٨

(٣) أنظر مجموع الفتاوى ٨٦/١٣ ، والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ١٩٨ -

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

” وكافرهم معذب في الآخرة باتفاق العلماء وأما مؤمنهم فجمهور العلماء على أنه في الجنة “ (١)

والأدلة على إثبات وجودهم من القرآن والسنة والمشاهدة كثيرة لا تحصر فمن القرآن الكريم جاء في وصف خلقهم قوله تعالى ( والجان خلقناه من قبل من نار السموم ) (٢) وقوله تعالى ( وخلق الجان من مارج من نار ) (٣) وعن أمرهم بالعبادة وسؤالهم يوم القيامة قال تعالى ( وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ) (٤) وقال (يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين ) (٥)

وعن عذابهم يوم القيامة بالنار قال تعالى ( ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها ٠٠٠ ) (٦) وقال تعالى ( وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين ) (٧)

ومن تمتعهم في الجنة استدل العلماء بقوله تعالى ( فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ) (٨) وقوله ( ٠٠٠ لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ) (٩)

(١) مجموع الفتاوى ٣٨/١٩-٣٩

وانظر طريق الهجرتين ص ٤١٤

(٢) الرحمن ١٥

(٢) الحجرات ٢٧

(٥) الأنعام ١٣

(٤) الذاريات ٥٦

(٧) هود ١١٩

(٦) الأعراف ١٧٩

(٨) الرحمن ٧٤

(٨) الرحمن ٥٦

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عبادة بن الصامت  
رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً فقال " إن  
جبريل أتاني فقال اخرج فحدث بنعمة الله التي أنعم بها  
عليك ، فبشرني بعشر لم يؤتها نبي قبلي أن الله بعثني إلى الناس  
جميعاً ، وأمرني أن أنذر الجن ٠٠٠ الحديث " (١)

ومنها ما روى ابن عباس قال :

" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أعطيت خمسا لم يعطها أحد  
قبلي من الأنبياء ٠٠٠٠ وذكر منها " وكان النبي يبعث إلى خاصته  
قومه ويبعث أنا إلى الجن والإنس " (٢)

ومنها ما روى عن أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم  
إداوة لوضوئه وحاجته فينما هو يتبعه بها ، فقال " من هذا ؟ فقال :  
أنا أبو هريرة ، فقال " أبغني أحجارا استنفض بها ولا تأتني بعظم  
ولا بروثه " ، فأتيته بأحجارا أحملها في طرف ثوبي حتى وضعت إلى  
جنبه ، ثم انصرفت حتى إذا فرغ مشيت نتجما بال العظم والروثه ؟  
قال " هما من طعام الجن وإنه أتاني وفد جن نصيبين - ونعم  
الجن - فسألوني الزاد فدعوت الله أن لا يمروا بعظم ولا بروثه  
إلا وجدوا عليها طعاما " (٣)

ومنها ما روى عن ابن عمر قال :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الرحمن أو قرئت عنده  
فقال : " مالي أسمع الجن أحسن جوابا لربها منكم ؟ فسألوا :

( ١ ) الرد على الجهمية لأبي سعيد الدارمي ص ٨٨

( ٢ ) رواه البزار كما ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٨/٨ باب عموم

بعثته صلى الله عليه وسلم

( ٣ ) صحيح البخاري مع الفتح ٧٧١/٧ كتاب مناقب الأنصار

ماذا يارسول الله ؟ قال ما أثبت على قول الله ( فبأى آلاءه ربكما

تكذبان ) إلا قالت الجن : ولا بشئ من نعمه ربنا نكذب ، (١)

ومنها ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه لما سئل :

هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟

قال : لا ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة

فقدناه فالتمسناه فى الأودية والشعاب ، فقلنا : استطير أو اغتيل

قال : فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هوجاء

من قبل حراء قال : فقلنا يارسول الله فقدناك فطلبناك فلم

نجدك ، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، <sup>قَالَ</sup> أتاني داعي الجن

فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، قال فانطلق بنا فأرانا آثارهم

وآثار نيرانهم . . . الحديث ، (٢)

وهناك روايات كثيرة فى كتب الدلائل ليس هنا مقام عصرها .

وأما المشاهدة فمنها ما يحصل لكثير ممن يصابون بالصرع فإن الجن

تتكلم أحيانا على ألسنتهم بأسمائها ورجبتها ، وكثير منهم يتشبهون بأناس

أحياء أو أموات ، وربما شاهدتهم كثير من الناس وتحدثوا معهم حتى

إذا حصل من الحديث أو النظر ما يذكر الأنس أن هذا جنى اختفى

عن النظر وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أمثلة كثيرة لذلك مما حصل

فى عصره ومعه (٣) لا يناسب المقام الإكثار منها . (٤)

(١) أنظر تفسير الطبرى ١٢٤/٢٧ تفسير سورة الرحمن .

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووى ٩١/٢ كتاب الصلاة .

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٤٧/١٩ - ٤٨ من رسالة تسمى (إيضاح الدلالة فى

عموم الرسالة) .

(٤) من أراد الوقوف على ذلك فليقرأ رسالة (إيضاح الدلالة فى عموم الرسالة)

لابن تيمية وهى مطبوعة ضمن الفتاوى أوائل ج ١٩ ، وفى الرسائل المنيرية

وعلى العموم فإنه حتى جمهور الكفار من أهل الكتاب ومشركي العرب والكنعانيين واليونانيين وغيرهم من أولاد يافث يقرون بوجود الجن فضلاً عن أن جميع طوائف المسلمين يقرون بهم وأنهم خلق من خلق الله أحياء عقلاء فاعلون بالبر والعدل لأصناف أو أعراضاً قائمة بالإنسان أو غيره (١) .  
وبعد هذا البيان المختصر من كتاب الله وسنة رسوله والمشاهدة واعتراف المسلمين والكافرين بإثبات وجود الجن .

يتبين أن من شك في وجودهم وأنهم خلق مما خلق الله لا يتردد مسلم في الحكم عليه بالكفر ، فإنه بذلك الإنكار قد كذب الله وأنكر دلائل كتابه ، وكذب رسوله في إخباره عنهم واجتماعه معهم والدعاء لهم ، بل كذب دلائل الحس والعقل التي يتفق عليها الناس (٢) .  
قال ابن بطه " فمن أنكر أمر الجن وكون إبليس والشياطين والمردة وإغوائهم بنى آدم فهو كافر بالله جاحد بآياته مكذب بكتابه ،، (٣)

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٩/١٠-١٣ من رسالة تسمى ( إيضاح الدلالة في

عموم الرسالة ) ، ومجموعة الرسائل المنيرة ٢/١٠٠ نفس الرسالة .

• وانظر الصفدية لابن تيمية أيضا ص ٢٤١ .

(٢) ومعلوم أن ذلك عند ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه في المحكوم عليه .

(٣) الشرح والإبانة ص ٢١٣

## المبحث الثاني : الكفر بالكتب

=====

سبق فى المبحث السابق على الكلام عن كفر من جحد الملائكة ولم يؤمن بها وفى هذا المبحث نتطرق للكلام عن كفر من جحد النور الذى تأتى به الملائكة من عند الله وهى كتب الله وتعاليمه الموحاه إلى رسله والإيمان بالكتب كسابقه أحد أركان الإيمان الستة ، وقد أمرنا الله تعالى بالإيمان بها وحذرننا من الكفر بها فقال ( يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزل على رسوله ، والكتاب الذى أنزل من قبل ، ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالا بعيدا ) (١)

والإيمان بكتب الله إجمالى وتفضيلى :

فأما الإجمالى : فإن يؤمن المسلم أن الله أنزل على رسله كتباً فيها الهدى والرشاد ولا يفسق بين واحد والآخر فى الإيمان قال تعالى ( قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) (٢)

وقال تعالى ( قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وهيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) (٣)

وأما التفصيلي : فإن يؤمن بما جاء التفصيل عنها في الكتاب  
والسنة وهى :

- ١ - صحف إبراهيم وموسى وقد دل عليها قوله تعالى  
( إن هذا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم  
وموسى ) (١) وقوله ( أم لم ينبأ بما فى صحف موسى ،  
وابراهيم الذى وفى ، ألا تزر وازرة وزر أخرى ) (٢)
- ٢ - والتوراة وقد أنزلت على موسى قال تعالى ( إنا أنزلنا  
التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين  
أسلموا للذين هادوا والريانيون والأحبار بمما  
استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ) (٣)
- ٣ - والزيور وهو ما أنزل على داود ويدل عليه قوله تعالى  
( وآتينا داود زبوراً ) (٤) .
- ٤ - والإنجيل : وهو ما أنزل على عيسى عليه السلام ويدل  
على ذكره قوله تعالى ( وقفينا على آثارهم بعيسى ابن  
مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه  
الإنجيل فيه هدى ونور . . . ) (٥)
- ٥ - القرآن وهو الكتاب الجامع الناسخ لما قبله وقد  
أنزل على خاتم الأنبياء والرسل ، محمد صلى الله  
عليه وسلم ويدل على ذلك قوله تعالى ( وأنزلنا إليك  
الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب  
ومهيئنا عليه . . . ) (٦)

---

( ١ ) الأعلى ١٧-١٩ ( ٢ ) النجم ٣٥-٣٨ ( ٣ ) المائدة ٤٤  
( ٤ ) الاسراء ٥٥ ( ٥ ) المائدة ٤٦ ( ٦ ) المائدة ٤٨



والإيمان الإجمالى والتفصلى " بالكتب المنزلة على الأنبياء الذين كانوا قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم وإن كان واجبا فلا يؤخذ بقراءة ما فى أيدى اليهود والنصارى منها لأن الله عز وجل قد خوفهم وزجرهم ونسبهم إلى أنهم ( ٠٠٠ ) يكتبون الكتاب بأيدىهم ثم يقولون هذا من عند الله (١) ( ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ) (٢) ( يحرفون الكلم من بعد مواضعه ) (٣) ، (٤)

وليس هذا فحسب بل الإيمان بالكتب جميعا ليس معناه أن يظن ظان أن اتباع أى كتاب للأمم السابقة مشروع الآن فإن الشريعة المحمدية قد نسخت ما قبلها من الشرائع والكتب ، ثم إن الكتب السابقة للقرآن قد حُرِفَت وبدلت واندثرت ، ولو بقيت إلى الآن سليمة من النقص والتحريف لوجد فيها ما يدعو بوضوح وجلالاً الى اتباع هذا الدين الذى علم الله أنه سيكون آخر الأديان والشرائع .

وطى هذا فإن المقصود بالإيمان بتلك الكتب هو الإيمان بأنها من الله لا أن نتخذها منهجا وطريقا لنا .  
وعليه فإن من ظهر له من أدلة الكتاب أو السنة أن كتابا من الكتب أنزل على نبي من الأنبياء - كما أشرنا إلى بعض تلك الأدلة - ثم أنكرك ذلك فقد كفر .

قال القاضى عياض " إن جحد التوراة والإنجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو لعنها أو سبها أو استخف بها فهو كافر " (٥)

(١) البقرة ٧٦ (٢) آل عمران ٧٥ (٣) المائدة ٤١

(٤) المنهاج فى شعب الإيمان ١/٣٢٢

(٥) الشفا ٢/٣٠٤

وقال ابن بطه " والتصديق بجميع ما جاءت به الرسل من عند الله  
وبجميع ما قال الله عز وجل حق لازم فلو أن رجلا آمن بجميع  
ما جاءت به الرسل إلا شيئا واحدا كان يرد ذلك الشيء كافرا  
عند جميع العلماء ، (١) .

والكفر بكتب الله أنواع :

أولها : كفر الإنكار والجحود لها مطلقا والإدعاء بأن ما سطر في  
صفحتها ما هو إلا كلام هؤلاء الرجال العباقرة - يعنى الأنبياء -  
كتبوه ليدخلوا الناس تحت أوامرهم وقبضتهم ، وهو لا كفرهم  
واضح ، ويلحق بهذا كفر الفلاسفة بالكتب فإنهم يعتقدون  
أنه " ليس لله كلام أنزل إلى الأرض بواسطة الملك ، فإنه ما قال  
شيئا ولا يقول ولا يجوز طيبه الكلام ومن تقرب منهم إلى المسلمين  
يقول الكتب المنزلة فيض فاض من العقل الفعال على النفس  
المستعدة الفاضلة الزكية ، فتصورت تلك المعانى وتشكلت فسى  
نفسه بحيث توهمها أصواتا تخاطبه ، وربما قوى الوهم حتى  
يراهم أشكالا نيرانية تخاطبه ، وربما قوى ذلك حتى يُخيلها  
لبعض الحاضرين ، فيرونها ويسمعون خطابها ، ولا حقيقة لشيء  
من ذلك فى الخارج ، (٢) .

والثانى : كفر بإنكار بعضها ، فإن من آمن ببعضها وجحد بعضها فهو  
كافر وذلك لعموم قوله تعالى ( ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه  
ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالا بعيدا ) (٣)

(١) الشرح والإجابة ص ٢١١

(٢) اغاثة اللهفان ٢٦٢/٢

(٣) النساء ١٣٦

وقوله ( إن الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهيبا ) (١)

فقد صرحت الآية الأولى بكفر جاحد الكتب ، وحكمت الثانية بالكفر على من فرق بين الرسل في الإيمان وهو يعم الكتب أيضا لإتيان كل منهم بكتاب .

والثالث : كفر بإنكار كونها مُنزلة من الله وأنها خطاب له لخلقه ، لا خطاب أنبيائه أو ملائكته ويحصل هذا بين المؤمنين بجنس الكتب والمنكرين لها قال ابن تيمية " الإختلاف في تنزيله هو بين المؤمنين والكافرين ، فإن المؤمنين يؤمنون بما أنزل والكافرون كفروا بالكتاب وبما أرسل الله به رسوله فسوف يعلمون فالؤمنون بجنس الكتاب والرسل - من المسلمين واليهود والنصارى والمصائبين يؤمنون بذلك - والكافرون بجنس الكتاب والرسل - من المشركين والمجوس والمصائبين يكفرون بذلك ، وذلك أن الله أرسل الرسل إلى الناس لتبليغهم كلام الله الذي أنزله إليهم ، فمن آمن بالرسل آمن بما بلّغوه عن الله ، ومن كذب بالرسل كذب بذلك . فالإيمان بكلام الله داخل في الإيمان برسالة الله إلى عباده ، والكفر بذلك هو الكفر بهذا " (٢)

(١) النساء ١٥٠-١٥١

(٢) مجموع الفتاوى ٧/١٢

الرابع : كفر بصرف معانى المنزل من الكتب إلى غير حقائقها وأصولها  
 بالنظر إلى ما تلييه العقول والأهواء ، ومثاله فى الكتب السابقة  
 اختلاف اليهود والنصارى فى وصف عيسى عليه السلام هل هو  
 عبد مخلوق ، أم هو ابن لله ، أو هو الله نفسه تعالى  
 الله عن ذلك . ، فقال اليهود أنه عبد مخلوق وهذا حق  
 لكنهم قدحوا فى نسيه ووجدوا نبوته ، وقال النصارى هو  
 الله وبعضهم قال هو ابن الله فزادوا على إثبات نبوته أنه  
 إله ، وكلا الفريقين تعلقوا بنصوص فى كتبهم صرفوها عن  
 معانيها أو حرفوها .

ومثاله فى القرآن ما حصل من الخلاف فى صفات الله ، والقدر ،  
 وخلق القرآن ونحو ذلك ، فالسبب الذى أوقع المصلحين فى  
 الكفر ببعض ما أنزله مما ذكرنا هو من جنس ما أوقع الأولين  
 فى الكفر بجميع ما أنزل الله فى كثير من المواضع ، فبان  
 من تأمل وجد شبه اليهود والنصارى ومن تبعهم من الصابئين  
 فى الكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم  
 هى من جنس شبه المشركين والمجوس ومن معهم من الصابئين  
 فى الكفر بجنس الكتاب وبما أنزل الله على رسوله فى كثير من  
 المواضع ، فإنهم يعترضون على آياته وعلى الكتاب الذى أنزل  
 معه ، (١)

هذا بالنظر للكتب السماوية بصورة عامة .

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٦/١٢

وأما بالنظر إلى ما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بصفه خاصة فإن الله قد جعل هذا المنزل قسامين :  
 قسم معجز بمعناه ولفظه متعبد بتلاوته وهو القرآن ، وقسم معجز بمعانيه وأخباره وهو السنة ، قال تعالى ( واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة ) (١) وقال تعالى ( وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وطمعك ما لم تكن تعلم ) (٢) فقد فسرت الحكمة بالنسبة عند أكثر المفسرين (٣) .

فأما القرآن : فإن الإيمان به يتشعب إلى شعب ثلاث :  
 الإيمان بأنه كلام الله ، والإيمان بأنه معجز النظم للإنس والجن ،  
 والإيمان بأن هذا الذى فى مصاحف المسلمين هو جميع القرآن الذى توفى عنه صلى الله عليه وسلم . (٤)  
 وعلى هذا فإن من أنكر واحدة من هذه الثلاث فإنه يكفر .  
 ومن النصوص الثلاثة على هذا من كلام العلماء :

قول ابن حزم :

” وأن القرآن الذى فى المصاحف بأيدى المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك من أول أم القرآن إلى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من كفر بحرف منه فهو كافر “ (٥)

(١) البقرة ٢٣١ (٢) النساء ١١٣

(٣) أنظر مثلا تفسير الطبرى ٤٨٣/٢ ، ٢٧٥/٥

« تفسير البغوى ٢١٠/١ ، ٤٧٩

وتفسير ابن كثير ٢٨٩/١ ، ٥٦٧

(٤) أنظر المنهاج فى شعب الإيمان ٣١٧/١

(٥) المحلى ١٥٠-١٦

وروى عن ابن المبارك أنه قال :

" من كفر بحرف من القرآن فقد كفر بالقرآن ، ومن قال لا أو من بهذا الكلام فقد كفر " ، (١)

وروى عن عبد الله بن مسعود قوله " من كفر بحرف منه ( يعنى القرآن ) فقد كفر به أجمع " ، (٢)

وقال محمد بن سحنون (٣) :

" من شك فى حرف فضا جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من الله فهو كافر جاحد " ، (٤)

وذكر القاضى عياض أن من جحد القرآن أو حرفا منه أو آية أو كذب به ، أو بشئ منه ، أو كذب بشئ مما صُرح به فيه من حكم أو خبر ، أو أثبت ما نفاه ، أو نفى ما أثبتته عن طم منه بذلك أو شك فى شئ من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع . (٥)

ثم استدل رحمه الله على ذلك بقوله تعالى ( وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ) (٦)

( ١ ) الرسائل المنيرية ١/ ١٠٩ رسالة عقيدة السلف للصابونى

( ٢ ) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للكائى ٢/ ٢٣٢

وانظر مجموع الفتاوى ١٢/ ٤١٨ من رسالة تسمى الكيلانية .

( ٣ ) هو محمد بن عبد السلام . سحنون ، المالكى كان فقيها حافظا مناظرا ؛

بارعا فى الرد على أهل الأهواء ولد سنة ٢٠٢ هـ وتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

أنظر ترجمته فى : الديباج المذهب ٢/ ١٦٩-١٧٣ ت ١٤

معجم المؤلفين ١٠/ ١٦٩

شذرات الذهب ٢/ ١٥٠

( ٤ ) الشفا ٢/ ٣٣٣

( ٥ ) الشفا ٢/ ٣٠٤

( ٦ ) فصلت ٤٢

وقوله صلى الله عليه وسلم ( " المرء فى القرآن كفر " )<sup>(١)</sup> وأنسه  
يسؤل بمعنى الشك وبمعنى الجدل . (٢)

وقال رحمه الله بعد ذلك بيسير " وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو  
فى جميع أقطار الأرض المكتوب فى المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه  
انعمتان من أول ( الحمد لله رب العالمين ) - إلى آخر ( قل أعوذ  
برب الناس ) أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله  
عليه وسلم وأن جميع ما فيه حق ، وأن جميع ما فيه حق ، وأن من نقص  
منه حرفا قاصدا لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفا  
مما لم يشتمل عليه المصحف الذى وقع الإجماع عليه ، وأجمع على  
أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر " (٣)

وذكر النووي أن من جحد آية من القرآن أو زاد فى القرآن كلمة معتقدا  
أنها منه فإنه يكفر " (٤)

وذكر ابن بطه أن من كذب بآية أو بحرف من القرآن فقد كفر . (٥)  
فاتضح من أقوال العلماء المتقدمة أن من جحد القرآن أو شيئا منه  
فإنه كافر ، وذلك بعد تحقق شروط التكفير فيه ، وانتفاء موانعه .  
وفى نهاية هذا المبحث أشير إلى قضيتين قد يُتساءل عنهما فى  
هذا الموضع :

( ١ ) المستدرك على الصحيحين مع التلخيص ٢٢٣/٢ وقال الحاكم صحيح على

شرط مسلم ولم يخرجاه .

( ٢ ) انظر الشفا ٣٠٤/٢ ، وانظر جامع بيان العلم وفضله ١١٣/٢

( ٣ ) الشفا ٣٠٥/٢

( ٤ ) انظر روضة الطالبين ٦٤/١٠

( ٥ ) انظر الإبانة لابن بطه ص ٢٠١

الأولى : أنه قد روى أن عبد الله بن مسعود أنكر كون المعوذتين

قرآنا فكيف يكفر ؟

والجواب على هذا كما نقل عن النووي بأن نسبة ذلك إلى ابن

مسعود كذب عليه وعلى فرض الصحة فإن إنكاره يحمل على

أنه كان قبل أن ينعم الاجماع ، (١)

ابن حزم وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن

لم تكن في مصحفه فكذب موضوع ، (٢)

أقول ويحتمل أن تكون تلك السور ليست مكتوبة في مصحفه إما

لأنها يسيرة الحفظ فلم يكتبها أو لتشقق في الرقاع من أول

المصحف وآخره ، فلما رأى بعضهم ذلك ظنوا أن ابن مسعود

لا يرى كونها قرآنا فظنوا عنه ذلك وهو لم يقله ، وما يدل

على هذا الإحتمال ما تقدم من قول ابن حزم أنها لم تكن

في مصحفه ، فإنه لم يقل أنها لم تكن قرآنا بل اقتصر

على أنها لم تكن في مصحفه ، ثم إن الجمع بين الفاتحة من

جهة والمعوذتين من جهة أخرى مع الإتفاق أن الفاتحة من

القرآن كما تدل عليه النصوص ، كذكر أنها أم القرآن ،

وأنها فاتحة الكتاب ، إضافة إلى موضع كل من الفاتحة

والمعوذتين من المصحف مما قد يعرض إلى سقوط أوراقها كل

ذلك فيه دلالة على ما قلناه .

(١) أنظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٢ عن كتابه للزواجر

(٢) المحلى ١٦/١



ولهذا صححت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان ، (١)

الثانية : أن من أقر بكون ( بسم الله الرحمن الرحيم ) من القرآن لكونها آية من سورة النمل ، لكن عارض أن تكون آية من الفاتحة فإنه لا يكفر لما حصل من الخلاف في ذلك ، أما من أنكّر أنها من القرآن مطلقاً فإنه يكفر . (٢)

ومثل ذلك من آمن بلفظ الاستواء أنه من القرآن لكن أول معناه فإنه لا يكفر ، (٣) بخلاف ما لو أنكّر أن في القرآن لفظ الإستواء فإنه يكفر . (٤)

وأما السنة فإنها شقيقة القرآن ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم " تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعد هما كتاب الله وسنتي ، ولن ين يتفرقا حتى يردا على الحوض " (٥)

وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه " ، (٦)

وهي الوحي الثاني كما يدل قوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) (٧)

وقوله تعالى ( ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة ) (٨)

(١) المحلي ١٦/١

(٢) انظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٣-٢٤ من كتاب الزواجر .

(٣) الظاهر أن المقصود بعدم التكفير هو التكفير الإعتقادي لكونه متأولاً ،

ومعلوم أنه لو أتيت عليه الحق وأصر لحكم بكفره .

(٤) انظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١٢٢/٣ رسالة عبد اللطيف .

(٥) صحيح الجامع الصغير للالباني ٣٩/٣ ح ٢٩٣٤

(٦) موطأ مالك مع شرح الزرقاني ٢٤٦/٤ كتاب الجامع

(٧) النجم ٣ ، ٤

(٨) الاسراء ٣٩

- وقوله تعالى ( وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وهلمك ما لم تكن تعلم ) (١) وقوله تعالى ( واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة ) (٢)
- وقوله تعالى ( واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ) (٣) فأخبر تعالى أن نطق الرسول وحى ، وسماه منزلا ، وقد فسر العلماء الحكمة في هذه الآيات بالسنة . (٤)
- والسنة مرتبطة بالقرآن مفسرة له لا يُستغنى بالقرآن عنها ، ولا يُستغنى بها عنه ، وقد جاءت دلالة هذا في القرآن في آيات كثيرة :
- منها قوله تعالى : ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) (٥) ومنها قوله تعالى و ( وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون ) (٦)
- ومنها قوله تعالى ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) (٧)
- ومنها قوله تعالى ( وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه ) (٨)
- بل جاءت آيات تصرح بالأمر باتباع السنة والنهي عن مخالفتها فقال تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) (٩) وقال ( فمنذ ذا الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) (١٠) .

---

( ١ ) النساء ١١٣ ( ٢ ) البقرة ٢٣١ ( ٣ ) الأحزاب ٣٤

( ٤ ) أنظر تفسير ابن كثير ١ / ٢٨٩ ، ٥٦٧

وتفسير البغوى ١ / ٢١٠

( ٥ ) النحل ٤٤ ( ٦ ) آل عمران ١٣٢ ( ٧ ) النساء ١٠٥

( ٨ ) النحل ٦٤ ( ٩ ) الحشر ٧ ( ١٠ ) النور ٦٣

فهذه النصوص وفي غيرها من أمثالها توجب اتباع الرسول وإن لم نجد ما قاله منصوصاً بعينه في الكتاب ، كما أنها توجب اتباع الكتاب وإن لم نجد ما في الكتاب منصوصاً بعينه في حديث عن الرسول .  
 فعلينا أن نتبع الكتاب والسنة ، واتباع أحدهما هو اتباع الآخر فإن الرسول بلغ الكتاب ، والكتاب أمر بطاعة الرسول ، (١)  
 ولم يكن السلف يفرقون بين الأمر في القرآن ، وبين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتضح لهم من أمر القرآن باتباع السنة فقد روى أن عبد الله بن مسعود قال :

لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن الغبيرات خلق الله قال قبل ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب فقالت يا أبا عبد الرحمن بلغني أنك لعنت كيت وكيت فقال وما لي لا ألعن من لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هو في كتاب الله ؟ قالت : إنى لأقرأ ما بين اللوحين فما أجده ، قال : إن كنت قارئة لقد وجدتيه ، أما قرأت ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) قالت بلى ، قال : فإنه قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ، (٢)

وهذا ما لا ينكره عقل فإن العبادات لم يأت تفصيلها إلا في السنة فلم نكن لنعرف أن الظهر والعصر أربع والفجر ركعتان ، والمغرب ثلاث لولا توضيح السنة لذلك . (٣)

( ١ ) أنظر مجموع الفتاوى ٨٤ / ١٩

( ٢ ) جامع بيان العلم وفضله ٢٣١ / ٢

( ٣ ) أنظر رسالة وجوب العمل بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وكفر من أنكرها

لعبد العزيز ابن باز ص ٢٣

ثم إن من المحرمات على المسلمين ما حرم بالنسبة ولم يأت نسبه في الكتاب به ، ومع ذلك فإنكار تحريمه كأنكار ما جاءه مفرحات بذكره في القرآن (١)

وعلى العموم فقد جاءت السنة مبينة لأركان الإيمان والإسلام والحدود فمن أهمل هذا وأضاعه سد على نفسه باب العلم والإيمان ومعرفة معاني التنزيل والقرآن . (٢)

والسنة محفوظة وذلك بما سخر الله لها من رجال دافعوا عنها وحفظوها ولهذا فإن الله قد أمر المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الكتاب والسنة فقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) (٣)

ولهذا فإن من قال بعدم الإحتجاج بالسنة أو أنه لم يحفظ منها شئ فإن مفهوم كلامه أن الله قد أحال غياده إلى شئ لا وجود له ، وهذا من أبطل الباطل ومن أعظم الكفر بالله وسوء الظن به (٤) .  
هذه بعض نصوص الكتاب وبيان دلالتها على حجية السنة وأن الإيمان بها أمر ثابت .

(١) انظر التمهيد ١٤٦/١

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١٢/٣ ، رسائل عبد اللطيف - الرسالة الأولى

(٣) النساء ٥٩

(٤) انظر رسالة وجوب العمل بالنسبة وكفر منكرها لابن بلالزم ١١

ومما يدل على ذلك من السنة نفسها أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال " من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله " (١) وقوله صلى الله عليه وسلم " كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى قالوا يا رسول الله ومن أبى ؟ قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى " (٢)

قال الشيخ عبد العزيز بن باز " وقد حفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته عليه الصلاة والسلام القولية والفعلية وبلغوها من بعدهم من التابعين ثم بلغها التابعون من بعدهم ، وهكذا نقلها العلماء الثقات جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن وجمعوها فى كتبهم وأوضحوا صحيحها من سقيمها ووسعوا لمعرفة ذلك قوانين وضوابط معلومة بينهم يعلم بها صحيح السنة من ضعيفها ، وقد تداول أهل العلم كتب السنة من الصحيحين وغيرهما وحفظوها حفظا تاما كما حفظ الله كتابه العزيز من عبث العابثين والحاد الملحدين وتحريف المبطلين تحقيقا لما دل عليه قوله سبحانه ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) (٣) ولاشك أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى منزل فقد حفظها الله كما حفظ كتابه وقبض لها علماء نقادا ينفون عنها تحريف المبطلين وتأويل الجاهلين ويذنبون عنها كل ما ألصقه بها الجاهلون والكذابين والملحدون ) (٤) ولقد ظهرت ظاهرة خطيرة فى الأزمان المتأخرة وهى ظاهرة راسنفة السنة وعدم الإحتجاج بها ( ويدعى أصحابها أنهم قرآنيون ) (٥)

- 
- ( ١ ) صحيح البخارى مع الفتح ١١٦/٦ كتاب الجهاد .  
 ( ٢ ) صحيح البخارى مع الفتح ٢٤٩/١٣ كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة .  
 ( ٣ ) الحجر ٩  
 ( ٤ ) رسالة وجوب العمل بسنة الرسول وكفر من انكرها للشيخ بن باز ١٧-١٨  
 ( ٥ ) انظر رسالة ظاهرة خطيرة فى رفض السنة لصالح أحمد رضا ص ٤

أى أنهم يهتدون بهدى القرآن فقط ، وكذبوا لتوصدقوا لا تبعوا  
السنة لما فى القرآن من الآيات الكثيرة التى ذكرنا بعضها قريبا -  
من الأمر بالتمسك بالسنة .  
وليس من موضوعنا بيان الرد على هؤلاء ، ولا لأوضحنا أن شبهاتهم  
كلها واهية مجانية للصواب .  
ولقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حدوث هذه الظاهرة  
فى قوله :

" يوشك بأحدكم يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال  
أحللناه ، وما كان فيه من حرام حرمناه ، ألا من بلغه عنى حديث  
فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذى حدثه ، " (١)  
وعن أبى رافع يرفعه (٢) قال " لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته  
يأتية أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدرى ما وجدنا  
فى كتاب الله اتبعناه ، " قال الترمذى هذا حديث حسن (٣)  
وعن المقدم بن معد يكره (٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ  
" ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته  
يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم  
فيه من حرام فحرموه . . . . . الحديث ، " (٥)

- 
- ( ١ ) جامع العلم وفضله لابن عبد البر ٢٣١/٢  
( ٢ ) هو أبو رافع مولى النبى صلى الله عليه وسلم ، توفى فى خلافة عثمان وقيل فى خلافة  
خلافة طلى . أنظر ترجمته فى : أسد الغابة ١٠٦/٥ - ١٠٧ - ١٠٦٧ هـ  
الإصابة ١١/١٢٨ - ١٣٠ - ٣٩٦  
( ٣ ) سنن الترمذى مع التحفه ٤٢٤/٧ كتاب العلم .  
( ٤ ) هو المقدم بن معد يكره بين عمرو أحد الذين وفدوا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من كنده توفى سنة ٨٧ هـ .  
أنظر ترجمته فى : الايتيعاب (ضمن الإصابة) ١٠/٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٥٦٢  
أسد الغابة ٤/٤٧٨ - ٤٧٩ - ٥٠٧ هـ  
( ٥ ) سنن أبى داود مع العون ١٢/٣٥٥ كتاب السنة .

وقد أخرج الحديث الامام أحمد (١) ، والدارمي (٢) وابن ماجه (٣) (٤) والحميدى (٥) والذي نقصده بعد هذا التقديم هو أن نبين حكم من أنكر السنة هل يكفر ، وما التفصيل في ذلك فأقول :

إن مذهب السلف والذي تتفق عليه أقوال العلماء هو تكفير من جحد السنة وفيما يلي بعض النقول من أهل العلم

قال ابن عمر " من ترك السنة كفر " ، وهذا بلا شك محمول على المتكبر مع الجحود إذ لا يتصور أن يقصد أن من ترك السنة من السنن لعذر أو لعصيان مع اعترافه بقدرها وتعظيمها أنه يكفر فإن السلف لا يكفرون بالمعاصي ، إلا أن يراد الكفر العملى .

(١) مسند الامام أحمد ٣٦٧/٢ ، ١٣١/٤ ، ١٣٢

(٢) سنن الدرامى ١١٧/١ (٣) سنن ابن ماجه ٩/١ - ١٠

(٤) هو محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى - أبو عبد الله - محدث حافظ مفسر

ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفى سنة ٢٧٣ هـ .

أنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢٧٩/٤ ت ٦١٤

تذكرة الحفاظ ١٣٦/٢ ت ٦٥٦

شذرات الذهب ١٦٤/٢

(٥) مسند الحميدى ٢٥٢/١

(٦) هو عبد الله بن الزبير الحميدى - أحد أئمة الحديث - وهو شيخ

البخارى روى عنه ٧٥ حديثاً . توفى سنة ٢١٩ هـ .

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٢١٥/٥ - ٢١٦ ت ٣٧٢

الأعلام ٨٧/٤

(٧) الشرح والابابيه لابن بطه ١٢٣

وقال ابن بطيئة " لو أن رجلا آمن بجميع ما جاءت به الرسل إلا شيئا واحدا كان برد ذلك الشيء كافرا عند جميع العلماء "، (١)

ومعلوم أن السنة من أعظم ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد جاء تصريح ابن بطيئة بذلك في موضع آخر<sup>فذكر</sup> أن من رد شيئا مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، (٢)

وروى عن الأوزاعي عن مكحول (٣) قال :

" السنة سنتان سنة الأخذ بها فريضة وتركها كفر ، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيره حرج ز "، (٤) وهذا متعلق بالعمل بالسنة وتركه فكيف بجحودها فإنه من الأولى أن يكفر .

وقال ابن القيم " من ظن أنه يستغنى عما جاء به الرسول بما يلقي في قلبه من الخواطر والهواجس فهو من أعظم الناس كفرا "، (٥)

وقال السيوطي " اعلموا رحمكم الله أن من أنكر - كونه حديث النبى صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف فى الأصول - حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام ، وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من يشاء من فرق الكفرة "، (٦)

(١) الشرح والابانة لابن بطيئة ٢١١

(٢) " " " " ٢٠١

(٣) هو مكحول بن شهراب بن شاذل الهذلى - أبو عبد الله فقيه محدث حافظ

توفى سنة ١١٢ وقيل ١١٦ وأقوال أخرى بين ذلك .  
انظر ترجمته : الفهرست ٢٨٣

تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ ت ٩٦

معجم المؤلفين ٣١٩/١٢

(٤) سنن الدارمى ١١٧/١ المقدمة .

(٥) إغاثة اللهفان ١٢٣/١

(٦) مجموعة الرسائل المنيرة ٣٠٢/٤ من رسالة مفتاح الجنة والإحتجاج بالسنة .



وقال الشيخ عبد العزيز باز حفظه الله :

بعد أن لُورد الأدلة على حجية القرآن والسنة على حد سواء " وهما أصلان متلازمان من جحد واحداً منهما فقد جحد الآخر وكذب به ، وذلك كفر وضلال وخروج عن دائرة الإسلام بإجماع أهل العلم والإيمان ، (١) "

فاتضح لنا مما سبق من الأدلة على حجية السنة وكونها وحياً أوحاه الله إلى نبيه ، وما أعقبناه من ذكر أقوال أهل العلم في تكفير من أنكرها أن من ظهر منه إنكار السنة وهو على علم بما مضى حكم بكفره واستتيب فإن تاب وإلا قتل ، ومن أنكرها جهلاً لم وأقيمت عليه الحجة فإن أصر حكم بكفره واستحق إقامة الحد عليه .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه يتناسب ذكره مع ما بيناه من تكفير منكر السنة ، وهو أن الحكم بالكفر الذي نعنيه ، والذي صرح به العلماء في أقوالهم لا يقصد به من أنكر خبراً من الأخبار مطلقاً وإنما ذلك بقيود كما أشار إليه السيوطي في قوله المتقدم قريباً ، فإن من الأحاديث الضعيف والمكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تصدى علماء السنة على مر الأزمان لإنكار تلك الأحاديث الموضومة والضعيفة وبينوا ما فيها من مضادة الشريعة الإسلامية ، فإنكار هذه الأحاديث وبيان ضعفها أو وضعها من أفضل الأعمال فضلاً <sup>عن</sup> أن يكفر فاعل ذلك ، ومن الأحاديث ما ثبت صحته عند بعض العلماء وتكلم فيه آخرون فاختلفوا في العمل به أو عدم العمل ، وهذا مما لا يكفر منكره إن كان ممن يرى ضعف الحديث أو عدم صحته .

(١) رسالة وجوب العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفر من أنكرها ص

وقد ورد في تفصيل ذلك أقوال لأهل العلم :

منها : قول ابن عبد البر : " وتنقسم السنة قسمين :

أحدهما إجماع تنقله الكافة عن الكافة ، فهذا من الحجج القاطعة للأعداء إذا لم يوجد هناك خلاف ، ومن رد إجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه

عما أجمع عليه المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم .

والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد

فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة ،

ومنهم من يقول إنه يوجب العلم والعمل جميعا ، ، (١)

ومنها : قول ابن تيمية :

" الأقوال نوعان أقوال ثابتة عن الأنبياء فهي معصومة يجب أن يكون

معناها حقا ، عرقه من عرفه وجهله من جهله ، والبحث عنها إنما

هو عما أرادته الأنبياء . . . . . النوع الثاني : ما ليس منقولاً عن

الأنبياء فمن سواهم ليس معصوما فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد

تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساد ، ، (٢)

وقال في موضع آخر :

" الأقسام ثلاثة ما علم ثبوته أثبت ، وما علم انتفاؤه نفى ، وما لم يعلم

نفيه ولا إثباته سكت عنه ، هذا هو الواجب ، والسكوت عن الشيء غير الجزم

بنفيه أو ثبوته ، ومن لم يثبت ما أثبتته إلا بالألفاظ الشرعية التي أثبتتها ،

وإذا تكلم بغيرها استفسروا ستفصل ، فإن وافق المعنى الذي أثبتته

الشرع أثبتته باللفظ الشرعي ، فقد اعتصم بالشرع لفظا ومعنى ، وهذه سبيل

من اعتصم بالعروة الوثقى ، ، (٣)

(١) جامع بيان العلم وفضله ٤١/٢-٤٢

(٢) مجموع الفتاوى ١٩١/٤

(٣) مجموع الفتاوى ٤٣٢/١٦ تفسير سورة العلق

## المبحث الثالث : الكفر بالرسول

\*\*\*\*\*

ويعد أن تكلمنا عن كفر من جحد الملائكة والكتب نثلث هنا بالكلام عن الرسل وحكم من أنكرهم أو كذبهم .  
 فما لا يجهل أن الإيمان بالرسول أحد أركان الإيمان بل إنه لا يتم الإيمان الصحيح بالله ، ولا ينجو أحد من عذاب الله إلا إذا آمن بالرسول واتبعهم وذلك لكونهم السبب لمعرفة الله ، وقد اختصهم الله بخاصية الوحي إليهم وإيضاح شريعته وبيان حقه على الخلق . (١)  
 والإيمان بالرسول له جانبان كما سبق في الملائكة والكتب :  
 أحدهما : الإيمان الإجمالي بعموم الرسل من غير تفریق وبدل على ذلك قوله تعالى ( ٥٥٠ ) لا نفرق بين أحد من رسله ( ٢ )  
 وقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ) ( ٣ )  
 الثاني : الإيمان التفصيلي : وهو أن نؤمن بالرسول الذين وردت أسماؤهم في كتاب الله بأشخاصهم وأسمائهم لأنهم ذكروا في القرآن وهم خمسة وشرور ذكر منهم ثمانية عشر في قوله تعالى  
 تعالى ( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء  
 إنا ربنا نريك حكيم عليم ووهبنا إسحاق ويعقوب كلا هدينا ، ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون ، وكذلك نجزي المحسنين ، وذكري يحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين ، وإسماعيل واليسع ويونس ، ولوطا ، وكلا فضلنا على العالمين ، ومن آباؤهم وذرياتهم وإخوانهم واجتبتناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم ) ( ٤ )

( ١ ) أنظر مجموع الفتاوى ٦٣٨/٧ ( كتاب الإيمان الاوسط )

( ٢ ) البقرة ٢٨٥ ( ٣ ) النساء ٦٤ ( ٤ ) الأنعام ٨٢-٨٧

وذكر الباقون في آيات متفرقة وقد جمعهم ناظم فقال : (١)  
 في تلك جحنتنا منهم ثمانية من بعد عشر ويبقى سبعة وهموا  
 إدريس هود شعيب صالح وكذا ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا  
 ومن هذين الجانبين يتضح لنا وحدة وجوب الإيمان بجميع الرسل  
 بدون تفریق وهذا يرجع إلى اتحاد المدعو إليه فإنهم جميعاً جاؤا  
 بالدعوة إلى دين واحد وهو الإسلام والتوحيد قال تعالى ( يا أيها  
 الرسل كلوا من الطيبات واصلوا صالحا إنى بما تعملون طيبم وأن هذه  
 أممكم أمة واحدة وأنا ركنكم فاتقون ) (٢) وقال تعالى عن قوم نوح  
 ( كذبت قوم نوح المرسلين ) (٣) مع أن ذلك عليه السلام كان أول الرسل  
 مما يدل أن المدعو إليه واحد وهو الإسلام ، فالتكذيب لنوح تكذيب  
 لمن بعده . (٤)

وقال صلى الله عليه وسلم " ٠٠٠ والأنبياء إخوة لعلات أمماتهم  
 شتى ودينهم واحد " ، (٥)

وطى هذا فإن الإيمان بالرسل يجب أن يكون جامعا عاما مؤتلفا  
 لا تفریق فيه ولا تبعض ولا اختلاف فمن آمن ببعض الرسل وكفر  
 ببعض أو آمن ببعض ما أنزل الله وكفر ببعض فهو كافر . (٦)

وبعد أن بينا جوانب الإيمان بالرسل نأتى هنا لبيان مقصودنا فى  
 هذا المبحث وهو الكلام من الكفر بالرسل فنقول :

( ١ ) أنظر النبوة والأنبياء للصايبى ص ١٣

( ٢ ) المؤمنون ٥١-٥٢ ( ٣ ) الشعراء ١٠٥

( ٤ ) انظر مجموع الفتاوى ١٢ / ٣٣٥ ، من الرسالة المسماة " الكيلانية " ،

( ٥ ) صحيح البخارى مع الفتح ٦ / ٤٧٨ كتاب الأنبياء

وصحيح مسلم مع شرح النووى ٥ / ٢١٥ كتاب الفضائل

( ٦ ) أنظر مجموع الفتاوى ١٢ / ١١

إن الكفار برسول الله أنواع :

منهم من أنكر الخالق سبحانه فإنهم من باب أولى منكرون للرسالات وهوؤلاء كالدهرية الذين ينكرون أن للعالم مانعا ، (١) وفي حكمهم الملحدون الشيوعيون المنكرون للخالق سبحانه ، فإن هؤلاء جميعا منكرون للرسالات ولاشك .

وهذا النوع كفرهم من إنكارهم للمُرسل سبحانه .

ومنهم من يجحد الرسالات والنبوات بالكلية وينكرها كالبراهمة ممن فرق ملل الهند فإنهم يقولون لا حاجة للرسول مع وجود العقول وقد تعلقوا بعقل كلها فاسدة فقالوا إن بعث الرسل إلى من يعلم الله أنهم لا يصدقونه عبث والله حكيم فهينه عن ذلك ، وقالوا إذا كان الله يريد ببعثة الرسل إخراج الناس من الظلمات إلى النور فقد كان أولى به أن يضطر العقول لذلك ولا حاجة لبعثة الرسل ، وقالوا إن اتباع رجل مثلنا في الصورة والنفس والعقل أمر لا تقبله النفوس (٢) ، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية صنفا من هؤلاء وهم من يقولون ليس الخلق أهلا أن يرسل الله إليهم رسولا كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا (٣) .

ويقال لهؤلاء " إذا اعترفتكم بأن للعالم مانعا وخالقا وحكيما فاعترفوا بأنه أمرونا وحاكم على خلقه وله في جميع ما نأتسى ونذرونعمل ونفكر حكم وأمر . . . بل أوجبت منته ترتيبا في العقول والنفوس ، واقتضت قسمته أن يرفع ( بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا فخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون ) (٤)

(١) انظر الإقتصاد في الاعتقاد ١٥٦

(٢) انظر الفصل لابن حزم ١٣٧/١ ، والملل والنحل للشهرستاني ٢٥١/٢

(٣) مجموع الفتاوى ١٣١/٦ (٤) الزخرف ٣٢

فرحمة الله الكبرى هي النبوة والرسالة وذلك خير مما يجمعون  
بعقولهم المختالة زز ،، (١)

وقال ابن تيمه :

فى الرد على الصنف الأخير من هؤلاء : " وهذا جهل واضح  
فى حق المخلوق والخالق فإن من أعظم ما تحمد به الملوك  
خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف يرسل رسول إليهم ، (٢)  
ومنهم من آمن بأصل الرسالة لكنهم طعنوا فى الرسل وهم الفلاسفة  
ومن اتبعهم حيث ادعوا أن الرسالة والنبوة اكتساب يكتسبه  
العبد ، وأنها فيض يفيض من العقل الفعال على نفس النبى  
من فى أن يكون رب العالمين يعلم له رسولا معيننا ولا يميز  
بين موسى وعيسى ومحمد بل قال بعضهم بأن الفيلسوف  
أعظم من النبى والرسول ، لأن الأنبياء والرسل على زعمهم خاطبوا  
الجمهور بما يخيّل إليهم بما ينتفعون به من غير أن يكون الأهرنى نفسه  
كذلك ، بينما الفيلسوف على زعمهم علم حقائق الأمور (٣)

وهذا خذلان فى العقول والتصورات سببه اعتمادهم على وحى  
الشیطان وتركهم لوحى الرحمن واعتقادهم هذا كفر ظاهر لما  
فيه من إنكار نصوص الكتاب والسنة الدالة على حقيقة الرسل على  
ما وصفهم الله به ، ولما فيه من تكذيب الرسل وأخبارهم  
وهذان النوعان - أعنى الثانى والثالث - كفرهم فى أصل الرسالات  
وحقيقتها .

( ١ ) الملل والنحل للشهرستانى ٢٥٧

( ٢ ) مجموع الفتاوى ١٣١/٦

( ٣ ) انظر مجموع الفتاوى ٥٤٥/٥ ، ٢٤٩/١٣ ، ١٠٦/١١

وانظر اغائة اللهفان ٢٦٢/٢

ومنهم من آمن بأصل الرسالات لكنه كذب أصحابها وحاربهم وسبهم  
واستخف بهم نادا وصدا عن الحق الذي جاؤوا به وهم  
أنواع (١) :

١ - منهم من كذب الرسل مطلقا في كل ما يقولون إما تعاليا وتكبرا  
أو فسوقا وفجورا كبعض كفار قريش وكاليهود والمنافقين الذين  
كفروا مع يقينهم بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما قال تعالى عنهم ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم  
ظلمنا وعلوا . . . ) (٢)

٢ - منهم من آمن ببعض ما جاءت به الرسل وكفر ببعض ، كما حصل  
ذلك من بعض أهل الكتاب ، وكما يحصل من بعض مدعى الإسلام  
ممن يحكمون بشرع الله ورسوله في بعض القضايا ، ويتهمون  
حكم الله ورسوله بالخطأ والظلم وعدم الصلاحية في هذه  
الأزمان (٣) . قال تعالى ( إن الذين يكفرون بالله ورسوله  
واليوم الآخر ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون  
نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك  
سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا  
مهينا ) (٤) وقال تعالى ( وما كان لمن آمن ولا مؤمنه  
إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص  
الله ورسوله فقد ضلّ مـلأً مـبـيـنا ) (٥)

(١) أنظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٣ ، ومعنى المحتاج ١٣٥/٤

(٢) النمل ١٤

(٣) وسوف نورد تفصيل هذا الحكم عند كلامنا عن النعم بغير ما أنزل الله في

المكفرات العملية .

(٥) الأحزاب ٣٦

(٤) النساء ١٥٠-١٥١

وناب على هذه الأقسام للكفار بالرسول فإن من سلك مسلكا من هذه المسالك وإن ادعى أنه مسلم فإنه يُحكم بكفره ، ويجب على الحاكم المسلم بعد إقامة الحجة عليه والبيان له أن يستتيبه فإن تاب وإلا قتلته ، قال النووي رحمه الله تعالى " من جحد جواز بعثة الرسول أو أنكر نبوة نبي من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أو كذب به ٠٠٠ أو ادعى النبوة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم أو صدق مدعيا لها ٠٠٠ فكل هذا كفر (١) .

هذا فيما يتعلق بالكفر بالأنبياء عموما ، وأما ما يتعلق بالكفر بخاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم ، وهل يتميز عن غيره من الأنبياء بشئ ؟ فنقول :

إن هنا قاعدة وهى أن زيادة العلم بنبي وخصائصه يحدث الفرق بين الكفر به والكفر بغيره من الأنبياء إذا جحدت تلك الخصائص أو الصفات ولهذا فإن قوم نوح عليه السلام كان يكفر أحد هم لو لم يؤمن بنوح بصفة خاصة أو لم يؤمن بالرسول على صفة العموم وإن كان نوح أولهم ، لكن لا يكفر بعدم إيمانه أن سمحا رسول الله بصفة خاصة لعدم المطالبة بذلك فى شريعتهم ، وكذا الأقوام من بعدهم .  
أما فى شريعتنا الإسلامية فإننا مطالبون بالإيمان بالرسول جميعا بصفة عامة ، ثم بالرسول الواردة أسماؤهم فى القرآن بصفة خاصة لمن علم ذلك (٢) ، ثم الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم بصفة أخص ، وأنه هجوت للناس كافة ، وأنه خاتم الأنبياء والرسول .

(١) روضة الطالبين ١٠ / ٦٤

(٢) احترزت بقولى لمن علم ذلك لأن المسلم العامى الجاهل أن هناك نبيا

يقال له إدرس أو هود أو نحو ذلك لا يكفر قبل أن يعلم ذلك .



ولهذا فإن الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم يزداد تغلظاً عن غيره من الأنبياء لما اختص به من تلك الخصائص التي تميز العلم به من الأمور الضرورية للناس أجمعين .

وعلى هذا فإن إنكار رسالته صلى الله عليه وسلم تعتبر طعناً فى الرب تبارك وتعالى ونسبة له إلى الظلم والسفاهة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لأنه يعنى أن محمداً كان ملكاً ظالماً تهيأ له أن يظلم ويفترى على الله ، وينسب ذلك إلى الله ويبطل شرائع أنبيائه ، ومع ذلك لم يعاقبه الله ، ووافق على ظلمه .

والحق الذى لا ريب فيه أنه رسول الله وأنه عمل بأمر الله وأظهر دعوة الله وشهد الله له بالنبوة على رؤوس الأشهاد فى سائر البلاء ، وأن من ادعى تلك الدعوى الباطلة لم يقدر الله حق قدره . (١) ومن أجل هذا فقد لعن الله وحكم بالكفر على كل من أدرك نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولم يؤمن به فقال تعالى ( إن الذين كفروا ماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ) (٢) قال الطبرى فى معنى هذه الآية :

” إن الذين جحدوا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وكذبوا به من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل والمشركين من عبدة الأوثان ماتوا على جحودهم ذلك وتكذبهم محمد صلى الله عليه وسلم أولئك الذين أبعدهم الله وأسحقهم من رحمته ولعنتهم الملائكة والناس أجمعون (٣) ”

(١) أنظر شرح الطحاوية ١٦٥-١٦٧ (٢) البقرة ١٦١

(٣) تفسير الطبرى ٥٨/٢

ومن أجل هذا أيضا أمر أتباعه بإجابة دعوته وحذرهم من مخالفة أمره فقال تعالى ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتبعون منكم لو اذا ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره \* أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) (١)

نقل ابن تيمية عن الإمام أحمد قوله في هذه الآية " أى فتنة هى ؟ إنما هى الكفر . (٢)

والكذوبون المخالفون لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنواع :

١- منهم من ذهب إلى أنه رسول إلى العرب فقط لا إلى غيرهم ، وهم من أطلق عليهم العيسوييه من النصارى (٣) ، وكذلك من سار على طريقهم من المستشرقين وأتباعهم .

٢- ومنهم من أنكر صدقه لا بخصوص نظرفيه وفى معجزاته بل زعموا أنه لا نبي بعد موسى ولم تنسخ شريعته وهم اليهود (٤) ،

ولا دليل لهم على دعواهم بل فى كتبهم ما يكذب دعواهم من ذكر علاماته ، ووقت مبعثه ، ووصف أرضه التى يبعث فيها .

٣- ومنهم من أقرب بالنسخ للشريعة لكنه أنكر نبوة نبينا من حيث إنكاره لمعجزة القرآن (٥) ، وهو باطل من القول فلم يستطع أحد الوقوف أمام هذا التحدى وقد جاء التحدى على كل الأحوال

- بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة واحدة .

(١) النور ٦٣

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ١٠٤/١٩

(٣) انظر الإقتصاد فى الإعتقاد ١٢٧ ، وشرح الطحاوية ١٧٨

(٤) الإقتصاد فى الإعتقاد ١٢٧

(٥) الإقتصاد فى الإعتقاد ١٢٩

فقال تعالى ( قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ) (١)

وقال تعالى ( أم يقولون افتراه قل فأتوا بحشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ) (٢)

وقال تعالى ( وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ) (٣)

٤- ومنهم من أنكر نبوته جحوداً واستكباراً مع يقينهم صلى بصدقه ككفار قريش الذين ادعوا أنه ساحر أو كاهن أو كاذب وكالمنافقين الذين الذين يظهر وق له التصديق ويبطنون الكفر .

وهذه الأنواع أصحابها كفار ، وكفرهم ظاهر ، وهكذا حكم من سار على طريقهم فى كل زمان ومكان فإن كفرهم من أعظم أنواع الكفر (٤) .

٥- ومن المكذبين للنبي من أنكروا كونه مبعوثاً للناس عامة وهو لا إن كانوا من الكافرين الجاحدين لنبوته فهم ملحقون بمن سبقهم ، وأما إن كانوا ممن يدعون الإسلام ، والإيمان برسالة النبي صلى الله عليه وسلم فإننا نقسم عليهم الحجة أولاً ثم نحكم بكفرهم .

فنقول : " إن الله تعالى قد جعل فى تعاليم الرسالة المحمدية الصلاح الكامل للبشرية عامة ، ولهذا نسخ بها الشرائع السابقة وجعل الإسلام وحده هو الدين المقبول المتكامل وأنه لا يقبل من أحد صرفاً ولا عدلاً بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم إلا باتباعه ←

(٣) البقرة ٢٣

(٢) هود ١٣

(١) الاسراء ٨٨

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢٠٠/٣٥

ولا يدخل أحد الجنة بعد أن أرسل إلا باتباعه (١) ،  
ولهذا جعل الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم مبعوثاً للناس كافة  
فقال تعالى ( قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ) (٢) ،  
وقال ( وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ) (٣) وقال تعالى ( وما  
أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) (٤) وقال تعالى ( تبارك الذي نزل الفرقان  
على عبده ليكون للعالمين نذيراً ) (٥) وأخبر صلى الله عليه وسلم بذلك  
عن نفسه في أحاديث كثيرة :

منها : ما روى جابر بن عبد الله (٦) رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال :

أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى نصرت بالرعب مسيرة شهر ،  
وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأيا رجلا من أمتى أدركته الصلاة  
فليصل ، وأحلت لى المغانم ولم تحل لأحد من قبلى ، وأعطيت  
الشفاعة ، وكلن النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس  
عامة ، (٧) وجاء فى رواية مسلم " وبعثت إلى كل أحر وأسود " (٨)  
ومنها : ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال :

(١) أنظر معارج القبول للحكمى ٢/٤٩٦-٤٩٧

(٢) الأعراف ١٥٨ (٣) سبأ ٢٨

(٤) الأنبياء ١٠٧ (٥) الفرقان ١

(٦) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام يكنى بأبى عبد الله وقيل أبو عبد

الرحمن صحابى من المكثرين فى الحديث توفى سنة ٧٤ وقيل ٧٧ هـ

أنظر ترجمته فى : أسد الغابة ١/٣٠٧-٣٠٨ت ٦٤٧

الإصابة ٢/٤٥٠ت ١٠٢٢

(٧) صحيح البخارى مع الفتح ١/٤٣٦ كتاب التيمم .

(٨) صحيح مسلم مع شرح النووى ٢/١٥٤ كتاب المساجد .

" فضلت على الأنبياء بست أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب وأحلت لى الغنائم وجعلت لى الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون ،" (١)

ومنها ما روى عن أبى ذر <sup>رضي الله عنه</sup> قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" أوتيت خمسا لم يؤتهن نبي قبلى نصرت بالرعب فيرعب منى العدو عن مسيرة شهر ، وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلى ، وبعثت إلى الأحمر والأسود ،" (٢)

ومنها ما روى عن عمرو بن شعيب (٣) عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلى : أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم . . . الخ" (٤)

فهذه الروايات وغيرها من أمثالها قد جاءت عباراتها دالة على عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس فقد جاء فيها ( للناس كافة ) و ( للأحمر والأسود ) و ( للناس كلهم ) فدل على عدم الإستثناء .

- 
- (١) صحيح مسلم مع شرح النووي ١٥٦/٢ كتاب المساجد .
- (٢) مسند الإمام أحمد ١٤٥/٥ ، وقد أورد الهيثمي الحديث بطرق كثيرة فى مجمع الزوائد ٢٥٨/٨ - ٢٥٩
- (٣) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، اختلف فى كونه من التابعين مات سنة ١١٨ هـ .
- أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٤٨/٨ - ٥٥ ت ٨٠ تاريخ خليفة بن خياط ص ٣٤٩
- (٤) مسند الإمام أحمد أيضا ٢٥٦/٥
- وقال الهيثمي رجاله ثقات انظر مجمع الزوائد ٣٦٧/١٠

فعلّم من الآيات الكرّيمه والأحاديث الشريفة العاصية أن محمدا صلى  
الله عليه وسلم مبعوث إلى الناس كافة إنهم وهم عربهم وعجمهم  
وأن من أنكر ذلك فقد كذب الله تعالى وكذب رسوله (١)، فإذا  
بين ذلك لمن يجهله وأصر على اعتقاده الفاسد بإنكار عموم رسالته  
صلى الله عليه وسلم حكم بكفره . (٢)

وقد ذكر هذا الحكم للسلما<sup>٢</sup> كثر في كتبهم فقال ابن قدامة :  
" ومن أقرب برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وأنكر كونه مبعوثا إلى  
العالمين لا يثبت إسلامه حتى يشهد أن محمدا رسول الله إلى الخلق  
أجمعين أو يتبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف الإسلام ، (٣)  
وجاء في موضع آخر " أن من لم يؤمن بأن محمدا صلى الله عليه وسلم  
رسول إلى العالمين بل إلى العرب خاصة فقد كفر ، " (٤)  
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" إن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم من  
الإنس والجن فلم يؤمن به استحق عقاب الله تعالى كما يستحقه  
أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول ، " (٥)  
وقال في الإنصاف " إن من انتقل إلى دين من يعتقد أن محمدا بعث  
إلى العرب خاصة فلا يصح إسلامه حتى يقرب ما جده أو يشهد أن  
محمدا بعث إلى العالمين ، " (٦)

( ١ )

( ١ ) من أراد الاستزادة في فهم هذا فعليه بالنظر لرسالة شيخ الإسلام ( إيضاح  
الدلالة في عموم الرسالة ) التي بدت الإجابة إليها من

( ٢ ) المغني لابن قدامة ١٤٢/٨ ( ٣ ) نفس المرجع

( ٤ ) مجموع الفتاوى ٩/١٩ - ١٠ من رسالة إيضاح الدلالة في عموم الرسالة  
وانظر مجموعة الرسائل المنيرة ١٠٠/٢ نفس الرسالة .

( ٥ ) الإنصاف ١٠/٣٣٥ - ٣٣٦

وقال ابن حزم فى المسألة العاشرة من المحلى \* وأن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله إلى جميع الإنس والجن كافرهم ومؤمنهم برهان ذلك أنه عليه السلام أتى بهذا القرآن المنقول إلينا بأتم ما يكون من نقل التواتر وأنه دلائقن خالفه إلى أن يأتوا بمثلته فعجزوا كلهم عن ذلك . . . . ، (١)

فتلخص منها أن من علم الأدلة المنقولة من الكتاب والسنة واجماع الأمة طعن أن محمدا صلى الله عليه وسلم قد بعث إلى الناس كافة جنهم وانسهم عجمهم وعربهم ثم أنكر ذلك فإنه كافر خارج عن ملة الإسلام يجب على الحاكم أن يستتيبه فإن تاب وإلا قتلته .

وهنا تنبيه أن العموم الذى تكلمنا عنه يعنى أحد معنيين :

• صوم بالنظر للإنس وما هم عليه من أديان وشرائع .

• وموم بالنظر للإنس والجن .

وقد ظهر فى العصر الحديث ممن يدعى العلم من يقول أن بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الجن لا يدل عليها دليل قطعى فتصدى له أحد علماء السنة فرد بالمللة وبين الحق له وكتب فى ذلك رسالة لطيفة سماها قرة العين بأدلة إرسال النبى إلى الثقلين . (٢)

وقد سبق فى بحثنا هذا إيراد بعض الأدلة عند كلامنا عن الجن فى مبحث جحود الملائكة ، كما أن بعض العلماء قد فسروا العبارة التى وردت فى الحديثين المتقدمين قريبا وهى ( وبعثت إلى الأحمر والأسود ) بأن المقصود بالأحمر الانس ، والأسود الجن . (٣)

(١) المحلى لابن حزم ١/٩٠٠

(٢) وقد ألفها أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغمارى .

(٣) أنظر مسند الامام أحمد ٥/١٤٥ ، وقد روى ذلك الأصم عن مجاهد .

ومن الكذابين للنبي صلى الله عليه وسلم من أنكروا كونه خاتماً  
للأنبياء وهم نوعان :

أحدهما : مدعو النبوة كسيلمة وطليحة الأسي (١) ، وأبو الأسود العنسي (٢)  
قديماً (٢) ، ولام أحمد القادياني (٣) حديثاً ، وأمثالهم فسى  
القديم والحديث وهؤلاء كفار ، وكفرهم ظاهر ، حيث لم  
يكتفوا بإنكار ختم النبوة بل ادعوا لها لأنفسهم .  
وقد عظم الله من هذا الأمر فجعله أعظم ظلم وجرم حيث قال  
" من أنكر ما نزلنا مني على الله كذباً أو قال أوحى إلي ولم يسوح  
إليه شيء " (٤) وذلك لما في هذا الإدعاء من مضاهاة للرسول  
المصدق .

والثاني : تصديق من يدعى النبوة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
وذلك لأن المصدق بذلك المجوز لبعثة رسول بعد محمد صلى الله  
عليه وسلم مكذب لله ولرسوله .

- 
- (١) هو طليحة الأسي ، تنبأ في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان شجاعاً  
فضيحاً ، أسلم ووفد على عمر ، واستشهد في نهاوند .  
أنظر ترجمته في : الكامل في التاريخ ٢/٣٤٣-٣٤٩  
تاريخ خليفة بن خياط ص ١٠٢
- (٢) هو عييلة بن كعب بن عوف العنسي ، ادعى النبوة في عهد الرسول وكانت  
ردته أول ردة في الإسلام قتل سنة ١١ هـ .  
انظر ترجمته في : تاريخ خليفة ص ١١٦  
والكامل في التاريخ ٢/٣٣٦-٣٤١  
تهذيب الاسماء واللغات ٢/٥٣
- (٣) هو ( غلام ) أحمد بن مرتضى القادياني . رؤس الطائفة القاديانية صنف  
كثيراً من الكتب في نصر مذهبه ولد سنة ١٢٥٢ هـ وتوفي سنة ١٣٢٦ هـ .  
أنظر ترجمته في : معجم المؤلفين ٢/١٧٤  
الأعلام ١/٢٥٦
- (٤) الانعام ٩٣

- (٢) صحيح البخاري مع الفتح ٥٥٨/٦ كتاب المناقب (٣) الحجر ٩  
(٤) صحيح البخاري مع الفتح ٣٤٧/١١ كتاب الرقاق .  
(٥) صحيح مسلم مع شرح النووي ٥١٧/٢ كتاب الجمعة .



ولهذا وغيره فهمت الأمة بالإجماع على أن محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل وأنه لا نبي ولا رسول بعده أبدا ، وأن ذلك ليس فيه تأويل ولا تخصيص . (١)

قال الشيخ حافظ الحكمي :

فهو ختام الرسل باتفاق . . . وأفضل الخلق على الإطلاق (٢)

وهذه بعض الأقوال لبعض العلماء في القول بتكفير منكر الختم : فقال شيخ الإسلام كلاما مدلوله أن كل من ادعى النبوة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كاذب كافر وإن أتى ببعض خوارق العادات ، فإن الخوارق قد تكون أحيانا من إغانة الشيطان ومساعدة الجن . (٣)

وقال ابن قدامة :

" ومن ادعى النبوة أو صدق من ادعاه فقد ارتد إلى ما قبله لما ادعى النبوة فصدقه قومه صاروا بذلك مرتدين وكذلك طليحة الأسدي ومصدقوه " (٤) وقال الغزالي " لو أن قائلًا قال يجوز أن يبعث رسول بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيبعد التوقف في تكفيره " (٥)

فاتضح لنا بذلك أن الكتاب والسنة واجماع الأمة دالة على ختم الرسالات والنبوات بمحمد صلى الله عليه وسلم وأن من أنكر ذلك بعد بلوغ الحجة إليه فإنه كافر ، مرتد يجب على الحاكم المسلم استتابته فإن تاب وإلا قتل .

(١) الإقتصاد للغزالي ١٦٠

(٢) منظومة سلم الوصول مع شرحها معارج القبول ٥١٢/٢

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٣/٩٠-٩١ من رسالة تسمى الفرقان بين الحق والباطل وانظر مجموعة الرسائل الكبرى ١/٦٨-٦٩ نفس الرسالة .

(٤) أنظر المغنى ١٥٠/٨

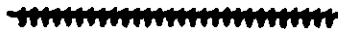
(٥) الإقتصاد في الإعتقاد ص ١٥٩

الفصل الثالث

جود اليوم الآخر

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : جود الحياة البرزخية .
- المبحث الثاني : الجود لفناء الدنيا وانقضاءها .
- المبحث الثالث : الكفر بالبعث والجش والحساب .
- المبحث الرابع : جود الجنة والنار .



### الفصل الثالث : جحود اليوم الآخر

—————

ومن سلسلة المكفرات الإعتقادية جحود اليوم الآخر ، فإن من المعلوم أن الإيمان به من أركان الإيمان ، ولهذا فإن جحوده من المكفرات الإعتقادية المخرجة من الملة والتعبير باليوم الآخر ←  
قد يجعله بعضهم عاما يدخل تحته كل ما يكون من أمور بعد انتقال الإنسان من هذه الحياة إلى دخوله الجنة أو النار ، فيدخلون فيه الحياة البرزخية وأحوال القبر ، ثم ما يحصل من أهوال القيامة والبعث والنشور والحساب ثم الجزاء على الأعمال بالدخول إلى الجنة أو النار .

ومنهم من يجعله كما مضى إلا أنه لا يدخل الحياة البرزخية فهمه .  
 وبعضهم يقصره على ما يكون بعد البعث من الحشر والحساب والجزاء على الأعمال والدخول إلى الجنة أو النار ، فلا يدخل فيه الحياة البرزخية ولا أهوال القيامة .

وبعضهم يطلقه على الحياة الآخرة فقط في الجنة أو النار .

وهذا الإختلاف في الإطلاق يعود إلى نسبة الآخريه هل هي لكل إنسان على حدة أم لجنس الإنسان عامة أم لأيام الدنيا ، أو هل يكون المقصود المقر الأخرى من الجنة أو النار أو يشمل ما قبل ذلك من أهوال .

وتفصيل هذا والربط بين تلك الأحداث ودراسة المتقدم منها والمتأخر يحتاج إلى دراسة وتأمل ليس هنا مجاله .

ولما كان مقصودنا هو بيان حكم المنكر لليوم الآخر من الكفر وعدمه لزمنا أن نذكر ما يدل على إثباته من الكتاب والسنة لنحكم على من ~~نكروا~~ بالكفر .

—————

وقد رأيت أن أختار التقسيم الذى يشمل ذلك كله فأقسم اليوم الآخر إلى الحياة البرزخية وفناء الدنيا وانقضاءها ، والبسبب وما بعده والجنة والنار .

فأذكر بعض أدلة الكتاب والسنة على إثباتها ثم أبين الحكم بالكفر على من أنكره .

### المبحث الأول : جحود الحياة البرزخية

\*\*\*\*\*

وأول ما نبداً به هو أول منزل من منازل الآخرة وهو العنقاة يسمى القبر أو ما يسمى بالحياة البرزخية (١) ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت فيؤمنون بفتنة القبر ويعذاب القبر وينعيمه " ، (٢) :

وقد استدلل العلماء على الحياة البرزخية بآيات وأحاديث ، فأما الآيات

فمنها قوله تعالى ( كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ) (٣)

فجعل سبحانه التقسيم خمسة : موت وهو قبل أن تتصل الروح بجسد المخلوق ، ثم حياة وهو بعد اتصالها بهذا المخلوق فى بطن أمه وما يليه من حياة فى هذه الدنيا إلى انتهاء أجله ، ثم موت وهو انفصالها عنه بانتهاء أجله ،

(١) انظر الروح لابن القيم ٥٨ ، ٧٣

(٢) مجمع الفتاوى ١٤٥/٣

(٣) البقرة ٢٨

ثم حياة وذلك بعد أن يولّى فى قبره وتنتهى حياته من هذه الدنيا وهو ما يعرف بالحياة البرزخية ومنها ينتقل إلى الدار الآخرة عند قيام الساعة ، وهو ما يشير إليه قوله تعالى فى الآية ( ثم إليه ترجعون ) .

ولقد نقل عن السلف فى المقصود بالحياة والموت فى الآية مع النظر إلى قوله تعالى ( ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ) (١) أقوال كثيرة :

وقد ذكر منها ابن جرير الطبرى بسنده إلى السدى عن أبى صالح أن المراد بقوله ( ثم يحييكم ) أى فى القبر (٢) .

وسواء أخذنا بهذا التفسير أو لم نأخذ به فإن الحياة البرزخية ثابتة بأقلية أخرى كثيرة .

ومنها قوله تعالى ( النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ، ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) (٣)

ووجه الاستدلال من هذه الآية أن عرض فرعون وآله على النار غدواً وعشيا قبل قيام الساعة بدليل عطف عقوبة يوم القيامة على تلك العقوبة قال ابن الجوزى :

" وهذه الآية تدل على عذاب القبر لأنه بين ما لهم فى الآخرة فقال ( ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) (٤) ،

وقال القرطبي :

" الجمهور على أن هذا العرض فى البرزخ ، واحتج بعض أهل العلم فى تثبيت عذاب القبر بقوله " النار يعرضون عليها غدواً وعشيا " (٥)

(١) غافر ١١ (٢) انظر تفسير الطبرى ١/١٨٧ ، مجموع الفتاوى ٤/٢٧٥

(٣) غافر ٤٦ (٤) زاد المسير لابن الجوزى ٧/٢٢٩

(٥) تفسير القرطبي ١٥/٣١٨-٣١٩

وقال مجاهد وعكرمة ومقاتل ومحمد بن كعب :

" هذه الآية تدل على عذاب القبر في الدنيا ألا تراه يقول  
عن عذاب الآخرة ( ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد  
العذاب ) " (١)

وقال ابن كثير " وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة  
على عذاب البرزخ في القبور " ، (٢)

ومنها قوله تعالى ( حتى إذا جاء أحدهم الموت قال بأرجد  
لعلى أصل صالحا فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها ومن  
وراءهم برزخ إلى يوم يبعثون ) (٣)

فأخبر تعالى أن وراء الموت حياة البرزخ التي تستمر بعد موته  
إلى يوم البعث وقد نقل ابن جرير بسنده إلى ابن زيد في معنى  
قوله تعالى ( ومن وراءهم برزخ إلى يوم يبعثون ) قال : ومن  
أمامهم حاجز يحجز بينهم وبين الرجوع يعنى إلى يوم يبعثون  
من قبورهم " ، (٤)

وقد روى مثل ذلك عن بعض المفسرين من السلف فقال بعضهم  
إنه ما بعد الموت إلى البعث ، وقال بعضهم إنه حجاب بين  
الميت والرجوع إلى الدنيا ، وقال بعضهم إنه بقية الدنيا ،  
وقال بعضهم إنه ما بين الدنيا والآخرة " ، (٥)

(١) السابق ٣١٩/١٥

(٢) تفسير ابن كثير ٨٨/٤

(٣) المؤمنون ٩٩-١٠٠

(٤) تفسير الطبري ٥٣/١٨

(٥) السابق ٥٣/١٨

وقد بسبب البخارى رحمه الله بابا فى صحيحه وأورد فى التسمية  
بعض الآيات الكريمة فقال :

” باب ما جاء فى عذاب القبر وقوله تعالى ( إذ الظالمون  
فى فصرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم اليوم  
تجزون عذاب الهون ) (١) . . . . . وقوله جل ذكره ( سنعد بهم  
مرتسين ثم يردون إلى عذاب عظيم ) (٢) وقوله تعالى ( وحق  
بآل فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها غدوا وهشيئا  
ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) (٣) ، (٤)  
وهقد شيخ الإسلام ابن تيمية فصلا ذكر فيه جملة من آيات  
القرآن الكريم يستدل بها على الحياة البرزخية (٥) .

هذه بعض آيات من القرآن الكريم ، وتفسير السلف بلها بالحياة البرزخية  
وما يكون فى القبر .

وأما الأحاديث فلا يخلو كتاب من كتب السنة عن ذكر عذاب القبر ونعيمه  
ولكننى أكتفى بذكر ثلاثة أحاديث من أصح هذه الكتب وهو صحيح  
البخارى :

أولها عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال \* العبد  
إذا وضع فى قبره وتُولى ذهاب أصحابه - حتى إنه ليسمع  
قرع نعالهم - أتاه ملكان فأقعداه فيقولان له ما كنت تقول  
فى هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فيقول : أشهد  
أنه عبد الله ورسوله فيقال انظر إلى مقعدك من النار ←

(١) الأنعام ٩٣ (٢) التوبة ١٠١ (٣) غافر ٤٥-٤٦

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ٢٣١/٣ كتاب الجنائز

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٢٦٢/٤ - ٢٧٠

أبو عبدك الله به مقعدا من الجنة فيراهما جميعا ، وأما الكافر  
أو المنافق فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيقال لا دريت  
ولا تليت ثم ينسرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح  
صيحة يسمعا من يليه إلا الثقلين ، (١)

وثانيها : من ابن عباس رضى الله عنهما قال :

مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال : إنهما  
ليعذبان وما يعذبان في كبير . ثم قال : بلى أما أحدهما  
فكان يسعى بالنميمة ، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بئله  
... الحديث ، (٢)

وثالثها : من ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال :

”إن أحدكم إذا مات مرض عليه مقعده بالفدأة والعشى ، إن كان  
من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن  
أهل النار ، فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة ، (٣)  
وأكثر العلماء الذين ألفوا في العقائد قديما وحديثا لا تخلوا كتبهم من  
ذكر أدلة الحياة البرزخية وأحوال القبور كالإمام أحمد (٤) وابن أبي عاصم (٥)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢٠٥/٣ ، ٢٣٣ كتاب الجنائز

(٢) “ “ “ “ ٢٤٢/٣ “ “

(٣) “ “ “ “ ٢٤٣/٣ “ “

(٤) انظر كتاب السنة لابن عبد الله ص ٢٤٥-٢٦٧

(٥) انظر كتاب السنة لابن أبي عاصم ٤٢١/٢-٤٢٥ ، وابن أبي عاصم هو أحمد

بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك أبو بكر - من مؤلفاته كتاب السنة وقد جمع

فيه بعض أحاديث العقائد ، ولد سنة ٢٠٦ هـ وتوفى سنة ٢٨٧ هـ .

أنظر ترجمته في : البداية والنهاية ٩٥/١١

تذكرة الحفاظ ٦٤٠/٢-٦٤١-٦٦٣

الأعلام للزرقانى ١٨٩/١



وابن بطه (١) والآجرى (٢) ، وابن مندة (٣) والغزالي (٤) وابن حزم (٥)  
ومن المتأخرين السيد سابق (٦) وعبد الرحمن الميداني (٧) وأبو بكر  
الجزائري (٨) ومحمد الغزالي (٩) وغيرهم .  
بل إن من العلماء من خص ذلك بتأليف مستقلة فألف البيهقي إثبات عذاب  
القبر ، وألف ابن رجب أهوال القبور وأحوال أهلها ، وألف السيوطي  
شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور .  
ومن العلماء من قرن في التأليف بين ذلك وبين أسرار الآخرة كما فعل  
الأشبيلي (١٠) في كتابه العاقبة في ذكر الموت والآخرة ، والقرطبي في  
كتابة التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ، وغير ذلك من الكتب .

- 
- ( ١ ) كتاب الشرح والإبانة ١٩٧-١٩٩  
( ٢ ) انظر كتاب الشريعة ص ٣٧١-٣٥٨ ، والآجرى هو محمد بن الحسين بن عبد  
الله - أبو بكر - فقه شافعي توفي سنة ٣٦٠ هـ .  
أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٣ ت ٧٠٧  
وفيات الاعيان ٤/٢٩٢ ت ٦٢٣  
الأعلام للزركلي ٦/٩٧  
( ٣ ) أنظر كتاب الايمان ٣/٩٤١-٩٥٠ ، وابن مندة هو محمد بن إسحاق بن  
بن يحيى بن مندة الأصبهاني - أبو عبد الله إمام حافظ محدث ولد سنة ٣١٠ هـ ،  
وتوفى ٣٩٥ هـ .  
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣١-١٠٣٦ ت ٩٥٩  
شذرات الذهب ٣/١٤٦  
الأعلام للزركلي ٦/٢٩  
( ٤ ) انظر كتاب الإقتصاد في الإعتقاد ١٣٥-١٣٦  
( ٥ ) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/١١٧-١٢٠  
( ٦ ) انظر العقائد الإسلامية ٢٣٣-٢٤٢  
( ٧ ) المعقولات الإسلامية ٦٤٢-٦٤٦ ( ٨ ) عقيدة المؤمن ٣٩٣-٤٠٢  
( ٩ ) عقيدة المسلم ٢١١-٢١٨  
( ١٠ ) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأشبيلي المالكي - أبو محمد  
وقد عرف أيضا بابن الخراط كان فقيها حافظا محدثا ولد سنة ٥١٠ هـ  
وتوفى سنة ٥٨١ هـ - أنظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ٣/٢٨١  
تذكرة الحفاظ ٤/١٣٥٠-١٣٥٢ ت ١١٠٠ ، شذرات الذهب ٤/٢٧١

وقد روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلاً قال له :  
يا أبا حمزة إن قوما يكذبون بعذاب القبر ، قال : فلا تجالسوا أولئك (١) ،  
وروى من على رضى الله عنه قوله " مازلنا نشك فى عذاب القبر حتى  
نزلت الحاكم التكاثر " (٢)

وقال الأجرى بعد أن ساق الأحاديث الواردة فى عذاب القبر ونعيمه " ما  
أسوأ حال من كذب بهذه الأحاديث لقد ضل ضللاً بعيداً وخسر خسراً  
مبيناً " (٣)

وقال الغزالي " وأما عذاب القبر فقد دلت عليه قواطع الشرع إذ تواتر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضى الله عنهم الاستعاذة  
منه " (٤)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمه :  
مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل ٠٠٠٠ إثبات الثواب والعقاب  
فى البرزخ ما بين الموت إلى يوم القيامة ، وهذا قول السلف قاطبة وأهل  
السنة والجماعة ، وإنما أنكر ذلك فى البرزخ قليل من أهل البدع " (٥)  
وقال ابن القيم :

" فلتعلم أن مذهب سلف الأمة وأئمتها أن الميت إذا مات يكون فى نعيم  
أو عذاب وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة  
البدن منعمة أو معذبة ، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ويحصل له معها النعيم  
أو العذاب " (٦)

( ١ ) إثبات عذاب القبر للبيهقى ص ١٣٥

( ٢ ) السنة لابن أبي عاصم ٤٢٤/٢ ، وإثبات عذاب القبر ص ١٣٢

( ٣ ) الشريعة ص ٣٦٤

( ٥ ) مجموع الفتاوى ٢٦٢/٤

( ٤ ) الاقتصاد ص ١٣٥

( ٦ ) الروح لابن القيم ص ٥٢

وقد سمي رحمه الله المنكرين لذلك ملاحدة وزنادقة (١) وقال  
 " ومن أنكر هذا فقد جحد رب العالمين وكفربه وأنكر ربيته (٢) ،  
 والمؤولون للحياة البرزخية منهم من يزعم أن عذاب القبر وقته بين  
 النفختين ، ومنهم من يزعم أن العذاب الخاص بأصحاب الخلود فى النار  
 من الكفار والفساق ، واستبعد بعضهم تسمية الملكين بمنكر وتكبير ، وقال  
 بعضهم العذاب على الأبدان بلا أبرواح ومن الناس من أنكر عذاب القبر  
 رأسا . (٣)

ومنهم من ينفى تعلق الروح بالجسد كابن حزم ومن تبعه حيث ينفى  
 تعلق الروح بالجسد بعد الموت إلى أن تقوم الساعة ويبعث الناس من  
 قبورهم ، ويحمل جميع النصوص الواردة فى عذاب القبر ونعيمه على  
 حصوله للروح فقط ، وأن وقت ذلك بعد الموت مباشرة ويستدل على  
 ذلك بقوله تعالى ( ولو ترى إذ الظالمون فى فترات الموت والملائكة  
 باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم  
 تقولون على الله فى الحق وكنتم من آياته تستكبرون ) (٤)

ويقول بأن العرض المذكور فى قوله تعالى ( لئن لم يعرضون عليها غدوا  
 وهنيا ) (٥) وهو عذاب القبر وإنما قيل عذاب القبر فأضيف إلى القبر  
 لأن المعهود فى أكثر الموتى أنهم يقبرون . (٦)

وقد استقصى ابن القيم هذه الأقوال وحججها الواهية ورد عليها فمن  
 أزالرد الوقوف عليها فليبرجح إلى كتابه الروح . (٧)

( ١ ) الروح لابن القيم ص ٦٣ ( ٢ ) الروح لابن القيم ص ٧٣

( ٣ ) انظر الروح لابن القيم ص ٥٧ - ٥٨

( ٤ ) الأنعام ٩٣ ( ٥ ) غافر ٤٦

( ٦ ) أنظر الفصل لابن حزم ٤ / ١١٧ - ١٢٠

،، المحلي لابن حزم أيضا ١ / ٢٥ - ٢٧

( ٧ ) انظر ذلك لمن من ٤٣ إلى ٤٦ ، ومن ص ٦١ إلى ص ٧٤

وأما الذى طيه أهل السنة والجماعة فهو أن عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً ولا يمنعون تنعم النفس ولذا يبيها مفردة عن البدن أيضاً (١) .  
 وأما الحكم على من أنكر الحياة البرزخية أو ما يحصل فى القبر للميت فهو مبنى على حكم إنكار ما ثبت فى الكتاب والسنة والذى سبق الحديث منه فى مبحث الكفر بالكتب (٢) ومعلوم أن الحديث المتواتر يفيد العلم القطعى ، ويجب علينا الإعتقاد بما فيه ، وكفر منكره لأنه لا شك فى أن النبى صلى الله عليه وسلم قاله ومن أنكر ما قاله النبى صلى الله عليه وسلم فقد كذبه .

بل أن الحديث الصحيح وإن لم يبلغ حد التواتر ، فإن منكره يكفر وذلك على ضوء ضوابط التكفير ، فإن كان ينكر الحياة البرزخية وعذاب القبر أو نعيمه تكذيباً لله ورسوله ، أو استبعاداً لحصولها عقلياً مع ثبوت النص لديه فهو كافر لا شك فى كفره ، وإن كان يعترف بالحياة البرزخية لكن ينكر بعض تفاصيلها تأويلاً للنصوص ، فإنه تقام عليه الحجة ويبين له ، ولا يحكم بكفره لذلك ، حتى يصرح بتكذيب النصوص الثابتة .

فالنظر فى حكم منكر الحياة البرزخية ، والتنعم أو العذاب فى القبر من جوانب :

الأول : إنكار الحياة البرزخية مطلقاً ، وهو كفر كما تقدم ، فقد جاء به صريح القرآن فى قوله ( ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون ) (٣) وقد دلت الدلائل أن الموت معاد وبعث أول فإن الله سبحانه وتعالى جعل لابن آدم معاد بين وبعثين الأول مفارقة الروح للبدن ،

( ١ ) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥١ ، وكتاب الروح لابن القيم ص ٥٢

( ٢ ) المؤمنون ١٠٠

( ٣ ) أنظر ص ٢٩٤ - ٣١٣

والثانى يوم يرد الله الأرواح إلى الأجساد ، ولهذا جاء في الحديث الصحيح " وتؤمن بالبعث الآخرة " ، (١) فإن البعث الأول لا ينكره أحد وان أنكر كثير من الناس الجزاء فيه . (٢)

الثانى : من اعترف بالحياة البرزخية لكن أنكر بعض تفاصيلها وهم على قسمين :

قسم : أنكر ما ورد حصوله فى القبر من المسائلة والتعذيب أو أثبتوها للكفار المخلدين فى النار ، أو قالوا إن العذاب على الأجساد فقط دون الروح ، أو أن ذلك الألم لا يدرك إلا يوم القيامة . (٣)

وهؤلاء هم بعض الفرق الضالة .

وقسم : أنكروا تعلق الروح بالجسد أثناء هذه الحياة ، وأثبتوا النعيم أو العذاب على الأرواح فقط ، وقد سلك هذا المسلك بعض المنتسبين لأهل السنة كابن حزم وابن ميسرة وغيرهما .

( ١ ) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٣/٨ كتاب التفسير .

( ٢ ) أنظر الروح لابن القيم ٧٤

وهذا التفسير للحديث فيه نظر فإنه قد وردت فى روايات ( وتؤمن بالبعث ) فقط وفى أخرى ( وتؤمن باليوم الآخر ) ، وهذه الرواية التى استدلت بها ابن القيم فسرها بعضهم بأن المقصود ( بالآخر ) تأكيد كقولهم أمس الذاهب وبعضهم قال لأن البعث وقع مرتين الأولى الإخراج الى الوجود أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلقة إلى الحياة الدنيا ، والثانية البعث من بطون القبور إلى محل الإستقرار وأما إذا كان وصف ( الآخر ) لليوم فلأنه آخى أيام الدنيا ، أو آخر الأزمنة المحدودة . انظر فتح البارى ١١٨/١

( ٣ ) أنظر الروح ص ٥٧ - ٥٨

## المبحث الثاني : الجحود لفناء الدنيا وانقضاءها

وأما الحالة الثانية وهى فناء الدنيا ونهايتها فقد جاء صريحا  
فى قوله تعالى (كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال  
والإكرام) (١) وقوله تعالى (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات وبرزوا  
لله الواحد القهار) (٢) وتدل عليها أيضا الآيات التى وصفت أهوال  
يوم القيامة مثل قوله تعالى (يوم نظوى السماء كطى السجل للكتب  
كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا فاعلين) (٣) وقوله  
(إذا السماء انفطرت وإذا الكواكب انتثرت وإذا البحار فجرت وإذا القبور  
بعثرت علمت نفس ما قدمت وأخرت) (٤) وقوله (إذا السماء انشقت ،  
وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ، وألقت ما فيها وتخلت) (٥)  
وقوله (إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت ، وإذا الجبال سيرت) (٦)  
وقوله (إذا رجفت الأرض رججا وست الجبال بسا ، فكانت هباء  
منبثا) (٧) وقوله (إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها) (٨)  
وقوله تعالى (ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا فيذرها  
قاعا صفصفا لا ترى فيها عوجا ولا أمثا) (٩)  
وقال (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمرمر السحاب) (١٠) وقال  
(وسيرت الجبال فكانت سرابا) (١١) وقال (وحملت الأرض والجبال فدكتا  
دكة واحدة) (١٢) والآيات فى هذا كثيرة .

---

|                  |                  |                  |
|------------------|------------------|------------------|
| (١) الرحمن ٢٦    | (٢) ابراهيم ٤٨   | (٣) الأنبياء ١٠٤ |
| (٤) الانفطار ١-٥ | (٥) الانشقاق ١-٤ | (٦) التكويد ١-٣  |
| (٧) الواقعة ٤-٥  | (٨) الزلزلة ١-٢  | (٩) طه ١٠٥       |
| (١٠) النمل ٨٨    | (١١) النبأ ٢٠    | (١٢) الحاقة ١٤   |

وأما الأحاديث :

فمنها حديث ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سره أن ينظر إلى يوم القيامة كأنه رأى عين فليقرأ (إذا الشمس كورت وإذا السماء انفطرت وإذا السماء انشقت ) ،، (١)

ومنها ما جاء في حديث الصور " ..... فتسير الجبال سير السحاب

فتكون سرابا وترتج الأرض بأهلها رجا فتكون كالسفينة الموقفة

في البحر تضربها الأمواج تكفا بأهلها كالقنديل المعلق بالعرش

..... ( وذكر أمورا لم قال ) فبينما هم على ذلك إذ تصد الأرض

تصد عين من قطر إلى قطر فرأوا أمرا عظيما لم يروا مثله ، وأخذهم

لذلك من الكرب والهول ما الله به عليم ، ثم تطوى السماء

فيأذا هي كالمهل ثم انشقت السماء فانتشرت نجومها ، وخسف

شمسها وقمرها ..... ( وذكر أمورا لم قال ) فيأذا لم يبق

إلا الله الواحد القهار الأحد الفرد الصمد الذى لم يلد

ولم يولد كان آخرأ كما كان أولا طوى السموات والأرض كطوى

السجل ..... ويبدل الله الأرض غير الأرض والسموات فيسطبها

ويسطبها ، ويصير ما بين الأديم السطوى لاترى فيها عوجا

ولا أمثا ،، (٢)

( ١ ) سنن الترمذى مع التحفة ٢٥٢/٩ - ٢٥٣ كتاب التفسير .

ومسند الامام أحمد ٢/٢٧٢ ، ٣٦ ، ١٠٠

( ٢ ) النهاية فى الفتن والملاحم لابن كثير ١/١٢٢ - ١٧٩ والحديث مختلف فى

صحته .

ومنها حديث ثويان <sup>(١)</sup> مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " هم فى الظلمة دون الجسر " ، <sup>(٢)</sup>

وقد صور لنا بعضهم هذا الفناء للدنيا بنظم فقال <sup>(٣)</sup> :

مثل لنفسك أيها المغرور      يوم القيامة والسما تمور

إذ كورت شمس النهار وأدريت      حتى على رأس العباد تسير

وإذا النجوم تساقطت وتناثرت      وتبدلت بعد الضياء كدور

وإذا البحار تفجرت من خوفها      ورأيتها مثل الجحيم تغور

وإذا الجبال تقلعت بأصولها      فرأيتها مثل السحاب تسير

وإن العشار تعطلت وتخربت      خلت الديار فمابها معمور

وهذا التخريب العام الشامل ليس بمجال أو بعيد الحصول كما قد يتوهمه الملحدون ومن سار على طريقهم ، بل لقد ثبت لسدى علماء العلم الطبيعى أن هذا الكون سيأتى يوم ينتهى فيه كل شىء ، فكما أنه تطور من الزمن القديم إلى ما انتهى إليه فى وضعه القائم ، فإنه سيتطور تطورا حتميا إلى الفناء والنزوال ، فليس فيما قرره القرآن الكريم عن نهاية هذا العالم ما يتنافى مع أحدث نظريات العلم الطبيعى <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) هو ثويان بن بجدد - أبو عبد الله ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

صحابى مشهور ، لازم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن مات ، توفى

سنة ٥٤ هـ . أنظر ترجمته فى : أسد الغابة ١/٢٩٦ ت ٦٢٤

الإصابة ٢/٢٩٦ ت ٩٦٣

( ٢ ) صحيح مسلم بشرح النووي ٦١١/١ كتاب الحيض .

( ٣ ) التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة ١/٢٦١

( ٤ ) العقائد الإسلامية للسيد سابق ٢٦٦



فاتضح لنا مما مضى من آيات الله وسنة رسوله أن فناء الدنيا وخرابها أمر لا بد منه ، وهو حتمى الوقوع ، ولكى تزداد إقامة حجة الله على خلقه زادهم على ما ثبت فى الكتاب والسنة ، بأن هدى قوما ممن يشتغلون بعلم الطبيعة فى هذا العصر إلى إثبات ذلك التغير فى الدنيا وأنه حاصل لا محالة .

وعلى هذا فإنه لا يتردد إنسان فى الحكم على من أنكر هذه الجلائق الظاهرة بالكتاب والسنة والعقل بأنه كافر ، لاسيما وأن من أنكر شيئا مما أخبر القرآن عنه ولو فى آية واحدة فإنه يكفركم ، فكيف بما ثبت فى عشرات الآيات ، وكثير من الأحاديث ودلت عليه العقول والعلم الحديث فإنه لا شك فى كفر منكره .

ولقد أخبر الله عن كفر من أنكر خراب هذه الدنيا وانقضاءها فى قصة صاحب الجنة لما قال ( ٠٠٠ ما أظن أن تبديد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة ٠٠٠ )<sup>(١)</sup> ثم قول صاحبه له بعد ذلك ( ٠٠٠٠ أكفرت بالذى خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلا )<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) الكهف ٣٥-٣٦

( ٢ ) الكهف ٣٧

## المبحث الثالث : الكفر بالبعث والحشر والحساب

=====

وبعد الفناء المحتم لهذا الكون وما فيه - وهى المرحلة الأولى -  
لتبدل الحياة الدنيا بحياة الكمال - تأتى المرحلة الثانية وهى بعث  
الخلائق وحشرها ومساقتها وإقامة العدل بينها ( يوم يبعثهم الله  
فينبئهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه ٠٠٠ ) (١)  
وقد دلت على هذه المرحلة آيات وأحاديث أكثر من التى قبلها نذكر  
فيما يلى شيئا منها :

- ١- فقد قال تعالى فى شأن البعث ( ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة  
فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ، إن الذى أحياها لمحيى الموتى ) (٢)  
وقال تعالى ( وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام  
وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عظيم ) (٣)  
وقال تعالى ( يوم يخرجون من الأجداث سراعا كأنهم إلى نصب  
يوفضون ) (٤) وقال تعالى ( وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث  
من فى القبور ) (٥) وقال تعالى ( والموتى يبعثهم الله ثم إليه يرجعون ) (٦)  
ولقد أظهر الله هذه الحقيقة لخلقه فى الدنيا فأمات وأحيا بعض  
خلقه كما قال عن بعض بنى إسرائيل ( وإذ قلت يا موسى لن تؤمن لك حتى  
نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون ، ثم بعثناكم من بعد  
موتكم لعلكم تشكرون ) (٧)

---

|                |                  |
|----------------|------------------|
| (٢) فصلت ٣٩    | (١) المجادلة ٦   |
| (٤) المعارج ٤٣ | (٣) يس ٧٨-٧٩     |
| (٦) الانعام ٣٦ | (٥) الحج ٧       |
|                | (٧) البقرة ٥٥-٥٦ |

وكما قال عن صاحب القيمة ( أو كما لذي سر على قريتهى خاضعتلى مرضها قال  
 أنى يحس هذه الله بعد موتها ، فأطانه الله طامة عام ثم بعثه قال  
 كم لبثت ، قال لبثت يوماً أو بعض يوم ، قال بل لبثت طامة عام فانظر الى طعامك  
 وشرابك لم يتسنه وانظر الى حظرك ولنجمعك آية للناس وانظر الى العظام كيف  
 تتشوهما ثم نكسوها لهما فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شىء  
 قدير ( ١ ) والآيات فى اثبات البعث كثيرة ، وأما السنة فمنها قول  
 النبى صلى الله عليه وسلم " . . . ثم يتفخ فيه أخرى فأكون أول من بعث فإذا  
 موسى أخذ بالعرش فلا أدري أحسب بمعقة يوم الطور أم بعث قلبى " ( ٢ )  
 وقوله صلى الله عليه وسلم فى قصة المحرم الذى وصته دابته فمات " ولا تخمروا رأسه  
 فإن الله يبعثه يوم القيامة طيباً " ( ٣ )  
 وقوله " إذا أنزل اللعقوم عذاباً أصاب من كان فيهم ثم بعثوا على أعقابهم " ( ٤ )  
 وغير ذلك كثير فى كتب السنة وإنما أردنا التمثيل .  
ومن الحشر من القرآن قوله تعالى ( ورى الأرض مزارقة وحشراًهم فلم تغادر منهم أحداً ) ( ٥ )  
 وقوله تعالى ( فويلك لعشرتهم والشياطين ) ( ٦ ) وقوله تعالى ( يوم نحشرهم  
 جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركواؤكم . . . ) ( ٧ ) وقوله تعالى ( يوم نحشر  
 الشقين الى الرحمن وفداً ) ( ٨ ) وقوله تعالى ( أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا  
 يعبدون ) ( ٩ ) والآيات فى هذا كثيرة وأما الأحاديث الدالة على الحشر :

( ١ ) البقرة ٢٥٩

( ٢ ) صحيح البخارى مع الفتح ٤٥١ / ٦ كتاب الأنبياء .

صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٦ / ٥ - ٢٢٧

( ٣ ) صحيح البخارى مع الفتح ١٣٦ / ٣ - ١٣٧ كتاب الجنائز .

( ٤ ) " " " " " " ٦٠ / ١٣ كتاب الفتن .

( ٥ ) الكهف ٤٧ ( ٦ ) ص ٦٨ ( ٧ ) الأنعام ٢٢

( ٨ ) ص ٨٥ ( ٩ ) الصافات ٢٢

فمنها قوله صلى الله عليه وسلم " يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين وراهبين الحديث ،، (١) وقوله صلى الله عليه وسلم " إنكم محشورون حفاة عراة غرلا ، ثم قرأ ( كما بدأنا أول خلق نعيده ، وعداً علينا إنا كنا فاطين ) (٢) ،، (٣)

ومنها أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا نبي الله كيف يحشر الكافر على وجهه ، قال أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة ، (٤)  
ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفرة كفرصة النقي (٥) ليس لها علم لأحد ،، (٦) .  
والأحاديث في هذا كثيرة أيضاً وإنما أردنا ذكر أمثلة منها .

٣- وعن الحساب جاء من القرآن قوله تعالى ( وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ) (٧) ومنها قوله تعالى ( والله يحكم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب ) (٨) ومنها قوله تعالى ( ربنا اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ) (٩) وقوله تعالى ( اقترب للناس حسابهم وهم فى غفلة معرضون ) (١٠) والآيات الدالة على الحساب كثيرة ، وأما الأحاديث فمنها :

- 
- (١) صحيح البخارى مع الفتح ٣٧٧/١١ كتاب الرقاق
  - (٢) الأنبياء ١٠٤
  - (٣) صحيح البخارى مع الفتح ٣٨٦/٦ كتاب الأنبياء ، وصحيح مسلم بشرح النووى ٧١٣/٥ كتاب الجنة
  - (٤) صحيح البخارى مع الفتح ٣٧٧/١١ كتاب الرقاق
  - (٥) العفر ظاهر التراب، والنقى : الكثيب المجتمع الأبيض الذى لا ينبت شيئاً .  
أنظر لسان العرب ٥٨٣/٤ ، ٣٤١/١٥
  - (٦) صحيح مسلم مع شرح النووى ٦٥٩/٥ كتاب أخذ القيامة والجنة والنار
  - (٧) البقرة ٢٨٤
  - (٨) الرعد ٤١
  - (٩) ابراهيم ٤١
  - (١٠) الأنبياء ١٠

قوله صلى الله عليه وسلم " لاتنزل قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيما أفناه ، وعن شبابه فيما أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه ، وماذا عمل فيما علم ، (١) وما جاء في حديث الإسراء لما عرضت الأمم على الرسول فقبل له أنظر إلى الأفق قال " فنظرت فإذا سواد كثير ، قال : هوؤلا<sup>٢</sup> أمتك ، وهوؤلا<sup>٣</sup> سبعون ألفا قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب . . . الحديث ، (٢) .

• وهناك أحاديث كثيرة في ذلك لا يناسب المقام الزيادة منها .  
والحساب هو مقتضى العدل الإلهي فإن من عدله وحكمته سبحانه أن لا يسوى بين البر والفاجر ولا بين المؤمن والكافر ولا بين المحسن والمسيء ، وقد أرسل رسوله بالبينات ( وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ) فنن اهتدى بهدى الله وأتمر بأمره أفلسح ونجح ومن أساء حوسب على إساءته .

ومن خلال الأدلة السابقة من كتسلب الله سنة رسوله صلى الله عليه وسلم على هذه المرحلة من اليوم الآخر وهى البعث والحشر والحساب يتضح لنا أن من أنكر شيئا منها فقد كفر لكونها قد جاءت ظاهرة ثابتة فى الكتاب والسنة ، ومن أنكر شيئا مما أثبتته القرآن والسنة فإنه يحكم عليه بالكفر كما هو معلوم .

وقد جاءت آيات تصرح بكفر من أنكر ذلك فقال تعالى ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل لى ورسى لتبعثن ثم لتنبؤن بما علمتم وذلك على الله يسير ) (٤)

(١) سنن الترمذى مع التحفة ١٠٠/٧ كتاب منعة القيامة .

(٢) " " " " ٤٠٦/١١ كتاب الرقاق . (٣) العديد ٢٥

(٤) التغابن ٧

وقال تعالى ( وقال الذين كفروا أشذا كنا ترابا وآبأؤنا أننسا  
لمخزييون ) (١) وقال تعالى ( وقال الذين كفروا هل ندلكم على  
رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إناكم لفسى خلق جديد ) (٢)  
فمدر الحكم بالكفر فى هذه الآيات على من أنكر البعث وإعادة الأجساد  
وقال تعالى ( كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم  
يحياكم ثم إليه ترجعون ) (٣) فأطلق سبحانه اسم الكفر على من  
أنكر الحياة بعد الموت وعلى من أنكر البعث وإعادة الخلق بعد  
تمزقه وتخلله ، وقال تعالى ( ودخل جنجه وهو ظالم لنفسه قال  
ما أظن أن تبيد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة ، ولئن رددت  
إلى رسى لأجدن خيرا منها منقلبا ، قال له صاحبه وهو يحاوره  
أكفرت بالذى خلقك من تراب ثم من نطفه ثم سواك رجلا ) (٤)  
فإنه لما أنكر زوال هذه الدنيا وشك فى قيام الساعة والبعث بعد  
الموت حكم عليه بالكفر (٥) .

ولقد نفسى صلى الله عليه وسلم الإيمان ممن لم يؤمن بالبعث فقال  
" لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع . . . . . وذكر منها ويؤمن بالبعث  
بعد الموت ،، (٦)

وقد وقع إجماع الأمة على أن من أنكر البعث كفر وقتل (٧) .

(١) النمل ٦٧ (٢) سبأ ٧ (٣) البقرة ٢٨

(٤) الكهف ٣٥-٣٧

(٥) انظر زاد المسير ١٤٢/٥ - ١٤٣

(٦) الحديث إسناده صحيح ، انظر كتاب السنة لابن أبي عمير

٤٣٠/٢ - ٤٣١

(٧) الجامع الفريد ٥٠٦

وذكر الغزالي في رده على الباطنية أن " إنكار الحشر والنشر وجود الجنة والنار والقيامة كل واحد من هذه المعتقدات موجب للتكفير، (١) وهذا الحكم بالكفر الثابت بالكتاب والسنة والإجماع على من أنكر البعث يشتمل من أنكر الحشر والحساب فإنهما حدثان ملازمان للبعث ، والحكم فيمن أنكره حكم فيمن أنكرها والمنكرون للبعث والحشر والحساب أنواع (٢) :

- ١- فمنهم الموجودون الماديون الذين ينكرون وجود الله أصلاً فإنهم منكرون للبعث والحشر والحساب لا محالة ، وهؤلاء هم الذين يشير إليهم قوله تعالى ( وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر ، وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون ) (٣) .
- ٢- ومنهم قوم يعترفون بالله تعالى لكنهم ينكرون البعث استبعاداً وتعجباً من حصول ذلك قال تعالى عنهم ( بل عجبوا أن جاءهم من غيرهم فتنة بالكافرين هذا شيء عجيب ، أئذا متنا وكنا تراباً ذلك رجح بعيد ) (٤) .
- ٣- ومنهم قوم يعترفون بالله ويعترفون بالحياة الآخرة وإثابة المحسن وشقاوة المسيء لكنهم ينكرون البعث الجسدي ، ويثبتون الحياة الآخرة بشكل روحاني .

(١) فرائح الباطنية ١٥١

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ٣١٣/٤-٣١٤ ، والعقيدة الإسلامية وأسسها ص ٦٦٦ - ٦٦٧

(٤) ق ٢-٣

(٣) الجائية ٢٤

وهؤلاء كلهم كفار أيا كان وجه إنكارهم فإنهم جميعا يلتقون في أنهم منكذبون لما أخبر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وفى نهاية هذا المبحث تجدر الإشارة إلى أن هناك أموراً أخرى تحصل فى اليوم الآخر غير البعث والحشر والحساب وقد وردت فيها نصائح لمن الكتاب والسنة ، والإيمان بها واجب وعليها عقيدة السلف كالموقف والشفاعة ومجئ الله لفصل القضاء ، ورؤية الله وكلامه والعرض عليه ، ونشر صحف الأعمال وقراءتها والميزان والصراط والحوض . لكن لدخول بعضها فيما مضى ، وحصول التأويل فى تفسير بعضها من بعض المسلمين ، فإننى لم أجد قولاً صريحاً فى التكفير لمن أنكر واحدة منها بعينها ، إلا أنه على حسب القواعد التى ذكرناها فى ضوابط التكفير ، فإن من أنكر من هذه الأمور شيئاً وجحد ، إن كانت شروط التكفير متحققة فيه ، وموانعه منتفية عنه فإنه يحكم عليه بالكفر .





## المبحث الرابع : جحود الجنة والنار

\*\*\*\*\*

والحالة الثالثة من حالات الآخرة هي المصير النهائي للخلق والمستقر الأبدى لهم في الجنة أو النار ، والجنة والنار هما المرهتان الأخيرتان اللتان يتم فيهما الثواب الأكبر والعقاب الأكبر ، فقد جعلهما الله مصير الناس ودارهم ، دار للنعم لمن أحسن في هذه الدنيا ، ودار للعقاب لمن أساء ، وقد أخبرنا أن الجنة مأوى المؤمنين به والمسلمين له ، وأن النار هي مشوى الكافرين والمستكبرين عن طاعته . والأدلة على الجنة والنار وحقيقتهما وصفتهما ووجودهما الآن ، وكون الجنة مأوى المؤمنين ، والنار مصير الكافرين كثيرة في الكتاب والسنة . وقد تنوعت تلك الأدلة فمنها ما يقرن بين ذكر الجنة والنار ، ومنها ما يصف النار ، ومنها ما يصف الجنة ، فأما الأدلة التي جمعت بين ذكر الجنة والنار فمنها قولها قوله تعالى ( فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز ) (١) ، وقوله تعالى ( إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ) (٢) ، وقوله تعالى ( ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وهدنا ربنا حقا . . . ) (٣) ، وقوله تعالى ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون ) (٤) إلى غير ذلك من الآيات . وأما الأحاديث فمنها قوله صلى الله عليه وسلم " الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك فعله والنار مثل ذلك " ، (٥)

(١) آل عمران ١٨٥  
 (٢) العائدة ٧٢  
 (٣) الأعراف ٤٤  
 (٤) الحشر ٢٠  
 (٥) صحيح البخارى مع الفتح ٣٢١/١١ كتاب الرقاق

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " حجبت النار بالشهوات وحجبت الجنة بالمكاريه " (١)

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم يقوم مؤذن بينهم ينادي يا أهل النار لا موت ، ويا أهل الجنة لا موت ، خلود " (٢)

وفى رواية أخرى " يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة خلود لا موت ، ولأهل النار يا أهل النار خلود لا موت " (٣) والأحاديث كثيرة فى هذا .

ومما يدل على حقيقة النار وصفتها قوله تعالى ( كلا إنها لظى نزاعة للشوى ) (٤) وقوله تعالى ( سأصليه سقر وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر لواحده للبشر عليها تسعة عشر ) (٥) ، وقوله تعالى ( كلا لينبذن فى الحطمة وما أدراك ما الحطمة نار الله الموقدة التى تطلع على الأفئدة ، أنها عليهم مؤصدة فى عمد ممددة ) (٦) وقوله تعالى ( إنا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا<sup>بماء</sup> كالمهل يشوى الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا ) (٧) والآيات فى هذا كثيرة ومن .

ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم " إن الحميم ليصب على رؤوسهم فينفذ الجمجمه حتى يخلص إلى جوفه فيسلت ما فى جوفه حتى يمرق من قدميه " (٨)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٣٢٠/١١ كتاب الرقاق

(٢) " " " " ٤٠٦/١١ " " " "

(٣) " " " " ٤٠٦/١١ " " " "

(٤) المعارج ١٥-١٦ (٥) المدثر ٢٦-٣٠

(٦) الهمزة ٤-٩ (٧) الكهف ٢٩

(٨) مسند الإمام أحمد ٣٧٤/٢

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " إن أهون أهل النار عذابا يوم القيامة لرجل توضع في أخص قدميه جمرة يغلى منها دماغه، وفي رواية " على أخص قدميه جمرتان يغلى منها دماغه كما يغلى المرجل بالقمقم " (١) .

ومما يدل على حقيقة الجنة وصفتها قوله تعالى ( ويشر الذين

آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون ) (٢) وقوله تعالى ( إن أصحاب الجنة اليوم في شغل متكفون ، هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكفون لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون سلام قولا من رب رحيم ) (٣)

ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم " أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر ليلة البدر لا يبصقون فيها ولا يمتخطون ولا يتغوطون أنيتهم فيها الذهب أمشاطهم من الذهب والفضة ومجامرهم الألوة ، ورشحهم المسك ولكل واحد منهم زوجته تسان يرى مخ سوقهما من وراء اللحم من الحسن ، لا اختلاف بينهم ولا تباغض قلوبهم قلب واحد يسبحون الله بكرة وعشيا " (٤)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٤١٧/١١ كتاب الرقاق ، والقمقم : نوع من

الأوانى يكون ضيق الرأس ، أو كل ما سخن فيه الماء .

أنظر لسان العرب ٤٩٥/١٢

(٢) البقرة ٢٥ (٣) يس ٥٥ - ٥٨

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ٣١٨/٦ - ٣٢٠ كتاب بدء الخلق

وصحيح مسلم بشرح النووي ٦٩٢/٥ - ٦٩٤ الجنة .

وقوله صلى الله عليه وسلم " قال الله : أعددت لعبادى الصالحين  
 ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فاقروا وإن  
 شئتم ( فلا تعلم نفسهما أخفى لهم من قرة أعين ) (١) ، (٢)  
 وقوله صلى الله عليه وسلم " إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول  
 الله تعالى : تريدون شيئا أزيدكم ؟ ، يقولون : ألم تبسنهن  
 وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة ؟ ألم تنجنا من النار ؟ ، قال فيكشف  
 الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ثم تلا  
 ( للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ) (٣) ، (٤)

ومما يدل على وجود الجنة الآن وأنها دار المتقين قوله تعالى ( وفى  
 السماء رزقكم وما تعدون ) (٥)

روى عن مجاهد أنها الجنة ، وروى عن آخرين أنها الجنة والنار . (٦)  
 وقوله تعالى ( فلا تعلم نفسهما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما  
 كانوا يفعلون ) (٧) وقوله تعالى ( ..... وجنة عرضها السموات والأرض  
 أعدت للمتقين ) (٨) قال الغزالي : ،  
 فقوله تعالى ( أعدت ) دليل على أنها مخلوقة فيجب إجراؤه على  
 الظاهر إذ لا استحالة فيه ، ولا يقال لا فائدة فى خلقها قبل يوم  
 الجزاء لأن الله تعالى ( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) (٩) (١٠)

(١) السجدة ١٧

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٣١٨/٦ كتاب بدء الخلق ، وصحيح مسلم بشرح  
 النووى ٦٨٨/٥ الجنة .

(٣) يونس ٢٦ (٤) صحيح مسلم بشرح النووى ٤٢٦/١-٤٢٧ كتاب  
 الإيمان .

(٥) الذاريات ٢٢ (٦) تفسير الطبرى ٢٠٦/٢٦

(٧) السجدة ١٧ (٨) آل عمران ١٣٣ (٩) الأنبياء ٢٣

(١٠) قواعد العقائد للغزالي ٢٢٥

وأما الأحاديث فمنها ما رواه صلى الله عليه وسلم من ربه أنه قال :  
 " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر  
 على قلب بشر " ، (١)

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " اطلعت في الجنة فرأيت أكثر  
 أهلها الفقراء . . . " ، (٢)

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " إذا مات أحدكم فإنه يعرض عليه  
 مقعده بالغداة والعشي فإن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة  
 وإن كان من أهل النار فمن أهل النار " ، (٣) زاد مسلم " يقال هذا  
 مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة " ، (٤)

ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال انظر  
 إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها ، قال فجاها فنظر إليها وإلى  
 ما أعد الله لأهلها فيها ، قال فرجع إليه ، قال فومرتك لا يسمع  
 بها أحد إلا دخلها ، فأمر بها فخفت بالمكاره ، فقال ارجع عليها  
 فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها ، قال فرجع إليها فإذا هي  
 قد حفت بالمكاره فرجع فقال : ومرتك لقد خفت أن لا يدخلها  
 أحد . . . الحديث " ، (٥)

ومما يدل على وجود النار الآن وأنها دار الكفار والمستكبرين عن

عبادته قوله تعالى ( فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت  
 للكافرين ) (٦)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٤٦٥/١٣ كتاب التوحيد .

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٤١٥/١١ كتاب الرقاق

(٣) صحيح البخارى مع الفتح ٣١٧/٦ كتاب يد الخلق

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٧١٩/٥ - ٧٢٠ كتاب الجنة .

(٥) سنن الترمذى مع التحفة ٢٨١/٧ كتاب الجنة (٦) البقرة ٢٤

وقوله تعالى ( إنا أعتدنا للنار للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها ) (١)  
 وقوله تعالى ( إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلا ) (٢) ، وقوله تعالى  
 عن فرعون وقومه ( أغرقوا فأدخلوا نارا ) (٣) <sup>بم قول تعالى</sup> ( النار يعرضون عليها  
 غدوا وعشيا ) (٤)

فهذه عدة آيات وغيرها كثير عبرت بصيغة العاضى مما يدل أن النار  
 شئ موجود حقيقة الآن .

وأما الأحاديث فمنها قوله صلى الله عليه وسلم " إن أحدكم إذا مات  
 عرض عليه مقعده بالغدأة والعشى إن كان من أهل الجنة فمن أهل  
 الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، يقال هذا مقعدك  
 حتى يبعثك الله يوم القيامة ، " (٥) فدل على وجودها الآن .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة  
 فإن شدة الحر من فيح جهنم " (٦)

وقوله صلى الله عليه وسلم " اشتكت النار إلى ربها فقالت يا رب أكل  
 بعضى بعضا فأذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف ،  
 فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير ، " (٧)

وهذا يتضح لنا من الأدلة المتنوعة من كتاب الله وسنة رسوله أن الجنة  
 والنار حقيقتان لاشك فى وجودهما وأن الجنة مآل المؤمنين والنار  
 مآل الكافرين وأن الإيمان بذلك من أصول السنة النبوية يكفر جاحدها

(١) الكهف ٢٩ (٢) الكهف ١٠٢

(٣) نوح ٢٥ (٤) غافر ٤٦

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٧١٩/٥ - ٧٢٠

(٦) صحيح البخارى مع الفتح ١٨/٢ كتاب مواقيت الصلاة .

(٧) صحيح البخارى مع الفتح ١٨/٢ كتاب مواقيت الصلاة .

قال ابن بطه العكبرى \* ثم الإيمان بأن الله عز وجل خلق الجنة والنار قبل خلق الخلق ، ونعيم الجنة لا يزول ، دائم أبداً فى النضرة والنعيم والأزواج من الحور العين لا يمتتن ولا ينقصن ولا يهرمن ولا ينقطع ثمارها ونعيمها كما قال عز وجل ( أكلها دائم وظلها ) (١) وأما عذاب النار فدائم أبداً بدوام الله ، وأهلها فيها مخلدون خالدون . (٢)

وطى هذا فإن انكر لهما كافر لكونه قد أنكر أصلاً من أصول السنة ، وأما من أمور الآخرة معلوماً من الدين بالضرورة دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، بل أنكر ركناً من أركان الإيمان ، وهو الإيمان باليوم الآخر ، فإن الجنة والنار من أعظم مظاهر اليوم الآخر . ولما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن جحد بعض نعيم الجنة أخبر بأن نعيم الجنة الثابت فى الكتاب والسنة لم يخالف فيه أحد ، إلا أن يكون كافراً أو منافقاً ، ثم فصل ذلك فذكر (٣) :

بأن الكافر أحد ثلاثة :

إما مقر : بحشر الأجساد مع الأرواح ومثبت للنعيم والعذاب وهم اليهود والنصارى وهؤلاء كفرهم من اعتقادهم أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة . وإما مقر : بحشر الأرواح فقط وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط ، وهم طوائف من الكفار وغيرهم من الصائبة والفلاسفة ومن وافقهم .

(١) الرعد ٣٥

(٢) الشرح والإبانه لابن بطه ٢٠٦ - ٢٠٩

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٣١٣/٤ - ٣١٥

وأما منكر : للمعاد بالكلية فلا يقرب معاد الأرواح ولا الأجساد ،  
وبالتالى لا يقرب بنعيم ولا عذاب .

وأما منافق : من هذه الأمة وهم الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسنة  
المشهوره والذين يحرفون الكلم عن مواضعه فيقولون هى  
أمثال ضربت لنا لنفهم المعاد الروحانى وهو لاء مثل  
الفلاسفة المنتسبين للإسلام والقراطة الباطنية .

ثم بين الحكم على هذه الأصناف جميعا فقال " وهو لاء كلهم كفار يجب  
قتلهم باتفاق أهل الإيمان " (١)

وذكر الغزالى فى معرض رده على هو لاء الباطنية بأن " جحود الجنة  
والنار والقيامة كل واحد من هذه المعتقدات موجب للتكفير " (٢) ولما سئل عن  
اعتقد وعدانية الله ونفى الشرك ولكن أول الجنة والنار بأن الجنة لذة  
روحانية والنار شقاوة روحانية قال رحمه الله :

" الذى نختاره ونقطع به أنه لا يجوز التوقف فى تفسير من يعتقد شيئا من  
ذلك لأنه تكذيب صريح لصاحب الشرع ولجميع كلمات القرآن من أولها إلى  
إلى آخرها ، فوصف الجنة والنار لم يتفق ذكره مرة واحدة أو مرتين  
ولا جرى بطريق كناية أو توسع وتجوز بل بألفاظ صريحة لا يتماهى فيها  
ولا يستراب وأن صاحب الشرع أراد بها المفهوم من ظاهرها " (٣)

(١) مجموع الفتاوى ٣١٤/٤

(٢) فضائح الباطنية ١٥١

(٣) " " ١٥٣-١٥٤



٤٠٠  
٤٠٠

أَلْبَابُ الْخَامِسُ  
المكفرات العمليّة والقوليّة  
وفيه مئة فصول

بأنها الأحكام الشرعية التي يجب على المسلم أن يلتزم بها في حياته

## الفصل الأول

.....

### ترك الفرائض الأربع

- المبحث الأول : في ترك الفرائض مع الجحود
- المبحث الثاني : في ترك الفرائض من غير الجحود
- المبحث الثالث : في ترك الصلاة خاصة

.....

## المبحث الأول : ترك الفرائض الأربع مع الجحود



من المسلم به عند كل من عرف الإسلام أن الفرائض الأربع ( الصلاة والزكاة والصيام والحج ) من دعائم الإسلام ، وأنه لا يكفى المسلم لإسلامه أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ما لم يؤمن بفرضيتها عليه ويعمل بها إن تمكن .

والآيات فى الأمر بفرائض الإسلام الأربع كثيرة معلومة منها قوله تعالى فى مواضع كثيرة من كتابه ( *أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة* ) (١) وقوله عن الصيام ( *فمن شهد منكم الشهر فليصمه* ) (٢) ، وقوله تعالى عن الحج ( *ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا* ) (٣) والأدلة فى الأمر بفرائض الإسلام من الكتاب والسنة كثيرة ليس من مطالب بحثنا أن نستقصيها .

لكن ما نحن فيه هو بيان حكم من جحدها وأنكرها هل يحكم بكفره أم لا والقضية ظاهرة ، فإنه لا يتعدد من صرف عقيدة أنسلف أن من صدر منه ذلك الإنكار والجحود لفرائض الإسلام فإنه يكفر ، لكن ما نريده هنا ، هو أن نزيد هذا الحكم إيضاحا للقراء فننقل من الأئمة والعلماء أقوالهم فى ذلك فنقول :

مما ورد فى الحكم بكفر من جحد تلك الفرائض قول شيخ الإسلام ابن تيمية " وأما الفرائض الأربع فإذا جحد وجوب شئ منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر " (٤)

(١) البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ، النساء ٧٧ ، الحج ٧٨ ، النور ٥٦ ، المجادلة ١٣

المزمل ٢٠

(٢) آل عمران ٩٧

(٣) البقرة ١٨٥

(٤) مجموع الفتاوى ٦٠٩/٧ - ٦١٠ كتاب الإيمان الأوسط

وذكر في موضع آخر " أن من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق فإنه كافر مرتد يستتاب فإن تطيب ولا قتل ، وإن أضر ذلك كان زنديقا منافقا لا يستتاب عند أكثر العلماء ، بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه " (١)

وقال ابن قدامة بعد أن ذكر أنه لا يختلف أهل العلم في أن حكم جاحد الصلاة الكفر :

" وكذلك الحكم في مباني الإسلام كلها وهي الزكاة والصيام والحج لأنها مباني الإسلام ، وأدلة وجوبها لا تكاد تخفى إذ كان الكتاب والسنة مشحونين بأدلتها والإجماع منعقد عليها فلا يجحد لها إلا معاند للإسلام يمتنع من التزام الأحكام فير قابل لكتاب الله تعالى ولا سنة رسوله ولا إجماع أمته " (٢)

وقال النووي بعد أن ذكر حكم جاحد الزكاة وأنه يكفر بإجماع المسلمين إن تحققت فيه الشروط وانتفت الموانع قال :

" وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منشرا كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان ... " (٣)

وما يخص الصلاة وحدها قول الشوكاني :

" لا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكرا لوجوبها إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة " (٤)

(١) مجموع الفتاوى ٤٠٥/١١

(٢) المغنى لابن قدامة ١٣١/٨

(٣) شرح للنووي على صحيح مسلم ١٧٣/١

(٤) نيل الأوطار ١/٣٤٠

وقد اتفق أهل العلم أن من جحد وجوبها كفر إذا كان ممن لا  
يجهله تجرى عليه أحكام المرتدين ، وإن فعلها ، لأنه مكذب لله  
ورسوله وإجماع الأمة . (١)

وقال النووي :

" وأما تارك الصلاة فإن كان فنكرا لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين  
خارج عن الإسلام ، " (٢)

وقال عبد القاهر البغدادي عن الصلوات الخمس " من أسقط وجوب  
بعضها أو أسقط وجوبها كلها كفر ، " (٣)

وهذا الحكم يتناول كل من أسقط فرضية الصلاة سواء كان جحسودا  
لفرضيتها أو لسبب آخر ، فإن هناك من المتهمونه من يعتقد أن  
الصلاة تسقط عن العارفين أو المشايخ الواصلين أو بعض أتباعهم  
مدعين أن الله عبادا أسقط عنهم الصلاة ، أو أن الشيخ يملى من  
أتباعه أو نحو ذلك من الإعتقادات الباطلة . (٤)

قال ابن تيمية :

" فهو لا يستتابون باتفاق الأئمة فإن أقروا بالوجوب ، وإلا قتلوا ،  
وإذا أصروا على جحد الوجوب حتى قتلوا كانوا من المرتدين ، " (٥)  
وكذلك من لم يعتقد وجوبها على كل عاقل بالغ غير حائض ونفساء  
فهو كافر مرتد باتفاق أئمة المسلمين (٦) .

(١) انظر المغني ٤٢٤/٢ ، ١٣١/٨ ، وانظر روضة الطالبين ١٤٦/٢

" الروض المريح مع حاشية العنقري ١٢١/١

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦٧/١

(٣) أصول الدين للبغدادي ١٩٠

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٤٥/٢٢ - ٤٦/١٠ ، ٤٣٤/١٠

وسوف نزيد هذا الموضوع دراسة في الفصل المخصوص بالأعمال الصوفية من هذا

الباب .

(٥) مجموع الفتاوى ٤٦/٢٢ (٦) انظر مجموع الفتاوى ٤٣٤/١٠

ومما يخص الزكاة قول عبد القاهر البغدادي بعد أن ذكر سر  
الأصناف التي أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة فيها ، قال : فمن  
أسقط وجوب شيء من ذلك كفر إلا زكاة التجارة فلا جهاد فيها  
مجال ، (١)

وقال ابن قدامه " من أنكر وجوبها جهلا به وكان ممن يجهل  
ذلك إما لحدائثة عهده بالإسلام أو لثقله نشأ بيادية نائية عن  
الأصناف وعرف وجوبها ولا يحكم بكفره لأنه معذور ، وإن كان مسلما  
ناشئا ببلاة الإسلام بين أهل العلم فهو مرتد تجرى عليه أحكام  
المرتدين ، ويستتاب ثلاثا ، فإن تاب وإلا قتل ، لأن أدلة وجوب  
الزكاة ظاهرة ، في الكتاب والسنة وإجماع الأمة فلا تكاد تخفى على  
أحد ممن هذه حاله ، فإذا جحدتها فلا يكون إلا لتكذيبه الكتاب  
والسنة وكفره بهما " (٢)

وقال النووي :

" إن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان كان كافرا باجماع  
المسلمين " (٣)

فقد فرق رحمه الله بين الإنكار الذي حصل بعد وفاة الرسول صلى  
الله عليه وسلم وبين الإنكار في الأزمان المتأخرة ، بأن المنكرين  
ممن منعوا الزكاة في عهد الصديق كانت لهم شبه تعلقوا بهل  
لا يحدث مثلها في الأزمان المتأخرة ، وذلك مثل قرب عهدهم بزمان  
للشريعة ، وقرب عهد بعضهم بالإسلام ، وجهلهم بأمور الدين ، بخلاف  
العهد المتأخرة (٤) .

(١) أصول الدين للبغدادي ١٩١ (٢) المغني لابن قدامه ٥٧٣/٢

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٣/١ ، وانظر روضة الطالبين ١٤٩/٢

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٣/١ ، وانظر بدائع الفوائد لابن القيم ١٠٤/٣

وقال ابن حجر العسقلانى :

” والزكاة أمر مقطوع به فى الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له،  
وإنما وقع الاختلاف فى بعض فروعه وأما أصل فرضية الزكاة فمن  
جحدها كفر “ (١)

وأما ما يخص الصيام فمن ذلك قول النووى فى تمام كلامه المتقدم  
فى حكم جحد الزكاة قال :

” وكذلك الأمر فى كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه . . . .  
كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان “ (٢)

فذكر رحمه الله أن من أنكر صيام رمضان فإن العلماء يتفقون على  
كفره .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من جحد صيام شهر رمضان فإنه  
كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل (٣) .

يرى ما يخص الحج نورد ما أورده ابن الجوزى فى تفسيره قوله تعالى  
( . . . . والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ومن  
كفر فإن الله غنى عن العالمين ) (٤) حيث نقل عن بعض السلف  
جملة من الأقوال فقال رحمه الله ” قوله تعالى ( ومن كفر ) فيه  
خمسة أقوال :

( ١ ) فتح البارى ٢٦٢/٣

( ٢ ) شرح النووى على صحيح مسلم ١٧٣/١

( ٣ ) أنظر مجموع الفتاوى ٤٠٥/١١

( ٤ ) آل عمران ٩٧

أحدهما : أن معناه من كفر بالحج فاعتقده غير واجب رواه مقسم عن ابن عباس ، وابن جريج عن مجاهد ، وبه قال الحسن وعطاء وعكرمة والضحاك ومقاتل .

والثاني : من لم يرج ثواب حجه ولم يخف عقاب تركه فقد كفر به رواه طي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وابن أبي نجيح عن مجاهد .

والثالث : أنه الكفر بالله لا بالحج وهذا المعنى مروى عن عكرمة ومجاهد .  
والرابع : أنه إذا أمكنه الحج فلم يحج حتى مات وسم بين عينيه كافر وهذا قول ابن عمر .

والخامس : أنه أراد الكفر بالآيات التي أنزلت في ذكر البيت لأن قوما من المشركين قالوا : نحن نكفر بهذه الآيات وهذا قول ابن زيد ،<sup>(١)</sup> وذكر ابن تيمية أن من جحد الحج البيت العتيق فإنه كافر مرتد يستتاب فإن تاب ولاقتل<sup>(٢)</sup> .

وبهذا نعلم بعد أن أوردنا الأقوال العامة والتفصيلية لأهل العلم في تكفيرهم كل من أنكر فرضة من فرائض الإسلام الأربع أن كل من أنكر أو جحد وجوب واحدة من تلك الفرائض في أي زمان وفي أي مكان وسأى تأويل أو استنتاج فإنه كافر يجب على المهلكين المسلم أن يستتبه فإن تاب وإلا وجب عليه قتله وإن لم يفعل فما حكم بما أنزل الله .

(١) زاد المسير لابن الجوزي ٤٢٨/١-٤٢٩

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٤٠٥/١١



## المبحث الثانى : ترك الفرائض من غير جحود

=====

ونأتى هنا للحديث عن ترك هذه المبانى الأربع للإسلام مع اعترافه بها واقتراره أنها من الإسلام فأقول :

لقد وردت أقوال كثيرة للعلماء فيها الحكم بالكفر على من ترك ركنا من أركان الإسلام ، وهذه الأقوال عامة مطلقة يحتتمل أن يراد بالتكفير فيها التكفير الإعتقادي ، ويحتتمل أن يراد بالتكفير فيها التكفير العملى . ولما كان الحكم بالكفر الإعتقادي مقيدا بضوابط وموانع (١) كإقامة الحجة والإصرار على الكفر بعدها ، فإن ما خلا من تلك الشروط هو الذى يطلق عليه العلماء الكفر ، ويقصدون به الكفر العملى ولا يفسح ذلك نذكر بعض تلك الأقوال موضحين عقب كل قول دلالته على ما قلنا فمنها : قول ابن بطه رحمه الله " ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام إلا الشرك بالله ، أو برد فريضة من فرائض الله عز وجل جاحدا بها ، فإن تركها تهاونا وكسلا كان فى مشيئة الله عز وجل إن شاء عذبه وإن شاء غفر له " (٢)

فأوضح رحمه الله أن من رد فريضة من فرائض الله الأربع أو غيرها جاحدا فإنه كافر ، ثم بين مصير من تركها تهاونا وكسلا وأنه تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه .

(١) سبق ذكر ذلك فى باب ضوابط التكفير من ص ١٤٥ - ١٥١

(٢) الشرح والإبانة ١٨٣

وظاهر لمن تأمل كلامه أنه لا يعنى عدم التكفير لتارك الفرائض لأنه إنما قصد الكلام عن مصير التارك لها وأنه إن مات وهو تارك لها من غير اعتقاد لعدم وجوبها فإنه يكون تحت مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء ففرله ، وهذا غير مخالف لما عليه السلف من حكمهم بالكفر على التارك مطلقا ، غاية ما فى الأمر أن كلام ابن بطه هنا عن مصير التارك فى الآخرة ، وكلام السلف فيما يتعلق بحكمه فى الدنيا .

فلا يمنع أن يكون متفقا معهم فى الحكم بالكفر على من ترك فريضة من الفرائض عن كسل وتهاون ، فإن أقيمت الحجة عليه فأصر على التارك حكم بكفره اعتقاديا ، ونفذ حكم الله فيه .

ومنها : قول الشوكانى وهو يتحدث عن بعض الأحوال فى بلده قال :  
 " فالتارك للصلاة من الرمايا كافر . . . ثم يطوها الصيام . . . ولا شك أن تارك الصيام على الوجه الذى يتركونه كافر " ، (١)

ومعلوم من كلام الشوكانى أنه يريد أن هذا الفعل من ترك الصلاة وترك الصيام كفرا ، وأن تركهما إن كان عن اعتقاد فهم كفار مرتدون ، وإن كان معصية مع تصديقهم بوجوبها عليهم فهم كفارا عمليا تقام عليهم الحجة ، وتوضح لهم الأدلة ، فإن تابوا وإلا حكم عليهم بالكفر الإعتقادى وقوتلوا .

وقد وضع الشوكانى هذا الأمر فى رسالة أخرى فقال :  
 " أقول من كان تاركا لأركان الإسلام وجميع فرائضه ورافضا لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ، ولم يكن لديه إلا مجرد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب أن هذا كافر شديد الكفر حلال الدم ،

( ١ ) الدواء العاجل ص ٢٩ ضمن الرسائل السلفية .

وصيانة الأموال إنما تكون بالقيام بأركان الإسلام ، فالذى يجب على من يجهل ماور هذا الكافر من المسلمين فى المواطن والمساكن أن يدعوهم إلى العمل بأحكام الإسلام والقيام بما يجب عليه القيام بسبع على التمام ، ويبذل تعليمه ، ويسلن له القول ، ويسهل عليه الأمر ويرغبه فى الثواب ويخوفه من العقاب فإن قبل منه ورجع إليه وعول عليه أكدها • أو يوصله إلى من هو أعلم منه بأحكام الإسلام ، وإن أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه أمره من المسلمين أن يقاتلوه حتى يعمل بأحكام الإسلام على التمام ، فإن لم يعمل فهو حلال الدم والمال حكمه أهل الجاهلية وما أشبه الليلسه بالبارحة ، (١)

ومنها : ما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية من الخلاف بين العلماء فى تكفير تارك تلك الأركان الأربعة مع الإقرار بوجودها ، وذكره أن تلك الأقوال كلها روايات عن الإمام أحمد ومفاد هذا النقل (٢) أن الأقوال فى هذا أربعة :

الأول : أن التارك يكفر بتركها كلها أو واحدة منها حتى الحج إن عزم على تركه بالكلية ، وهذا قول طائفة من السلف وإحدى الروايات عن أحمد •

الثانى : أن التارك لا يكفر بترك شئ من ذلك مع الإقرار بالوجوب وهذا هو المشهور من كثير من الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى ، وهو إحدى الروايات عن أحمد •

(١) إرشاد السائل الى دليل المسائل ص ٤٣-٤٤ ، ضمن الرسائل السلفية

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٧/٦١٠-٦١١ ، ٢٠/٩٦-٩٧

الثالث : أن التارك لا يكفر إلا بترك الصلاة وهو قول كثير من السلف  
وطائفة من أصحاب مالم والشافعي وأحمد ، وهى الرواية

• الثالثة عن أحمد •

الرابع : أنه يكفر بترك الصلاة والزكاة فقط •

والذى يظهر أن الذين أطلقوا الكفر كانوا يعنون الكفر العملى لأن  
الإعتقادى لا يكون إلا بعد إقامة الحجة على المنكر ، وإن قصدوا الكفر  
الإعتقادى فلا بد أنهم نظروا إلى أن تارك الأركان يبعد أن يضم  
إيماناً ، وأما الذين لم يحكموا بالكفر ، فكان امتناعهم عن الحكم بالكفر  
الإعتقادى وذلك قبل إقامة الحجة على المحكوم عليه والتأكد من ثبوت  
شروط التكفير وانتفاء موانعه •

إذ يبعد أن يخالفوا فى أن ترك هذه الأركان يعتبر كفراً بأصحابه  
وذلك لظواهر النصوص •

فعند التأمل نجد أنه لا خلاف بينهم إلا أن بعضهم نظر لجانب  
والآخر نظر لجانب آخر •

وأما من فرق بين الصلاة والزكاة وغيرهما فكفر من ترك الصلاة  
والزكاة ، ولم يحكم بالكفر طى من ترك غيرهما فللنصوص الخاصة  
الواردة فيهما ، كما ذكر ابن تيمية بأنه قد دل على التكفير بهما  
" ظاهر القرآن فى براءة وحديث ابن عمر <sup>(١)</sup> وغيره ، ولأنهما منتظمان لحق  
الحق وحق الخلق كانتظام الشهادتين للربوبية والرسالة ، ←

( ١ ) ولعله يريد بما فى القرآن قوله تعالى ( فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة

فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم ) وهى الآية الخامسة من سورة التوبة ،

وحديث ابن عمر هو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه ابن عمر " أمرت

أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله

ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وقد تقدم ص ٦٦

ولا يدل لهما من غير جنسهما بخلاف الصيام والحج ، (١)  
ومن المناسب هنا أن نذكر الأدلة التي استدل بها على تكفير  
تارك الصلاة والزكاة معاً <sup>عسى</sup> ما استدل به على تكفير من ترك الصلاة  
دون الزكاة .

أما ما استدل به على كفر من تركهما معاً :  
فقوله تعالى ( فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم  
ان الله غفور رحيم ) (٢)

وقوله تعالى ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم  
فى الدين ) (٣)

فعلم من مفهوم الآيتين أن من لم يقيم الصلاة ولم يؤت الزكاة أنه  
من المشركين وأنه لا يخلص سبيله وأنه ليس من إخواننا .  
لكن الإحتمال وارد أن يكون الترك الموصوف بهذه الأوصاف هو  
ما كان عن جحود وانكار لا مجرد الترك فقط ، ويحتمل العكس بدليل  
ما صرح به الآيتان أن من تاب يخلص سبيله ويكون من إخواننا .  
وبالنسبة للزكاة فإن من تركها دون جحود فإن من العلماء من  
قال بأنه لا يكفر ، واستدلوا على ذلك بما روى أبو هريرة رضى الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ما من صاحب ذهب  
ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له  
صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه  
وظهره كلما بردت أعيدت له فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ،

(١) مجموع الفتاوى ٩٦ : ٥٠

(٢) التوبة ١١

(٣) التوبة ٥

حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار،  
 قيل يارسول الله فالإبل ، قال : ولا صاحب إبل ٠٠٠٠ الحديث ، (١)  
 وذكر الإبل والبقر والغنم وأنها تطوؤه وتعفضه وتنطحه ، وفي جميعها  
 يقول صلى الله عليه وسلم " حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله  
 إما إلى الجنة وإما إلى النار " ،  
 ففهم من هذا الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم " فيرى سبيله  
 إما إلى الجنة وإما إلى النار " أن التارك هنا قد يكون عن جحود  
 وهذا كفره امتقادي مخرج من الملة فيكون مصيره الخلود في النار  
 ولا يكون له عند الله سبيل إلى الجنة أبدا .  
 وقد يكون مثل هذا الذي ذكر في الحديث من التاركين المعتقدين  
 لوجوبها لكن قلبه شح نفسه أو حرصه على ماله ، فإن هذا يعاقبه  
 الله بما ذكر في الحديث لم يزيده ثم يكون مصيره إلى الجنة .

---

( ١ ) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/٣ - ١٨

سنن النسائي ١٢/٥ - ١٤

## المبحث الثالث : فى ترك الصلاة خاصة

=====

ولما كان كلام العلماء فى حكم تارك الصلاة قد كثر فإنى قد أفردتها بهذا المبحث فأقول :

مما استدل به على أن تارك الصلاة كافر من القرآن قوله تعالى ( ٠٠٠ منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين ) (١)

ووجه دلالتها أن مفهوم الآية أن من لم يقم الصلاة يكون من المشركين ومنها : قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون فيها إلا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا ) (٢)

ووجه دلالتها للحكم بالكفر على تارك الصلاة هو ما رجحه الطبرى من أن المراد بتضييع الصلاة هنا الترك ، وتعليله للحكم بالكفر ، بأن الله قال ( إلا من تاب وآمن وعمل صالحا ) وأنه لو كان الذين وصفهم بأنهم ضيعوها مؤمنين لم يستثن منهم من آمن وهم مؤمنون ، ولكنهم كانوا كفارا لا يصلون لله ولا يؤدون له فريضة ، فسقة ، قد أشروا شهوات أنفسهم على طاعة الله « (٣)

وأما ما استدل به من السنة :

فمن ذلك ما روى جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ، " (٤)

(٢) مريم ٥٩-٦٠

(١) الروم ٣١

(٣) تفسير الطبرى ٩٩/١٦

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٦٧/١ - ٢٦٨

وقد أورد أبو بكر الآجري<sup>(١)</sup> والترمذي<sup>(٢)</sup> وابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> الحديث برواياته المختلفة كقوله صلى الله عليه وسلم :

” بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة “ ، ” ليس بين العبد المسلم وبين الشرك إلا ترك الصلاة “ ، ” بين العبد وبين الكفر، أو بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة “ ، وغيرها .

ومنها : أيضا ما روى عبادة بن الصامت أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ” من جاء بالصلوات الخمس قد أكملهن

لحم ينقص من حقهن شيئا كان له عند الله عهد أن لا

يعذبه ، ومن جاء بهن وقد انتقص من حقهن شيئا فليس له عند الله عهد إن شاء رحمه وإن شاء عذبه “ ،<sup>(٤)</sup>

فأخبر أن المؤدى لها الذى نقص من حقوقها ليس له عند الله عهد بدخوله الجنة بل هو تحت المشيئة ، ففهم من ذلك أن من تركها البته لا يدخل تحت المشيئة بل هو كافر مستحق للعذاب<sup>(٥)</sup> ،  
وهذه لذلك :

ما روى عن الخليل بن مغيرة<sup>(٦)</sup> فى قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات )<sup>(٧)</sup> قال ” إنما أضاعوا المواقيت ، ولو كان تركها كان كفرا “<sup>(٨)</sup>

(١) الشريعة للآجري ١٣٣-١٣٥ (٢) سنن الترمذي مع التحفة ٢٦٧/٧-٣٧١

(٣) كتاب الإيمان لابن أبي شيبة ص ١٦-١٧

(٤) موارد الظمان فى زوائد ابن حبان ٨٧

(٥) على أنه لا بد من التفصيل الذى سبق بيانه عن نوع الترك ، هل كان جحودا أم كسلا ؟

(٦) هو الخليل بن مغيرة الهمداني - أبو هريرة ، كان معلما بالكوفة وكان من رجال

الحديث توفى سنة ١٠٠ هـ .

انظر ترجمته فى : الأعلام ١٨٥/٥ ، الجرح والتعديل ١٢٠/٧-١٢٤ت ٦٨٤

تهذيب التهذيب ٣٢٧/٨-٣٢٨ت ٦٠٨

(٨) تفسير الطبرى ٩٨/١٦

(٧) مريم ٥٩



وما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه فى قوله تعالى ( الذين هم  
عن صلاتهم ساهون ) (١) فقال :

عن مواقيتها ، قالوا ما كنا نرى ذلك إلا على الترك ، قال :  
ذاك الكفر ،، (٢)

ومن السنة أيضا ما روى الترمذى بسنده عن جابر رضى الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال :

" بين الكفر والإيمان ترك الصلاة ،، (٣)

وقد أخطأ من جعل ترك الصلاة من الكفر الأصغر مستدلا (٤) بالحديث  
الماضى بلفظ " خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاها  
بهن لم ينسح منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد  
أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء  
أدخله الجنة ،، (٥)

حيث فهم أن المراد بقوله " من لم يأت بهن ، هو الترك ، ولو  
تأمل الروايات بكاملها لعلم أن المقصود بالإتيان المنفى هو الإتيان  
بكمال الصلاة من وضوء وصلاة فى الوقت وركوع وخشوع ، وأنه هو المقصود  
بحقهن ، وهذا واضح من رواية ابن حبان المتقدمة ، وتوضحها أيضا  
رواية أبى داود فى موضع آخر بلفظ " خمس صلوات افترضهن الله  
عز وجل من أحسن وضوءهن وصلأهمن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن  
كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله  
عهد إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ،، (٦)

(٢) تفسير الطبرى ٩٩/١٦

(١) الماعون ٥

(٣) سنن الترمذى مع التحفة ٣٦٧/٧

(٤) انظر كتاب التكفير للسامرائى ٦٢-٦٣

(٥) سنن أبى داود مع العون ٢٩٤/٤

سنن النسائى مع حاشية السندى ٢٣٠/١ ، موطأ مالك بن النضر الزرقانى ٢٥٥/١

(٦) سنن أبى داود مع العون ٩٣-٩٤

ولا تعلق لهذا القائل بما نقل عن ابن بطه من قوله عن الفرائض :

” فإن تركها تهاونا وكسلا كان في مشيئة الله عز وجل إن شاء  
عذبه وإن شاء غفر له “

فإنه لا يفهم منه عدم التكفير لتارك الصلاة ، وقد قدمنا أيضا  
هذا في أول هذا المبحث (١) .

وأما النصوص الدالة على كفر تارك الصلاة من أقوال السلف فكثيرة  
جدا :

منها : قال ابن مسعود رضي الله عنه : ” الكفر ترك الصلاة “ (٢)  
وقوله ” من لم يصل فلا دين له “ (٣)

ومنها : قول أبي هريرة وعبد الله بن شقيق العقيلي (٤) رضي الله  
عنهما : ” كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة “ (٥)

ومنها : قول علي وابن عباس وجابر وأبي الدرداء رضي الله عنهم :  
” من لم يصل فهو كافر “ (٦)

ومنها : قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ” لا حظ في الإسلام  
لمن ترك الصلاة “ (٧)

(١) أنظر ص ٣٦٨ - ٣٦٩ (٢) كتاب الشريعة للأجري ص ١٣٣

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٢٢٥/٤

(٤) هو عبد الله بن شقيق العقيلي - أبو عبد الرحمن ويقال أبو محمد - تابعي  
من أهل البصرة - روى عن بعض الصحابة ، وقد وثقه بعضهم وأتهمه بعضهم  
ببغض علي توفي سنة ١٠٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢٥٣/٥ - ٢٥٤ - ٤٤٤

طبقات ابن سعد ١٢٦/٧

(٥) انظر المستدرک ٦/١ ، ٧ ، وسنن الترمذي مع التحفة ٣٧٠/٧

(٦) كتاب الشريعة للأجري ص ١٣٣ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٢٥/٤

(٧) المصدر السابق ٢٢٥/٤

وأما أقوال العلماء من غير الصحابة ف :

فمنها : ما نقل عن إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة <sup>(١)</sup> ، وأيسوب السختياني <sup>(٢)</sup> وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية أن " من ترك صلاة واحدة متعمدا حتى يخرج وقتها لغير عذر وأبى من قضائها وآدائها ، وقال لأصلى فهو كافر ودمه وماله حلال " ، <sup>(٣)</sup> .

ومنها : قول النووي " وأما شارك الصلاة فإن كان منكرا لوجوبها فهو كافر باجماع المسلمين ، خارج من ملة الإسلام ، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه " ، <sup>(٤)</sup> .

فأعجب رحمه الله أن اللغزكر إن كان جاهلا بأن كان قريب عهد بإسلام أو كان فسي بادية لم يخالط المسلمين أنه لا يكون كافرا ، ومعلوم أنه لا يكون كافرا الكفر الاعتقادي ، وأما ما هم فيه من ترك الصلاة فإنه كفر كما يظهر من النصوص ،

( ١ ) هو الحكم بن عتيبة الكندي - أبو محمد - أو أبو عبد الله - روى عن بعض التابعين كان صاحب عبادة وفضل ، قال العجلي : كان صاحب سنة واتباع وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه ولد سنة ٥٠ هـ وتوفي سنة ١١٣ هـ وقيل سنة ١١٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢/٤٣٢-٤٣٤ ت ٧٥٦ طبقات ابن سعد ٦/٣٣١-٣٣٢

( ٢ ) هو أيوب بن أبي عتيبة كيسان السختياني - أبو بكر - رأى أنس بن مالك وروى عن بعض التابعين ولد سنة ٦٦ وقيل سنة ٦٨ هـ وتوفي ١٣١ هـ .  
انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١/٣٩٧-٣٩٩ ت ٧٣٣ الأعلام ٢/٣٨

( ٣ ) انظر التمهيد ٤/٢٢٥-٢٣٠

( ٤ ) شرح النووي على صحيح مسلم ١/٢٦٧

وأما الرأي الثانى فى حكم تارك الصلاة فهو أن تارك الصلاة لا يكفر لكنه يدعى للصلاة فإن صلى وإلا قتل حدا وهو مروى عن الشافعى ومالك وأبى شور<sup>(١)</sup> ومكحول وحماد بن زيد ووكيح<sup>(٢)</sup> ، ونسبه النووى والشوكانى إلى الجماهير من السلف والخلف<sup>(٣)</sup>

وقد استدل أصحاب هذا القول :

بنصوص عامة كقوله تعالى ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) (٤)

وقوله صلى الله عليه وسلم " من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة " (٥) وقوله صلى الله عليه وسلم " لمن شهد أن لا إله إلا الله وأنبى رسول الله لا يلتقى الله بهنفاً: عهد غير شاك فيجب من الجنة " (٦)

وقوله صلى الله عليه وسلم " من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار " (٧)

(١) هو ابراهيم بن خالد الكلبي البغدادي - أبو عبد الله - فقيه لم يقلد أحداً عرف بأبى شور توفي سنة ٢٤٠ هـ .  
انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٥١٢/٢ - ٥١٣ - ٥٢٨

شذرات الذهب ٩٣/٢ - ٩٤

تاريخ بغداد ٦٥/٦ - ٦٩ - ٣١٠٠

(٢) أنظر التمهيد ٢٣٠/٤ ، وانظر أصول الدين ص ١٩ ، ص ٢٦٦ ، ووكيح هو وكيح بن الجراح بن مليح الرؤاسى - أبو سفيان - حافظ محدث من كتبه الوهد ، وصفه الإمام أحمد بأنه إمام المسلمين ولد سنة ١٢٩ هـ وتوفى سنة ١٩٧ هـ .

انظر ترجمته فى : الأعلام (١١٧/٨) ، تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ - ٣٠٩ - ٢٨٤

تهذيب التهذيب ١١/١٢٣ - ١٣١ - ٢١١

(٣) انظر شرح النووى على صحيح مسلم ٢٦٧/١ ، ونيل الأوطار ٣٤١/١

(٤) النساء ٤٨ ، ١١٦

(٥) نعيم مسلم بشرح النووى ١٨٤/١ كتاب الإيمان .

(٦) " " " " ١٩١/١ " " " "

(٧) " " " " ١٩٤/١ " " " "

واحتجوا على القتل بقوله تعالى ( فإن أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم فى رواية ابن عمر " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم " (٢)

واستدلوا أيضا بقتال أبي بكر وقوله " لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة " (٣) ففهموا أن أبا بكر قاتل من امتنع عن الزكاة ولم يكفرهم ، وكذلك قالوا فى تارك الصلاة هو أحرى بعدم التكفير (٤)

واستدلوا أيضا بأن عمر بن الخطاب عندما تولى الخلافة رد على تاركى الزكاة الذين قتلوا وأخذت أموالهم كل ما وجد من أموالهم التى كان أبو بكر قد استحلها بقاتلهم ، وذلك لمخالفته لأبى بكر ، وقاسوا على حكم الزكاة حكم الصلاة (٥) .

وأقول ان هذا الخلاف الذى حصل فى بادئ الأمر لم يكن متعلقا بالتكفير إنما كان عن القتال .

ثم إن عمر رضى الله عنه لم تستقر مخالفته لأبى بكر ، بل ظهر له أولا من النصوص الواردة فى عدم قتل من قال لا إله إلا الله ، كقوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " (٦) ونحوه عدم جواز قتالهم مهما فعلوا ماداموا يقولونها .

(١) التوبة .

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٧٥/١٢ كتاب الإيمان .

(٣) رواه البخارى وقد تقدم م ص ٦٦

(٤-٥) انظر التمهيد ٢٣٠/٤

(٦) صحيح البخارى مع الفتح ٢٧٥/٢ ، ٢٦٢/٣

ثم تبين له بعد ذلك من قول أبي بكر لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، (١) وقوله " والله لو منعوني عقالا أو عناقا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه " (٢) أن القتال حقيق وذلك بصريح عبارته حيث قال :

قد لله ما هو الا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ، (٣)

والمأمل لقول " لا أن أبا بكر قاتل ولم يكفر ، ثم استدلالهم بأن عمر قد خالفه فرد على ورثة مانعي الزكاة ما وجد من أموالهم يجد التناقض حينئذ نسألهم فيم خالفه ؟ ما دمتم قد أثبتتم أن أبا بكر لم يكفر تاركى الزكاة وألحقتم بهم تاركى الصلاة . وقد رد أصحاب هذا القول على القائلين بتكفير تارك الصلاة بأن الأدلة المصرحة بكفر تارك الصلاة محمولة على الجاحد المعاند ، أو أنها كغيرها من النصوص الواردة فى إطلاق الكفر على القاتل والمنتسب لغير أبيه والسزاني والشارب للخمر (٤) ، وكذلك تأولوا أقوال الصحابة على ذلك (٥) .

قال النووي :

" وتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم " بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة (٦) "

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٢٧٥/٢ ، ٢٦٢/٣

(٢) " " " " " " " "

(٣) " " " " " " " "

(٤) الزانى والشارب لم ترد نصوص بتكفيرهما اتفاقا جاءت نصوص بنفى الإيمان عنهما ، وفرق بين الأمرين ، فان نفى الإيمان قد يحمل على نقصانه بينما الحكم بالكفر إما أن يكون اعتقاديا أو عمليا .

(٥) انظر التصهيد ٢٣٠/٤ - ٢٤٠

(٦) انظر روايات الحديث فى أول الدعوات ص ٣٧٤ - ٣٧٥

على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر ، وهي القتل ،  
أو أنه محمول على المستحل ، أو أنه قد يؤول به إلى الكفر ، أو أن  
فعله فعل الكفار ، ، (١)

والرأى الثالث فى هذه المسألة القول بعدم التكفير وعدم القتل ،  
قالوا ويسجن ويضرب ضربا مبرحا حتى يرجع فيصلى ، وهو مروى  
عن ابن شهاب وأبى جعفر الطحاوى وأبى حنيفة (٢) .

قال الطحاوى :

وهو قولنا وإليه يذهب جماعة من سلف الأمة من أهل الحجاز والعراق ،  
وقال ابن عبد البر :

بهذا يقول داود بن على وهو قول أبى حنيفة فى تارك الصلاة أنه  
يسجن ويضرب ولا يقتل (٣) .

واستدل هؤلاء بقول النبى صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل  
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم  
وأموالهم إلا بحقها " ، (٤)

قالوا وحقها الثلاث التى قال النبى صلى الله عليه وسلم :  
" لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان ، أو زنا  
بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس " ، (٥) ، وقالوا وليس فيه الصلاة (٦) .

(١) شرح النووى على صحيح مسلم ٢٦٧/١

(٢) انظر التمهيد ٢٤٠/٤ ، وأصول الدين ص ١٩٠

ونيل الاوطار ٣٤١/١ ، وشرح صحيح مسلم للنووى ٢٦٧/١

(٣) انظر التمهيد ٢٤٠/٤

(٤) الحديث رواه البخارى وقد سبق ذكره فى ص ٦٦

(٥) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٦٧/١

(٦) نيل الأوطار ٣٤١/١

والكافر جاحد ، وتارك الصلاة المقر بالإسلام ليس بجاحد ولا كافر ،  
وليس بمستكبر ولا معاند ، وإنما يكفر بالصلاة من جحدها واستكبر  
عن آدائها .

قالوا وقد كان مؤمنا عند الجميع بيقين قبل تركه للصلاة ، ثم  
اختلفوا فيه إذا ترك الصلاة فلا يجب قتله إلا بيقين ؛ ولا يقين مع  
الاختلاف فالواجب القول بأقل ما قيل في ذلك وهو الضرب والسجن ،<sup>(١)</sup>  
وقد رجح الشوكاني القول بتكفير تارك الصلاة فقال رحمه الله :  
" والحق أنه كافر يقتل ، أما كفره فلأن الأحاديث قد صحت أن  
الشارع سمي تارك الصلاة بذلك الاسم ، وجعل الحائل بين الرجل  
وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة ، فتركها مقتضى  
لجواز إطلاقه ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأبولون<sup>(٢)</sup>  
لأننا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة  
واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها  
الشارع كفرا فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها ،  
وأما أنه يقتل فلأن حديث " أمرت أن أقاتل الناس ، يقضى بوجوب  
القتل لا سطرزام المقاتلة له " ،<sup>(٣)</sup>

وأوضح ابن رشد<sup>(٤)</sup> المسألة ولم يتحيز لرأى منها فقال :

(١) التمهيد ٢٤١/٤ - ٢٤٢

(٢) يعنى بالأولين أصحاب الأقوال الأخرى الذين قالوا بعدم التكفير ، أو عدم  
القتل والتكفير .

(٣) نبيل الاوطار ٣٤١/١

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد - أبو الوليد - كان متهوسا بمنطق  
أرسطو فقال إنه مصدر السعادة للناس ، وقد حاكمه الخليفة المنصور ثم  
نفاه إلى اليسانة ، ألف في المنطق والفلسفة والإلهيات والفقه والأصول

ولد سنة ٥٢٠ هـ وتوفى سنة ٥٩٥ هـ .

أنظر ترجمته في : تاريخ فلاسفة الإسلام ١١٢ - ٢٢٤ ت ٧

الأعلام ٣١٨/٥ ، شذرات الذهب ٣٢٠/٤



” وعلى الجملة فاسم الكفر إنما ينطلق بالحقيقه على التكذيب وتارك الصلاة معلوم أنه ليس بكاذب إلا أن يتركها معتقداً هذا ، فنحن إذن بين أحد أمرين إما إن أردنا تنهم من الحديث الكفر الحقيقي يجب علينا أن نتأول أنه أراد عليه الصلاة والسلام من ترك الصلاة معتقداً لتركها فقد كفر ، وإما أن يحمل اسم الكفر على غير موضوعه الأول وذلك على أحد معنيين إما على أن حكمه حكم الكافر أعني فى القتل وسائر أحكام الكفار وإن لم يكن مكذبا ، وإما على أن أفعاله أفعال كافر على جهة التغليظ والردع له أى أن فاعل هذا يشبه الكافر فى الأفعال إذ كان الكافر لا يصلى كما قال صلى الله عليه وسلم ” لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن “ (١) وحمله على أن حكمه حكم الكافر فى أحكامه لا يجب المصير إليه إلا بدليل لأنه حكم لم يثبت بعد فى الشرع من طريق يجب المصير إليه . . . بل يثبت غده وهو أنه لا يحل دمه إذ هو خارج عن الثلاث المنسقة نص عليها الشرع فتأمل هذا فإنه بين والله أعلم “ (٢)

وخلاصة القول أن أقوال السلف فى الحكم بالكفر على تارك الصلاة قد كانت على أساس ثلاث نظرات :

- الأولى : بالنظر إلى من ترك الصلاة مع جحد وجوبها .
- فهذا لا يختلف السلف فى تكفيره الكفر الاعتقادي (٣) .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥٨/١٢ كتاب الحدود .

(٢) بداية المجتهد ١٠٧/١

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٩٧/٢٠

الثانية : بالنظر إلى من ترك الصلاة ولم يصرح بجحد بوجوبها لكنه امتنع من التزام فعلها عامدا وهو قادر على فعلها وآدائها ، وأبى من قضائها وآدائها ، وقال لا أصليةا ، إما كبيرا أو حسدا أو بغضا لله أو لرسوله (١) .  
فهذا يحكم عليه السلف بالكفر الاعتقادي أيضا ، وذلك نظرا للظاهر الذي هو عليه .

الثالثة : بالنظر إلى من ترك الصلاة كسلا أو تهاونا أو اشتغالا بغيرها وهو مقر بوجوبها ، فیرجأحد لفرضيتها .  
فهذا الذي حصل الإختلاف في الحكم عليهم :  
فذهب بعض السلف من الصحابة والتابعين والعلماء (٢)  
من بعدهم بأنه يكفر ، قالوا ويستتاب فان تاب ولاقتل  
ودمه وماله حلال ولا يرثه ورثته من المسلمين (٣)  
وبعضهم تدسئق :

لا يكفر لكنه يدعى للصلاة فإن صلى وإقتل حدا .  
وبعضهم قال :  
يبقى الحكم له بالإسلام فلا يكفر ولا يقتل ببل يسجد ربه  
ويضرب حتى يصلی .

(١) انظر مجموع الفتاوى ٩٧/٢٠

(٢) وقد ذكرنا بعض أساطينهم في هذا البحث ص

(٣) انظر التمهيد ٢٢٥/٤ ، وأصول الدين للبغدادى ص ١٩ ، ٢٦٦

وفيل الاطوار ٣٤١/١

شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦٧/١

وقد أورد شيخ الإسلام هذه الأقسام الثلاثة ثم قال :

" وهنا قسم رابع ، وهو أن يتركها ولا يقرب بجوبها ، ولا يجحد وجوبها لكنه مقر بالإسلام من حيث الجملة • فهل هذا من موارد النزاع أو من موارد الإجماع ؟ ولعل كلام كثير من السلف متناول لهذا ، وهو المعترض عنها لا مقر لها ولا منكرها ، وإنما هو متكلم بالإسلام ، فهذا فيه نظر " (١)

~~رحم الله شيخ الإسلام رحمه الله~~ <sup>و منى نظركم</sup> أن هذا حال حال الجاهل يعلم وجوبها وتقام عليه الحجة ، وبعد ذلك فلا بد أن يكون أحد الأصناف الثلاثة الماضية •

والذى تبين لى فى هذه المسألة هو ما قدمته فى مسألة الخلاف فى تكفير من ترك المبانى الأربعة - لا سيما والصلاة إحدى هذه المبانى •

وهو أن من قال من السلف بالتكفير فقد نظر إلى إطلاق النصوص الكفر على تارك الصلاة ، وأن الحكم إنما هو فى الدنيا ، وأما أمره فى الآخرة فهو إلى الله •

ومن لم يقل بالتكفير فأنما تهيب من إطلاق الكفر الإعتقادي ، وإن كان لا يخالف فى أن ترك الصلاة من أعمال الكفر •

فمن تأمل ذلك علم أنه لا خلاف بين السلف ، وإنما كل فريق منهم نظر لجانب من الجوانب فحكم على أساسه ، فالتبس هذا التفصيل على المتأخرين فظنوه خلافا ، وتناقلته الكتب على ذلك (٢) •

(١) مجموع الفتاوى ٩٨/٢٠

(٢) ويتضح هذا مما سبق أن قدمناه فى أنواع التكفير ، وأنه اعتقادي وعلى أو قولي وأن العمل والقولي إن أصر صاحبه عليه انتقل به إلى الإعتقادي فيما هو عند الناس فيحكمون به عليه ، ويكفون أمره إلى الله أنظر ص

نشره في سنة ١٩٨٠م في بيروت، لبنان، دار النشر: دار الفکر للطباعة والنشر.

الطبعة الأولى: ١٩٨٠م

## الفصل الثاني

وقال ابن تيمية :

~~~~~

- ترك التحاكم إلى الشريعة الإسلامية
- وفيه مباحث :
- المبحث الأول : إنكار الشرع بالكلية
- المبحث الثاني : إنكار الحلال والحرام
- المبحث الثالث : الحكم بغير ما أنزل الله

~~~~~

## المبحث الأول : إنكار الشرع بالكلية

\*\*\*\*\*

لما كان هذا الكون العظيم بما فيه من مخلوقات يعود ملكه إلى الله وحده لا مشارك له ولا منازع فيه ، فإن هذا يستلزم أن يكون له حق الأفراد بالتصرف والحكم فيه ، ولا يجوز لأحد مهما كان أن يحكم في أمور خلق الله بالحرمة والحل ، أو الوجوب والكراهة ، إلا أن يكون نبيا ناقلا عن الله سبحانه وتعالى هذا الحكم (١) .

ولقد جاءت في كتاب الله نصوص كثيرة تبين لنا أن هذا الحق من اختصاص الله وحده وليس لأحد حق فيه فقال تعالى ( وهو الله لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون ) (٢) وقال تعالى ( إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ) (٣) وقال تعالى ( إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ) (٤) وأخبر تعالى أن أنبياءه يحكمون بحكمه فقال ( وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ) (٥) وقال مخاطبا نبيه ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) (٦) وقال ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) (٧) وأخبر تعالى أن العودة والمرد عند الاختلاف إلى حكمه وحكم رسوله المبلغ عنه فقال تعالى ( ومما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ) (٨) وقال ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) (٩)

(١) أنظر العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٢٥٤

|                |                |                |
|----------------|----------------|----------------|
| (٢) القصص ٧٠   | (٣) الأنعام ٥٧ | (٤) يوسف ٤٠    |
| (٥) البقرة ٢١٣ | (٦) النساء ١٠٥ | (٧) المائدة ٤٩ |
| (٨) الشورى ١٠  | (٩) النساء ٥٩  |                |

ولقد جاءت نصوص تحذّر من الحكم بغير حكم الله وحكم رسوله  
وتصف من فعل ذلك تارة بالكفر وتارة بالظلم وتارة بالفسق ، وتارة  
بنفى الإيمان ، وأخرى بأنه ابتغاء لأحكام الجاهلية فقال تعالى  
( ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون ) (١) وقال ( ومن  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) (٢) وقال ( ومن لم  
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) (٣) وقال ( فلا وربك  
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) (٤) وقال ( أفحكم  
الجاهلية يبيغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ) (٥)  
ولهذا فإن من أقدم على التصرف في حق الله في أحكامه من  
حظر أو إباحة أو أنكر أحكام الأنبياء وخطأهم ، أو اعتقد أنه يجوز  
التحاكم إلى غير حكم الله وحكم رسوله ، فإنه كافر .  
ولقد اختلف الناس في الأحكام التي يكفر منكرها فبعضهم يقصرها  
على مسائل الاعتقاد ، وبعضهم يقصرها على الأمور التي اتفقت  
الشرائع على الإتيان بها فيما لا ينسخ ولا يتغير (٦) .  
وقد نقل عن تكفير من أنكر أحكام الله ورسوله ، أو حكم بغيرها  
نصوص كثيرة لبعض العلماء .

منها ما ذكره ابن الوزير في معرض الرد على من أجاز على الكتاب  
والسنة ترك إيضاح بعض مهمات الدين حيث قال بأن الأمة  
قد أجمعت على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة والحكم  
بردته إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه ، ←

( ٣ ) المائدة ٤٧

( ٢ ) المائدة ٤٥

( ١ ) المائدة ٤٤

( ٥ ) المائدة ٥٠

( ٤ ) النساء ٦٥

( ٦ ) أنظر مجموع الفتاوى ١٣٤/١٩

وذلك لأن الدين ليس مستتباً بالنظر ولو كان كذلك لم يكن جاحده كافراً ، فثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد جاء بالدين القيم تاماً كاملاً وأنه ليس لأحد أن يستدرك عليه ويكمل له دينه من بعده (٢) .

ومنها قول شيخ الإسلام ابن تيمية " أجمع علماء المسلمين على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله " (٣) ومعلوم أن المقاتلة لهم لا تجوز إلا بعد الحكم عليهم بموجبها وهو الكفر .

ومنها قول الشوكاني فيمن يتحاكمون إلى غير شريعة الله قال : " ولا شك ولا ريب أن هذا كفر بالله سبحانه وتعالى ولشريعته التي أمر بها على لسان رسوله واختارها لعباده في كتابه وعلى لسان رسوله . ببل كفروا بجميع الشرائع من عند آدم عليه السلام إلى الآن ، وهو لا جهاد هم واجب وقتالهم متعين حتى يقبلوا أحكام الإسلام ويذعنوا لها ويحكموا بينهم بالشريعة المطهرة ويخرجوا من جميع ما هم فيه من الطواغيت الشيطانية " (٤)

وقال في موضع آخر من يشرع للناس بأقوال أحكاما يساويها بنصوص الكتاب والسنة " ولو فرضنا والعباد بالله أن عالماً من علماء الإسلام يجعل قوله كقول الله أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان كافراً مرتداً فضلاً عن أن يجعل قوله أقدم من قول الله ورسوله فإنها نبيه وإنا إليه راجعون " (٤)

( ١ ) انظر ايثار الحق ١١٦ ( ٢ ) مجموع الفتاوى ٤٦٨ / ٢٨

( ٣ ) الرسائل السلفية - رسالة الدواء العاجل ص ٣٤

( ٤ ) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص ٢٤ - ضمن الرسائل السلفية

وإنه ليخشى على الذى يتمكن من فهم نصوص الكتاب والسنة  
- من المقلدة - ومع ذلك يقول بأن قول إمامه عنده مقدم على  
دلالة النص القرآنى ، أو الحديث النبوى " فإن العالم إذا ترك  
ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف  
لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا يستحق العقوبة فى الدنيا  
والآخرة " (١)

ومنها قول الملا على القارى :

" لا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات  
الظاهرة المتواترة والمحرمات الظاهرة المتواترة فإنه يستتاب  
فإن تاب فيها وإلا قتل كافراً مرتدا " (٢)

ومنها قول النووى :

" وكذلك الأمر فى كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه  
من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا كالصلوات الخمس وموم  
شهر رمضان والإغتسال من الجنابة وتحريم الزنا والخمر ونكاح  
ذوات المحارم ونحوها من الأحكام (٣) إلا أن يكون رجلاً حديث  
عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلاً  
به لم يكفر ، وكان سبيله أولئك القوم فى بقا اسم الدين  
عليه " (٤)

(١) مجموع الفتاوى ٣٥ / ٣٧٢ - ٣٧٣

(٢) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤٢

(٣) أى يكفر ، كما يدل عليه سياق الكلام .

(٤) شرح النووى على صحيح مسلم ١ / ١٧٣



ففهيم من كلام النووي رحمه الله أن من أنكر تلك الأمور وكان ممن تحققت فيه شروط التكفير وانتفت فيه موانعه فإنه يحكم عليه بالكفر .

فمما مضى من أقوال أهل العلم ، وعلى ضوء شروط التكفير وموانعه التي قدمنا الكلام عنها (١) .

يتبين لنا أن من أنكر أحكام الله ورسوله أو تجرأ على الله فأحل مالم يحله أو حرم مالم يحرمه فإنه يكفر .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً نفياً فيه إظهار هذا الحكم جلياً ومدلوله :

أنه من عموم قول الله تعالى ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ) (٢) .

نفهم أن كل من رفع عذبة مخالفة لشريعة الله ورسوله وما عليه جماعة المسلمين فإنه يجب جهاده ، فلو ادعت جماعة أنه يجب عليهم الصلاة دون الزكاة أو الصلوات الخمس دون الجمعة والجماعة أو القيام بمباني الإسلام دون تحريم دماء المسلمين ، أو أنكرت تحريم الربا والخمر ، أو فرقت بين اتباع القرآن واتباع سنة رسول الله ، أو اعتقدت أن اليهود والنصارى أفضل من جماعة المسلمين أو أن أهل القبلة قد كفروا بالله ورسوله أو أن جهاد الكفار محرم أو غير ذلك من الأمور ، فإنهم بذلك يستحقون القتال والمجاهدة كما جاهد أبو بكر رضى الله عنه الزكاة ، وجاهد على الخوارج ، وجاهد المسلمون من بعد من أصناف هؤلاء من الخرمية والقرامطة والباطنية وغيرهم من الخارجيين عن شريعة الإسلام في كل زمان .

(١) راجع ذلك عند الحاجة من ص ١٣٣ - ١٥١

(٢) البقرة ١٩٣

والأمر بجهاد هؤلاء يبقى إلى أن يتولوا إلى الله تعالى ( فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) (١) (٢)

قال ابن تيمية بعد هذه الآية :

" فلم يأمر بتخليئة سبيلهم إلا بعد التوبة من جميع أنواع الكفر وبعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة " (٣)

فسمى رحمه الله ما مضى من أنواع الخروج عن كتاب الله أو سنة رسوله أنواعا للكفر يندى .

وفى نهاية هذا المبحث أتبه الأمر يتعلق بحكم إنكار الأحكام الشرعية وهو هل يستوى فى الحكم بالكفر من أنكر المفروض والنتيجة من هذه الأحكام .

فنقول بما قال الحليمى رحمه الله أنهما يستويان فيمن ترك قبولهما فإنه يحكم بكفره ، ويختلفان فيمن ترك فعلهما مع الاعتراف بفرضية الفرض وفضل النفل فإنه لا يحكم بكفره ، بل إن هذا الأخير تركه للفرض معصية وتركه للنفل لا يعد معصية (٤) .

وكذلك فإن من استحل معصية قد ثبت كونها معصية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كانت صغيرة ، وهو عالم بذلك معاند منكر أنها معصية فإنه يكفر . (٥)

ولقد أوضح ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمثال فذكر أنه لو كان رجل قد عرف نهى الرسول فى الأكل باليمين ، لكنه لأجل عرض من الأعراس زعم أن الأكل بالشمال هو الأحب للمرضى عند الله فإنه يكفر (٦)

( ١ ) التوبة ٥ ( ٢ ) انظر مجموع الفتاوى ٤٦٨/٢٨-٤٦٩

( ٣ ) مجموع الفتاوى ٤٦٩/٢٨

( ٤ ) انظر المنهاج فى شعب الايمان ٥٩/١

( ٥ ) انظر الفصل الملحوق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٥

( ٦ ) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/القسم الخامس/الرسائل الشخصية ٢٩-٣٠

وقد يقول قائل هل في المسلمين من ينكر أحكام الله ورسوله أو يفضل غيرها من الأحكام الأخرى فتكلف بيان حكم ذلك فأقول : نعم لقد ظهرت في أوائل القرن العشرين الميلادي والرابع عشر الهجري حركات بين المسلمين تؤيد هذا الكفر - الكفر بأحكام الله ورسوله - وقد كان يتزعمها بعض من سمو علماء المسلمين في ذلك الوقت وقد كان هذا الكفر والتشكك في أحكام الله نتيجة لما رأى هؤلاء من انتشار المدنية الغربية بين المسلمين وضعف المسلمين فقارنوا بين الحالين فوصلوا بعقولهم إلى أن السبب في ضعف المسلمين وعدم وصولهم إلى التقدم والمدنية هو تمسكهم بتلك الأحكام من تحريم الأرباح على الأموال في المصارف ( الريا ) ومن إلزام المرأة بالحجاب ، ونهيهن عن الإختلاط بين الجنسين للعمل ، فقد حوا في تلك الأحكام وفضلوا خلافها ، بل وصل بعضهم إلى القول بأن الإسلام نفسه طة ضعف المسلمين بما شرعه من الجمود على أحكام عنيقه ماليه واجتماعيه توجب فقر ملتزميها (١) ، فأى كفر بعد هذا .

---

(١) أنظر ذيل ( الملل والنحل للشهرستاني ) لمحمد سيد كيلاني ٦٣-٦٥

## المبحث الثاني : إنكار الحلال والحرام

=====

لم يجعل الله للعقول البشرية حق في التحريم والتحليل ، ولو لم يأت الشرع بهذه الأحكام ما وجب على أحد شيء ولما حُرِّم عليهم شيء يشير إلى ذلك قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) (١) وقوله لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) (٢) ، وقد أمر الله تعالى الناس بالتسليم والإيمان لحكمه فيما أمر ونهى فقال ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ٠٠٠ ) (٣) فما عقلنا معناه من الأحكام فتوفيق الله تعالى ، وما لم نعقله اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله (٤) فنحن مُلْزَمُونَ باتِّباع الحدود التي حدّها لنا مالكُ هذا الكون ، وُلْزَمُونَ بالتقيّد بمقتضيات إذنه ، ولو خالفنا لکننا عاصين متجرئين على حق مُلكِ الغالكِ ، مستحقين لعقوبته ٠ (٥)

فالتحليل والتحريم من اختصاص الله تعالى لا يكون لأحد سواه فهو خالق الخلق العليم بما يصلحهم ، وما يضرهم وما ينفعهم ، قال تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) (٦) وقال ( يا أيها النبي إنا أحللتنا لك أزواجك ) (٧) وقال ( وأنت حل بهذا البلد ) (٨) وقال ( يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ) (٩)

(١) الاسراء ١٥ (٢) النساء ١٦٥ (٣) الأحزاب ٣٦

(٤) انظر الدين الخالص ١/١٤٣-١٤٤ بزيادة وتصرف ٠

(٥) أنظر العقيدة الإسلامية وأسسها ص ٢٥٤

(٦) البقرة ٢٧٥ (٧) الأحزاب ٥٠ (٨) البلد ٢

(٩) البقرة ١٦٨

ومن تجراً بتحليل أمور لم يحلها الله ، أو تحريم أمور لم يحرمها الله من تلقاء نفسه فإنه يكون قد تصرف فيما هو من حق الله واعتدى على حقه .

ولقد دلت على التحذير من هذا التجرؤ آيات كريمة من كتاب الله فقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ) (١) وقال تعالى ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ) (٢)

ونعى الله على قوم تجرؤوا على هذا الحق فوصفهم بالإفتراء تارة وبالضلال وعدم الإهداء تارة أخرى فقال تعالى ( قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ) (٣) وقال ( إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله زين لهم سوء أعمالهم والله لا يهدي القوم الكافرين ) (٤) .

وبهذا يتبين لنا أن مرتبة التحليل والتحريم لا يجوز أن يُقدم عليها أحد من الذلة إلا من أرسله الله من رسله فبلغ عنه ذلك كما قال تعالى عن نبيه عيسى ( ولأحل لكم بعض الذي حُرم عليكم ) (٥) ، وقوله عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ( ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ) (٦)

(١) المائدة ٨٧ (٢) النحل ١١٦ (٣) يونس ٥٩ (٤) التوبة ٣٧ (٥) آل عمران ٥٠ (٦) الأعراف ١٥٧

وأن من أقدم عليها من تلقا نفسه أو وجد شيئا مما حرمه الله

أو أحله فإنه كافر ، ~~ولم يكن من المسلمين وتحقق نفسه~~

~~التكفير وانفتحت روائع حكم بكفره .~~

ولو نظرنا إلى ما جرى في أغلب الشعوب اليوم - وحتى الإسلامية وللأسف - التي تحكم بالقوانين التي تحجب الموافقة لأهواء النفوس لنبغدنا أن تحليل المحرمات وتحريم الطيبات أمر ظاهر مشهور ، فإن حكام هذه الشعوب يصدرون القوانين واللوائح والأنظمة التي يستباح بموجبها تحليل ما حرم الله ، أو تحريم ما أحل وتجبي من جراء ذلك الأموال لخزائن تلك الدول ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إباحة الزنا والربا والخمر بتنظيم وسائلها والإشراف عليها وتعيين الموظفين القائمين عليها (١) وهذا كفر صريح واضح لو وجدت القوة الإسلامية الحقة لا ستتابت أصحابه فإن تابوا وإلا قتلوا .

ولقد وصل ببعض من ينتسب إلى الإسلام ، والإسلام منهم براء إلى حد أكبر من هذا فرأوا أن غشيانهم لبعض ما حرمه الله ورسوله عبادة يتقربون بها إلى الله ، فرأوا أن النظر إلى وجوه المرد والنساء الجميلات عبادة زاعمين أن ذلك يجلب التكفير في خلق الله والتعظيم للخالق ، وفاعل هذا كافر مرتد يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل فإن هذا الفعل يهاهي فعل المشركين الذين ( إذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ) (٢) (٣)

(١) انظر التشريح الجنائي ٧٧٢/٢ ، والردة عن الإسلام ص ٧٦

(٢) الاعراف ٢٨

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٢٤٦/٢١

وأعظم من هذا من زعم أن النظر إلى وجوه المرء الحسن والنساء الجميلات إنما هو نظر للجمال الإلهي ، فيجعل هذا الفعل طريقاً له إلى الله كما يدعيه أهل الحلول وهذا أعظم كفراً من قول عباد الأصنام ، ومن كفر قوم لوط ومدعى هذا من شر الزنادقة من المرتدين الذين يجب قتلهم بإجماع كل الأمة (١) .

وسوف نورد هنا بعض أقوال أهل العلم في هذا الحكم : فمن هذه الأقوال أن ابن تيمية رحمه الله بعد أن أورد قصة قدامة الذي شرب الخمر في عهد عمر متأولاً حلها بقوله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعللوا المالحات جناح فيما طعموا ٠٠٠ الآية ) (٢) وحكم فيه باتفاق الصحابة بإقامة الحد بالجلد إن اعترف بتحريمها ، وبالقتل كفوفاً إذا استحلها - قال :

" وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو متفق عليه بين أئمة الإسلام لا يتنازعون في ذلك فمن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة ٠٠٠ أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا وغير ذلك ؛ أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل " ، (٣)

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٥٥/٢١

(٢) وسبب نزول الآية يبين المراد منها فقد روى البراء قال : مات رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تحرم الخمر فلما حرمت قال : رجال كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر ؟ فنزلت ( ليس على الذين آمنوا وعللوا المالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعللوا المالحات ) ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . سنن الترمذي .

سنن الترمذي مع التحفة ٤١٨/٨ ، وانظر صحيح البخاري مع الفتح ٢٧٨/٨

(٣) مجموع الفتاوى ٤٠٥/١١

والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤٣ - ٢٤٤

ومنها : ما ذكره النووي أن من استحل محرماً بالاجتماع كالخمر والزنا  
واللواط أو حرم حلالاً فإن هذا كفر (١) .

ومنها : ما ذكره الحسيني الحمصي (٢) أن من استحل الخمر أو لحم  
الخنزير أو الزنا أو اللواط أو اعتقد أن السلطان يحلل  
أو يحرم فإنه يكفر (٣) .

ومنها : ما قاله ابن قدامة :

« ومن اعتقد حل شيء أجمع على تحريمه ، وظهر حكمه  
بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه ك لحم  
الخنزير والزنا ، وأشباه هذا مما لا خلاف فيه كفر . . .  
وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة  
ولا تأويل فكذلك » ، (٤)

ومنها : قول ابن عبد البر " وقد أجمعوا أن مستحل خمر العنب  
المسكر كافر راد على الله عز وجل خبره في كتابه مرتد  
يستتاب فإن تاب ورجع عن قوله وإلا استبيح دمه كسائر  
الكفار » ، (٥)

(١) روضة الطالبين ٦٤٠: ٥٠٠ ، وانظر المنهاج مع شرحه مغنى المحتاج ١٣٥/٤

(٢) هو أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن ابن حريز المعروف بالحمصي فقيه

شافعي ، حدث ، حط على ابن تيمية فثارت بسبب ذلك فتن كثيرة ولد

سنة ٧٥٢ هـ ، وتوفي سنة ٨٢٩ هـ .

انظر ترجمته في : البدر الطالع ١٦٦/١ ت ١١٠

شذرات الذهب ١٨٨/٧ - ١٨٩

معجم المؤلفين ٧٤/٣

(٣) كفاية الأختار ١٢٥/٢

(٤) المغنى لابن قدامة ١٣١/٨

(٥) التمهيد ١٤٢/١ - ١٤٣



ولا بد أن يلاحظ هنا أن الإستحلال للمُحرم وإن لم يكن مقرونًا  
بارتكابه فإنه يكون مكفراً (١) .

قال الشيخ حافظ :

ولا تكفر بالمعاصي مؤمناً . . . إلا مع استحلاله لما جنى (٢)

إذا المقصود بالاستحلال هو اعتقاد أن ما حرم الله حلال وما  
أحله حرام وليس المراد فعل ذلك المحرم فإنه معصية لا يكفر بها ،  
ولا قوله هذا حلال إنما هو محرم ، أو هذا حرام لما هو حلال  
لأن القائل قد يكون قوله من جهل أو ترويح سلعة أو نحو ذلك (٣)  
هذا فيما يتعلق بالفتنم بالكفر على من أنكر تحريم المحرم ، وهناك  
من الناس من سلكوا الطريق المعاكس لهذا فأنكروا حل بعض الطيبات  
وهو اعتداء أيضاً على اختصاص الله بأحلال ما أراد لخلقه ، فالمرتكب  
لذلك بعد ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه يكفر .

ولزيادة إيضاح هذا الحكم نقول :

إن الناس في تحريم ما أحل الله من الطيبات على قسمين ، قسم  
حرمه تدنياً ، وقسم حرمه انتقاداً لحكم الله ورسوله .

فأما الأول : فإن وقع فيه أحد من الناس قبل علمه بمخالفته للشرع  
فإنه لا يحكم بكفره ، ولقد وقع في ذلك بعض الصحابة رضی  
الله عنهم فبين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تحريم ذلك فقد روى أنس رضی الله عنه :

( ١ ) أنظر الصارم المسلول ٥٢١

( ٢ ) سلم الوصول مع شرحه معارج القبول ٤٣٨/٢

( ٣ ) شرح كلمات الكفر - ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٢٦٦

قال : جاء ثلاثة رهط الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فلما أُخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا وأيئن نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد ففر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأنا أصلي الليل أبدا ، وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتُم كذا وكذا ؟ أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ، (١)

وقد روى أن سبب نزول قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إني الله لا يحب المعتدين ) (٢) أن رجلا أو قوما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا إليه رافضين للدنيا يحرم بعضهم على نفسه النساء وبعضهن اللحم وذلك في روايات كثيرة (٣)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ١٠٤/٩ كتاب النكاح .

وأنظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥٤٩/٣ كتاب النكاح .

(٢) المائدة ٨٧

(٣) انظر لباب النقول فى أسباب النزول ٩٦-٩٧

انظر تفسير الطبرى ١٢-٨/٧

انظر تفسير ابن كثير ٩٠/٢

انظر فتح البارى ٢٧٦/٨ كتاب التفسير

وأما الثانى : وهو ما يقح من تحديد أمور أهلها الله بأنها محرمة لمحض الرأى كما يقح فى بعض البلاد الحاكمة بالقوانين حيث يحرمون أموراً على مجتمعاتهم قد أهلها الشرع كتعدد الزوجات مثلاً - ويدعون رأيتهم بأنه صواب بمحض عقولهم - فهذا يدل على حرمة وشناعته قوله تعالى ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ) (١)

ويدل عليه عموم قوله الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا أنه لا يحب المعتدين ) (٢)

قال المهلب فى معنى هذه الآية " التحريم إنما هو لله ولرسوله فلا يحسن لأحد أن يحرم شيئاً ، وقد وثق الله من فعل ذلك فقال ( لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ) فجعل ذلك من الإعتداء ، وقال : ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ) (٣) بهذا كله حجة على أن تحريم الناس ليس بشئ " (٤)

ولقد كان أول مؤسس لتحريم ما أحل الله بهذا المعنى هو عمرو بن لحي كما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم " رأيت عمرو بن عامر بن لحي الخزاعى يجر قصبته فى النار ، وكان أول من سيب السوائب " (٥)

(١) النحل ١١٦ (٢) المائدة ٨٧ (٣) النحل ١١٦ (٤) الاعتصام للشاطبى ١/٣٢٩ (٥) صحيح البخارى مع الفتح ٥٤٧/٦ كتاب المناقب، ٢٨٣/٨ التفسير .

فإنه لما جلب الأصنام معه من الشام مستحسنا بعقله ما كانوا عليه من الشرك ، استحسنا بدعة أخرى وهى التقرب إلى تلك الأصنام بدواب مخصوصة لها صفاتها المخصوصة (١) فتوارث أهل مكة هذه البدعة وكأنها دين وشرع وزادوا فيها أمورا فخصصوا بعض الدواب للتقرب إلى الله وبعضها للأصنام .

وقد رد الله هذه المزاعم الكاذبة والافتراءات الباطلة فقال تعالى ( وما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون ) (٢)

وقال تعالى وقال تعالى ( وجعلوا لله ما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا ، فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله ، وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون ) (٣)

وبهذا يتلخص لنا أن من سلك أحد الطريقين الماضيين فى تحريم ما أحل الله بعد العلم وقيام الحجة الشرعية فإنه يكفر . وسوف نورد هنا بعض أقوال أهل العلم فى هذا الحكم : فإنه قل أن يرد قول لهم بأن من أنكر تحريم المحرمات كفر ، إلا وجانبه القول بأن من أنكر حل الطيبات فإنه يكفر .

( ١ ) أنظر اقتضاء الصراط المستقيم ١١٥

( ٢ ) المائدة ١٠٣

( ٣ ) الأنعام ١٣٦

ومن ذلك ما ذكره النووي في أثناء تعدده للأمور المكفرة حيث قال " أو حرم حلالا بالإجماع " ثم قال بعد ذلك " فكل هذا كفر " (١)

ومنها ما ذكره صاحب الروض الفريح :

أن من جحد حبل خبز ونحوه مما لا خلاف فيه مع كونه ممن لا يجهل حكم ذلك أنه يكفر لمعاندته وامتناعه من الإلتزام لأحكامه وعدم قبوله للكتاب والسنة وإجماع الأمة (٢) قول الشوكاني في معرض ذكره للأمور التي حصلت في مجتمعه

قال : " ومع هذا فهم مصرون على أمور غير الحكم بالطافوت والتحاكم عليه وكل واحد منها على انفراده يوجب كفر فاعله وخروجه من الإسلام وذلك إطباقهم على قطع ميراث النساء وإصرارهم عليه (٣) وتعاذهم على فعله وقد تقرر في القواعد الإسلامية أن مُنكر القطعي وجاحده والعامل على خلافه تمردا وعتادا ، أو استحلالا أو استخفافا كافرا بالله وبالشرعية المطهرة التي اختارها الله تعالى لعبادة " (٤)

ومنها ما ذكره الحصني وهو يعدد المكفرات الإعتقادية حيث قال : " أو حرم حلالا بالإجماع . . . كفر " (٥)

(١) انظر روضة الطالبين ٦٤/١٠

وانظر المنهاج مع شرحه مغني المحتاج ١٣٥/٤

(٢) الروض المريح ٣٣٩/٣

(٣) فإنه من الأمور الواجبة للمرأة فضلا أن يقال إنه من الطيبات .

(٤) الرسائل السلفية - الدواء العاجل ٣٤

(٥) كفاية الاخيار ١٢٠/٢

### المبحث الثالث : الحكم بغير ما أنزل الله

\*\*\*\*\*

سبق في الباب الماضي أن ذكرنا أن الفُكْر لأحكام الله ورسوله أو المنتقد لها يكفر ككفر اعتقاديا يخرجُه عن الملة ، وقد يلتبس على من قرأ بحثنا هذا جعلنا الحكم بغير ما أنزل الله من المكفرات العملية هنا .

ولا زالة هذا اللبس أقول :

إن ما أوردته هناك كان في الحديث عن أنكر تحكيم الكتاب والسنة ولم يعترف بهما ، أو رأى أن ما فيهما كغيره من القوانين الأخرى يصلح في زمان ولا يصلح في أزمان أخرى ، فلما كان جاحدا لحجية الكتاب والسنة أصلا فإنه يكفر ككفر اعتقاديا .

وأما ما سوف نورده هنا فهو مجرد التترك للتحاكم إلى الكتاب والسنة مع الإيمان بهما ، والإعتقاد بأن جميع القوانين الأخرى مهما بلغت لا تساويهما ولا تعدلهما .

فيكون التترك لشهوة أو غفلة أو حسب رئاسة أو نحو ذلك ، وليس عن جحود وإنكار لشرع الله .

ولا يوضح هذا نقول :

إن من يقدم على ذلك التترك ، فيحكم بغير كتاب الله ، وبغير سنة رسول الله ، فإن عمله ذلك يكون كفرا حيث ساوى القوانين الوضعية بحكم الله ورسوله ، وجوز صلاحيتها للحكم من غير كتاب الله وسنة رسوله ، ويحكم على أساس ذلك على صاحبه بأنه كافر كفرا عمليا ، لا يخرج به عن الملة .

فإن بين له وأقيمت عليه الحجة ، فأصر على الحكم بغير ما  
أنزل الله حكم عليه بالكفر الإعتقادي والذي بيناه سابقا (١) .  
ولقد وقع هذا الكفر بين المسلمين في أكثر العصور يدل على ذلك  
محاربة العلماء لهذا في كتبهم في عصور مختلفة :

فهذا ابن القيم رحمه الله يقول :

" لما أعرض الناس عن تحكيم الكتاب والسنة والمحاكمة إليهما واعتقدوا  
عدم الإكتفاء بهما وعدلوا إلى الآراء والقياس والإستحسان وأقروا  
الشيوخ عرض لهم من ذلك فساد في فطرتهم وظلمة في قلوبهم وكدر  
في أفهامهم ومحق في عقولهم وصحتهم هذه الأمور وظلمت عليهم ،  
حتى ربا فيها الصغير ، وهزم عليها الكبير ، فلم يروها منكرا .  
فجاءتهم دولة أخرى قامت فيها البدع مقام السنن ، ورضيات النفس  
مقام العقل ، والهوى مقام الرشيد ، والضلال مقام الهدى ، والمنكر  
مقام المعروف ، والجهل مقام العلم ، والرياء<sup>م</sup> الأخلص ، والباطل  
مقام الحق ، والكذب مقام الصدق ، والمداهنة مقام النصيحة ،  
والظلم مقام العدل . فصارت الدولة والغلبة لهذه الأمور ، وأهلها  
هم المشار إليهم ، وكانت قبل ذلك لأضدادها وكان أهلها هم  
المشار إليهم ،" (٢) .

وهذا ابن كثير رحمه الله يقول في تفسير قوله تعالى ( أفحكم

الجاهيلة يبيغون ) (٣)

" ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم الشتمل على  
كل خير الناهي عن كل شر ←

( ١ ) وهو أن يحكم عليه بأنه كافر كفرا اعتقاديا عند الناس يحارب على فعله إلا أن

يتوب .

( ٣ ) المائدة ٥٠

( ٢ ) الفوائد ٤٣

وهذل إلى ماسواه من الآراء والأهواء والإصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم ، وكما يحكم به التتار من السيقانسات الملكية المأخوذة من ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم الياسق وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملية الإسلامية وغيرها ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه ، فصارت في بنيه شرعا متبعا ييقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير ، (١) .

وهذا إمام الدعوة السلفية في عصره الشيخ محمد بن عبد الوهاب ينقل عن أبي الوفاء ابن عقيل (٢) قوله " لما صعبت التكليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم وهم عندي كفار بهذه الأوضاع مثل تعظيم القبور وخطاب الموتى بالحوائج وكتب الرقاع فيها يامولاي افعل بي كذا وكذا ، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن هدد اللات والعزى " (٣)

(١) تفسير ابن كثير ٧٠/٢

(٢) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي - أبو الوفاء فقيه وأصولي ومقرئ من مؤلفاته تفضيل العبادات على نعيم الجنات ولد سنة ٤٣١ هـ وتوفي سنة ٥١٣ هـ .

أنظر ترجمته في : معجم المؤلفين ١٥١/٧ - ١٥٢

شذرات الذهب ٤/٣٥ - ٤٠ ، الأعلام ٤/٣١٣

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الأول / العقيدة والآداب

ص ٣٠١ - ٣٠٢



وهذا الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو أحد أعلام الدعوة السلفية يقول فى معرض الكلام عن قوله تعالى ( ثم جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا ) (١) قال " فإذا كان هذا حال المنافقين يعتذرون عن أمرهم ويلبسونه لئلا يظن أنهم قصدوا المخالفة لحكم النبى صلى الله عليه وسلم أو التسخط فكيف بمن يصرح بما كان المنافقون يصخرونه حتى يزعم أنه من حكم الكتاب والسنة فى موارد النزاع ، فهو إما كافر وإما مبتدع ضال " (٢)

فهؤلاء أربعة من العلماء الذين نهجوا نهج السلف قد أطلقوا الضلال والظلم والإبتداع والكفر على من حكم بغير حكم الله تعالى ، إلا أن إطلاق الكفر فى أقوالهم لا يعنى الكفر الإعتقادى ، إلا بقيد إقامة الحجة ، ثم بقاى الحاكم بغير حكم الله على ذلك . ثم إن الحكم بغير ما أنزل الله ، إن حصل الإصرار عليه بعد بيان الحجة مع الإعتراف بأن حكم الله أفضل ، فإنه يحكم على فاعل هذا بالكفر الإعتقادى على حسب ما يظهر لنا ، ويعامل معاملة الكافر ، لكن أمره فى الآخرة إلى الله .

والأدلة واضحة فى الأمر بتحكيم ما أنزل الله ، ومقصودنا فى بحثنا هو إيضاح حكم تارك هذا الأمر ، ونقل أقوال ظمنا سلف فى حكم تاركه أو المعرض عنه أو تحكيم غيره من الأحكام الوضعية .

(١) النساء ٦٢

(٢) تيسير العزيز الحميد ٥٥٨

- فبقول : إن ظاهر نص الكتاب هو الحكم بالكفر على من لم يحكم بما أنزل الله كما قال تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون ) (١)
- وعدم الحكم بما أنزل الله يتنوع بحسب حال المرتكب لهذا الذنب
- ١- فإن كان إعراضه عن الحكم بما أنزل الله مع الجحود والتكذيب فهلذا كفر اعتقادي ، وقد مضى الكلام فيه ، (٢)
- وهو ما يشير إليه قوله تعالى ( فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها سنجزي الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون ) (٣)
- ٢- ومثله إن كان إعراضه لشك في قلبه وارتباب هل الحكم بما أنزل الله أفضل أم الحكم بالقوانين ، أو من يرى أن أحكام الشرع غير صالحة في هذا الزمن ، فإن هذا حكمه الكفر الإعتقادي لأن الشك في دين الله كفر .
- ٣- وإن كان إعراضه عن الحكم بما أنزل الله مع الإعراف بأنه حق وأنه أفضل من غيره من القوانين الوضعية لكن دعاه إلى ذلك هو النفس كحب رئاسة أو أمر يريد الوصول إليه ، فهذا كفر عمل تقام الحجة على صاحبه ، ويبين له الحق فإن أصر حكم عليه بالكفر الإعتقادي ،
- وقد توعد الله تعالى فاعلى ذلك فقال ( فإما يأتينكم منى هدى فمن أتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ) (٤)

(١) المائدة ٤٤

(٢) أنظر الباب الماضي (المكفرات الاعتقادية) عند الكلام عن جحود الكتبة

(٤) طه ١٢٣-١٢٥

(٣) الأنعام ١٥٧

وكل الأنواع متعمدة بالعذاب لأنه إقدام على كفر سواً اعتقد كذب الرسول الذي جاء بهذا الهدى ، أو لم يعتقد ولكن استكبر عن الإيمان به ، أو أنه أعرض عنه اتباعاً لهواه أو ارتاب فيما جاء به ، فكل مكذب بما جاء به فهو كافر . (١)

ومعلوم أن من أعرض عما أنزل الله فحكم بغيره اتباعاً لهواه وشهوته غير مرتاب في فضل حكم الله على غيره ، ولا جاحد له ، فإن كفره ليس مخرجاً له من الملة ، حتى يتحقق فيه شروط التكفير وتتفسي موانعه ، كقيام الحجة عليه وإصراره بعد ذلك على فعله .

وبدل على ما قلنا فهم السلف لقوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (٢)

حيث قال ابن عباس رضي الله عنه " ليس بكفر ينقل عن الملة " ، (٣) بل إذا فعله فهو به كفر وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر . وقال طاووس مثله (٤) ، وقال طائفة : " كفر دون كفر " ، (٥)

ونقل ابن عبد البر أجماع العلماء على أن من دفع شيئاً أنزله الله مع الإقرار بما أنزل الله أنه كافر (٦) ،

ومعلوم أن المراد بالكفر هنا إما أن يكون الكفر الاعتقادي أو العملي فإن كان معترفاً بما أنزله الله وأنه حق ثم كابر ودفعه عن طم ومعرفة فإنه يحكم عليه بالكفر الاعتقادي .

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٣/٣١١-٣١٥

(٢) المائدة ٤٤

(٣) كتاب الإيمان لأبي عبيد ص ٩٤

وانظر مجموع الفتاوى ٧/٢٥٤ ، ومدارج السالكين ١/٢٢٦

(٤) أنظر مدارج السالكين ١/٢٢٦

(٥) كتاب الإيمان لأبي عبيد (ضمن رسائل أريج)

(٦) التمهيد ٤/٢٢٦

وإن كان معترفا بما أنزله الله وأنه حق إلا أنه يحكم بغيره لشهوه أو هوى أو نحو ذلك فإن كفره كفر أصل يبين له وتقام عليه الحجة فإن أصر حكم بكفره اعتقاديا .

قال شارح الطحاوية :

” وهنا أمر يجب أن يُتفطن له وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرا ينقل عن الملة ، وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة . . . وذلك بحسب حال الحاكم ، فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل غير واجب وأنه مخير فيه أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر ، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة وهدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص ويسمى كافرا ، (١) .

ولنعلم أن الحكم بما أنزل الله في الشريعة الإسلامية يعنى الحكم بالكتاب والسنة على السواء (٢) ، إذ المنزل يشمل الكتاب والسنة . كما يدل على ذلك قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ، ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ) (٣)

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٣ - ٣٦٤

(٢) وقد أوضحنا ذلك في المكفرات الاعتقادية انظر ص ٢٩٤ - ٣١٣

(٣) النساء ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١

إلى أن قال سبحانه ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) (١)  
فأمر الله المؤمنين إذا تنازعوا في شيء بأن يحكموا بينهم كتاب الله وسنة رسوله ، ثم أخبر سبحانه عن قوم ادعوا أنهم مؤمنون وهم يحكمون بغير المنزل بأن فعلهم هذا تحاكم إلى الطاغوت الذي أمروا بالكفر به وأن هذا إضلال لهم من الشيطان ، وأنه ديدن المنافقين الذين يصدون عن تحكيم الكتاب والسنة إذا دعوا إليهما .

ثم جاء بعد ذلك بيسير الحكم الفصل في هؤلاء الذين يتركون التحاكم إلى الكتاب والسنة فنفس الإيمان عنهم حتى يرضوا بحكم الله تعالى ، وحتى لا يجد التحاكم إليهما في أي أمر من الأمور حرجا في نفسه من حكم الله ورسوله ، وأن يسلم ويرضى بحكم الله ورسوله كما قال تعالى ( وما كان لعوم<sup>ولا طرفة</sup> من إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) (٢) ، وكما قال سبحانه ( إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ) (٣)

ذكر ابن حزم في معنى قوله تعالى ( وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ) (٤) .

(٢) الأحزاب ٣٦

(١) النساء ٦٥

(٤) النساء ٦١

(٣) النور ٥١

أن معنى النفاق فى هذه الآية لى معنى النفاق فى قوله صلى الله عليه وسلم " ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا ٠٠٠ الحديث "، (١)

فقال رحمه الله :

" فقد صح أن هاهنا نفاقا لا يكون صاحبه كافرا ، ونفاقا يكون صاحبه كافرا ، فيمكن أن يكون هؤلاء الذين أرادوا التحاكم إلى الطاغوت لا إلى النبي صلى الله عليه وسلم مظهرين لطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم عصاة بطلب الرجوع فى الحكم إلى غيره معتقدين لصحة ذلك ، لكن رغبة فى اتباع الهوى ، فلم يكونوا بذلك كفارا بل عصاة ، فنحن نجد هذا هيانا عندنا ، فقد تدعوا نحن عند الحاكم إلى القرآن وإلى السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الشابت عنهم باقرارهم ، فهأبون ذلك ويرضون برأى أبى حنيفة ومالك والشافعى ، هذا أمر لا ينكره أحد ، فلا يكونون بذلك كفارا فقد يكون أولئك هكذا حتى إذا بين الله تعالى أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم ، وجب أن من وقف على هذا قديما وحديثا وإلى يوم القيامة فأبى وعند فهو كافر "، (٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى معنى قوله تعالى ( فلأورثك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) (٣) .

" أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه ، ثم لا يجدوا فى نفوسهم حرجا من حكمه ←

( ١ ) الحديث فى البخارى ومسلم وقد سبق ذكرهم ص ٢٨

( ٢ ) المحلى لابن حزم ١٤٣/١٣

( ٣ ) النساء ٦٥

فمن شاجر غيره في حكم وخرج لذكر رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم حتى أفحش في منطقه فهو كافر بنص التنزيل ، ولا يعذر  
بأن مقصوده رد الخصم ، فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون الله  
ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وحتى يكون الرسول أحب إليه  
من ولده ووالده والناس أجمعين ، (١)

وقال ابن القيم في معنى هذه الآية :

" أقسم سبحانه بنفسه المقدسة قسما مؤكدا بالنفى قبله على  
عدم إيمان الخلق حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من  
الأصول والفروع ، وأحكام الشرع وأحكام المعاد ، وسائر الصفات  
وغيرها ، ولم يثبت لهم الإيمان بمجرد هذا التحكيم حتى ينتفى  
عنه الحرج وهو ضيق الصدر ، وتنشج صدورهم لحكمه كسبل  
الإنشراح ، وتنفسح له كل الأنفاس ، وتقبله كل القبول ، والتسليم  
يثبت لهم الإيمان بذلك أيضا حتى ينضاف إليه مقابلة حكمه بالرضى  
والتسليم ، وعدم المنازعة وانتفاء المعارضة والاعتراض " (٢) .

وكما يدل عليه قوله تعالى ( وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم  
بينهم إذا فريق منهم معرضون ) (٣) إلى قوله ( إنما كان قول  
المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا  
وأطعنا وأولئك هم المفلحون ) (٤)

فقد طلق سبحانه الفلاح بامتنثال حكم الله وحكم رسوله ، وجعل  
علامة الإيمان التسليم لحكم الله وحكم رسوله .

(١) الصائم المسلول ص ٥٢٨

(٢) التبيان في أقسام القرآن ص ٣١١-٣١٢ ، وانظر في غير العزيز الحميد  
ص ٥٦٢ - ٥٦٣

(٤) النور ٥١

(٣) النور ٤٨

قال الطبري في تفسير الآية الأخيرة :

« إنما كان ينبغي أن يكون قول المؤمنين إذا دعوا إلى حكم الله وإلى حكم رسوله . . . أن يقولوا سمعنا ما قيل لنا ، وأطعنا من دعانا إلى ذلك » (١)

وقال الشوكاني :

« والمعنى أنه ينبغي للمؤمنين أن يكونوا هكذا بحيث إذا سمعوا الدعاء المذكور قابلوه بالطاعة والإذعان » (٢)

وفي نهاية هذا المبحث يكون قد اتضح لنا أن الحكم بما أنزل الله يشمل الحكم بالكتب والسنة ، وأن أي حكم جاء به الكتاب أو السنة الصحيحة ، ثم أنكره منكر وصل بخلافه عن جهل أو شهوة أو هوى أو حب الجناح أو نحو ذلك مع الإقرار بكونه معصية ومخالفة فإنه كفر عمل بمحابه ، يُعلم وتقام عليه الحجة وتبين له الأدلة فإن أصر بعد ذلك حكم عليه بالكفر الإمتقادي فيما يظهر لنا .

---

(١) تفسير الطبري ١٥٧/١٨

(٢) فتح القدير ٤٦/٤



الفصل الثالث

\*\*\*\*\*

السحر والكهانة

وفيه بحثان :

- المبحث الأول : ما يتعلق بالسحر
- المبحث الثاني :: ما يتعلق بالكهانة

\*\*\*\*\*

### الفصل الثالث : السحر والكهانة

\*\*\*\*\*

ومن الاعمال التي يحكم على صاحبها بالكفر إذا اثبتت عليه شروط التكفير وانتفت موانعها الاقدام على السحر والكهانة ، سواء بانتحالها أو تصديق أهلها ، على شيء من التفصيل في ذلك . والسحر والكهانة من الحقائق التي لا تنكر ، وقد جاء الكتاب والسنة بذكرهما وتكلم العلماء في معنهما وحقيقتهما لكن ليس من موضوعنا التوسع في ذلك والذي نهدف إليه هو بيان حكم عمل الساحر أو الكاهن متى يكون مكفرا فيحكم على صاحبه بالكفر ، ومتى لا يكون كذلك ، ولبيان هذا لا بد لى من تفسيم هذا الفصل إلى مبحثين أحدهما يتعلق بالسحر والثانى فيما يتعلق بالكهانة .

#### المبحث الأول : ما يتعلق بالسحر

\*\*\*\*\*

حين نريد الكلام عن السحر وحكم من أقدم عليه لا بد لنا من بيان قوله تعالى ( واتبعوا ما تتلوا الشياطين على مُلك سليمان وما كفر سليمان ، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ) (١)

إذ لا يخلوا كلام العلماء في هذا الموضوع عن الإستدلال بها ،  
ومعناها ملخصاً :

أن فريقاً من أحبار اليهود وعلمائها ، وهم الذين وصفهم الله  
في الآية بأنهم نبذوا كتابه الذي أنزله على موسى وراة ظهورهم  
تجاهلاً وكفراً بما هم به عالمون ، واتبعوا ما تتلوه الشياطين  
على عهد سليمان وذلك أن سليمان عليه السلام كان قد تتبع  
مافى أيدي الشياطين من السحر (١) فدفنه تحت كرسيه ، وفي  
بيت خزائنه ، ولم يكن شيطان يدنو منه إلا احترق ، وبعد أن  
مات سليمان أوحى الشياطين إلى بعض الإنس أن سليمان لم يكن  
نبياً ولكن كان ساحراً ، وأخبرتهم بموضع السحر المدفون ،  
فاستخرجوه الإنس من بنى إسرائيل وعلوا به وتناقلوا بينهم أن  
سليمان كان ساحراً ، ولما بعث محمد صلى الله عليه وسلم وانتقل  
إلى المدينة وكان اليهود بها ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأنزل الله عليه تبرئة سليمان عليه السلام مما ادعى  
عليه من السحر ، وبين أمر اليهود معه وبراءته مما ألصقوا  
به من السحر والكفر ، وأن هذا السحر كان من تعليم الشياطين ،  
ومن تعليم هاروت وماروت لمن اختار لنفسه الكفر (٢)  
وبعد هذا الملخص لمعنى الآية ننتقل إلى ما نحن بصدده من  
حكم السحر والساحر فأقول وبالله التوفيق :

( ١ ) وذلك بحكم سيطرته على الجن والشياطين كما ملكه الله ذلك .

( ٢ ) هذا ملخص لمعنى الآية من تفسير الطبرى ١ / ٤٤٤ - ٤٤٦

من علماء السلف من قال بأن السحر كفر وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد (١)

ودليل ذلك من الآية السابق ذكرها قوله تعالى ( وما كفر سليمان ) حيث برأ الله سبحانه نبيه من السحر بقوله ( وما كفر ) فدل على أنه كفر (٢) .

وقوله تعالى ( ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ) فأثبت الكفر للشياطين ، وقرن ذلك بتعليمهم السحر للناس فدل على أن السحر كفر . (٣)

وقوله تعالى عن الملكين ( وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر ) فأخبر تعالى أن السحر كفر ، وقد جعله فتنة للناس وأمر الملكين اللذين نزلوا به أن يحذرا منه قبل أن يعلماه لأحد (٤) .

قال ابن عباس في معنى ذلك :

" وذلك أنهما علما الخير والشر والكفر والإيمان فعرفا أن السحر من الكفر " (٥)

وعن الحسن وقتادة :

أن الله قد أخذ على الملكين أن لا يعلما أحدا حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر (٦) .

---

(١) أنظر تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٤

(٢) انظر معارج القبول للحكمي ٥١٤/١

(٣) (٤) انظر معارج القبول للحكمي ٥١٢/١ - ٥١٣

(٥) انظر تفسير ابن كثير ١٤٧/١ ، وفتح المجيد ٣١٦

(٦) انظر تفسير الطبري ٤٦١/١

وقال ابن جرير الطبري :

" وما يعلم الملكان أحدا من الناس الذي أنزل عليهما من التفريق بين المرء وزوجه حتى يقولوا إنما نحن بلاء وفتنة لبني آدم فلا تكفر بربك ،، (١)

وقال ابن كثير :

" وقد استدل بقوله ( ولو أنهم آمنوا واتقوا ٠٠٠ ) (٢) من ذهب إلى تكفير الساحر كما هو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل وطائفة من السلف ،، (٣)

ومن العلماء من فصل :

فقال بعضهم إن كان السحر مع عبادة الشمس والكفر بالله فهو كفر ، وإن خلا من ذلك فليس بكفر (٤)

قال النووي رحمه الله :

" عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع ٠٠٠ وقد يكون كفرا وقد لا يكون كفرا بل معصيته كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضى الكفر كفر وإلا فلا ،، (٥)

ونقل الملا على القارى عن بعض الحنفية بأن القول " أن السحر كفر على الإطلاق خطأ ، بل يجب البحث فيه ، فإن كان رد ما لزمه في شرط الإيمان فهو كفر وإلا فلا ، فلو فعل ما فيه هلاك إنسان أو مرضه أو تفريق بينه وبين امرأته وهو غير منكر لشيء من ذلك فهو كفر وإلا فلا ،، (٦)

(١) تفسير الطبري ٤٦١/١

(٢) البقرة ١٠٣ ، وهي الآية التي تلى الآية التي تقدم الحديث عنها .

(٣) تفسير ابن كثير ١٤٨/١

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام ص ١٩-٢٠ ، تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٤

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٦/٥ ، وانظر نيل الأوطار ٧/٢٠٠

شرائط الإيمان لا يكفر ، لكنه يكون فاسقا ساعيا فى الأرض بالفساد (١)  
 وقال بعضهم إذا كان السحر بأدوية وتدخين وسقى شئ يضر  
 فليس بكفر وهو مروى عن بعض أصحاب الإمام أحمد (٢) .

ولقد آلف الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب  
 بين القول بأن السحر كفر ، والقول بأنه ليس كفرا ، بأن من  
 لم يحكم بأنه كفر ظن أن السحر يتأتى بدون الشرك ، وليس  
 كذلك ، بل لا يتأتى السحر الذى من قبل الشياطين إلا بالشرك  
 وعبادة الشيطان والكواكب وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه  
 فليس بسحر وإن سمي سحرا فعلى سبيل المجاز تسمية القول  
 بالبليغ والنميمة سحرا ، (٣)

وعلى هذا فإن حكم الساحر يترتب على الخلاف فى حكم السحر  
 فمن قال إن السحر كفر مطلقا حكم بكفر الساحر مطلقا ، ومن  
 فصل فصل فى حكم الساحر ، قال الشيخ سليمان بن عبد الله  
 بن عبد الوهاب " واختلفوا هل يكفر الساحر أولا ؟ فذهب  
 طائفة من السلف إلى أنه يكفر ، وبه قال مالك وأبو حنيفة  
 وأحمد . . . . . وقيل لا يكفر إلا أن يكون فى سحره شرك فيكفر  
 وهذا قول الشافعى وجماعته ، (٤)

(١) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٠

(٢) تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٤ ، وانظر فتح المجيد ص ٣١٦

(٣) تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٤

(٤) " " " " ص ٣٨٤

وانظر فتح المجيد ص ٣١٦

وهذا الخلاف كما تقدم من كلام الشيخ سليمان الذي ذكرناه  
 فى حكم السحر مبنى على نوع السحر فمن لم يكفر الساحر فإنما  
 نظر إلى أمور ليست هى السحر الذى نحن بصدده ، وأما السحر  
 الحقيقى فلا يكون إلا كفرا وعلى هذا فإن أقوال العلماء فى الحكم  
 بالكفر على الساحر إنما تنطلق على صاحب هذا السحر .  
 ونحن هنا نذكر بعض هذه الأقوال ليتبين حكم السلف بالكفر  
 على السحرة :

فمنها : قول الشافعى " إذ لطم السحر قلنا له صف لنا  
 سحرك فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقد أهمل  
 بابيت من التقرب إلى الكواكب السبعة ، وأنها تفعل  
 ما يلتزم منها فهو كافر " (١)

ومنها : قول الصابونى :  
 " ومن سحر منهم (٢) واستعمل السحر واعتقد أنه ينشر  
 أو ينفخ بغير إذن الله تعالى فقد كفر " (٣)  
 ومنها : قول ابن الجوزى " وفى قوله ( وما كفر سليمان ) (٤)  
 دليل على كفر الساحر ، لأنهم نسبوا سليمان إلى السحر  
 لا إلى الكفر " (٥)

(١) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ٣٤٩ ، والإفصاح ٢٢٦/٢ ، والمغنى ١٥٢/٨

(٢) يعود الضمير فى قوله ( منهم ) على السحرة حيث قال قبل هذا فى معرض  
 ذكره لعقيدة أهل السنة " ويشهدون أن فى الدنيا سحرا وسحرة إلا أنهم  
 لا يضررون أحدا إلا بأذن الله "

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث - مجموعة الرسائل المنيرية ١٣٠/١

(٤) البقرة ١٠٢

(٥) زاد المسير ١٢٢/١

ومنها : قول ابن قدامة :

" والساحر الذى يركب الكنسة وتسير به فى الهواء ونحوه  
يكفر ويقتل " (١)

وقال أيضا " قال أصحابنا يكفر الساحر بتعلمه وفعله  
سواء اعتقد تحريمه أو إباحته " (٢)

وبهذا نعلم أن السلف لم يختلفوا فى تكفير الساحر ، وإنما  
اختلفهم فيما هل أصلا تشابه السحر ، أو يطلق عليها أنها  
سحر وليست السحر الذى نحن بصدده .

ولبيان هذا فإننا نورد بعض ما قيل من التفصيل فى ذلك :  
فقد نقل عن بعض أصحاب الإمام أبى حنيفة القول بأنه إن اعتقد  
أن الشياطين تفعل له ما يشاء فإنه يكفر ، وأما إن اعتقد أنه  
تخييل فلا يكفر (٣) .

ونقل عن الشافعى قوله " إن اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب  
إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتمس منها ، أو اعتقد حل  
السحر فإنه يكفر ، وإلا فسق ولم يكفر " (٤)

ونقل عن بعض أصحاب الإمام أحمد بأن الساحر إن كان سحره بأدوية  
وتدخين وسقى شئ يضر فلا يكفر (٥) .

( ١ ) المقنع لابن قدامة ٥٢٣/٣ ، وانظر الانصاف ٣٤٩/١٠

( ٢ ) المغنى ١٥١/٨

( ٣ ) الافصاح لابن هبيرة ٢٢٦/٢ ، ورحمة الأمة فى اهتلاف الأئمة ص ٣٤٩

والمغنى لابن قدامة ١٥٢/٨

وهذه العبارة من الحنفية فى مقتضاها خطأ ، فإن المعتقد أن الشياطين  
تفعل للساحر بعض ما يريد وتعينه على بعض مطالبه لا يكفر ، لكن سلوك  
الطريق الموصلة إلى ذلك هو الذى يكفر فاطه .

( ٤ ) انظر المرجع السابق .

( ٥ ) فتح المجيد ص ٣١٦ ، وتيسير العزيز الحميد ص ٣٨٤



وهنا تجدر الإشارة إلى أن ابن حزم رحمه الله قد خالف السلف والعلماء في حكم السحر والسحرة ، فقال إن السحر ليس كفرا على الإطلاق ، ورد الأدلة التي استدلت بها السلف والجماعة على تكفير الساحر إما بتضعيفها أو تأويلها ، وفهم آية سورة البقرة في ذكر السحر (١) فهما يخالف أقوال المفسرين من السلف والعلماء حيث توصل في نهايته إلى أن الساحر محرم الدم ، (٢) وبعد أن عرفنا حكم السحر والساحر بقي أمر يتعلق بهما وهو حكم من تعلم السحر هل يكفر أم لا فنقول :

إن الإتفاق حاصل على حرمة تعلمه قال ابن قدامة :

" تعلم السحر وتعليمه حرام لا نعلم فيه خلافا بين أهل العلم ، (٣) وأما عن كون التعليم كفرا ، والحكم على فاعله بالكفر فسوف نذكر فيه بعض ما تيسر من أقوال أهل العلم :

١- فالأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد على أنه يكفر من تعلم السحر واستعمله (٤) .

وقد فصل بعض العلماء هذا القول فقال بعض أصحاب الإمام أحمد : " يكفر الساحر بتعلمه وفعله سوا اعتقد تحريمه أو إباحته ، (٥) "

(١) أعنى قوله تعالى ( واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ٠٠٠ الآية )

(٢) المحلى ٤٦٩/١٣ - ٤٨٢ ، ومن أراد الوقوف على قوله مفصلا فليراجع

مسألة السحر رقم ٢٣٠٨

(٣) المغنى لابن قدامة ١٥١/٨

(٤) الإفصاح لابن هبيرة ٢/٢٢٦ ، وانظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٣٤٩

(٥) المغنى لابن قدامة ١٥١/٨ - ١٥٢

وقال صاحب التيسير " وقد نص أصحاب أحمد على أنه يكفر  
بجهله وتعليمه "، واستدل بما روى عبد الرزاق عن صفوان بن  
سليم (١) قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من تعلم شيئا من  
السحر قليلا كان أو كثيرا كان آخر عهده من الله "، (٢) (٣)  
وقال ابن كثير عن قوله تعالى ( إن هي إلا فتنتك تضل بها  
من تشاء وتهدى من تشاء ) (٤) :

" وقد استدل بعضهم بهذه الآية على تكفير من تعلم السحر، (٥)  
واستشهد له بأثر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال :  
" من أتى هؤلاء أو ساحرا أو كاهنا فسأله فصدقه بما يقول  
فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم "، (٦)  
وقال صديق حسن القنوجي " لاشك أن من تعلم السحر بعد  
إسلامه كان بفعل السحر كافرا مرتدا "، (٧)

(١) هو صفوان بن سليم المدني - أبو عبد الله - روى عن بعض الصحابة والتابعين

كان ثقة كثير الحديث ، وكان عابدا توفي سنة ١٣٢ هـ .

أنظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٤/٤٢٥-٤٢٦ ت ٧٣٤

طبقات ابن سعد ( القسم المتعم ) ص ٢٣٤ ت ٢٢٦

طبقات خليفة ص ٢٦١

(٢) الحديث رواه عبد الرزاق فى مصنفه ١٠/١٨٤ ح ١٨٧٥٣ ، وابن حزم فى  
المحلى ١٣/٤٧٢ ، وذكر صاحب فتح المجيد ص ٣١٥ وصاحب تيسير العزيز  
الحميد ص ٣٨٣ بأنه مرسل ، وحكم عليه صاحب السنهج السديد فى تخرىج  
أحاديث تيسير العزيز الحميد ص ١٣٥ بأنه مونسوع .

(٣) تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣ (٤) الاعراف ١٥٥

(٥) تفسير ابن كثير ١/١٤٨

(٦) مجمع الزوائد ٥/١١٨ وقال الهيثمى : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا  
هيبيرة بن مريم وهو ثقة .

(٧) الروضة الندية ٢/٢٩٣

وقد نقل ابن قدامة كلامه عن الإمام أحمد استدلالاً به على أنه لم يكفر من تعلم السحر قال " وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا يكفر فإن حنبلاً روى عنه قال :  
 " قال عبيد بن الأبرار في العراف والكاهن والساحر أرى أن يستتاب من هذه الأفاعيل كلها فإنه عندي في معنى المرتد فإن تاب وراجع يعني يخلص سبيله • قلت له يقتل ؟ قال : لا ، يحبس لعله يرجع ، قلت له لم لا تقتله ؟ قال : إذا كان يملئ لعله يتوب ويرجع " (١)

ثم قال ابن قدامة بعد ذلك :  
 " وهذا يدل على أنه لم يكفر لأنه لو كفره لقتله " (٢)  
 أقول : إن قول الإمام أحمد دال على التكفير فقوله " أرى أن يستتاب ، وقوله " إنه عندي في معنى المرتد " ، وقوله " لعله يرجع " ، عبارات دالة على كفر المتكلم عنه ، وأما أنه لم يقتله فليس دليلاً على عدم الحكم بالكفر ، إذاً القتل لا يكون إلا بعد الاستتابة ولبسوغ الحجة ثم الإمرار من المكفر على الكفر ، ثم إن القتل لا يكون إلا بيد الحاكم •

٢- وقال الإمام الشافعي :

" إذا تعلم السحر قلنا لم صف محرك فإن وصف ما يوجب الكفر بمثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة ، وأنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر ، وإن كان لا يوجب الكفر ، فإن اعتقد إباحته فهو كافر " (٣)

(١) المغني لابن قدامة ١٥١/٨ - ١٥٢ (٢) المغني لابن قدامة ١٥٢/٨

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٣٤٩ ، وانظر الافصاح لابن هبيرة

٢٢٦/٢ ، والمغني ١٥٢/٨

ومند تأمل قول الإمام الشافعى نجد أنه يتفق مع أقوال الأئمة  
الآخرين ، والذي عليه عامة السلف ، فإن السحر الذى يحكم  
الأئمة بنكفير من تعلمه هو السحر الذى فيه شرك ، وهو الذى  
عناه الشافعى فى قوله .

ويدل على هذا الإتفاق ما ذكره الشيخ سليمان بن عبد الله  
بن محمد بن عبد الوهاب ، الذى قدمناه ذكره فى حكم السحر  
قريبا ، وفيه أنه لا يأتى السحر الذى من قبل الشياطين الذى  
نحن بصدد تكفير من تعلمه إلا بالشرك .

بل إن فى عبارة الشافعى ما هو أظن فى الحكم فقد قال " وإن  
كان لا يوجب الكفر ، فإن اعتقد إباحته فهو كافر ، " (١) أى إن كان  
الشيء الذى تعلمه من السحر مما لا يوجب الكفر كالتدخين والأدوية  
ونحوها لكنه اعتقد إباحته فإنه يكفر .

وبمثل التفصيل الذى فصله الشافعى قال بعض العلماء " فذكر  
بعض أصحاب الإمام أبى حنيفة :

أن " من تعلمه ليتقيه أو ليتجنبه فلا يكفر ومن تعلمه معتقدا جوازه  
أو أنه ينفعه كفر ، " (٢)

وتجدد الإشارة فى هذا المقام إلى ما ذكره الفخر الرازى فى  
تفسيره عن تعلم السحر حيث قال :

" المسألة الخامسة فى أن العلم بالسحر غير قبيح ولا محظور :

---

(١) المصدر السابق

(٢) الإفصاح لابن هبيرة ٢٢٦/٢

وأنظر معارج القبول ٥٢١/١

اتفق المحققون (١) على ذلك ، لأن العلم لذاته شريف ، وأيضا  
لعموم قوله تعالى ( قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا  
يعلمون ) (٢) ، ولأن السحر لو لم يكن يعلم لما أمكن الفرق بينه  
وبين المعجز والعلم يكون المعجز معجزا واجب ، وما يتوقف  
السواجب عليه فهو واجب فهذا يقتضى أن يكون تحصيل العلم بالسحر  
واجبا ، وما يكون واجبا كيف يكون حراما وقبيحا ، (٣)  
وقد أورد ابن كثير فى تفسيره عبارة الرازى تلك بحروفها ثم قال :  
" وهذا الكلام فيه نظر من وجوه أحدها قوله :  
" العلم بالسحر ليس بقبيح ، إن عنى به ليس بقبيح فمخالفة من  
المعتزلة يمنعون هذا ، وإن عنى أنه ليس بقبيح شرما ، ففى  
هذه الآية الكريمة (٤) تشييح لتعلم السحر ، وفى الصحيح " من  
أتى عرافا أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد " (٥) وفى  
السنن من عقد عقدة ونفت فيها فقد سحر ، (٦) ، وقوله ولا محذور  
اتفق المحققون على ذلك ، كيف لا يكون محظورا مع ما ذكرناه من الآية (٧)

( ١ ) إن قصد بالمحققين أهل الحقيقة الذين هم ضد أهل الشريعة فرمما أصاب

وإن قصد العلماء من السلف الصالح ومن تبعهم فقد أخطأ .

( ٢ ) الزمر ٩

( ٣ ) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى ٢١٤/٣

( ٤ ) ( ٧ ، ٤ ) يعنى أية سورة البقرة فى السحر وهى قوله ( واتبعوا ما تتلوا الشياطين

على ملك سليمان ٠٠٠ الآية ) آية ١٠٢

( ٥ ) والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک ٨/١ وصححه وقال على شرطهما ،

وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٤٢٩/٢ ، وهو فى المصدرين بزيادة لفظة

فصدقه ، بعد قوله أو كاهنا .

( ٦ ) سنن النسائى ١١٢/٧ ، ومصنف عبد الرزاق ١٧/١١ ، والحديث مختلف

فى تصحيحه .

والحديث (١) ، واتفاق المحققين يقتضى أن يكون قد نص على هذه المسألة أئمة العلماء أو أكثرهم وأين نصوصهم على ذلك ؟ ، ثم إدخاله علم السحر فى عموم قوله تعالى ( قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ) (٢) فيه نظر لأن هذه الآية إنما دلت على مدح العالمين العلم الشرعى ، ولم قلت إن هذا منه .  
ثم ترقيه إلى وجوب تعلمه بأنه لا يحصل العلم بالمعجز إلا به ضعيف بل فاسد لأن أعظم معجزات رسولنا عليه الصلاة والسلام هى القرآن العظيم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزىل من حكيم حميد . ثم إن العلم بأنه معجز لا يتوقف على علم السحر أصلا ، ثم من المعلوم بالضرورة أن الصحابة ثقة والتابعين وأئمة المسلمين وعامتهم كانوا يعلمون المعجز ويفرقون بينه وبين غيره ، ولم يكونوا يعلمون السحر ولا تعلموه ولا علموه والله أعلم « (٣)

( ١ ) يعنى الحديث الذى ذكره وهو قوله \* من أتى عرافا أو كاهنا فقد كفر ،

وقوله \* من عقد عقدة ونفت فيها فقد سحر ، المتقدم تخريجهما .

( ٢ ) الزمر ٩

( ٣ ) تفسير ابن كثير ١ / ١٤٩

المبحث الثاني : ما يتعلق بالكهانة

\*\*\*\*\*

وكما بينا حكم السحر والساحر من الكفر ومدمه ، نأتى  
لبيان حكم الكهانه والكاهن وما يرادفها مما يعرف بالعرافة  
والتنجيم .  
إلا أنه لا بد لنا قبل الكلام فى الحكم على شىء من معرفة  
حده وتعريفه ، فقد عرف الخطابى الكاهن " بأنه الذى يدعى  
مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن " (١)  
وكذلك عرفه البغوى (٢) فقال :  
إنه الذى يخبر عن الكوائن فى مستقبل الزمان ، ويدعى معرفة  
الأسرار ومطالعة علم الغيب (٣) وقيل هو الذى يخبر عما فى  
الضمير (٤)  
وقال ابن الأثير (٥) :  
" الكاهن الذى يتعاطى الخبر عن الكائنات فى مستقبل الزمان  
ويدعى معرفة الأسرار " (٦)

- 
- (١) معالم السنن على سنن أبى داود ٢٢٥/٤  
(٢) هو الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء - أبو محمد - محدث مفسر وفقهه ،  
وكان زاهدا قانعا توفي سنة ٥١٦ هـ .  
أنظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤٨/٤ - ٤٩  
معجم المؤلفين ٦١/٤  
وفيات الأعيان ١٣٦/٢ - ١٣٧ ت ١٨٥  
(٣) شرح السنة للبغوى ١٢/١٨٢  
(٤) كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد ص ٣٣٨  
(٥) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزرى يكنى أبا السعادات  
ويعرف بابن الأثير ولد سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفى سنة ٦٠٦ هـ .  
أنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ١٤١/٤ - ١٤٣ ت ٥٥٢  
معجم المؤلفين ١٧٤/٨  
شذرات الذهب ٢٢/٥ - ٢٣  
(٦) النهاية فى غريب الحديث ٢١٤/٤ ، وانظر كتاب التوحيد مع شرحه فتح  
المجيد ص ٣٣٨

وأما العراف : فقال الخطابي :

هو الذى يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة ، وتتهم المرأة بالزنا فيعرف من صاحبها ونحو ذلك من الأمور ، (١) .

والتنجيم المنهى عنه هو :

ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التى لهم وقع وستقع فى مستقبل الزمان كأخبارهم بأوقات هبوب الرياح ووجىء المطر ، وظهور الحر والبرد وتغير الأسعار ، وما كان فى معانيها من الأمور ، يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب فى مجاريها واجتماعها واقتترانها ، ويدعون لها تأثيرا فى السفليات وأنها تتصرف على أحكامها وتجرى على قضايا موجباتها (٢)

وقال ابن تيمية :

" إن النجوم التى من السحر نوعان : أحدهما علمى وهو الإستدلال بحركات النجوم على الحوادث . . . والثانى علمى وهو الذى يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفصلة الأرضية ، " (٣)

(١) معالم السنن على سنن أبى داود ٢٢٥/٤ ، وانظر شرح السنة للبغوى

١٨٢/١٢ ، وشرح صحيح مسلم للنووى ٨٦/٥ ، وفتح المجيد ص ٣٣٨

(٢) معالم السنن ٢٢٦/٤ ، وانظر فتح المجيد ص ٣٦٥

وليس من هذا ما نسمع من إذاعة النشرات الجوية التى فيها تقدير لمعرفة

هبوب الرياح ونزول المطر ، وارتفاع درجات الحرارة أو البرود ، فإن هذا

علم له آلات ووسائل توصل إلى هذه المعرفة .

(٣) مجموع الفتاوى ١٧١/٣٥



ومن نظر في مجموع التعاريف عن الكاهن والعراف والمنجم ظهر له أنها تدل على أمر واحد هو ادعاء علم الغيب ، لكن قد يختص أحدها بأمر ، وقد يزيد بأمر هو من معانى الآخر ، فيطلق عليه اسم الآخر .

ويدل على ما قلنا تصريح العلماء بذلك

فقد قال الشيخ محمد بن هبذ الوهاب بعد أن نقل تعريف العراف :  
" وقيل هو الكاهن " (١)

وقال ابن الأثير :

" العراف : المنجم أو الحازر الذى يدعى علم الغيب " (٢)

وذكر أيضا بعد تعريف الكاهن :

أن من الكهنة من كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله  
ثم قال :

" وهذا يخصونه باسم العراف " (٣)

وقال الخطابي بعد ذكره لكهنة العرب :

" وكان منهم من يسمى عرافا " (٤) وقال :

" ومنهم من كان يسمى المنجم كاهنا " (٥) ثم ذكر ما يدل

على دخول هؤلاء في مسمى واحد ، فقال : " فالحديث (٦)

يشتمل على النهى عن إتيان هؤلاء كلهم والرجوع إلى قولهم وتمد يقهم  
على ما يدعون من هذه الأمور " (٧)

(١) كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد ص ٣٣٨

(٢) النهاية ٢١٨/٣ (٣) النهاية ٢١٤/٤

(٤) (٥) (٦) معالم السنن ٢٢٥/٤

(٧) نفس المصدر والمقصود بالحديث هو قوله صلى الله عليه وسلم " من أتى كاهنا فصدقه بما يقول ٠٠٠ الحديث "

وقال ابن تيمية :

" والعراف قد قيل أنه اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم  
ممن يتكلم في تقدم المعرفة بهذه الطرق " (١)

وقال رحمه الله :

" والمنجم يدخل في اسم العراف عند بعض العلماء وعند بعضهم  
هو في معناه " (٢)

وقال أيضا :

" والمنجم يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره ممن  
العلماء ، وحكى ذلك عن العرب ، وعند آخرين هو جنس الكاهن  
وأشراكها لآمنه فالحق به من جهة المعنى " (٣)

وبعد هذا نأتى لعقودنا وهو بيان حكم هؤلاء ، وحكم من  
ذهب إليهم وصدقهم هل يكفر أم لا فأقول وبالله التوفيق :

الذى تيسر لى من الأدلة فى ذلك هو ما نص على تكفير من  
يأتى الكهان والعرافين والمنجمين •

ومن المعروف بداهة أنه إذا كان من أتى الكهنة والعرافين وصدقهم

يكفر ، فإن الكهنة والعرافين أنفسهم يكونوا أشد كفرا ، لأنهم

المباشرون للكفر ، وما الذى أتاهمنا وصدقهم إلا مقر بصنيتهم •

على هذا فإن الأدلة على تكفير من أتى الكهنة والعرافين وصدقهم

دالة فى نفس الوقت ومن باب أولى على تكفير الكهنة والعرافين

---

( ١ ) مجموع الفتاوى ١٧٣/٣٥

وأنظر فتح المجيد ص ٣٣٨

( ٢ ) مجموع الفتاوى ١٩٣/٣٥

( ٣ ) مجموع الفتاوى ١٩٣/٣٥ - ١٩٤

ومن هذه الأدلة :

١ - ما روى عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 " من أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين  
 ليلة " (١) فهذا الحديث وإن لم يصرح فيه بالحكم بالكفر  
 على الكاهن أو العراف أو من أتاهما ، إلا أن فيه دلالة  
 على كفر الكاهن من حيث أن من سأله يعاقب بعدم قبول  
 صلاته فكيف بحال المسئول .

٢ - ومنها ما روى عن الحسن وأبى هريرة أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال " من أتى عرافا أو كاهنا فصدقه بما يقول  
 فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم " (٢)

٣ - ومنها ما روى عن أبى هريرة أيضا أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال :

" من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر  
 بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم " (٣)

٤ - ومنها رواية عمران بن الحصين (٤) أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال : " من أتى كاهنا فصدقته بما قال فقد كفر بما

أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم " .

(١) صحيح مسلم مع شرح النووي ٨٦/٥ كتاب السلام .

(٢) مسند الامام أحمد ٤٢٩/٢ ، والمستدرک على الصحيحين ٨/١  
 قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرطهما جميعا ، وأوردته الألباني في  
 صحيح الجامع ٢٢٣/٥ .

(٣) سنن الترمذی مع التحفة ٤١٩/١ كتاب الطهارة ، وسنن ابن ماجه ٢٢٠/١  
 كتاب الطهارة ، والحديث صحيح كما بينه الألباني في ارواء الغليل ٦٨/٧ -  
 ٦٩ ، وأشار إليه في صحيح الجامع ٢٢٤/٥ .

(٤) هو عمران بن الحصين - صحابي جليل ، أسلم عام خير سنة ٦٧ هـ ، وكان من  
 علماء الصحابة توفي سنة ٥٢ هـ .

أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٢٩/١ ، صفة الصفوة ١/١٦٨١ ت ٩٤

أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، (١) فهذه الأحاديث تقضى بالحكم بالكفر على من أتى الكهنة والعرافين فصدقهم ، وهذا الكفر مطلق يحتمل أن يكون عمليا أو اعتقاديا ، فإن كان هذا الآتى ممن تحققت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه كان كافرا الكفر الاعتقادى وإن لم يتحقق فيه شروط التكفير ، ولا انتفت موانعه كان كفره كفر عمل يبين له وتقام الحججه عليه .

وهذا الحكم بالكفر على المصدقين للكهنة سائخ يدل عليه الكتاب فقد قال الله تعالى ( قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيا ن يعشون ) (٢)

وقال سبحانه ( و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) (٣)

وذ هاب هو لا للكهنة وتصديقهم بما يقولون من دعوى علم الغيب فيه تكذيب لقول الله (٤) قال الحكمى :

” ومن يصدق كاهنا فقد كفر بما أتى به الرسول المعتبر “ (٥)

أما أهل الكهانة المباشرون لها ، فإنهم بصنيعهم كفار ، إذ لا يصلون إلى باطلهم ذلك من معرفة بعض الأمور الغائبة عن الناس إلا بعد موالاتهم لبعض مسترقى السمح من الجن والشياطين وكفرهم بالله (٦) .

- 
- (١) رواه البزار ، كما ذكر ذلك الهيثمى فى مجمع الزوائد ١١٧/٥ وقال رجاله رجال الصحيح خلا إسحاق بن الربيع وهو ثقة ، وانظر كشف الأستار عن زوائد البزار ٤٠٠/٣
- وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد أن أورد الحديث ” رواه البزار باسناد جيد ، انظر كتاب التوحيد مع فتح المجيد ص ٣٣٦
- (٢) النمل ٦٥ (٣) الانعام ٥٩
- (٤) انظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ٢٢١
- (٥) سلم الوصول من شرحه معارج القبول ٥٣٠/١
- (٦) أنظر فتح المجيد ٣٣٣ ، وانظر أبجد العلوم ٤٥٣/٢

فكفرهم كفر اعتقادي يلزم الحاكم المسلم أن يستتيبهم منه ، فإن تابوا وإلا قتلهم .

وقد ذكر الشوكاني في الدرر البهية أن الكاهن ممن يستحق القتل حداً وذكر شارحها صديق حسن القنوجي طعة جعل الكاهن منهم أن الكهانة نوع من الكفر ، ولا بد أن يعمل من كهانتهم ما يوجب الكفر .

قال : وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر بالأولى الكاهن إذ كان معتقداً بصحة الديانة ، (١)

وقد ذكر الشيخ حافظ الحكيم عشرة أوجه لكفر هؤلاء فقال رحمه الله " وأما كفر الكاهن فمن وجوه منها (٢) :

- ١ - كونه ولياً للشيطان إلا بعد أن تولاه قال الله تعالى ( وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ) (٣)
- ٢ - والشيطان لا يتولى إلا الكفار ويتولونه قال الله تعالى ( والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات ) (٤) وهذا وجه ثان .
- ٣ - والثالث : قوله تعالى ( يخرجونهم من النور إلى الظلمات ) (٥) أي نور الإيمان والهدى إلى ظلمات الكفر والضلالة .
- ٤ - والرابع قال تعالى ( ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسرانا مبيناً ) (٦)

(١) الروضة الندية شرح الدرر البهية ٢٩٣/٢

(٢) أنظر معارج القبول للحكمي ٥٣٤/١ - ٥٣٥

(٣) الأنعام ١٢١ (٤) البقرة ٢٥٧

(٥) نفس الآية (٦) النساء ١١٩

- ٥ - والخامس تسميته ظافوتاً في قوله عز وجل ( يريدون أن يتحاكموا الى الطافوت وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم ضللاً بعيداً ) (١) نزلت في المتحاكمين إلى كاهن جهنمي .
- ٦ - السادس قوله تعالى ( وقد أمروا أن يكفروا به ) (٢) أي بالطافوت .
- ٧ - السابع : أن من هداه الله للإيمان من الكهان كسواد بن قارب (٣) رضى الله عنه لم يأت به رثيئة بعد أن دخل في الإسلام فدل أنه لم يتنزل عليه في الجاهلية إلا بكفره وتوليه إياه حتى إنه رضى الله عنه كان يغضب إذا سئل عنه حتى قال له عز رضى الله عنه :
- ما كنا فيه من عبادة الأوثان أعظم (٤) .
- ٨ - الثامن : وهو أعظمها تشبهاً بالله عز وجل في صفاته ، ومنازعة له تعالى في ربوبيته ، فإن علم الغيب من صفات الربوبية التي استأثر الله تعالى بها ، دون من سواه فلا يسمى له شراً مفاهى ولا مشارك ( وعند مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) (٥)

(١) النساء ٦٠ (٢) نفس الآية

(٣) هو سواد بن قارب السدوسي ، له صحبة ، وقد كان كاهناً في الجاهلية

فأسلم حرك ما كان عليه توفي نحو ١٥ هـ .

أنظر ترجمته في : أسد الغابة ٢/٣٢٢-٣٢٣ ت ٢٣٢٣

الإصابة ٤/٢٩٣-٢٩٥ ت ٣٥٧٦

الأعلام ٣/١٤٤

(٤) انظر مواضع ترجمته المشار إليها قريباً .

(٥) الأنعام ٥٩

٩ - التاسع : أن دعواه تلك تتضمن التكذيب بالكتاب ، وبما

أرسل الله به رسوله .

١٠ - العاشر : النصوص في كفر من سأله عن شيء فصدقه بما

يقول ، فكيف به هو نفسه فيما ادعاه ،

وواحد من هذه الأوجه كافٍ لتحقيق شروط التكفير وانتفا "موانعه

فيحكم على الكهنة بالكفر الإعتقادي المخريج من الملة .

وكذلك المنجمون والعرافون إن كان يطبق عليهم وجه من الأوجه

الماضية ، يتحقق معه شرط التكفير وينتفى موانعه ، فإنه يحكم

عليهم بالكفر الإعتقادي .

ويشهد لذلك قول ابن تيمية " واعتقاد المعتقد أن نجما من النجوم

السبعة هو المتولى لسعده ونحسه اعتقاد فاسد ، وإن اعتقد

أنه هو المدبر له فهو كافر ، وكذلك إن انظم إلى ذلك دعواه

والإستعانة به ، كان كفرا وشركاً محضاً ، (١)

وبما يشهد لذلك أيضا تقسيم الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد

بن عبد الوهاب للتنجيم إلى ثلاثة أقسام حيث جعل أولها

" ما هو كفر بإجماع المسلمين وهو القول بأن الموجودات في العالم

السفلى مركبه على تأثير الكواكب والروحانيات وأن الكواكب فاعلة

مختارة ، (٢)

(١) مجموع الفتاوى ١٧٧/٣٥

(٢) تيسير العزيز الحميد ٤٤١

وأما حكم من أتى هؤلاء الكهنة والعرافين ، فقد ذكرنا النصوص الواردة في ذلك قريبا في حكم الكهنة والعرافين ، حيث فيها إطلاق الكفر على من أتاهم وصدقهم ، وللسلف في هذا الإطلاق أقوال :

منها ما روى في ذلك عن الإمام أحمد حيث روى عنه روايتان .

أحدهما : أنه كفر دون كفر .

الثانية : أنه يجب التوقف (١)

وهاتان الروايتان تتفقان مع النظر إلى ضوابط التكفير ،

فإن النظر في الحكم بالتكفير في هذه المسألة ينبغي على

ما يأتي (٢) :

١ - أن من أتى الكهنة ونحوهم وسألهم معتقدا صدقهم ،

وأنهم يعلمون الغيب استقلالاً من عند أنفسهم كعلم الله

فإنه يكفر .

٢ - ومن أتاهم وسألهم واعتقد صدقهم ، لكن اعتقد أن الجن

تلقى إليهم ما سمعته من الملائكة ، أو أنه بإلهام ، فصدقهم

من هذه الجهة ، فبعضهم كفره بذلك (٣) ، وبعضهم لم يكفره .

(١) انظر تيسير العزيز الحميد ص ٤١٠

(٢) انظر لهيكل الشيخ في كتاب تيسير العزيز الحميد ٤٠٩ ، فقد ذكرناه

عنه مع شنبه من التقديم والتأخير والتصريف .

(٣) وقد استدل هؤلاء بأن غالب الكهان في وقت النبوة إنما كانوا

يأخذون عن الشياطين .



٣ - ومن أتاهم فسألهم ، ولم يعتقد تصديقهم ، فهذا يلحقه الوعيد بعدم قبول صلاته أربعين ليلة كما جاء في الحديث الذى سبق ذكره (١) .

ولا يلحقه الكفر؛ ويدل على ذلك ما رواه الطبرانى عن داثة مرفوعا " من أتى كاهنا فسأله عن شئ حجبت عنه التوبة أربعين ليلة ، فإن صدقه بما قال كفر " ، (٢) ، قال الشيخ سليمان :

" فهذا - لو ثبت - نص فى المسألة لكن ما تقدم من الأحاديث يشهد له فإن الحديث الذى فيه الوعيد بعدم قبول الصلاة أربعين ليلة ليس فيه ذكر تصديقه ، والأحاديث التى فيها إطلاق الكفر مقيدة بتصديقه " ، (٣)

---

(١) أنظر ص ٤٣٤

(٢) رواه الطبرانى كما جاء ذلك فى مجمع الزوائد ١١٨/٥ ، وقد نقل الشيخ

سليمان بن عبد الله فى تيسير العزيز الحميد ص ٤٠٩ عن المنذرى أنه

قال ضعيف ، وقال الألبانى فى ضعيف الجامع ١٤٧/٥ ضعيف جدا .

(٣) تيسير العزيز الحميد ٤٠٩ - ٤١٠

## الفصل الرابع

### بعض الأعمال الصوفية

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : تفضيل الأولياء على الأنبياء .
- المبحث الثاني : اعتقاد أن للشرعة باطنا وظاهرا .
- المبحث الثالث : الإستغناء عن الشرعة والخروج عنها .
- المبحث الرابع : الإعتقاد بانقطاع التكليف .



### الفصل الرابع : بعض الأفعال الصوفية

للتصوف من البدع التي أصيب بها المسلمون ، وأعان عليها أعداء الإسلام ليصلوا إلى أغراضهم عن طريق المسلمين أنفسهم ، ولهذا فإن الباحث في التصوف ونشأته يجد أن جذوره تعود إلى أديان كافرة كالهندوكية والمجوسية والنصرانية (١) .

والذي يهمننا ويتعلق بموضوعنا هو دراسة بعض الأعمال التي يقدم عليها بعض الصوفية فتوصلهم إلى الكفر ، وهي كثيرة إلا أنني اخترت منها ما كان بمثابة القواعد الرئيسية لغيرها وسوف أجعل ذلك في مباحث .

#### المبحث الأول : تفضيل الأولياء على الأنبياء

أولها : تفضيلهم من يزعمون أنهم أولياء على الأنبياء ، وادعواؤهم أن الأنبياء تابعون في الولاية ومعرفة الله لخاتم الأولياء وأخذون من مشكاته (٢) .

فمن أقدم على هذا التفضيل ، بعد أن علم الحق فهو كافر كفراً اعتقادياً ، ومن أقدم عليه من جهل وتقليد كان عليه كفراً فيبين له ما هو فيه من الكفر والضلال ، وتقام عليه الحجة فإن تاب وإلا حكم بكفره الكفر الاعتقادي .

(١) أنظر الشفا ٢/٢٨٢

(٢) فصول الحكم مع شرح اللطائف ص ٤٢

وانظر مجمع الفتاوى ٢/٢٠٧ ، ٢٢١



ومما علق به شيخ الإسلام على كلام ابن عيسى قوله :  
 " ففى هذا الكلام من أنواع الإلحاد والكفر وتنقيص الأنبياء والرسل  
 ما لا تقوله لا اليهود ولا النصارى . . . وكذلك ما ذكره هنا من أن  
 الأنبياء والرسل تستفيد من خاتم الأولياء الذى بعدهم - وهو  
 مخالف للعقل فإن المتقدم لا يستفيد من المتأخر - ومخالف للشرع  
 فإنه معلوم بالإضطرار من دين الإسلام أن الأنبياء والرسل أفضل من  
 الأولياء الذين ليسوا أنبياء ولا رسلا ، (١)

وقال فى مكان آخر " فليتدبر المؤمن هذا الكفر القبيح درجة  
 بعد درجة ، (٢)

وقال أيضا :

" وقد تبين أن فى هذا الكلام من الكفر والتنقيص بالرسل والإستخفاف  
 بهم والغضب منهم ، بل والكفر بهم وبما جاؤوا به ما لا يخفى على  
 مؤمن " (٣)

وذكر رحمه الله أنه حينما " لم يمكنهم أن يجعلوا بعد النبى ه لى  
 الله عليه وسلم نبيا ورسولا لكونه كفرا ظاهرا زعموا أنه إنما  
 تنقطع نبوة التشريح ورسالته يعنى وأما نبوة التحقيق ورسالة التحقيق  
 وهى الولاية عندهم فلم تنقطع وهذه الولاية عندهم هى أفضل من  
 النبوة والرسالة ، ولهذا قال ابن عيسى فى بعض كلامه :

فويق الرسول ودون الولي (٤)

مقام النبوة فى برزخ

(١) مجموع الفتاوى ٢٢٠/٢

(٢) " " ٢٣١/٢

(٣) " " ٢٤٠/٢

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢٢١/٢

ثم رد هذه المزاعم الباطلة والقول الشنيح ، وأنه لم يقل بوجود خاتم الأولياء أحد من المعروفين قبل هؤلاء ، إلا الحكيم الترمذى (١) وأن قوله خطأ ولفظ متناقض ومخالف للكتاب والسنة والاجماع ، وبين أن خير القرون هو قرن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن أفضل الأولياء من هذه الأمة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأمثالهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كما ثبت ذلك فى الأحاديث الصحيحة والنصوص المشهورة (٢) . . . إلى أن قال رحمه الله . . . ولفظ خاتم الأولياء لا يوجد فى كلام أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ، ولا له ذكر فى كتاب الله ولا سنة رسوله ، وموجب هذا اللفظ أنه آخر مؤمن فإن الله يقول ( أَلْأَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) (٣) الآية فكل من كان مؤمنا تقيا كان لله وليا . . . وإذا كان خاتم الأولياء آخر مؤمن تقى فى الدنيا فليس ذلك الرجل أفضل الأولياء ولا أكملهم ، بل أفضلهم وأكملهم سابقوهم الذين هم أخص بأفضل الرسل من غيرهم ، فإنه كلما كان الولي أعظم اختصاصا بالرسول وأخذاً عنه ، وموافقة له كان أفضل ، إذ السائى لا يكون وليا لله إلا بمتابعة الرسول باطنا وظاهرا ، فعلى قدر المتابعة للرسول يكون قدر الولاية لله ، (٤)

(١) هو محمد بن على بن الحسن بن بشر أبو عبد الله المعروف بالحكيم الترمذى صوفى من أهل ترمذ ، نفى منها بعد أن شهد عليه أهلها بالكفر ، وقيل أنهم باتباع طريقة الصوفية فى الإشارات ودعوى الكشف ، وقيل فضل الولاية على النبوة توفى سنة ٣٢٠ هـ .  
أنظر ترجمته فى : الاعلام ٢٧٢/٦ ، لسان الميزان ٣٠٨/٥ تأكد كشف الظنون ١/٣٨

(٢) أنظر مجموع الفتاوى ٢/٢٢٢-٢٢٣ (٣) يونس ٦٢

(٤) مجموع الفتاوى ٢/٢٢٤-٢٢٥ ، ٤٤٤/١١

ثم نقل رحمه الله بعض المزاعمهم الباطلة التي يسمونها أدلة على فضل السولى على النبى ورد عليها .

ومن هذه المزاعم ما ذكره صاحب الفصوص أن خاتم الأولياء يأخذ عن الله بلا واسطه ، والنبى يأخذ بواسطة الملك ، ولهذا صار خاتم الأولياء أفضل عندهم من هذه الجهة ، (١) ورد عليهم بأن هذا باطل وكذب فإن السولى لا يأخذ عن الله إلا بواسطة الرسول إليه ، ولو كان محدثا قد ألقى إليه شئ وجب عليه أن يزنه بما جاء به الرسول من الكتاب والسنة (٢) ، وقد عرف أن الأخذ عن الله والكلام منه لخلق لا يكون إلا بأحدى ثلاث كما نص عليه قوله تعالى ( وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء إنه على حكيم ) (٣) فأما الكلام من وراء حجاب ولرسال الملائكة فهو خاص بالأنبياء ، وأما الثالثة وهى الإيحاء ، وإن كان فيها نصيب للسولى إلا أنه لا بد عند حصولها من عرضها على الكتاب والسنة (٤) ، وذلك لما عرف أن الإيحاء أنواع ومنها وسوسة الشيطان وتزيينه الشرفى نفس الإنسان كما يقول تعالى ( وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم ) (٥) وقوله ( وكذلك جعلنا لكى نبى عدوا شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ) (٦)

( ١ ) أنظر فصوص الحكيم شرح القاشانى ص ٣٨-٣٩ ومجموع الفتاوى ٢٢٨/٢

( ٢ ) أنظر مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢

( ٣ ) الشورى ٥١ ( ٤ ) انظر مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢

( ٥ ) الأنعام ١٢١ ( ٦ ) الأنعام ١١٢

ثم إن " الأولياء " الذين قامت عليهم الحجة بالرسول لا يأخذون طم الدين إلا بتوسط رسول الله إليهم . . . . . ولن يصلوا في أخذهم عن الله إلى مرتبة نبي أو رسول فكيف يكونون آخذين عن الله بلا واسطه ، ويكون هذا الأخذ أملا ، وهم لا يصلون إلى مقام تكليم موسى ، ولا إلى مقام نزول الملائكة عليهم كما نزلت على الأنبياء ، ، (١)

ومن مزاعمهم الباطلة في التفضيل أيضا " دعواهم أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من بعض الوجوه ، ، (٢)

وهي فرية عظيمة لا يقدم عليها إلا من فقد الإيمان ، ولهذا أطلق عليها شيخ الإسلام ابن تيميه أنها كفر صريح (٣) وقد استشهدوا لباطلهم " على تفضيل غير النبي عليه بقصه عمر ، وتأبير النخل فهل يقول مسلم إن صر كان " أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم برأيه في الأسرى ؟ أو أن الفلاحين الذين يحسنون صناعة التأبير أفضل من الأنبياء في ذلك ، ، (٤)

ونعود إلى رد ابن تيميه على كفرات ابن عربي حيث نقل عنه قوله بأن تمثيل النبي صلى الله عليه وسلم لختم الرسالة ببيت أكمل بناؤه إلا موضع لبنة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم رآها لبنة واحدة ، وأن خاتم الأولياء يراها لبتين ، وأن ذلك لفضله حيث كان متبعاً لشرع خاتم الرسل في الظاهر وآخذ عن الله في الباطن (٥) .

(١) مجموع الفتاوى ٢/٢٢٨-٢٢٩

(٢) انظر الفصوص ص ٤٢ ، ومجموع الفتاوى ٢/٢٣١

(٣) " " ٢/٢٣١

(٤) مجموع الفتاوى ٢/٢٣١

(٥) انظر ما قدمناه من كلام ابن عربي ص ٤٤٣



ثم بين رحمه الله أن كلام ابن عربي هذا يتضمن أن العلم نوعان :  
أحدهما : علم الشريعة وأنه فيه مساو للنبي حيثما أتى عن الله ككلامه الذي ،  
ولهذا رأى النبي لبنة واحدة ، وهذا أيضا يراها وهي  
اللينة الفضية (١) .

والثاني : علم الحقيقة وقد ادعى أنه فيه فوق الرسول كما قال  
هو موضع اللينة الثانية الذهبية ، وذلك لما ناله من  
علم الباطن حيث أخذ من المعدن الذي أخذ منه  
المك الذي يوحى به إلى الرسول (٢) .

وقد عقب رحمه الله على التضمن الأول :  
بأن فيه من الإلحاد ما لا يخفى على من يؤمن بالله ورسوله إذ  
فيه ادعاء أنه أوتى مثل ما أوتى رسل الله ، وأنه يوحى إليه  
ولم يوحى إليه شيء وأن رسل الله وطمهم بمنزلة معلمي الطب  
والحساب والنحو وغيرها إذا عرفه غيرهم ساواهم وشاركهم في  
العلم ، ولم يكن لهم فضل الوساطة بين الله وعباده .

ثم بين حكم هذا فقال :  
\* وهذا الكفر يشبه كفر مسيلمة الكذاب ونحوه ممن يدعى أنه  
مشارك للرسول في الرسالة ، (٣)

وعقب على التضمن الثاني :  
بأن الكفر فيه فوق دعوى مسيلمة الكذاب فإن مسيلمة لم يدع  
أنه أعلى من الرسول في فهم من العلوم الإلهية ، وهذا ادعى  
أنه فوقه في العلم بالله .

(١-٢) انظر مجموع الفتاوى ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦

(٣) مجموع الفتاوى ٢/٢٣٥

ثم قال رحمه الله بعد ذلك :

" فإن فهمت ما أشرت به فقد حصل لك العلم النافع ، ومعلوم أن هذا الكفر فوق كفر اليهود والنصارى فإن اليهود والنصارى لا ترضى أن تجعل أحدا من المؤمنين فوق موسى وهيسى ، وهذا يزعم أنه هو وأمثاله ممن يدعى أنه خاتم الأولياء أنه فوق جميع الرسل ، وأعلم بالله من جميع الرسل " (١)

ولما كان الكفر ملء واحدة فإن الغلاة من المتصوفة وإن اختلفت طرقهم وتنوع شيوخهم إلا أن ضلالتهم تلتقى وكفرياتهم تتفق، فإن أتباع من يدعى يونس القتات أو القتاتى الذين يدعون أن يونس هذا يخلص مرديه من سوء الحساب وأليم العذاب يوم القيامة يدعون أن هناك مرتبة أعظم من النبوة وهى ختم الولاية ، وهم بذلك يتفقون مع ابن عربى واتباعه فى هذا الكفر (٢)

وقد حكم ابن تيمية على هؤلاء بالكفر ثم استتابهم منه فإن تابوا وإلا قتلوا لأنهم بذلك قد فعلوا شيوخهم على النبى محمد صلى الله عليه وسلم (٣) .

وقد ذكر الملا على القارى من المسائل التى أحقها بشرحه للفقهاء الأكبر مسألة قال فيها :

(١) مجموع الفتاوى ٢٣٦/٢

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٠٤/٢ - ١٠٥

(٣) " " " ١٠٥/٢ ، ٤٢٢/٣

” ومنها أن الولي لا يبلغ درجة النبي لأن الأنبياء عليهم السلام معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة مكرمون بالوحى حتى فى المنام ومشاهدة الملائكة الكرام مأمورن بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنعام بعد الإتيان بكالات الأولياء العظام فما نقل عن بعض الكثرافية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر وضلال والحاد وجهالة “ (١)

وقد أحسن الملا فى كلامه السابق إلا أنه بعد هذا حان أن يؤول بعض أقوال الصوفية فى ذلك ويبرئهم فقال ” نعم قد يقع تردد فى أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية بعد القطع بأن النبي متصف بالنبوة ، وأنه أفضل من الولي الذى ليس بنبي “ (٢) ثم ذكر القولين فى هذا .

وقد فغل القائلون بهذا أنه يلزم منه أحد أمرين :  
أما التفضيل بين الولي الذى ليس بنبي والنبي ، وإما التفضيل بين الأنبياء ، وكلاهما محذور .

ولهذا فإنه لا حاجة إلى المحاولة والتعسف لفهم كلام الصوفية فى هذا وتأويله عن ظاهره الباطل .

---

( ١ ) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ١٨٢

( ٢ ) “ “ “ “ “ “ ص ١٨٢

## المبحث الثاني : اعتقاد أن للشرعة باطنا وظاهرا

=====

إن مما يتفرع من القول بتفضيل بعض الأولياء على الأنبياء<sup>١</sup> اعتقاد بعض الصوفية بأن للشرعة باطنا وظاهرا ، وهو ما يعبرون عنه في كتبهم بالحقيقة والشرعة ، فيدعون أن شيوخهم يصلون إلى الحقيقة وأن من ينقدهم ويضلّهم إنما هو من أهل الشرعة ولو عرف الحقيقة لفهم ما يقولون .

وذلك لزعمهم أنهم يأخذون من الله مباشرة ، وأنه يكشف لهم الغيب وزعم بعضهم أن الله يحلّ فيهم فيصبح تصرفهم هو تصرف الله ، تعالى الله عن ذلك وكل هذه المزاعم تخرجهم من دين الله قال القاضي عياض رحمه الله " من ادعى مجالسة الله والعروج إليه ومكالمته أو خلوصه في أحد الأشخاص كقول بعض المتصوفة والباطنية والنصارى والقرامطة . . . فهو كافر بلا ريب " (١) وقال شيخ الإسلام في هؤلاء :

وبالجملة فعلم الباطن الذي يدعون ، مضمونه الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، بل هو جامع لكل كفر ، (٢) وقال في موضع آخر " فإن كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر والردة ، وهم أعظم كفرا وردة من كفر أتباع مسيلمة الكذاب ونحوه من الكذابين فإن أولئك لم يقولوا في الإلهية والرسوبية والشرايع ما قاله أئمة هؤلاء " (٣)

(١) الشفا ٢/٢٨٣

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٥/٣٥

(٣) " " ١٣٩/٣٥

وقال أيضا وهو يتحدث عن القرامطة (١) :

"فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة أكفر من اليهود والنصارى وأما في الظاهر فيدعون الإسلام ، بل وإيصال النسب إلى العترة النبوية ، وطم الباطن الذي لا يوجد عند الأنبياء والأولياء وأن إمامهم معصوم ، فهم في الظاهر من أعظم الناس دعوى بحقائق الإيمان وفي الباطن من أكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين قال تعالى ( ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء ) ومن قال شأنزل مثل ما أنزل الله (٢) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا " (٣)

أقول :

ومن ذكرنا من الصوفية كثير منهم يدعون هذه الأمور كلها - الإدعاء للإسلام وإدعاء النسب الشريف ، وإدعاء الفضل على الأنبياء كما سبق أن بيناه في المبحث الماضي .

ولقد خصص شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة (٤) في الكلام عن الظاهر والباطن بين فيهما ما يتعلق بهذه المسألة من جوانب كثيرة من ذلك أنه ذكر أن طم الباطن إن أريد به ما يبطن عن أكثر الناس فهو نوعان :

(١) وقد تبين من كلام القاضي عياض وشيخ الإسلام أن بعض الصوفية يتفقون مع

القرامطة في هذه الكفرات .

(٢) الأنعام ٩٣ (٣) مجموع الفتاوى ١٤٣/٣٥

(٤) هذه الرسالة تسمى ( رسالة في طم الباطن والظاهر ) وهي مطبوعة

ضمن مجموع الفتاوى ٢٣٠/١٣ ، ضمن الرسائل المنيرة ٢٢٩/١

أحدهما : باطن يخالف العلم الظاهر .

والثاني : لا يخالفه ،

وأن الأول باطل وصاحبه مخطئ إما ملحد زنديق وإما جاهل ،

وأن الثاني قد يكون حقا وقد يكون باطلا (١)

وقد ذكر رحمه الله الإرتباط بين الصوفية والقرامطة الباطنية ،

فيذكرنا إليه قريبا (٢) فقال " وأما الباطن المخالف للظاهر

فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة والإسماعيلية والنسورية وأمثالهم

ممن وافقهم من الفلاسفة وفلاة المتصوفة والمتكلمة ، " (٣)

وقال " وقد دخل في كثير من أحوال هؤلاء كثير من المتكلمين

والمصوفين ، " (٤)

فبين رحمه الله أن الجملة من المتصوفة تابعون للقرامطة في القول

بعلم الباطن والقول بعلم الباطن الذي هو خلاف علم الظاهر

صاحبه إما أن يكون قائلًا بهذا معتقدا له بعد وضوح الحق لديه

فهو كافر الكفر الاعتقادي المخرج من الملة وإما أن يكون قائلًا به

عن جهل فيطلق عليه أنه كافر ويبين له الحق وتقام عليه الحجة

فإن رجع وإلا حكم بكفره الكفر الاعتقادي .

ووجه الحكم بالكفر على هؤلاء أن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب

في كل الأمم ليبين بواسطتها شرعه ، فوعد من آمن بها بالجنة ،

وتوعد من كفر بها بالنار ، فالتخذ لطريق غير هذه الشريعة

كافر من أهل النار .

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٣/٢٣٥-٢٣٦ ، والرسائل المنيرة ١/٢٢٢

(٢) أنظر الصفحة الماضية .

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٢٣٦ ، والرسائل المنيرة ١/٢٢٢

(٤) " " ١٣/٢٣٧ ، " " ١/٢٢٣

وبهذا يظهر ما ذكره شيخ الإسلام مستق أن القول بوجود علم  
بواطن غير الشريعة الواضحة في الكتاب والسنة كفر باتفاق  
المسلمين ، بل حتى عند اليهود والنصارى ، لأن معناه أن للكتب  
المنزلة من الله على رسله بواطن تخالف ما عند المؤمنين  
بها من الأوامر والنواهي والأخبار (١) .

---

(١) أنظر مجموع الفتاوى ١٣٢/٣٥ - ١٣٣

المبحث الثالث : الإستغناء عن الشريعة والخروج عنها

\*\*\*\*\*

ومن سلسلة متاهات بعض الصوفية فى التفضيل قولهم بأنه يجوز الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وأنه يجوز أن يتخذ طريق إلى الله غير اتباع النبى صلى الله عليه وسلم ويستدلون على ذلك بقصة موسى والخضر (١) .

واحتجاجهم بذلك من وجهين :

أحدهما : أنهم يقولون إن الخضر كان مشاهدا لإرادة الربانية الشاملة والمشيئة الإلهية العامة ، وهى الحقيقة الكونية ، فلذلك سقط عنه الملام فيما خالف فيه الأمر والنهى الشرعى (٢) .

ولهذا كان يُقدم بعضهم على ترك بعض الفرائض وفعل بعض المعاصى ولا يرون أن ذلك إخلالا بدينهم لأنهم كما يزعمون قد سقط عنهم الملام .

الثانى : أنهم يقولون أن من الأولياء من يسوغ له الخروج عن الشريعة ومتابعة النبى ، كما خرج الخضر عن متابعة موسى ، وذلك لما يكون للولى من المكاشفة والمخاطبة التى يستغنى بها عن متابعة الرسول فى عموم أحواله أو بعضها (٣) .

(١) وهى التى ورد ذكرها فى القرآن فى قوله تعالى فى سورة الكهف (فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وطمناها من لدنا علما ، قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدا . . . . . الى قوله تعالى . . . وما فعلته عن أمرى ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبيرا )

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٠/١١ ، وانظر مصرع التصوف للبقاعى ص ٢١

(٣) ، ، ، ٤٢٢/١١



ولقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الفرية فى مواضع كثيرة  
من كتبه وفتاويه ورد عليها بناحيتين :

أحدهما : أن موسى لم يكن مبعوثا إلى الخضر ، ولا كان يجب  
على الخضر اتباعه ، وذلك لأن الأنبياء كانوا يُبعثون إلى  
أقوامهم خاصة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم  
" وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى  
الناس عامة " (١)

وما جاء فى الحديث " أن موسى لما سلم على الخضر  
قال " وأنتى بأرضك السلام ؟ قال : أنا موسى ،  
قال : موسى بنى إسرائيل ؟ قال : نعم أتيتك  
لتعلمنى مما علمت رشيدا ، قال يا موسى : إنى على  
علم من علم الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم من سنن  
علم الله علمك الله لا أعلمه . . . الحديث " (٢)  
فقول " وأنتى بأرضك السلام " ، وسؤال موسى هل  
هو موسى بنى إسرائيل أم لا ، دليل على اختلاف قوم  
موسى عن قوم الخضر (٣) .

والثانية : أن قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة ، بل الأمور  
التي فعلها تباح فى الشريعة إذا علم العبد أسبابها  
كما علمها الخضر ، ولهذا لما بين أسبابها لموسى  
وافقه على ذلك ، ولو كان مخالفا لشريعته لم يوافقه بحال (٤) .

- 
- (١) صحيح البخارى مع الفتح ٤:٦/١ كتاب التيمم .  
(٢) " " " " ٤٣٢/٦ كتاب أحاديث الأنبياء .  
(٣) انظر الفكر الصوفى ص ١٣٢  
(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢/٢٣٤ ، ١١/٦٠٧ ، ١٣/٢٦٦  
وانظر الفكر الصوفى ص ١٣٠



ومنها : قول القاضي عياض :

” من ادعى النبوة لنفسه أو جوز اكتسابها والبلسوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة المتصوفه وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يستدع النبوة أو أنه يصعد إلى السماء ويدخل الجنة ويأكل من ثمارها ، ويعانق الحور العين ، فهو لا كلهم كفار مكذبون للنبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ومنها : قول ابن تيميه :

من اعتقد أن أحدا من أولياء الله يكون مع محمد صلى الله عليه وسلم كما كان الخضر مع موسى عليه السلام فإنه يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه . . . . ومن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج من شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله ، (٢) .

ومنها : قوله ” ابن مبن اعتقد أن النبي ربهنا لا خلوصا لا يحتاجون إلى متابعة محمديته صلى الله عليه وسلم . . . فهو كافر مرتد عن الإسلام باتفاق أئمة الإسلام ، (٣) .

ومنها : قوله ” ومن ادعى أن له طريقا إلى الله يوصله إلى رضوان الله وكرامته وثوابه غير الشريعة التي بعث بها رسوله فإنه أيضا كافر يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، (٤) .

---

(١) الشفا ٢/٢٨٥-٢٨٦

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤٢٢ ، ٥٩/٢٧ ، ٣١٨/٤

(٣) ” ” ١٠/٤٣٤ - ٤٣٥

(٤) ” ” ١١/٦٠٧ ، ٣/٤٢٢ ، ٢٤/٣٣٩ ، ٢٧/٥٩

وذكر رحمه الله أن هذه المزاعم من عظيم الجهل والضلال بل من عظيم النفاق والكفر والإلحاد (١) .

وأن هذه الكفرات منها ما يكون من جنس كفر اليهود والنصارى ، ومنها ما يكون أعظم ، ومنها ما يكون أخف بحسب أحوال أصحابها (٢) وقد عقد رحمه الله فصلاً (٣) في الإكتفاء بالرسالة ، والإستغناء باتتباع النبي صلى الله عليه وسلم عن اتباع غيره <sup>اتباعاً</sup> عاماً ، ويبين الأدلة في ذلك وأن أى مخلوق إن أطيع فإنما يطاع فيما هو تباح لطاعة الله ورسوله .

ومن قول ابن القيم " ومن ظن أنه يستغنى عما جاء به الرسول بما يلقي في قلبه من الخواطر والهواجس فهو من أعظم الناس كفراً ، وكذلك إن ظن أنه يكتفى بهذا تارة وهذا تارة ، فما يلقي في القلوب لا عبرة به إلا التفات إليه إن لم يعرض على ما جاء به الرسول ويشهد له بالموافقة وإلا فهو من إلقاء النفس والشيطان " (٤)

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ،

(٢) " " " ٣٣٩/٢٤ - ٣٤٠

(٣) انظر لهذا في ج ٦٦/١٩ من مجموع الفتاوى

(٤) إغاثة اللهفان ١٢٣/١

### المبحث الرابع : الإعتقاد بانقطاع التكليف

\*\*\*\*\*

ومن ادعاءات بعض الصوفية الباطلة التي يكفر من اعتقد بها أن العبادة تنقطع متى حصل للعبد اليقين من العلم والمعرفة بالله أو حصل له حال تصوفى ويحتجون بقوله تعالى ( واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ) (١) ، فإذا وصل أحدهم إلى ذلك استحل ترك الفرائض وارتكاب المحارم ، ولم يجب عليه حينئذ التمسك بالشرع وتعاليمه ، ويستشهدون على ذلك بقصة موسى والخضر (٢) وقد ذكر ابن القيم من اعتقاداتهم فى ذلك أن منهم من يعتقد أن العشق إذا بلغ بالعاشق منهم إلى حد يخاف معه التلف فإنه يباح له وطء معشوقة. تجب للضرورة ، وحفظ النفس (٣) ومن هذا ما نقله ابن تيمية فى مواضع كثيرة من كتبه وفتاويه من استحلالهم نكاح المحارم ، والخلوة بالنساء والمردان ومباشرتهم ، وشربهم للخمر وتركهم الصلاة والصوم ، وغير ذلك من ترك الأوامر وارتكاب المناهى ، وادعاءهم أن هذا كله قد أصبح جائزا لهم لبلوغهم الحال (٤) .

ولعل مما ترتب على هذا والله أعلم الإعتقاد الفاسد بين بعض الصوفية أن بعض الشيوخ المجانين ، والذين يكونون فى المقابر والمزابيل وبعض القذرين لا يتوضئون ، ولا يغتسلون ولا يصلون قد يكونون أولياء لله وأن هذه الحال التى هم فيها

(١) الحجر ٩٩

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٤١٧/١١ - ٤١٨

(٣) اغائة اللهفان ١٤٧/٢ (٤) انظر مجموع الفتاوى ٤٠٣/١١ - ٤٠٦ وانظر انكار البدع والحوادث لابي شامه ٢٥

ولأن صرفت الناس عنهم واستهانوا بهم واستقذروهم إلا أنهم عند  
الله عظماء فضلاء .

وهذا كله لأن العبادة عندهم لها حد ، وهو حصول الحال  
أو المعرفة الكاملة بالله ، فلا يتورعون أن يقولوا بأن هؤلاء ربما  
وصلوا إلى ذلك الحال فلم يبق عليهم تكليف بعبادة أو طهارة  
أو صلاة ، فإن الغاية التي يبحث عنها الناس قد أدركوها .  
هذا بعض الشيء من متهافتات بعض المتصوفة في الإعتقاد بانقطاع  
التكليف وسواء أذكر فيما يأتي بعض أقوال أهل العلم في الحكم  
على مدعى هذه الفرية ، وبيان ضلال أصحابها .

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" ومن هؤلاء من يحتج بقوله تعالى ( واعبد ربك حتى يأتيك  
اليقين ) (١) ، ويقول معناها : اعبد ربك حتى يحصل لك العلم  
والمعرفة ، فإذا حصل ذلك سقطت العبادة . وربما قال بعضهم  
أعمل حتى يحصل لك حال ، فإذا حصل لك حال تصوفى سقطت  
عك العبادة ، وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من  
المعرفة والحال استحل ترك الفرائض وارتكاب المحارم ، ثم  
قال بعد ذلك " وهذا كفر " (٢)

وقال بعد ذلك بيسير " ومن هؤلاء من يظن أن الإستمساك بالشرعة  
أمرا ونهيا إنما يجب عليه ما لم يحصل له من المعرفة أو الحال  
فإذا حصل له لم يجب عليه حينئذ الإستمساك بالشرعة النبوية بل  
له حينئذ أن يمشى مع الحقيقة الكونية القدرية ، ←

(١) الحجر ٩٩

(٢) مجموع الفتاوى ٤١٧/١١

أو يفعل بمقتضى ذوقه ووجدته وكشفه ورأيه من غير اعتصام بالكتاب والسنة، ثم قال بعد **هؤلاء** "وهؤلاء منهم من يعاقب بسلب حاله حتى يصير منقوصا عاجزا محروما ومنهم من يعاقب بسلب الطاعة حتى يصير فاسقا، ومنهم من يعاقب بسلب الإيمان حتى يصير مرتدا منافقا، أو كافرا ملعونا" (١)

وقال فى موضع آخر :

"ومن ظن أن أحدا من هؤلاء الذين لا يؤدون الواجبات ولا يتركون المحرمات سوا" كان عاقلا أو مجنونا أو مولها أو متولها فمن اعتقد أن أحدا من هؤلاء من أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين، وجنده الغالبين السابقين المقربين والمقتصدى الذين يرفع الله درجاتهم بالعلم والإيمان مع كونه لا يؤدى الواجبات ولا يترك المحرمات كان المعتقد لولاية مثل هذا كافرا مرتدأ عن دين الإسلام **فهم هؤلاء** أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٢)

وقال ابن القيم رحمه الله فى معرض رده على هؤلاء " . . . لا كما يظنه بعض الملاحده المنتسبين إلى الطريق حيث قال :

القرب الحقيقى تنقل العبد من الأحوال الظاهرة إلى الأعمال الباطنة ويريح الجسد والجوارح من كد العمل .

(١) مجموع الفتاوى ٤١٨/١١

(٢) مجموع الفتاوى ٤٣٢/١٠

ثم قال رحمه الله بعد ذلك " وهؤلاء أعظم كفرا وإحسانا حيث  
عطلوا العبودية وظنوا أنهم استغنوا عنها بما حصل لهم من  
الخيالات الباطلة التي هي من أماني النفس وخدم الشيطان . . .  
وقال : وقد صرح أهل الاستقامة وأئمة الطريق بكفر هؤلاء  
فأخرجوهم من الإسلام ، وقالوا لو وصل العبد من القرب إلى  
أعلى مقام يناله العبد لما سقط منه من التكليف مثقال ذرة .  
أى ما دام قادرا عليه ، " (١)

وقال الملا على القارى :

" ذهب بعض أهل الإباحة إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة  
وصفا قلبه من الغفلة واختار الإيمان على الكفر سقط عنه الأمر  
والنهي ، ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر .  
وذهب بعضهم إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة ، وتكون  
عباداته التكبير وتحسين الأخلاق الباطنة ، ثم قال بعد هذا  
" وهذا كفر وزندقه وضلالة وجهالة ، " (٢)  
وقال أبو الحسن الواحدى (٣) المفسر رحمه الله :

---

(١) مدارج السالكين ١١٨/٣ - ١١٩

(٢) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ١٨٣

(٣) هو على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى - أبو الحسن - كان استاذ

عصره فى النحو والتفسير توفى سنة ٤٦٨ هـ .

انظر ترجمته فى : وفيات الاعيان ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ ت ٤٣٨

معجم المؤلفين ٢٦/٧

شذرات الذهب ٣/٣٣٠



” صنف أبو يزيد الرحمن السلمى (١) حقائق التفسير (٢) ، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر “ (٣)

فهو لا ” مجموعة من العلماء قد نقل عنهم الحكم بالكفر والضلال والزندقة على من ادعى انقطاع التكليف بحصول المعرفة باللّه أو الحال الصوفية .

ومن المناسب أن نشير في ختام هذا المبحث إلى أن من الصوفية من فسّر حصول اليقين وانقطاع التكليف بما هو أهون مما مضى مع ما فيه من الخطأ والضلال فقالوا ” إن العبد السالك إذا بلغ مقام المعرفة سقط عنه تكليف العبادة ، ويفسرون سقوط التكليف بأن المعارف تصد رتبته العبادة بلا كلفة ومشقة بل يتلذذ بالعبادة وينشرح صدره بها ، ويحكّمين لذلك أقوالاً منها <sup>قول</sup> بعض المشايخ الدنيا أفضل من الآخرة لأنها دار الخدمة والآخرة دار النعمة ، ومقام الخدمة أولى من مرتبة النعمة ، ومنها أنهم يقولون أنه حكى عن علي رضي الله عنه أنه قال :

لو خيرت بين المسجد والجنة لأخترت المسجد لأنه حق الله سبحانه ، والجنة حشة النفس .

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمى النيسابورى - أبو

عبد الرحمن - صوفى محدث مفسر من مصنفاته الفتوة ، وطبقات الصوفية ،

وحقائق تفسير القرآن ولد سنة ٣٢٠ وقيل ٣٢٥ هـ وتوفى سنة ٤١٢ هـ .

أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٨-٢٤٩ ت ٧١٧

تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٦-١٠٤٧ ت ٩٦٣

معجم المؤلفين ٢٥٨/٩

(٢) والظاهر من كلام الواحدى أنه قد اطلع على هذه الحقائق فرآها من النوع الذى تكلمنا عنه ولهذا حكم على من اعتقد أنها تفسير للقرآن بالكفر .

(٣) فتاوى ومسائل ابن الصلاح ١/١٩٧ ، وأنظر الرسائل المنيرية ٤/٢٩

وهذه ضلالات أملاها الشيطان عليهم ، وقد توصل الكثير منهم

إلى الكفر ومخالفة الشرع .

إذ المعروف عند السلف أن العمل بأوامر الله والإنتها عن نواهيه كلها تكليف من الله لعباده يطلب منهم امتثالها فمن امتثل أدخله الله الجنة ومن لم يمتثل أدخله الله النار .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الله أن يعينه على ذكره وشكره وحسن عبادته ، وقد أمر قوما شددوا على أنفسهم في العبادة بالتخفيف عليها ، ولما جاءه أحد الصحابة وذكر له أنه يريد صيام الدهر نهاه عن ذلك ودعاه أن يصوم ما يستطيع فما زال يتردد على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصوم أكثر حتى بلغ إلى أن يصوم يوماً ~~ويومين~~ يوماً فلما كان كما يزعم هؤلاء أن العبد يصل إلى درجة لا يشعر للعبادة بكلفة على نفسه ولا يتعب ~~لأنه~~ النبي صلى الله عليه وسلم لهؤلاء بأن يتلذذوا بتلك العبادات ، ثم إن طلب الرسول العون على العبادة دليل على كونها كلفة يطلب العبد العون عليها .

ثم إنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه بلغ هذه المرتبة وهم

أفضل الأولياء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن هذه الضلالات الصوفية ظن بعضهم أنه يستغنى عن النوافل

وهو ظن مغبون صاحبه منقوص جاهل ضال خاسر (١) .

وهذا لا بد فيه من التعميل فإن كان يعنى بالإستغناء أنه

بامتثاله أمر الله بأداء الفرائض قد أدى ما وجب عليه وأتقنه ،



الفصل الخامس

أعمال كفرية مختلفة

-----

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : موالات الكافرين .
- المبحث الثاني : الطواف بالقبور والإغتاشة بأهلها والذبح لهم .
- المبحث الثالث : السجود لغير الله .
- المبحث الرابع : الرضا بالكفر أو الشرك .
- المبحث الخامس : أعمال يظهر منها الإستهزاء بالدين .
- المبحث السادس : أعمال اختلف في التكفير بها .

-----

## الفصل الخامس : أعمال كفرية مختلفة

—————

تقدم في الفصول الماضية من هذا الباب تخمير كسب  
فصل لنوع من أنواع المكفرات العملية ، واحتوى كل فصل على  
مباحثه وهناك بعض الأعمال التي لا يملح إدخالها فيما مضى  
ولا تأتلف فتكون نوعا واحدا ، كما أن هناك أعمالا أخرى  
اختلفت في التكفير بها ، لهذا فإنني قد جمعتها في هذا  
الفصل وأطلقت عليه ( أعمال كفرية مختلفة ) وقد جعلته في  
مباحث :

### المبحث الأول : موالاة الكافرين

—————

من الأعمال التي يكفر المسلم بالإقدام عليها الموالاة  
للكافرين ، ولقد حذرنا الله تعالى من موالاة الكفار في  
آيات كثيرة ، وحذرنا رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته  
ولقد خص الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن  
عبد الوهاب رسالة <sup>(١)</sup> مرارا فيها عشرين دليلا من القرآن  
في التحذير من موالاة الكافرين ، اخترت منها جملة أدلة :

---

(١) الرسالة تسمى حكم موالاة أهل الشرك ، وهي مطبوعة في الجامع

الأول : قوله تعالى ( لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فسي حسبه إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير ) (١)

الثاني : قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين ) (٢)  
الثالث : قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين ) (٣)  
الرابع : قوله تعالى ( ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ، وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون ) (٤)

الخامس : قوله تعالى : ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بسروح منه ... ) (٥)  
السادس : قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءهم من الحق ... ) (٦)

(٢) آل عمران ١٤٦

(٤) هود ١١٣

(٦) المتحنة ١

(١) آل عمران ٢٨

(٢) المائدة ٥١

(٥) المجادلة ٢٢

فهذه النصوص من الكتاب تصف لنا من اتخذ الكافرين أولياء \*  
بأنه ليس من الله في شيء ، وأنه بفعله ذلك قد اتصف  
بصفاتهم فهو منهم ، وأن الإيمان منتف عن يوال الكافرين  
قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب  
" إن الإيمان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم خوفا  
منهم ومداراة لهم ومداهنة لدفع شرهم فإنه كافر (١) مثلهم  
وإن كان يكره دينهم ويبغضهم ويحب الإسلام والمسلمين ، هذا  
إذا لم يقع منه إلا ذلك ، فكيف إذا كان في دار منعه واحتدى  
بهم ودخل في طاعتهم ، وأظهر الموافقة على دينهم الباطل ،  
وأعانهم عليه بالنصرة ، ووالاهم وقطع الموالاة بينه وبين  
المسلمين ، صار من جنود القبايل والشرك وأهلها بعدما كان  
من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله ، فإن هذا لا يشك مسلم أنه  
كافر من أشد الناس عداوة لله تعالى ورسوله صلى الله  
عليه وسلم ، ولا يستثنى من ذلك إلا النكراه ، (٢)  
وذكر رحمه الله في رسالة (٣) أخرى آيات وأحاديث وآثار  
تدل على نهي الله ورسوله عن موالاة الكافرين ثم مقسب  
ذلك بقوله " قد نهي الله سبحانه عن موالاة الكفار وشدد في  
ذلك .

(١) ولعل الشيخ سليمان يعني بالكفر هنا الكفر العملي، أي أنه يطلق  
عليه أنه كافر، وإن كنا لانحكم عليه بالكفر الإعتقادي لفعله ذلك  
لأنه مما استثناه الله بقوله (إلا أن تتقوا منهم تقاة) كما  
سيتضح من كلام ابن القيم الأبي قريبا . أنظر ص ٤٧٦  
(٢) الجامع الفريد ص ٣٦٥ رسالة حكم موالاة أهل الشرك  
(٣) الرسالة تسمى " أوثق عرى الإيمان ،

وأخبر أن من تولاهم فهو منهم ، وكذلك جاءت الأحاديث عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم  
أن من أحب قوما حشر معهم ، (١) (٢)  
وأكثر ما يتكلم العلماء في هذه المسألة عند بيان قوله  
تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء  
تلقون إليهم بالموادة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق... ) (٣)  
حيث يذكرون أنها نزلت في شأن حاطب بن أبي بلتعة وأنه  
لما عزم النبي صلى الله عليه وسلم على فزوة مكة كتب بخبره  
إلى مكة كتابا وأعطاه امرأة سافرت به إلى مكة ، وذلك  
لينال عند قريش يدا يحمي بها أهله وماله ، فأخبر الله  
نبيه بذلك فأرسل في إثر المرأة رجلين من أصحابه منهم علي  
رضي الله عنه ، وحدد لهما مكان وجود المرأة ، فلما وطلاها  
هدداها حتى أخرجت الكتاب ثم أتيا به إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم فدعا حاطبا فقال له ما هذا ؟  
فأخبره أنه لم يكفر ، ولم يرغب عن الإسلام ، وإنما أراد  
حماية أهله وماله فصدقه النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل  
الله قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم  
أولياء تلقون إليهم بالموادة .. الآية ) (٤) (٥)

- (١) يشير إلى حديث ".... ولا يجب رجل قوما إلا حشر معهم" ، الذي رواه  
الطبراني في الصغير والوسط ، قال الهيثمي ، رجاله رجال الصحيح  
غير محمد بن ميمون الخياط وقد وثق . انظر مجمع الزوائد ٢٨٠/١٠  
(٢) الجامع الفريد ص ٣٦١ رسالة أوثق حري الإيمان .  
(٣) الممتحنة ١ (٤) الممتحنة ١  
(٥) أنظر تفسير ابن كثير ٣٦٩/٤ ، وصحيح البخاري مع الفتح ١٢٣/٨ -  
٦٢٤ كتاب التفسير .



والآية دالة على أن حاطبا لم يكفر الكفر الإعتقادي ، وإن كان  
 ما أقدم عليه يطلق عليه أنه كفر ، ولهذا أدخل في النداء  
 باسم الإيمان ، وتناوله النہس بعمومه ، وله خصوص السبب  
 هذا بجانب أن الآية دالة على أن فعل حاطب نوع من الموالاة  
 وأنه أبلغ لهم في المودة ، وأن فاعل ذلك قد ضل سوا السبيل  
 إلا أن تصديق النہس على الله عليه وسلم له دال على أنه لم  
 يكفر (١) .

فالموالاة وأحكامها تختلف باختلاف أحوالها ، وأحوال أصحابها  
 ١ - فقد تكون الموالاة للكافرين صغى مطلقاً (في) (ديلم) (٢)  
 والخروج معهم في قتالهم ونحو ذلك .

وهذه الموالاة يحكم على صاحبها بالكفر كما قال تعالى  
 ( ومن يتولهم ملكم فإنه منهم ) (٢) ، وقال تعالى  
 ( وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعت آيات الله  
 يكفربها ويستعزأبها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا  
 في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ) (٣) ، يقول النبي صلى  
 الله عليه وسلم \* من جامع المشركين وسكن معهم فإنه  
 مثلهم ، (٤)

(١) انظر تحفة الأحوذى ١٩٨/١ - ٢٠٢  
 وانظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية - رسالة عبد اللطيف /  
 الرسالة الأولى ٢٨/٣

(٢) المائدة ٥١ (٣) النساء ٦٤٠

(٤) يشير إلى حديث \* من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله ، ،  
 سنن أبي داود مع العمون ٤٧٧/٧ ، وما جاء في المستدرک  
 \* لا تعاكنوا المشركين ولا تجامعهم فمن ساكنهم أو جامعهم

فليس منها ، ، ١٤٠/٢

وقال " أنا برى " من مسلم بين أظهر المشركين ، (١) (٢) ،  
وهذا الحكم بالكفر بحسب ما يظهر منه من معارضة  
المسلمين وتوليه للكافرين وحره معهم ، حتى وإن كان  
يضمراً إيماناً ، إذ لا يعلم ذلك إلا الله وليس لنا  
إلا الظاهر .

٢ - وقد تكون الموالاة للكافرين لأجل دينهم فمن والاهم  
لذلك فهو منهم ، فإن من أحيا قوما حشر معهم (٣) ،  
وقد أجمع العلماء على أن هذا النوع من الموالاة محرم (٤) .  
وهذا النوع من الموالاة كما أول يحكم على صاحبها  
بالكفر بحسب الظاهر .

٣ - وقد تكون الموالاة لهم في ديار الإسلام إذا قدموا  
إليها (٥) ، كما نرى من كثير من شبابنا حين يقدم بعض  
المهندسين والعاملين من أوروبا أو أمريكا فإنهم يقومون  
لهم ، ويحترمونهم ، ويخدمونهم ، ويحاولون أن يحاكيهم  
في كلامهم وزيهم وحركاتهم وسكناتهم ، ولا يفعلون ذلك  
مع علماءهم والمترجمين بالدين من إخوانهم المسلمين .

(١) يشير إلى حديث " أنا برى " من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ، ،  
سند أبي داود في العون ٣٠٤٣٠٢/٧ ، وحديث إني برى " من كل مسلم  
مع مشرك ، ، سنن النجاشي مع شرح السيوطي وحاشية السندي ٣٦/٨ .

(٢) الجامع الفريد - رسالة ( أوثق عرى الإيمان ) ص ٣٦٣ - ٣٦٤  
وانظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية - رسالة كرميد اللطيف ١٣٤/٢

(٣) كما يشير إليه الحديث الذي قدمنا فكره ص ٤٧١

(٤) انظر إيثار الحق ٤٠٩

(٥) انظر الجامع الفريد ص ٣٦٤ رسالة أوثق عرى الإيمان

قال تعالى ( فترى الذين في قلوبهم مرض يمارعون فيهم  
يقولون نخشى أن تميزنا دائرة فمسى الله أن يأتسى  
بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا فسى  
أنفسهم ناديين ) (١)

وهذا النوع من الموالاة كفر على داخل في الوعيد  
الوارد في قوله تعالى ( ومن يتولهم منكم فإنه منهم ) (٢)  
إلأنه لا يحكم على صاحبه بالكفر الإعتقادي إلا إذا كانت  
تلك الموالاة جارية في دينهم وتفصيلاً له على الإسلام .

٤ - وقد تكون الموالاة للكفار لأغراض شخصية أو دنيوية  
كقراية أو معلحة ماله ، أو حصول على أمر دنيوي  
مع البغض والكراهة لما هم عليه من الدين ، وهو  
أخف الأنواع إذ كان حصول الموالاة لأغراض دنيوية مع  
الكراهة لعمل الكافرين ، ولكن الواجب العذر منسبه  
والتنزه عن الوقوع فيه لما قد يبيبه ذلك من التعاطف  
معهم أو الوقوع في محذور ، من عنده إنكار المنكر ،  
أو الرضى بالكفر .

وهذا النوع لا يكفر صاحبه ، وإن كان يقيم على تعامله  
معهم ومخالطته إياهم .

ولقد فرق العلماء في كلامهم بين الموالاة التي يحكم على  
صاحبها بالكفر ، والموالاة التي لا يكفر صاحبها ، أذكر من ذلك  
قول ابن حزم رحمه الله ٤٢

(٢) المائدة ٥١

(١) المائدة ٥٢

\* من حملته الحمية من أهل الشفر من المسلمين فاستمسك  
بالمشركين الحربيين ، وأطلق أيديهم على قتل من خالفه  
من المسلمين ، أو على أخذ أموالهم ، أو سبيهم ، فإن كانت  
يده هي الغالبة وكان الكفار له كأتباع فهو مالك في غايصة  
الفسوق ، ولا يكون بذلك كافرا ، لأنه لم يأت شيئا أو جب  
به عليه كفرا قرآن أو إجماع ، وإن كان حكم الكفار جاريا  
عليه فهو بذلك كافر على ما ذكرنا ، فإن كان متساويا  
لا يجرى حكم أحدهما على الآخر فما نراه بذلك كافرا - والله  
أعلم - وإنما الكافر الذي يرى\* منه رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم هو المقيم بين أظهر المشركين ، (١)

فظهر من كلام ابن حزم أن من ركن إلى الكفار وقاتل المسلمين  
معهم أنه أحد اثنين إما أن يكون تابعا لهم جاريا عليه  
حكمهم فهو بذلك كافر .

وإما أن يكون الكفار تابعون له مؤتمرون بأمره ، أو تتساوى  
طاعتهم له وطاعته لهم فهو لا يكفر .

ولا يخلوا الحالان من موالاتة بين الطرفين ، إلا أنه لا بد من  
إيضاح كلام ابن حزم وأنه يعنى بحكمه بالكفر وعدمه الكفر  
الإفتقادي ، وأما الكفر العملي فإنه يطلق عليه وإن كان الكفار  
تابعون له ، أو تتساوى في الطاعة لبعضهم ، وقليل ذلك  
أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد سعى قتال المسلم كفرا (٢)

(١) المحلى ١٤٠/١٣ - ١٤١

(٢) وذلك في الحديث\* سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، ، وقد تقدم

ومن ذلك قول ابن القيم من قوله تعالى ( لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء \* من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء \* إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير ) (١)

قال \* \* \* ومعلوم أن التقاء ليست بموالة ولكن لما نهاهم من موالة الكفار اقتضى ذلك معاداتهم والبراءة منهم ، ومجاهرتهم بالعدوان في كل حال إلا إذا خافوا من شرهم فأباح لهم التقية ، وليست التقية موالة لهم والدخول ههنا ظاهر فهو إخراج من متوهم فسير مراد ، ، (٢)

فقرر رحمه الله من خلال فهمه للآية أن التقية من الكفار إذا خيف من شرهم بلبين القول لهم أو إظهار الموادة لهم مع انطواء القلب على خلاف ذلك ، أنه لا يعد موالة لهم ، وأن استثناء في الآية لإخراج متوهم قد يظن .

ومن ذلك ما نقل ابن الوزير الإمام المهدي محمد بن المطهر \* أن الموالة المحرمة بالإجماع هي موالة الكافر لكفره والعاصي لمعصيته ونحو ذلك ، ، (٣) ثم قال بعد هذا \* قلت وهو كلام صحيح ، ، وذكر لك حجبا منها :

١ - قوله تعالى في الوالدين المشركين بالله ( وصاحبهما في

الدينيا معروفنا ) (٤)

(٢) بدائع الفوائد ٦٩/٣

(١) آل عمران ٢٨

(٣) إيثار الحق ٤٠٩

(٤) لقمان ٦٥

٢ - ومنها قوله تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم  
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا  
إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن  
الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا  
على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم المفلسئون  
الظالمون ) (١)

٢ - ومنها ما ثبت في القرآن والسنة المحيطة المتفق عليها  
من حديث علي رضي الله عنه في قصة حاطبة التي تقدم  
ذكرها قريباً (٢) .

٤ - ومنها دلالة بعض النصوص على التبرؤ من عمل الكافر  
مثل قوله تعالى ( فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون ) (٣)  
وتبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم مما فعل خالد بن  
الوليد ولم يجرأ منه بل لم يعزله من إمارته .

٥ - ومنها أن الله علل تحريم الإغتفار للمشركين بقوله  
( من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ) (٤)

٦ - ومنها استئذان النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة  
قبري والديه وزيارته لهما وشفاعة إبراهيم لأبيه ، فإن  
الباعث على تخصيصهم بذلك هو الحب للرحمة .

٧ - ومنه شدة شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على قومه  
من الكفار حيث خاطبه الله بما يدل على ذلك كقوله  
تعالى ( فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ) (٥)

(٢) أنظر ص ٤٧١

(٤) التوبة ١١٣

(١) الممتحنه ٨ - ٩

(٣) الشعراء ٢١٦

(٥) فاطر ٨

وقوله تعالى ( ولعلك باخع نفسك ) (١)(٢)

ومن تلك الأقوال التي فيها التفريق بين الموالاة المكفرة وغيرها ما قاله الشيخ محمد بن عبد اللطيف \* من عجز عن الخروج مسن بين ظهرانى المشركين ، وأخرجوه معهم كرها فعلمه حكمهم فى القتل وأخذ المال لافى الكفر ، وأما إن خرج معهم لقتال المسلمين طوعا واختيارا وأعانهم ببدنه وماله فلا شك أن حكمه حكمهم فى الكفر ، (٣)

والتي يظهر من كلام الشيخ محمد بن عبد اللطيف من قوله \* فعلمه حكمهم فى القتل وأخذ المال لافى الكفر ، أن الكفر المنفى هو الكفر الإعتقادي عند الله ، وإلا فإن خروجه معهم لقتال المسلمين ، وعدم علمنا بحاله يجعلنا نحكم عليه بالكفر ، ونعامله معاملة الكافر وإلا كيف يحمل قتله .  
فيكون معنى كلامه أن من ركن إلى الكفار وأخلص لهم وأعانهم طائعا مختارا فإنه يكون مواليا لهم محكوما عليه بحكمهم ، ومن اضطر إلى متابعتهم والسير معهم ، وغلب الخروج من بينهم فإنه لا يكون مواليا لهم وبالتالي لا يحكم بكفره الكفر الإعتقادي والذي نتوصل إليه من خلال هذا البحث أن الموالاة لا تشمل الكفر والفسق والفواحش كفر بعينها (٤) ، ثم إن الشخص الذى يوالى أصحابها يطلق عليه أنه كافر .

(١) الكهف ٦

(٢) أنظر إيثار الحق من ص ٤٠٩ - ٤١٣

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية - أجوبة بعض الأسئلة لمحمد

بن عبد اللطيف ١٣٤/٢ - ١٣٥

(٤) أى مع التفصيل فى نوع الكفر .

ثم ننظر فإن كانت هذه الموالاة من النوع الأول أو الثاني  
الذين ذكرناهما في أول هذا المبحث وذلك بأن يسكن معهم  
أو يخرج لقتال المسلمين إلى جيبهم أو يواليهم لأجل دينهم  
فيرى أنه يماثل الإسلام أو يفوقه ، فإنه يحكم عليه حينئذ  
بالكفر الإمتقادي المخرج من الملة .

وإن كانت من الأنواع الأخرى أطلقنا عليه الكفر نظرا لكون  
عمله <sup>من</sup> فروع الكفر وشمبه (١) . وإن لم نرد الكفر الإمتقادي  
المخرج من الملة .

وأختم هذا الفصل بالتنبيه لأمر يتعلق بالموالاة ابتلينا به  
في مجتمعاتنا وهو أن أهل الفضل والخير وإن كانوا يكرمونه  
المعاصي ويبغضون أهلها ، ويجنون الطاعات ويوالون أهلها  
إلا أنهم يكرهون النهي عن المعاصي والأمر بالطاعات أو يستثقلونه  
إما ضعفا أو خوفا أو حياء . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :  
" فإنه كثيرا ما يجمع في كثير من الناس هذان الأمران بغض  
الكفر وأهله ، وبغض الفجور وأهله ، وبغض نبيهم وجهادهم ،  
كما يحب المعروف وأهله ولا يحب أن يأمر به ولا يجاهد عليه ،، (٢)

(١) كما أطلق منه التسمية الحلبي وابن القيم وسبق ذكره في أنواع

التكفير في ص ٧٩ - ٨٠ من هذه الرسالة .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤٠/١٥



المبحث الثاني : الطواف بالقبور والاستغاثة بأهلها والتذبح لهم

\*\*\*\*\*

إن الاستغاثة بغير الله وطلب الحوائج من الموتى ففى  
قبورهم ، أو أماكنهم أو آثارهم فيه منافاة للتوحيد ،  
إذ النفع والضرر المطلق لا يكون إلا لله واعتقاده فى شجراً أو حجراً  
أو آدمى حى أو ميت شرك فى العبادة ويطلق عليه أنه كفر .  
ومما يؤسف له أن كثيراً من المسلمين فى بعض البلاد واقعون  
فى هذا الشرك إلى اليوم حيث يأتون إلى القبور فيطوفون  
بها - كما يطوفون بالكعبة - متقربين متذللين ومنهم من  
يتذبح لها أو للجن والكواكب وكل هذه من الأعمال المكفرة .  
ولقد كان هذا سائداً فى أنحاء الجزيرة العربية فخلصها الله  
منه بدموة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأحفاده ومن سار  
على طريقهم إلى اليوم .

وفرضنا فى هذا المبحث أن نبين حكم من أقدم على هذا الشرك  
فالفعل من حيث هو يعتبر كفراً ، أما بالنسبة لفاعله فينظر  
إن كان قد فعله من علم منه بحق الله ، وتمت مساواة هذا  
الشريك بالله فإنه يكفر كفراً اعتقادياً مخرجاً من الملة  
ويلزم الحاكم إقامة حكم الله عليه بالقتل .

وأما إن كان من جهل منه أو فعله تقليداً ، وهو عابداً لله  
تعالى ، فإنه وإن أطلق عليه الكفر العملى إلا أنه يلزم  
إقامة العجة عليه والبيان له ، فإن أمر على كفره حكم  
عليه بالكفر الإعتقادى .

وسوف أنكر فيما يلي بعض أقوال أهل العلم في الحكم على  
من توجه لشيء من تلك الأعمار أو القبور بعدما \* أو استفاضة  
أو طلب حوائج \*

فقد قال الطرطوشي وهو يتحدث عن حديث « اجعل لنا ذات  
أنواط » (١) : « فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرية أو  
شجرة يقصدها الناس ويعظمون من شأنها ويرجون البرء والشفاء  
من قبلها وينوطون بها الممامير والغرق فهي ذات أنواط  
فما قطموها » (٢)

فأشار رحمه الله إلى أن كل موضع أو شجرة يفعل عندها  
كما فعل الكفار عند تلك السدوة أنها في الحكم مثلها  
ومعلوم أن في الحديث أحكام \*

فقد كان الذين ينوطون بها أسلحتهم كفار ، وقد شبه الرسول  
صلى الله عليه وسلم قول الصحابة في هذه القصة بقسوس  
بنى إسرائيل لموسى ( إجهل لنا إلهها كما لهم آلهة ) (٣)  
وهي قَوْلَةُ كُفْرٍ إِلَّا أَنْ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي ذَلِكَ لَمْ يَحْكَمْ  
بِكُفْرِهِمْ لِعِذْرَتِهِمْ بِالْجَهْلِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ رَاوِي الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ  
« وَنَحْنُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِهِمْ » ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمْ يَقْدَمُوا عَلَى الْفِعْلِ  
إِنَّمَا طَلَبُوا أَمْرًا شَرْكِيًّا مَحْرَمًا فَبَيَّنَ لَهُمُ الْحُكْمَ فَتَرَكُوا \*  
بِخِلَافٍ مِنْ جَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَشْجَارًا وَقُبُورًا يَتَمَسَّحُونَ بِهَا طَلَبِينَ  
الْبُرْكَاتِ وَالنَّصْرِ وَالْوَلَدِ فَإِنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا كَمَا فَعَلَ الْكُفَّارُ ،  
فَفَعَلَهُمْ كُفْرٌ ظَاهِرٌ \*

(١) رواه الإمام أحمد والترمذي وقد سبق تخريجه ص ١١٥

(٢) كتاب الحوادث والبدع ٣٣

(٣) الأعراف ١٢٨

ولا يبقن إلا التفصيل في شأنهم بين الكفر العملي أو الإعتقادي  
وقال الإمام أبو الوفا \* ابن عقيل \* : " ما  
\* لما صبغت التكاليف على الجبال والظفام عدلوا عن أوضاع  
الشرع إلى تعظيم أوضاع وعموها لأنفسهم فصبغت عليهم إذا لم  
يدخلوا بها تحت أمر فيهم ، وهم عندي كفار بهذه الأوضاع  
مثل تعظيم القبور وخطاب الموتى بالحوائج أو كتب الرقاع  
فيها : يا مولاي افعل بي كذا ، وكذا إلقاء الخرق على  
الشجر اقتدا \* بمن عهد اللات والعزى ، (١)  
فحكم رحمه الله بالكفر على من عظم القبور وخطب الموتى  
بالحوائج وتبرك بالأعجار لما في ذلك من الإقتدا \* بعبادة  
الأصنام .

وقد عدد شيخ الإسلام بعق المدافن التي فيها أنبياء \* كجسرة  
النبي صلى الله عليه وسلم التي دفن بها في المدينة ، وحجرة  
الخليل عليه السلام ثم قال \* لا يستحب تقبيلها ولا التمسح بها  
باتفاق الأئمة بل منهي عن ذلك ، وأما السجود لذلك فكفر ،  
وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قوله القائل  
افقر لي ذنوبي أو انصرتني على عدوي ونحو ذلك ، (٢)  
فصرح رحمه الله بأن السجود للأعجار والقبور كفر ، وكذلك  
الإستغاثة بها ودعاءها .

وقال ابن القيم وهو يعدد أنواع الشرك \* ومن أنواعه طلب  
الحوائج من الموتى والستغاثة بهم والتوجه إليهم ،

(١) الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة ص ١٠ ، وانظر الجامع

الفريد ٢١٢ - ٢١٣ نفس الرسالة .

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٦/٢٧

وهذا أصل شرك المالم ، فإن الميت قد انقطع عمله • وهو لا يملك لنفسه ذرا ولا نفعا ، فضلا عن استغاثته وبأسه قضا • حاجته ، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها ، (١)

فأخبر رحمه الله أن طلب الحوائج من الموتى والإستغاثة بهم والتوجه إليهم هو أصل شرك المالم ، ولا شك أن من أقدم عليه عن اعتقاد فهو كافر مخرج من الملة •

وقال الشيخ سليمان بن عبد النبي بن محمد بن عبد الوهاب وهو يعدد المفاصد التي وقعت بحسب البنا • على القبور ومنها أن كثيرا من الزوار إذا رأى البنا • على قبر صاحب التربة وجد له ، ولا ريب أن هذا كفر بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة بل هذا هو عبادة الأوثان ، لأن السجود للقبلة عبادة لها ، وهو من جنس عبادة النصارى للصور التي فس كنائسهم على صور من يعبدونه بزعمهم الباطل ، فإنهم عبدوها ومن هي صورته ، وكذلك عباد القبور لما بنوا القباب على القبور آل بهم إلى أن عبدت القباب ومن بنيت عليه من دون الله عز وجل ، (٢)

فأخبر رحمه الله أن نصوص الكتاب والسنة والإجماع على أن السجود للقباب أو القبور كفر ، وأنه من جنس فعل النصارى الذين يعبدون الصور وأصحابها •

وقال الأوسى وهو يتكلم عن الشفاعة المنفية والمثبتة • ومن أقبح غير الله ما لا يكون إلا لله فهو أيضا كافر إذا قامت

(١) مدارج السالكين ٣٤٦/١

(٢) تيسير العزيز الحميد ٣٣٦

عليه الحجة التي يكفر تاركها ،، (١)

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز لما مدلوله .

« إن الطواف بالقبور تقريرا إلى أهلها وعبادة لهم كفر وردة  
عن الإسلام فإن فعله يقصد عبادة الله فهو بدعة قاصدة  
في الدين ولكنها دون الكفر المخرج من الملة ،، (٢)

فظهر لنا من كلام العلماء السابق ذكره أن الطواف بالقبور  
أو دعا غير الله تعالى كفر ، وأن الإغتفائة وطلب  
الحوائج من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه  
كفر .

ولكن هذا الحكم ينبغي أن نفهمه مقيدا بما ذكرناه مسرارا  
وأشار إليه الأوسى قريبا ، وهو قيام الحجة التي يكفر  
تاركها .

وأما إذا لم تقم الحجة فيبقى الحكم متوجها على العمل نفسه  
وأنه كفر بما جبه .

---

(١) غاية الأمان في الرد على النبهاني ٢٨٧/٢ - ٢٨٨

(٢) من محاضرة مجلة للشيخ عبد العزيز بن باز بعنوان (قوانح

المبحث الثالث : السجود لغير الله تعالى

\*\*\*\*\*

من الأعمال الكفرية الظاهرة السجود للأصنام أو الشمس أو القمر لما فيها من الإتهام النافر بدين الله تعالى (١) وكذلك السجود للنار أو الطيب (٢) ، ومثل ذلك النجوم والماء والبقر والفروج والقبور وغير ذلك من المعبوبات فهو اللبس تعالى ، فإن السجود والتعظيم لها كفر ظاهر ، وفيما يلي بعض النقول من كلام العلماء في التصريح بهتنا الحكم :

قال عبد القاهر البغدادي :

” قال أصحابنا ان أكل الخنزير من غير ضرورة ولا خوف واطهار زى الكفرة في بلاد المسلمين من غير إكراه عليه والسجود للشمس أو للضم وما جرى مجرى ذلك من علامات الكفر وإن لم يكن في نفسه كفر ، إذا لم يفاهه فقد القلم على الكفر ، ومن فعل شيئا من ذلك أجرنا عليه حكم أهل الكفر وإن لم نعلم كفره باطنا ، (٣)“

فأخبر رحمه الله أن من سجد للشمس أو الشمس ، وما جرى مجراها من الأصناف التي ذكرناها أنه يحكم عليه بالكفر ويجزى عليه حكم أهل الكفر لعدم تمكننا من العلم بباطنه .

---

(١) أنظر معنى المحتاج ١٣٦/٤ ، والإعلام بقواطع الإلزام ٢٠٠ ، والفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٦٦ ، وشرح كلمات الكفر للمسلا فمن الفقه الأكبر ص ٢٩٤ .

(٢) أنظر الشفا ٢٨٧/٢

(٣) أصول الدين ٢٦٦

وقال القاضي مياخ ٥٢

" وكذلك تكفر بكل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدّر إلا من كافر، وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل كالجسود للشمس وللشمس والقمر والمليح والنار ، والمعنى إلى الكنائس والبيع مع أهلها والتزيين بزيجهم من شد الزنانير وفحس الرووس ، فقد أجمع المسلمون أن هذا لا يوجد إلا من كافر، وأن هذه الأفعال علامة على الكفر ، وإن صرح فاعلمها بالإسلام، (١)

فظهر من كلام القاضي مياخ أنه يحكم بالكفر على كل مسن ظهر منه عمل يُجمع المسلمون أنه كفر ، حتى وإن صرح هذا المظهر للكفر بأنه مسلم ، وقد جعل على رأس هذه الأعمال الجسود للشمس والقمر والمليح والنار .

وقال النووي :

" والفعل المكفر ما تمده استهزا\* مريحا بالدين أو جسودا له كالقبا\* مصغف بقاذورة ، وسجود لمنم أو شمس ، (٢)

فأبان رحمه بأن الجسود للمنم أو الشمس من الأعمال التي يكفر مرتكبها سوا\* كان فعله عن جعود أو استهزا\* .

وقال ابن حجر الهيتمي :

" وفي المواقف وشرحها من صدق بما جا\* به النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤ من بالإجماع، لأن سجوده لها يدل بظاهرة على أنه ليس بمصدق ، ونحسن نحكم بالظاهر ، فلذلك حكمنا بعدم إيمانه ،

(١) الشفا ٢٨٧/٢

(٢) المنهاج للنووي مع شرحه مغنى المحتاج ١٣٦/٤

لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان •  
 حتى لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاده  
 الإلهية ، بل سجد لها وقلبه مطمئن بالتصديق لم يعكس  
 بكفره فيما بينه وبين الله ، وإن أجرى عليه حكم الكافر  
 في الظاهر ، (١)

ومن هذا كفضح المألة وضوحا جليا ، إذ لما كان الناس  
 لا يملكون علم ما في القلوب ، فإن حكمتنا ينطق على ما يظهر  
 لنا والله يتولى السرائر ، فمن سجد لغير الله مسن  
 سراً أو قهراً ، فإنه يحكم عليه بالكفر الإعتقادي عندنا ، حتى  
 وإن لم يكن سجوده على سبيل التعظيم واعتقاده الإلهية ، ونكل  
 أمر اعتقاده إلى الله وهنا مسائلتان تجدر الإشارة إليهما  
 في قضية السجود •

إحداهما : السجود للوالد أو العلمما \* تعظيما لهم هل يضا منى  
 السجود للأضنام والأشجار وهى مألة قد تكلم العلمما \*  
 فيها واشتكلوها فقد اشتكل المر بن عبد السلام  
 الفرق بين السجود للمنم ، وبين ما لو سجد لوالده  
 على جهة التعظيم وتما عل كيف لا يكفر من سجد لوالده  
 تعظيما ، ويكفر من سجد للمنم تعظيما مع أن الملة  
 في السجود لهما واحدة وهى التقرب إلى الله ، وأنه  
 لا يقال ان الله شرع ذلك في حق العلمما \* والآباء دون  
 الأضنام (٢) •

(١) الإلام بقواطع الإلام ص ١٩ (ضمن كتاب الزواجر)

(٢) أنظر المصدر السابق ص ١٨



وقال القرافي :

” واستشكل بمقل العلماء الفرق بين السجود للشجرة والسجود للوالد ، أن الأول كفر دون الثاني ، وإن كان الساجد في الحالتين معتقدا ما يجب لله تعالى وما يتحيل وما يجوز عليه ، وإنما أراد التشريك في السجود وهو يعتقد بذلك التقرب إلى الله تعالى كما يعتقد الساجد للوالد ، وقد قالت عبدة الأوثان ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، (١)

قال ابن حجر الهيتمي :

” وقد نقل هذا الإشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ، (٢)

وقد أجاب رحمه الله على ذلك فقال :

” ويحتمل أن يجاب عنه بأن الوالد وردت الشريعة بتعظيمه ، بل ورد شرع فيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى ( وخروا له سجدا ) (٣) بنا على أن المراد بالسجود ظاهره ، وهو وضع الجبهة كما متى ، إليه جمع وأجابوا بأنه كان شرعا لمن قبلنا ، ومضى آخرون على أن المراد به الاتعنا ، وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت للوالد ولو في زمن مسن الأزمان وشريعة من الشرائع فكان شبهة نارئة لكفر فاعله بخلاف السجود لنحو الصنم أو الشمس فإنه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من الشرائع فلم يكن لفاعل ذلك شبهة لاضيفة ولا قوية فكان كافرا ،

(١) الفروق ( الأنوار والقواعد السنية ) ١٢٠/٤

(٢) انظر الاصلانم للوطيع الاصلانم ص ١٨

(٣) يوسف ١٠٠

ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيمه ، بخلاف  
من وردت بتعظيمه فاندفع الاستفكال وانفتح الجواب عنه كما  
لا يخفى ، (١)

والحقيقة أن بعض العلماء قد سبقوا ابن حجر للإجابة على هذا  
الإستفكال فقال ابن الشاطب :

« بعد أن نقل كلام القرافي المتقدم قريبا » قلت الساجد  
للشجرة والساجد للوالد إن جدد كل واحد منهما مع اعتقاد  
أن السجود لله شريك الله تعالى فهو كفر ، وإن جدد لا مع  
ذلك الإعتقاد بل تعظيما عاريا عن ذلك الإعتقاد فهو معصية  
لا كفر ، وإن جدد الساجد للشجرة مع اعتقاد أنها شريك  
لله تعالى وجد الساجد للوالد لا مع ذلك الإعتقاد بل بل  
تعظيما ، الأول كفر والثاني معصية غير كفر أو بالمعنى  
إلا أن نقول أن مجرد السجود للشجرة كفر لأنها قد عسدت  
مدة ومجرد السجود للوالد ليس بكفر لأنه لم يعبد مسة  
فيفتقر ذلك إلى توقيفه ، (٢)

وقال محمد علي بن حسين :

« إن السجود للأصنام ليس مجرد التذلل والتعظيم بل لله  
مع اعتقاد أنها آلهة ، وأنهم شركاء لله تعالى حتى اقتضى  
بتلك الجهل بالرسولية ، بخلافه للوالدين والأولياء  
والعلماء ، فإنه لما كان لمجرد التذلل والتعظيم لا للإعتقاد  
أنهم آلهة وشركاء لله عز وجل لم يكن كفرا وإن كان ممنوعا ،

(١) الإلهام بقواطع الإسلام ص ١٨ - ١٩

(٢) إدرار الشروق على أنواع الفروق - (ضمن الفروق) ٤/١٢٠

سدا للذريعة ، نعم لو وقع مع الوالد أو العالم أو الولي  
على وجه اعتقاد أنه إله وشريك لله تعالى لكان كفراً لا شك  
فيه ، (١)

والذي أراه أن فعل السجود في الميرتين في شريعتنا يطلق  
عليه أنه كفر لكونه سجوداً لغير الله ، لكن الحكم على  
ماجه قد تكتنفه أمور ، فإن كان جاهلاً أن ذلك كفر مُسلم ،  
فإن أصرّ حكم بكفره ، وأما إن كان عالماً بحرمته وأن السجود  
لا يكون لإلا لله ومع ذلك أشرك مع الله فيه في السجود فإنه  
يحكم بكفره .

وأما إن كان في الصورة الأولى متأولاً أن السجود للوالد جائز  
على ما ورد في النصوص السابق ذكرها قريباً فحكمه حكم  
المتأول (٢) ، وهو ما يشير إليه كلام ابن حجر الهيتمي المأثور  
لكن شريعتنا قد خالفت الشرائع الماضية فنبتت من السجود  
لأحد مهما كان له من الحقوق وقد نص على ذلك قول الرسول  
صلى الله عليه وسلم " لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحده  
لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها " (٣)

ويؤكد ما قلنا قول النووي " وليس من هنا ما يفعله كثيرون  
من الجهلة الغالين من السجود بين يدي المثايخ فإن ذلك  
حرام قطعا بكل حال سواً كان إلى القبلة أو غيرها ، وسواً  
قتل السجود لله تعالى أو ففل وفي بعض صورته ما يقتضى

(١) تهذيب القواعد السنية - (ضمن الفروق) - ١٢٧/١

(٢) وموف يأتي ايضاً في مسألة تكفير المتأول ص ٦٠٩ - ٦٢١

(٣) سنن الترمذي مع التحفة ٢٢٣/٤ قال الترمذي هذا حديث حسن

الكفر ما فانا الله تعالى ،، (١)

ومثل ذلك قول الشوكاني في كتابه السيل الجرار الذي عكسب فيه على كتاب حدائق الأزهار بعد عبارة " ومنها السجود لغير الله ،، قال ،

" فلا بد من تقييده بأن يكون سجوده هنا قاصدا لرسوبية من سجد له ، فإنه بهذا السجود قد أشرك بالله عز وجل ، وأثبت معه إلها آخر ، وأما إذا لم يقصد إلا مجرد التعظيم كما يقع كثيرا لمن دخل على ملوك الأعاجم أنه يقبل الأرض تعظيما له فليس هذا من الكفر في شيء ،، (٢)

وأما المسألة الثانية مما ذكرنا أنه تجدر الإشارة إليه فهو ما يفعله بعض الممثلين الذين يقولون عن أنفسهم أنهم مسلمون من السجود للأمنام أو النار أو الشجر أو نحو ذلك بحجة أنهم يمثلون دور أحد الشخصيات الكافرة التي كانت تفعل هذا الفعل .

فإن فعلهم الذي يقدمون عليه وتلفظهم بكلمات الكفر والشرك يعد كفرا كان ينبغي عليهم اجتنابه وعدم فعله أو التلفظ به ، والإيماء من نطقه بنقل أقوال الكفار وأفعالهم منسوبة إليهم فيقال مثلا قال أبو جهل ، ثم يذكر قوله ،، أو كان أبو جهل يفعل كذا ، ويذكر فعله ،،

(١) روضة الطالبين ٢٣٦/١

(٢) السيل الجرار للشوكاني ٥٨٠/٤



### المبحث الرابع : الرضا بالكفر أو الشرك

ومن الأعمال التي هي كفر بأجلها الرضا بالكفر أو الشرك وتتنوع علامات هذا الرضا فمن أعظمها بغض النهي عن الشرك ، وبغض الأمر بمعاداة أهله فإنه علامة ظاهرة على فساد الباطن يكفر فاعلمه قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب \* والتكفير بالإتفاق فيمن أبغض النهي عنه وأبغض الأمر بمعاداة أهله ، ولو لم يتكلم ولم ينصر ، (١)

لكن ينبغي التفصيل فإن هذا البغض إن كان لغرض ديني كعيب بقا \* مال أو ملك أو نحو ذلك فإنه الكفر يكون كفراً عملياً ، يبين لما حبه الحق ، وتقام عليه الحجة ، فإن أصر حكم بكفره الكفر الإفتقادي ، وأجرنا عليه الحكم بذلك ، وأمره إلى الله . وأما إن كان هذا البغض متولداً عن حب للشرك وأهله وتفضيلهم على الإيمان وأهله فهو كفر اعتقادي ، وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسائله الشخصية بأنه يكفر من أقر بدين الله ورسوله ثم عاداه وصد الناس عنه . (٢)

ومن علامات الرضا بالكفر أن يعزم عليه في زمن بعيد أو قريب أو يُعلق ذلك باللسان أو القلب على شيء ولو محالاً عقلياً ، فكل هذه الصور كفر في الحال قال الطيبي \*

\* وإذا نوى مسلم أن يكفر إن كان كذا ، أو إذا جاء وقت كذا كفر بالحال ، (٣)

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الثالث / قسم الفتاوى ص ٥٨ ، ٦٤

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / القسم الخامس / الرسائل الشخصية ص ٨٥

(٣) المنهاج في شعب الإيمان ١/٤٢-١٤٤هـ وانظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ١٧٥

وقد علل رحمه الله لذلك بقوله \* فإذا نوى مسلم أن يكفر  
فدا فقد أفسد الإخلاص بما أحدث من عزيمة الكفر ففسد إسلامه  
بزوال شرطه واند، الإسلام الكفر ، (١)

وقد أورد ابن حجر الهيتمي قولين في هذا المقام ظاهرهما الحكم  
بعدم كفر من عزم على الكفر ثم رد عليهما :

أحدهما \* قول للشافعي ومدلوله أن كل ما لم يحرك به المظم  
لسانه فهو حديث النفس المرفوع عن بني آدم .

والثاني قول لأبي نصر القشيري ومدلوله :

أنه لا يصدر العزم على الكفر الذي هو الجهل بالله

إذ لا يصح من العالم بالله أن يعزم على الجهل .

ثم عقب عليهما بقوله \*

إن قول الشافعي محمول على الغاظر الذي لا يستقر وأن هذا هو  
الذي حمل الأئمة الحديث عليه . (٢)

وأما قول القشيري فإن المراد بالكفر في هذا الباب ما أشعر

بالجهل وإن كان قلب من صدر منه ممثلنا إيماننا ، ومثل ذلك

بأن الإتهرا \* والهزل كغيرهما ، وأن كلام القشيري إن أراد به

أنه عزم لا يكون كافرا فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ

وإن أراد أن حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يجمع حقيقة العلم

فمسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه . (٣)

(١) المنهاج في شعب الإيمان ١/١٤٣-١٤٤هـ وانظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ١٧

(٢) المقمود بالحديث حديث أبي هريرة يرفعه قال : " إن الله تجاوز

لأمتي عما وسوس - أو حدث - به أنفها ، ما لم تعمل به أو تكلم "

صحيح البخاري مع الفتح ١١/٥٤٨-٥٤٩هـ الإيمان والنذور

(٣) انظر الإلهام بقواطع الإسلام ١٧ - ١٨

ومن علامات الرضى بالكفر لو جلس بين أناس يقولون كفوراً  
 فضحك معهم فإنه يكفر يدل على ذلك قوله تعالى ( وقد نزل  
 عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ  
 بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا  
 مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً ) (١)  
 فإن من " سمع آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فجلس عند  
 الكافرين المستهزئين من غير إكراه ولا إنكار ولا قيام عنهم  
 حتى يخوضوا في حديث غيره فهو كافر مثلهم وإن لم يفعل  
 فعلهم لأن ذلك يتضمن الرضا بالكفر والرضا بالكفر كفر " (٢)  
 ونقل البدر الرشيد عن بعض أهل العلم أن من ضحك مع الرضا  
 ممن يتكلم بالكفر أو تكلم بكلمة الكفر وضحك بها غيره كفر (٣)  
 قال الملا على القارى :

" وأما إذا ضحك لا على وجه الرضا بل بحسب أن الكلام الموجب  
 للكفر عجيب فريب يضحك السامع ضرورة فلا يكفر " (٤)  
 ومن علامات الرضا بالكفر أنه لو طلب كافر من مسلم أن يلقنه  
 الإسلام فاستمبله مع قدرته على تلقينه كفر .

(١) النساء \* ١٤٠

(٢) الجامع الفريد ص ٢٧٧ رسالة حكم السفر إلى بلاد الشرك .

(٣) ألفاظ الكفر لبدر الرشيد (مخطوط) ق ٢

(٤) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٨

وشرح كلمات الكفر للملا ضمن شرح الفقه الأكبر أيضا ص ٢٤٦

وفى مخطوط شرح كلمات الكفر ق ٢



قال النووي نقلاً عن المتولّى :

” لو سأله كافر يريد الإسلام أن يلقنه كلمة التوحيد فلم يفعل ... فهو كافر ” (١)

وقال البدر الرشيد :

” من قال لمريد الإسلام لا أدري صفة أو اصبر إلى آخر المجلس كفر ، ولو قال كافر لمسلم اعرض علي الإسلام فقال لا أدري صفة كفر (٢) لأن الرضا بالكفر كفر ” (٣)

وقد وافق الملا على القارى البدر الرشيد بالقول بالكفر إذا قال الممثل اصبر إلى آخر المجلس وقال بأن الكفر فيها ظاهر، وزاد في التعليل لقول من طلب منه أن يعرض الإسلام فقال لا أدري صفة بأن تكفيره لأنه رضى بكفر نفسه وهو كفر ، ورضى بكفر غيره وهو كفر أيضا ، (٤)

وأما لو طلب كافر من مسلم عرض الإسلام عليه فقال المسلم انهب إلى فلان العالم فقد نقل البدر الرشيد عن صاحب خلاصة الفتاوى أنه يقول يكفر ثم نقل كلام أبو الليث المخالف لذلك وهو قوله ” إن بعثه إلى عالم لا يكفر لأن العالم ربما يحسن ما لا يحسنه الجاهل فلم يكن راضياً بكفره ساعة بل كان راضياً بإسلامه أتم وأكمل ” (٥) وهو كلام وجيه يؤول على فقه قائله .

(١) روضة الطالبين ٦٥/١٠ وانظر ص ٦١-٧٠

وانظر معنى المحتاج ١٣٥/٤ ، وانظر الإلام بقواطع الإسلام ٣٦ ، ٣٦

(٢) ومعلوم أن ذلك مشروط بما إذا كان قادراً على تلقي الإسلام وعرضه

(٣) كتاب ألفاظ الكفر للبدر الرشيد (مخطوط) ق ٧

(٤) انظر شرح الملا على القارى على رسالة البدر الرشيد (مخطوط) ق ١٣

ونفس الشرح مطبوع ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٢١٧

(٥) كتاب ألفاظ الكفر للبدر الرشيد (مخطوط) ق ٧

وانظر شرحها للملا على القارى (مخطوط) ق ١٣

ومن أعظم علامات الرضا بالكفر الإكراه عليه أو الأمر بسسه  
أو تمنيه وقد نُقل التكفير لمن فعل شيئاً من ذلك عن بعض  
العلماء فقال النووي رحمه الله \* ولو أُكْرِه مسلماً على الكفر  
صار المُكْرِه كافراً ،، (١) ، وقال الملا على القارى \*  
\* وكذا لو أمر رجلاً أن يكفر بالله أو عزم على أن يأمره  
بالكفر ،، أى أنه يكفر وملل ذلك بقوله \*  
\* وذلك لأنه رضا بالكفر والرضا بالكفر كفر سواء كان يكفر  
نفسه أو بكفر غيره ،، (٢)

وقال العليمى \* إذا تمنى مسلم كفر مسلم فهذا على وجهين \*  
أحدهما : أن يتمناه كما يتمنى الصديق لصديقه الشئ \* يستحسنه  
فيحب أن يكون له فيه نعيب \* فهذا كفر لأن استحسان  
الكفر كفر \*

والآخر : أن يتمناه له كما يتمنى العدو لعدوه الشئ \* يستقطعه  
فيحب أن يقع فيه فهذا ليس بكفر ،، (٣) ثم استدل  
رحمه الله على ذلك بقصة موسى مع فرعون لما أجهده  
ولم يقبل دعوته حيث تمنى موسى عدم إيمان فرعون  
صلاته ليحق عليهم العذاب ببل زاد على ذلك فدعا  
الله بقوله ( ربنا اطمس على أموالهم واشدد على  
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم ) (٤)

(١) روضة الطالبين ٦٥/١٠

(٢) الفمل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٨

(٣) المنهاج فى شعب الإيمان ١/١٤٣

(٤) يونس ٨٨

فلم يتكزأ الله تعالى ذلك عليه لعلمه أن شدته على فرعون  
وظفاه عليه لما رأه من عُتوه وتجبره من التي حملته على  
ذلك ، فمن كان قى معناه فله حكمه . (١)

أقول ولا بد هنا من وقفه للتأمل في الفرق بين قصة موسى  
مع فرعون وفيما نحن فيه من تمنى الكفر للمسلم ، فإن قصة  
موسى مع فرعون تمنى بقا \* كافر على كفره ، بخلاف ما ألتنا  
فإنه تمنى كفر مسلم .

ويلحق بذلك ما لو أشار بالكفر على مسلم أو على كافر أراد  
الإسلام فإنه يكفر .

قال النووي نقلا عن المتولى \* أو أشار عليه (٢) بأن  
لا يعلم أو على مسلم بأن يرتد فهو كافر ، (٣)

وقال محمد الشريفي \* أو أشار بالكفر على مسلم أو على  
كافر أراد الإسلام بأن أشار عليه باستمراره على الكفر ، (٤)  
أي فإنه يكفر .

ونكر ابن حجر الهيتمي أن كلام الطيمي الذي ذكرناه قريبا  
في مسألة التمنى قد يدل على أن إشارته عليه بأن لا يعلم  
إن كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكرهه وهو الكفر  
ويمنعه مما يحبه وهو الإسلام أنه لا يكفر .

(١) المنهاج ٢٤٣/١

(٢) يعود الضمير على كلمة كافر في كلام سابق هو قوله \* ولو سأله  
كافر يريد الإسلام أن يلقه كلمة التوحيد فلم يفعل \* ثم ذكره

(٣) روضة الطالبين ٦٥/١٠

(٤) مغنى المحتاج ٤: ١٣٥/٤

تظال

ثم قال ؟

• وفيه نظر والذي يظهر أنه يكفر بذلك وإن قصد ما تكسر  
لأنه كان متحبا في بقاءه على الكفر ، وليس هذا كما ألتة  
العليمى ... خلافا لمن توهمه لأن تلك فيها مجرد تمن فقط  
وهذه فيها تحسبا إلى البقاء على الكفر ، ، (١)

---

(١) الإلهام بقواطع الإسلام ٦٦

المبحث الخامس : أعمال يظهر منها الإستهزاء \* بالدين

—————

ومن الأعمال المكفرة الإستهانة والإستخفاف بالمصحف أو كتب  
أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يضع رجله عليها (١)  
أو يلقبها في القاتورات بخير عُذر ولا قرينة تدل على مدبهم  
الإستهزاء \* (٢) .

قال النووي \* والفعل المكفر ما تممه استهزاء \* صريحا بالدين  
أو جودا له كإلقا \* مصحف بقاتورات وسجود لمنم أو شمس ،، (٣)  
قال الشريفي في شرح هته العبارة فيما يتعلق بالمصحف وهو  
اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين ،، لأنه صريح في  
الإستخفاف بكلام الله تعالى ، والإستخفاف بالكلام استغفاساف  
بالمتكلم ،، (٤)

وذكر البدر الرشيد أن \* من استخف بالقرآن أو بالمجد أو بنحوه  
مما يعظم في الشرع كفر ، ومن وضع رجله على المصحف حالفا  
استخفافا كفر ،، (٥)

وقال ابن حجر الهيتمي في أثناء \* سرده لبعض المكفرات \* ومنها  
إلقا \* المصحف في القاتورات لخير عُذر ولا قرينة تدل على عدم  
الاستهزاء ،، (٦)

(١) انظر ألفاظ الكفر للبدر الرشيد ( مخطوط ) ق ٢

(٢) انظر الإلام بقواطع للإسلام ص ٢٠

(٣) المنهاج للنووي مع شرحه معنى المحتاج ١٣٦/٤

(٤) معنى المحتاج شرح المنهاج ١٣٦/٤

(٥) ألفاظ الكفر ( مخطوط ) ق ٢

(٦) الإلام بقواطع الإسلام ص ٢٠

ثم قال بعد يسير من هذا " إن كل ورقه فيها اسم معظم من  
 أسما الأنبياء والملائكة يكون كذلك ، وأن المراد بالمصحف  
 ونحوه كل ورقه فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما ، (١)  
 وقال الرويانى " وكالمصحف فى ذلك أوراق العلوم الشرعية ، (٢)  
 فاتضح من أقوال أهل العلم أن التعمد لإهانه المصحف والأوراق  
 الأوراق المحترمة بقذفها فى القدر أو دوسها بالأقدام أو نحو  
 ذلك عمل كبرى ومن هنا فإن النفوس المؤمنة تتألم لما تراه  
 من انتشار الصحف والمجلات فى الشوارع والسكك تداس بالأقدام  
 والمجلات وتتجمع فى المزامل بين النجاسات والأقذار ولا تخلو  
 صحيفة من ذكر اسم الله أو رسله أو ملائكته إن لم يكن أكثرها  
 مملوءة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ولهذا فإن واجب  
 كل مسلم أن يرفع هذا المنكر كلما رآه وأن يعمل لتلافيه ما استطاع  
 إلى ذلك سبيلا .

ومن هذه الأعمال قراة القرآن مع الألمان كضرب الدفأ والقضيب  
 أو الآلات الحديثه مما يسمونه العمود أو الرماية أو الكنجبه  
 أو نحوها فكل هذا كفر لما فيه من الإهانة بكتاب الله (٣)  
 وقد جاء فى الروضة ما يفهم منه أن النسوى لا يكفره ، فقال  
 بعد نقله ثلاث مسائل يقول الأحناف بتكفير فاعلمها - وهنه إحداها  
 قال " الصواب أنه لا يكفر فى المسائل الثلاث . (٤)

(١) الإسلام بقواطع الإسلام ص ٢٠

(٢) المنار السابق ص ٢٠

(٣) انظر ألفاظ الكفر لبدر الرشيد (مخطوط) ق ٣ وشرحه للملا

(مخطوط) ق ٢ وانظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ٢١

(٤) روضة الطالبين ٦٧٦١٠

" إن كان مشابهاً بخيظهم أو رطيم أو سماه زناراً وإلا فلا يكفر ،، (١)

ونقل البدر الرشيد عن صاحب الغلاصة أن من وضع قلنسوة المجوس على رأسه أن بعضهم يكفروه وبعض المتأخرين يفتنون بأنه إن كان لضرورة البرد أو أن البقرة لا تعطيه اللبن حتى يلبسها أنه لا يكفر وإلا كفر (٢) .

ثم نقل عقبه عن صاحب المحيط أن الصحيح أنه يكفر مطلقاً وأن ضرورة البرد ليس بشيء لإمكان أن يمزقها ويخرجها عن تلك الهيئة فتكون قطعة قماش تدفع عنه البرد ، وهي على غير هيئتها (٣) .

وقد عقبه الملا على القارى في شرحه لألفاظ الكفر طسسى ذلك فقال " تتصور الضرورة بأن يكون المسلم أسيراً أو متأمناً أو أماره الكافر تلك القلنسوة فليس له أن يغيرها عن تلك الهيئة ، على أن تغيير تلك الهيئة قد لا يكون مانعاً ممن دفع البرد . (٤)

ونقل البدر الرشيد أيضاً عن صاحب المحيط قوله " ولو شد الزنار على وسطه أو وضع الغل على كتفه فقد كفر ،، (٥)

(١) شرح الملا لرسالة البدر الرشيد (مخطوطة) ق ٢١ ، والمطبوعة ضمن

شرح الفقه الأكبر ص ٢٧١

(٢) أنظر ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ١٠ (٣) السابق ق ١٠

(٤) شرح الملا على رسالة البدر الرشيد (مخطوط) ق ٢١ والمطبوعة ضمن

شرح الفقه الأكبر ص ٢٨٠

(٥) ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ١٠

المبحث السادس : أعمال اختلف في التكفير بها

.....

وقى في نهاية هذا الفصل أن نذكر بعض الأعمال التي

نقل الخلاف في التكفير بها وقد خصت لها هذا المبحث .

فمن هذه الأعمال من طوى بغير وضوء أو أتوب نجس أو إلى غير  
القبلة من غير عذر متعمدا ، فقد اختلف في تكفير فاعل ذلك

فقال بعضهم يكفر وإن وافق ذلك القبلة أو الطهارة . (١)

ومن ذلك ما نقل البدر الرشيد عن أحد الكتب أن أبا حنيفة  
والليث قالا :

هو كافر كالمتخف (٢) .

وقد بين الملا علي القاري العلة الجامعة بين المتخف وبين

من نحن بصدده بأنها الإحتلال (٣)

وقال بعضهم لا يكفر ، وهو ما عليه بعض الشافعية ، قال النووي

" مذهبا ومذهب الجمهور لا يكفر إن لم يستحله " ، (٤)

وقال الأسنوي :

" لا ينبغي أن يكفر وإن استحل ذلك لما نقله في المجموع من

جمع من المجتهدين أن إزالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة ، (٥)

ونلاحظ أن بعض أصحاب القول الثاني يتفقون مع القول الأول

كالنووي رحمه الله فإنه قيد عدم التكفير بعدم الإحتلال .

(١) الفحل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٩

(٢) ألفاظ الكفر ( مخطوط ) ق .

(٣) شرح الملا علي رسالة بدر الرشيد ( مخطوط ) ق ٦ ، والمطبوعة ضمن  
الفقه الأكبر ص ٢٥٨

(٤) روضة الطالبين ١٠/٢٧

(٥) انظر الإلام بقواطع الإلام ص ٣٤



فاتفق مع القائلين بالتكفير إن كان الفاعل متعللاً ، وهذا ما عليه الجمهور .

وقد نقل هذا عن شيخ الإسلام فقال " من طلى بلا طهاره أو إلى غير القبلة عمدا وترك الركوع والسجود أو القراة أو غير ذلك متعمدا . . . إذا استطه فهو كافر بلا ريب . . (١) ، وأوضح الخلاف في ذلك في موضع آخر فقال :

" ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن من طلى بلا وضوء فيما تشترط له الطهارة بالإجماع كالطوات الخمس أنه يكفر بذلك ، وإذا كفر كان مرتداً ، والمرتب عند أبي حنيفة تبين منه زوجته ، ولكن تكفير هذا ليس منقولاً عن أبي حنيفة نفسه ، ولا من أصحابه ، وإنما هو من أتباعه ، وجمهور العلماء على أنه يعزر ولا يكفر إلا إذا استحل ذلك واشتهز بالصلاة . . (٢)

ومن هذه الأعمال لو جلس رجل في مكان والناس حوله يألون منه مسائل في الدين وهو يجهلهم عن طريق الإستهزاء والسخرية وهم يفعلون فإنهم يكفرون جميعاً لاستخفافهم بالشرع (٣) وقد نقل البدر الرشيد عن الأستاذ نجم الدين الكندي " أن من تشبه بالمعلم على وجه السخرية وأخذ الخشبة ويضرب المبيان كافر . . (٤)

وقد علل الملا على ذلك بقوله " لأن معلم القرآن من جملة علماء الشريعة فالإستهزاء به ويعلمه يكون كفراً . . (٥)

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٦٦ (٢) مجموع الفتاوى ٢٢/١٧٦

(٣) انظر ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ٥ والإعلام بقواطع الإلزام ص ٢٥

(٤) ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ٥

(٥) شرح الملا لرسالة بدر الرشيد (مخطوط) ق ١٥ ، والمطبوعة ضمن

شرح الفقه الأكبر ص ٢٦٥

ونقل البدر الرشيد أيضا عن الفتاوى الظهيرية \* أنه لو جلس  
 واحد مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر مفاحك يستهزئ بالمذكر  
 فضحك وضحكوا كفروا ، (١)

وقد علل الملا على ذلك بقوله \* لأن المذكر واعظ ، وهو من  
 جملة العلماء \* وخليفة الأنبياء ، (٢)

وقد تحققت النووي ذلك فقال \* الصواب أنه لا يكفر في مسألة  
 التشبه ، (٣)

ولكن لا يفهم من كلامه عدم التكفير مطلقا ، فإنه لو أضيف  
 إلى التشبه الضرية والإهتزاز \* بالدين وأهله مع الإتهام  
 لذلك فإن الكفر متعين كما سبق في مسألة من طعن بفسير  
 وضوء فإنه قد ربط الحكم بالكفر بالإتهام .

ولهذا قال ابن حجر الهيتمي بعد أن أورد كلام النووي \* وظاهر  
 كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله عنه أنه التقرير  
 على المعاملة الثالثة ، ولا يبعد أن يقيد بما إذا قصد الإتهام \*  
 بالعلم بمئات أنواعه أو أراة أنها غير من كلف علم لشمولسه  
 العلق بالله وصفاته وأحكامه ، أما لو أراة العلوم الستى  
 لا تتعلق بالله وصفاته وأحكامه فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا  
 لأنه لا يلزم عليه الإتهام \* بالدين ولا تنقيصه ، بخلاف ما  
 إذا أطلق أو أراة العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه  
 لأن ذلك ينافي الإتهام \* بالعلم وبالدين فكان كفرا ، (٤)

(١) ألفاظ الكفر (مخطوط) ق \*

(٢) شرح اليلالرمالة البدر (مخطوط) ق ١٠ ، وانظر نفس الشرح

ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٣١٠ - ٣١١

(٣) روضة الطالبين ٦٨/١٠

(٤) الإلهام بقواطع الإسلام ص ٢٥

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما يحمل من تمثيل شخصية الرسول أو صحابته الكرام أو علماء الشريعة أمر يجبه تجببه لما في ذلك من المخزية والانتهاز به ولا الأفئدة لا سيقنا وأن النبيين يمثلونهم غالباً من الفعقة والفاستدين فيظهر أحدهم أحياناً في صورة صحابي جليل ، وقد يرى في مآهده أخرى يقوم بسدور فاسق أو ظالم أو زان أو سارق .

ومن هذه الأعمال لو علم إنسان امرأة طقت بالثلاث السرة لتحل لزوجها بلا محلل (١) ، أو كان مفتياً ، فأفتى لامرأة بالكفر لتبين من زوجها ، وذلك بأن يقول المفتي أو القاضي للمرأة المطلقة بالثلاث مثلاً ما حكم الإسلام ؟ فتقول لا أعرف ... فينبذ يقول المفتي الجاهل أو القاضي المائل أفتيت بكفرها ، أو حكمت بأنها ما كانت مظلمة من أهلها فنكاحها الأول فاصح (٢)

وهو يعلم أنها لم تفهم العبارة التي طقت فيها وأنه لو قيل لها إذا أسلم إنسان هل يجوز قتله أو أخذ ماله فإنها سوف تقول لا ، فإن هذا المظلم أو هذا المفتي إذا كانا بيضة المنه ، وكذا المرأة إذا فعلت أو قالت الكفر وهي تعلم أنه كفر تريد أن تحل لزوجها بلا محلل فإنهم يكفرون .

ولا يخفى أن الإقتناء على هذه الأعمال من الحيل التي حرمها الشرع ولقد عقد ابن القيم رحمه الله في كتابه إعلام الموقعين فصلاً كثيرة في الحيل (٣)

(١) نفس المصدر ص ٥٥

(٢) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٨ - ٢٢٩

(٣) استفرقت هذه الفصول ٤٦٠ صفحة تقريباً من كتابه المشار إليه

بين فيها المحرم من الجائز ومن ذلك مما نحن فيه ما ذكره  
في ( فصل الحيل الباطلة لامقاط حد الزنا ) فقد قال : ٤  
" وأظن من ذلك أن الرجل المحصن إذا أراد أن يزني ولا يجس  
فليسرت له ثم يعلم فإنه إذا زنى بعد ذلك فلا حد عليه حتى  
يستأنف نكاحاً أو وطئاً جديداً، (١)

---

(١) أعلام الموقعين ٢٠٥/٣

الفصل السادس

—————

الكفريات القولية

وفيه مباحث

المبحث الأول : تحديد الكفريات القولية والحكم بها

• على قائلها

المبحث الثاني : بعض الكفريات القولية المتعلقة

• بالله تعالى

المبحث الثالث : بعض الكفريات القولية المتعلقة

• بالرسول والأنبياء

المبحث الرابع : بعض الكفريات القولية المتعلقة

• بدين الله تعالى

—————

## المبحث الأول

تعدد المكفرات القولية والحكم على قائلها

~~~~~

لقد تكلمنا في المكفرات القولية بصورتها العامة والخاصة وأورد بعض الحنفية والشافعية ذلك بمؤلفات ، وسوف أنكر في المباحث اللاحقة لهذا بعض المكفرات القولية ، إلا أنني قبلها - وفي هذا المبحث - لإبداءي من ذكر شيء من أقوال أهل العلم في الحكم على الناطق بكلمة الكفر بصفة عامة فأقول متعمينا بالله ،

إن من العلماء من يقول * إن من نطق بكلمة الردة وزعم أنه أضمر تورية كفر ظاهراً وباطناً ، (١)

وقد تعقب ابن حجر الهيتمي ذلك بأن الحكم بالكفر باطناً فيه نظر إلا أن يكون معنى إضمار التورية هو اعتقاد مدلول النطق مع التورية على السامع (٢) .

ومنهم من أضاف إلى ذلك أن يكون القول صادراً عن عناد أو استهزاء (٣) .

فإنه يحكم على صاحبه بالكفر الإعتقادي بحسب ما ظهر منه وإن لم يضر كفراً كما بينا ذلك في أنواع التكفير (٤) .

ويالغ بعضهم فقال * من كفر باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافر ليس بمؤ من عند الله ، (٥)

(٢-١) أنظر الإلغام بقواطع الإسلام ص ١٨

وهذا القول نقله الجويني عن بعض الأصوليين كما ذكره ابن حجر الهيتمي

(٣) نفس المطر ص ١٩ (٤) أنظر ص ٨٣

(٥) هذا القول نقله البدر الرشيد من كتاب حاوي الفتاوى انظر رسالته في ألفاظ الكفر مخطوطة ق ٢ ، وشرحها للملا علي القاري (مخطوط) ق ٢

وقد استدلل الملا على القارى لذلك بقوله " وهو معلوم ممن مفهوم قوله تعالى (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا ممن أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله) (١)(٢)

ونحن وإن كنا نوافق في الحكم بالكفر ما لم يكن مكرهاً كما صرحنا الآية بذلك ، إلا أننا لا نوافق على قوله (ليس بمؤمن عند الله) لأن الحكم عند الله لا يعلمه إلا الله سبحانه ، وأما قوله تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله) فلا يفهم منه أن النطق بالكفر يكون دليلاً على شرح الصدر به وقد دلت النصوص أن من الناس من ينطق بكلمة الكفر في بعض الحالات ولا يكفر مثل من قال ممن شدة الفرح لما وجد دابته ((اللهم أنت عبدى وأنا ربك)) (٣) ومثل قول من قال من المحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم " إجعل لنا ذات أنواط " (٤) ومثل قول أحد الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم " ما شاء الله وشاء محمد " (٥) ، فإن هذه كلها كلمات كفر لو كانت عن اعتقاد أو استهزاء .

فقد قالها أصحابها من إكراه ، ولكن لامتنعارات أخرى لم يكفروا أصحابها .

-
- (١) النحل ١٠٦
 (٢) شرح الملا على رسالة البدر الرشيد (مخطوط) ص ٢٤
 (٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٩١/٥ كتاب التوبة .
 (٤) رواه الامام أحمد والترمذى وقد سبق تخريجه ص ١١٥
 (٥) رواه الترمذى والامام أحمد في مسنده وقد تقدم التخریح ص ١١٥

وأما من قال كلمات الكفر معتقدا لها أو قالها مستهزئا
 ساخرا فإنه يحكم عليه بالكفر ، وهذا مما نقل حكايته
 عن أكثر العلماء ، وفيما يلي بعض هذه الأقوال :
 فمنها : ما نقل عن الشافعي أنه سئل عن من هزل بشيء مسن
 آيات الله تعالى أنه قال :

” هو كافر واستدل بقوله تعالى (قل أبالله وآياته
 ورسوله كنتم تستهزون ؟ لا تعتذروا قد كفرتم
 بعد إيمانكم) (١)(٢)

وقال الإمام أحمد في رواية عبد الله وأبي طالب :
 ” من شتم النبي عليه الصلاة والسلام قتل ، وذلك أنه
 إذا شتم فقد ارتد عن الإسلام ولا يشتم مسلم النبي عليه
 الصلاة والسلام ، فتبين أن هذا مرتد وأن المسلم لا
 يتصور أن يشتم وهو مسلم (٣) .

وقال محمد بن سحنون وهو من المالكية :
 ” أجمع العلماء على أن شاتم النبي صلى الله عليه
 وسلم والمنتقم له كافر ، والوعيد جار عليه
 بغضب الله تعالى له ، ومن شك في كفره وعذابه
 كفر ، (٤)

(١) التوبة ٦٦

(٢) انظر الطارح المملول ص ٥١٣

(٣) المطر السابق ص ٥١٣

(٤) رسائل ابن عابد ٣١٦/١ ، رسالة تنبيه الولاة والحكام على أحكام

شاتم غير الأنام ، وانظر الطارح المملول ص ٥١٣

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً سواء كان الساب يعتقد أن نسله محرم أو يمان مستحل له ، أو كان ناهلاً عن اعتقاده ، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل ، (١)

وقد نقل بعض العلماء الإجماع على أن من سب الله عز وجل أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم وهو مع ذلك مقرر بمسا أنزل الله أنه كافر ، (٢)

وقال النسوي :

من " سب نبياً أو استخف به ... فكل هذا كفر ، (٣)

وقال المقاضي أبو يعلى في الممتمد :

" من سب الله أو سب رسوله فإنه يكفر سواء استحل سببه أو لم يستحله ، (٤)

ولما سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن وصف المكفرات القوليه

ووصف الاستهزاء المكفر قال :

" العلماء استدلووا عليها بقوله تعالى في حق بعض المسلمين

المهاجرين في غزوة تبوك (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا

نخوف ونلمب) (٥)

(١) المارم المسلول ص ٥١٢

(٢) المصدر السابق ص ٥١٢ ، وانظر التمهيد لابن عبد البر ٢٢٦/٤

(٣) روضة الطالبين ٦٤/١٠ - ٦٥

(٤) انظر المارم المسلول ٥١٢

(٥) التوبة ٦٥

فذكر السلف والخلف أن معناها عام إلى يوم القيامة فيمن استهزأ بالله والقرآن أو الرسول، ومفحة كلامهم أنهم قالوا ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرفق بطوننا ولا أكذب المننا ولا أجبن عند اللقا * يعنون بذلك رسول الله والعلما * مسن أصحابه ، فلما نقل الكلام موفين مالك أتى القائل يعتذر أنه قاله على وجه اللعيا كما يفعل المصافرون ، فسئل الوحي أن هذا كفر بعد الإيمان ولو كان على وجه المسرح والتى يعتذر يظن أن الكفر إذا قاله جادا لا لاجبا ، (١) ثم قال رحمه الله :

” إذا فهمت أن هذا هو الإستهزاء فكثير من الناس يتكلم في الله عز وجل بالكلام الفاحش عند وقوع المصائب على وجه الجدا ، وأنه لا يستحق هذا وأنه ليس بأكبر الناس نبيا ، (٢) وقد علق صاحب التيسير على باب (ومن هزل بشئ فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول) بأنه يكفر بذلك لا تخفائه بجناب الرسوبية والرسالة وذلك مناف للتوحيد . ولهمذا أجمع العلماء على كفر من فعل شيئا من ذلك ، فمن استهزأ بالله أو بكتابه أو برسوله أو بدينه كفر ولو ما زال لم يقصد حقيقة الإستهزاء (٣) . وذكر صاحب الإصاف أن من ” سب الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم كفر ” (٤)

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ ١١ سم الفتاوى ص ٥٨ ، ٦١-٦٢

(٢) المدبر السابق ص ٦٢

(٣) تيسير العزيز الحميد ٦١٧-٦٢٢

(٤) الإصاف ١٠/٢٢٦

وأن " حكم من تنقذ النبي صلى الله عليه وسلم حكم من سببه صلوات الله وسلامه عليه " (١)

وقال الشوكاني : وهو يتحدث عن بعض الناس في زمنه :
 "يكثر ما يأتي هؤلاء الرمايا بالفاظ كفرية فيقول
 هو يهودي ليفعلن كذا فيرتد تارة بالقول وتارة بالفعل وهو
 لا يشعر (٢) "

وقال صديق حسن خان :

- مشيراً إلى سب الله ورسوله ودينه - وكل هذه الأفعال موجبة
 للكفر الصريح فاعلموا مرتد حده حده " (٣)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن بعض الأحناف قد بالغوا
 في حد بعض الأقوال من المكفرات ، ونحن في المباحث القادمة
 حين نذكر شيئاً من ذلك سوف نعقب عليه بأقوال أهل العلم ،
 وما يتبين لنا إن رأينا الحاجة إلى الزيادة .

إلا أننا في هذا المبحث سوف نذكر بعض الأقوال التي يعجبها
 الإيمان من ذكرها في المكفرات مع أن مذهب السلف عيسى
 أنها لم تلزم عقيدتهم .

فمن تلك الأقوال :

قولهم أن من قال إن الله في السما * يكفر وقيل لا (٤) .
 قال ابن حجر الهيتمي عقب هذا " ... إن القائلين بالجهنة
 لا يكفرون على الصحيح ، نعم إن اعتقدوا لزم قولهم من الحدوث

(١) المطر السابق ٣٣٣/١٠

(٢) رسالة الدواء العاجل ص ٢٩ الرسائل السلفية .

(٣) الروضة الندية عن الدرر البهية ٢٩٣/٢

(٤) الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٩

وهو كلام باطل لأن القول بأن الله ينظر من السماء أو من فوق العرش سواء كان في الدنيا أو في الآخرة هو الذي نمت عليه أدلة الكتاب والسنة فقد قال تعالى (ويمتخاكنم منس الأرض فينظر كيف تعملون) (١) وقال (ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة) (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم " إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " (٣)
وقال صلى الله عليه وسلم " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ... وذكر الحديث " (٤)
فقد جاء في هذه النصوص عن الله وعن رسوله الدليل على نظر الله ، وقد جاءت نصوص أخرى أن الملائكة فوقنا وأنه على العرش فوجب الإيمان بذلك دون تحريف أو تأويل .
وبهذا يتبين بأن عد ذلك من المكفرات مجانبة عظيمة للصواب وذلك لأن من لوازم اعتقاد السلف وقولهم أن الله فوق السموات وعلى عرشه أن يقولوا أنه ينظر من السماء ومن فوق العرش ومع ذلك فإنه لا يتبادر إلى الأذهان التشبيه أو الحسدوت - إذ المقصود بأنه فوق السماء وعلى العرش وأنه ينظر ونحو ذلك - هو إثبات تلك الصفات على هيئة تليق بجلاله سبحانه

(١) الأعراف ١٢٩

(٢) آل عمران ٧٧

(٣) صحيح مسلم مع شرح النووي ٤٢٩/٥

(٤) صحيح البخاري مع الفتح ٢٤/٥

ومن تلك الأقوال :

القول بإمتثنا في الإيمان ، فقد أورد البدر الرشيد في رسالته ألفاظ الكفر قوله " فصل في الكفر صريحا وكنائسة ثم صدره بقوله " رجل قال أنا مؤمن إن شاء الله ، أو أنا مسلم إن شاء الله من غير تأويل كفر " (١)

وقد بين تلك المقالة الملا على القارى فقال بعدها " أى لأنه تردد في إيمانه عند نفسه بخلاف ما إذا كان أراد أنا مؤمن إن تعلقت مشيئة بتحقيق إيماني عنده " (٢)

أقول :

إنه لا يسوغ جعل هذه العبارة من المكفرات القوليه وقد كان السلف يقولونها ، وقد نقل الملا على القارى الإجماع على ذلك فقال :

" أجمع السلف والخلف على أنه لا يخرج من الإيمان بإمتثائه إلا إذا كان مترددا في تصديقه وإيمانه كما ينفذ عليه قوله " (٣)
ثم نقل نحو أن السلف كانوا يمتثنون في الإيمان واعتذر لهم في ذلك فقال :

" وقد صح عن بعض السلف أنهم كانوا يمتثنون في إيمانهم والعتذر عنهم أنهم ما كانوا يمتثنون لشكهم في إيمانهم بل يمتثنون لما جا في وصفه المؤمن في الأخبار كقوله (المؤمن من أمن الناس من شره) ←

(١) رسالة ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ٧

(٢) شرح رسالة البدر (مخطوط) ق ١٢

ونفس الشرح مطبوعا ضمن الفقه الأكبر ص ٢٦٥

(٣) أنظر شرح الملا على رسالة البدر الرشيد ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٢٦٥

وقوله عليه الصلاة والسلام " المؤمن من آمن جاره بوائقه " ،
وقوله عليه الصلاة والسلام " ليس بمؤمن من بات بآب عيمان وجاره
طاو " ، أي جيمان ، وقوله عليه الصلاة والسلام " المؤمن من
من اجتمع عنده كذا وكذا خلة " ،
فمن استثنى من المتقدمين فإنما استثنى على أنه لم يعرف
تلك من نفسه لأنه يشك في إيمانه " (١)

(١) المصدر السابق ص ٢٦٥ - ٢٦٦

المبحث الثاني

بعض المكفرات القولية المتعلقة بالله تعالى

—————

وهذه المكفرات على نوعين : مكفرات تعد ككفرا محضا وليست سبا أو سخرية ومكفرات تعد سبا لله وتنقصا له وذلك على ضوء تفريق شيخ الإسلام بين النومين حين إيضاحه للتفريق بين السب الذي لا تقبل منه التوبة والكفر الذي تقبل منه حيث قال :

« هذا الحكم قد نيط في الكتاب والسنة باسم أنى الله ورسوله وفي بعض الأحاديث ذكر الشتم والسب ، وكذلك جاء في ألفاظ الصحابة والفقهاء ذكر السب والشتم ، والإسم إذا لم يكن له حد في اللغة كاسم الأرض والسما ، والبحر ، والشمس والقمر ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر ، فإنه يرجع في حده إلى العرف كالقبض والحرز والبيع والرهن والكرى ونحوها .»

فيجب أن يرجع في الأذى والسب والشتم إلى العرف فما منه أهل العرف سبا أو انتقاصا أو عيبا أو طعنا ونحو ذلك فهو من السب ، وما لم يكن كذلك فهو كفر به ، فيكون كفرا ليس بسب ، حكم صاحبه حكم المرتك إن كان مظهرا لسهه وإلا فهو زندقة ، (١)

(١) الصارم المجلد ٥ ص ٥٢١

وعلى هذا فإن ما ثبت أنه ليس سباً لله تعالى ولا تنقيصاً
لشأنه وإنما هو قول من أقوال الكفار واعتقدهم لهم ، فإن
المسلم إن استمر به صاحبه ولم يظهره لأحد فهو زنديق
حكمه حكم الزنديق وإن أظهره فهو مرتد محض يستتاب فإن
تاب ورجع وإلا قتل (١) .

وسوفاً نذكر هنا أمثلة من الأقوال التي تعتبر من الردة المحضة
وهي التي يحكم على صاحبها بالكفر فيستتاب فإن تاب وإلا قتل
فمن هذه الأقوال :

قول من قال بقول النصارى أن عيسى ابن الله ، أو أن الله
هو المسيح بن مريم أو أن الله ثالث ثلاثة فإنه كافر .
وقد نص الله على كفر هؤلاء بقوله (لقد كفر الذين قالوا
إن الله هو المسيح ابن مريم) (٢)

روى عن ابن عباس ومقاتل أنها نزلت في نصارى نجران لمسا
اتخذوا عيسى إلهاً (٣) .

وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة
وما من إله إلا الله واحد)

قال ابن الجوزي :

” قال المفسرون : ومعنى الآية أن النصارى قالت الإلهية

مشتركة بين الله وعيسى ومريم ، وكل واحد منهم إله .

وفي الآية إضمار فالمعنى ثالث ثلاثة آلهة فحذف

ذكر الآلهة لأن المعنى مفهوم ،

(١) المطر السابق ص ٥٢١

(٢) المائدة ١٧ ، ٢٢

(٣) انظر زاد المير ٣١٧/٢ ، ٤٠٢

لأنه لا يكفر من قال هو ثالث ثلاثة ولم يرد الآلهة لأنه
 ما من اثنين إلا وهو ثالثهما ، وقد دل على المحذوف قوله
 (وما من إله إلا إله واحد) (١) (٢)

ومعلوم أن دلالة النصوص القرآنية ليست خاصة بقوم دون غيرهم
 إذ العبارة بعموم اللفظ لا بخصوصه كما هو معلوم .

وعلى هذا فإنه لا فرق بين هؤلاء النصارى وبين من يقول
 بقولهم في أي زمان وأي مكان ، ثم لا فرق بين هؤلاء وبين
 من قال أن غير ميس هو الله أو قال عن نفسه أنه الله
 كما حدث ممن قال بالحلول ، فالحكم بالكفر يشملهم بسبب
 أنه يكون في بعضهم أولى وهم الذين يقولون أن كل شيء
 هو الله .

ولا فرق أيضا بين من قالوا أن الله ثالث ثلاثة وبين
 من يقولون أن مع الله آلهة أخرى فإن الحكم يشمل الجميع .
 ومن أمثلة هذه الأقوال :

قول أهل وحدة الوجود :

الحق المنزه هو الخلق المشبه ، وقولهم عن الله عليّ على
 من ؟ وما ثم إلا هو ؟ ومن ما أنا ؟ وما هو إلا هو ، فعلموه
 لنفسه ، وهو من حيث الوجود عين الموجودات ، فالمسمى
 معدنات هي العلية لذاتها وليست إلا هو وقولهم عن الله
 هو عين ما ظهر ، وهو عين ما بطن في حال ظهوره ، وما ثم
 من يراه غيره ، وما ثم من ينطق عنه سواه ، ونحو ذلك
 من الأقوال (٣) .

(٢) زاد المير ٤٠٣/٢

(١) المائة ٧٣

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٢٤/٢ - ١٢٣

فهذه الأقوال وأشباهاها مما يتفوه به أصحاب وحدة الوجود
كفر صريح وقد جاء * ما يبرهن على كونها شرك من كلام
بعضهم إذ لما قرئت بعض هذه الكفریات على أحدهم ، وقال

أحد الحاضرين إن هذا يخالف القرآن قال رداً عليه ،

* القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا هذا ، (١)
وهو يعنى بكلامه أن القرآن لما كان فيه التفریق بين
الرب والمبد ، وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو المبد
اعتبر ما في القرآن شركاً (٢) .

وقد غلط العلماء القول في هو لا* ،

فقال عبد الله بن المبارك ،

* إنما لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نطبع زان نحكى

كلام الجهمية ، وهو لا* شر من أولئك الجهمية ، فإن
أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكلمهم ،
وهو لا* قولهم أنه وجود كل مكان ، (٣)

وقال ابن تيمية ،

وهو لا* إذا قيل في مقالاتهم أنها كفر لم يفهم هذا اللفظ

حالياً ، فإن الكفر جنس تحت أنواع متفاوتة ، بل كفر

كل كافر جز* من كفرهم ، (٤)

(١) المصدر السابق ١٢٧/٢

(٢) نفس المصدر ١٢٧/٢ ، ٣٦٥

(٣) ١٢٧/٢ ، ، ،

(٤) ١٢٧/٢ ، ، ،

وقال في موضع آخر " فقول القائل إن الرب والعبد شس " واحد ليس بينهما فرق كفر صريح لا سيما إذا أُخبل في ذلك كل عبد مخلوق ، (١)

ومن هذه الأقوال التلفظ بالشرك كما أن يقول ممن يغلو فيسه " كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريد ، أو يقول حين يذبح شاة : باسم سيدى فلان ... أو يدهوه من دون الله مثل أن يقول : يا سيدى فلان اغفر لى أو ارحمنى أو انصرنى أو ارزقنى أو أغثنى أو أجرنى أو توكلت عليك أو أنت حمى أو أنا حميك أو نحو هذه الأقوال والأفعال التى هى من خصائص الربوبية التى لا تصلح لإلله تعالى ، (٢)

وقد حكم شيخ الإسلام ابن تيمية بكفر القائلين بتلك الأقوال فقال رحمه الله عقب ذكرها :

" فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل ، (٣) وأدلة ذلك من الكتاب متوافرة :

فمن الرزق أخبر تعالى أنه لا يرزق إلا هو كما جاء فى قوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض من يملك السمع والأبصار) (٤) وقوله (الله يمسك الرزق لمن يشاء ويقدر) (٥) وقوله (إن الله هو الرزاق فهو القوة المتين) (٦) فمن ادعى أن صفة الرزق تكون لغير الله تعالى فإنه يكفر ولا شك.

(١) نفس المصنوع ٢٧٤/٢

(٢) أنظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢٩٤/١ رسالة الوصية الكبرى

وأنظر مجموع الفتاوى ٢٩٥ /٨

(٣) انظر المدرسين الطليق من نفس المفحات

(٤) الذاريات ٥٨

(٥) الرعد ٣٦

(٦) يونس ٣١

ومن عبادة الذبح وذكر اسم الله عليها قال تعالى (قل إن
 ثلاثي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك
 له) (١) وقال (ولكل أمة جعلنا منكم وليا لكيما
 الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) (٢) وقال (والبدن
 جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فأتذكروا اسم
 الله عليها صواف) (٣)

فمن تبع لغير الله تعالى أو ذكر اسم غير الله على
 تبيحته ونمكه فقد جعله مع الله شريكا .

ومن عبادة الذمما قال تعالى (ولا تدع مع الله إثما
 آخر لا إله إلا هو) (٤) وقال :

(أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء) (٥)

وقال سبحانه (وإنا سألك عبادة مني فإني قريب أجيب
 دعوة الداع إذا دعان ، فليمتجيبوا لي وليؤمنوا بي
 لعلهم يرشدون) (٦)

ومن هذه الأقوال المكفرة ما يفهم منها المفاهاه لله ،
 وتشبيه صفاته بصفات خلقه وتمثله بما لا يليق به كقول
 القائل " إن علم الله كعلمي أو قدرته كقدرتي ، أو كلامه
 مثل كلامي ، أو إرادته ومجته ورضاه وفضيه مثل إرادته
 ومحبتى ورضائى وفضيى ، أو استواى على العرش كاستوائى
 أو نزوله كنزولى ، أو إتيانه كإتيانى ونحو ذلك ، (٧)

(١) الأنعام ١٦٢ (٢) الحج ٢٤ (٣) الحج ٣٦

(٤) القصص ٨٨ (٥) النمل ٦٢ (٦) البقرة ١٨٦

(٧) مجموع الفتاوى ٤٨٢/١١

ولقد أطلق شيخ الإسلام الكفر على قائل تلك المقالات ، فقال
رحمه الله " فهنا قد شبه الله ومثله بخلقه تعالى الله
عما يقول ، وهو ضال غيبت مبطل بل كافر ، " (١)

وقال الملا على القارى :

" ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه
أو بأمر من أوامره ، أو أنكر وعده أو وعيده يكفر ، " (٢)
وأدلة ذلك أن الله يقول (ليس كمثله شئ وهو السميع البصير)
فنفى عن نفسه المثلية لشئ من خلقه وأثبت لنفسه صفاته
الكمال ، فمن ذهب لينفى عنه أموراً لم ينفها في كتابه
ولا سنة رسوله كالقول أنه ليس بعرق ولا جوهر ونحو ذلك فقد
ابتدع ألفاظاً لم يأت بها الكتاب والسنة ، ومن زاد نفى
وصفه صفاتاً لم يتكرها الكتاب ولا السنة فقد مثله بغيره .
ومن هذه الأقوال المكفرة نفى صفات الله أو بعضها كالقول
" بأن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا سمع
ولا بصر ولا محبة ولا رضى ولا غضب ولا استواء ولا إتيان ولا نزول ، " (٣)
فالقائل به هنا قائل بخلاف ما ثبت في الكتاب والسنة وقوله
قول كافر .

إذاً القائل بذلك يكون منكراً لصفات الله الثابتة نفى
كتابيه وسنة نبيه .

(١) المطر السابق ٤٨٢/١١

(٢) الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٧

وانظر شرح البدر الرشيد فيه ص ٢٤٩

(٣) مجموع الفتاوى ٤٨٢/١١ ، وانظر الإعلام بقواطع الإسلام ٢١

وكذلك من قال إن الله لا يتكلم بل يخلق كلاماً في تفسيره
ويجمل غيره يعبر عنه ، ويفسر أمثال قوله تعالى (وإذ نادى
ربك موسى) (١)

وأمثال قول النبي صلى الله عليه وسلم " إن الله ينزل إلى
السماء الدنيا كل ليلة إذا بقي ثلث الليل ، فيقول:
من يدموني فأجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من
يستغفرنى فأغفر له ، (٢) بأن معناه أن ملكاً يقول ذلك
عنه كما يقال نادى السلطان أى أمر منادياً ينادى ، ويجملون
تلك الأياها والأحاديث مجازاً لا حقيقة لها (٣) ،

فهذا كله من المبالغة في التنزيه الذى أوقع في ضده إذ
قولهم إنه يخلق كلاماً في الشجرة وأن الملك هو الذى يقول
عن الله من يسألني فأعطيه ونحوه ، يقصدون فيه تعريسه
الله عن المخاطبة المباشرة لبني آدم ولهذا مثلوا بالسلطان
وأنه من منزلته أن يخاطب الرعية مباشرة ومن رفعة شأنه
أن يرسل من يخاطبهم ، وهذا بساطل يعود إلى تصور الإدراك
وعدم العلم بصفات الله ، فان مدارك البشر محدودة ومقاييسهم
قد يتطرق إليها التهويل والتخوير ، فإن السلطان في هذا
الزمن قد يأمر بنفسه وينهى غيره أهل شعبه جميعاً القاصي
والداني ويجمعونه ، ولا يعتبرون ذلك في شأنه مثله ،
وهذا يتبين أن مذهب السلف هو الأسم والأعلم وهو أنهم

(١) الشعراء ١٠

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٢٩/٣

وصحيح مسلم مع شرح النووي ٤٠٧/٢ كتاب صلاة المسافرين ،

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٣٠٩/١٢

يحملون تلك النصوص كلها على الحقيقة ، ويجعلون القول بالمجاز
مفاهمة لقول المتفلسفة والمعتلة الذين يقولون إن الله
تعالى لم يتكلم ، وإنما أضافت الرسل إليه الكلام بلسان
الحوال ، بلسان بعضهم يكفرون من نقل عنهم ذلك كما ذكره
ابن تيمية . (١)

وقد سئل رحمه الله عن حكم من يقول " إن الله لم يكلم
موسى تكليماً وإنما خلق الكلام والصوت في الشجرة ، وموسى
عليه السلام سمع من الشجرة لا من الله ، وأن الله عز
وجل لم يكلم جبريل بالقرآن وإنما أخذه من اللسوح
المحفوظ " ، (٢)

قال رحمه الله :

" ليس هذا على الصواب بل هو ضال منقتر كأنه باتفاق سلف
الأمّة وأئمتها ، بل هو كافر يجب أن يستتاب فإن تساب
وإلا قتل " ، (٣)

ومن الأقوال المكفرة القول بقدم العالم ، أو حدوث الصانع (٤)
وهو ما يعبر عنه الملحدون في هذا العصر بالطبيعة ، فيقولون
إن الطبيعة تخلق نفسها ويقولون إن الحياة ما هي إلا فروج تدفع
وأرض تبلع (٥) وهذا الكفر هو ما نطق به قديما من قال
(إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر) (٦)

(١) انظر نفس الممدر ٢١٠/١٢

(٢-٣) مجموع الفتاوى ٥٠٢/١٢

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢١

وانظر الفصل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٤١

(٥) انظر مجموع جوهرة التوحيد ص ١٥٨

(٦) الجانية ٢٤

وبهذا يتضح لنا أن هتفه المقالات مقالات كفرية من قال بها
 " فقد عطل أسماء الله العظمى وصفاته العليا وألحد في
 أسماءه لله وآياته وهو ضال خبيث مبطل بل كافر ، (١)
 وأما ما عد من الأقوال سبا لله تعالى وتجروا على ناسه
 العلية فوق كونها كفرا ، فلا شك أن من يجروا على سب
 الله أو انتقاصه أو الإستهزاء به أو اتهامه بالظلم أو نحو
 ذلك فإنه يعد كافرا بل من أظم الناس كفرا ويستحق القتل
 المعجل إغزازا لله وتقديما لذاته العلية أن يعتدى عليها ،
 وذلك لا يدفع الإيمان إلى مثل هذا الإساءة الباطن وشدة
 البعد عن الله تعالى ، ونقل الكلام في هذا يعميا على
 النفس التلغظ به أو كتابته لكن لضرورة بيان حكم قائله ،
 ولما علم أن حكاية الكفر ليست كفرا ، فإنما سوف نتذكر
 بعض تلك الأقوال ثم نعقبها ببيان أقوال أهل العلم فيها
 ثم ما يتضح لنا في ذلك .

ولقد حكى الله تعالى بعض تلك المقالات في كتابه كقوليه
 سبحانه (وقالت اليهود يد الله مغلولة فلست تبيد بهم ولعنوا
 بما قالوا ...) (٢) وقوله (لقد سمع الله قول الذين
 قالوا إن الله فقير ونحن أغنيا * سنكتب ما قالوا وقتلهم
 الأنبياء * بغير حق ، ونقول ذوقوا عذاب الحريق) (٣)
 ونبدأ بما نريد الكلام فيه فنقول :

(١) مجموع الفتاوى ٤٨٢/١١

(٢) آل عمران ١٨١

(٣) المائدة ٦٤

إن من هذه الأقوال المخزية باسم من أسماء الله تعالى كـ
 كـتصغيرة أو الزيادة عليه أو تنقصه بما فيه قبح ، فإن من
 نطق بذلك مع علمه أن ذلك من أسماء الله ، وقصد الإستهزاء
 أو السخرية فإنه يكفر .

أما لو كان الاسم من الأسماء المشتركة فإنه يستغفر عن مقده ،
 فإن أراد به الله كفر أيضا وإلا لم يكفر . (١)

ومن ذلك لو نادى رجلا اسمه عبد الله ، فأدخل في آخر
 لفظ الجلالة الكاف التي تدخل للتصغير في العجبية فـقيل
 يكفر ، وقيل إن تعمد التصغير لاسم الله تعالى كفر ، وإن
 كان جاهلا لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر . (٢)

ومن ذلك لو قال باسم الله وهو يشرب الخمر أو يقدم على
 الزنا أو يلعب القمار أو يقدم على أي حرام مستهينا ساخرا
 باسم الله أو قال الحمد لله بعد انتهائه من تلك
 الأعمال المحرمة مستهينا باسمه تعالى فإنه يكفر (٣)

وقد زاد الملا علي القاري عتقين للتكفير غير الإتهانة فقال
 " وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا بسم الله أي همدا أو
 باعتقاد أنهما حلالا ،، (٤) أي أنه يكفر .

(١) أنظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٠ ، ومغنى المحتاج ١٣٥/٤

(٢) الإمبراطور ص ٣١١

(٣) أنظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٤ ، وانظر كتاب ألفاظ الكفر لبدر

الرشيد (مخطوط) ق ٤ ، وانظر شرح الملا علي القاري له (مخطوط)

ق ٦ ، ونفى الشرح مطبوعا ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٢٥٣ ،

وانظر أيضا مغنى المحتاج ١٣٥/٤

(٤) الفمل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٨

لكن علة التعمد لابد أن تكون مقرونة بما سبق من الإستهزاء
والسخرية وقد ذكر في هذه المسألة أنه قد يمتزج بالقول
بعدم التكفير بالذنوب ، ورد بأن التكفير هنا لم يأت لارتكاب
الذنب ، بل للإستغفار باسم الله تعالى وهو مما لا يتوقف
أحد في التكفير به (١) .

ومنها أن يمتزج أو يسخر بذكر الله تعالى ، وقد مثل
العلماء لذلك بأمثلة كثيرة منها أنه لو تنازع اثنان فقال
أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال الثاني (لا حول)
ليس على أمر أو قال ما إذا أفعل بلا حول ولا قوة إلا بالله
أو قال لا حول لا يفتنى من جوع ، أو لا يفتنى من الخبز ، أو لا
يأتى من لا حول شيء (٢) أو لا حول أى شيء يكون أو أى شيء
يتم (٣) .

فكل هذه الأقوال إذا كانت مقرونة بالإستهزاء والسخرية
من قوة الله وقدرته فإن قائلها يكفر .
ومن ذلك لو قال عند التبجيل والتبجيل كله ، أو قال لمن
قال سبحان الله صلخت اسم الله ، أو صلخت سبحان الله ،
أو قال إلهى كم سبحان الله ، أو إلهى ما تقول سبحان الله (٤)

(١) الإلام بقواطع الإلام ص ٣٤ - ٣٥

(٢) انظر كتاب ألفاظ الكفر لبدر الرشيد (مخطوط) ق ٤

وانظر شرح الملا على القارى له (مخطوط) ق ٥

ونفس الشرح مطبوعا ضمن الفقه الأكبر ص ٢٥٢

وانظر أيضا معنى المحتاج ٤/١٣٥ ، والإلام بقواطع الإلام ص ٣٤-٣٥

(٣) الإلام بقواطع الإلام ص ٤٠

(٤) انظر كتاب ألفاظ الكفر لبدر الرشيد (مخطوط) ق ٤ ، وانظر شرح الملا

على القارى له (مخطوط) ق ٥ ، ونفس الشرح مطبوعا ص ٢٥٢

فإنه بهذه الأقوال إن كان ماخرا مستهزأ يكفر .
وقد حلق الملا على القارى على ذلك بأنه إذا كان قوله (إلى
كم سبحان الله أو إلام تقول سبحان الله) بطريق الإستفهام
لا سيما عند إطالة هذا الكلام فإن قائله لا يكفر (١) .
ومن ذلك لو سمع الغناء * فقال هذا ذكر الله أو سمع الأذان
فقال هذا صوت الحمار وهو يقصد ألفاظ الأذان لا صوت ما حبه ،
أو قال هذا صوت الجرس - يعنى جرس النمارى الذى ينادون به
للملاة - أو قيل له قل لا إله إلا الله فقال أى شيء من هذه
الكلمات حتى أقول لا إله إلا الله ، فإنه بهذه الأقوال
التي يظهر منها الإستهزاء * بذكر الله يكفر (٢) .
ومنها : المخربة والإستهزاء * بصفات الله سبحانه كأن
يقول مسلم فلان بين يدي الله فيقول المستهزئ * يسد
الله طويلاً (٣) ومثله لو قرأ مسلم الحديث * قلب
ابن آدم على اصبعين من أصابع الجبار عز وجل ، (٤)
فقال المستهزئ * أصابع الله صغيرة أو نحو ذلك ،
فإنه يكفر بمخبرته واستهزائه وقد نقل ابن حجر
تفصيلاً عن ذلك فقال : *

* قيل يكفر ، وقيل إن أراد الجارح كفر وإلا فلا يكفر ، (٥)

(١) شرح الملا على القارى على ألفاظ الكفر (مخطوط) ق ٦٥

ونفس الشرح ضمن الفقه الأكبر ص ٢٥٢-٢٥٣

(٢) أنظر الإلام بقواطع الإلام ص ٤٦

(٣-٥) أنظر الإلام بقواطع الإلام ص ٢٦

(٤) مسند الإمام أحمد ١٧٣/٢

قال الملا علي القاري :

" ومن وصف الله بما لا يليق به ... يكفر " (١)
 ومن ذلك لو وضع إنسان متاعه في موضع ، وقال
 سلمته إلى الله أو الله حافظه فسمعه آخر فقال :
 سلمته إلى من لا يتبع المارق إذا سرقه أو لا يحميه
 من السارق .

وقد اختلف في ذلك على قولين الكفر وعدمه :

قال ابن حجر الهيتمي :

والذي يظهر أنه إن قال ذلك على وجه نسبة العجز إلى
 الله سبحانه كفر ، وإن أراد سعة حلمه تعالى على
 السارق أو أطلق لم يكفر ، (٢)

ويتضح الحكم بالكفر على مثل هؤلاء بما جاء في قصة ابن
 أبي عجيبة ، وفتوى ابن حبيب فيه فلقد " أفتى ابن حبيب
 وأصبح بن خليل من فقهاء قرطبة ^{أخي} بتقتيل المعروف بابن حبيب
 وكان خرج يوماً فأخذه المطر ، فقال بدأ الخراز يشرط جلوده .
 وكان يمشي الفقهاء بها ... وقد توقفوا عن سفك دمه وأشاروا
 إلى أنه عبت من القول يكفى فيه الأدب وأفتى بمثله القاضي
 حينئذ موسى بن زياد .

فقال ابن حبيب دمه في نفسي أيشتم ربنا عبدناه ثم لا نتعصر
 له ؟ إنا إن لم نجد سوء ما نحن له بعابدين وبكسبي ،

(١) الفصل الرابع بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٧

(٢) الإلام بقواطع الإسلام ص ٣٥

ورفع المجلس إلى الأمير بها عبد الرحمن بن الحكم الأموي
وكانت عجيبة هذا المطلوب من كفاياه ، وأُعلم باختلاف
الفقهاء فخرج الإبن من عنده بالأخذ لقول ابن جيب وصاحبه
وأمر بقتله ، فقتل وصلب بحضرة الفقيهين ومزل القاضي
لتهمة بالمداينة في هذه القمة ووسخ بقية الفقهاء ، (١)

كما لو قال من ابتلى بمصائب : أخذت مالي وولدي فماذا
بناذا بقي لم تفعله أو نحو ذلك من الكلام فإنه يكفر بذلك (٢)
لما فيه من عدم الرضا بأمر الله وقضائه والتسخط
ونسبة الله إلى الظلم والجور تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا .

ومن ذلك لو قال مريض لمن يأمره بعدم ترك الصلاة
على قدر الإ استطاعة : لو أخذني الله بها مع ما في
من الميزي والشدة لظمني (٣) .

فإن قول هذا المريض كفر لما فيه اتهام الله
تعالى بالظلم ، ويشهد لهذا الحكم ما حصل بسين
فقهاء قرطبة من الخلاف في مسألة هارون بن جيب
أخي عبد الملك الفقيه وكان ضيق الصدر كثير التبرم ،
وكان قد شهد عليه بشهادات منها أنه قال عند

الاحتساب من مرض :

(١) الشفا ٢٩٩/٢-٣٠٠

(٢) انظر الاعلام بقواطع الامام ص ٢٥
وانظر معنى المحتاج ١٣٥/٤

(٣) المصدر السابق (الاعلام) ص ٣٠

لقيت من مرفى هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم

استوجب هذا كله .

فأفتى إبراهيم بن حمزة بن خالد بقتله وأن مفسد
قوله تجوير لله تعالى وتظلم منه ، والتعريض

فيه كالتمريح .

وأفتى أخوه عبد الملك بن حبيب ، وإبراهيم بن

حمزة بن عاصم ومعيد بن سليمان القاضي بطرح القتل

فيه إلا أن القاضي رأى عليه التثقيب في الحبس والشدة

في الأدب لاحتمال كلامه وصرفه إلى التثقيب، (١)

ومن ذلك لو قال مظلوم لمن ظلمه " الله يثأرك كما

ظلمتني وقصد بذلك وصف الله بالظلم فإنه يكفر ، لكن

إن كان قصده في تلك اللفظة التي كان يقاسي فيها

ألم الظلم أن يعاقب الله هذا الظلم بفعل مساو

للفعل الذي حصل له منه فحَسَبَ فإنه لا يكفر (٢)

ومنها التصريح بعدم امتثال أمر الله ، أو تمسني

غلاف ما أمر به أو نهى عنه كأن يقول لو أمرني الله

بكذا لم أفعل ، أو لو صارت القبلة في هذه الجهة

(١) الشفا ٢٧١/٢

(٢) انظر الاعلام بقواطع الاسلام ص ٣٩

ما صليت إليها ، أو لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها (١)
وقد نقل ابن حجر الهيتمي عن النووي قولا بعدم التكفير في
ذلك قال :

” ومن العلماء من فصل بأن من قال هذا استخفافا أو اظهارا
للعداوة فإنه يكفر ، وأما من ليس كذلك فلا يكفر . (٢)

(١) انظر روضة الطالبين ٦٦/١٠

والإعلام بقواطع الإسلام ص ٣٠

(٢) نفس المصدر (الإعلام) ص ٣٠

المبحث الثالث

بعض المكفرات القولية المتعلقة بالرسول والأنبياء *

هذه المكفرات - كما سبق في المبحث الماضي - منها ما هو كسر

محض يستتاب قائله فإن تاب وإلا قتل وهي ما دلت على التكذيب

فقط ، ومنها ما يكون زائدا على ذلك كالسب والشتم والتنقص

وهي ما تكون عقوبتها القتل بلا استتابة على الراجح .

وهذا الحكم ينطلق على كل من كتب أو سب أو تنقص لأي رسول

من رسل الله ، وأي نبي من الأنبياء الذين ثبتت نبوتهم

وذلك لعموم قوله تعالى (لا نفرق بين أحد من رسله) (١)

قال القاضي عياض :

* وحكم من سب سائر أنبياء الله تعالى وملائكته واستخف

بهم أو كتبهم فيما أتوا به أو أنكرهم وجحدهم حكم نبينا

صلى الله عليه وسلم (٢) .

وقد استدلل رحمه الله على ذلك بقوله (إن الذين يكفرون

بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ، ويقولون

نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا

أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا

مهينا) (٣) وقوله تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ،

وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأحبار

وما أتى موسى وهارون وما أتى النبيون من ربهم لا نفرق بين

أحد منهم ونحن له مسلمون) (٤)

(٢) الشفا ٢/٣٠٢ (.)

(٤) البقرة ١٢٦

(١) البقرة ٢٨٥

(٣) النساء ١٥٠-١٥١

وقوله تعالى (كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق
بين أحد من رسله ...) (١)

وقد وافق شيخ الإسلام ابن تيمية القاضي عياض فقال :
" الحكم في سائر الأنبياء كالحكم في سائر نبينا فمن
سائر نبينا معنى باسمه^{من} الأنبياء المعروفين المذكورين في
القرآن ، أو موصوفا بالنبوة مثل أن يذكر في حديثه أن
نبينا فعل كذا أو قال كذا ، فيسب ذلك القائل أو الفاعل
مع العلم بأنه نبي وإن لم يعلم من هو ، أو سائر نبوي
الأنبياء على الإطلاق فالحكم في هذا كما تقدم ، (٢) وهو
أنه يكفر ويقتل بلا استنابة (٣) .

ومثل ذلك رحمه الله بقوله " لأن الإيمان بهم واجب عموماً
وواجب الإيمان خصوصاً بمن قصه الله علينا في كتابه ،
ومبهم كفر وردة إن كان من مسلم ، ومحاربة إن كان من نسي ،
وما أعلم أحداً فرق بينهما وإن كان أكثر كلام الفقهاء إنما
فيه ذكر من سائر نبينا فإنما ذلك لمسيب الحاجة إليه .
وببدأ في هذا المبحث بذكر الأقوال التي تعد كفراً محضاً ،
فيحكم على صاحبها بالكفر ، ثم يستتاب فإن تاب وإلا قتل ،
فمنها أن يتلفظ بتكذيب الأنبياء والملائكة كقوله لو شهد
عند الملائكة والأنبياء بكذا ما صدقتهم ، وذلك إما فينبه من
نسبة الأنبياء أو الملائكة إلى الكذب (٤) .

(١) البقرة ٢٨٥ (٢) انظر المارم المملول ص ٥٦٥

(٣) نفس المصدر ص ٥٢٥ وما بعدها .

(٤) انظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٣٠

ويصح بذلك لو قال :

لو شهد عندي جميع المسلمين ما صدقتهم ، وذلك لما علم
من عصمة ... من التواطؤ على الكذب (١) .

ومن ذلك لو قال رجل لأخر " قلم أظفارك فإنه سنة فقال :
لا أفعل وإن كان سنة فإنه يكفر إن كان ساخرًا متبهزًا من
كون التقليل سنة (٢) .

قال النووي " المختار أنه لا يكفر إلا أن يقصد استهزاء " (٣)
وقد وافقه ابن حجر الهيتمي فقال : " وما اختاره متعين " (٤)
ومثل ذلك لو قال جوابًا لمن قال :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل لعق أصابعه (٥) ،
هذا غير أدب ، أو هتفه فتارة ، أو نحو ذلك فإنه كفرٌ ،
وتوجيهه أنه إنكار لسنة لعق الأصابع ورفضه عنها .
ومن ذلك لو أن مسلمًا سمع من يروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال :

" بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة " (٦) فقال : أرى
المنبر والبيت ولا أرى شيئًا فإنه يكفر . (٧)

(١) انظر الاعلام بقواطع الامام ص ٢٠

(٢) نفس المطر ص ٢٠ ، وانظر روضة الطالبين ٦٦/١٠

(٣) روضة الطالبين ٦٦/١٠

(٤) الاعلام بقواطع الامام ص ٢١

(٥) الحديث في هذا الصحيح مطم بشرح النووي ٧١٦/٤ كتاب الأثرية .

(٦) مسند الإمام أحمد ٢٣٦/٢

(٧) ألفاظ الكفر للبندر الرشيد (مخطوط) ق ٣

قال الملا على القارى فى إيضاح ذلك :

((وهو محمول على أنه أراد به الإستهزاء والإكثار ، وليس مؤمنا بالأموال الغيبية الزائدة على الأحوال العينية الواردة فى الأخبار (١) .

ومن هذه الأقوال لو قال " لو كان فلان نبيا نما آمنه به .. (أى فإنه يكفر) قال الأسنوى الذى شاهدته بخط المصنف آمنه بدون ما النافية قبلها ، وهو كذلك فى بعض نسخ الرافعى وفى بعضها ما آمنه بإثبات ما وهو الصواب ، (٢) ويؤيدته تعبير معنى المحتاج حيث جاء فيه قوله " أن من قال لـسو اتخذ الله فلانا نبيا لم أصدقه ، أو لو شهد عنى نبى أو ملك بكذا لم أقبله " (أى فإنه يكفر) .

قال ابن حجر الهيتمى :

" وما ذكر أنه الصواب ظاهر ، ويفرق بينهما بأن الأول فيه تعليق الإيمان به على تعليق كونه نبيا ، وهو تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة ، وفى الثانية تعليق عدم الإيمان به على كونه نبيا ، ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث أراد تكذيبها على تقدير وجودها ، وهذا فرق صحيح لأخبار عليه ، (٣)

وقال فى موضع آخر " والتكفير فيها واضح لأنه رضى بتكذيب النبى ، (٤)

(١) شرح الملا على رسالة البدر الرشيد (مخطوط) ق ٢٢-٢٣

ونفس الشرح مطبوعا ضمن شرح الفقه الأكبر ص ٤٤٢

(٢) انظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٢

(٣) المحور السابق ٣٢ (٤) نفس المصدر ص ٣٨

أقول إن وجه تكفير من قال (لو كان نبيا آمنته به) أظهر
وذلك لما تحويه من تكذيب الله ورسوله بختم النبوة بمحمد
صلى الله عليه وسلم الذى تكلمنا عنه فى موضع سابق
من هذه الرسالة (١) .

ومن الأقوال المكفرة قوله ان كان ما قاله الأنبياء صدقا
نجونا أو إن كان ما قاله الأنبياء صدقا كفر مكذوبهم (٢)
فهذا القول كفر لما فيه من الشك فى تمديق الأنبياء
المقتضى لتكذيبهم .

ومثل ذلك لو قال نبيا ببدل الأنبياء فإنه يكون كفرا أيضا
ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء (٣) .

ومن هذه الأقوال : لو قال :
لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم إنسيا أم جيا فإنه
يكفر بذلك لما فى قوله من تكذيب أخبار الله ورسوله
المنشورة فى كتاب الله وسنة رسوله الدالة على التعريف
به وصفاته وشخصه (٤) .

وقد اعترف على هذا بأن العليمى ذكر كلاما مقتضاه أن من
قال أو من بالنبي عليه الصلاة والسلام إلا أننى لا أدري أكان
بشرا أم ملكا أم جيا أن هذا لم يضره إن كان ممن لم يسمع
شيئا منه أخباره صلى الله عليه وسلم سوى أنه رسول الله ،

(١) أنظر باب المكفرات الإعتقادية ، الفصل الثانى نهى بالصحة الثالث

(٢) انظر الإعلام بقواطع الإسلام ص ٣٢ ، وروضة الطالبين ١٠/٦٧

(٣) المصدر السابق (الإعلام) ص ٣٢

(٤) أنظر معنى المحتاج ٤/١٣٥ ، والإعلام بقواطع الإسلام ص ٣٢

كما لو لم يعلم أنه كان شابا أو شيخا أو مكيا أو عراقيا
عريبا أو أعجيبا ، لأن شيئا من ذلك لا ينافي الإيمان بالرسالة (١) ،
وكلام الحلبي هنا حق إن كان وصف القائل كما ذكر من قسرب
عمله بالإسلام وعدم مخالطته للمسلمين أو جهله أما إن لم
يكن معذورا فإنه يكفر . (٢)

ومثل ذلك لو قال أو من بالنسبى صلى الله عليه وسلم وأشك
في أنه المدفون بالمدينة وأنه الذى نشأ بمكة (٣) ، أو قال
ليس هو الذى كان بمكة والحجاز ، أو قال ليس بقرشى (٤) ،
فإنه يكفر لما فيه من مخالفة نصوص الشرع البدالة على
ذلك ، ولأن وصفه بغير صفاته المعلومة نفس له وتكذيب به (٥)
وقد نقل ابن حجر الهيتمي عن عز الدين فى الأمالى عن
أبى حنيفة أن من قال أو من بالنسبى وأشك فى أنه المدفون
بالمدينة ، وأنه الذى نشأ بمكة ، أو قال أو من بالحجج
إلى البيت وأشك فى أنه البيت الذى بمكة أنه لا يكون
كافرا فى جميع ذلك ، وفصل عز الدين فقال : والعق
التفصيل فنكفره فى البيت دون ما عداه ، وذلك لأنه لا يكون
كافرا إلا بما علم أنه من الدين بالضرورة - لا بما علم سوا *

(١) أنظر المنهاج فى شعب الإيمان للحليمي ٢٩٨-٢٩٩/١

وانظر الإلام بقواطع الإلام ص ٢٣

(٢-٣) أنظر المصدر السابق (الإلام) ص ٢٣

(٤) أنظر الشفا ٢٨٥/٢

ومغنى المحتاج ١٣٥/٤

(٥) الشفا ٢٨٥/٢

أركان من الدين أو لا - وكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفوناً بالمدينة ونشأ بمكة أمر معلوم بالضرورة ولكنسه ليس من الدين لأننا لم نتعبد به فيكون جاحده كجاحد بغداد ومصر فإنه يكون كائناً لا كافراً ، (١)

وقول العليم السابق قريباً فيه بيان عدم التكفير للجاهل بذلك حيث ذكر أن من جهل بمقتضاه صلى الله عليه وسلم ولم يعلم إلا أنه رسول الله فإن ذلك لا ينافي الرسالة .
ومن هذه المكفرات أن يقول إن الله لم يرسل الرسل ، أو ينفي نبوة بمقتضى الأنبياء ، أو يقول إن النبوة مكتسبة ، أو أنها تنال بمفاة القلوب ، أو يقول أنه أوحى إليه وإن لم يندع نبوة ، فكل هذه الأقوال كفر (٢) .

ومن المكفرات القولية القول بأن حاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة وأن المراد بالنبوة ضبط المواقف (٣) .
فإن هذا القول كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية من أعظم الكفر وأغلظه وهو شر من قول اليهود والنصارى (٤) ، وهذا لا يصدر ممن هو مقرر بالنبوات مطلقاً ، فقاتله كافر بجميع الأنبياء والمرسلين لأنهم جميعاً أتوا بالأمس والنهي للعباد .
وأما الأقوال التي تزيد على الكفر المحقق فتكون سباً وتنقماً للرسول فيكفر قائلها ، ويكون جزاءه القتل المعجل بلا استتابة .

(١) الإلهام بقواطع الإلهام ص ٣٣

(٢) معنى المحتاج ١٣٥/٤ ، وانظر الشفا ٢٨٥/٢

(٤٣) انظر مجموع الفتاوى ٤٠١/١١

فمنها : لو وصف الأنبيا * بخير صفاتهم استهزا * وسخرية بهم
 كان يقول النبي طويل النظر (١) ، أو يقول كان النبي
 أسود ، أو مات قبل أن يلتحي ، أو كان أمرد (٢) .
 فإن هذه أقوال مكفرة .

قال ابن حجر الهيتمي :

” والذي يظهر أنه إن قال ذلك احتقارا له صلى الله عليه
 وسلم أو على جهة نسبة النقص إليه كفر ، وإلا فلا يكفر ، (٣)
 ومن ذلك أن يفتخر عضوا من أعضائه احتقارا لشأنه فإنه يكفر
 بخلاف ما لو أراد التعظيم ، فقد جا * في ذلك أن من قال لشعر
 النبي صلى الله عليه وسلم شعير أن بعضهم يقول يكفر وبعضهم
 يقول لا يكفر إن أراد به التعظيم (٤) .

ومن ذلك لو قال يقول بعض القدماء * أن في كل جنس من الحيوان
 نذيرا ونبييا من القرود والخنازير والدواب والدود وغير ذلك
 فإنه يكفر ، وذلك لما في هذا من وصف الأنبيا * بأوصاف
 هذه الأجناس المذمومة ، ولما فيه من الإهرا * على هــنا
 المنصب المنيف (٥) .

(١) انظر الإعلام بقواطع الإعلام ص ٢٤

(٢) انظر الشفا ٢٨٥/٢ ، ومعنى المحتاج ١٣٥/٤

(٣) معنى المحتاج ١٣٥/٤

(٤) ألفاظ الكفر للبدر الرشيد (مخطوط) ق ٢

(٥) الشفا ٢٨٤/٢

المبحث الرابع

بعض المكفرات القولية المتعلقة بدين الله تعالى

~~~~~

من الناس من يتجرأ بكلمات الكفر في كثير من أحوال تطالبه مع الغير يكون فيها الفضيحة والتنقيص لدينه ، وقد تكون هذه الأقوال طائفة من إطلاق اللسان دون تحكم أو لحالات تصيب الإنسان من مرة أو فضا أو نحوها وسوف أقسم هنئذ الأقسام إلى قسمين قسم يتعلق بذكر الإيمان والكفر وقسم يتعلق بالأمور الأخرى .

أما القسم الأول فمن الأقوال المكفرة المتعلقة به نسبة المسلم إلى الكفر ومثاله لو " قال مسلم لمسلم يا كافر فهنا على وجهين إن أراد أن الدين الذي يعتقد كفر كفر بذلك ، وإن أراد به كافرا في الباطن ولكنه يظهر الإيمان نفاقا لم يكفر ، وإن لم يبره شيئا لم يكفر لأن ظاهره أنه رماه بما لم يحنل في نفسه مثله ، ولأن الإسلام ثابت له باليقين فلا يخرج منه بالشك ، (١) لكن يلحقه التوميد السوار في قوله صلى الله عليه وسلم " إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما ، (٢)

ومن ذلك قولهم لو نودي مسلم بيا يهودى أو يامجوسى فقال لبيك فإنه يكفر ، ومعلوم أن ذلك إن كان راضيا مختارا للكفر ، قال النووي عقب هذا " في هذا نظر إننا لم ينو شيئا ، (٣)

(١) المنهاج في شعب الإيمان ١١٤٣/١

(٢) رواه مسلم وقد تقدم ص ٢٤ ، ص ٦٢٢

(٣) انظر روضة الطالبين ٦٨/١٠ ، والإعلام بقواطع الإسلام ص ٣٦



وقال ابن حجر الهيتمي :

" والنظر واضح فالوجه أنه إن نوى إجابته أو أطلق لسانه  
يكفر وإن قال ذلك على جهة الرضا بما نسبته إليه كفر (١) .

وقال الأثرمى :

" والظاهر أنه لا يكفر إذا لم ينبو غير إجابة الداعى ولا يريد  
الداعى بذلك حقيقة الكلام ، بل هو كلام يصدر من العامى  
على سبيل الصب والشم للمدعو ، ويريد المدعو إجابة  
دمائة بلبيك طلباً لمرضاته ، (٢)

ومنها قولهم لو أن كافراً أسلم فأعطاه الناس أو الحاكم  
مالاً كثيراً تأليفاً لقلبه فقال مسلم ليتنى كنت كافراً  
فأسلم فأعطى ، قال بعضهم أنه يكفر (٣) .

قال النووى عقب هذا " فى هذا نظر لأنه جازم بالإسلام فى  
الحال والإستقبال وثبت فى الأحاديث الصحيحة فى قصة أمانة  
رضى الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له النبى  
صلى الله عليه وسلم " وكيف تمنع بلائله إلا الله إذا جاءت  
يوم القيامة ، قال حتى تميت أنسى لم أكن أسلمت قبل  
يومئذ ، ويمكن الفرق بينهما ، (٤)

قال ابن حجر الهيتمي :

" وما أشار إليه أخيراً من الفرق بين الصورتين هو الظاهر  
المعتمد فإن ما هنا فيه تصريح بتمنى الكفر للدنيا ،

(١-٢) أنظر الإلهام بقواطع الإلهام ص ٣٦

(٤-٣) روضة الطالبين ٦٨/١٠

الإلهام ٣٦ وقد تقدمت القصة بحاشية ص ١٩٤

وأما أسامة رضى الله عنه فلم يتمنه وإنما أراد أنه لسم  
 يكن أسلم إلا ذلك اليوم ... فيطم من تلك المصيبة العظيمة ،  
 وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تمنيه فيما مضى البتة ، (١)  
 ومنها قولهم لوقال مسلم اليهود خير من المسلمين بكثير  
 لأن فيهم من الخصال كذا وكذا ، فإنه كفر ، وكذا لوقال  
 النمرانية خير من المجوسية فإنه كفر (٢) .  
 وقد فصل العلماء هذا القول فأقر النووي الأمر الأول ونقد  
 الثاني فقال :

« الصواب أنه لا يكفر بقوله النمرانية خير من المجوسية  
 إلا أن يريد أنها دين حق اليوم ، (٣)

وذكر ابن حجر الهيتمي أن محل التكفير إذا قصد الغير بقية  
 المطلقة ، أما إذا أراد أنهم خير من المسلمين في بعض الأمور  
 التي امتازوا بها فلا يكفر ، وإذا أطلق فهو محل النظر  
 والأقرب عدم الكفر (٤) :

أقول إنه إذا أطلق يستفسر فإن أراد الأولي كفر وإن أراد  
 الثانية لم يحكم بكفره .

ومن هذه الأقوال قولهم لو تمنى عدم فرض الفرائض أو تحريم  
 المحرمات فإنه كفر لما فيه من اتهام الله تعالى بمسئمة  
 معرفته للأصلح لخلقه .

وقد فصل العلماء في هذه المسألة فقال النووي :

(١) الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٦

(٢-٣) روضة الطالبين ٦٩/١٠

(٤) انظر الإلهام بقواطع الإسلام ص ٣٧

" لو تمنى أن لا يحرم الله تعالى الخمر أو لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر ، ولو تمنى أن لا يحرم الله تعالى الظلم أو الزنى وقتل النفس بغير حق كفر ، قال " والضابط أن ما كان حلالا في زمان فتمنى حله لا يكفر ، (١)

وقال الملا على القارى :

" ولو تمنى أن لا يكون الخمر حراما أو لا يكون صوم رمضان فرضا لما يشق عليه لا يكفر ، بخلاف ما إذا تمنى أن لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر لأن حرمة هذين ثابتة في جميع الأديان موافقة للحكمة ، ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله ما ليس بحكمة ، وهذا جهل منه بربه سبحانه ، وتوضيحه ما قال بعضهم من أن الظابط هو أن الحرام الذى كان حلالا في شريعة فتمنى حله ليس كفرا والذى لم يكن حلالا في شريعة فتمنى حله كفر ، لأن حرمة الأبدية إنما هي التي اقتضتها الحكمة الأزلية مع قطع النظر عن أحوال الأشخاص الأوليه والأخروية ، (٢)

وقال ابن حجر الهيتمي :

" فعين لم ينسب بتمنيه ذلك جميعه - سوا \* كان حلالا في مله أم لا - ما يجر إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى الجور وعدم العدل أو نحو ذلك ... لم يكفر وإلا كفر ، (٣)

(١) روضة الطالبين ١٠/٦٨-٦٩

(٢) الفعل الملحق بشرح الفقه الأكبر ص ٢٢٦

(٣) الإلام بقواطع الإلام ص ٢٦

ومعلوم أن هذا الحكم بالكفر المقصود به الحكم الإمتقائي وإلا  
فإن المسلم بمجرد تلفظه بتمني إحلال الحرام ، أو تحريم  
الحلال فإن قوله ذلك يعد كفرا إذا كان ممن يعلم التحريم  
والتحليل .

والقسم الثاني من هذه المكفرات القولية ما تعلق بأمور  
الدين الأخرى ومن ذلك لو قضى على ولده أو على تلميذه  
فضره ضرا شديدا فرآه رجل فقال له منتقدا فعله الصواب  
بمعلم فقال لا تمتعنا فهذا كفر . (١)

لما فيه من نفى الإسلام عن نفسه ، ورضاه بغير الإسلام .  
ومنها لو خوف مسلم بما في يوم القيامة والوقوف ونحوه  
فقال لا أخاف القيامة فإنه يكفر (٢) إن قصد الإتهام والمغربة  
من يوم القيامة ، أو عدم التصديق بها ، قال ابن حجر  
الهيتمي " ومحلله إن قصد الإتهام أما أنا أطلق ولمح معية  
فوالله تعالى ورحمته لقوة رجائه فلا يكفر ، (٣)  
ومثل ذلك لو قال مظلوم لظالم لم يعطه حقه سيما قبك الله  
أو سيقضي الله منك في المحشر فقال الظالم : أصعب  
إلى المحشر ، أو قال أي شيء في المحشر (٤)  
أو قال زدني ما لا تحسني أو فيك هناك ، أو قال إلقني هناك لأعطيك  
فإن هذه المقالات إن أراد بها الإستخفاف والإتهام بحقائق  
اليوم الآخر فإنه يكفر .

(١) روضة الطالبين ٦٨/١٠ ، والإعلام بقواطع الإلزام ص ٣٥-٣٦

(٢) انظر الممدرين السابقين الأول ٦٧/١٠ ، والثاني ص ٣٥

(٣) الإعلام بقواطع الإلزام ص ٣٥

(٤) انظر نفس المصنف ص ٤٠

وقد ذكر ابن الجوزي أن من استهزأ بما في الجنة من النعيم  
وقال لمن سأله ما لا أو نحو ذلك : أعطيك في الجنة أن هذا  
كفر ينبغي التوبة منه (١) .

ومنها : لوقال إنسان أنه يعلم الغيب فإنه يكفر ، وذلك  
إن قصد أنه يعلم الغيب بصورة مطلقة ، أما إن كان  
يقصد أنه يعلم أمرا من الأمور يخفى عن غيره ، أو أنه  
أنه يتوصل إلى معرفة بعض الأمور التي تخفى في العادة عن  
التناسخ بأسباب هي في مقدور البشر فإنه لا يكفر ،  
ولما كانت هذه المسألة تحتمل هذا التفصيل فقد  
تكلم العلماء فيها فقال النووي عنها : الصواب أنه  
لا يكفر (٢) .

ومع ذلك ابن حجر الهيتمي ورد على من عارضه فقال :  
" واعتز بصوابه . . . فتضمن قوله نهم تكذيب النسي  
وهو قوله تعالى ( وعندنا مفاتيح الغيب لا يعلمها  
إلا هو ) (٣) وقوله عز وجل ( عالم الغيب فلا يظهر  
على فيه أحدا إلا من ارتضى من رسول ) (٤) ولم  
يستثن الله غير الرسول ، ويجاب بأن قوله ذلك  
لا ينافي النسي ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم  
الغيب في قضية ، وهذا ليس خاصا بالرسول بل  
يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين ،

(١) زاد المصير ٢٦٠/٥ - ٢٦١

(٢) روضة الطالبين ١٠/٢٧

(٣) الأنعام ٥١

(٤) الجن ٢٦

علم أن في الآية الثانية قولاً أن الإستثناء منقطع فتكون زالرسل كغيرهم ، وعلى كل فالغوام يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايا كما وقع لكثير منهم واشتهر (١) ، والتي اختص تعالى به إنما هو علم الجميع . وعلم مفاتيح الغيب المشار إليها بقوله تعالى ( إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيب ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت ) (٢)

قال وينتج من هذا التفسير أن من ادعى علم الغيب فليس قضية أو قضايا لا يكفر وهو محمل ما في الروضة ، ومن ادعى علمه في سائر القضايا كفر وهو محمل ما في أمليها ، إلا أن عبارته لما كانت مطلقة تشمل هنا وغيره ساغ للنسوي الإمتراض عليه ، (٣)

ثم ذكر أن من أطلق ولم يرد شيئاً أن الأثر من (٤) يكفره ، وأن مقتضى كلام النسوي عدم التكفير وهو الوجه (٥) .

(١) علم الغيب لا يكون لأحد سوى الله ، ومن ثبت النص بإثباته له كرسول أو نبي من أنبيائه ، وأما من توصل إلى علم مغيب غير هو لا إلا إن لم يكن ممن ذكرنا في أول المقالة ، فإن علمه لا يكون إلا من طريق الجن أو الشياطين ، الذي يكفر فاعله ومعدنه .

(٢) لقمان ٣٤

(٣) الإلهام بقواطع الإلهام ص ٣١-٣٢

(٤) أحد علماء الشافعية تقدمت ترجمته ص ١١٢

(٥) انظر المصدر السابق ( الإلهام ) ص ٢٢

والحق أن أي قول لابد أن تقارنه نية أو حالة " فلا يغفلوا  
 هذا القائل إما أن يكون مدعياً أنه يعلم الغيب كعلم  
 الله مباشرة وهو كفر واضح ، أو أنه يعلمه بواسطة لا تكون  
 لأحد غير الأنبياء فهو كفر أيضاً لعدم وصوله إليه إلا عن  
 طريق الكفر ، أو يكون القول استهزاء وسخرية وهو كفر أيضاً .  
 ويحسن هنا الإشارة إلى حكم المصدق لمدعى علم الغيب من  
 الكهنة والعرافين وغيرهم وقد قدمنا الحديث منه مفصلاً في  
 فصل البحر والكهانة (١) ، وهو ينبنى على ما ذكرنا هنا  
 فإن من صدق مدعى الغيب على أنه يعلم الغيب معتاداً كعلم  
 الله بدون واسطة فقد كفر ، ومن صدقه لكن أضرب في قلبه  
 أن ما علمه من تلك لابد أن يكون بسبب إما أن الله يخبره ،  
 أو أن أموانه من الجن والشياطين يخبرونه فإنه لا يكفر الكفر  
 الإعتقادي ، لكن يلحقه الوعيد الوارد في الحديث ، وعلى  
 هذا تفسر النصوص الواردة في تلك والتي في بعضها " فقسد  
 كفر ، وفي بعضها " لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً ، ونحوها  
 ومن هذه المكفرات على السلطان أو من تخشى سطوته فقال  
 له رجل يرحمك الله فقال له آخر ، لا تقل للسلطان هذا ،  
 قالوا فإن هذا الآخر يكفر (٢) .

قال النووي في هذا : " الصواب أنه لا يكفر بمجرد هذا ، (٣)

(١) وذلك من المكفرات المطلية ص ٤٣٣ - ٤٣٥

(٢) روضة الطالبين ٦٩/١٠ ، والإعلام بقواطع الإسلام ٣٧

(٣) المطر السابق (الروضة) ٦٩/١٠

وقد وجه ابن حجر الهيتمي تصويب النووي فقال :  
 " ووجهه أنه إنما أنكر عليه من حيث تنظيمه للسلطان ، بل  
 هنا هو الظاهر ، فإن الإنكار من حيث أن السلطان غنى عن  
 الرحمة أو نحو ذلك كان كافرا كما لا يخفى ، (١)  
 فوافق ابن حجر النووي في عدم كفر من قال تلك المقالة  
 إذا كان يقصد بقوله شدة التعظيم للسلطان فقط ، وسبب  
 وجه الكفر فيها وأنه لا يكون إلا إذا قصد بقوله أن السلطان  
 غنى عن رحمة الله وعفوه ، وهو توجيه حسن .  
 ومن هذه المكفرات لو اشتد المرض ودان بمسلم فقال يارب إن  
 شئت توفني كافرا فإنه يكفر بذلك وذلك لما فيه من الرضا  
 بالكفر (٢) .

ومن ذلك لو غضب مسلم على إنسان فأخذ يدعو عليه بقوله :  
 أخنه الله على الكفر ، أو أخذ الله منه الإسلام ، أو أخرجه  
 الله من الدنيا بلا إيمان ، أو أماته الله بلا إيمان  
 أو أماته الله كافرا ، أو أبده الله في النار أو خلده فيها  
 أو نحو ذلك (٣) من الأقوال ، فإن قائلها كما ذكروا يكفر ،  
 لكن ذلك ليس على إطلاقه ، فإن من قالها من المسلمين  
 لكافر لا يكفر بذلك ، كما نقل ذلك عن بعض أهل العلم .  
 وقد جاء ما يدل على ذلك من القرآن فقال تعالى عن  
 موسى عليه السلام وهو يدعو على فرعون ( ربنا اطمس على  
 أموالهم واتدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب

(١) الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٧ (٢) المصدر السابق ص ٣٥

(٣) انظر ص ٨٧ كتاب ألقاظ الكفر لبدر الرشيد ، والإعلام بقواطع



الأليم ) (١) ومع ذلك لم يعاتبه الله على مقالته تلك (٢)

قال ابن حجر الهيتمي :

" لو قال لمسلم سلبه الله الإيمان ، أو لكافر لازقه الله الإيمان فإنه لا يكون كفراً على الأصح لأنه ليس رضا بالكفر وإنما هو دما " عليه بتشديد الأمر أو العقوبة عليه ، (٣)

وقد ملل لذلك بقوله أن محل ذلك ما إذا لم يذكر ذلك رضا بالكفر وإلا كفر قطعاً ، (٤)

ويوافق ذلك ما ذكر من الحلبي " أنه لو تمنى مسلم كفر مسلم فإن كان ذلك كما يتمنى الضمير لصنوهما يستعمل كقوله

لأن استحيان الكافر ، وإن كان كما ينفي المدولمدود ما يستعظمه لم يكفر ، (٥)

ومنها لو قال اللعنة عليك وعلى إسلامك (٦) ، أو ما يتلفظ

به بعض الفسقة في سبابهم من لعن المسلمين أو شتمه فإن هذا كفر إذا قصد به الساب الدين نفسه .

وقد ذكر الشيخ عبد العزيز بن باز أن من نواقض الإسلام القولية

سب الله وسب رسوله أو وصف الله بما فيه تنقيح لسه

كالبخل أو الفقر أو الجهل ببعض الأمور أو نحو ذلك ، أو

التلفظ بما فيه إنكار لبعض ما أوجب الله أو حرمة كقوله إن

الله لم يوجب الصلاة أو الزكاة أو الصوم ، أو قال إن الله

(١) يونس ٨٨

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص ٢٨

(٣) المصدر السابق ص ٢٧

(٤) " " " " ص ٢٧

(٥) انظر المصدر السابق ص ٢٧ ، وانظر الفاظ الكفر ( مخطوط ) ق ٨

(٦) ألفاظ الكفر للبدر الرشيد ( مخطوط ) ق ٨

أَلْبَابُ السَّادِسُ  
بعض مسائل التكفير  
وفيه سبع مسائل

المسألة الأولى

القول في تفسير المعين

~~~~~

المسألة الأولى : القول في تكفير المعين

—————

ذكرنا فيما مضى أن السلف يكفرون من ثبت كفره ، وأوردنا الأدلة على ذلك ، ولما كان بعض من لا يعرف مذهب السلف قد يورد أقوالاً لا تستدل إلى دليل كقولهم إنه لا يحكم على أحد بالكفر بالتعيين .

عقدنا هذه المسألة لبيان خطأ هذا القول .

إلا أنه لا بد لنا أن ننبه إلى أن هذه المسألة لها ارتباط بفهم أنواع التكفير ، فإن الذين يقولون بأنه لا يكفر المعين قد يطوف بخيالهم أن الحكم بتكفير المعين يعنى الحكم عليه بالكفر الإفتقادي عند الله وأنه يدخل النار لا محالة وهذا ظن خاطيء فإن مقصودنا بتكفير المعين هو أن نحكم عليه بالكفر الإفتقادي فيما يظهر لنا من عمله أو قوله إن ثبتت في حقه شروط التكفير وانتفت موانعه ، فنقول إن فلانا كافر بعينه ، ولاندمى مع ذلك أن مصيره إلى النار ولا حتى كونه كافرا عند الله ، لأن من عقيدة السلف أن لا يشهدوا لأحد بجنة ولا نار (١) .

ولبيان هذه المسألة فإننا نقول :

إن الأدلة تقضى بأن يكفر المعين إذا توفرت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه ، وقد دل الكتاب والسنة وفعل السلف على إمكان ذلك .

فأما أدلة الكتاب :

(١) العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٤٦٦

فمنها : قوله تعالى (... ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس ما فرأى لملكه فحطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) (١) وقوله (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتئذ الله بقوم يجهم ويجونه ١٠٠ الآية) (٢) ففي قوله تعالى في الآيتين (من يرتد منكم) دليل على أنه يمكن أن يكفر أناس معينون من المؤمنون أو المسلمين فينتقلوا من الإيمان إلى الكفر . ولا بد لنا إن علمنا ذلك منهم أن نحكم به عليهم بأعيانهم .

ومنها : قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبله ، ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالا بعيدا) (٣) وقوله (... ومن يكفر بإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين) (٤) فقوله تعالى في الآيتين (ومن يكفر بالله) بعد النداء بإيمان دليل على أن قوما أو أفرادا آمنوا المؤمنون بأعيانهم قد يكفروا فيضلوا وتحبط أعمالهم .

(١) البقرة ٢١٧

(٢) المائدة ٥٤

(٣) النساء ١٣٦

(٤) المائدة ٥٠

” ... أو ارتد بعد إسلامه فيقتل ،، (١)

وفى رواية أخرى ” أو يكفر بعد إسلامه فيقتل ،، (٢)

وأما الأدلة من فعل السلف فمن ذلك ما مر معنا فى مبحث
(الكفر سبب لجل الذم) أن عمر رضى الله عنه كان غمى
بأذى الأمر - قد عارض أبا بكر رضى الله عنه فى قتال
المرتدين أو مانع الزكاة خصوصا بحجة أنهم يشهدون أن لا
إله إلا الله والرسول يقول ” أمرت أن أقاتل الناس حتى
يقولوا لا إله إلا الله ،، وكيف أنه بعد ذلك اتفق مع أبى
بكر طى الحكم عليهم بالكفر والقتال ، وكذا غيرهما ممن
المحابية (٣) .

ومنها ، أن عمر رضى الله عنه فى عهد كان قد أمر بقتل
قدامة ومن معه إن لم يتوبوا لما تأولوا استحلال
الخمر بقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا و عملوا
المالعات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا
و عملوا المالعات ، ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا
والله يحب المحسنين) (٤)(٥)

وواضح أنه حكم عليهم بالكفر لاستحلالهم ما حرم
الله ، وهم مع ذلك مسلمون .

ومنها ، أن عثمان قد أمر عبد الله بن مسعود بقتل مسن
لزم لابن مهلمة (٦) .

(١) سنن النسائى ١٠٤١٠٣/٧

(٢) أنظر ما تقدم ص ٦٦

(٤) المائدة ٩٣

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٩٢/٢٠ (٦) انظر سنن البيهقى ٢٠١/٨

ومعلوم أن هؤلاء يؤمنون بأنه لا إله إلا الله وهم
 محمداً رسول الله لكنهم يشركون مسيماً في النبوة
 فحكم عثمان بكفرهم وقتلهم وهم قوم معينون يدعون
 أنهم مسلمون .

فعلم أن السلف يكفرون بالتعيين وينفذون الحد على من لم
 يتبين من هؤلاء المعينين والأمر واضح جلي من نصوص الشريعة
 وعمل الصحابة .

وأما أقوال علماء السلف فأذكر منها ما يلي :

قال الشعبي عن الحجاج بن يوسف :

" أشهد أنه مؤمن بالطاغوت كافر بالله " (١)

فقد حكم رحمه الله بالتعيين على الحجاج أنه كافر (٢)

وقال ابن القيم :

" وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور

حجاً ووضعوا له مناسك حتى صنفت بعض فلاتهم في ذلك كتباً

وسماه (مناسك حج المشاهد) مفاهاة منه بالقبور للبيوت

الحرام ، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام وتحويله إلى

دين عبادة الأصنام " (٣)

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد أن أورد هذا الكلام :

" وهذا الذي ذكره ابن القيم رجل من المصنفين يقال لسه

ابن المفيد فقد رأيت ما قاله فيه بعينه فكيف ينكر تكفير

المعين (٣) ؟

(١) الإيمان لابن أبي شيبة ص ٢٢ ضمن أربع رسائل .

(٢) إغاثة اللهفان ١/١٩٧

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب قسم العقيدة والآداب ص ٣٠٤

(٤) المقصود بالكفر هنا الكفر العظمي وذلك لما عليه السلف من إطلاق الكفر على من رأى منه عمل كفر .

ففهم رحمه الله من كلام ابن القيم أنه يكفر المميين وذلك
من قوله " ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام ودخول
فى دين عبادة الأصنام " ،
فعلم أن من أشرك بالله تعالى شركا أكبر مخرجا من الملة
بأى صورة من الصور فإنه يكفر بعينه وسواء عليه نفس
الحكم كونه جاهلا أو عالما ، لأنه إن كان جاهلا فهو
كافر فى ما مضى وعليه التوبة وإصلاح العمل فيما بقى
والإيمان يهدم ما قبله ، وإن كان عالما فهو كافر معانده
وأما شرائع الإسلام الأخرى المعلوم بالضرورة كمن أنكر
متواتراً من أخبار الله ورسوله ، أو أنكر قاعدة قطعية
فى الدين ، أو قال بحل حرام أو حرمة حلال فإنه فى كل
ذلك إن كان عالما به فإنه يكفر ، وأما إن كان جاهلا فلا
يمكن تكفيره. عينا حتى تقوم الحجة عليه بالدليل الواضح
الذى لا خلاف عليه (١) . فإن استمر على إنكاره كفر (٢) .

(١) بلوغ الحجة يعتبر قائما فى المسائل الظاهرة المعلوم من الدين
بالضرورة كوجوب الصيام والحج وحرمة الخمر والزنا ونحو ذلك ،
وأما المسائل الخفية كمسائل الصفات والرؤية والقدر ونحوها
فيجب فيها الهتسلاخ المبين للمميين لأنها تخفى على العامة

أنظر حاشية الجواب المفيد ص ١٠٨

(٢) انظر الجواب المفيد فى حكم جاهل التوحيد ١٠٨-١٠٩

ومن هنا فالأصل المقرر في هذا هو :
 " أن كل من كان كفره بنقض ركن من أركان التوحيد وسقوطه
 في الشرك أكبر ينقل عن الملة فإنه يكفر بذلك عيناً
 في إجراء الحكم عليه في الدنيا على أساس ظاهر أمره .
 وإن كان كفره واقعا على غير هذا من أمور الشريعة حسيث
 لا توجد مظنة العلم بها احتاج الأمر إلى إقامة العجبة
 الواضحة عليه لأنه قد يكون ممن لم تبلغه فروع الشريعة
 المحمدية بالفعل في هذه الجزئية ، فيأثم أنكر بعد إعلامه
 بها وإقامة العجبة عليه في نفس الأمر كفر بتلك عيناً ، (١)

وقال ابن أبي العز :

" وأما الشخص الممين إذا قيل هل تشهدون أنه من أهل
 السوء وأنه كافر ؟ فهذا لا تشهد عليه إلا بأمر تجوز
 معه الشهادة ، فإنه من أعظم البغى أن يُشهد على معين أن
 الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار فإن هذا حكم
 الكافر بعد الموت ... لكهن هذا التوقف في أمر الأخرى
 لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا لمنع بدعته وأن نمتنبيه
 فإن تاب وإلا قتلناه ، ثم إذا كان القول في نفسه كفسرا
 قيل إنه كفر والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع ، (٢)
 فتبين من كلامه رحمه الله أن تكفير المعين يمكن إن وجد
 المقتضى لذلك ثم نمتنبيه فإن تاب وإلا قتلناه ، وأوضح لنا
 رحمه الله أنه قبل معرفتنا بشروط تكفيره وانتفاء الموانع

(١) المطر السابق ص ١٠٩

(٢) شرح الطحاوية ص ٣٥٧ - ٣٥٨

أننا إن رأينا منه عملاً أو قولاً كفرياً أطلقنا على هذا العمل أو القول أنه كفر ثم ننظر لحال صاحبه فإن تحققت فيسه شروط التكفير وانتفت موانعه كفرناه بعينه وإلا لم نتمك الإطلاق أن قوله أو عمله كفر ، أو نقول من فعل أو قال كذا ففسد كفر ونحو ذلك مما يطلقه اللف ويقصدون الكفر العمل على لا الاعتقادي (١) .

وقال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب :
 " إن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه العجة النبوية التي يكفر من خالفها وإلا فليس كل من جهل شيئاً من الدين يكفر ، (٢)
 فأخبر رحمه الله أن تكفير المعين مقيد ببلوغ العجة إليه وهي من الشروط التي على أساسها يكفر المعين .
 وأما رأى شيخ الإسلام ابن تيمية فقد أخرته لما نقل عنه من عبارات الكثيرة في المسألة ، ولمناقشة من نسب إلى ابن تيمية عدم التكفير بالتميين فأقول :
 لقد نسب بعضهم إلى شيخ الإسلام أنه لا يكفر بالتميين ونقل هو لا ، بعض كلامه في ذلك مجزاً ولو أنهم جمعوا كلامه تماماً متكاملات لتبين لهم رأية في ذلك .
 وسوف أورد بعض كلامه رحمه الله في هذه المسألة بمسورة متكاملة ليتبين وجه خطأ هؤلاء فيما نسبوه إليه :

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٤٥/٢٣

(٢) الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة ٢٢١ - ٢٢٢

١ - قال رحمه الله " إنى من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب
 معين زالى تكفير وتفسيق ومعصية إلا إذا علم أنه قد
 قامت عليه الحجة الرسالية التى من خالفها كان كافرا
 تارة وفاسقا أخرى ومعاصيا أخرى ،، (١)
 فقرر رحمه الله أن من قامت عليه الحجة فإنه يحكم
 عليه بالكفر ، والناسبون إليه عدم تكفير المعين يأخذون
 من هذا الكلام أوله فيقولون إن شيخ الإسلام قد قال :
 " إنى من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين لى
 تكفير ،، ويتركون بقية كلامه .

٢ - وقال رحمه الله :

" وحقيقة الأمر قى ذلك أن القول قد يكون كفرا فيطلق
 القول بتكفير صاحبه ، ويقال من قال كذا فهو كافر ،
 لكن الشخص المعين الذى قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم
 عليه الحجة التى يكفر تاركها ،، (٢)
 فبين رحمه الله أن التكفير إما أن يكون عمليا فيطلق
 التكفير على صاحبه فيقال من قال كذا أو عمل كذا
 فهو كافر ، وإما أن يكون اعتقاديا وهو ما يكون
 بعد قيام الحجة بأن هذا القول أو العمل كفر فهتصر
 عليه ولا ينتهى فيحكم على فاعله بعينه أنه كفر كفرا
 اعتقاديا .

(١) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٣ ، ٥٠١/١٢

(٢) " " ٣٤٥/٢٣

٢ - وقال رحمه الله :

« وأما الحكم على المميين بأنه كافر أو مشهود لسه بالنار فهذا يقف على الدليل المعين فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفا « موانعه » (١)

ولعله أرا لا بقوله « يقف على الدليل المعين » أن من شهد له الدليل بأنه من أهل النار شهدنا له بذلك وإلا لم نفعل وذلك لما هو معروف من عقيدة الطيف « أنا لا نشهد لأحد بجنة ولا نار » (٢)

ومن هذه الأقوال يتضح رأى ابن تيمية جلياً أنه يرى التكفير بالتعميين إذا ثبتت الشروط وانتفت الموانع ، ولقد زاد الأمر وضوحاً بعد قوله هذا فمثل لإمكانه وعدم التحرج في الحكم به بأنه حكم دينيوى كما نحكم على شخص أتى حداً إما يقتل أو جلد أو غير ذلك وقد يكون في الآخرة غير معذب إما لتوته أو خطئه .

ثم ضرب مثالين لكون الحكم الدينوى لا علاقة له بالحكم في الآخرة فنذكر أن أهل الذمة المقرين بالجزية هم كفار في الآخرة ومع ذلك لا نعاقيهم في الدنيا على كفرهم ، وأن المنافقين المظهرين للإسلام تجرى عليهم أحكام الإسلام وهم في الآخرة كافرون (٣) .

ثم قال رحمه الله بعد ذلك بيسير :

« فحقوبة الدنيا غير معتلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس » (٤)

(١) مجموع الفتاوى ٤٦٨/١٢ (٢) الطاوية مع شرحها ص ٤٢٦

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٤٦٨/١٢ - ٥٠٠

(٤) « « « ٥٠٠/١٢

أقول :

وكذلك الشأن في الحكم في الدنيا فإنه غير مستلزم للحكم في الآخرة ولا بالعكس .

وقد نقل من ابن تيمية في مواضع كثيرة قوله بتكفير المعين لكن قوله ذلك لا يعنى أنه يلزم دخول المحكوم عليه النار قطعا كما يتوهمه الذين نسبوا إلى ابن تيمية عدم تكفير المعين ، وإنما كان يقيد كل ذلك بتحقق الشروط وانتفاسا الموانع ، ولهذا كان يقول :

" ولا يشهد لمعين أنه في النار لأننا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه ، لأن لحوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاس موانع ، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاس الموانع في حقه ، (١) ويقول " لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاس موانع ، (٢) ويقول :

" إنه لا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع ، (٣)

وبهذا نعلم أن من حكمنا بتكفيره لا يعنى القطع بدخوله النار لأن ذلك لا يعلمه إلا الله وإنما الإطلاقات والأحكام التي تقال بنا على ما يحصل من أعماله وأقواله التي إن ضم إليها اعتقاده مع ثبوت الشروط وانتفاس الموانع الأخرى كفر عند الله وأدغله النار فطابق الحكم حال

(١) مجموع الفتاوى ٤٨٤/١٢

(٢) " " " ٥٠٠/٢٨

(٣) " " " ٣٤٥/٦٣

المحكوم عليه ، وإن لم تثبت الشروط أو لم تنتف الموانع
بقى الحكم مطابقاً لظاهر حاله وهو عند الله ناج .
ويزيد مذهب ابن تيمية وضوحاً في قوله بتكفير المعين
أمران :

أحدهما : أنه رحمه الله ذكر ما روى عن الإمام أحمد من الأعمال
الذالة على عدم تكفيره للجهمية الذين سجنوه
وضرسوه ، وما روى عنه فيما يقابل ذلك أنه كفر
بالقول بخلق القرآن قوماً معينين (١) ثم أوضحه
فقال :

« فأما أن يذكر عنه (٢) في المسألة روايتان ففيه
نظر ، أو يحمل الأمر على التفصيل فيقال :
من كفر بعينه فليقام الدليل على أنه وجدته فيه
شروط التكفير وانتفت موانعه ، ومن لم يكفره
بعينه فلا نتفاً ذلك في حقه ، هذا مع إطلاق
قوله بالتكفير على سبيل العموم ، (٣)

فأوضح رحمه الله أن التكفير بالتميين لمن يستحقه
لم يرد عن الإمام أحمد فيه روايتان ، وإنما الذين
لم يجوز الإمام تكفيرهم هم من لم يبلغهم العلم ،
أما من بلغهم العلم فيكفرون بأعيانهم ، ولهذا
نقل عن الأئمة مالك والشافعي وأحمد قولهم في القدرى

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤٨٨/١٢ - ٤٨٩

(٢) أى عن الإمام أحمد

(٣) مجموع الفتاوى ٤٨٩/١٢

" أن جحد علم الله كفر ، ، ولفظ بعضهم " ناظروا
 القدرة ^{بالعلم} فإن أقروا به خصموا وإن جحدوه كفر ، ، (١)
 الثاني ما فهمه مجدد الدعوة السلفية الشيخ محمد بن عبد
 الوهاب من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فقد نقل أنه
 لما سئل عن الحشيشة ما يجب على من يدعى أن
 أكلها جائز فقال " أكل هذه الحشيشة حرام وهي
 من أخبت الخبائث المحرمة سواء أكل منها كثيراً
 أو قليلاً لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق
 المسلمين ، ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب فإن
 تاب وإلا قتل كافراً مرتداً ، ، وسواء اعتقد
 أن ذلك يحل للعمامة أو للخامة الذين يزعمون
 أنها لقمة الذكر والفكر وأنها تحرك العزم الساكن
 وتنفع في الطريق ، وقد كان بعض السلف ظن أن
 الخمر يباح متناً ولا قوله تعالى " ليس على الذين
 آمنوا وهملوا الصالحات جناح ، فاتقوا الله وعلس
 وغيرهما من علماء المحابسة على أنهم إن أقروا
 بالتحريم جلدوا ، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا ، (٢)
 ثم إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد أن أورد هذا
 الكلام قال :

" فتأمل كلام هذا الذي ينسب إليه عدم تكفير المعين
 ... كيف كفر المعين ولو كان عابداً باستحلال

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٣/٢٤٩

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب قسم العقيدة والآداب

الحيشة ، ولو زعم حلها للخاصة الذين تعينهم على
الفكرة ، واستدل بإجماع المحابة على تكفير قدامة
وأصحابه إن لم يتوبوا ، وكلامه في المعين وكلام
المحابة في المعين فكيف بما نحن فيه مما يساوى
استحلال الحيشة جزء من ألف جزء منه ، (١)

ونقل عنه أيضا قوله " والعبادة لغير الله أعظم
كفرا من الإلتعانه بغير الله ، فلو تبجح لغير
الله متقربا إليه إليه لحرم وإن قال فيه باسم
الله كما قد يفعله طائفة من منافق هذه الأمة
وإن كان هو لا مرتدين لا تباح تبائحهم بحال ،
لكن يجتمع في التبيحة مانعان ، ومن هذا ما يفعل
بمكة وغيرها من التبيح للجن ، (٢)

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد هذا :
" انتهى كلام الشيخ وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء
الدين أنه لا يكفر المعين فأنظر أرشدك الله
إلى تكفيره من تبجح لغير الله من هذه الأمة
وتصريحه أن المنافق يصير مرتدا بذلك وهذا في
المعين إذ لا يتصور أن تحرم إلا تبيحة معين (٣) وقال في
موضع آخر :

" فكلام الشيخ في هذا النوع يقول إن السلف كفروا

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ قسم العقيدة والآداب ص ٢٢٦

(٢) المدر السابق ص ٢٨٦

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ قسم العقيدة والآداب ص ٢٨٦

النوع وأما المعين فإن عرف الحق وخالف كفر بعينه

وإلا لم يكفروا ، (١)

ومما مضى من أقوال أهل العلم يتبين لنا تحذيرهم من تكفير المهين قبل إبلاغه الحجة الرسالية التي بعدها يكفر .

وإذا بلغت الحجة فإن مذهب السلف الحكم بتكفيره عينيا وعقوبته على ذلك إن لم يتب .

وهذا يتبين بطلان القول بعدم تكفير أحد بعينه مهما بلغ كفره إن كان من هذه الأمة .

لكن ينبغي أن ننبه إلى أن المكفر للمعين من هذه الأمة إما أن يكون مميها ، أو يكون مخطئا .

أما المميها ، فهو أن يكون المكفر مستنذا في تكفيره إلى نص وصرهان من كتاب الله وسنة رسوله وقد رأى كفرا بواحا كالشرك بالله وعبادة ما سواه والإستهزاء به تعالى أو بآياته أو رسوله أو تكذيبهم أو كراهة ما أنزل الله من الهدي ودين الحق أو جعل صفات الله تعالى ونعوت جلالة ونحو ذلك فالمكفر بهذا وأمثاله مميها مأجور ومطيع لله ورسوله (٢) .

وأما المخطئ ، فهو أحد اثنين :

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ قسم الرسائل الشخصية

(٢) انظر مجموعة الرسائل والمنازل النجدية/ رسائل عبد اللطيف ٢/٤٣٥-

١ - إما : أن يكون متباً ولا مغطى وهو ممن يسوغ له التلويح
 فهنا وأمثاله ممن رفع عنه الحرج والتأنيب
 لاجتهاده وبذل وسعه كما في قصة حاطب بن
 أبي بلتعمة فإن عمر رضي الله عنه وصفه
 بالنفاق واستأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في قتله فقال ^{له} رسول الله صلى الله
 عليه وسلم " وما يدريك أن الله اطلع على
 أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد كفرتم
 لكم به (١) ومع ذلك فلم يعنف عمر على قوله
 لحاطب أنه نفاق (٢) .

٢ - وإما : أن يكون من الخوراج وأمثالهم الذين يعتقدون
 التكفير بالمعاصي كالسرقة والزنا وشرب الخمر
 فهنا يبطل فعله خلاف ما عليه سلف الأمة (٣)

(١) سبق إيراد هذه القصة وتخرجها ص ٦٣٥

(٢) السابق ٤٣٥/٢

(٣) السابق ٤٣٥/٢ مع زيادة يسيرة

منى أن هو الآية الثانية قوله أن الاستدلال من كلام المتكلمين

المقالة الثانية
القول في التفسير بالإطلاق والعموم

~~~~~

## المقالة الثانية : القول في التكفير بإطلاق والعموم

—————

هدما تكلمنا عن التكفير العملي ذكرنا كثيرا من نصوص الكتاب والسنة وأقوال بعض المحابة والعلماء \* الثالثة على إطلاق التكفير على من فعل أمرا أو قولا مكفرا وفي هذا الموضوع نزيد ما قلنا هناك أيضا فنقول :

إن هذا الإطلاق بالتكفير هو الذي نسميه " التكفير بالإطلاق والعموم " وحكمه كحكم نصوص التوحيد الأخرى كقول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي ذر " إنك امرؤ فيك جاهلية " (١) وقوله " آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان " (٢) ونحوها .

فإنه لا يحكم ظاهرها دون النظر لصاحبها هل تحققته فيه الشروط وانتفت الموانع أم لا .

ولهذا فإن إطلاق الكفر بهذا المعنى على مسلم لا يعنى الحكم عليه بالكفر المخرج من الملة إلا إذا تحققت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه ثم إن تحققت الشروط وانتفت الموانع وحكنا عليه بالكفر الإجمالي المخرج من الملة فإنه لا يعنى أيضا الحكم عليه بدخول النار كما سبق أن أوضحنا ذلك في عدة مواضع .

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٨٤/١ كتاب الايمان \*

(٢) المصدر السابق ٨٩/١ " " \*

فما لعن المطلق والجاهلية المطلقة والنفاق المطلق والظلم المطلق والفسق المطلق ، وكل ألفاظ الوعيد المطلقة ، ومثلها التكفير المطلق لا يلزم منها ثبوت هذه الأمور على المميين إلا بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع وبمثل ذلك هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لعن المرء على شرب الخمر لكونه يحيا لله ورسوله ، مع أنه صلى الله عليه وسلم لعن في الخمر عشرة لعن الخمر ومارها ومعتصرها وشاربها وواقبها وحاملها والمحمولة إليه وابتاعها وبئاعها ، (١)

وهكذا النصوص التي وردت في التكفير والوعيد نجد أن الشارع يترجم أحيانا على فعل من الأفعال المختر أو الحرمان من الجنة ، ونجد في موضع آخر يحذر من الحكم بالتكفير أو الجزم لانسان بجنة أو نار ، قال ابن تيمية رحمه الله : " ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المميين الذي قام به ما يمنع لعوق اللعنة له ، وكذلك التكفير المطلق والوعيد المطلق ، ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروطا بثبوت شروط وانتفاء موانع فلا يلحق التائب من الذنوب باتفاق الملمين ، ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ولا يلحق المشفوع له والمنفور له ، فإن الذنوب تزول عقوبتها التي هي جهنم بأسباب التوبة والحسنات الماحية والمطائب المكفرة ... " (٢)

(١) أنظر من ابن ماجه ٢٢٠/٢ كتاب الاشرية .

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢٩ - ٢٣٠

وقال في موضع آخر :

« إنا نطلق القول بنصوص الوعيد والتكفير والتفسيق ولا نفكح للمعنيين بدخوله في تلك العام حتى يقوم فيسسه المقتضى الذي لا معارضة له ، (١) »

فأوضح لنا رحمه الله الإشكال الذي استشكله الأولسون من نصوص الشارع في الوعيد والوعيد والتكفير والتفسيق واللعن وتبهم عليه العلماء من بعدهم ، وأبان لنا أنه قد حدث للعلماء في ألفاظ العموم والإطلاق من كلام الأئمة ما حدث للأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع كلما وجدوا عندهم أنهم يقولون من فعل كذا فهو كافر اعتقدوا أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في البعض وقد تتحقق في البعض الآخر ، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين (٢) .

وبهذا يعلم أن التكفير بالعموم والإطلاق وارد في نصوص الشارع وفي كلام الأئمة ، ويجوز إطلاقه على من رأى منه كفرا في قوله أو عمله فينصرف هذا الإطلاق على قوله أو عمله ذلك . إلا أن من طعن الله بصائرهم عن فهم الحق ولم يوفقوا للسير على منهج السلف يقتضون على من يطلق الكفر العام ويلزمون القائل به أنه يكفر صلحا الأمة ويكفر المسلمين ويستبيح دماءهم وذلك لجهلهم بأنواع التكفير ، وظنهم أن المسراة بالتكفير بالعموم أو الإطلاق - الذي يقول به علماء السلف -

(١) مجموع الفتاوى ٥٠٠/٧٧

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٤٨٧/١٢

أنه تكفير عامة الناس (١) ، ولم يعلموا أن المراد العلماء ،  
بذلك هو التكفير بعموم ما ورد في النصوص أي إطلاق الكفر  
على من أطلقته عليه .

ولذلك فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لما وجه إليه الإتهام  
بأنه يكفر بالعموم على حسب الظن السوء رد هذه التهمة  
فقال :

" فإن قال قائلهم إنهم يكفرون بالعموم فنقول سبحانه  
هذا بهتان عظيم ، الذي نكفر الذي يشهد أن التوحيد لله  
الله ودين رسوله وأن دعوة غير الله باطلة ثم بعد هذا  
يكفر أهل التوحيد ويصيبهم الخوارج ويتبين مع أهل القسب  
على أهل التوحيد ، (٢)

فعلم من كلامه أنه يرد على من ادعى عليه أنه يكفر بعموم  
المسلمين بالذنوب ، أما كونه يكفر من ترك التوحيد  
ويقائلهم فهذا هو نأب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصحابته من بعده

فتلخص لنا أن التكفير بالعموم يطلق على معنيين :  
أحدهما : التكفير بالعموم أي بعموم النصوص المكفرة ، بأن  
يكفر من كفره النبي دون تعيين شخص بعينه بإطلاق  
الكفر عليه ، وهو ما يسمى " بالتكفير المطلق " (٣)

(١) كما هو اعتقاد الخوارج الذين يكفرون الأمة بالذنوب .

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / الرسائل الشخصية ٤٨

وانظر الدرر السنية ٤٦/١

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٤٨٩/١٢



وهو الذى يطلقه علماء السلف أختا من إطلاق نصوص  
الكتاب والسنة له على بعض أفراد الأمة مع إيقسا  
الحكم لهم بالإسلام .  
الثانى : التكفير بالمعصوم بمعنى تكفير معصوم الأمة بالذنوب  
وهو الذى يعتقد الخوارج وهو باطل ، وقد نسبته  
أعداء الدعوة السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب  
ورأى زعمهم الباطل كما قدمنا ذلك قريبا .



المقالة الثالثة  
القول في تكفير المشرك

.....  
~~~~~

المسألة الثالثة : القول في تكفير المبتدع

—————

بما أن البدع لها معان وأقسام خاصة بها ، لذلك فإن
المرتكب للبدعة يختلف باختلاف بدعته ، وكذا الحكم عليه .
وسوف أقسم البدعة باعتبار تكفير أصحابها أو عدم تكفيرهم
مستقيا ذلك من كلام الشاطبي رحمه الله مع التصرف اليسير^(١)

فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : بدعة مكفورة وهي نوعان :

الأول : ابتداح الأمر هو كفر صريح كابتداح أهل الجاهلية
جعل جزء مما خلق الله من الحرث والأنعام لله ،
وجعل جزء آخر من ذلك لأصنامهم كما قال تعالى
عنهم (وجعلوا لله مما قرأ من الحرث والأنعام
نصيبا فقالوا متنا لله بزعمهم وهذا لشركائنا
فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله ، وما كان
لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون)^(٢) ،
وتقسيمهم ما في بطون أنعامهم إلى قسمين إن كان
حيا فهو حلال لذكورهم حرام على أزواجهم وإن كان
ميتا فهو حلال للجميع كما قال الله عنهم (وقالوا
ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم
على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركائنا
سيجزئهم وصفهم إنه حكيم عليو)^(٣)

(١) انظر الإهتمام للشاطبي ١٢٢/٢

(٢) الأنعام ١٣٩

(٣) الأنعام ١٣٦

وإن كانت هتفه بدع قد فعلها من هم على الكفر ، فإنه قد فعلها من ينتمى للإسلام ويعتق نفسه مسلماً ، وهذا موجود إلى اليوم فإن منهم من يزعم الكباش أو العجل بشية تبعه قربة إلى صاحب قبر يرجو منه الشفاعة أو شفاء مريضه أو دفع شر عنه ، أو جلي خيره .

الثاني : ابتداء أمر من الأمور يعد كفراً لكن صاحبه لا يظهره بل يبقى مظهرًا للإسلام ليتخذة ذريعة لحفظ نفسه وماله بين المسلمين كما كان حال المنافقين في المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما هو حال من تبعهم على نهجهم كابن سبأ والقرامطة والبلشيه وغيرهم ممن يظهرون أنهم على الإسلام وهم يبطنون الكفر ، فإن هؤلاء قد ابتدعوا في الدين أموراً عظيمة وغيروا كثيراً من معالمه .

القسم الثاني : ابتداء أمر اختلف في التكفير به .
كبدع الجهمية والخوارج والقدرية والمرجئه ونحوهم من الفرق .

القسم الثالث : بدعة لا يكفر بها وتعد من المعاصي وهي نوعان :
الأول : محرمة كبدعة التبتل والصيام قائماً في الشمس والخصاء يقصد قطع شهوة الجماع .

الثاني : مكروهة وذلك كما استحسن بعض الأمور في الشرع مما لم يرد فيه نص من الشارع .

وعلى هذا التقسيم فإن القسم الأول كفر بالإتفاق وليس هنا مكان للكلام فيه وإنما جعلناه قسماً من أقسام البدع بحسب المعنى اللغوي ، وبحسب من ينتقل إليه ممن يتسمى باسم الإسلام فيكون قد أتى بأمر مبتدع في دينه .
 فإذا تحقق لنا في شخص أن بدعته تصل إلى أن يكون من القسم الأول بنوعيه فلنا^{أن} نحكم بكفره ولا نتردد .
 وأما القسم الثاني فهو مكان كلامنا لما بين العلماء فيه من الخلاف هل يعد كفراً أم لا ، ولما وقع فيه المسلمون منذ اشتعلت نار فتنة التفرق والاختلاف بينهم .
 ولايضاح هذا نقول :

لقد اختلف السلف في أصول أهل البدع في الدين وقد ترتب على ذلك اختلافهم في الحكم بالكفر عليهم وعدمه .
 ١ - فقد نقل أقدم ما نقل عن يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك أنهما قالان إن أهول أهل البدع أربعة الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة ولم يذكر الجهمية منها ولهذا لما قيل لابن المبارك والجهمية؟ أجاب :

بأنهم ليسوا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وقال " إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية ، وقد تبعه طائفة من العلماء من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم . (١)

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٥٠ - ٣٥١

وانظر لوامع الأنوار ١/٧٦ - ٩١

- ٢ - وقال آخرون إن الجهمية من ضمن أصول البدع فتكون
 خمس فرق الأربع الماضية والجهمية .
- وعلى هذا فإن أصحاب القول الأول : قالوا بعدم تكفير
 الفرق (١) وأصحاب القول الثاني : انقسموا إلى قسمين :
- ١ - قسم يكفر جميع الفرق ، وهذا رأى قال به بعض المتأخرين
 المنتسبين للأئمة والمتكلميين .
- ٢ - وقسم لم يكفر أحدا إلحاقا لأهل البدع بأهل
 المعاصي ، على أصل عدم التكفير بالذنوب (٢)
- وكلا الرأيين خطأ فإن من كفر كل من قال القول المبتدع
 كفر اعتقاديا يلزمه أن يكفر أقواما ليسوا في الباطن
 منافقين بل هم في الباطن يمشون الله ورسوله ، ويؤمنون بالله
 ولهمنا نهى صلى الله عليه وسلم عن لعن الرجل الذي
 كان قد شرب الخمر مرارا ، وأثبت له حب الله ورسوله (٣)(٤)
- ومن لم يكفر من قال القول المبتدع مطلقا فإنه يكون مخالفا
 لنصوص الشرع في الكتاب والسنة .
- والحق هو ما ذهب إليه السلف ومن تبعهم فقد توسطوا
 فأطلقوا القول بكفر من عمل أو قال قولا مكفرا وقيلوا حكم
 الكفر الإعتقادي بثبوت الشروط وانتفاء الموانع كما سبق
 أن بيناه (٥) .

(١) إلا ما استثنى من تكفيرهم القدريّة إذا أنكروا العلم. مجموع الفتاوى
 ٣٥٢/٣

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٣٥١/٣ - ٣٥٢

(٣) انظر الحديث في ذلك في صحيح البخاري مع الفتح ٧٥/١٢ كتاب الحدود

(٤) انظر شرح المقيدة الطحاوية ص ٣٥٨ - ٣٥٩

(٥) انظر ص ١٤٥ - ١٥١

فهم يكفرون الجهمية كما نقل ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال " والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة الذين ينكرون الصفات وحقيقه قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ولا يباين الخلق ولا له علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة بل القرآن مخلوق ، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يرون أهل النار ، وأمثال هذه المقالات (١) ويكفرون القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم (٢) .

واختلفوا في تكفير الخوارج والروافض ، وقد روى ذلك عن الإمام أحمد وغيره (٣) .

ولم يكفروا المرجئة والشيعة المفضلة ونحوهم (٤) .

وقد يصل بعض الفرق المبتدعة ممن لم يكنوعم السلف أو اختلفوا في تكفيرهم إلى الكفران زادوا فيه بدعتهم أمراً مكفراً .

قال الشاطبي :

" ولقد فصل بعض المتأخرين في التكفير تفصيلاً في هذه الفرق فقال ما كان من البدع راجعاً إلى اعتقاد وجود إله مع الله كقول البثنية في علي رضي الله عنه (أنه إله) أو خلق الإله في بعض أشخاص الناس كقول الجاحية (إن الله تعالى له روح يحمل في بعض بني آدم ويتوارث) ، أو إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم كقول الفرابية (إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد صلى الله عليه وسلم

(١) مجموع الفتاوى ٣/٣٥٦ ، وانظر ٢٣/٣٤٨ - ٣٤٩

(٢) السابق ٣/٣٥٦ ، وانظر ٢٣/٣٤٩

(٣) " ٣/٣٥٦

(٤) " ٣/٣٥٦ ، وانظر ٢٣/٣٤٨

وعلى صاحبها) ، أو استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات
 وإنكار ما جاء به الرسول كأكثر الغلاة من الشيعة فهذا
 مما لا يختلف المسلمون في التكفير به ، وما سوى ذلك من
 المقالات لا يبعد أن يكون معتقدا غير كافر ، (١)
 وقد قسم الشيخ حافظ أحمد الحكيم^{بن} البغدادي من حيث التكفير
 ومدته إلى قسمين :

١ - بدعة مكفرة لمتعلقاتها :

وهي كل بدعة فيها إنكار أمر مجمع عليه متواتر
 من الشرع معلوما من الدين بالضرورة ، لأن ذلك
 تكذيب بالكتاب وما أرسل الله به رسوله كبدعة الجهمية
 التي هي في إنكار صفات الله والقول بخلق القرآن وتفسير
 تلك ، وكدعة القدرية في إنكار علم الله
 تعالى وأفعاله وقضائه وقدره ، وكدعة المجسمه
 الذين يشبهون الله تعالى بخلقه ، وغير ذلك
 من هؤلاء .

ولكن هؤلاء منهم من علم أن عين قصده عدم قواعد
 الدين وتشكيك أهله فيه فهذا مقطوع بكفره ، بل
 هو أجبي عن الدين من أعدى أعداء له .
 وآخرون مفسرورون ملبس عليهم هؤلاء إنما يحكم بكفرهم
 بعد إقامة الحجة عليهم والزامهم بها .

(١) الإمتام للشاطبي ١٩٧/٢

٢ - وسدعة ليست مكفرة وهي ما لم يلزم منها تكذيباً
 بالكتاب ولا بشئ مما أرسل الله به رسوله كبدعة
 المروانية التي أنكرها عليهم فضلاً المحاباة ولم
 يقروهم عليها ولم يكفروهم بشئ منها ولم ينزحوا
 يدا من بيعهم لأجلها كتأخيرهم بعض الصلوات إلى
 أو آخر أوقاتها ، وتقديمهم الخطبة قبل الصلاة
 العيد ، والجلوس في نفس الخطبة في الجمعة وغير
 ذلك مما لم يكن منهم من اعتقاد شرعيته ، بسبب
 بسوء تأويل وشبهات نفسانية وأغراض دنيوية (١) .
 فهذه محاولات من العلماء لوضع ضابط وحد للبدع المكفرة
 وغير المكفرة ولأصحابها ممن يكفرون أو لا يكفرون ، وقد رأينا
 أنهم يمثلون بفرق من هؤلاء المبتدعة أو بعض أقوالهم
 أو أفعالهم ، ولكن في الأزمان المختلفة نشأ بدع تفرقت
 لها اعتقادات مكفرة وربما كانت لها أقوال أشد كفرة
 فلا نعرف حكمها ولهاً فإننا بحاجة لقاعدة نتمتع عليها
 للحكم على الفرق المبتدعة التي نشأ في أي زمن من الأزمان
 ولقد فعل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقاعدة لذلك ألخصها
 فيما يلي :

قال رحمه الله :

" وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصليين :

(١) انظر معارج القبول ٦١٦/٢ - ٥٠٠ ، و ٢٠٠ سؤال وجواب في

المقيدة الإسلامية ١١٧ - ١١٨ ، كلاهما للشيخ حافظ الحكمي

مع شئ من الاختصار والحذف .

أحدهما ، أن الكافر من أهل الملا لا يكون إلا منافقا وذلك
لكون التقسيم للناس على ثلاثة إما مؤمن وإما
كافر وإما منافق مبطن للكفر ، وهو ما دللت عليه
آيات أول سورة البقرة ثم قال :

وإذا كان كذلك فأهل البدع منهم المنافق الزنديق
ثمنا كافر ويكثر هذا في الرافضة والجهمية ، فإن
أول من ابتدع الرفض كان منافقا ، وكذلك التجهم
فإن أصله زبدقة ونفاق .

ومنهم من يكون فيه إيمان باطنا وظاهرا لكن فيه
جهل وظلم سهباله الخطأ في السنة ، فهذا ليس
بكافر ولا منافق ، وقد يكون منه عدوان وظلم
يكون به فاسقا حاصيا ، وقد يكون مخطئا في ذلك
متأولا مغفورا له خطؤه .

الثاني ، أن المقالة قد تكون كفرا ثم إن قائلها لا يحكم
بكفره كأن يكون لم يبلغه الخطاب الذي يكفر به
جامعه و أوشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها
شرائع الإسلام ، فهذا لا يحكم بكفره بمجرد شيء مما
أنزل على الرسول إنا لم يعلم أنه أنزل على
الرسول .

ومقالات الجهمية هي من هذا النوع فإنها جحد
لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على

الرسول (١) .

(١) مجموع الفتاوى ٣/٢٥٤-٢٥٤ بتمرف وحذف ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية
٣٥٧ ، وانظر الفتاوى أيضا ٢٣/٢٤٥

ومما يدل على كون المقالة كفراً وصاحبها لا يكفره،
 وأن تسميتها كفر لا يلزم منه الحكم على صاحبها
 بالخروج من الملة أن ابن تيمية رحمه الله طهارة
 يطلق القول بأن كفر الرافضة أو الخوارج أشد من
 كفر اليهود والنصارى فيقول " هم أكفر من اليهود
 والنصارى " (١) .

ولما سئل عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الرافضة
 قال :

" كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد صلى الله
 عليه وسلم فهو خير من كل من كفر به وإن كان
 في المؤمن بذلك نوع من البدعة سواء كانت
 بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم
 فإن اليهود والنصارى كفار كفراً معلوماً بالإضرار
 من دين الإسلام ، والمبتدع إذا كان يحسب أنه
 موافق للرسول صلى الله عليه وسلم لا مخالف
 له لم يكن كافراً به ولو قدر أنه يكفر فليس
 كفره مثل كفر من كتب الرسول صلى الله عليه
 وسلم " (٢) .

(١)

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٥

ومن المناسب بعد أن ذكرنا حكم المبتدع - أن نذكر كيف يكون موقف المسلم من أهل البدع فأقول *

إن من ابتدع بدعة فنعناها فلم ينتصح لزمننا مبادئه وعدم مجالسته أما من كاهب بدعته مما يكفر بها فأقيمت عليه العجة فأبى أن يتركها فإنه يعادي ويحذر المسلمون منه ، ويجب على الحاكم المسلمين إقامة الحد عليه بعد استتابته ، وخصوصا الداعي إلى بدعته فإنه يقتل وذلك لما في قتله من كفاشره عن المسلمين ، ولهذا فقد قتل غيلان القدرى (١) ، وقتل الجعد بن درهم .

ويجب على المسلمين الحذر من معاجة أهل البدع ومخالطهم فلقد حذر رسول الله وأصحابه من بعده ومن بعدهم من أهل البدع ، أما ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فما روى عبد الله بن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال :

" ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بدينه فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل " (٢)

(١) صحيح مسلم من طرق

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٤٩

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووي ١/٢٢٨ - ٢٢٩

وقد أورد ابن فضال حديثين صريحين في ذلك (١) ،
أحدهما : قوله صلى الله عليه وسلم " من أتى صاحب بدعة
ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام " (٢) ،
والثاني : " من قرص صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام " (٣) ،
وأما ما ورد عن الصحابة ،
فمنها قصة عمر مع صبيغ الذي كان يتتبع المتشابه في
القرآن ويسأل عنه المسلمين فضربه عمر ضرباً
مبرحاً ، ولما لم يتبأتن له إلى أرضه وكسب
إلى أبي موسى الأشعري ألا يجالسه أحد من المسلمين (٤) ،
وما روى عن ابن مسعود أنه قال :
" من أحب أن يكرم دينه فليمتزل مخالطة السلطان
ومجالسة أصحاب الأهواء " فإن مجالستهم ألق من
الجرب " (٥) ،

وأما ما روى عن السلف بعد الصحابة فكثير ومنه :
قول الحسن :
" لا تجالس صاحب بدعة فإنه يمرض قلبك " (٦) ،

(١) البدع والنهي عنها ص ٤٨

(٢-٣) رواه الطبراني في الكبير ولفظه " من مشى إلى صاحب بدعة

السخ " وفيه بقیه وهو ضعيف • مجمع الزوائد ١٨٨/١

(٤) البدع والنهي عنها ص ٥٦

(٥) " " " " ص ٥٠

(٦) " " " " ص ٤٧

وانظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب - العقيدة والألعاب

ومسنه قول سفيان الثوري :

" من جالس صاحب بدعة لم يعلم من إحدى ثلاث إما أن يكون فتنة لغيره وإما أن يتلخع في قلبه شيء فيزل به فيدخله الله النار وإما أن يقول والله ما أبالي ما تكلموا وإنى واثق بنفسى فمن أمن الله على دينه طرفة عين سلبه إياه، (١)

ومنه ما حدث بين حميد الأعرج ومجاهد حيث قال حميد :

قدم فيلان مكة فجاور بها فأتى فيلان مجاهدا وقال لأبيها العجاج بلغنى أنك تنهى الناس عنى وتذكرنى، بلغنىك عنى شيء لا أقوله ؟ إنما أقول كذا، إنما أقول كذا، فجسأه بشيء لا ينكره فلما قام قال مجاهد :

لا تجالسوه فإنه قدرى . قال حميد فإنى يوما فى الطواف لعقنى فيلان من خلفى فجبلة رداى فالتفت فقال كيف يقرأ مجاهد حرف كذا وكذا فأخبرته فمشى معى ، فقال فبمرسى مجاهد معى فأتيت فجمعت أكله فلا يوجد علىسى وأسأله فلا يجيبنى ، قال فغدوت إليه فوجدته على تسلك الحال فقلت يا أبا العجاج مالك ؟ أبلغك عنى شيء ؟ ، أحدثت حدثا مالى ؟ فقال ألم أرك مع فيلان وقد نهيتكم أن تكلموه أو تجالسوه ؟ قال قلت : والله يا أبا العجاج ما ذكرت قولك وما بدأت به هو بدأنى فقال والله يا حميد لولا أنك عندى ممدق ما نظرت لى فى وجهه منبسط ما عشت ، (٢)

(١) البدع والنهى عنها ٤٧ ، وانظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٣١٦ - ٣١٩

(٢) البدع والنهى عنها ٥٠ - ٥١

المألة الرابعة
القول في تكفير الجاهل

المسألة الرابعة : القول في تكفير الجاهل

—————

عندما نريد الحكم على الجاهل بالكفر بأمر متضمن

الأمور فإنه يوقفنا أنواع من الجاهل :

منهم جاهل بأصل الدين لم تبلغه الدعوة •

ومنهم جاهل متبع لقومه على الكفر لم يجتهد في طلب

الحق والمعرفة •

ومنهم من دخل في هذا الدين لكنه جهل أن هذا الأمر

كفر • وإنما أخطأ العلماء

وإذا أطلق العلماء على هؤلاء الكفر فإن هذا الإطلاق يحتمل

أن يكون المراد به الكفر العملي أو القول لكون أعمالهم

أو أقوالهم كفراً ، ويحتمل أن يكون المراد به الكفر

الاعتقادي الذي تليه الإشتباه والقتل ، وقد مقدنا هذه

المسألة لإيضاح هذه الأمور فنبداً قائلين :

أما الأولى وهو الجاهل الذي لم تبلغه الدعوة فإنه غير

مكلف لعدم بلوغ الدعوة إليه (١) •

وحكمه حكم أهل الفترة قال ابن حزم رحمه الله

” أما من لم يبلغه ذكره عليه السلام فإن كسبان

موحداً فهو مؤمن على الفطرة الأولى صحيح

الإيمان لا عتاب عليه في الآخرة وهو من أهل الجنة ،

(١) أنظر طريق الهجرتين ٤١١

وإن كان غير موحد فهو من اللذين جاء النبي (١) بأنه يوقد لهم يوم القيامة نار فيؤمميهم بالدخول فيها فمن دخلها نجا ومن أبى هلك قال الله عز وجل (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (٢) فمعج أن لا عذاب على كافر أصلا حتى تبلغه نذارة الرسول ، (٣)

فأخبر رحمه الله أن من كان غير موحد ممن لم تبلغه الدعوة ومات على ذلك فإن حكمه حكم أهل الفترة الذين يمتحنون بالنار المذكورة .

(١) والنص هو ما روى الأسود بن سريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« أربعة يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئا ورجل أحمق ورجل هرم ورجل مات في فترة ، فأما الأصم فيقول رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئا . وأما الأحمق فيقول رب لقد جاء الإسلام وأنا أحمق لا أفهم شيئا . وأما الهرم فيقول رب لقد جاء الإسلام وأنا أعمى لا أرى شيئا . وأما الذي مات في الفترة فيقول رب ما أتاني لك رسول فياخذ موثيقهم ليطنه ، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار قال : فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردا

وسلاما ، ، سنن مسند الإمام أحمد ٢٤/٤

قد نضال أسلم في القسنة / تتلسل بيئتهم وأخرج البزار أيضا بإسناد صحيح . وقال الحافظ عبد الحق هو صحيح فيما أعلم . من طريق

طريق أبي بصير عن النبي ص ٣٩٢

(٢) الإسراء ١٥

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ٨٩٥/٥

وقال ابن القيم :

" إن قيام العجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة
والأشخاص فقد تقوم حجة الله على الكفار ففى
زمان دون زمان وفى بقعة وناحية دون أخرى كما
أنها تقوم على شخص دون آخر إما لعدم عقله وتمييزه
كالمفتره والمجنون وإما لعدم فهمه كالذى لا يفهم
الخطاب ولم يحضر ترجمان يترجم له ،، (١)

ومن المعلوم أن الجاهل الذى لم تبلغه الدعوة
هو أحد هؤلاء الذين تكرر ابن القيم أن العجة
لا تقوم عليهم ولهذا قال فى موضع آخر " وأما
من لم تبلغه الدعوة فليس بمكلف فى تلك الحال
وهو بمنزلة الأطفال والمجانين ،، (٢)

وأما الثانى : وهو الجاهل المتبع لقومه على الكفر ، الذى
يعمل ما يعملون ويترك ما يتركون لا ينظر ولا يجتهد
فى المعرفة بل فإيته أن يقلد قومه ، فإن
حكمه الكفر ، ولا يعذر بما هو فيه .

فإن " العاقل المكلف لا يخرج عن الإسلام أو الكفر
... والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحسبته
لا شريك له والإيمان بالله ورسوله وأتباعه
فيما جاء به فما لم يأت العبد بهذا فليس
بمعلم وإن لم يكن كافراً معاندا فهو كافر جاهل ،، (٣)

(١) تزيق الهجرتين ٤١٤

(٢) " " ٤١١

(٣) " " ٤١١

ويبدل على تكليفهم وأنهم كفار معاقبون على كفرهم
 ما أخبر الله به عن عذاب المقلدين لكبرائهم
 وأسلافهم في عدة آيات :

منها قوله تعالى هو الأتباع مع متبوعهم أنهم يقولون
 (رينا هو ^١ أفعلونا فأتهم عذابا ضعفا من
 النار ، قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون) (١)

ومنها قوله تعالى (إذ يتعاجون في النار فيقول الضعفاء
 للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعا فهل أنتم مغنون
 عنا نصيبا من النار ، قال الذين استكبروا إنا
 كل فيها إن الله قد حكم بين العباد) (٢)

ومنها قوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون موقفون عند
 ربهم يرجع بعضهم إلى بعض القول يقول الذين
 استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم ل كنا مؤمنين
 قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنهن صددناكم
 عن الهدى بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين ، وقال
 الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل
 والنهار إذ تأمرونا أن نكفر بالله ونجعل له
 أندادا) (٣)

فأتضح لنا من الآيات الماضية أن الأتباع من الجهال المقلدين
 وكذلك وإنساده والمتبوعين كلاهما في النار يحج بعضهم
 بعضا ويؤنب بعضهم بعضا وأخبر تعالى عما يحصل بينهم من

من التبهرى حين المعايضة للمذاب فقال (إذا تبهرى الذين
اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العقاب وتقطعت بهم الأسباب،
وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبها منهم كما
تبهرؤا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم
بخارجين من النار) (١)

وأخبر تعالى عن اعتذارهم واحتجاجهم بالتقليد لكباراتهم
وساداتهم فقال تعالى (يوم تقلب وجوههم فى النار يقولون
يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسل ، وقالوا ربنا إننا
أطعنا ساداتنا وكبرائنا فأضلونا السبيلا ، ربنا آتتهم
ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا) (٢) وأخبر فى سورة
الأعراف أنه لا حجة لهم فى ذلك وأن العذاب سينالهم جميعا
بالتساوى فقال (لكل ضعف ولكن لا تعلمون) (٣)

وقد جعل ابن القيم هؤلاء الطبقة السابعة عشرة من طبقات
المكلفين فآله رحمه الله " الطبقة السابعة عشرة " طبقة
المقلدين وجهال الكثرة وأتبعهم وحسيرهم الذين هم معهم
تبعاً لهم يقولون إننا وجدنا آباءنا على أمة وإننا على
أسوة بهم ، ومع هذا فهم متاركون لأهل الإسلام غير محاررين
لهم كنساء المحاربيين وخدمهم وأتباعهم الذين لهم
ينصبوا أنفسهم لما نصب له أولئك أنفسهم من السعى فى
إطفاء نور الله وهدم دينه وإخماد كلماته بل هم بمنزلة
الدواب ، وقد اتفقت الأمة على أن هذه الطبقة كفارة ،

(٢) الأحزاب ٦٦-٦٨

(١) البقرة ١٦٦-١٦٧

(٣) الأعراف ٢٨

وإن كانوا جهلاً مقلدين لرسولهم وأئمتهم ، إلا ما يحكى
 عن بعض أهل البدع أنه لم يحكم لهؤلاء* بالنار وجعلهم بمنزلة
 من لم تبلغ الدعوة ، وهذا منهجهم يعل به أحد من
 أئمة المسلمين لا الصحابة ولا التابعين ولا من بعدهم وإنما
 يعرف عن بعض أهل الكلام المحدث في الإسلام ، (١)

وأما الثالث ، وهو المحكوم له بالإسلام لكنه يجهل التفريق
 بين لنا فهو كفر وما ليس بكفر فهو معسل
 دراستنا فإذا قال أو عمل من يدعى الإسلام -
 قولاً أو عملاً كفرًا جهلاً منه أنه كفر فهو
 واحد من اثنين ؟ :

أحدهما : أن يعتقد أن هذا الأمر الكفرى ليس كفرًا مع
 معرفته لمعنى ما قال أو عمل ، وهو المتأول
 وسوف نفصل الكلام فيه في مسألة القول في
 تكفير المتأول (٢) .

والثانى : من يجهل أن هذا الأمر كفر بحيث لا يعرف معنى
 ما يقول أو يعمل كمن عاش ببيادية لم تبلغ الدعوة
 فيها تعاليم الإسلام .

فهنا هو الذى فيه التفصيل ، فإن من فعل
 أمراً مكفراً من قول أو فعل وكان لا يعرف
 معناه فإنه يطلق عليه الكفر بحسب ما ظهر
 منه من الكفر إلا أن الحكم بالكفر الإهتقاسى

(١) الظهيرى الهجرتين ٤١١

(٢) أنظر ص ٦٠٨ - ٦٢٠

عليه يرجع إلى تحقق الشروط وانتفا* الموانع
 وَمِنْ تَحَقُّقِ الشُّرُوطِ فِي هَذَا الْجَاهِلِ أَنْ يُبَيِّنَ
 دَعْوَةَ اللَّهِ وَيُبَيِّنَ لَهُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ كُفْرٌ فَإِنْ
 تَابَ وَأَنَابَ وَإِلَّا حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ الْإِهْتِقَادِيِّ *

ولهذا لما سئل الشوكاني عن سكان البادية الذين لا يفعلون
 شيئا من الشرعياتها الا مجرد التكلم بالشهادة هل هم كفار
 أم لا ؟

أجاب رحمه الله :

بأن من كان تاركا لأركان الإسلام وجميع فرائضه ورافضا
 لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ولم يكن
 لديه إلا مجرد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب أن هذا
 كافر شديد الكفر حلال الدم ،، (١)

فأخبر رحمه الله أن من ترك أركان الإسلام وفرائضه
 ثم رنق قبولها ممن دعاه إليها أنه يحكم عليه بالكفر
 الإهتقادي الذي يستحل به دمه .

وقال ابن تيمية * بين الناس من يكون جاهلا ببعض مبادئ
 الأحكام جهلا يعذر به فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه
 الحجة من جهة بلاغ الرسالة كما قال تعالى (لئلا يكون
 للفلاني على الله حجة بعد الرسل) (٢) .

وقال تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (٣) ولهذا
 لو أسلم رجل ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه أو لم يعلم

(١) إرشاد المائل إلى دلائل المائل للشوكاني ص ٤٢ ضمن الرسائل الحلفية
 وانظر مجموعة الرسائل المنيرية - نفس الرسالة - ٨٩-٨٨/٣

(٢) الاسراء * ١٥

(٣) النساء * ١٦٥

فاطنوها فذروني في اليم في يوم حار - أوراخ -
 فجمعه الله فقال : لم فعلت ؟ قال : خشيتك
 فغفر له ،، (١) وفي رواية مسلم " فوالله لئن
 قدر على ربي ليمدني عذابا ما عنبه بسوء أحدنا ،، (٢)
 فالظاهر من الروایتين أن هذا الرجل منكر للبعث
 والقدرة وإنكار ذلك كفر ، لكن لما كان مؤمنا
 بالله تعالى بدليل أنه لما سئل لم فعل ذلك أخبر
 بأن الداعي لفعله ذلك هو خوف الله وخشيته فإن
 الله قد غفر له .

فدل ذلك أن من كفر وهو جاهل وإن سينا فعله أو
 قوله كفرا فإننا لانحكم بكفره ، وذلك لما قررنا
 سابقا من عدم تحقق الشروط وانتفاء الموانع .
 قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

فهنا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق
 هذا التفرق ظن أنه لا يعيده إلهي صار كذلك ، وكل
 واحد من إنكار قدرة الله تعالى وإنكار معبود
 الأبدان وإن تفرقت كفر لكنه كان مع إيمانه بالله
 وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلا بذلك ضالافى
 هذا الظن مخطئا فغفر الله له ذلك ،، (٣)

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٤/٦

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووي ٥٩٩/٥ كتاب التوبة

(٣) مجموع الفتاوى ٤٥٩/١١

وقد تكلم العلماء في معنى هذا الحديث فقال الخطابي: " قد يمتثل هنا فيقال كيف يغفر له وهو منكر للبعث والقدرة على إحياء الموتى؟ والجواب أنه لم ينكر البعث وإنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعنى وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله ،، (١)

وقال ابن قتيبة " قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك ،، (٢)

ومنها ما روى من حديث عائشة الطويل في قصة نهاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى البقيع واتصل به عائشة له ثم هودتها حيث قالت "مهما يكتم الناس يعلمه الله ،، (٣)

فعلى كون هذا سؤال من عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما فهمه ابن تيمية رحمه الله تكون عائشة قد ظنت أن الله لا يعلم ما يكتمه الناس ومن ظن أن الله ليس عالما لكل شيء فقد كفر ، ومع ذلك فلا يقول أحد أن عائشة قد كانت كافرة بظنها ذلك ، إذ لم تكن تعلم ذلك ، فهي قبل أن يعلمها رسول الله لم تكن قد بلغتها الحجة في تلك المسألة فكانت جاهلة بها معذورة فيما ظنت (٤)

(١) انظر فتح الباري ٦/٢٢٣

(٢) المنهاج للبارقي ١١/٥٤٢

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٢٣٨

(٤) انظر مجموع الفتاوى ١١/٤١٢

أما عن كون الرواية كما جاء في لفظ " مهما يكتم
الناس يعلمه الله نعم " (١)
حيث جاء فيها الإقرار من عائشة بعد السؤال مباشرة
فلا يكون في الحديث دلالة على ما قلنا وقد رجح
ذلك النووي فقال " هكذا هو في الأصول وهو صحيح
وكأنها لما قالت مقبها يكتم الناس يعلمه الله
صدقن نفسها فقالت نعم " (٢)
ومثل ذلك أيضا حديث أبي واقد الليثي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى خيبر مر بشجرة
للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم
قالوا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم
ذات أنواط ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
سبحان الله هنا كما قال قوم موسى (اجعل لنا
إلهة كما لهم آلهة) (٣) ، والذي نفس بيده لتركبن
سنة من كان قبلكم " (٤)
فإن قول هؤلاء المعابة في نفسه كذا وكن لما كانوا
يجهلون حكم ذلك كما جاء ذلك مريحا في بعض
الروايات حيث قال أبو واقد " خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى خيبر ونحن حدثنا *

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦٣٨/٢

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي مع المتن ٦٣٨/٢

(٣) الأعراف ١٢٨

(٤) سنن الترمذي مع التحفة ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ قال الترمذي هذا حديث

حسن صحيح ، وانظر مستدرك للإمام أحمد ٢١٨/٥

عنه بكفره ، (١) لم يكفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما وضع لهم خطورة قولهم وأنه كقول اليهود لموسى (اجهل لنا إلهها كما لهم آلهة) (٢) هذا الذى بيناه فيما يتعلق بالحكم بالكفر الإعتقادي ، أما إطلاق الكفر فى بعض النصوص أو فى أقوال بعض العلماء على من يعمل أو يقول أمراً فيما هو دون ما نكرنا فإن المراد بسبه التكفير العلى أو القواحى أى بحسب ما ظهر من عمله أو قوله الذى هو كفر فى نفسه .

ومن تلك قول أبى حنيفة * وإننا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فإنه يبنى له أن يعتقد فى الحساب ما هو الصواب عند الله تعالى إلى أن يجد عالماً فيما له ولا يسمه تأخير الطلب ولا يعتر بالوقف فيه ويكفر إن وقفه ، (٣) وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعقد كلام له فى أهمية العمل بمقتضى الشهادة وعدم الإكتفاء بالنطق دون العمل * فإنك إننا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل فلا يعتر بالجهل ، وقد يقولها وهو يظن أنها تقرية إلى الله (٤)

فهو لم يرد هنا التكفير الإعتقادي بدليل ما ذكر عنه فى موضع آخر من التفريق بين من نطق بكلمة الكفر ولم يعلم

(١) هذا اللفظ جاء به الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى كتاب التوحيد

كتاب التوحيد مع فتح المجيد ص ١٤٦

(٢) الأعراف ١٣٨

(٣) الفقه الأكبر مع شرح الملام ١٦٥

(٤) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالرمائل الشخصية ص ١٥٥ ، وانظر الدرر النية ٥٠/١

معناها وسين من نطق بها وهو يعرف معناها لكن لم يعرف
أنها تكفره . (١)

وقال ابن الوزير :

" قال جماعة جلة من علماء الإسلام أنه لا يكفر المسلم بما
يندر منه من ألفاظ الكفر إلا أن يعلم المتلفظ بها أنها
كفر . (٢)

وبهذا يكون قد تبين لنا أن الجهل أنواع منه ما يكفر
صاحبه ولا يعذر ومنه ما يعذر وهذا الذي يعذر من ولده العجبة
الرضا لم يمتقظ منو الضرف فاطمه ان يعلم .

ويكون قد تبين لنا أيضا أن إطلاق الكفر على الجاهل ؛
إما أن يكون المراد به الكفر الإقلدي وهذا يلزم مستحسن
أطلقه أن يتأمل شروط التكفير وموانعه هل تتحقق في هذا الجاهل
أم لا .

وإما أن يكون المراد به الكفر العملى الذى ^{عليه} حال هذا الجاهل
فيكون إطلاقه من باب الوصف للملمه وحاله لا الحكم عليه .

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب / الفتاوى والمعائل ص ٦٥

(٢) إيثار الحق ٤٣٦

المسألة الخامسة
القول في تكفير المتأول

المسألة الخامسة : القول في تكفير المتأول

—————

كنا قد ذكرنا في المسألة تكفير الجاهل أن الجاهل
من المسلمين أحد اثنين :

إما جاهل أن الأمر الكفرى الذى فعله كفر بحيث لا يمسرف
لمنى ما يقول أو يعمل .

وإما جاهل أن الأمر الكفرى الذى فعله كان مع المعرفة
لمنى ما يقول أو يعمل وهذا الأخير هو المتأول وهو موضع
دراستنا هنا :

إن المتأول الذى نهينيه والذى نريد أن نتبين فيه الحكمهم
بالتكفير أو عدمه هو من قام بأركان الإسلام الخمسة وظهر
منه أمر كفرى لدينا الدليل بكونه كذبا ، وعنده شبهة
يستحل بها فعل هذا الكفر معتقدا أنه ليس بكفر .

ولقد حد العلماء المتأولين بحدود مختلفة :

فقال بعضهم : إنهم من أهل القبلة - ولا بد أن يقيد كونهم
من أهل القبلة بأنهم ارتكبوا كفوا مع
كونهم من أهل القبلة .

وقال بعضهم : هم من ذهب إلى مذهب وهو فيه مخطئ بشبهة
يعلم بطلانها بدلالة من الدين، والصريح
بخلافه .

وبعضهم قال : هم من ذهب إلى الخط بشبهة والصريح بخلافه .

—————

وقال آخرون : إن المتأول هو من ورد فيه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه كافر وللمجبري
 بخلافه .

• وما ذكرت من التعريف يشمل ذلك كله .

وأما التأويل الذي اختلف في التفسير به فهو أن لا يصرح المتأول
 بقول هو كفو ولكن يصرح بأقوال يلزم عنها
 الكفر وهو لا يعتقد ذلك اللزوم (٢) .

وبهذا يعلم أنه ليس كل شبهه وتأويل يمكن أن نحملها على
 الإخبار فإن التأويل المضاد للإيمان المريح الذي يتفق عليه
 كل من تسمى بالإسلام لا نعده من التأويل المختلف في تفسير
 متأوله ، وذلك كمن كذب بشيء من كتب الله المعلومه متعمدا
 أو كتب بأحد رسله ، أو ما جاؤوا به من عند الله إن كان
 معلوما بالضرورة من الدين ، وذلك كتأويل الملاحدة جميع
 الأسماء العنى بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخرى
 من البعث والقيامة والجنة والنار فإن مثل هؤلاء لا يُشكك
 في كفرهم وليموا من المتأولين الذين نعنيهم (٣)

ولقد نقل عن الغزالي قوله بوجوب تكفير من يغير الظاهر
 بغير برهان قاطع كالذي ينكر العقوبات الحية في الآخرة

(١) أنظر إيثار الحق على الخلق ص ٤١٥ مع تصرف يسير وزيادة .

(٢) بداية المجتهد ٤٥٨/٢

(٣) إيثار الحق على الخلق ٤١٥

يظنون وأوهام واستعمالات من غير برهان قاطع فيجيب تكفيره
قطعا، (١)

هذا مع أن الغزالي ممن يتوقف في تكفير المتأولين كما
سيأتى لكنه هنا لا يرى أن هؤلاء متأولون .
والعلماء في التكفير بالتأويل على ثلاثة أراء :

١ - التكفير به

٢ - وعدم التكفير به

٣ - والتوقف

أما الأول : وهو التكفير بالتأويل فعليه جمهور السلف

ومن صوبهم من الفقهاء والمتكلمين (٢) .

وهو لا وإن اتفقوا في التكفير إلا أنهم انقسموا

في قتلهم واستباحة أموالهم ونساءهم

إلى ثلاثة أقسام :

قسم قالوا أنه يكتفى بالتكفير ولا تجرى

عليهم أحكام الكفار في الدنيا .

وقسم قالوا يكفرون وأمرهم في الأحكام إلى

الإمام .

وقسم قالوا يكفرون ويقاتلون كما يقاتلون

الكفار في الكفر الصريح (٣) .

(١) فوائح الباطنية ص ١٥٣ - ١٥٤

وانظر لوامع الانوار ١/٣٩٢ - ٣٩٣

(٢) الشفا ٢/٢٧٦

(٣) انظر إيثار الحق على الخلق ٤١٤-٤١٥

وأما الثاني : وهو عدم التكفير بالتأويل فهو قول أكثثر
الفقهاء والمتكلمين ومن هو لا على بن أبي
طالب وابن جرير والخطابي وغيرهم فيقولون
هم فساق وعصاة وضلال نورثهم من المسلمين
ونحكم لهم بأحكامهم (١) .

وأما بهذا القول إن حاربوا المتأولين فإنما
يحاربونهم إذا اعتدوا وذلك لدفع شرهم كما
فعل على رضي الله عنه مع الخوارج فإنسه
قاتلهم ولم يكفرهم ولما سئل عن كفرهم
قال من الكفر فترّوا (٢) .

وأما الثالث : وهو التوقف فممن نقل عنهم ذلك الإسماء
مالك فإن له جوابين في ذلك ، وتوقف
في إمامة الصلاة خلفهم .

ومنهم القاضي أبو بكر (٣) حيث قال " إنها
من الموصحات إذا القوم لم يصرحوا باسم
الكفر ، وإنما قالوا قولاً يؤدي إليه ، (٤) ،
وقال بمعنى كلامه عن المتأولين :
" إنهم على رأي من كفرهم بالتأويل لا تحل
مناكحتهم ولا أهمل تباحثهم ولا الصلاة على
ميتهم . (٤) "

(١) أيشار الحق

(١) الشفا ٢٧٦/٢

(٢) أي الباقلاني

(٤-٥) الشفا ح / ٢٧٦ - ٢٧٧

(٢) انظر أيشار الحق ٤٢٩

ومنهم أبو الحسن الأشعري وأبو المعالي وغير
هؤلاء من العلماء الذين توقفوا نظرياً
للمرويات التي فيها الإحتراز من التكفير
واستباحة دماء المصلين الموحدين (١)
وقد قال الغزالي " الذي يجب الإحتراز من
التكفير في أهل التأويل فإن استباحة دماء
المصلين الموحدين خطأ والخطأ في تترك
الكافر أهون من الخطأ في سفك مججمة
من دم مسلم واحد " (٢)

فأما من قال بالتكفير فأغناً بظاهر النصوص الواردة
في ذلك كالتمريح بكفر القدرية (٣) وإخباره
أنه لا هم لهم في الإسلام ، وتسميته للرافضه
بالشرك وإطلاق اللعنة عليهم ، وكذلك في
الخوراج وغيرهم (٤) ،

(١) انظر المصدر السابق ٢٧٧/٢ - ٢٧٨

(٢) الإقتصاد في الإمتقان ص ١٥٧

وانظر الشفا ٢٧٧/٢

(٣) ويشير إلى ذلك ما روى في سنن أبي داود عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " القدرية مجوس هذه الأمة إن
مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم " ، وما روى عن حذيفة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لكل أمة مجوس ومجوس
هذه الأمة الذين يقولون لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته ،
ومن مرض منهم فلا تعودوهم ، وهم شعية الدجال ، وحق على الله أن
يلحقهم بالدجال " سنن أبي داود مع العون ٤٥٢/١٢ ، ٤٥٤

(٤) انظر المصدر السابق ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ - ٢٧٩

وأما من قال بعدم التكفير فإنه يرد على أصحاب القول بالتكفير بأن ألفاظ الأحاديث السوارة في الباب معرضة للتأويل فإنه قد ورد مثل هذه الألفاظ في الحديث في غير الكفرة على طرائق التخليط وكفر دون كفر وإشراك دون إشراك^(١).

وأما من توقف في ذلك فنظر إلى احتمال الأمرين من النصوص النافية ذهب إلى كل واحد منهما فسيق من العلماء ، وقال بأنه لا يقطع بأحدهما إلا بدليل قاطع^(٢) .

وقد رحح ابن الوزير التوقف فقال رحمه الله :
 " ومذهبنا السلف الصالح في ذلك هو المختار مع أمرين :
 أحدهما : القطع بقبح البدعة والإكثار لها والإكثار على أهلها ،

وثانيهما : عدم الإكثار على من كفر كثيرا منهم فإننا لا نقطع بعدم كفر بعضهم ممن فحشت بدعته ، بل نقف فسي ذلك ونكل علمه والحكم فيه إلى الله سبحانه ،،^(٣)

وقد أيد رحمه الله رأيه بالتوقف في التكفير بثلاثة عشر وجهاً أنكر منها أربعة أرى أنها أهمها مع الإختصار والتصريف اليمير^(٤) :

(١) انظر المصدر السابق ٢٧٧/٢ - ٢٧٨

(٢) " " " " ٢٧٨/٢

(٣) إيثار الحق على الخلق ٤٢٠

(٤) انظر السابق من ص ٤٢٠ - ٤٤٩ وقد اخترت منها الأول ، والثالث

والتاسع والثاني عشر .

الأول : خوف الخطأ العظيم في التكفير وذلك لما صحح
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعظيم
 ذلك في أحاديث كثيرة كقوله صلى الله عليه
 وسلم " من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله
 وليس كذلك إلا حار عليه ،، (١) وقوله " إنا قال
 المعلم لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما ،، (٢)
 وغير ذلك مما ذكرناه في (خطورة التكفير) .

الثاني : كثرة الآيات والأحاديث في العفو عن الخطأ
 والظاهر أن أهل التأويل أخطأوا ولا سبيل إلى
 العلم بتعمدهم لأنه من علم الباطن الذي لا يعلمه
 إلا الله ومن ذلك قوله تعالى (وليس عليكم جناح
 فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) (٣)

الثالث : أن الوقف عن التكفير عند التعارض والإشتباه أولى
 وأحوط من التكفير لأن الخطأ في الوقف تقصير
 في حق من حقوق الله العفو الواسع ، وأما
 الخطأ في التكفير فهو من أعظم الجنايات على
 العباد الذين يقتولهم من ظالمهم يوم القيامة .

الرابع : أن الحكم بتكفير من اختلف في تكفيره فيه مفصلة
 بينة تخالف الاحتياط ، إذ يقتضى هذا الحكم
 استباحة دماء من حكم عليهم وإباحة فروج نساءهم
 مع قيام الإجماع بعدم تكفيرهم بشهادة وجوب
 المخالفين الجلّة من أئمة الملة .

(١-٢) صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٨/١

(٣) الأحزاب .

وأقول بعد ذلك :

نعم قد نقول بأن رأى التوقف أو لغي لو كان تكفير المتأولين
- أو غيرهم - عند السلف مجرداً بغير تقييد ، أمّا
وأن مذهب السلف فيه تفصيل وتقييد يزيل كل لبس ويـسـر
على كل الوجوه التي ذكرها ابن الوزير لتأييد التوقف
- فإننا لا ننقض بديلاً عنه ولا نزيد عليه .
ذلك أن مذهب السلف في التكفير أحد اثنين :

١ - إما التكفير العام الذي لا يترتب عليه ما ذكره موهن
المحذورات وهو إطلاق الكفر على من أطلقه النسي عليه
فقط .

٢ - وإما التكفير الإعتقادي وهو ما نحن فيه - وقد قيده
السلف بضوابط وشروط وموانع فإن ظهر من مسلم
كفراً قولاً كان أو فعلاً مثل فإن تبين أنه يريـسـد
الكفر وضحت له الحجة وأبينت الشبهة فإن أمر كُفراً
حينئذ كُفراً اعتقادياً واستحق العقوبة .
وأما العقوبة الأخروية بدخول النار فلا يشهد السلف
بها على أحد ما لم ينقل في ذلك نص شرعي .

وبهذا لا يبقى احتمال للخطأ المؤاخذ عليه ، ولا يبقى عذر
لمن حكم عليه بالتكفير من هؤلاء المتأولين حتى يما لونها
عنه يوم القيامة ، ولا تبقى لهم حرمة بعد إصرارهم على
الكفر .

فعلم أن قول السلف بتكفير المتأولين بعد قيام الحجة أمر مشروع ولا يلحقهم به وعيد من كفر مسلماً، ودليل ذلك أن البخاري قد بوب في كتابه الصحيح باباً في كتاب الأديان بعنوان (من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال) ثم أورد الأحاديث في ذلك ، فاتضح من تبويبه أن المعذور هو التكفير المجرد من غير سبب (١) .

هذا في حكم المتأولين من الفرق التي خالفت ما عليه السلف وأهل الأثر من بعدهم ، بقى أن نناقش مسألة المتأولين من صلحاء الأمة ومن هم على مذهب السلف فإن هؤلاء نوعان؛ الأول : متأولون من أهل الاجتهاد حريصون على متابعتة الرسول فإن أخطأوا في فهم النصوص فهم أولسى بالمغفرة من الرجل الذي أوصى بنبيه بإحراقه بعد موته قائلين قدّر الله عليه ليعذبسه فشك في قدرة الله والبعث ، ومع ذلك فقد غفر الله له (٢)

فإن هؤلاء هم هذا الرجل الجاهل كلهم مؤمنون بالله يخافونه ويسرجون رحمته ، وكذلك هم من أخطأوا أكل بقدر فهمه وتموره .

ويؤيد عدم تكفير من أخطأ من هؤلاء :

١- ما حصل من عمر بن الخطاب مع حاطب بن أبي أسبي بلتمه وقوله " يا رسول الله دعني أضرب عنقك

(١) أنظر صحيح البخاري مع الفتح ٥١٤/١٠

(٢) رواه البخاري وقد تقدم ص ٦٠٢

فصاحم الله مؤمنين ، إذ كان ما حصل
بينهم تآويلاً وظناً من كل طائفة أنها على
الحق (١) .

قال الشيخ عبد اللطيف :

« إن كان المكفر لبعض صلحا * الأمة متأ ولا مخطأ
وهو ممن يسوغ له التآويل فهنا وأمثاله ممن
رفع عنه الحرج والتأنيح لأجهاله وسلك
سبته » (٢) ومثل بمثل ما سبق .

وهذا نكون قد استنتجنا قاعدة تؤيد مذهب السلف بالتكفير
وهي :

« أن من كفر أحداً من المسلمين متأ ولا ظاناً أنه كذلك فإنه
لا يكفر » ، وذلك لأن عمر وأبيداً وأسامة لم يكفروا (٣) .

النوع الثاني : من متأ ولى صلحا * الأمة متأ ولون مخطئون
يبين لهم وتقام عليهم الحجة كما حصل لقنامة
ومن معه لما شربوا الخمر متأولين قولسه
تعالى (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات
جنح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا و عملوا
الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا
والله يجيب المحضين) (٤)

(١) أنظر مجموع الفتاوى ٢٨٢/٣ - ٢٨٤

أو الرسائل والمسائل ٢٧٩/٥

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٤٣٥/٣

(٣) انظر إيثار الحق ص ٤٣٥ ، وصحيح البخارى مع الفتح ١٠/١٤٠

(٤) المائدة ٩٣

• حيث اعتقدوا بهتة الآية أن الخمر حلال .
فإن عمر بن الخطاب قد أرسل إليهم مسن
يقيم عليهم الحجة ، ثم يقيم عليهم العدة
إن اعترفوا بالتحريم ، أو يقتلهم إن أنكروا
التحريم (١) .

وهكذا الحكم في شبه هذه القضية في كل زمان وفي كل

مكان .

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٢/٢٠

المقالة السادسة
القول في تكفير منكر الإجماع

المسألة السادسة : القول في تكفير منكر الإجماع

.....

ومن المسائل التي تكلم العلماء في التكفير بها مسألة

تكفير من أنكر مجعما عليه ، وما يعتدل به على ذلك .

١ - قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساعت مميّرا) (١)

وهذه الآية ينقسم الناس في فهمها إلى أقسام (٢) :

الأول : أن الوعيد والنم يتجه إلى من جمع الأمرين مشاققة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين ، أو أن المقصود بسبيل المؤمنين ما هم عليه من اتباع الرسول ، أو أن المقصود به اتباع الكتاب والسنة .
وهذه الأحوال كلها لا نزاع فيها .
والقائلون بهنا يقولون بأن الآية لا تدل على محل النزاع .

الثاني : أن الوعيد والنم يتجه إلى من خالف اتباع المؤمنين مطلقا وقد تكلف القائلون بهنا الرأي لتأييده .
أمورا تُعرف من كلامهم ، ولم يجيبوا على ما ذكره أولئك بأجوبة شافية .

(١) النباء ١١٥

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٩٢/١٩ - ١٩٣ ، ١٧٩

الثالث : وهو الوسط أنها تدل على وجوب اتباع سبيلهم
 المؤمنين وتحريم اتباع غير سبيلهم ، ولكن مع
 تحريم مشاقلة الرسول من بعد ما تبين له الهدى
 وهو يدل على نم كل من هذا وهذا ، لكن لا ينفى تلازمها
 كما ذكر في طاعة الله والرسول .

وقد أوضح (١) شيخ الإسلام بعد ذكر الأقسام الماضية
 التفاوت في سبب التمس وأنه على القسم الأول :
 هو مشاقلة الرسول فقط ، أو مشاقلة الرسول وعسمة
 اتباع المؤمنين مجتمعان بحيث لا يلحق بواحد
 منهما منفردا .

وعلى القسم الثاني :

أنه اتباع فسور سبيل المؤمنين فقط .

وعلى القسم الثالث :

يكون السبب متعلقا بالأمر على انفراده أو

بكل منهما وذلك لتلازمهما (١) .

ثم قال : " والأولان باطلان لأنه لو كان المؤثر أحدهما فقط

كان ذكر الآخر ضاعا لافائدة فيه ، وكون التمس

لا يلحق بواحد منهما باطل قطعا ، فإن مشاقلة

الرسول موجبة للتعميد مع التمس النظر ممن

اتبعه ، ولحق التمس بكل منهما وإن انفرد ممن

(١) انظر الصدر الطبق ١٩٣/١٩

الآخر لا تدل عليه الآية فإن الوعيد فيها إنما

هو على المجرع •

بقى القسم الآخر وهو أن كلا من الوصفين يقتضى
الوعيد لأنه متلزم للآخر ، كما يقال مثل ذلك
فى معصية الله والرسول ومخالفة القرآن والإسلام ،
فيقال من خالف القرآن والإسلام ، أو من خرج عن
القرآن والإسلام فهو من أهل النار • ومثله قوله
(ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً) (١) فإن الكفر بكل
من هذه الأصول يمتلزم الكفر بغيره ، فمن كفر
بالله كفرًا بالجميع ، ومن كفر بالملائكة كفر
بالكتب والرسل فكان كافرًا بالله إذا كتب رسوله
وكتبه وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كتب الكتب
والرسل فكان كافرًا •

..... فهكذا مشاققة الرسول واتباع غير سبيل
المؤمنين ، فإن من شاقه فقد اتبع غير سبيلهم
وهذا ظاهر ، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه
أيضاً ، فإنه قد جعل له مدخلاً فى الوعيد
فدل على أنه وصف مؤثر فى الثم ، فمن خرج
من أجمعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً والآية
توجب ثم ذلك ،

وقد ذكر هذا الخلاف القاضى عياض فقال * من أنكر الإجماع
المجره الذى ليس طريقه النقل المتواتر عن الشارع ،
فأكثر المتكلمين ومن الفقهاء ، والنظار فى هذا السبب
قالوا بتكفير كل من خالف الإجماع الصحيح الجامع لشروط
الإجماع المتفق عليه عموما وحجتهم قوله تعالى (ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى) (١) الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم :

* من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقه الإسلام من
عنقه ، (٢) وحكوا الإجماع على تكفير من خالف الإجماع وقمب
آخرون إلى الوقوف عن القطع بتكفير من خالف الإجماع
الذى يختص بنقله العلماء ، وذهب آخرون إلى التوقف فى
تكفير من خالف الإجماع الكائن من نظر كتكفير النظمتام
بإنكاره الإجماع ،^٩ أنه بقوله هنا مخالف إجماع السلف
على احتجاجهم به خارج للإجماع ، (٣)

والحق أن يفصل فى هذه المسألة كما نقل عن كثير من
العلماء ، فيقال إن من أنكر الإجماع المقرون بالدليل من
الكتاب والسنة وقد تبين له ذلك فإنه يكفر ، وذلك لإنكاره
نص الكتاب أو السنة الذى عضده إجماع الناس عليه .

(١) النساء ١١٥

(٢) رواه الامام أحمد فى مسنده ١٤٠/٤

(٣) الشفا ٢٩٦/٢

وأما من توجه إنكاره إلى الإجماع الذي لم يقترب به دليل
من الكتاب والسنة فإنه لا يحكم بكفره .
ومما نقل في هذا التفصيل من أقوال أهل العلم قول شيخ
الإسلام ابن تيمية بعد أن أورد الاستدلال على الإجماع بقوله
تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونمله جهنم
وما هم فيها) (١) قال :
" وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة
أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول ، وأن كل ما أجمعوا
عليه فلا بد أن يكون فيه نهي عن الرسول ، فكل مخالفة
يقطع فيها بالإجماع وبانتفا* المنع من المؤمنين فإنها
ما بين الله فيه الهدى ، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر
كما يكفر مخالف النهي البين ، وأما إذا كان يظن الإجماع
ولا يقطع به ، فهنا قد لا يقطع أيضا بأنها مما تبين فيه
الهدى من جهة الرسول ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر
بل قد يكون ظن الإجماع خطأ ، والمصواب في خلافه هنا
القول ، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع
وما لا يكفر به . (٢)

وقال في موضع آخر :

" والتحقق أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفة كما يكفر مخالف
النهي بتركه ، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم بثبوت النهي به ،

(١) النما* ١٢٤

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨٧ - ٢٩

وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نرى فيها فهنا لا يقع،
وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره ، وحينئذ فالإجماع مع
النسب دليلان كالكتاب والسنة ، (١)

وقال النووي رحمه الله " أطلق الامام الرافعي القول بتكفير
جاءدا المجمع عليه وليس هو على إطلاقه ، بل من جهة مجمعا
عليه فيه نسبي وهو من أمور الإسلام الظاهرة التي يشترك
في معرفتها الخواص والجموع كالملاة أو الزكاة أو الحج
أو تحريم الخمر أو الزنا ونحو ذلك فهو كافر ، ومن
جهة مجمعا عليه لا يعرفه إلا الخواص كما استحقاق بنت الابن
السدس مع بنت الملب ، وتحريم نكاح المعتدة ، وكما إذا
أجمع أهل عصر على حكم حادثة فليس بكافر للمتر بسبل
يمتدوا الصواب ليعتقله ، (٢)

وقال في موضع آخر " إن جمعة مجمعا عليه - يُعلم من دين الإسلام
ضرورة كفر إن كان فيه نسبي ، وكذا إن لم يكن فيه نسبي في
الأصح ، وإن لم يعلم من دين الإسلام ضرورة بحيته لا يعرفه
كل المسلمين لم يكفر ، (٣)

وقال ابن دقيق العيد " المسائل الإجماعية تارة يصححها
التواتر بالنقل من صاحب الشرع كوجوب الصلاة منسلا .
وتارة لا يصحها التواتر فالقسم الأول يكفر جاحده لمخالفته
المتواتر لا لمخالفته الإجماع والقسم الثاني لا يكفر به ، (٤)

(١) مجموع الفتاوى ١٩/٢٧٠

(٢) روضة الطالبين ٢/١٤٦

(٣) السابق ١٠/٦٥

(٤) أحكام الأحكام ٢/٢٣٢

وقال الرافعي " ولم يمتحن الإمام إطلاق القول بتكفير من
خالف حكم الإجماع " (١)

قال الشرييني :

" ونحن لا نكفر من رد أصل الإجماع وإنما نبذعه ونضالسه ،
وأجاب الزنجاني عن ذلك بأن متحمل الخمر لا يكفر من حيث
أنه خالف الإجماع فقط ، بل لأنه خالف ما ثبت ضرورة أنه
دين محمد صلى الله عليه وسلم والإجماع والنهي عليه " (٢)
فتبين لنا مما سبق من كلام العلماء أن إنكار الإجماع الذي
يترتب عليه الحكم بالكفر أو عدمه له أوجه :

أحدها : إنكار إجماع مبني على نص من الكتاب أو السنة ، وهذا
يتفق العلماء على تكفير فاعله .

الثاني : إنكار إجماع لم يبن على نص ، وهذا إلى جانب سبب
الإستبعاد لحصوله فإنه لا يكفر منكروه .

الثالث : إنكار أصل الإجماع بحيث لا يعترف بأنه من أصول
التشريع فهذا لا يكفر ، لامترافه بدلالة الكتاب
والسنة .

ومما يحسن التنبية إليه أن من أنكر ما عرف بالتواتر من
الأخبار والمير والبلاء التي لا يرجع إلى إبطال شريعة
ولا يفضي إلى إنكار قاطبة من الدين كإنكار فزوة نيسوك
أو مؤتته أو وجود أبي بكر ومرا أو قتل عثمان أو خلافة

(١) انظر معنى المحتاج ١٣٥/٤

(٢) المصدر السابق ١٣٥/٤

على مما علم بالنقل ضرورة وليس في إنكاره جحد شريعة
فلا سبيل إلى تكفيره بجحد ذلك وإنكار وقوع العلم له إذ
ليس في ذلك أكثر من المباحثه لكن إن أنكر ذلك متهمًا
للناقلين من المسلمين فكتب المسلمون أجمع فنكفوه بنقلك
لسريانه إلى إبطال الشريعة (١)

(١) انظر الشفا ٢٩٠/٢ - ٢٩١

وانظر الإلام بقواطع الإسلام ص ٢٥ - ٢٦

المسألة السابعة : القول في تكفير من كفر مسلما

.....

وهذه المسألة من المسائل الخطيرة والناقضة ، فقسد

وردت نصوص تتنص بالحكم بالكفر على من كفر مسلما .
 ووردت إلى جانب ذلك نصوص أخرى تعادل على أن من حكم على معين
 بالكفر بحسب ما ظهر له من حال ذلك المعين فإنه لا يكفره .
 وبالنظر في شروح هذه النصوص ، فإننا نجد كلاما للعلماء
 على النصوص الأولى ظاهره القول بتكفير من كفر مسلما ،
 وعلى النصوص الثانية ما يدل على القول بعدم التكفير ، ولا
 يحصل في الموضوعين بيان الجمع بين دلالة تلك النصوص .
 ولا بد لنا لفهم هذه المسألة من الجمع بين النصوص ، وتأمل
 أقوال الأماماء السائرين على طريق السلف ليتبين لنا
 الحق في ذلك ، فنستمع بالله على بيان ذلك فنقول .

إن من النصوص الواردة في الحكم بظاهر الكفر :

- ١ - ما روى عن أبي ترأفة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول " لا يرمى رجل رجلا بالفسوق ولا يرمى به بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك " ، (١)
- ٢ - ومنها ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقله يا " به أخذتهما ، (٢)

(١) صحيح البخارى مطبوع الفتح ٤٦٤/١٠

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٤/١٠

٣ - ومنها ما روى عن عبد الله بن هب رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 " أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بهميناً
 أحدهما ، (١) "

ومن النصوص الواردة في عدم الحكم بالكفر على من أطلق الكفر
 على مسلم :

١ - ما روى عن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل رضي
 الله عنه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة ، فقرأ بهم
 البقرة ، قال فتجوز رجل فملى خفيفة ، فبلغ ذلك
 معاذاً فقال :

إنه منافق فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إنا قوم نعمل
 بأيدينا ونسقى بنواضحنا ، وإن معاذاً صلى بنا
 البارحة فقرأ البقرة فتجوزت فرم أنى منافق ،
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفتان أنت؟
 ثلاثاً اقرأ والشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى
 ونحوهما ، (٢) "

٢ - ومنها ما روى عن هب بن الخطاب رضي الله عنه قال :
 " كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة فأطلع

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٤/١٠

ومصحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٩/١

(٢) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٥/١٠ - ٥١٦

الله تعالى عليه نبيه صلى الله عليه وسلم فبعث
عليها والزبير في إثر الكتاب فأذركا امرأة علي بعير
فاستخرجاه من بين من قرونها فأتيا به نبي الله
صلى الله عليه وسلم فقروا عليه فأرسل إلى حاطب
فقال يا حاطب إنك كتبت هذا الكتاب ، قال نعم
يا رسول الله ، قال فما حملك على ذلك ؟ قال
يا رسول الله إنى والله لناصح لله ولرسوله صلى
الله عليه وسلم ولكنى كنت قريبا فى أهل مكة وكان
أهل بيئهم ظهرا نبيهم فغشيت عليهم فكتبت كتابا لا يضر
الله ورسوله شيئا ، ومضى أن يكون فيه منفعة لأهل
قال عمر :

فاخترطت سيفى وقلت يا رسول الله : أمكنى منسه
قيامه قد كفر فأضرب عنقه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا أيها الذين آمنوا وما يبدركم لعن الله قسدا
أطلع على أهل هذه العمارة من أهل بئر فقالوا
ما شئتم فإنى قد ففرت لكم ، (١)

١٦ - ومنها ما روى عن عائشة رضى الله عنها فى حديثه
الإيمك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسن
يعذرني من رجل قد بلغنى أنه فى أهل بيتي ؟ فـ
الله ما علمت على أهلنا إلا شيئا ولقد نكروا رجلا

(١) المستدرک على الصحيحين ٧٧/٤ قال الحاكم هذا حديث صحيح على

• شرط معلم ولم يخرجاه هكذا •

ما علمت عليه إلا خيراً ، وما كان يدخل على أهلي
 إلا معي . فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال :
 يا رسول الله أنا أعذرك منه إن كان من الأوس ضريت
 عنقه ، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا
 ففعلنا أمرك ، قالت : ألم

فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج ، وكان قبيل
 ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتمته العمية فقال لسعد :
 كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله ، فقام
 أسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ ، فقال
 لسعد بن عبادة :

كذبت لعمر الله لنقتله فإنك منافق تجادل بين
 المنافقين ، فتجاوز الحيان الأوس والخزرج حتى هموا
 أن يقتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثهم
 على المنبر ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يخفضهم حتى سكتوا ومكث (١) .

فهو لآل ثلاثه من المحابة معاذ بن جبل وعمر بن الخطاب
 وأسيد بن حضير قد حكموا بالكفر أو النفاق على صحابة
 آخرين ، وفي حاضرة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم يكفرهم رسول الله .

وبهذا نعلم أن النصوص الأولى دالة على الحكم بالكفر على

من كفر مسلماً ونحن لا نخالفها فنطلق الكفر على من أطلقه عليه الشارع إلا أنه لا بد أن نعلم أن هذا الإطلاق من الوعيد الذي أطلقته النصوص ويطلقه السلف تبعاً لهذه النصوص ، ولا بد أن يكون دون تعمق في المقمود به والنصوص الأخيرة تدل على أن الضميمة فلما على ظنه أن مسلماً كفر وذلك بظهور عمل أو قوله كفرى منه فأطلق عليه الحكم بالكفر فإنه لا يكفر بإطلاقه ذلك ، فإن عمر ومعاذ وأسيد بن حضير لما أطلقوا الحكم بالكفر والنفاق على مسلمين لم يحكم الرسول بكفرهم فيستتيبهم ويأمروهم بتجديده عقود أنكحتهم ونحو ذلك من أحكام الارتداد . وبهذا يتبين لنا أن إطلاق الكفر لا يظل دائماً على الكفرير الإفتقادي المخرج من الأمة ، وإنما يفسر بحسب الحال وتحقق الشروط وانتفاء الموانع .

ومما يظل على ذلك التفصيل :

أنه قد روى عن ثابت بن الضحاك مرفوعاً " لعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله " (١)

وعند الترمذى " من قذف مؤمناً بكفر فهو كقاتله " (٢)

إلى جانب قوله صلى الله عليه وسلم " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " (٣)

فإنهما تدلان على أن المقصود بالكفر ليس الكفر الإفتقادي ، وإنما هو مشابهة فعل الكفار من استباحتهم قتل المسلم ،

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥١٤/١٠

(٢) سنن الترمذى مع التحفة ٢٨١/٧ - ٢٩١

(٣) رواه مسلم وقد تقدم مراراً

حيث شبه إطلاق الكفر واللعن على المؤمن في الحديث الأول بالقتل ، وأوضح في الحديث الثاني أنه كلفه كفر ، ومعلوم أن اللعن معصية وكذا الرمي بالكفر .

ومما يدل على ذلك أيضا ،

قوله صلى الله عليه وسلم " أيما امرئ قال لأخيه يا كافر

فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه ، (١)

والى جانبها جاء مما يشابه ذلك في المعاصى الأخرى حيث قوتت بالكفر وكان الوعيد واحدا فقال صلى الله عليه وسلم

" لا يرمى رجل رجلا بالفسق ولا يرميه بالكفر إلا أرتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك ، (٢)

وقوله " ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه ، (٣)

وقد جاء الوعيد في بعض هذه المعاصى من غير اقترانها بالكفر

كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم " إن العبد إذا لعن

شيئا صعدت اللعنة إلى السماء فتخلق أبواب السماء ^{دونها} دونها

ثم تهبط إلى الأرض فتخلق أبوابها ثم تأخذ يمينها وشمالها

فإذا لم تجد مسافرا رجعت إلى الذي لعن فإن كان لذلك أهلا

ولأرجعت إلى قائلها ، (٤)

وكما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم " لا تلعنوا الريح

(١) صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٨/١ كتاب الإيمان

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٨٧٢٥

(٣) صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٤٨/١ كتاب الإيمان

(٤) سنن ابن داود مع العون ٢٥١/١٢ كتاب الأدب

وهذا التفضيل الذي ذكرنا نقل مثله من كثير من العلماء^١ فقد عقد (١) البخاري رحمه الله بابا في صحيحه بعنوان (بايع من أكفر أخاه بنغير تأويل فهو كما قال) وأورد في ذلك بعض النصوص المصرحه بتكفير من كفر مسلما^(٢) ، وأتبعه مباشرة بباب سماه (باب من لم يبر إكفار من قسسال فلك متأولا أو جاهلا) وأورد بعض النصوص الدالة على ذلك^(٣) .
وفرض الغزالي سؤالا ثم أجاب عليه فقال :

" فإن قيل فما قولكم فيمن يكفر مسلما أهو كافر أم لا ؟ قلنا إن كان يعرف أن معتقده التوحيد وتمديق الرسول صلى الله عليه وسلم إلى سائر المعتقدات الصحيحة فمهما كفره بهذه المعتقدات فهو كافر لأنه رأى الدين الحق كفرا وباطلا ، فأما إذا ظن أنه يعتقد تكذيب الرسول أو نفى المانع أو تشيئه أو شيئا مما يوجب التكفير فكفره بناء على هذا الظن فهو مخطئ^٤ بل يظن نفسه المخصوص بالشخص صادق في تكفير من يعتقد ما يظن أنه معتقد هذا الشخص وظن الكفر بمسلم ليس بكفر ، كما أن ظن الإسلام بكافر ليس بكفر ، (٤)

وقال الحليمي :

" وإن قال مسلم لمسلم ياكافر فهنا على وجهين إن أراد أن الدين الذي يعتقد كفر كفر بذلك ، وإن أراه به أنسه

(١) أنظر صحيح البخاري مع الفتح ١٠/٥١٤ - ٥١٥ كتاب الأدب

(٢-٣) وقد ذكرنا بعض هذه النصوص في أول هذه المقالة .

(٤) فضائح الباطنية ١٥٠

كافر في الباطن ولكنه يظهر الإيمان نغلقاً لم يكفر ،
 وإن لم يرد شيئاً لم يكفر لأن ظاهره أنه ربما بما لم
 يعلم في نفسه مثله ، ولأن الإسلام ثابت له باليقين فلا
 يخرج منه بالشك ، (١)

ولكفر النووي في شرحه لمسيح مسلم عند شرح حديث " إنا
 كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما " ، (٢) وما في معناه
 من الأحاديث أن " هنا الحديث مما عده بعض العلماء من
 المشكلات من حيث أن ظاهره غير مراد ، وذلك أن مذهب أهل
 الحق أنه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل والزنا ،
 وكنا قوله لأخيه كافر من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام ،
 ثم قال " وإنا عرفنا ما ذكرناه فقل فأتأويل الحديث
 أوجه (٣) ،

أحدهما : أنه محمول على المستحل لذلك وهذا يكفر ، فعلى
 هنا معنى (باء بها) أي بكلمة الكفر ، وكنا
 حار عليه وهو معنى رجعت عليه أي رجع عليه الكفر
 فباء و حار ورجع بمعنى واحد .

وقد طلق ابن حجر المقلاني على هذا فقال :
 " وهما بعيد من سياق الخبر " ، (٤)

(١) المنهاج في شعب الإيمان ١٤٣/١
 (٢) رواه الإمام مسلم وقد تقدم مراراً
 (٣) أنظر شرح النووي على صحيح مسلم ٢٤٩/١
 (٤) فتح الباري ٤٦٦/١٠

والوجه الثاني : معناه رجعت عليه نقيمته لأخيه ومعصيته

تكفيره .

والثالث : أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين وهذا الوجه نقله القاضي عياض رحمه الله عن الإمام مالك بن أنس وهو ضعيف ، لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كما شرأهل البدع .

قال ابن حجر العسقلاني :

” ولما لله مالك وجه وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة ممن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة والإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل ... والتحق بهنق أن الحديث سبق لزجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم وذلك قبل وجوه فرقة الخوارج وغيرهم (١) .

والوجه الرابع : معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر وذلك أن المعاصي - كما قالوا - بريد الكفر ويخاف على المكثرت منها أن يكون عاقبة شؤمها المصير إلى الكفر .

فقد رجع عليه تكفيره ، فالراجح التكفير لا
 التكمير ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من
 هو مثله ، ومن لا يكفره إلا الكافر يعتقد بطلان
 دين الإسلام ، ويؤيده أن في بعض طرقه (وجب
 الكفر على أحدهما) ، (١)

وبهذا يتبين لنا أنه لا يقطع بتكفير من أخطأ في التكفير
 متأولاً ، فإننا لو كفرناه لكفرنا الكثير من المسلمين من
 الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا ، ولهذا فإن من لم يوفق
 لهذا الفهم من الفرق الغالية قد كفروا كثيراً من المسلمين
 من الصحابة وغيرهم .

بقي التنبية على أمر وهو حكم من كفر مسلماً بلا تأويل
 فإن هذا يحكم عليه بالكفر كما نقل ذلك في عبارات الماضية
 للعلامة حيث قال البخاري (باب من كفر أخاه بغير تأويل
 فهو كما قال) ، (٢) ، وقال الغزالي
 وقال الغزالي من هنا المكفر .

إن كان يعرف أن معتقده أخيه الذي كفره هو التوجه وتتمديق
 الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نشر المعتقدات الصحيحة
 فمهما كفره بهذه المعتقدات فهو كافر لأنه رأى الدين الحق
 كفاً وباطلاً (٣) .

(١) فتح الباري ٤٦٦/١٠

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ٥١٤/١٠ - ٥١٥

(٣) انظر فوائح الباطنية ص ٧٥٠

الْحَنَافِئَةُ

الغائية

مستند

ويعد أن من الله علي من فضله الواسع بإنجاز هذا البحث الذي عالجت فيه قضية من أهم قضايا العقيدة فيانس أختمه بذكر أهم النقاط التي توصلت إليها مسن خلال هذه الدراسة :

أولا : أن من سار على طريق السلف من الضلما قد اهتموا بدراسة هذه المسألة ودعوا إلى دراستها ، وألغوا فيها المؤلفات المختلفة .

ثانيا : أن نشأة التكفير من حيث الحكم على من كفر بعد إسلامه قد بدأ من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم حصلت في عهد خلفائه الأربعة ، وهكذا كان العلماء في كل العصور يحكمون به على من ظهر منه .

ثالثا : أن إطلاق التكفير في النصوص ، وفي كلام العلماء لا يعنى الكفر الإعتقادي فقط ، فقد يعنيه لمن ثبت في حقه شروط التكفير وانتفت موانعه ، وقد يعنى الكفر المنطقي الذي لا يخرج صاحبه من الملة .

رابعا : أن المكفرات الصادرة من الشخص قد تكون اعتقادية وقد تكون عملية ، وقد تكون لفظية أو قولية ، وأن العملية والقولية علامة للإعتقادية ، يحكم على أساسها بالكفر الإعتقادي إذا تحققت شروطه وانتفت موانعه .

خامسا : أن الحكم بالكفر يتنوع إلى :

- ١ - حكم بالكفر الإعتقادي مع الشهادة على صاحبه بالخلود في النار فهذا لا يكون من أحد إلا على من ثبت فيه نص من الكتاب أو السنة .
- ٢ - حكم بالكفر الإعتقادي بعد تحقق شروطه وانتفاض موانعه وهذا يحكم به على من أظهر الأعمال والأقوال الكفرية ، وأصر عليها .
- ٣ - حكم بالكفر الهللي أو القولي ، وذلك على من ظهرت منه أعمال أو أقوال كفوية ، ولم يعرف حال إصراره من عدمه .

سادسا : إن خطورة الحكم بالتكفير تقتضى من الحاكم به أن يكون مراقبا لله خائفا من عقوبته ، فلا يحكم بالكفر الإعتقادي إلا على من ثبت في حقه شروط التكفير وانتفت موانعه .

سابعا : إن فائدة الحكم بالتكفير هو تنفيذ الحد على من حكم عليه ، بقتله واستئماله من بين المسلمين .

ثامنا : أن السلف يكفرون من ثبت كفره ، ولا يحكمون بالكفر على أهل الذنوب ما لم تكن هذه الذنوب كفرا ، فيحل بذلك دم الكافر ، ويعصم دم المسلم .

تاسعا : أن إنكار أركان الإيمان والإسلام ، وما جرى مجراها من الأوامر والنواهي الثابتة بالكتاب والسنة ، بعد كفر اعتقاديها بخلاف ما تركه من ذلك من غير جهول فإنه كفر على حتى تقام الحجة .

الفهارس

فهرس الأحاديث

| <u>الصفحة</u> | <u>الحديث (١)</u> |
|----------------|---------------------------------------|
| ٢٩١ | ١ - أبغنى أعبارا أستنفذ بها |
| ٢٦٦ | ٢ - أبهذا أرسلت إليكم |
| ٢٩٢ | ٣ - أتانى داهى الجن فذهبت معه |
| ١٥٠ - ٩٦ | ٤ - إثنان فى الناس هما بهم كفر |
| ١٥١ | ٥ - إثنان فى أمى هما بهم كفر |
| ٢٨٧ | ٦ - أحيانا يأتينى مثل صلعة |
| ٢٨٠ | ٧ - أخبرنى جبريل أنفا |
| ١٤٩ | ٨ - أخوف ما أخاف على أمى الشرك |
| ٣٥٨ | ٩ - إذا اشتد الحرف أبهبطردوا |
| ١٦٢ | ١٠ - إذا التقى المسلمان بسيفيهما |
| ٣٤٧ | ١١ - إذا أنزل الله بقوم ذابا أصاب |
| ٣٥٦ | ١٢ - إذا ادخل أهل الجنة الجنة يقول |
| ٦٣٣ | ١٣ - إذا قال الرجل لأخيه يا كافر |
| ١٩١ | ١٤ - إذا كان الرجل ممن يخفى إيمانه |
| ١٢٣ - ٦٤١ - ٥٦ | ١٥ - إذا كفر الرجل أخاه فقد باء |
| ٣٥٧ | ١٦ - إذا مات أحدكم فإنه يعرض |
| ٢١٩ | ١٧ - إذا مات أحدكم فإنه يعرض |
| ٥٩٦ | ١٨ - أربه يوم القيامة رجل أصم لا يسمع |
| ٩٧ | ١٩ - أربت النار فإذا أكثر أهلها |
| ٣٥٨ | ٢٠ - اشتكت النار إلى ربها |
| ٩٨ | ٢١ - أصبح من مبادئ مؤمن وكافر |

| <u>الصفحة</u> | |
|----------------|--|
| ١٠٠ | ٢٢ - أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر |
| ٣٥٧ | ٢٣ - اطلعت في الجنة فرأيت أكثر |
| ٢٦٣ | ٢٤ - اعتقها فأنها مؤمنة |
| ٣٥٧ - ٣٥٦ | ٢٥ - أمددت لعبادى الصالحين ما لا عين |
| ٢٩١ | ٢٦ - أعطيت خمسا لم يعطها أحد |
| ٣٢٣ | ٢٧ - أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي |
| ١٩٤ | ٢٨ - أفلا شققت من قلبه حتى |
| ٤٦٦ | ٢٩ - أفصح إن صدق |
| ٢٣٠ | ٣٠ - ألا أشهد وإن دمها هدر |
| ٣٠٩ | ٣١ - ألا إني أوتيت الكتاب ومثله |
| ٥١٢ | ٣٢ - اللهم أنت عبدى وأنا ربك |
| ٩٩ | ٣٣ - ألم تروا إلى ما قال ربكم |
| ٣٤٨ | ٣٤ - أليس الذي أمشاه على الرجلين |
| ٤٠١ | ٣٥ - أما والله إني لأخشاكم لله |
| ٣٨٢ | ٣٦ - أمرت أن أقاتل الناس |
| ١٩٧ - ٣٧١ | ٣٧ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا |
| ٦٦ - ١٧٢ - ٣٨٠ | ٣٨ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا |
| ١٩٧ - ١٩٠ | |
| ٢١٣ | ٣٩ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله |
| ٢١٣ | فمن قال لا إله إلا الله صمم مني . |
| ٢١٠ | ٤٠ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله |
| ٢١٠ | ويؤمنوا بي |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|--|
| ٢١٠ | ٤١ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله |
| ٢١٠ | الا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا |
| ١٩٩ | ٤٢ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله |
| ١٩٩ | فاذا قالوها |
| ١٩٨ | ٤٣ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا |
| ١٩٧ | ٤٤ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله |
| ١٩٧ | الا الله ويؤمنوا بى |
| ٥٧٦ | ٤٥ - آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب |
| ١٧٦ | ٤٦ - أنا بئىء من كل مسلم يقيم بين أظهر |
| ٣١٥ | ٤٧ - الأنبياء إخوانه لعنات |
| ٦٠٤-٦٠٣ | ٤٨ - أن رجلا حضره الموت لفتا أيسر من الحياة |
| ٢٢٣ | ٤٩ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أئمن |
| ٢٣٠ | ٥٠ - أنشد الله رجلا فعل ما فعل لى عليه |
| ٣٥٨ | ٥١ - إن أحدكم اذا مات مرض عليه |
| ٣٣٦ | ٥٢ - إن أحدكم اذا مات مرض عليه مقعده |
| ٣٥٥ | ٥٣ - إن أهون أهل النار ذابا |
| ٣٥٤ | ٥٤ - إن الحميم ليصب طى رؤوسهم فينفض |
| ٦٣٨ | ٥٥ - إن العبد اذا لعن شيئا |
| ٥٧٦-١٦٠ | ٥٦ - إنك امرؤ فيك جاهليته |
| ١٢٥ | ٥٧ - إن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءهم |
| ٥١٨ | ٥٨ - إن الله لا ينظر إلى صوركم |
| ٥٢٨ | ٥٩ - إن الله ينزل الى السماء الدنيا |
| ٣٤٨ | ٦٠ - إنكم محشورون حفاه امرأة |

الصفحة

- ٢٨٠ - ٦١ - إن الله ملائكة سياحين في الأرض
- ١٤٦ - ٦٢ - إنما الأعمال بالنيات
- ٣٢٨ - ٦٣ - إن مثلى ومثل الأجنبياء من قبلى
- ٤٥٦ - ٦٤ - إن موسى لما سلّم على الخضر
- ٣٣٦ - ٦٥ - إنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير
- ٢٢٨ - ٦٦ - إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما
- ٢٢٢ - ٦٧ - إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما
- ٢٢٢ - ٦٨ - إني أمرتكم أن تحرقوا فلانا
- ٤٥٦ - ٦٩ - إني على علم من علم الله لا تعلمه
- ٣٢٤ - ٧٠ - أوتيت خمسا لم يؤتتهن نبى قبلى
- ٣٥٥ - ٧١ - أول زمره تلج الجنة صورتهم
- ١٢٥ - ٧٢ - إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث
- ٩٨ - ٧٣ - إياكن وكفران المنعمين
- ٦٣٤ - ٧٤ - أيما رجل قال لأخيه يا كافر
- ٦٣٨ - ٧٥ - أيما امرئ قال لأخيه
- ٢٣١ - ٧٦ - أيما رجل ارتد عن الإسلام فاده
- ٢١١ - ٧٧ - أيما رجل ارتد عن الإسلام فاده فان تاب
- ٢١١ - ٧٨ - أيما رجل ارتد عن الإسلام فاده فإن عاد
- ٥٦ - ٧٩ - أيما رجل مسلم أكثر رجلا مسلما

(ب)

| الصفحة | |
|--------|--|
| ١٦٥ | ٨٠ - بايعونى على أن لا تشركوا بالله |
| ٣٢٨ | ٨١ - بعثت أنا والساعة كهاتين |
| ٣٢٣ | ٨٢ - بعثت إلى كل أحمر وأسود |
| ٣٨١ | ٨٣ - بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة |
| ٣٧٦ | ٨٤ - بين الكفر والإيمان ترك الصلاة |
| ٥٤٠ | ٨٥ - بين بيتى ومبرى روضة من رياض الجنة |

(ت)

| | |
|-----|--|
| ١٢١ | ٨٦ - التأنى من الله والعجلة من الشيطان |
| ٣٠٤ | ٨٧ - تركت فيكم أمرين لن تضلوا |

(ث)

| | |
|-----|---|
| ١٢٤ | ٨٨ - ثلاث من أصل الإيمان الكف عن |
| ٢٢٥ | ٨٩ - ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان |
| ٥١٨ | ٩٠ - ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة |

(ج)

| | |
|-----|----------------------------------|
| ٣٥٣ | ٩١ - الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك |
|-----|----------------------------------|

(ح)

| | |
|-----|-------------------------|
| ٣٥٤ | ٩٢ - حجب النار بالشهوات |
|-----|-------------------------|

(خ)

| | |
|-----|--|
| ٣٧٦ | ٩٣ - خمس صلوات افترضهن الله عز وجل |
| ٣٧٦ | ٩٤ - خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء |

(٦٥٤)

(ز)

الصفحة

٢٨٠ — ٩٥ — ذاك عدو اليهود من الملائكة

(ر)

٤٠٢ — ٩٦ — رأيت عمرو بن عامر بن لحي يجرقصبه

(س)

١٠٦-١٢٥-١١٣-١٥٨-٦٣٧ — ٩٧ — سباب المسلم فسوق ومثل من كفر

١١٦ — ٩٨ — سبحان الله هذا كما قال قوم موسى

(ع)

٢٣٥ — ٩٩ — العبد إذا وضع في قبره وتولى

-- ١٠٠

(ف)

٣٢٤ — ١٠٠ — فضلت على الأنبياء بست

١٩٤ — ١٠١ — فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا

(ق)

١٤٤ — ١٠٢ — قال الله له : ما حملك على ما فعلت

٦١٣ — ١٠٣ — القدرية مجوس هذه الأمة

٦٣٣ — ١٠٤ — قلب ابن آدم على أصبعين من أصابع

(ك)

٤٥٦ — ١٠٥ — كان النبي يبعث إلى قومه خاصة

٩٥ — ١٠٦ — كفر بالله ادعاء إلى نسب لا يعرف

٩٥ — ١٠٧ — كفر بالله انتفاء من نسب وإن دق

١٢٥ — ١٠٨ — كفوا عن أهل لا إله إلا الله

٢٧٤ — ١٠٩ — كل شيء بقدر حتى العجز والكيس

| الصفحة | |
|-------------|---|
| ٢٦٥ | ١١٠ - كل مولود يولد على الفطرة |
| | (ل) |
| ٣٤٧ | ١١١ - لا أدري أحوسب بصعقه يوم الطور |
| ٣٠٩ | ١١٢ - لا ألفين أحدكم متكئا |
| ٦٠٣ | ١١٣ - لئن قدر الله علي ليعذبني |
| ١٧٦ | ١١٤ - لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام |
| ١٧٥ | ١١٥ - لا تساكثوا المشركين ولا تجامعوهم |
| ٩١ | ١١٦ - لا ترجعوا بعدى كفارا |
| ٣٤٧ | ١١٧ - لا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه |
| ٩٤ | ١١٨ - لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب |
| ٣٤٩ | ١١٩ - لا تنزل قدما ابن آدم يوم القيامة |
| ٢٢٨-٢٢٣-٢٢٢ | ١٢٠ - لا تعذبوا بعذاب الله |
| ٢٣٩-٢٣٨ | ١٢١ - لا تلعنوا الريح فإنها |
| ٣٥٠ | ١٢٢ - لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع |
| ١٧٦ | ١٢٣ - لا يرث المسلم الكافر |
| ٣٨٤ | ١٢٤ - لا يزنى الزانى حين يزنى |
| ٣٨٢ | ١٢٥ - لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى |
| ٢٠٩ | ١٢٦ - لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله |
| ٦٢٥ | ١٢٧ - لا يحل دم امرئ مسلم |
| ٦٣٨ | ١٢٨ - لا يرمى رجل رجلا بالفسق |
| ٦٣٣ | ١٢٩ - لا يرمى رجل رجلا بالفسوق |
| ١٢٤ | ١٣٠ - لا يرمى رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر |

- ١٧٦ — ١٣١ — لا يقبل الله من مشرك عملاً
- ٦٣٧ — ١٣٢ — لعن المؤمن كقتله ومن رمى
- ٣٣٤ — ١٣٣ — لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن
- ١٤٩ — ١٣٤ — لما حملت حواء طاف بها إبليس
- ٣٥٧ — ١٣٥ — لما خلق الله الجنة والنار أرسل
- (م)
- ١٦٦ — ١٣٦ — ما أدري الحدود كفارات لأهلها
- ٦٣٩ — ١٣٧ — ما أكفر رجل رجلا إلا بآء
- ١٦٥ — ١٣٨ — ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله
- ٢٩١ — ١٣٩ — مالى أسمع الجن أحسن جوابا لربها
- ١٦٣ — ١٤٠ — ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات
- ٥٩١ — ١٤١ — ما من نبي بعثه الله فى أمة
- ٣٠٢ — ١٤٢ — المرء فى القرآن كفسر
- ١٢٦ — ١٤٣ — المسلم أخو المسلم لا يظلمه
- ٤٣٤ — ١٤٤ — من أتى حائضا أو امرأة فى دبرها
- ٥٩٢ — ١٤٥ — من أتى صاحب بدعة ليوقره
- ٤٣٤ — ١٤٦ — من أتى عرافا أو كاهنا فصدقه
- ٤٣٤ — ١٤٧ — من أتى عرافا فسأله عن شئ
- ٤٢٨ — ١٤٨ — من أتى عرافا أو كاهنا
- ٤٣٤ — ١٤٩ — من أتى كاهنا فصدقه بما قال
- ١١٢ — ١٥٠ — من أتى كاهنا فصدقه أو امرأة
- ١٨٠ — ١٥١ — من أحب الله وأبغض الله وأعطى

| الصفحة | |
|-------------|--|
| ٩٦ | ١٥٢ - من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى |
| ٩٨ | ١٥٣ - من أولى معروفا فلم يجد له خيرا |
| ١٦٥ | ١٥٤ - من أصاب جِداً فعجل الله له عقوبته |
| ٣٠٨ | ١٥٥ - من أطاعنى دخل الجنة |
| ٣٠٨ | ١٥٦ - من أطاعنى فقد أطاع الله |
| ١٢٥ | ١٥٧ - من أكرأهل لا إله إلا الله فهو |
| ٥٦٤٢١١ | ١٥٨ - من بدل دينه فاقتلوه |
| ١٠٠ | ١٥٩ - من ترك الهوى بعد ما طمعه رغبة |
| ١٦١ | ١٦٠ - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها |
| ١٧٥ | ١٦١ - من جامع المشرك وسكن معه |
| ١٥١ | ١٦٢ - من حلف بغير الله فقد كفر |
| ٦٢٧-٦٢٥ | ١٦٣ - من خرج من الجماعة قيد شبر |
| ٦٣٨-١٢٣-٦١٥ | ١٦٤ - من دعا رجلاً بالكفر أو قال |
| ٣٤٣ | ١٦٥ - من سره أن ينظر إلى يوم القيامة |
| ٣٧٩ | ١٦٦ - من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً |
| ٣٧٩ | ١٦٧ - من شهد أن لا إله إلا الله |
| | ١٦٨ - من عقد عقدة وثقت فيها |
| ١٩٨ | ١٦٩ - من قال لا إله إلا الله وكفر |
| ٦٣٧ | ١٧٠ - من قذف مؤمناً بكفر |
| ١٢٤ | ١٧١ - من لعن مؤمناً فهو كقتله |
| ١٦٣ | ١٧٢ - من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً |
| ٣٧٩ | ١٧٣ - من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله |
| ١٠٠ | ١٧٤ - من نسي الرمي بعد ما طمعه فقد كفر الذي طمعه |

| الصفحة | |
|---------|---|
| ٥٩٢ | ١٧٥ - من وقر صاحب بدعة فقد أعان |
| ٦٣٥-٦٣٦ | ١٧٦ - من يعذرنى من رجل قد بلغنى |
| | (ن) |
| ٣٤٩ | ١٧٧ - نظرت فإذا سواد كثير |
| | (هـ) |
| ٩٨ | ١٧٨ - هل تدرون ماذا قال ريكم |
| ٣٤٤ | ١٧٩ - هم فى الظلمه دون الجسر |
| | (و) |
| ٢٠٩ | ١٨٠ - والذى لا إله غيره لا يحل دم مسلم |
| ١١٦ | ١٨١ - والذى نفسى بيده لتركبن سنة |
| ٦٠٥ | ١٨٢ - والذى نفسى بيده لتركبن سنن من كان |
| ٣٤١ | ١٨٣ - وتوؤ من بالبعث الآخر |
| ٤٦٦ | ١٨٤ - وما ييزال عبدى يتقرب إلى |
| | (ى) |
| ١٦٠ | ١٨٥ - يا أبا ذر أعبرته بأمه |
| ٦٣٥ | ١٨٦ - يا ابن الخطاب وما يدريك |
| ١٩٤ | ١٨٧ - يا أسامة أقتلته بعدما قال |
| ٣٥٤ | ١٨٨ - يا أهل الجنة خلود لا موت |
| ٢٦٣ | ١٨٩ - يأتى الشيطان أحدكم فيقول من خلق |
| ٦٣٤ | ١٩٠ - يامعاذ أفتان أنت (جلاش) |
| ٣٤٨ | ١٩١ - يحشر الناس على ثلاث طرائق |

الصفحة

- ٣٤٨ — يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء
- ٣٥٤ — يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار
- ١٦١ — يقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله
- ٩٧ — يكفرن العشير ويكفرن الإحسان
- ٣٠٩ — يوشك بأحدكم يقول هذا



| الصفحة | الأسار |
|---------|--|
| ٢٧٥ | ١ - أتيت أيبى بن كعب فقلت فى نفسى |
| ٥١٢-١١٦ | ٢ - إجعل لنا ذات أنواط |
| ١٤٤ | ٣ - إذا أنامت فأحرقونى |
| ٢٣٠ | ٤ - أمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يعر عن عليها الإسلام |
| ٢٢٥ | ٥ - أمر بالحظيره أن تبنى ثم أوقد تحتها نارا |
| ٢٣١ | ٦ - أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قتل امرأه |
| ٢٢٩ | ٧ - أن أعمى كانت له أم ولد |
| ٦٣٤ | ٨ - إنا قوم نعمل بأيدينا ونسقى |
| ٢٣٠ | ٩ - أن امرأة ارتدت عن الإسلام فأمر رسول الله |
| ٢٣٠ | ١٠ - أن امرأة يقال لها أم هروان ارتدت |
| ٢٩١ | ١١ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الرحمن |
| ٢٢٤ | ١٢ - أن عليا أتى بقوم من هو لا الزنادقه ومعهم كتب |
| ٢٦٧ | ١٣ - إنك لن تطعم طعم الإيمان |
| ٦١٨ | ١٤ - إنك منافق تجادل عن المنافقين |
| ١٩١ | ١٥ - إن لقيت كافرا فاقتلنا |
| ١٢٦ | ١٦ - إن ناسا يشهدون علينا بالكفر |
| ٢٣٠ | ١٧ - أن يهودية كانت تشتم النبى |
| ٢٢٤ | ١٨ - أنه حفر لهم حفرة فضرب أضاقيهم |
| ٢٦٧ | ١٩ - إنه قد وقع فى نفسى شىء ممن |
| ١٦٠ | ٢٠ - إنى ساببت رجلا فعيرته |

| الصفحة | |
|---------|--|
| ١٢٦ | ٢١ - أولئك شر الخلق والخليقه |
| ٢٨٨ | ٢٢ - أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا |
| (ب) | |
| ١٩٤ | ٢٣ - بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة |
| ٢٢٨ | ٢٤ - بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يعث |
| ٢٢٢ | ٢٥ - بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يعث |
| ٥٦١-٢١٢ | ٢٦ - بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح |
| ٢٢٥ | ٢٧ - بل أصنع بهم كما صنع بأبينا إبراهيم |
| (ت) | |
| ٢٣٤ | ٢٨ - تسترق (أى المرتدة) |
| ٢٦٤ | ٢٩ - تفكروا فى خلق الله ولا تفكروا فى الله |
| (ج) | |
| ٤٠١ | ٣٠ - جاء ثلاثة رهط إلى بيوت |
| (خ) | |
| ٢٦٦ | ٣١ - خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن |
| ٢٦٦ | نتنازع فى القدر |
| (ص) | |
| ٢٢٦-٢٢٣ | ٣٢ - صدق ابن عباس |
| (ف) | |
| ٢١٦-٢١٣ | ٣٣ - فوالله ما هو إلا أن رأيت |
| ٢٨١ | ٣٤ - فوالله ما هو إلا أن رأيت أن |
| (ق) | |
| ٢٣٠ | ٣٥ - قام الأعمى يتخطى الناس |

- ٢٦ — قد كنا نقرأ ولا ترغبوا عن آباءكم ٩٥
- ٢٧ — قدم على النبي صلى الله عليه وسلم نهر فلن وكل ٢٩٢
- (ك)
- ٢٨ — كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشر ١ م
- ٢٩ — كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل لعق ٥٤٠
- ٤٠ — كان ناس يعبدون الأصنام في السر ٢٢٥
- ٤١ — كذبت لحر الله لنقلته ٦٣٦
- ٤٢ — كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ٢٩٢
- (ل)
- ٤٣ — لا أنزل عن دابتي حتى يُقتل ٢١٩
- ٤٤ — لا تقتل المرتدة ٢٣٤
- ٤٥ — لأقاتلن من فرق بين الصلاة ٣٨٠
- ٤٦ — لأملأنك شحما ولحما ٢١٨
- ٤٧ — لئن قدر الله على ليعذبني ١٤٤
- ٤٨ — لا يقتلن النساء إذا هن ارتدن ٢٣٣
- ٤٩ — لعن في الخمر عشره لعن الخمر وعاصرها ٥٧٧
- ٥٠ — لقيت عى ومعه راية فقلت له أيسن ٢١٢
- ٥١ — لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف ٥٧
- ٥٢ — لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر ٢١٣
- ٥٣ — لما قام أبو بكر وأرتد من أرتد ٥٧
- ٥٤ — لو أنفقت جبل أحد ذهباً ٢٦٧
- ٥٥ — لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل ٢٦٧

- ٥٦ - لو كنت أنا لم أحرقهم ٢٢٣
- (م)
- ٥٧ - مات رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٣٦٨
قبل أن تحرم ٣٠٠
- ٥٨ - ما شاء الله وشاء محمد ٥١٢
- ٥٩ - مهما يكتم الناس يعلمه الله ، نعم ٦٠٥
- ٦٠ - مهما يكتم الناس يعلمه الله ٦٠٤
- (هـ)
- ٦١ - هذه أسماء رجال صالحين ٢٥٢
- ٦٢ - هل كنتم تدعون أحدا منهم كافرا ١٢٦
- (و)
- ٦٣ - والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح ٢٢٥
- ٦٤ - والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدكم ٢٦٧
- ٦٥ - والله لا أزيد ولا أنقص ٤٦٦
- ٦٦ - والله لأقاتلن من فرق بين ٢١٣
- ٦٧ - والله لو منعوني عقالا أو عناقا ٣٨١
- ٦٨ - والله لو منعوني عناقا كانوا ٢١٣
- ٦٩ - والله يا رسول الله ما كان بي من كفر ٥٧
- (ي)
- ٧٠ - بأبى بكر كيف تقاتل الناس ٢١٣
- ٧١ - يا نبى الله كيف يحشر الكافر على وجهه ٣٤٨
- ٧٢ - يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا ٦١٧-٦١٨
- ٧٣ - يا رسول الله كيف يأتيك ٢٨٧

فهرس الأعلام

(١)

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٣٧٦ | إبراهيم بن خالد الكلبى | ١ - |
| ٨٧ | إبراهيم بن السرى بن سهل | ٢ - |
| ٥٠ | إبراهيم بن سيار النظام | ٣ - |
| ٢٣٢ | إبراهيم بن يزيد النخعى | ٤ - |
| ٢٦٧ | أبى بن كعب بن قيس | ٥ - |
| ١١٢ | أحمد بن أحمد الأذرى | ٦ - |
| ٢٠٦ | أحمد بن شعيب بن على النسائى | ٧ - |
| ٤ | أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام | ٨ - |
| ٢٦٠ | أحمد بن على بن ثابت البغدادى (الخطيب) | ٩ - |
| ١٢٦ | أحمد بن على بن المثنى | ١٠ - |
| ٩٤ | أحمد بن على بن محمد العسقلانى | ١١ - |
| ٣٣٦ | أحمد بن عمرو بن أبى عاصم | ١٢ - |
| ٦ | أحمد بن محمد بن حنبل | ١٣ - |
| ١٠ | أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى | ١٤ - |
| ٤٤ | أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيثمى | ١٥ - |
| ٦ | أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم | ١٦ - |
| ٥ | أسامة بن زبید | ١٧ - |
| ٤٥ | إسحاق بن إبراهيم بن راهوىه | ١٨ - |
| ٢٣٣ | إسماعيل بن ابرهیم بن مقسم " ابن علىة " | ١٩ - |
| ٩٣ | إسماعيل بن عبد الرحمن السدى | ٢٠ - |
| ١٦٧ | إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى | ٢١ - |
| ١٢٣ | إسماعيل بن صر بن كثير | ٢٢ - |
| ١٢٤ | أنس بن مالك بن النضر | ٢٣ - |
| ٣٧٨ | أيوب بن أبى تيمية | ٢٤ - |

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|--|-------|
| ١٢٤ | ثابت بن الضحاك بن خليفة | ٢٥ - |
| ٢١٨ | ثامسة بن كبير بن حبيب صهبة الكذاب | ٢٦ - |
| ٣٤٤ | ثوان بن يجدد | ٢٧ - |
| | (ج) | |
| ٣٢٣ | جابر بن عبد الله بن عمرو | ٢٨ - |
| ٥٤ | جرير بن عطيه الخطفي | ٢٩ - |
| ٢٥٨ | الجعد بن درهم | ٣٠ - |
| ٩٤ | جندب بن جنازة الغفاري (أبو ذر) | ٣١ - |
| ٧٤ | الجهم بن صفوان | ٣٢ - |
| | (ح) | |
| ١١٦ | الحارث بن عوف بن أسيد الليني | ٣٣ - |
| ٢٨٧ | الحارث بن هشام بن المغيرة | ٣٤ - |
| ٥٧ | حاطب بن أبي بلتعة | ٣٥ - |
| ٨٤ | حافظ بن أحمد الحكيمي | ٣٦ - |
| ٣٤ | حذيفة بن اليمان | ٣٧ - |
| ٢٤٢ | الحسن بن علي بن ضد الدولة " ابن هود " | ٣٨ - |
| ٢٣٣ | الحسن بن علي بن يسار البصري | ٣٩ - |
| ٥٢ | حسن الهضبيسي | ٤٠ - |
| ٤٢ | حسن بن علي بن يحيى العجيمي | ٤١ - |
| ٧٩ | الحسين بن الحسن بن محمد الحلبي | ٤٢ - |
| ١ | الحسين بن محمد بن الفضل | ٤٣ - |
| ٤٣٠ | الحسين بن مسعود بن محضد الفراء | ٤٤ - |
| ٧١ | الحسين بن يوسف بن مطهر | ٤٥ - |
| ٣٧٨ | الحكم بن عتيبة الكندي | ٤٦ - |
| ٢٧٥ | حماد بن زيد بن درهم | ٤٧ - |
| ١٩٥ | حمد بن محمد بن إبراهيم - الخطابي | ٤٨ - |

| <u>الصفحة</u> | <u>الاسم</u> | <u>الرقم</u> |
|---------------|--|--------------|
| ١٢١ | خالد بن الوليد بن المغيرة | ٤٩ - |
| | (ر) | |
| ٩٠ | رفيع بن مهران الرياحي | ٥٠ - |
| | (ز) | |
| ٢٦٨ | زيد بن ثابت بن الضحاك | ٥١ - |
| ٩٨ | زيد بن خالد الجهني | ٥٢ - |
| | (س) | |
| ٢١٩ | سعد بن إياس - أبو عمرو الشيباني | ٥٣ - |
| ٥٥ | سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري | ٥٤ - |
| ٢٧٢ | سعيد بن جبير بن هشام | ٥٥ - |
| ٢٢٧ | سفيان بن سعيد بن مسروق النوري | ٥٦ - |
| ١٢٥ | سليمان بن أحمد بن أيوب | ٥٧ - |
| ٥٦ | سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود | ٥٨ - |
| ١٩٦ | سليمان بن خلف الباجسي | ٥٩ - |
| ٩٩ | سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب | ٦٠ - |
| ٢٤١ | سليمان بن علي عفيف الدين التلمساني | ٦١ - |
| ٤٦ | سليمان بن مصلح بن حمدان ابن سحمان | ٦٢ - |
| ٢١٨ | سليمان بن موسى بن الأموي | ٦٣ - |
| ٤٣٧ | سواد بن قارب | ٦٤ - |
| ٤٧ | سيد قطب | ٦٥ - |
| ٤٢ | سيد مطهر بن عبد الرحمن | ٦٦ - |
| | (ص) | |
| ١٨٠ | صدي بن عجلان بن الحارث | ٦٧ - |
| ١١١ | صديق بن حسن بن علي القنوجي | ٦٨ - |
| ٤٢٥ | صفوان بن سليم المدني | ٦٩ - |

| <u>الصفحة</u> | <u>الاسم</u> | <u>الرقم</u> |
|---------------|---|--------------|
| ٢٧٤ | طاووس بن كيسان | ٧٠ - |
| ٣٢٧ | طلحة الأسدي | ٧١ - |
| (ع) | | |
| ٢٨٨ | عائشة بنت أبي بكر | ٧٢ - |
| ٢٢٤ | عامر بن شراحيل الشعبي | ٧٣ - |
| ١٦٥ | عبادة بن الصامت بن قيس | ٧٤ - |
| ٢٣٨ | عباس بن محنود العقاد | ٧٥ - |
| ٢٤١ | عبد الحق بن ابراهيم * ابن سبعين * | ٧٦ - |
| ٣٣٧ | عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي | ٧٧ - |
| ٩٩ | عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب | ٧٨ - |
| ٣١ | عبد الرحمن بن صخر الدوسي * أبو هريرة * | ٧٩ - |
| ٦٥ | عبد الرحمن بن علي بن محمد * ابن الجوزي * | ٨٠ - |
| ٢٢٧ | عبد الرحمن بن عمرو الأوزلي | ٨١ - |
| ٩٢ | عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم) | ٨٢ - |
| ٥٠ | عبد القاهر طاهر بن محمد البغدادي | ٨٣ - |
| ٤٦ | عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن | ٨٤ - |
| ٥٧ | عبد الله بن أبي قحافة (أبو بكر) | ٨٥ - |
| ١٤٥ | عبد الله بن أحمد بن قدامة | ٨٦ - |
| ٣١٠ | عبد الله بن الزبير الحميدي | ٨٧ - |
| ٧٠ | عبد الله بن سبأ | ٨٨ - |
| ٢٨٠ | عبد الله بن سلام بن الحارث | ٨٩ - |
| ٣٧٧ | عبد الله بن شقيق العقيلي | ٩٠ - |
| ٣٢ | عبد الله بن عباس | ٩١ - |
| ٤٥ | عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز/أبو بطين | ٩٢ - |
| ٥٦ | عبد الله بن عمرو بن الخطاب | ٩٣ - |
| ٢٨ | عبد الله بن عمرو بن العاص | ٩٤ - |
| ٢٦٧ | عبد الله بن فيروز الديلمي | ٩٥ - |

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٧٠ | عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري | ٩٦ |
| ١٧٨ | عبد الله بن المبارك بن واضح | ٩٧ |
| ٢٢٥ | عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة | ٩٨ |
| ٤٤ | عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب | ٩٩ |
| ٤٩ | عبد الله بن محمد بن طلي الهروي | ١٠٠ |
| ٢١٨ | عبد الله بن مسعود | ١٠١ |
| ٢٦١ | عبد الله بن يوسف الجويني | ١٠٢ |
| ٥١ | عبد الملك بن الشيخ أبي محمد الجويني | ١٠٣ |
| ١٩٥ | عبيد الله بن عدي بن الخيار | ١٠٤ |
| ١٦٠ | عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري - ابن بطه | ١٠٥ |
| ٩٥ | عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي | ١٠٦ |
| ٦٧ | عثمان بن عفان | ١٠٧ |
| ٢١٧ | عروة بن الزبير بن العوام | ١٠٨ |
| ١٠١ | عطاء بن أبي رباح | ١٠٩ |
| ١٠٠ | عقبة بن عامر الجهني | ١١٠ |
| ٢٢٠ | علي بن أبي بكر بن عبد الجليل - الفرغاني - | ١١١ |
| ٦٧ | علي بن أبي طالب | ١١٢ |
| ١٩٢ | علي بن أحمد البغدادي " ابن القصار " | ١١٣ |
| ١٤٥ | علي بن أحمد بن سعيد بن الحزم | ١١٤ |
| ٤٦٣ | علي بن أحمد بن محمد الواحدي | ١١٥ |
| ٥٠ | علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري | ١١٦ |
| ١٥٩ | علي بن خلف بن عبد الملك | ١١٧ |
| ٤٠٧ | علي بن عقيل بن محمد (أبو الوفاء) | ١١٨ |
| ٢١٠ | علي بن عمر بن أحمد الدارقطني | ١١٩ |
| ٢٢٠ | علي بن محمد بن حبيب الماوردي | ١٢٠ |
| ٤١ | علي بن محمد بن سلطان - ملا القاري - | ١٢١ |
| ٢٢٧ | علي بن محمد بن منصور " ابن المنير " | ١٢٢ |
| ٦٦ | عمر بن الخطاب بن نفيل | ١٢٣ |

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٢٩ | عمر بن عبد العزيز | ١٢٤ - |
| ٤٣٤ | عمران بن الحصين | ١٢٥ - |
| ٦٧ | عمر بن العاص | ١٢٦ - |
| ٥٧ | عمر بن عمير بن سلمة = حاطب بن أبي بلتعة | ١٢٧ - |
| ٣٢٧ | عميلة بن كعب بن عوف العنسي (أبو الأسود) | ١٢٨ - |
| (غ) | | |
| ٤٩ | غانم بن محمد البغدادي | ١٢٩ - |
| ٣٢٧ | غلام أحمد القادياني | ١٣٠ - |
| ٥٤ | غياث بن غوث الأخطل | ١٣١ - |
| (ق) | | |
| ١٠٠ | القاسم بن سلام | ١٣٢ - |
| ٣٧٥ | القاسم بن مخبيرة الهمداني | ١٣٣ - |
| ٦١ | القاضي عياض بن موسى بن عياض | ١٣٤ - |
| ٢٣٣ | قتادة بن دعامة السدوسي | ١٣٥ - |
| ٩٥ | قيس بن عوف بن عبد الحارث | ١٣٦ - |
| (ل) | | |
| ٢٣١ | الليث بن سعد الأصهباني | ١٣٧ - |
| ٢٠١ | (م) | |
| ٢٣١ | مالك بن أنس (الإمام) | ١٣٨ - |
| ٤٣٠ | المبارك بن محمد " ابن الأثير " | ١٣٩ - |
| ٩٣ | مجاهد بن جبر المخزومي | ١٤٠ - |
| ٤٩ | محمد بن إبراهيم " ابن الوزير " | ١٤١ - |
| ١٠ | محمد بن أبي بكر " ابن القيم " | ١٤٢ - |
| ٧٥ | محمد بن أبي القاسم الشهرستاني | ١٤٣ - |
| ٢٠٧ | محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي | ١٤٤ - |
| ٣٨٣ | محمد بن أحمد " ابن رشد " | ١٤٥ - |

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|---|-------|
| ١٦٨ | محمد بن أحمد بن سالم السقاريني | ١٤٦ |
| ١٧٧ | محمد بن أحمد الشرييني | ١٤٧ |
| ١٣١ | محمد بن إدريس الشافعي | ١٤٨ |
| ٢٦٢ | محمد بن إسحاق بن خزيمة | ١٤٩ |
| ٢٤١ | محمد بن إسحاق القنوي | ١٥٠ |
| ٣٣٧ | محمد بن إسحاق " ابن منده " | ١٥١ |
| ٦٦ | محمد بن إسحاق بن يسار | ١٥٢ |
| ٢٤ | محمد بن إسماعيل " البخاري " | ١٥٣ |
| ٤٠ | محمد بن إسماعيل " بدر الرشيد " | ١٥٤ |
| ٤٣ | محمد بن إسماعيل الصنعاني | ١٥٥ |
| ٩٠ | محمد بن جرير بن يزيد الطبري | ١٥٦ |
| ٤٢ | محمد الحبيب المغربي المدني | ١٥٧ |
| ٣٣٧ | محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى | ١٥٨ |
| ٢٣٢ | محمد بن الحسين بن محمد الفراء | ١٥٩ |
| ٤٦٤ | محمد بن الحسين بن محمد البنيصا پوري | ١٦٠ |
| ٦١ | محمد بن الطيب بن محمد - الباقلائي | ١٦١ |
| ٣٠١ | محمد بن عبد السلام " سحنون " | ١٦٢ |
| ١٣ | محمد بن عبد الوهاب بن سليمان | ١٦٣ |
| ٤٤٥ | محمد بن علي بن الحسن " الحكيم الترمذي " | ١٦٤ |
| ٢٤١ | محمد بن علي بن محمد " ابن عربي " | ١٦٥ |
| ٨٤ | محمد بن علي بن محمد الشوكاني | ١٦٦ |
| ٤٥ | محمد بن علي بن وهب " ابن دقيق العيد " | ١٦٧ |
| ٩٣ | محمد بن ضر بن الحسين الرازي | ١٦٨ |
| ٦٦ | محمد بن ضر بن واقد الواقدي | ١٦٩ |
| ٢١٠ | محمد بن عيسى بن سورة الترمذي | ١٧٠ |
| ٦ | محمد بن مسلم الزهري | ١٧١ |
| ١٩ | محمد بن مكنم بن علي الأفرقي | ١٧٢ |
| ١٧٠ | محمد بن نصر المروزي | ١٧٣ |

| <u>الصفحة</u> | <u>الاسم</u> | <u>الرقم</u> |
|---------------|---|--------------|
| ٤٣ | محمود بن أحمد بن مسعود القونوي | ١٧٤ - |
| ٢٠٨ | محمود بن عبد الله الحسيني - الألويسي - | ١٧٥ - |
| ٢٤ | مسلم بن الحجاج القشيري | ١٧٦ - |
| ٢١٨ | مسيلة الكذاب (رقم ٢٦) | ١٧٧ - |
| ٢٩ | معاذ بن جبل | ١٧٨ - |
| ٢ | معمربن راشد الأزدي | ١٧٩ - |
| ٨٨ | مقاتل بن سليمان بن كثير | ١٨٠ - |
| ١٩١ | المقداد بن عمرو بن ثعلبة | ١٨١ - |
| ٣١١ | مكحول بن شهراب بن شاذل | ١٨٢ - |
| ٢٦٩ | منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المنظر السمعاني | ١٨٣ - |
| ٢٢٧ | المهلب بن أحمد بن أبي صفرة | ١٨٤ - |
| | (ن) | ١٨٥ - |
| ١٦٧ | النعمان بن ثابت التيمي | ١٨٥ - |
| ٢٦١ | نعيم بن حماد بن معاوية | ١٨٦ - |
| ١٦٢ | نفيح بن الحارث بن كلدة | ١٨٧ - |
| | (هـ) | ١٨٨ - |
| ٢٦٦ | هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي | ١٨٨ - |
| | (و) | |
| ٣٧٩ | وكيع بن الجراح | ١٨٩ - |
| ١٢١ | الوليد بن عقبة بن أبي معيط | ١٩٠ - |
| ٢٧٥ | وهب بن منبه اليماني | ١٩١ - |
| | (ي) | |
| ١٢٦ | يزيد بن أبان الرقاشي | ١٩٢ - |
| ٢١٢ | يزيد بن البراء بن عازب | ١٩٣ - |
| ٤٩ | يحيى بن حمزة بن علي | ١٩٤ - |
| ٤٥ | يحيى بن شرف بن حسن النوي | ١٩٥ - |
| ١٧٨ | يوسف بن أسباط | ١٩٦ - |
| ٦٦ | يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر | ١٩٧ - |

(الكنىسى)

| الرقم | الأسم | الصفحة |
|-------------------|---|--------|
| ١٩٨ - | أبو الأسود العنسى | ٣٢٧ |
| | أبو أمامه = صدى بن عجلان (رقم ٦٧) | ١٨٠ |
| | أبو بطين = عبد الله بن عبد الرحمن (رقم ٩٣) | ٤٥ |
| | أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبى قحافة (رقم ٨٥) | ٥٧ |
| ١٩٩ - | أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحصىنى | ٣٩٩ |
| | أبو الحسن الأشعرى = على بن اسماعيل (رقم ١١٦) | ٥٠ |
| | أبو داود = سليمان بن الأشعث (رقم ٦٨) | ٥٦ |
| | أبو ذر الغفارى = جندب بن جنادة (رقم ٣١) | ٩٤ |
| ٢٠٠ - | أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم | ٣٠٩ |
| | أبو السعادات = المبارك بن محمد (رقم ١٣٩) | ٤٣٠ |
| | أبو سعيد الخدرى = سعد بن مالك بن سنان (رقم ٥٤) | ٥٥ |
| | أبو عمرو الشيبانى = سعد بن أبى اياس (رقم ٥٣) | ٢١٩ |
| | أبو العظفر السمعانى = منصور بن محمد (رقم ١٨٣) | ٢٦٩ |
| | أبو موسى الأشعرى = عبد الله بن قيس بن سليم (رقم ٩٦) | ٧٠ |
| | أبو هريرة = عبد الرحمن صخر (رقم ٧٩) | ٣١ |
| | أبو الوفاء بن عقيل = على بن عقيل بن محمد البغدادى (رقم ١١٨) | ٤٠٧ |
| | أبو يعلى = أحمد بن على بن المثنى (رقم ١٠) | ١٢٦ |
| (من اشتهر بابن) | | |
| | ابن أبى حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن أدريس (رقم ٨٣) | ٩٢ |
| | ابن أبى شيبة = عبد الله بن محمد بن ابراهيم (رقم ٩٨) | ٢٢٥ |
| ٢٠١ - | ابن أبى عاصم | ٣٣٦ |
| | ابن الأثير = المبارك بن محمد (رقم ١٣٩) | ٤٣٠ |
| | ابن اسحاق = محمد بن اسحاق بن يسار (رقم ١٥٢) | ٦٦ |
| | ابن بطلال = على بن خلف بن عبد الملك (رقم ١١٧) | ١٥٩ |
| | ابن بطه = عبيد الله بن محمد العكبى (رقم ١٠٥) | ١٦ |
| | ابن تيميه = أحمد بن عبد الحلیم (رقم ٨) | ٤ |
| | ابن الجوزى = عبد الرحمن بن على بن محمد (رقم ٨٠) | ٦٥ |
| | ابن حجر = أحمد بن على بن محمد الحسقلانى (رقم ١١) | ٩٤ |
| | ابن حزم = على بن أحمد بن سعيد (رقم ١١٤) | ١٤٥ |

| <u>الرقم</u> | <u>الاسم</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|---|---------------|
| ٢٦٢ | ابن خزيمة = محمد بن اسحاق (رقم ١٤٩) | |
| ٤٥ | ابن دقيق العيد = محمد بن علي بن وهب (رقم ١٦٧) | |
| ٤٥ | ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن مخلد (رقم ١٨) | |
| ٣٨٣ | ابن رشد = فحمسد بسرا. أبجمسد (رقم ١٤٥) | |
| ٢٤١ | ابن سبعين = عبد الحق بن ابراهيم (رقم ٧٦) | |
| ٤٦ | ابن سحمان = سليمان بن مصلح بن حمدان (رقم ٦٣) | |
| ٦٦ | ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله (رقم ١٩٧) | |
| ٢٤١ | ابن عربي = محمد بن علي بن محمد (رقم ١٦٥) | |
| ٢٣٣ | ابن علية = اسماعيل بن ابراهيم (رقم ١٩) | |
| ١٤٥ | ابن قدامة = عبد الله بن أحمد (رقم ٨٦) | |
| ١٩٢ | ابن القصار = علي بن أحمد البغدادي (رقم ١١٣) | |
| ١٠ | ابن القيم = محظ بن أبي بكر (رقم ١٤٢) | |
| ١٢٣ | ابن كثير = اسماعيل بن عمر (رقم ٢٢) | |
| ٧١ | ابن مطهر = الحسين أو الحسن بن يوسف بن مطهر (رقم ٤٥) | |
| ٣٣٧ | ابن منده = محمد بن اسحاق (رقم ١٥١) | |
| ١٩ | ٢٠٢ - ابن منظور = | |
| ٢٢٧ | ابن المنير = علي بن محمد بن منصور (رقم ١٢٢) | |
| ٢٤٢ | ابن هود = الحسن بن علي بن عضد الدولة (رقم ٣٨) | |
| ٤٩ | ابن الوزير = محمد بن ابراهيم بن علي (رقم ١٤١) | |

الأنساب والألقاب

| | | |
|-----|--|--|
| ٣٣٧ | الأجري = محمد بن الحسين (رقم ١٥٨) | |
| ٦ | الأشم = أحمد بن محمد بن هانيء (رقم ١٦) | |
| ٥٤ | الأخطل = غياث بن غوث . (رقم ١٣١) | |
| ١١٢ | الأذري = أحمد بن أحمد (رقم ٦) | |
| ٣٣٧ | الأشبلي = عبد الحق بن عبد الرحمن (رقم ٧٤) | |
| ١ | ٢٠٣ - الأصفهاني | |
| ٢٠٨ | الألوسي = محمود بن عبد الله الحسين (رقم ١٧٥) | |
| ٥١ | امام الحرمين = عبد الملك بن الشيخ أبي محمد (رقم ١٠٣) | |
| ٢٢٧ | الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو (رقم ٨١) | |

| الصفحة | الاسم | الرقم |
|--------|--|-------|
| ٢٢٤ | الشعبي = عامر بن شراحيل (رقم ١٢٣) | |
| ٧٥ | الشهرستاني = محمد بن عبد الكسريم (رقم ١٤٣) | |
| ٨٤ | الشوكاني = محمد بن علي بن محمد (رقم ٢٦٦) | |
| ١٦٧ | الصابوني = إسماعيل بن عبد الرحمن (رقم ٢١) | |
| ٤٣ | الصنعاني = محمد بن إسماعيل (رقم ١٥٥) | |
| ٩٠ | الطبري = محمد بن جرير بن يزيد (رقم ١٥٦) | |
| ١٠ | الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة (رقم ١٤) | |
| ٤٢ | العجيمي = حسن بن علي (رقم ٤١) | |
| ٢٣٨ | العقاد = عباس بن محمود (رقم ٧٥) | |
| ٤٣٠ | الفسراء = الحسين بن مسعود بن محمد (رقم ٤٤) | |
| ٢٣٢ | الفسراء = محمد بن الحسين بن محمد (رقم ١٥٩) | |
| ٢٢٠ | الفرغاني = علي بن أبي بكر (رقم ١١٢) | |
| ٣٢٧ | القادياني = غلام أحمد (رقم ١٣٠) | |
| ٢٠٧ | القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر (رقم ١٤٤) | |
| ٢٤١ | القنوي = محمد بن إسحاق (رقم ١٥٠) | |
| ٢٦٦ | الللكائي = هيئة الله بن الحسن بن منصور (رقم ١٨٨) | |
| ٢٢٠ | الماوردي = علي بن محمد بن حبيب (رقم ١٢٠) | |
| ١٧٠ | المروزي = محمد بن نصر (رقم ١٧٣) | |
| ٤١ | ملا القاري = علي بن محمد بن سلطان (رقم ١٣١) | |
| ٤٧ | ٢٠٥ - المودودي | |
| ٢٣٢ | النخعي = إبراهيم بن يزيد (رقم ٤) | |
| ٢٠٩ | النسائي = أحمد بن شعيب بن علي (رقم ٧) | |
| ٥٠ | النظام = إبراهيم بن سيار (رقم ٣) | |
| ٤٥ | النووي = يحيى بن شرف بن حسن (رقم ١٩٥) | |
| ٤٦٤ | النيسابوري = محمد بن الحسين (رقم ١٦٠) | |
| ٤٩ | الهروي = هبة الله بن محمد بن علي (رقم ١٠١) | |
| ٥٢ | الهضيبي = حسن الهضيبي (رقم ٤٠) | |
| ٤٦٣ | الواحدى = علي بن أحمد بن محمد (رقم ١١٥) | |
| ٦٦ | الواقدي = محمد بن عمر بن واقد (رقم ١٦٩) | |

فهرس المصادر والمراجع

—————

القرآن وطومه

- ١ - القرآن الكريم
- (أ)
- ٢ - أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن تأليف محمد الأمين بن محمد المختار مطبعة المدنى ، طبع طى نفقة ابن لادن .
- (ت)
- ٣ - التبيان فى أقسام القرآن تأليف ابن تيمم الجوزية تعليق وتصحيح طه يوسف شاهين ، نشر مكتبة القاهرة .
- ٤ - تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) تأليف أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، الطبعة الثالثة ، نشر مكتبة وطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- ٥ - تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للإمام الحافظ إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ، قدم له الدكتور عبد الرحمن المرعشلى الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، نشر دار المعرفة بيروت لبنان .
- ٦ - تفسير البغوى (معالم التنزيل) للإمام أبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى ، إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن الحك وروان سوار ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ٧ - التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى ، الطبعة الثالثة ، نشر دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- ٨ - تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- (ر)
- ٩ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبح المثنى لمحمود الألوسى البغدادى ، طبع إدارة الطباعة المنيرة ، نشر دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان .

- ١٨ - سنن أبي داود لأبي داود السجستاني ، مع شرحه عون المعبود وشرح الحافظ ابن قيم الجوزية ، بضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٩ - سنن الترمذى (جامع الترمذى) للإمام الترمذى ، مع شرحه تحفة الأحوذى وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م مطبعة المدنى - القاهرة ، الناشر محمد عبد المحسن الكتبى صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٢٠ - سنن الدارمى للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى بتخريج وتصحيح السيد عبد الله هاشم يعانى المدنى ، طبع دار المحاسن للطباعة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م القاهرة ، الناشر السيد عبد الله هاشم يعانى .
- ٢١ - سنن سعيد بن منصور للحافظ سعيد بن منصور الخراسانى العكى (المطبوع منه) بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمى - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م بيروت - لبنان - نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٢٢ - السنن الكبرى للإمام أبى بكر أحمد بن الحسين بن طى البيهقى وبذيله الجوهر النقى للتركمانى نشر دار الفكر .
- ٢٣ - سنن المصطفى (سنن ابن ماجه) لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزوينى رحمه حاشية السندى ، الطبعة الثانية ، نشر دار الفكر بيروت .
- ٢٤ - سنن النسائى للإمام النسائى ومعه شرح السيوطى وحاشية الإمام السندى ، نشر دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان .

(ش)

- ٢٥ - شرح الزرقانى طى موطأ الإمام مالك للعلامة سيدى محمد الزرقانى طبع سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ٢٦ - شرح السنة للإمام البغوى بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ، نشر المكتبة الإسلامى .
- (ص)
- ٢٧ - صحيح البخارى للإمام البخارى مع شرحه فتح البارى بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، وتصحيح محب الدين الخطيب ، طبع ونشر المكتبة السلفية .

- ٢٨ - صحيح الجامع الصغير وزيادته تنظيم وتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م ، نشر المكتب الإسلامى .
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى ، مع شرح النووى ، بتحقيق
وإشراف عبد الله أحمد أبوزينه ، طبع ونشر الشعب - القاهرة .

(ض)

- ٢٩ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته تنظيم وتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى
طبع سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، نشر المكتب الإسلامى - بيروت ودمشق

(ك)

- ٣٠ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة تأليف الحافظ نو الدين على
بن أبى بكر الهيثمى ، وتحقيق حبيب الرحمن الأعظمى الطبعة الأولى سنة
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

(م)

- ٣١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ على بن أبى بكر الهيثمى نشر دار الكتب
العربى بيروت - لبنان .
٣٢ - المستدرک على الصحيحين للإمام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى مع
التخمين للحافظ الذهبى ، نشر دار الكتاب العربى ، بيروت - لبنان
٣٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل وسها مشة منتخب كنز العمال الطبعة الثانية سنة
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، نشر المكتب الإسلامى للطباعة والنشر - بيروت .
٣٤ - مشكاة المصابيح تأليف محمد بن عبد الله الخطيب البيريزى ، بتحقيق
محمد ناصر الدين الألبانى ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م
بيروت ، نشر المكتب الإسلامى - بيروت - دمشق .
٣٥ - المصنف لأبى بكر عبد الرزاق بن همام - الصنعانى ، بتحقيق حبيب الرحمن
الأعظمى الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر المكتب الإسلامى - بيروت
٣٦ - المطالب العالى بزوائد المسانيد الثمانية ، تأليف ابن حجر العسقلانى
بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، نشر دار الكتب العلمية بيروت طبع
سنة ١٣٩٢ هـ
٣٧ - معالم السنن شرح سنن أبى داود للخطابى مع السنن، الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م ، نشر دار الحديث حمص - سورية .

- ٣٨ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للحافظ نو الدين طي بن أبي بكر
الهيثمي بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزه ، نشر دارالعلمية بيروت - لبنان
- ٣٩ - موطأ الإمام مالك مع شرح الزرقاني ، طبع سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م نشر
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .



كتب العقائد والفرق والتصوف

(١)

- ٤٠ - إثبات عذاب القبر تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي بتحقيق
الدكتور شرف محمود القضاة ، الطبعة الأولى ، نشر دار الفرقان - عمان
- ٤١ - الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية تأليف عبد العزيز محمد
السلمان ، الطبعة العاشرة ، نشر إدارة البحوث العلمية والأفتاء
والدعوة والارشاد بالملكة العربية السعودية .
- ٤٢ - الأسماء والصفات للبيهقي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م الناشر
دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
- ٤٣ - أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ، الطبعة
الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- ٤٤ - الإعتصام للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي
الغرناطي مع تعريف محمد رشيد رضا الناشر المكتبة التجارية الكبرى - بمصر
- ٤٥ - إعتقادات فرق المسلمين والمشركين للإمام فخر الدين الرازي بمراجعة وتحرير
على سامي النشار ، نشر دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ،
بيروت - لبنان .
- ٤٦ - الإعلام بقواطع الإسلام تأليف ابن حجر الهيتمي " ضمن كتاب الزواجر " ،
طبع ونشر دار الشعب سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٤٧ - الأعلام المنشورة (٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الإسلامية) تأليف الشيخ
حافظ بن أحمد حكيم ، نشر دار الإعتصام .
- ٤٨ - إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم تأليف شيخ الإسلام ابن
تيمية ، نشر مطابع المجد التجارية .

- ٤٩ - الإقتصاد فى الاعتقاد للإمام أبى حامد الغزالى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
- ٥٠ - إيثار الحق طى الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد تأليف أبى عبد الله محمد بن المرتضى اليمانى المعروف بابن الوزير ، طبع ونشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان سنة ١٣١٨ هـ .
- ٥١ - الإيمان وعالمه وسننه واستكماله ودرجاته صنفه أبو عبيد القاسم بن سسلاّم بتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى (ضمن أربع رسائل) نشر دار الأرقم الكويت .
- ٥٢ - الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية طبع ونشر المكتبة الإسلامى دمشق سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٥٣ - الإيمان : أركانه ، حقيقته ، نواقضه الدكتور محمد نعيم ياسين الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٤ - الإيمان والحياة تأليف الدكتور يوسف القرضاوى طبع ونشر مؤسسة الرسالة .
- ٥٥ - الإيمان للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة ، تحقيق وتعليق الدكتور على بن محمد بن ناصر الفقيهى الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م نشر المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- ٥٦ - الإيمان تأليف عبد المجيد الزندانى ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م نشر وتوزيع دار القلم دمشق ، ومكتبة طيبة بالمدينة المنورة .

(ت)

- ٥٧ - التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة لمحمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبى تحقيق الدكتور أحمد حجازى السقا ، طبع المكتبة العلمية سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٥٨ * - التكفير ، جذوره ، أسبابه ، مبرراته تأليف الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشر مؤسسة المنارة .

- ٥٩ - التوحيد مع شرحه فتح المجيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب ، والشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م دمشق - بيروت نشر مكتبة دار البيان .

٦٠ - تيسير العزيز الحميد فى شرح كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله
بن محمد جبن عبد الوهاب ، الطبعة الثالثة ، نشر المكتب الإسلامى ببيروت
دمشق .

(ج)

- ٦١ - الجامع الفريد (ويحتوى على بعض الكتب والرسائل لأئمة الدعوة الإسلامية)
الطبعة الثانية وقف لله تعالى .
٦٢ - الجواب الكافى تأليف ابن القيم الجوزية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٤ هـ -
نشر المطبعة السلفية ومكتبتها .
٦٣ - الجواب المفيد نثنى حكم جاهل التوحيد تأليف أبى عبد الله عبد الرحمن بن
عبد الحميد مطبعة المدنى - القاهرة بدون تاريخ .

(خ)

٦٤ - خلق أفعال العباد للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، تحقيق وتقديم
الدكتور عبد الرحمن هبيرة ، الطبعة الثانية ، نشر دار عكاظ جدة - الرياض

(د)

- ٦٥ - دراسات فى الفرق والعقائد الإسلامية ، تأليف الدكتور عرفان عبد الحميد
الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت .
٦٦ - الدر النضيد فى إخلاص كلمة التوحيد (ضمن الرسائل السلفية فى إحياء
سنة خير البرية للإمام محمد بن على الشوكانى ، طبعت سنة ١٣٤٨ هـ -
١٩٣٠ م ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
٦٧ - الدين الخالص تأليف صديق حسن خان القنوجى البخارى ، مطبعة المدنى /
المؤسسة السعودية بمصر ، الناشر : مكتبة دار العروة طبع فى مصر - القاهرة
سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

(ذ)

٦٨ - ذيل الملل والنحل تأليف محمد سيد كيلانى ، طبع فى نهاية كتاب الملل
والنحل الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، نشر دار المعرفة
بيروت - لبنان ، بتحقيق المؤلف .

(ر)

- ٦٩ - رد الإمام الدرّامى عثمان بن سعيد على بشر المريسيّ العنيد ، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقى ، الطبعة الأولى فى سنة ١٣٥٨ هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٧٠ - الرد على الجهمية تأليف الإمام أبى سعيد عثمان بن سعيد الدرّامى بتحقيق زهير الشاويش ، وتخرّيج محمد ناصر الدين الألبانى .
نشر المكتب الإسلامى ، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٧١ - الرد الواقرى من زعم بأن من سمى ابن تيميه * شيخ الاسلام * كافر ، تأليف ابن ناصر الدين دمشقى ، بتحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، نشر المكتب الإسلامى بيروت - دمشق .
- ٧٢ - الرد على الإسلام وخطرها على العالم الإسلامى تأليف عبد الله أحمد قادرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٧٣ - الروح تأليف ابن قيم الجوزية ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، طبع سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م .

(س)

- ٧٤ - سلم الوصول مع شرحه معارج القبول للشيخ حافظ بن أحمد الحكى نشر الرئاسة العامة لإدارات والبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض
- ٧٥ - السنة للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل بتحقيق أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(ش)

- ٧٦ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة تأليف الإمام أبى القاسم هبة الله بن الحسن الطبرى اللالكائى ، بتحقيق الدكتور أحمد سعد حسدان نشر دار طيبة - الرياض .
- ٧٧ - شرح جوهرة التوحيد (تحفة المرید) للشيخ إبراهيم بن محمد البيجورى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- ٧٨ - شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفى تحقيق جماعة من العلماء
وتخريج أحاديثها للألبانى الطبعة الرابعة سنة ١٣٩١ هـ بيروت ،
نشر : المكتب الإسلامى .
- ٧٩ - شرح كتاب الفقه الأكبر للملا على القارى الحنفى ، الطبعة الأولى سنة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م بيروت - لبنان ، نشر دار الكتب العلمية بيروت -
لبنان .
- ٨٠ - شرح الملا على رسالة البدر الرشيد (ضمن شرح الفقه الأكبر من ص ٢٤٥
إلى نهاية الكتاب المتقدم ذكره قبل هذا) .
- ٨١ - الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة تأليف عبید الله محمد ابن بطنة
المنكبى بتحقيق رضا بن نعيان معطى ، طبع سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ،
نشر المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- ٨٢ - الشريعة للإمام أبى بكر محمد بن الحسين الأجرى بتحقيق محمد حامد الفقى ،
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت
لبنان .
- ٨٣ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضى أبى الفضل عياض اليحصبى طبع سنة
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م بيروت - لبنان ، نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان

(ص)

- ٨٤ - الصارم السلولى على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ابن تيمية ، بتحقيق وتعليق
محمد محى الدين عبد الحميد ، طبع فى بيروت - لبنان سنة ١٣٩٨ هـ -
١٩٧٨ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٨٥ - الصغدية لابن تيمية بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، طبع ونشر شركة
مطابع حنيفة - الرياض سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٨٦ - الصواعق المحرقة فى الرد على أهل البدع والزندقة لأحمد بن حجر الهيتمى
المكى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م بيروت - لبنان ، نشر
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(ط)

- ٨٧ - لطريق الهجرتين وباب السعادتين للإمام ابن القيم ، الطبعة الأولى سنة
١٤٤٢ هـ - ١٩٨٢ م بيروت - لبنان ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان

(ظ)

- ٨٨ - ظاهرة خطيرة في رفض السنة النبوية في المجتمع الإسلامي تأليف صالح أحمد رضا ، طبع سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م ، نشر مكتبة الخزالي دمشق ، ومؤسسة مناهل العرفان بيروت .

(ع)

- ٨٩ - العقائد الإسلامية للسيد سابق ، نشر دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .
- ٩٠ - العقيدة الإسلامية وأسسها لعبد الرحمن حسن - شبكة الميداني الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشر دار القلم دمشق - بيروت .
- ٩١ - العقيدة الطحاوية للإمام الطحاوي ومعها شرح ابن أبي العز الطبع سنة الرابعة ، نشر المكتب الإسلامي .
- ٩٢ - عقيدة المؤمن تأليف أبي بكر الجزائري ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مطبعة النهضة الجديدة ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٩٣ - عقيدة المسلم لمحمد الخزالي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر دار القلم دمشق - بيروت .

(غ)

- ٩٤ - غاية الأمان في الرد على النبهاني تأليف محمود شكرى الألوسى طبع فى مطابع نجد التجارية - بالرياض - بدون تاريخ .

(ف)

- ٩٥ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بتخريج وتحقيق عبد القادر الأرناؤوط - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشر مكتبة دار البيناليان .
- ٩٦ - الفتن والملاحم (النهاية) للحافظ ابن كثير ، بتصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري ، نشر المكتبة القيمة .
- ٩٧ - الفتوى الحموية الكبرى تأليف شيخ الإسلام ابن تيمينه ، الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨ هـ المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة .

- ٩٨ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية مراجعة وفهرسة
أحمد حمدى إمام ، مطبعة المدنى - المؤسسة السعودية بمصر .
- ٩٩ - الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي بتحقيق وتفصيل محمد
محيى الدين عبد الحميد ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ١٠٠ - الفصل فى الطل والأهوا والنحل تأليف أبى محمد بن حزم وتحقيق الدكتور
محمد إبراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عميرة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ
١٩٨٢ م ، نشر شركة مكتبات عكاظ .
- ١٠١ - فصل ملحق بشرح الفقه الأكبر (طبع بعد الشرح من ص ١٦٩ إلى ص ٢٤٥)
انظر المرجع رقم (٧٦) .
- ١٠٢ - فصوص الحكم لمحيى الدين ابن عربى وطلبه شرح عبد الرزاق القاشانى ،
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، نشر شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابى الحلبي وأولاده - مصر .
- ١٠٣ - فضائح الباطنية لأبى حامد الغزالي حققه وقدم له عبد الرحمن بدوى ،
نشر مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ١٠٤ - الفقه الأكبر ٣ فى أطلى صحائف شرحه للملا المتقدم ذكره فى حرف الشين
رقم (٧٦) .
- ١٠٥ - الفكر الصوفى فى غو الكتاب والسنة بقلم عبد الرحمن عبد الخالق الطبعة
الثانية ، نشر مكتبة ابن تيمية - الكويت .
- ١٠٦ - قاعدة جليله فى التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية ، الطبعة الثالثة
سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشر المكتب الإسلامى - بيروت - دمشق .
- ١٠٧ - قسرم الإيمان وحساب للملاحدة والوجوديين بقلم كمال أحمد عون ،
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر دار العلوم للطباعة
والنشر - الرياض .
- (ك)
- * ١٠٨ - الكفر الذى يعذر صاحبه بالجهل وحكم من يكفر غيره من المسلمين تأليف
عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين ، مطبعة التقدم - القاهرة ، ونشر
مكتبة السلام العالمية .

١٠٩ ✖ - الكفر والمكفرات لأحمد عز الدين البيانوني ، طبع في مطبعة أمية - حلب
سنة ١٢٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، نشر مكتبة الهدى - حلب .

١١٠ ✖ - الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة تأليف الشيخ عبد الله بن الشيخ
محمد بن عبد الوهاب ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - نشر المطبعة
السلفية ومكتبتها - القاهرة .

(ل)

١١١ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة
الفرقة المرضية تأليف الشيخ محمد بن أحمد السفاريني ، نشر المكتب الإسلامي
بيروت - لبنان ، ومكتبة أسامة بالرياض .

١١٢ - (اللؤلؤ) كتاب في نشأة العقيدة الإلهية بقلم عباس محمود العقاد ، الطبعة
الثامنة ، نشر دار المعارف - القاهرة .

(م)

١١٣ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين للإمام ابن القيم
بتحقيق محمد حامد الفقى ، نشر دار الفكر .

١١٤ - مختصر التحفة الإثني عشرية تأليف شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوى ،
واختصار السيد محمود شكرى الألوسى ، وتحقيق محب الدين الخطيب
طبع في المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ .

١١٥ - مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية المعطلة تأليف الإمام ابن قيم الجوزية
اختصره الشيخ محمد بن الموصلى ، نشر مكتبة الرياض الحديثة .

١١٦ - مصرع التصوف (تنبيه الغبى إلى تكفير ابن عربى) تأليف العلامة برهان
الدين البقاعى ، بتحقيق وتعليق عبد الرحمن الوكيل ، طبع في مطبعة
السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

١١٧ - معارج القبول بشرح^{سلم} الوصول إلى ظم الأصول فى التوحيد تأليف الشيخ
حافظ بن أحمد الحكيم ، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية
والافتاء والدعوة والإرشاد - بالمملكة العربية السعودية .

- ١١٨ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، بتصحيح هلموت ريمر ، الطبعة الثالثة ، نشر دار النشر فرا نزشتايز بئيسبادن ، طبع سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١١٩ - الملل والنحل تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني بتحقيق محمد سيد كيلاني ، طبع بالأوفست على الطبعة الثانية المؤرخة سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ١٢٠ - للمنهاج في شعب الإيمان تأليف أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي بتحقيق حلمي محمد فودة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م نشر دار الفكر .
- ١٢١ - منهاج أهل الحق والإتباع في مخالفة أهل الجهل والإبتداع تأليف الشيخ سليمان بن سحمان ، طبع في مطبعة التقدم - القاهرة سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، نشر دار مروان للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة .
- ١٢٢ - موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها تأليف أبو لبابه حسين ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشر دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض .

(ن)

- ١٢٣ - النبوة والأنبياء بقلم محمد علي الصابوني ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، نشر مكتبة الغزالي .
- ١٢٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار تأليف الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني كتب عليه (الطبعة الأخيرة) ، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .

(و)

- ١٢٥ - وجوب العمل بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وكفر من أنكرها ، تأليف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، طبع شركة الطباعة العربية السعودية العمارة - الرياض سنة ١٤٠٠ هـ ، ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

كتب الفقه والأصول

(أ)

- ١٢٦ - أحكام الأحكام شرح عدة الأحكام تأليف تقي الدين بن دقيق العيد
الطبعة الأولى مطبعة دار الشعب ، الناشر مكتبة هالم الفكر - القاهرة
- ١٢٧ - الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي
بتصحيح وتعليق محمد حامد الفقى ، الناشر دار الكتب العلمية •
بيروت - لبنان
- ١٢٨ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية تأليف أبي الحسن علي بن محمد
بن حبيب البصرى البغدادي العاوري ، الطبعة الأولى ، الناشر :
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان •
- ١٢٩ - الإحكام فى أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسى بتحقيق
وتقديم وتصحيح محمد أحمد عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، الناشر :
مكتبة عاطف بجورا إدارة الأزهر •
- ١٣٠ - الإفصاح عن معانى الصحاح لأبي المظفر بن هبيرة ، طبع ونشر المؤسسة
السعيدية بالرياض •
- ١٣١ - الإقناع مع شرحه كشف القناع تأليف موسى بن أحمد بن سالم المقدسى الحجاوى
وشرح منصور البهوتى ، بتعليق الشيخ هلال مصيلحى مصطفى ، نشر
عالم الكتب بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م •
- ١٣٢ - الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد تأليف
علاء الدين أبي الحسن على بن سليمان المرادوى ، بتصحيح وتحقيق
محمد حامد الفقى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ،
طبع ونشر مطبعة السنة المحمدية - القاهرة •

(ب)

- ١٣٣ - بداية المبتدى (ضمن شرح الهداية) تأليف برهان الدين أبي الحسن
على بن أبي بكر المرفيئانى ، كتب عليه الطبعة الأخيرة ، الناشر ،
المكتبة الإسلامية •

- ١٣٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، تحقيق وتصحيح محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل ، مطبعة الفجالة الجديدة ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة
- ١٣٥ - البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني عبد الملك بن عبد الله بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ ،
نشر : دار الأنصار بالقاهرة .

(ت)

- ١٣٦ - التشريع الجنائي تأليف عبد القادر عوده ، نشر دار التراث العربي ،
الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م - القاهرة .

(ح)

- ١٣٧ - هاشية إغاثة الطالبين للسيد البكري على حل ألفاظ فتح المعين بشرح
قرة العين ، الطبعة الثانية سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م ، مطبعة مصطفى
البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(ر)

- ١٣٨ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة تأليف محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني
الشافعي ، مطابع قطر الوطني ، الدوحة - قطر سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
عنى بطبوعه خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري .
- ١٣٩ - الروض المربع شرح زاد المستتقع تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي
ومعه حاشية العنقري ، نشر مكتبة الرياض الحديثة طبع سنة ١٣٩٠ هـ -
١٩٧٠ م ، مطبعة السعادة .
- ١٤٠ - روضة الطالبين وهدية المفتين للإمام النووي ، طبع بإشراف زهير الشاويش
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشر المكتبة الإسلامية
بيروت - دمشق .
- ١٤١ - الروضة الندية شرح الدرر البهية لصديق بن حسن بن علي الحسيني
القنوجي البخاري ، نشر دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، طبع
سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(س)

١٤٢ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني بتحقيق محمود إبراهيم زايد ، الطبعة الأولى الكاملة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م بيروت - لبنان ، نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(ك)

١٤٣ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار تأليف تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحميني ، الطبعة الثانية ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان

(م)

- ١٤٤ - المحلى تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم طبع دار الإتحاد العربي للطباعة ، ونشر مكتبة الجمهورية العربية سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٤٥ - المغنى لابن قدامة تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة نشر مكتبة الرياض الحديثة - بالرياض .
- ١٤٦ - مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الشرييني الخطيب ، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان .
- ١٤٧ - المقنح تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدلسي مع الحاشية المنسوبة لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، نشر مكتبة الرياض الحديثة - طبع سنة ١٤٠٠ هـ - ١٦٨٠ م .
- ١٤٨ - المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي " (ضمن شرحه مغنى المحتاج) المتقدم ذكره قريبا رقم ١٤٦

~~~~~

كتب التاريخ والتراجم

~~~~~

(أ)

١٤٩ - أبجد العلوم ألفه صديق حسن القنوجي ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

- ١٥٠٠ - أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيج ، الناشر : عالم الكتب بيروت .
- ١٥١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن طلسي بن محمد الجزري (محقق) الناشر : دار الفكر .
- ١٥٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (نعمن كتاب الإصابة) " افظر المصدر القادم " .
- ١٥٣ - الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، المعروف بأبن حجر ، ومع كتاب الاستيعاب المتقدم ، وكلاهما بتحقيق الدكتور محمد الزيني ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٥٤ - الأعلام (قاموس تراجم) لخير الدين الزركلي ، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٤ م ، نشر دار العلم للملايين بيروت - لبنان .
- ١٥٥ - أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع تأليف خليل مردم بك ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧ م ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٥٦ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، بتحقيق علي محمد البجاوي ، مصور عن طبعة دار الكتب الناشر : دار إحياء التراث العربي .

(ب)

- ١٥٧ - البداية والنهاية تأليف الحافظ ابن كثير ، الأجزاء من الأول إلى السادس تحقيق ومراجعة محمد عبد العزيز النجار ، نشر مكتبة الفلاح بالرياض ، مطبعة الفجالة الجديدة .
- والجزء السابع نفس المحقق ، الناشر مؤسسة دار العربي بالرياض مطبعة السعادة .
- والأجزاء من الثامن إلى الثاني عشر نفس المحقق ، الناشر مكتبة الأصمعي بالرياض مطبعة السعادة .
- والجزءين الثالث عشر والرابع عشر مطبعة المتوسط بيروت - لبنان .
- ١٥٨ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع تأليف محمد بن طلسي الشوكاني الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ ، مطبعة السعادة ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان .

(ت)

- ١٥٩ - تاج التراجم فى طبقات الحنفية للشيخ بن قطلوبغا ، الطبعة الثانية
مطبعة ايجوكيشنل - كراتشى - باكستان .
- ١٦٠ - تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى ، نشر
الكتاب العربى بيروت - لبنان .
- ١٦١ - تاريخ خليفة بن خياط تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمرى ، الطبعة الثانية
سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، نشر دار القلم ، ومؤسسة الرسالة دمشق
بيروت .
- ١٦٢ - تاريخ الطبرى (تاريخ الأمم والملوك) لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى
تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، نشر دار سويدان بيروت - لبنان .
- ١٦٣ - تاريخ فلاسفة الإسلام فى المشرق والمغرب ، تأليف محمد لطفى جمعه
نشر المكتبة العلمية .
- ١٦٤ - تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبى ، نشر دار
إحياء التراث العربى ، بيروت - لبنان .
- ١٦٥ - تهذيب الأسماء واللغات للحافظ محى الدين بن شرف النووى ، نشر
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ١٦٦ - تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن طى بن حجر العسقلانى ، الطبعة
الأولى ، دائرة المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ .

(ج)

- ١٦٧ - جلاء العهنين فى محاكمة الأحمد بن تأليف السيد نعمان خير الدين
الشهير بابن الألوسى ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ١٦٨ - الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى ، الطبعة الأولى مطبعة دائرة
المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند سنة ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م
نشر دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

(ح)

- ١٦٩ - حلية الأولياء للحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى ، نشر دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

- ١٧٠ - الخطط المقرزية (المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار) تأليف
أبي العباس أحمد بن علي المقرزي ، الناشر : دار صادر - بيروت .
- ١٧١ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحبي نشر دار صادر
بيروت .

- ١٧٢ - الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب لابن فرجون المالكي ، بتحقيق
وتعليق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور ، نشر دار التراث للطبع والنشر
القاهرة .

- ١٧٣ - سير أعلام النبلاء تصنيف محمد بن أحمد الذهبي الطبعة الأولى من سنة
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م إلى سنة ١٤٤٥ هـ - ١٩٨٥ م ، الناشر مؤسسة
الرسالة - بيروت .
- ١٧٤ - السيرة النبوية لابن هشام بتحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ،
عبد الحفيظ شلبي ، الطبعة الثانية بدون تاريخ .

- ١٧٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن العماد
الحنبلى الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشر دار المسيرة
بيروت .

- ١٧٦ - صفة الصفوة للإمام أبي الفرج ابن الجوزى ، بتحقيق وتخريج محمود فاخورى
ومحمد رواس قلعة جي ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ،
نشر دار المعرفة .

- ١٧٧ - الطبقات لخليفة بن خياط شباب العصفري بتحقيق أكرم نبياء العمري ،
الطبعة الأولى ، مطبعة العاني - بغداد سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

١٧٨ - طبقات المفسرين تصنيف محمد بن علي بن أحمد الداوودي ، الطهينة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

(ع)

١٧٩ - العبر في خبر من غير للحافظ الذهبي ، حققه ونسبته أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٦٨٥ م ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

١٨٠ - علماء نجد خلال ستة قرون تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ ، نشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة - مكة المكرمة .

١٨١ - عنوان المجد في تاريخ نجد تأليف عثمان بن بشر النجدي الحنبلي ، نشر مكتبة الرياض الحديثة - بالرياض .

(ف)

١٨٢ - الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم ، وتحقيق رضا بُجُدد بن علي بن زين العابدين .

١٨٣ - فوات الوفيات والذيل عليها تأليف محمد بن شاکر الكتبي ، وتحقيق الدكتور إحسان عباس ، طبع ونشر دار صادر - بيروت سنة ١٩٧٣ م .

(ك)

١٨٤ - الكامل في التاريخ تأليف محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير طبع سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشر دار صادر - بيروت .

(م)

١٨٥ - معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية تأليف عمر رضا كحالة طبع سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، نشر دار إحياء التراث العربى - بيروت .

١٨٦ - الموسوعة الحركية ٥ تراجم إسلامية من القرن الرابع عشر الهجرى إعداد وجمع وتحقيق مؤسسة البحوث والمشاريع الإسلامية بأشراف فتحى يكن ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر دار البشير - عمان .

- ١٨٧ - نظم العقيان في أعيان الأعيان تأليف الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي
حرره الدكتور فيليب حتى سنة ١٩٢٧ م ، طبع في المطبعة السورية الأمريكية
نيويورك ، نشر المكتبة العلمية بيروت - لبنان .

- ١٨٨ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي
بكر بن خلكان ، بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، نشر دار صادر - بيروت .



الكتب الجامعة والمختلفة الفنون

- ١٨٩ - الإسلام عقيدة وشريعة لمحمود شلتوت ، الطبعة الثانية عشرة الناشر :
دار الشروق .
- ١٩٠ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان تأليف ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد
حامد الفتى ، مكتبة السنة المحمدية .

- ١٩١ - الباعث على إنكار البدع والحوادث ألفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن ابن
إسماعيل المعروف بأبي شامة ، تعليق عثمان أحمد عنبر ، الطبعة الأولى
سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، نشر دار الهدى ، مطبعة السعادة .
- ١٩٢ - بدائع الفوائد تأليف ابن قيم الجوزية ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت
لبنان .
- ١٩٣ - البدع والنهي عنها تأليف محمد بن وناح القرطبي بتحقيق محمد أحمد
دهمان الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، نشر دار البصائر - دمشق

- ١٩٤ - جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر بتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، نشر المكتبة السلفية بالمدینة
المنورة .

- ١٩٥ - جامع العلوم والحكم فى شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم تأليف عبد الرحمن بن شهاب الدين المعروف بابن رجب الحنبلى ، طبع بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٩٦ - الدرر السنية فى الأجوبة النجدية جمع عبد الرحمن بن قاسم العاصمى الأجزاء الأولى والثانى والثالث والرابع الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م ، نشر دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان والخامس والسادس الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م من مطبوعات دار الافتاء .
- والجزء التاسع والحادى عشر طبع فى مطابع شركة المدينة للطباعة والنشر سنة ١٣٨٨ هـ ، طبع على نفقة دار الافتاء .
- والجزء العاشر طبع فى مؤسسة النور للطباعة ، مطبوعات دار الافتاء والجزء الثانى عشر طبع مؤسسة النور للطباعة - الرياض - نشر دار الافتاء - الطبعة الأولى .

(ر)

- ١٩٧ - الرسائل السلفية فى إحياء سنة خير البرية للإمام محمد بن على الشوكانى طبع سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٤٠ م ، نشر دار الكتب العلمية .

(ز)

- ١٩٨ - زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن قيم الجوزية ، بتحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، الطبعة السابعة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م ، نشر مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية .

(ص)

- ١٩٩ - الصلاة وحكم تاركها للإمام ابن القيم ، الطبعة الخامسة سنة ١٣٩٩هـ ، نشر رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية .

(ف)

- ٢٠٠ - الفتاوى السعودية تأليف الشيخ عبد الرحمن الناصر السعدى الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م ، نشر مكتبة المعارف - الرياض .

- ٢٠١ - فتاوى ومساائل ابن الصلاح بتحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى ،
الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان
٢٠٢ - الفوائد تأليف ابن قيم الجوزية ، مطبعة الشباب الحر ومكتبتها نشر :
المكتبة القيمة •

(م)

- ٢٠٣ - مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب أعضاها وصححها مجموعة
من العلماء الذين شاركوا فى مؤتمر أسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب ،
فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ثم قامت بطابعتها •
٢٠٤ - مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات تأليف الحافظ أبى
محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، ومعها نقد مراتب الإجماع لابن
تيمية ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان •
٢٠٥ - مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، نشر
مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده - بميدان الأزهر •
٢٠٦ - مجموعة الرسائل المنيرية ويشتمل على مجموعة رسائل لمجموعة من العلماء ،
الناشر محمد أمين دمج - بيروت سنة ١٩٧٠ م •
٢٠٧ - مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ويحتوى على مجموعة من رسائل علماء
الدعوة السلفية بنجد - الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ - مطبعة المنار ،
طبع بأمر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود •
٢٠٨ - مجموعة رسائل ابن عابدين تأليف السيد محمد أمين أفندى الشهير بابن
عابدين ، نشر عظم الكتب •
٢٠٩ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن
محمد بن قاسم وابنه محمد ، تمسوير عن الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ



كتب اللغة والأدب

م م م م م م

(ت)

- ٢١٠ - التعريفات للشريف على بن محمد الجرجاني ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م ، بيروت - لبنان ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(د)

- ٢١١ - ديوان جرير مع شرحه لمهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الأولى سنة
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(ش)

- ٢١٢ - الشعر والشعراء تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الطبعة الأولى
نشر عالم الكتب - بيروت .

(ق)

- ٢١٣ - القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي طبع
المؤسسة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان (دار الجيل) نشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

(ل)

- ٢١٤ - لسان العرب لمحمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري ، نشر دار صادر
بيروت .
٢١٥ - مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي بترتيب محمود خاطر
بك ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ، تاريخ
النشر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ٢١٦ - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني بتحقيق وضبط محمد بيد
كيلاني ، كتب عليه (الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م) ، طبع
ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(ن)

- ٢١٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد
الجزري - ابن الأثير ، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي
نشر المكتبة الإسلامية .

الكتب المخطوطة

- ٢١٨ - كتاب أفاظ الكفر تأليف الشيخ الإمام محمد بن إسماعيل بن محمد المعروف
ببدر الرشيد ، وقد قدمنا ذكر مواضعه من المكتبات فى التمهيد ص ٤٠
٢١٩ - شرح أفاظ الكفر للملا على القارى ، وقد . بقى ذكر مواضعه من المكتبات
ص ٤١ .

الكتب الأجنبية

- ٢٢٠ - الكتاب المقدس (أى عند اليهود والنصارى) ويحتوى على كتب العهد
القديم والعهد الجديد ، وهو مترجم من اللغات الأصلية ، طبع دار
الكتاب المقدس - القاهرة .

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|---------|-------------------------------------|
| م ١ | المقدمة |
| م ٢ | سبب اختيار الموضوع |
| ٤٥٢ | منهجى فى إعداد الرسالة |
| ٩ - ٤ | خطة البحث |
| ١٠ - ٩ | كلمة شكر وتقدير |
| ١ | التمهيد |
| ٩ - ١ | معنى الإيمان والتوحيد والفرق بينهما |
| ١ | تعريف الإيمان لغة |
| ٢ | معنى الإيمان شرعا |
| ٣ | معنى التوحيد لغة |
| ٥ - ٣ | معنى التوحيد شرعا |
| ٩ - ٥ | الفرق بين الإيمان والتوحيد |
| ١٨ - ١٠ | نواقض الإيمان والتوحيد |
| ١٢ - ١٠ | نواقض الإيمان |
| ١٨ - ١٣ | نواقض التوحيد أو الإسلام |
| ٣٣ - ١٩ | معنى الكفر والشرك وأنواعهما |
| ٢١ - ١٩ | معنى الكفر فى اللغة |
| ٢٤ - ٢٢ | معنى الكفر فى الشرع |
| ٢٥ | أركان الكفر |
| ٢٨ - ٢٦ | أنواع الكفر |
| ٢٩ - ٢٨ | معنى الشرك لغة |
| ٣٢ - ٢٩ | معنى الشرك شرعا |
| ٣٣ - ٣٢ | أقسام الشرك |

| الصفحة | |
|---------|---|
| ٣٩ - ٣٤ | أهمية هذا الموضوع |
| ٥٢ - ٤٠ | نصيب هذا الموضوع من التأليف والدراسة |
| ٤٣ - ٤٠ | بعض الكتب المخطوطة في هذا الموضوع |
| ٤٧ - ٤٤ | بعض الكتب المطبوعة في هذا الموضوع |
| ٤٨ - ٤٧ | بعض المؤلفات الحديثة في هذا الموضوع |
| ٥١ - ٤٩ | بعض المؤلفات القديمة التي لم أطلع عليها |
| ٥٢ | بعض المؤلفات الحديثة التي لم أطلع عليها |
| ٥٣ | الباب الأول : مدلول التكفير والمكفرات |
| ٥٣ | الفصل الأول : تعريف التكفير ونشأته |
| ٦٤ - ٥٤ | المبحث الأول : تعريف التكفير |
| ٥٦ - ٥٤ | معنى التكفير في اللغة |
| ٥٦ | معنى التكفير شرعاً |
| ٦٣ - ٦٠ | الفرق بين الحكم بالتكفير والحكم بالإرتداد |
| ٦٣ | شبهة تنفى أن يجتمع في الإنسان كفر وإيمان |
| ٦٤ | تلخيص لرد شيخ الإسلام على هذه الشبهة |
| ٧٦ - ٦٥ | المبحث الثاني : نشأة التكفير |
| ٦٦ - ٦٥ | نشأة التكفير من حيث الحكم على من كفر |
| ٦٨ - ٦٧ | نشأة التكفير من حيث التكفير بالذنوب |
| ٧٥ - ٦٨ | أقسام الفرق التي ظهرت تكفر المبلين بالذنوب |
| ٧٦ - ٧٥ | منهج أهل السنة في الجماعة في التكفير |
| ٧٧ | الفصل الثاني : أنواع التكفير |
| ٨٦ - ٧٨ | المبحث الأول : أنواع التكفير |
| ٨٢ - ٧٨ | ذكر أنواع التكفير وأقوال العلماء في ذلك |
| ٨٣ - ٨٢ | خلاصة ما توصلت إليه في أنواع التكفير |
| ٨٤ - ٨٣ | سبب الخلاف الواقع بين بعض العلماء في عد بعض |
| ٨٦ - ٨٤ | الأمر من الكفر وعدم عدها منه . |

| الصفحة | |
|-----------|--|
| ٨٧ - ٢٤٦ | المبحث الثاني : التكفير الدائى (بصفة خاصة) |
| ٨٧ - ٩٤ | النصوص الدالة على الكفر العملى من القرآن |
| ٩٤ - ١٠١ | النصوص الدالة على الكفر العملى من السنة |
| ١٠٢ | الفصل الثالث : تعريف المكفرات وتداخل معانيها |
| ١٠٩ - ١٠٣ | المبحث الأول : تعريف المكفرات وأنواعها |
| ١٠٩ - ١٠٣ | معنى المكفرات صـ |
| ١٠٤ - ١٠٣ | معنى المكفرات الاعتقادية وغير الاعتقادية والتفصيل فى ذلك |
| ١٠٥ | إطلاق المكفرات الاعتقادية |
| ١٠٦ | إطلاق المكفرات القولية |
| ١٠٨ - ١٠٧ | إطلاق المكفرات العملية |
| ١٠٩ - ١٠٨ | أمران توصلت إليهما من هذا المبحث |
| ١١٨ - ١١٠ | المبحث الثاني : تداخل أنواع المكفرات وتحديد كل منها |
| | الأصل فى المكفرات الاعتقادية والدائى ، وتمييز الحكم بها |
| ١١٠ | بحسب الشروط والموانع |
| | السبب فى اختلاف العلماء فى تسمية بعض الأعمال كفرا |
| ١١٢ - ١١١ | اعتقاديا وتسمية بعضهم لها كفرا عمليا |
| | تفصيل هذا التداخل من كلام الشيخ عبد اللطيف |
| ١١٤ - ١١٢ | بن عبد الرحمن |
| ١١٨ - ١١٤ | إيضاح وصول العمل أو القول إلى درجة الكفر الاعتقادى |
| ١١٨ | أمران توصلت إليهما من خلال هذا المبحث |
| ١١٩ | الباب الثانى : ضوابط التكفير |
| ١١٩ | الفصل الأول : خفاوة التكفير وشروطه وموانعه |
| ١٢٣ - ١٢٠ | المبحث الأول : خطورة التكفير |
| ١٢٨ - ١٢٠ | النصوص الدالة على التحذير من الحكم بالكفر وفهم السلف لها |
| ١٢٨ | أسباب خطورة الحكم بالتكفير |

الصفحة

- ١٣١-١٢٩ منهج السلف في الحكم بالتكفير
- ١٣٣-١٣١ أمثلة لكيفية الحكم بالتكفير عند السلف
- ١٥٢-١٣٤ المبحث الثاني : شروط التكفير وموانعه
- ١٣٥-١٣٤ الحكم بالكفر للاعتقادى مربيعة إلى الله ورسوله ﷺ وأما ما يحكم به الناس فبنا^١ على ما ظهر من الأعمال والأقوال
- ١٣٧-١٣٥ زوال شيء من أعمال الإسلام كالصلاة والحج والزكاة ﷺ في الإنسان هو محل الخلاف بين العلماء^٢ في الحكم بالكفر على فاعله أم لا
- ١٣٧ قاعدتان للحكم بالتكفير وذم من خالفهما
- ١٣٨ بلوغ الحجة من الأمور المهمة للحكم بالتكفير
- ١٤١-١٣٩ الفرق بين قيام الحجة وفهمها
- ١٤٣-١٤١ ذكر بعض الضوابط والحدود الخاطئة والرد على أصحابها
- ١٤٣ الحكم بالتكفير عند السلف يعني أحد أمرين
- ١٤٦-١٤٣ كيفية إطلاق الحكم بالكفر المخرج من الملة
- ١٤٦ شروط الحكم بالكفر الإعتقادي
- ١٤٧ موانع الحكم بالكفر الإعتقادي
- ١٥٢-١٤٨ كيفية إطلاق السلف للحكم بالكفر الأصغر
- ١٥٢ ضوابط الحكم بالكفر الأصغر
- ١٥٣ الفصل الثاني : التكفير عند السلف
- ١٧٢-١٥٤ المبحث الأول : السلف لا يكفرون بكل الذنوب
- ١٥٥-١٥٤ أصول الفرق المكفرة بالذنوب
- ١٥٥ الناس في باب التكفير على طرفين ووسط
- أدلة ما عليه السلف من عدم التكفير بالذنوب ﷺ
- ١٦٠-١٥٦ الكتاب وكلام العلماء^٣ فيها
- ١٦٤-١٦٠ الأدلة على ذلك من السنة وكلام العلماء^٤ في ذلك

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|--|
| ١٦٥ - ١٦٤ | هل مصير أهل الكبائر التائبين عنها كمصير المصيرين عليها |
| ١٦٦ - ١٦٥ | هل الحدود كفارات للذنوب |
| ١٦٨ - ١٦٧ | أقوال العلماء في عدم التكفير بالذنوب |
| ١٧١ - ١٦٩ | عدم التكفير بالذنوب مقيد بما لم يكن هذا الذنب |
| ١٧٢ | كفرا ، وكلام العلماء في ذلك |
| ١٧٢ | المقصود بأهل القبلة عند أهل السنة ✓ |
| ١٨٨ - ١٧٣ | المبحث الثاني : السلف يكفرون من ثبت كفره |
| ١٧٦ - ١٧٤ | النصوص الدالة على مباحة الكفار والبرائة منهم دليل على تكفير من أظهر الكفر |
| ١٧٨ - ١٧٧ | نصوص العلماء الدالة على أن منهج السلف الحكم بالكفر على من كفر ✕ وتكفير من لا يكفر الكافر |
| ١٧٩ - ١٧٨ | الرد على من نقل عن الإمام أحمد أنه لا يكفر من لم يكفر الكافر |
| ١٨٢ - ١٨٠ | نسلب اهتنام السلف بتكفير الكافر من القواعد والأصول التي يحكم على أساسها بالكفر على من تحققت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه ✓ |
| ١٨٣ - ١٨٢ | أمر تجدر الإشارة إليه في الحكم بالكفر من الخلق |
| ١٨٤ - ١٨٣ | هل يحكم الناس بالنار على أحد |
| ١٨٧ - ١٨٤ | صفات من ورد الحكم عليهم بالنار |
| ١٨٨ - ١٨٧ | حكم من شك في كفر الكافر |
| ١٨٩ | الباب الثالث : عقوبة التكفير |
| ٢٠١ - ١٨٩ | الفصل الأول : حرمة إدم وحمله |
| ٢٠١ - ١٩٠ | المبحث الأول : الإسلام سبب لعصمة الدم |
| ١٩٠ | الأدلة على عصمة دم المسلم على نوعين |
| ١٩٦ - ١٩٠ | الروايات الدالة على النوع الأول وكلام العلماء في ذلك |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| ٢٠٠ - ١٩٧ | الروايات الدالة على النوع الثاني وكلام العلماء فيها |
| ٢٠١ | الحصمة مرحلتان |
| ٢١٤ - ٢٠٢ | المبحث الثاني : الكفر سبب لحل الدم |
| ٢٠٩ - ٢٠٢ | نصوص الكتاب الدالة على أن الكفر سبب لحل دم صاحبه |
| ٢١٣ - ٢٠٩ | نصوص السنة الدالة على أن الكفر سبب لحل دم صاحبه |
| ٢١٤ - ٢١٣ | فعل السلف الدال على ذلك |
| ٢١٥ | الفصل الثاني : كيفية عقوبة من كفر |
| | المبحث الأول : الحوادث التي نفذ فيها حد القتل |
| ٢٢٨ - ٢١٦ | على من كفر |
| ٢١٦ | الحوادث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم |
| ٢١٩ - ٢١٧ | الحوادث في عهد الخلفاء الراشدين |
| ٢٢١ - ٢١٩ | بعض ما نقل من أقوال العلماء في ذلك |
| ٢٢٨ - ٢٢٢ | المبحث الثاني : ثبوت العقوبة بالإحراق بالنار |
| ٢٢٣ - ٢٢٢ | الروايات الواردة في المنع من التحريق |
| ٢٢٥ - ٢٢٣ | الروايات الدالة على جواز التحريق |
| ٢٢٧ - ٢٢٦ | النظر في تلك الروايات |
| ٢٢٨ - ٢٢٧ | موقف السلف من تلك الروايات، واختيارهم |
| ٢٣٥ - ٢٢٩ | المبحث الثالث : عقوبة المرأة إذا كفرت |
| ٢٣٢ - ٢٢٩ | الأدلة على قتل المرأة بالإرتداد |
| ٢٣٤ - ٢٣٣ | الأدلة على عدم القتل بالإرتداد |
| ٢٣٥ - ٢٣٤ | نقل العلماء الخلاف في هذه المسألة |
| ٢٣٦ | الباب الرابع : المكفرات الإعتقادية |
| ٢٣٧ | الفصل الأول : الجحود لله تعالى |
| ٢٤٣ - ٢٣٧ | المبحث الأول : جحود الربوبية |

الصفحة

| | |
|-----------|---|
| | الأدلة العقلية على وجود الله وظهور ذلك فى مخلوقات |
| ٢٣٨ - ٢٣٧ | الله تعالى وما خلق الله لها |
| ٢٣٩ | الملحدون المعاصرون كالدهرية قديما |
| ٢٣٩ | القول بقدم العالم أو حدوث الصانع قول بإنكار الربوبية |
| | القول بوحدة الوجود ، أو الإتحاد مظهر من مظاهر |
| ٢٤٣ - ٢٤٠ | الكفر بالربوبية |
| ٢٥٢ - ٢٤٤ | المبحث الثانى : جحود الألوهية |
| ٢٤٤ | أنواع أهل الشرك |
| ٢٤٦ - ٢٤٥ | الشرك فى الألوهية هو الذى جاءت الرسل لمحاربه |
| ٢٤٧ - ٢٤٦ | كلام العلماء لإثبات ذلك |
| ٢٤٩ - ٢٤٧ | أسباب وقوع كثير من المسلمين فى الكفر بالألوهية |
| | الحكم على ما يفعله الناس عند قبور الصالحين وقول الشيخ |
| | محمد بن عبد الوهاب فى ذلك : وكذا حفيده سليمان بن |
| ٢٥٢ - ٢٤٩ | عبد الله |
| ٢٦٤ - ٢٥٣ | المبحث الثالث : جحود الأسماء والصفات |
| ٢٥٥ - ٢٥٣ | أقسام الكفار بأسماء الله تعالى |
| ٢٦٣ - ٢٥٦ | أصناف النفاة لصفات الله ممن يدعى الإسلام |
| ٢٦١ - ٢٥٩ | المقصود بقول " أمرها كما جاءت " عند السلف |
| ٢٦٢ - ٢٦١ | أقوال علماء السلف فى الحكم على أهل التفويض |
| ٢٦٤ | عذر الجاهل بإنكار الصفات |
| | نهى السلف عن التفكير فى الله والأمر بالتفكر فى خلق الله |
| ٢٦٤ | وذلك لئلا يفتقدوا من السنة وأقوال بعض السلف |
| ٢٧٦ - ٢٦٥ | المبحث الرابع : الكفر بقضاء الله وقدره |
| ٢٦٩ - ٢٦٦ | ذم الخوارج فى القدر وأقوال السلف فى ذلك |
| ٢٧٠ - ٢٦٩ | إطلاق القضاء والقدر على جانبين ، وحكم كل منهما |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| | أقسام الناس بحسب ضلالهم فى القدر ، وأحكامهم |
| ٢٧٣ - ٢٧١ | ونصوص العلماء فى ذلك |
| ٢٧٥ - ٢٧٣ | أدلة الكتاب والسنة على إثبات القدر لله |
| ٢٧٥ | أقوال السلف فى إثبات القدر لله |
| ٢٧٧ | الفصل الثانى : جحود الملائكة والكتب والرسل |
| ٢٩٣ - ٢٧٨ | المبحث الأول : الكفر بالملائكة |
| ٢٧٨ | العالم نوعان : عالم الغيب وعالم الشهادة |
| ٢٧٩ | نصوص الكتاب الدالة على ذلك |
| ٢٨٠ - ٢٧٩ | أدلة وجود الملائكة من الكتاب والسنة |
| ٢٨١ - ٢٨٠ | الأمم السابقة يؤمنون بوجود الملائكة |
| ٢٨٢ - ٢٨١ | الإيمان بالإيمان بالملائكة (الإجمالى والتفصيلى) وأدلتها |
| ٢٨٣ - ٢٨٢ | الحكم بالكفر على من أنكر وجود الملائكة |
| ٢٨٤ - ٢٨٣ | حكم من أقر بالملائكة وأنكر حقيقتهم |
| ٢٨٩ - ٢٨٥ | الإيمان بالوحي والأدلة عليه من الكتاب والسنة |
| ٢٨٩ | الحكم بالكفر على من أنكر الوحي |
| | الإيمان بالجن وحقيقتهم وأدلة ذلك من الكتاب والسنة |
| ٢٩٢ - ٢٨٩ | والمشاهدة ، واعتراف الكفار |
| ٢٩٣ | الحكم بالكفر على من أنكر الجن |
| ٣١٣ - ٢٩٤ | المبحث الثانى : الكفر بكتب الله |
| ٢٩٦ | الإيمان الإجمالى والتفصيلى بالكتب وأدلتها |
| ٢٩٧ - ٢٩٦ | الإيمان بالكتب لا يعنى اتباعها |
| ٢٩٩ - ٢٩٧ | أنواع الكفر بكتب الله |
| ٣٠٠ | المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم قسمان |
| | تنوع الكفر بالقرآن على حسب الإيمان به ، وأقوال |
| ٣٠٢ - ٣٠٠ | العلماء فى ذلك |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| ٣٠٣ | هل أنكر عبد الله بن مسعود أن تكون المعوذتان قرآنا |
| ٣٠٤ | حكم من أنكر أن تكون بسم الله من الفاتحة |
| ٣٠٨ - ٣٠٤ | الوحي الثاني السنة وأدلة كونها وحيا |
| ٣٠٧ - ٣٠٦ | السلف لا يفرقون في الإحتجاج بين الكتاب والسنة |
| ٣٠٨ | حفظ السنة |
| | إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ههنا حدث ظاهرة |
| ٣٠٩ | إنكار السنة |
| ٣١٢ - ٣١٠ | حكم من أنكر السنة وكلام العلماء فيه |
| ٣١٣ - ٣١٢ | قيود من أنكر خيرا من أخبار السنة |
| ٣٢٩ - ٣١٤ | المبحث الثالث : الكفر برسول الله |
| ٣١٥ - ٣١٤ | الإيمان الإجمالى والتفصيلى بالرسول |
| ٣١٨ - ٣١٦ | الكفار برسول الله أنواع |
| ٣١٩ | الحكم بالكفر على من أنكر نبوة الأنبياء |
| ٣٢٠ | الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم يزداد تغلظا |
| ٣٢٢ - ٣٢١ | المكذوبون المخالفون لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم |
| ٣٢٤ - ٣٢٣ | أدلة عموم رسالة محمد صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسنة |
| ٣٢٦ - ٣٢٥ | الحكم بالكفر على من أنكر عموم الرسالة ، وكلام العلماء في ذلك |
| | عموم الرسالة له جانبان عموم للجن * بيان عموم بالنسبة للناس كافة |
| ٣٢٦ | |
| ٣٢٧ | المنكرون لختم النبوة قسما |
| ٣٢٨ | الأدلة على ختم النبوة من الكتاب والسنة |
| | الحكم بالكفر على من ادعى النبوة أو صدق مدعيها |
| ٣٢٩ | وأقوال العلماء في ذلك |
| ٣٣٠ | الفصل الثالث : جحود اليوم الآخر |
| ٣٤١ - ٣٣٢ | المبحث الأول / : جحود الحياة البرزخية |
| | الأدلة على ثبوت الحياة البرزخية من الكتاب |
| ٣٣٨ - ٣٣٢ | والسنة وكلام العلماء في ذلك |

| الصفحة | |
|-----------|--|
| ٣٣٩ | أقوال المؤولين للحياة البرزخية ورد ابن القيم على أهلها |
| ٣٤٠ | مذهب أهل السنة والجماعة في الحياة البرزخية |
| ٣٤١ - ٣٤٠ | المنكرون للحياة البرزخية على أنواع |
| ٣٤٥ - ٣٤٢ | المبحث الثاني : الجحود لفناء الدنيا وانقضاءها |
| ٣٤٤ - ٣٤٢ | الأدلة على فناء الدنيا من الكتاب والسنة |
| ٣٤٥ | الحكم بالكفر على من أنكر هذا الفناء |
| ٣٥٢ - ٣٤٦ | المبحث الثالث : الكفر بالبعث والحشر والحساب |
| ٣٥١ - ٣٤٦ | الأدلة على البعث والحشر والحساب من الكتاب والسنة |
| ٣٥٢ | الحكم بالكفر على من أنكر هذه الحقائق |
| ٣٦٠ - ٣٥٣ | المبحث الرابع : جحود الجنة والنار |
| | الأدلة على ثبوت الجنة والنار من الكتاب والسنة ووجودهما |
| ٣٦٠ - ٣٥٣ | الآن وأنهما دار للمتقين والفجار |
| ٣٦١ | الباب الخامس : المكفرات الغمضية والقولية |
| ٣٦١ | الفصل الأول : ترك الفرائض الأربع |
| ٣٦٢ | المبحث الأول : في ترك الفرائض مع الجحود |
| ٣٦٣ - ٣٦٢ | أقوال العلماء فيمن جحد الفرائض الأربع |
| ٣٦٤ - ٣٦٣ | أقوال العلماء فيمن جحد فرض الصلاة |
| ٣٦٦ - ٣٦٥ | أقوال العلماء فيمن جحد فرض الزكاة |
| ٣٦٦ | أقوال العلماء فيمن جحد فرض الصيام |
| ٣٦٧ - ٣٦٦ | أقوال العلماء فيمن جحد فرض الحج |
| ٣٦٨ | المبحث الثاني : في ترك الفرائض من غير جحود |
| ٣٧١ - ٣٦٨ | أقوال العلماء فيمن ترك الفرائض |
| ٣٧٣ - ٣٧٢ | الأدلة التي استدل بها على تكفير من ترك الصلاة والزكاة |

| الصفحة | |
|-----------|---|
| ٣٧٤ | المبحث الثالث : فى ترك الصلاة خاصة |
| ٣٧٤ | الأدلة من القرآن على كفر تترك الصلاة |
| ٣٧٧ - ٣٧٤ | الأدلة من السنة على كفر تارك الصلاة |
| ٣٧٧ | أقوال السلف من الصحابة فى كفر تارك الصلاة |
| ٣٧٨ | أقوال العلماء من غير الصحابة فى ذلك |
| ٣٧٩ | أذلة الرأى الثانى فى حكم تارك الصلاة وأنه لا يكفر |
| ٣٨٤ | الجمع بين الأقوال وإيضاح سبب الخلاف فى ذلك |
| ٣٨٥ - ٣٨٤ | النظر فى هذه المسألة من ثلاث تجانب |
| ٣٨٧ | الفصل الثانى : ترك التحاكم ^{الى} الشريعة الإسلامية |
| ٣٨٨ | المبحث الأول : إنكار الشرع بالكلية |
| ٣٩٣ - ٣٨٩ | أقوال بعض العلماء فى تكفير من أنكر أحكام الله فرسوله |
| ٣٩٤ - ٣٩٣ | هل يستوى فى الحكم بالكفر من أنكر المفروض والنافلة |
| ٣٩٥ | المبحث الثانى : إنكار الحلال والحرام |
| | بعض أقوال أهل العلم فى حكم من جحد تحريم بعض |
| ٤٠٠ - ٣٩٨ | المحرمات |
| ٤٠٣ - ٤٠٠ | أقسام الناس فى تحريم ما أهل الله |
| ٤٠٤ - ٤٠٣ | بعض أقوال أهل العلم فى حكم تحريم ما أحل الله |
| ٤٠٥ | المبحث الثالث : الحكم بغير ما أنزل الله |
| ٤٠٨ - ٤٠٦ | وقوع الكفر بما أنزل الله فى العصور المختلفة |
| ٤٠٩ | أنواع الحكام بغير ما أنزل الله |
| ٤١٥ - ٤١٠ | أقوال السلف والعلماء فى هذه الأنواع |
| ٤١٦ | الفصل الثالث : السحر والكهانة |
| ٤٢٩ - ٤١٧ | المبحث الأول : ما تعلق بالسحر |
| ٤٢٠ - ٤١٩ | الأقوال فى حكم السحر وأدلتها |
| ٤٢١ - ٤٢٠ | تفصيل القول فى حكم السحر |
| ٤٢١ | حكم الساحر مترتب على حكم السحر |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| ٤٢٢ | أقوال العلماء في حكم الساحر |
| ٤٢٤ | رأى ابن حزم في حكم السحر والسحرة ومخالفته للسلف |
| ٤٢٧ — ٤٢٤ | الأقوال في تعلم السحر وتعليمه وأدلتها |
| ٤٢٨ — ٤٢٧ | رأى الفخر الرازي في العلم بالسحر ومخالفته للسلف |
| ٤٢٩ — ٤٢٨ | رد ابن كثير على الرازي في ذلك |
| ٤٤٠ — ٤٣٠ | المبحث الثاني : ما تعلق بالكهانة |
| ٤٣٠ | تعريف الكاهن |
| ٤٣١ | تعريف العراف والتنجيم |
| ٤٣٣ — ٤٣٢ | إيضاح التداخل في تعريف الكاهن والعراف والمنجم |
| ٤٣٣ | حكم الكهنة والعرافين ومن ذهب إليهم |
| ٤٣٦ — ٤٣٤ | الأدلة على كفر الكهنة والعرافين ومن صدقهم |
| ٤٣٨ — ٤٣٦ | أوجه كفر الكاهن |
| | ماروى عن الإمام أحمد في نصوص حكم من أتى الكهنة |
| ٤٤٠ — ٤٣٩ | والعرافين |
| ٤٤١ | الفصل الرابع : بعض الأعمال الصوفية |
| ٤٥٠ — ٤٤٢ | المبحث الأول : تفضيل الأولياء على الأنبياء |
| ٤٤٣ | أمثلة من أقوال ابن عربي الكفرية |
| ٤٤٩ — ٤٤٤ | رد لشيخ الإسلام على أقوال ابن عربي |
| | تأويل الملا على القارى لكلام الصوفية في تفضيل |
| ٤٥٠ | الولى على النبى والرد عليه |
| ٤٥٤ — ٤٥١ | المبحث الثاني : اعتقاد أن للشرية باطنا وظاهرا |
| ٤٥٢ | حال القرافطة في الباطن والحقيقة ومشابهة الصوفية لهم |
| ٤٥٣ | الإرتباط بين الصوفية والقرامطة |
| ٤٥٩ — ٤٥٥ | المبحث الثالث : الاستغناء عن الشريعة والخروج عنها |
| | احتجاج بعض الصوفية على جواز الخروج عن الشريعة |
| ٤٥٥ | بقصة الخضر |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| ٤٥٦ | رد شيخ الإسلام هلى هذا الإحتجاج |
| ٤٥٩ - ٤٥٧ | أقوال العلماء فى الحكم بالكفر على من اعتقد جواز الخروج عن الشريعة |
| ٤٦٠ - ٤٦٦ | المبحث الرابع : الإعتقاد بانقطاع التكليف |
| ٤٦٠ | استحلال بعض الصوفية ترك الفرائض وارتكاب المحرمات |
| ٤٦١ | احتجاجهم بقوله تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) على انقطاع التكليف |
| ٤٦٢ - ٤٦٤ | رد العلماء على هذه المزاعم الباطلة وتكفيرهم لقائلها |
| ٤٦٤ | تفسير بعض الصوفية لحصول اليقين بأمر آخر |
| ٤٦٥ | رد هذه الضلالات |
| ٤٦٥ - ٤٦٦ | الإستغناء عن النوافل وحكمه |
| ٤٦٧ | الفصل الخامس : أهال كفرية مختلفة وفيه ست مباحث |
| ٤٦٨ - ٤٧٩ | المبحث الأول : موالاة الكافرين |
| ٤٦٩ | سته أدلة فى التحذير من موالاة الكافرين |
| ٤٧٠ | الحكم فيمن أظهر للمشركين الموافقة على دينهم |
| ٤٧١ - ٤٧٢ | قصة حاطب بيان لحكم الموالاة |
| ٤٧٢ - ٤٧٤ | أنواع الموالاة للكافرين |
| ٤٧٤ - ٤٧٦ | تفريق العلماء بين الموالاة التى يحكم على صاحبها بالكفر والتى لا يحكم |
| ٤٧٦ - ٤٧٩ | الحجج الدالة على أن الموالاة المحرمة هى موالاة الكافر لكفره |
| ٤٨٠ - ٤٨٤ | المبحث الثانى : الطواف بالقبور والإستعانة بأهلها |
| ٤٨١ - ٤٨٤ | والذبح لها بعض أقوال أهل العلم فى تكفير من توجه لشيء من الأحجار والقبور ونحوها |

| <u>الصفحة</u> | |
|---------------|---|
| ٤٩٢ — ٤٨٥ | المبحث الثالث : السجود لغير الله |
| ٤٨٧ — ٤٨٥ | بعض أقوال أهل العلم فى تكفير من سجد لغير الله تعالى |
| | هل السجود للوالد يعد كفرا أم لا — وأقوال أهل |
| ٤٩١ — ٤٨٧ | العلم فى ذلك |
| ٤٩٢ — ٤٩١ | هل فعل (الممثلين) اليوم مما يعد كفرا أم لا |
| ٤٩٩ — ٤٩٣ | المبحث الرابع : الرضا بالكفر أو الشرك |
| ٤٩٩ — ٤٩٣ | علامات الرضا بالكفر — وكلام أهل العلم فيه |
| ٥٠٤ — ٥٠٠ | المبحث الخامس : أعمال يظهر منها الاستهزاء بالدين |
| | ذكر بعض الأفعال المكفرة التى يظهر منها الاستهزاء |
| ٥٠٤ — ٥٠٠ | بالدين وكلام أهل العلم فيها |
| ٥٠٩ — ٥٠٥ | المبحث السادس : أعمال اختلف فى التكفير بها |
| | ذكر بعض الأعمال المختلف فى التكفير بها وكلام أهل |
| ٥٠٩ — ٥٠٥ | العلم فيها |
| ٥١٠ | الفصل السادس : المكفرات القولية وفيه أوبة مباحث |
| ٥٢٠ — ٥١١ | المبحث الأول : تحديد المكفرات القولية والحكم على قائلها |
| ٥١٦ — ٥١٣ | بعض أقوال أهل العلم فى تكفير من نطق بكلمات الكفر |
| | مبالغة الأحناف فى حد بعض الأقوال من المكفرات |
| ٥٢٠ — ٥١٦ | والرد عليهم فى ذلك |
| ٥٣٧ — ٥٢١ | المبحث الثانى : بعض المكفرات القولية المتعلقة بالله تعالى |
| ٥٣٠ — ٥٢٢ | الأقوال التى تعتبر ردة محضة |
| ٥٣٧ — ٥٣٠ | الأقوال التى تعد سباً لله فوق كونها كفراً |
| | المبحث الثالث : بعض المكفرات القولية المتعلقة بالرسول |
| ٥٤٥ — ٥٣٨ | والأنبياء |
| | سب الأنبياء أو السخرية بهم حكمه الكفر ولا يفرق |
| ٥٣٩ — ٥٣٨ | بين النسبى والآخر |

الصفحة

- الأقوال التي تعد كفرا محضا فيما يتعلق بالرسول ٥٤٤ - ٥٣٩
- الأقوال التي تزيد على الكفر فتكون سببا وتنقضا ٥٤٥ - ٥٤٤
- المبحث الرابع : بعض المكفرات القولية المتعلقة بدين
الله تعالى ٥٥٧ - ٥٤٦
- الأقوال المكفرة المتعلقة بالإيمان والكفر ٥٥٠ - ٥٤٦
- الأقوال المتعلقة بأمر الدين الأخرى ٥٥٧ - ٥٥٠
- الباب السادس : بعض مسائل التكفير ٥٥٨
- المسألة الأولى : القول في تكفير المعينين ٥٧٤ - ٥٥٨
- تكفير المعينين مشروط بتوفر شروط وانتفاء موانع ٥٥٩
- أدلة الكتاب على ذلك ٥٦١ - ٥٦٠
- أدلة السنة على ذلك ٥٦٢ - ٥٦١
- الأدلة من فعل السلف على ذلك ٥٦٣ - ٥٦٢
- الأدلة من أقوال السلف على ذلك ٥٦٤ - ٥٦٣
- أقوال العلماء في الحكم بالكفر على المعين ٥٦٦ - ٥٦٥
- أقوال شيخ الإسلام في ذلك وبيانها ٥٧٠ - ٥٦٦
- أمران يوضحان رأي ابن تيمية في قوله بتكفير المعين ٥٧٣ - ٥٧٠
- المكفر للمعين إما مصيب أو مخطئ ٥٧٤ - ٥٧٣
- المسألة الثانية : القول في التكفير بالإطلاق والعموم ٥٨٠ - ٥٧٥
- ألفاظ الوحيد المطلقة - ومنها التكفير - لا يلزم منها
ثبوت هذه الأمور على المعينين إلا بعد تحقق الشروط
وانتفاء الموانع ٥٧٩ - ٥٧٧
- التكفير بالعموم يطلق على معنيين ٥٨٠ - ٥٧٩
- المسألة الثالثة : القول في تكفير المبتدع ٥٩٣ - ٥٨١
- أقسام البدعة باعتبار تكفير أصحابها ٥٨٧ - ٥٨٢
- أقسام البدع من حيث التكفير وعدمه ٥٨٨ - ٥٨٧

الصفحة

| | |
|---------|---|
| ٥٨٨-٥٨٩ | ضابط للبدع المكفرة يعتمد على أصليين |
| | الموقف الذي يتخذه المسلم من أهل البدع ، وذكر |
| ٥٩١-٥٩٣ | النصوص في ذلك عن الرسول وعن بعض السلف |
| ٥٩٤-٦٠٧ | المسألة الرابعة : القول في تكفير الجاهل |
| | أنواع الجهال الذين يطلق عليهم التكفير وإيضاح |
| ٥٩٥-٦٠٢ | الحكم على كل منهم |
| | الكفار الأتباع مكلفون فهم كفار معاقبون على كفرهم ، |
| ٥٩٨-٦٠٠ | والأدلة على ذلك |
| ٦٠٠-٦٠٢ | حكم الجهال الذين لا يفرقون بين ما هو كفر وما ليس بكفر |
| ٦٠٢-٦٠٧ | الأدلة على عدم التكفير بالجهل |
| ٦٠٨-٦٢٠ | المسألة الخامسة : القول في تكفير المتأول |
| ٦٠٩-٦١٠ | بليين وصف المتأولين |
| | التأويل المختلف في تكفير أصحابه ، وذكر الأقوال |
| ٦١٠-٦١٤ | فيه وأدلتها |
| ٦١٤-٦١٧ | ترجيح ابن الوزير للتوقف والرد عليه |
| ٦١٥ | حجج ابن الوزير على تأييده لرأى التوقف |
| ٦١٦ | الرد على ابن الوزير ، ذلك يعتمد على أمرين |
| | حكم المتأولين من ملاحاة الأمة ممن هم على مذهب |
| ٦١٧-٦١٩ | السلف ، وأدلة عدم التكفير لهم |
| ٦١٩-٦٢٠ | حكم المتأولين المخطئين |
| ٦٢١-٦٣١ | المسألة السادسة : القول في تكفير منكر الإجماع |
| ٦٢٢-٦٢٥ | الأدلة على تكفير من أنكر مجمعا عليه |
| ٦٢٥-٦٢٦ | الخلافاً في الحكم على من أنكر الإجماع |
| ٦٢٦-٦٣١ | بيان هذا الخلاف ونقل كلام العلماء فيه |

| | |
|-----------|---|
| ٦٤٥ - ٦٣٢ | المسألة السابعة : القول فى تكفير من كفر مسلما |
| ٦٣٤ - ٦٣٣ | النصوص الواردة فى الحكم بتكفير من كفر مسلما |
| ٦٣٦ - ٦٣٤ | النصوص الواردة فى عدم التكفير له |
| | الجمع بين النصوص والتفصيل فى ذلك ونقل كلام |
| ٦٤٥ - ٦٣٦ | أهل العلم فى ذلك . |
| ٦٤٨ - ٦٤٦ | الخاتمة |
| ٦٥٩ - ٦٤٩ | فهرس الأحاديث |
| ٦٦٣ - ٦٦٠ | فهرس الآثار |
| ٦٧٥ - ٦٦٤ | فهرس الأعلام |
| ٧٠٠ - ٦٧٦ | فهرس المصادر والمراجع |
| ٧١٧ - ٧٠١ | فهرس الموضوعات |

